



مما اودعه الدهر لدى القصر
محمد المرحوم

الخضرة

كتاب الدعوي ١
وما ينبغي له ان يفعل وما لا يفعل

باب الدعوي ٢
وما يصير به متناقضا وما لا يصير به

باب ١٨ **فصل** ١٨٣
في دعوي المنقول في دعوي الدور والاراضي في دعوي الملك

باب ٥٩ **فصل** ٥٧
في دعوي النكاح بالنكاح من الله والولد وغير ذلك

باب ٥٩ **فصل** ٧٢
في دعوي الحياطة والظن ما ينطلي دعوي المدعي قبل القضاء وبعد

باب ٢٣ **فصل** ٧٤
فيما يخص المجتهدات ما يقع فيمن لا تقبل شهادته

باب ٩٣ **فصل** ٩٥
فيمن لا تقبل شهادته ومن الشهادة الباطلة الشهادة التي يكون المدعي بها

باب ١٠٢ **فصل** ١٠٥
في كذب الشهود المدعي في الشاهد لشهد في الشهادة على الشهادة

باب ١١٧ **فصل** ١١٧
في كتاب القاضي في الكوالة فيما يكون له وكلاهما لا يكون وكلاهما

تمت بحمد الله تعالى
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٩
عمره

فصل ١٢٧ **فصل** ١٢٦
في التوكيل بالبيع في التوكيل بالوكالة والطلاق

باب ٤٥ **فصل** ١٢٧
في التوكيل بالطلاق الكفالة والحالة وفيه مسائل في تسليم نفس المنقول في الكفالة والحالة

باب ١٤٩ **فصل** ١٤٤
في السفحة وفيه مسائل في الصلح في الميراث في الصلح عن الدين

باب ١٤١ **فصل** ١٧٠
في الصلح عن الدين في الميراث في الصلح عن الدين في الميراث

باب ١٧٤ **فصل** ١٧٩
في العقار وما يتعلق به في الصلح عن دعوي العقار في الحيطان والطرق والحجارة

كتاب ١٩٠ **فصل** ١٩٤
فيما يكون اقرارا بشي او فيما يكون اقرارا بشي او فيما يكون اقرارا بشي

باب ٢٠٤ **فصل** ٢٠٨
في اقرار المريض في اقرار المريض في اقرار المريض

باب ٢١٤ **فصل** ٢٢٠
في شتمه الوصي والاب في شتمه الوصي والاب في شتمه الوصي والاب

كتاب ٢٢٣ **فصل** ٢٢٥
فيما يفسد المزارع في مما يفسد المزارع في مما يفسد المزارع

باب ٢٤٤ **فصل** ٢٥١
في كبري الانهار في كبري الانهار في كبري الانهار

فصل ٢٢٥
في كبري الانهار
في كبري الانهار

باب ٥٢٧ الرهنة واحكام اهلها	باب ٥٢١ ما يكون كفو من المسلم وما لا يكون	باب ٥١٩ ما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون
فصل ٥٣٥ في خراج الارض	فصل ٥٣٣ في اهل الدمه وما يؤخذ منهم من الجزية وما يعمل بهم	فصل ٥٣٠ فيما يبطله الارتداد
فصل ٥٣١ فيما يجوز رهنه وما لا يجوز به الرهن وما يجوز	كتاب ٥٣٤ الرهن وان يشتمل على فضول	فصل ٥٣٤ في ابتلاع اهل الشرك على اهل ذنب
فصل ٥٤٣ في اعداء باب الرهن	فصل ٥٤٢ فيمن يرهن مال الغير	فصل ٥٤١ في الانتفاء بالرهن
فصل ٥٤٧ في اختلاف الراهن والرهن	فصل ٥٤٤ في جناية الرهن والحماية عليه ونفقة الرهن ومواناة	فصل ٥٤٥ في اختلاف الراهن والمرتهن
فصل ٥٥٣ في شركة المعاوضة	فصل ٥٤١ في شركة العنان	كتاب ٥٤٨ الشركة
فصل ٥٥٧ في شركة القاسم	فصل ٥٥٧ في شركة الاعمال	فصل ٥٥٤ في شركة الوجع
فصل ٥٤٤ في الحبيب السفه والتدبير والغفلة	كتاب ٥٤٣ الحج	كتاب ٥٥١ الحادون

فصل ٤٣٩ فيما يحدث في السجدة	فصل ٤٣٨ في جناب الحايض	كتاب ٤٣٨ الطهارة
فصل ٤٣٩ في خد الكف	فصل ٤٣٠ في الالفاظ التي توجب الحد وما لا توجب ونوح الغفر وما لا توجب	فصل ٤٣٠ فيما يوجب التبرير وما لا يوجب التبرير
باب ٤٥٥ بالاكره	فصل ٤٤٠ فيما يحل للمكحول ان يفعل وما لا يحل	فصل ٤٤١ في الاكره على احد المسلمين
فصل ٤٤٢ في التلجيد	كتاب ٤٤٣ الوصايا	فصل ٤٤٣ فيما يكون وصية وفيما لا يكون
فصل ٤٤٤ فيمن يجوز وصيته وفيمن لا يجوز	فصل ٤٤١ في ما يباح في مختلفه	فصل ٤٧٤ فيما يكون رجوعا عن الوصية وفيما لا يكون
باب ٤٧٧ الوصي	فصل ٤٧٧ فيما يكون قتيلا للوصية	فصل ٤٨١ في تخيرات الوصي في مال المصروع ونصرف الوالد في مال ولده الصغير
كتاب ٤٩٤ الشفعة	فصل ٤٩٥ في الطلب	فصل ٤٩٩ في ترتيب الشفعا
فصل ٥٠٤ للشفع ان ياخذ البعض او لا ياخذ	فصل ٥٠٧ في تسليم الشفعة والحيلة في اجاباتها	كتاب ٥١١ السيرة وفيه ابواب ستة
فصل ٥١٤ في تعامل المسلم	فصل ٥١٥ فيما يجوز لامر العسكر ان يفعل في دار الحرب	فصل ٥١٥ في الامان
فصل ٥١٨ في ستم الغنام	فصل ٥١٩ فيمن يصلح لامارة الجيش	فصل ٥١٩ في استنقاذ الاب والاعوان المسلمين

2

من كتب العلم



70.

مرحوم طفله المولى عبد الله
المعروف بالقطب المهرم
وغيره

الکافرخه قناری

من الله على ما وعد
وإنا العبد المذنب
محمد بن عبد الله



الثالث

الجلد الأول من فتاوى قاضي خان

كتاب الدعوى والبيّنات

وانه مشتمل على ابواب كل باب مشتمل على فصول
الباب الاول منه في اداب القاضي الفصل الاول منه
في معرفة اهل القضا والدخول في القضا والتحريز عنه
فاهله من يكون اهلاً للشهادة ومن لا يكون اهلاً
للتشهاد كالعبد والصبي والمرأة و
الكافر لا يكون اهلاً للقضا حتى لو قلد

فقضى

هذا في حق من لا يملك على غيره
في الدعاوى المدنية

بعض لا يفسد قضاؤه وكذا المحدث في القدر وبعض العلماء منهم
المخضف والطحاوي الحقوا به ولا الفاسق والمرتبني عندهما
اذا قلد الفاسق لا يكون قاضاً واذا فسق بعد عزل وكذا المرتبني
واختلف فيها الروايات عن اصحابنا المتقدمين وكثير من اقاويل
المتأخرين والصحيح ما قاله عامه المسامحة به من الله انه اذا قلد
وهو عدل لم يفسد حكمه العزل ولا يفسد حتى يقضى بعد الفسوق جاز
قضاؤه سواء كان القاضي مرتزقاً من بيت المال او لم يكن
واجتمعوا انه ارتبني لا يفسد قضاؤه مما ارتبني القاضي اذا ارتد
والعياد بالله ثم اسلم كان على قضائه وكذا اذا ادعى ثم ابصر ولا يفسد
ما قضى في حال ردة والسؤال اذا فسق فهو بمنزلة القاضي سمي العزل
ولا يفسد ومع اهله الشهادة لا بد وان يكون عالماً ورعاً فان كان
حاهلاً عدلاً او عالماً غير عدل لا يفسد ان يقلد ولا يفسد بمولاه
عليه السلام القضاء بلاته واحد في الحنة واثنان في النار واراد بالاس
الحاهل وعمر العدل والحاهل البقي اول بالقضا من العالم
الفاسق وعلى قول الساقطي رحمه الله اذا قلد الحاهل لا يصير قاضياً
وعند اسماعيل السرايط يلزم الدخول في القضا عن اختيار وان قلد
من غير طلبه فان لزم امثاله في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم
له الدخول وعند الاثر لا بأس بالدخول وان تعين هو في البلد والوا
يعرض عليه الدخول لو اوسع بالتمسك ان القضا فرض كفايه
منزله صلاة الجنان اذ العصر واحد لا قائمها تعرض عليه وان قلد
وغیره افضل منه كان الافضل اولى وكذا الوالي فاما الخليفة

هذا في حق من لا يملك على غيره
في الدعاوى المدنية

فليس لهم ان يولوا الا افضلهم الامام اذا لم يكن عدلا جارا احكامه
وحكامه لان الصحابة رضوا ان الله عليهم فلدوا الاعمال من معاونه
والحق في نوبته كان مع على رضي الله عنه واذا ارشى في الدالفاخي
او كتابته او بعض اعوانه ليعين الراشي عند القاضي فنقل ان لم
يعلم القاضي بذلك فقد قضاوه وكان على المرتشي رد ما قبض
وان علم القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا واذا بعد القضا
بالرشوة لا يصير قاضيا ويكون الرشوة حراما على القاضي والاخذ ثمة
الرشوة على وجوه اربعة منها ما هو حرام من الحاسن اخرها هذه
والثاني اذا دفع الرشوة الى القاضي لم يقض له وهذه الرشوة حرام
من الجانبين سواء كان القاضي الحق او بغير حق ومنها اذا دفع الرشوة
خوفا على نفسه او ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام
على الدافع وكذا اذا طمع في ماله فرشاه بعض المال ومنها
اذا دفع الرشوة ليسوي امره عند السلطان حل له الدفع ولا حل
للاخذ ان ياخذ فان اراد ان يحل للاخذ يستاجر الاخذ يوما
الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فانه يصح هذه الاجارة ثم المستاجر
ان ساء عمله في هذا العمل وان شاء سيعمله في غيره وهذا اذا
اعطى الرشوة او لا لسوي امره عنده وان طلب منه ان يسوي امره
ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعد ما سوي احلفوا فيه قال
بعضهم لا حل له ان ياخذ وقال بعضهم حل وهو الصحيح
لانه يترجم بجاه الاحسان وحل بالوراء وجعلوا
لل امام والمودن شيئا واعطوه من غير شرط كان حسنا واما لا

ان لا يرضوا
احكامه

ثم الرشوة على
وجوه اربعة

مطلب

السلطان

تحل

حل للقاضي اخذ الرشوة لا حل له قبول الهدية من الاجنبي الذي لم
يلزمه هدي الله قبل القضا ولذا الاستقراض والاستعارة وان
اهدي اليه من كان هدي الله قبل القضا فان كان له خصومه لا حل
له ان يقبل وان لم يكن له خصومه فان كانت هذه الهدية مثل
ما يهدي اليه قبل القضا او دونها لا بأس بان يقبل وان كان اثر
من ذلك رد الرئادة ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم
يلزم له خصومه واما لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدي اليه قبل
القضا لا يحب الدعوى الخاصة وبحب الدعوى العامة وانما عرف
الخاص من العام ان ينظر ان كان حاله لو لم يحجب القاضي دعواه
لا يحجب الدعوى هي خاصة وان كان يحجب الدعوى ولم يحبه القاضي
هي عامة وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة فان كان بينهما قرابة
وان كانت خاصة ولا بأس للقاضي ان يرتزق من بيت المال وان
استعفف فهو افضل وللعلما والعصاة والمعلمين حظ في بيت المال
وبجور للامام والمفسدين قبول الهدية واجابة الدعوى الخاصة لان ذاك
من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي ويصح بعلوق بعلد
القضا والامانة بالشرط كالعلق الوكالة ولذا الاضافة الى ووب
في المستقبل بان قال له الخليفة اذا قدمت بلدك لذا كانت قاضي
وانت اميرها او قال اذا قدمت فلان فانت قاضي واما بعلوق عزل
القاضي بالشرط صحيح ذلك الخصاص ان الخليفة اذا اطلب الى القاضي اذا
وصل البلد فاني فانت معزول فوصل اليه الباب بصريح معزولة وعلوق
الحكم لاسنان بن اسن والاضافة الى ووب في المستقبل وعلى

وتوهم بحسب
مصر

قول محمد رحمه الله يصح وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا يصح وعليه القوي
 ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما على محله على حدة جاز فان
 وقعت الخصومة بين رجلين احدهما من محله والاخر من محله اخرى والمدعي
 يريد ان يخاصمه الى قاضي محله والاخر ما ييختلف بها ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما والصحيح ان العبرة بالمكان المدعى عليه وكذا
 لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة فاراد العسكر
 ان يخاصمه الى قاضي العسكر وهو على هذا وادامت الحلفه
 لا يعزل قضاته وعياله وكذا لو كان القاضي مادونا بالاستخلا
 واسم الحلفه فمات القاضي لا يعزل حلفته فاذا اقلد الامام رجلا
 القضا يوما او مجلسا جاز وسوب بالمكان والزمان واذا اقلد
 السلطان رجلا قضا ببلده لئلا يدخل فيه القرى ما لم يكتب في منشور
 البلده والسواد ولو فرض قضا ببلده الى اسير لا سفر احدهما بالخصا
 بالو وكل رجلين بالسمع القضاضي اذا لم يكن مادونا بالاسم خلاف
 فاستخلف محكم الحلفه في مجلس القضاضي من يده جاز ولو قيل بالسمع
 اذا لم يكن مادونا بالو هل فوكل غيره فباع الثاني حصه الاول
 حاز ولو ان الحلفه لم يحكم من يدى القضاضي وحكم في عهده فروع
 وصاوه الى القضاضي فجاز وصاوه نفذ قضاؤه عندنا اسمحسا
 ولا سفد ماسا وهو قول زفر كالا لو هل اذا لم يكن بالموهل
 فوكل غيره وباع الثاني عهده فجاز الاول ببعه حاز عندنا
 وكذلك القضاضي اذا جاز حكم الحاكم في المحمديات وهذا اذا كان
 الحلفه من محوز حكمه فان كان دمية او مجنونا او صبييا او عبدا

مادونا

فاجاز

فاجاز القاضي حكمه لا محوز ومحوز قضا المراه فيما خلا الحدود
 والعصا من لانها تصلح شاهده فيما خلا الحدود والعصا ولا تصلح
 شاهده في الحدود والعصا من القضاضي اذا قضى زمانا ثم طهر
 انه كان عبدا او محدودا في قذف او اعني او واسقا او مرتشيا فانه
 مرد قضاوه ولا سفد منه سي لئلا ذكر الخصاص رحمه الله اما غير
 الفاسق والمرتشى ممن ذكرنا فظاهر لا هم لسوا من اهل الشهاده واما
 الفاسق والمرتشى فهو قول الخصاص وهو اختيار الطحاوي وعندنا الفا
 من اهل الشهاده وسفد قضاوه وقضا المرتشى في غير ما ارتشى بمنزله
 صا الفاسق فيما ارتشى اذا وقع بحق ذلر السبع الامام على محمد
 البرزدوى رحمه الله انه سفد الخوارج واهل البغي اذا اقلد وارحلا
 من اهل البغي قضا ببلده غلبوا عليها لا سفد قضاوه لان سهادهم
 على اهل العدل غير مقبوله لا هم لم يحلور دمانا واموالنا ولا سفد قضاوه
 وان قلد وارحلا من اهل العدل مع بعلده وبعد وصاوه الف
 اذا كان مادونا بالاستخلاف فاستخلف رجلا مع استخلافه فان
 عزله لا يصح عن له الا اذا قال له الحلفه اسمحلف مرشيت واستبدل
 من شيت محمد بملك الصرف والتملذ فرق بين العصا ومن الما
 الامير اذا استخلف رجلا في الحي حاز وان لم يامر الحلفه بذلك
 لان ممة لو لم يصح الاستخلاف بعبود الجمعه ولذا وصى الاب بملك
 الايصا وان لم يامر الملك بالاصا ولو ان الامام قلد رجلا القضا
 واذن له بالاستخلاف فامر القضاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة
 في حادته وسال عن السهود وسمع الامران ولا يحكم هو بذلك

سو

ملت إلى القاضي ونهى حتى يعرض القاضي نفسه لم يدر هذا الخليفة
أن يحتمل وإنما فعل ما أمره القاضي وأدفع الأمر إلى القاضي فإن
القاضي لا يعرض سلك الشهادة ولا يذ لك الأقرار بل يجمع بين المدعى
والمدعى عليه وما مر بأعادة السب فاد اسهر وأبذل كخصم الخصم
محمد يعرض القاضي سلك الشهادة ولو أهدر المسألة بعلط فيها
العصاة فإن القاضي سيجلف رجلا لسمع الشهادة في حادثة سلك
الله بشارت بفعل الخليفة ذلك لم يلبس إلى القاضي أنهم شهدوا عند
ذلك أو لم يلبس الفاظ الشهادة أو لم يلبس أن المدعى عليه أو عدي ذلك
يعرض القاضي بذلك من غير إعادة السب عنه فلا يصح هذا القضا
أن القاضي لم يسمع ذلك الشهادة ولم يسمع ذلك الأقرار فلهذا يعرض
سلك الشهادة وبذلك الأقرار ما فرار الخليفة إلا أن شهد الخليفة
مع آخر عند القاضي على أقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف
أن ينظر الخليفة هل للمدعى شهود أو يذ لك فليعمل له شهودا إلا أنهم
غير عدول وقد لا يسمع الفاظهم يعرض القاضي النظر في ذلك إلى الخليفة

فصل في

فيما يستحق على القاضي وما يدعي له أن يفعل وما لا يفعل
لا يدعي للقاضي أن يبيع ويشترى بنفسه بل يعرض ذلك إلى غيره وعمر محمد
رحمه الله أنه لا بأس بأن يفعل ذلك في غير مجلس القضا والصلح أنه
لا يفعل إلا في مجلس القضا ولا في غيره لأن الناس يساهلون لأجل القضا
ولا ينبغي لمن يدخل مجلس القضا لأجل المحصومة أن يسلم على القاضي
ولو سلم لا يجب على القاضي رد السلام فإن أراد القاضي جوابه

ينبغي أن لا يزيد على قوله وعليه وسلم الساهر على القاضي ويرد عليه ولا
باس للقاضي أن يفتي من لم يخاف الله ولا يفتي أحد الخصم فيما خوم
الله وإذا خافهم رجل السلطان إلى القاضي فجلس السلطان مع
القاضي في مجلسه وحصمه على الأرض يدعى للقاضي أن يسوم من
مقامه ويجلس فيه حصم السلطان حتى لا يكون مفصلا أحد الخصم
عيا الآخر في الجلوس وهذه المسألة تدل على أن القاضي يصلح قاضيا
عيا السلطان الذي قلده والدليل عليه قصة علي رضي الله عنه عند
سرح رضي الله عنه ويعرض القاضي وهو مسوف في حظه من الطعام
والشراب فلا يعرض وهو جاع ولا سعيان ولا غضبان ولا لطم من
الطعام ولا ما حود أحد الاجئين ولا به يعاس أو نعم ولا سار أحد
الخصم ولا يضم أحدهما إلى نفسه ولا يضحك وصاحب مجلسه يقيم
المحصومة من يديه من البعد والسهود بقرب من القاضي فيخرج
للقضا في أحسن ثيابه وأعدل أحواله وبأحد كاسا ورعا للمافان
كان العامي فقرا محتاجا الأول له أن يأخذ رزقه من بيت المال
بل يقترض عليه فإن كان غنيا تكلوا فيه والأول له أن لا يأخذ من بيت
المال ويجلس للقضا في مجلس مسجد حبه والمسجد الجامع أفضل إذا
كان المسجد الجامع في وسط البلدة فإن كان في طرف من البلدة حمار
مسجد آخر في وسط البلدة وله أن يعرض داره إذا كان داره في
وسط البلدة فإن كان في طرف من البلدة حمار مسجد في وسط
البلدة وحمار الجلوس في مسجد السوول يكون أسهر وعند السافعي
رحمه الله ليس للقاضي أن يعرض في المسجد فإذا جلس القاضي

في المسجد او في داره بمحمد بوابا لمنع الناس من الازدحام ولا
ساح للنواب ان ياخذ شيئا ليا دن بالدخول ومتى دخل القاضي
المسجد صلى رايه او اربعاء لمجلس مستدبر الفلله بالمجلس
المدرس والخطيب ولا يدخل فيه الحاضر والمساو للز القاضى
الهما او مجلس القاضى في المسجد وهي خارجة بحيث سمع القاضي
كلامها والمشارك يدخل وهذا في عرفنا اما في عرفهم فان القاضى
يجلس مستقبل الفلله واذا جلس المحصوم من يديه هل يستطعمهم
قال ابو يوسف رحمه الله ليست تطعمهم فيقول انكم المدعى
فاذا عرف المدعى فيقول له ماذا تدعى وقال محمد رحمه الله لا يعمل
ذلك ويقول ابى يوسف ارفق واذا ادعى المدعى على المدعى عليه
ملك القاضي على ما في صور الدعوى ثم يقول للمدعى عليه ما ذا
يقول فاذا اقر بما ادعاه المدعى است اقراره في كتابه وبامر المدعى
عليه بايضا الحق وان انكر ملك ابى كان في ذلك ثم بامر المدعى
بقامه اليه وهذا في عرفهم اما في عرفنا المدعى بحجى الى
الكاتب فيجيب بلسه دعواه ويصور عنده صورة الدعوى فملك
الكاتب ذلك ثم يحجى الى القاضي مع خصمه ويدعى عليه فان
اقر خصمه اثبت القاضي اقراره في الكتاب بامر بقضا الحق فان
انكر امر المدعى باقامه اليه فان جاء المدعى بشهود فشهدوا
عنده على الترتيب ملك القاضي سهادته كل شاهد وملك اسمه
واسم ابه وجده وترك بين كل خطين بيضا لسهادته كل واحد
منهم واذا احب ارجل الى القاضي وذر ان له على فلان بن فلان

دعوى

دعوى فان كان المدعى عليه غايبا يدفع القاضي اليه طنبه عليها ختم
القاضي مملوك فيها اجب حمله الى مجلس الحكم وان كان المدعى عليه
حاضرا في المصر احضره القاضي بمجرد دعوى المدعى وكذا
اذا كان قريبا من المصر فان كان بعد اربعة ايام القاضي خصمه
بمجرد قول المدعى حتى نعم اليه ان له على فلان حقا فان اقامه
اليه اعداه القاضي استحسانا وفي القياس لا يعدي بالوكان بعدا
والفاصل بين القرب والبعد ما قاله الخصاص رحمه الله انه ان
كان في موضع عليه ان يحضر مجلس القاضي وحجبه خصمه ويعود الى
مقره في ذلك ولا يفسد عساوه فهو قرب والاف هو بعيد وعلى هذا
الشهادة على السهادة ان كان شاهدا الاصل في مكان قريب على هذا
التفسير لا يجوز السهادة على السهادة وان كان بعد هذا البعد
يجوز السهادة على السهادة وعن محمد رحمه الله انه يجب على الامام
ان يصيب فصاء على الكوفة فمادون السفر احتراز عن مشقة الاعدا
ولسقط الاعدا بعد المرض وكذا اذا كان المراء المخدوم وذ
الشيخ الامام على محمد الردوى رحمه الله المخدوم هي التي لا يكون
برزقه كمراد انت او سالا يراها غير المحرم من الرجال اما المراء
التي جلست على المنصة فراها رجال اجاب بما هو عادة بعض البلاد
لا يكون مخدوم والمراء التي خرج الى حوائجها بعد بها القاضي
وفي المخدوم سعت القاضي اليها من ان اذا لم يلب الوالد عنها
لسمحها ولذلك في المربص فان حل بها لم يهد على ذلك سهدوا
او يدخل ولا فاذا شهدوا به عند القاضي قضى القاضي بذلك

اليوم

مدرسة

كر

علي الوكيل ولا معنى الامن الا ان يكون القاضي مادونا في الاستحلال
 منعت الامن واستخلفه وفي هذا وجه اخر ان محكما بينهما حكم الحكم
 بينهما ثم رفع حكمه الى القاضي فحير القاضي ان يراه حائزا وان
 كان المدعي عليه عاتبا بعد اعن المصير على التفسير الذي ذكرنا لا
 يستحقه القاضي ما لم يقر السنة على ما ادعى فاذا اقام قبلت بيته ٥
 للاشخاص لا للقضا والمسور في هذا يعني وان سال المدعي من القاضي
 حيا لا حصار خصمه اعطاه القاضي فاذا ذهب الى الخصم اراه ذلك
 ولخبرانه ختم القاضي لدعوته في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك لشهد
 عليه ساهدين فاذا جاب شهدا بذلك عند القاضي يستحضره القاضي
 باعوانه ان قدر والاسئيل الوالي ان يستحضره ومونه السحر على
 المترد هو الصحيح ومثل يكون في بيت المال فاذا حضره مجلسه
 القاضي عقوبه وكذا اذا سلب المدعي عليه بعد ما راي الختم
 ولو لم يرد له نه طهر بعينه ولذا اذا اوعدهم خالف الا ان هذا
 دون الاموال في العقوبة ولو ادعى على صبي محجور حقا فان لم يكن له
 منه على ما ادعى لا يحضره القاضي ولو اخبر القاضي ان فلانا طلق
 امرأته سبلنا او اسرق الحراز واخبر بذلك عدلان كان على القاضي
 ان يطلبه اشد الطلب وان كان الخبير عدلا واحدا او لم يكن عدلا وعلب
 على ظن القاضي انه صادق فالاول ان يطلبه وان لم يغلب على ظنه
 انه صادق لم يترك عليه ان يطلبه ولو ان رحا لاقال للقاضي ان لي
 عاقلان حقا وهو في منزله سوارى عني ولا يحضر معي فان القاضي
 يستحضره فان لم يرد له الى الوالي احضاره فان قال الوالي

لا اظفر وسال المدعي من القاضي تسمير الباب والختم عليه فان القاضي لا
 يجيبه الى قوله الا ان ياتي شاهدين انه في منزله فان شهدا بذلك سألما
 القاضي من اين علمهما فان قال لا بارائنا في منزله اليوم او اسرا وما
 اشبه ذلك فان القاضي يحكم على بابه ويجعل يده حسبا عليه ويسد
 اعلاه واسفله حتى يصيق الامر فخرج وان قال لا بارائنا منذ شهر لا يملك
 كلامهما لانه مدعى اذا طالب المدعى وقدر ما يلائم اياهم فان ختم
 القاضي على بابه ولم يخرج قال ابو يوسف رحمه الله سمعت القاضي
 رسولا ومعه شاهدان فينادي الرسول على ما به فلان بن فلان ان القاضي
 فلان بن فلان يقول لك احضر مع فلان بن فلان مجلس الحكم والا نصبت
 لك وكلا ومثل هذه المدعى عليه هكذا يفعل القاضي بالله انا قد
 فان لم يحضر يفعل ما قال ويقضي على وكيله بما ادعى عليه الخصم
 سمس الامه الحلواني رحمه الله كان القاضي الامام الاستاذ
 رحمه الله يقول رايت في النوادر مثل هذا عن ابي حنيفة ومحمد
 رحمه الله عليهما مكان ذلك منهم اتفاقا قال ابو يوسف رحمه الله ولذا
 لو لبس القاضي الى القاضي كسا ما لم يقدر القاضي الحضور اليه
 على الخصم فان القاضي يودل عنه على نحو ما قلنا قال سمس الامه
 الحلواني اصحابنا لم يحوزوا المحجور وصورته ان يبعث القاضي سب
 يطلبه في السب واعوانا باخذون السفلى والعلو لئلا يهرب وقال
 الشيخ الامام علي بن محمد الزردوي المشهور من قول ابي حنيفة
 رحمه الله ان القاضي لا يصب ولا يفرحتم الباب والله يجمع عليه
 صورة لما قلنا انه يبعث نسا ورجالا يدخل النسا منزله المدعى عليه

وحمل السال الحدم من حارب ثم يفتش امرأته ثقبه وخدمته لئلا يكون
 مهن رجل تشبه بالمرأه فان وجد المدعى عليه نوحه وان لم يوجد يطلب
 مما بقي من البيت قال وهذا اسمحسان فعليه عمر رضي الله عنه
 والمتاحون بعد وتركوا منه العباس فان كان المدعي سائر دائر
 باجابه واسمع من الحضور الى باب القاضي هل سمر القاضي بانه اختلفوا
 فيه والصحيح انه يسمى ولو كان سائدا ادر مشتركه لا سمر بانه . ن
 والرجل الذي توجه عليه الحكم بالنسبه اذا اختلف لا يقضي القاضي
 عليه في قول اني حسبه رحمه الله وقال محمد رحمه الله بقدر بلانه امام
 سادى على بانه بلانه امام على محوما فلنا فان خرج والا يقضى عليه
 وان لم يثبت ولكنه غاب لا يقضى عليه وذلك الخصاص رحمه الله اذا غاب
 المدعى عليه بعد ما سمع القاضي عليه النسبه او غاب الوكيل بالخصم
 بعد قبول النسبه قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك النسبه
 لا يقضى بتلك النسبه وقال ابو يوسف رحمه الله يقضى قال سمس
 الامم الحلول الى رحمه الله وهذا ارفق بالناس ولو اقر المدعى عليه
 ثم غاب فانه يقضى عليه بما فراره في قوله وان غاب الوكيل او مات
 بعد ما اتمت عليه النسبه ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك النسبه
 لئلا يفر في الزادات ولذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه
 يقضى عليه يعني على الوكيل تلك البيئه على الوارث ولذا لو اتمت
 عليه بعد ما اتمت البيئه على احد الورثه ثم غاب فانه يقضى على البيئه على الوارث
 البيئه يقضى تلك الاخر وكذا لو اتمت النسبه على باب الصغير ثم بلغ الصغير
 يقضى عليه تلك النسبه ولا يكلف اعاده البيئه . ن

باب الدعوى .

رجل ادعى عند القاضي على رجل حقا فهو على وجهه اما ان يدعى دينيا
 او عينا والعين لا يحلوا اما ان يكون منقول او غير منقول والمنقول لا
 يحلوا اما ان يكون فاما اوها لا والهام لا يحلوا اما ان يكون غايبا
 او حاضرا يجعل لكل قسم فصلا على حده اما اذا كان المدعى به
 دينيا لا يصح الا بعد بيان القدر والحسن والصفه فان كان المدعى
 عينا حرا عن الدعوى عن طهر القلب لم يدعوا في صحفه ويدعى
 فيها وسمع دعواه ولو كان لسانه غير لسان القاضي باخذ مترجما
 وكذلك الشاهد والعدد في المترجم لسر بشرط في قول الى حسبه
 واني يوسف رحمه الله عليهما وكذا الاختلاف في رسول القاضي
 واسانه الاخرى مما سقط بالشبهات ومما سقط كعبان غيره
 حتى يسوف في القصاص بشارته وشارته يكون ذلك كعبارة الا
 في الحدود الخالصه لله تعالى وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم
 يذكر السبب قال المدعى عليه سله من وجه يدعى سله القاضي على
 ذلك فان انى ان سئل في عامه الروايات ان القاضي لا يجبر على
 بيان السبب وذكر السبب السبب لا يحجب عليه ان يحجب لان المدعى قد سمع عن
 بيان السبب وشق عليه ما ذكره فان من المدعى عليه وقال
 هذا المال الذي يدعى على من من خمر او ميتة قال ابو حنيفة
 رضي الله عنه يصير مقر بالمال اذا كذب المدعى في السبب وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ان من موصولا قال ابو حنيفة

رحمه الله وان من مفصولا صح بيانه واصل المسله اذا قال لغيره
لذ علي الف درهم من ثمن جاريه بعدتها الا اني لم اقبض قال
ابو خثعمه رحمه الله بوجد بالمال و قال لذلك افضل وان
وصل لا يلزمه شي ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعني الخمر والمسته
بكذا لا يصير مقرا بالمال وان قال المدعي عليه له علي الف
درهم موجه الي لذا وقال المدعي هي معجمله فان القول قول
المدعي الا في الكفاله والمسله معروفة واذا صحت الدعوى
وطلب المدعي قبل ان يعم السبه ان ياخذ القاضى من المدعي عليه
كفلا لنفسه فان القاضى يقول للمدعي الدينيه ان قال لا لم
بكفل خصمه وان قال نعم اللهم عاسه ولذا لا يكفله وان قال
بينه حاضره المصرف لعله القاضى يطلب الخصم وعز محمد رحمه الله
ان طلب المدعي لسر سطر وقل ان كان المدعي عليه رجلا
محمولا لا يتوارى مثله غالبا لعله القاضى من غير طلب وان كان
رجلا سريفا لا يكفله وقال بعضهم ان المدعي مهتدا الى الخصم
لا يكفله من غير طلب المدعي وان كان به عجه لا بأس بان يرشده
القاضى الى طلب الفيل فيكفل خصمه واذا اعطاه كفلا
بلاه امام نفسه فمضت الامام السلاه خرج الكفيل من الكفاله
ولو قال لقلت الى بلاله امام في طاهر الروايه يصير كفلا بعد
الامام السلاه كما لو قال لا من اياه انت طالق الى بلاله امام فانه مع
الطلاق بعد الامام السلاه وعز ابي يوسف رحمه الله اذا قال
كفنت الى بلاله امام فطالب الكفيل في الامام السلاه ولا يطالب بعدها

وقال سمس الامام الحلواني رحمه الله هذا عرف الناس وعن ابي يوسف
في روايه اخرى اذا قال انا لفيل بلاله امام يصير كفلا في الحال واذا
مضت الايام الثلاثه لاسقى الكفاله ولو قال انا لفيل الى بلاله امام
يصير كفلا بعد الامام السلاه وعن السبع الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله انه كان ياخذ بهذه الروايه ويقول وهذا شبه يعرف الناس
وحكي عنه انه لو قال بالفارسيه بدرهم من ولا يراده روز يكون لفلا
في الحال واذا مضت عشره امام لاسقى الكفاله ولو قال بدرهم من فلان
را ياده روز يصير لفلا بعد عشره امام ولو قال انا لفيل بنفس فلان الى
عشره امام واذا مضت عشره امام فانابى من الكفاله ذكر الحصاص في الحبل
انه لا يطالب بهذه الكفاله اصلا لا في العشره ولا بعدها وذكر في الجمع
الفارتي لو قال انا لفيل الى شهر يصير لفلا بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه
قبل الشهر يري عن الكفاله لانه سلم بغير السبب ولو قال لقلت بنفس
فلان شهرا يصير لفلا ابد قبل الشهر وبعد واعتماد اهل زماننا على
انه لو قال بالعرسه لقلت بفسر ولا نسهرا يكون لفلا في الحال
واذا مضى الشهر لاسقى الكفاله ولو قال الى شهر يخرج القاضى
عن الكفاله بعد الشهر ولو قال لقلت بفسر ولا نسهرا يكون لفلا في الحال
عشره امام يصير لفلا في الحال واذا مضت العشره لاسقى الكفاله
ولو لفيل بفسر رجل على انه ان لم يسلم اليه الفس هو لفيل بالمال الذي
له عليه وطالب الكفيل بفسر الفس والمفول بفسه بالسواد
يلزمه الكفاله بالمال او بمهله القاضى حتى يذهب بالسواد
وبحي به قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله يلزمه

الكفالة بالمال ولا يكون هذا مستثنى عن الكفالة وادانبت ان القاضي
 ياخذ من المدعي عليه كفيلا نفسه بطلب المدعي ينبغي ان لا يحبر
 على اعطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه له لا ينبغي ان يكون الكفيل معروفا
 التدار ومعرفة التجاره وبعضهم شرط ان لا يكون الخوفا معروفا بالخصومة
 وان يكون من اهل المصر ولا يكون عرسا واذا كفله له مبدية فهو
 واختلفت الروايات في ذلك المدة والصحيح انه يكفله القاضي الى
 المجلس الثاني ان كان القاضي مجلس كل بلده ايام او اثاره له
 تلك المدة وقال سمس الامه الحلواني رحمه الله ذلك مفوض الى رأي
 القاضي هذا اذا كان المدعى عليه رجلا من اهل المصر وان كان
 مسافرا لا يكفله ولكن يوكل المدعي الى اخر المجلس فان اقام
 بينه والاخذ القاضي سبيله وان ادعى الخصم انه مسافر وانكر
 المدعي ذلك فان القول قول المدعي لان الاقامة في المصر اصل
 دلالة مسله ذلها في النوادر **رجل** دخل مسجدا من
 المساجد في مصر قائم قوما في صلاة الظهر والعصر فلما وصل ركب
 وخرج من المسجد ولم يعرف انه كان مسافرا او مقيما فسدت
 صلاة العوم وعليهم الاعادة لان الاقامة في المصر اصل معي الحكم
 على ذلك لذلك ههنا وصل القول قول المدعي مع بينه على علمه قال
 بعضهم القول قول المدعي عليه انه مسافر لانه شر اعطاه الكفيل
 وقال بعضهم يعرف القاضي عن رفقائه فان كان مقيما وامسح
 اعطاه الكفيل امر المدعي بالملازمة وله ان يلازمه نفسه واعوانه
 واحراجه تطوف معه اين ما طاف ولا يسمع من الصرف وصل

تخصيه المدعي في نفسه فله من الطعام والشراب فان لم يلف
 موسى تركه لبعضني حاجته وان كان الخصم امره اخيه لا يخلوا بها
 ولا يارس بان يطوف معها في السكك واذا دخلت دارا رسل امره ثقه
 معها لئلا يعيب وان ادعى رجل انه وحيي فلان الميت وادعى دينه
 للميت على رجل ومحمد الحاقم الوصيه والدين فان القاضي لا ياخذ المدعي
 عليه كفيلا حتى تثبت الوصايه ولذا لو ادعى انه وكيل فلان الغائب
 او وارث فلان الميت ومحمد الخصم الوراثه والوكاله والموت فاقام المدعي
 بينه على ذلك ان المدعي حضر رجلا اخر وصل برئته اليهود وادعى الى
 الثاني حقا للميت فان القاضي لا يكفل الثاني حتى يطهر عداله منه
 الوكاله والوصايه فان شهدوا على الامر من جميعا معا على الوصايه
 والدين او الوكاله والدين العباس ان لا يعمل النسبه على الدين حتى
 يقضي بالوصايه والوكاله لنسب حتى حصومته او لام سمع النسبه على
 الحق بعد ذلك وهو قول ابني خيفه رحمه الله وفي الاستحسان يعمل
 فاذا ظهرت عداله الشهود يقضي بما للدين يقدم القضاء بالوصايه والوكاله
 والوراثة على القضاء بالدين وان عدلت بينه الدين خاصه لا يقضي
 ولو ادعى رجل على رجل انه وصي فلان الميت وان على الميت هذا لاسمع
 دعواه ولذا لو ادعى الوكاله من غيب اذا عرف الميت او لغايب باسمه
 واسم ابيه وحده ولقبه ان كان لا يحصل المعرفة الا باللقب واذا سمع
 فطلب بكفيله فان القاضي لا يكفله لانه لم يسمع حصومه معه فان
 اقر المدعي بالوصايه وانكر ان يكون مدعي من المال لم يرض على
 وان طلب المدعي من القاضي كفيله حتى يسم اليينه على ما ادعي

فان عدلت بينه
 الوصايه والوكاله
 يقضي بها وان عدلت
 بينه صح

باحد منه لعلنا فان كانت هذه المحصومة مع الوارث والوارث منكر
 النسب والارث والموت جميعا فاراد ان ياخذ منه لعلنا بالمحضرة
 لاسات النسب والموت والارث فان القاضي يلقه ولو ان رجلين
 لهما على رجل الف درهم هما شريكان والمدونون بحمد الدين
 احدهما واقام السب على انهما والشريك الاخر غائب ذكر في المسمى
 ان على قول ابي حنيفة رحمه الله يقضي للحاضر الخمس مائة واذا حضر
 الغائب قلت اعاده السب ولا يجعل الحاضر خضما عن الغائب
 وجه من الوجوه الا ان يكون الالف مرثا لهما من شخص واحد
 فان حضر الغائب ولم يقدر على اعاده السب دخل مع سركه
 في الخمس مائة الي مصر الشريك وقال ابو يوسف رحمه الله
 الشريك حضر فهو خصم عن الاخر في المراث وغيره وقال محمد رحمه
 القياس ما قال ابو حنيفة رحمه والاستحسان ما قال ابو يوسف
 اذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يكن السب فشهد السهود بالسب
 جازت سهادتهم فان ادعى ديناً بسبب فشهد السهود بالملك بالدين
 المطلق فلي لا يعمل سهادتهم فالوادي ملكا بسبب فشهد السهود
 بالملك المطلق والصحيح انها تعمل ذكر في لقائه الاصل **رجل**
 ادعى على رجل الف الف وقال حمزة بن منصور من متاع قد قبضته وخمس مائة
 منها من عبد قد قبضته وجا شاهد من فشهد احدهما على خمس مائة ثم عبد
 مدقصة واخر على خمس مائة من متاع قد قبضه حارت سهادتهما فقصي
 للمدعي بالالف وان لم يكن على رجل حمزة السب ساهداً واحداً وشهادة
 الفرد لا بسبب ولذا لو شهد احدهما بالالف بذلك السبب شهد

في كل ما ذكرناه من هذه النسخة قال في ما ذكرناه في
 في كل ما ذكرناه من هذه النسخة قال في ما ذكرناه في
 في كل ما ذكرناه من هذه النسخة قال في ما ذكرناه في

الاخر

الاخر بالالف مطلقا ولذا لو شهد على اقراره بالالف مطلقا وشهد
 احدهما على اقراره بالالف بذلك السبب وسهد الاخر على اقراره بالالف مطلقا
 جازت سهادتهما ولو ادعى مائة وخمسين درهما فشهد على اقراره مائة
 وخمسة واربعين درهما جازت سهادتهما ولو ادعى الف فشهد احد
 الساهدين بالف قرض واخر بالف من مساع لا يقبل لانه لا يثبت بصدق
 الساهدين اذ اصدق احدهما قد كذب الاخر ولو ادعى الف فشهد احد
 الشاهدين بالف وشهد الاخر على اقرار المدعي عليه بالف جازت سهادتهما
 ولو ادعى الف فاعمال المدعي عليه ما كان له على شي قط فاقام المدعي بينه
 عيالمال ثم اقام المدعي عليه السبب على القضا او الاقرار فليت ولذا لو ادعى
 الف فاعمال المدعي عليه ليس له على شي فاقام المدعي بينه على المال ثم
 اقام المدعي عليه سبب على القضا او الاقرار فليت وان ادعى الف فقال
 المدعي عليه ما كان له على شي قط ولا اعرفك فاقام المدعي بينه على
 المال ثم اقام المدعي عليه البيينة على القضا والاقرار في الجامع
 الصعرا بها لا يعمل وذكر العودى عن اصحابنا رحمهم الله انها تقبل
رجل ادعى على رجل مالا فأنكر المدعي عليه فاخرج المدعي
 خطأ باقرار المدعي عليه بذلك المالى وقال هذا خطأ المدعي عليه
 فانكر المدعي ان يكون خطا فاستكتب فكتب وان من الخط من مشابهه
 طاهره اختلفوا فيه قال بعضهم يقضي القاضي على المدعي بذلك
 المال وقال بعضهم لا يقضي وهو الصحيح ولو قال المدعي عليه هذا
 حطى لكن لسر هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدق
 لا يصدق عليه المال رجع الصراف والسمسار رحمه عرفا وان لم يكن

على رجل
 على رجل

عليه

وبعض

الخط على وجه الرسالة ولئن كان على وجه ملك الصك والافرار فان
شهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا ملزما وان لم يخط بين يدي الشهود
وقرأ عليهم بان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه سوا قال اشهدوا على
اولم يقل وان لم يخط بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولئن قال اشهدوا
على بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه وان لم يعلموا الاكل
لهم ان يشهدوا عليهم بما فيه **رجل** ادعى ديناً على ميت فحضره احد
الورثة فاقره هذا الوارث مع اقراره وبلغ جمع ذلك في حصته من الميراث
وقال سمس الامه المجرى رحمه الله هذا اذا قضى القاضى على هذا
الوارث بقرانه اما بمجرد اقراره لا يلزمه الذين في نصيبه بدليل انه لو
اقر بالدين ثم شهد هو مع اخر بذلك الدين على الميت جازت شهادته ولو كان
دينا واجبا في نصيبه قبل القضا لا يقبل شهادته لانه يكون محولا للدين
عن حصته خاصة الى جمع التركة فلا يقبل لما لو شهد بذلك بعدما
قضى القاضى باقراره **رجل** ادعى ديناً على ميت فحضره في ذلك
وارث الميت او وصى الميت ولا سمع دعواه على عزم للميت عليه دين ولا
على الذي له على الميت دين ولا على الوصى له وذلك في المسمى ان الوصى له
لجميع المال عند عدم الوارث والوصى يكون خصما لمن يدعى ديناً على الميت
ولو ادعى رجل ان الميت اوصى اليه فاحضر غريم الميت عليه دين سمع
دعواه كما سمع دعوى الوكيل في حيا الموكل على غريم الموكل ولو ادعى
رجل انه وصى فلان الميت لا سمع دعواه الا على خصم واحد وخصمه وارث
الميت او رجل عليه للميت او رجل اوصى له الميت بوصية لان الوصى
حقا في الميراث فبان بمنزلة الوارث وان احضر رجلا ادعى على

وكذا ان الشهادتين
سنة المستند

ان علموا بما فيه

المس

الميت ديناً احلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن
يدعى انه وصى الميت لان الوصى لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون
خصما وهو الصحيح **رجل** قال لرجل لي عليك الف درهم فقال المدعى
عليه ان حلفت انها لك على ادسها لك فحلفت فاذا ما الله هل له ان
يسترد هاتمه بعد ذلك ذكر في المسمى انه دفعها اليه على الشرط الذي
شرطاه بان له ان يسترد هاتمه ولصاحب الدين ان يلزم المدعي بعد
وجوب الدين وان لم يامر القاضى بالملازمة اذ لم يكن القاضى فلسفه
فان قال الغريم احبسي وصاحب الدين يريد الملازمة كان له ان
يلزمه وان طلب صاحب الدين من القاضى ان يامر واحدا من اعوانه
ان يلزمه لاستخراج المال ففعل القاضى ذلك احلفوا في جعل من
يلزمه قال بعضهم يكون على صاحب المال وقال القاضى الامام صمد
الاسلام يكون على المدعي لانه انما احتاج الى الملازمة لطله يكون
عليه كسارق اذا قطعت يده بان من الدهن التي بحسم به العود واجبر
الجلاد على السارق **رجل** ادعى ديناً على ميت فحضره وارثه او
وصيه ذكر في الجامع في الوصايا انه لا سمع دعواه لان الوارث لا يكون
خصما لمن يدعى ديناً على الميت اذ لم يترل الميت شيئا **رجل** ادعى
دعوى على الميت فحضره وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من
جسر هذا الدين في يد الوارث ما به وفا بالدين فقام اليه على ذلك لا
شك ان هذا القدر يلحق الامر الوارث باحضار هذا المال حتى تشهد
الشهود فحضره المال ان هذا مال الميت ولو اتفق بهذا القدر
للقضا على الوارث بالمال كان جائزا وله وجه لان القضا بذلك

ان

مط

فقير

الدرام والدنانير بمن حال غيبتها فان محمد ارحمه الله ذكر في الابا
 ان القاضي اذا باع الابن ومن ضمن الممنوع ان موالي الابن رفع الامر
 الى قاضي بلده لئلا يملك ما باه حيا الى القاضي الذي باع الابن ومن
 التزم واقام النسب على ذلك فان القاضي يحسه ويسئل عنه وان
 كان في هذا استخفاف الدرام التي هي امانة عند القاضي
 الملبس اليه حال غيبتها وهذه المسئلة تفرق في مسئلة اخرى ان الكتاب
 الحليم في المقول جابر ومعاذ ان اولم يكن **رجل** ادعى على غايي دينا
 محضه رجل يدعى انه وكل الغايي في الخصومة وافر المدعى عليه
 بالوفاء لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعى به بالدين على الغايي لم يسئل
 عنه وكذا الوادعي دينا على ميت محضه رجل يدعى انه وصي الميت
 فاقر المدعى عليه بالوصاية **رجل** يدعى دينا على رجل موكل المدعى عليه
 رجلين بالخصومة فاقام المدعى شاهدا على احد الوكيلين وشاهدا على الوكيل
 الاخر جاز ولذا الوفاق شاهدا على الموكل وشاهدا على الوكيل او اقام على
 المدعى عليه شاهدا وعلى وصيه او وارثه بعد موته شاهدا او كان للميت
 وصيان فاقام المدعى على احدهما شاهدا وعلى الاخر شاهدا حاز ذكروه في
 المسقى ولو قام بينه على رجل بحق مائة المدعى عليه فلان عليه
 او عاب او قامت النسبة على الوكيل بالخصومة مائة الوكيل يسئل القضا او غاب
 لم عدل تلك النسبة لا تقضي سلك البينة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله
 عليها وبعض في قول ابي يوسف واختار الخصاص قول ابي يوسف رحمه الله
رجل مات في بلد وله ورثة في بلد اخر فجاء رجل وادعى على الميت
 دينا فاراد ان يسد دمه على الميت وطلب من القاضي ان يصيب وصي الميت

حتى

حتى يقيم عليه البينة ان كان الوارث غاييا غيبة منقطعة نصيب القاضي
 وصيا فاذا اقام المدعى بینه عليه قضى القاضي له بدينه وان لم يكن
 العينة مسطعة لا سحب القاضي وصيا ولو كانت الورثة دار لغيا
 ووارث صغير في المصير فان القاضي يجعل للصغير ولدا لم يسم
 المدعى النسبة على الوكيل يقضي القاضي له بدينه ويكون ذلك قضا على
 جميع الورثة ما لو كان هذا الصغير كبر امضى القاضي عليه ان قضا
 على جميع الورثة ولو كان الوارث الحاضر كبر اقرار الوارث بالدين
 على مورثه فاراد الطالب ان نعم النسبة عليه مع اقراره يكون حقه
 في جميع التركة فان القاضي يسئل عنه على المقر وعصى ويكون ذلك قضا
 على الكل **رجل** وكذا الوادعي على وصي الميت فاقر الوصي بالدين فاراد المدعى
 ان نعم النسبة عليه بالدين كان له ذلك وفلست بینه ولذا الوفاق
 النسبة على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار **رجل** ادعى على رجل
 مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة ولا حولك
 على له بل ذلك اقرار او كذا الوادعي عليه الف درهم فقال قضيتك
 خمسين درهما لم يكن ذلك اقرارا ولذا الوفاق المدعى على عبد الف
 فقال المدعى عليه لي عبد الف درهم لم يكن اقرارا ولو قال المدعى
 عليه ولي عبد الف درهم او قال ولي عبدك مائة او قال ولي
 عبدك ايضا الف درهم رواه في رواية يكون اقرارا وفي الاخرى لا
 يكون **رجل** ادعى عينا على رجل فاقام النسبة عليه بعد الحودسار
 القاضي يستعني ان لهذا الرجل على هذا الرجل لذا احلف المساح
 منه قال بعضهم لا يكون هذا حيا من القاضي وقال سمس الامم

لكي

طس

الحلو الى رحمه الله والقاضي ابو عاصم يكون حرا وعلمه الفتوى وذكر
في كتاب الرجوع لو قال القاضي بعد ما شهد اليهودي بحق او دار لرجل
وعدوا اري ان الحق للمشهود له لم يكن ذلك قضا حتى يقول الله
القضا في كذا ولذا لان قوله اري واري يترله قوله اظن ولو قال
اظن لم يكن ذلك قضا اذا قال القاضي لرجل جعلت ودلا في تترله
فلان الميت كان ودلا في الحفظ خاصة الا ان يقول له لسري ويسع ولو
قال جعلت وصيا كان وصيا واذا اعدم الغرما والورثة الى القاضي
ورغموا ان فلانا مات ولم يوص الى احد والقاضي لا يعلم بذلك فقال ان
كسم صا دقين بعد جعلت هذا وصيا ولو ارحى لم يكن القاضي
في سعة من ذلك فان نوا صا دقين كان وصيا **رجل** حال القاضي
فقال قد مات ابي في بعض الاطراف وعلمه دين وتزل عروضا وريقا ودوا
ولم يوص الى احد وانا لا اسطيع ان ايت ذلك بالنسبة لان اهل تلك
الناحية لا يعرفوني قالوا الاناس للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا فماتوا
فمع الحوار واقض الدين فان كان صادقا صح امر القاضي والا فلا
واذا اوصى الرجل الى الرجل فقال في وجهه لا اقبل بطل الابعاض
لو قبل بعد ذلك في ختوته او بعد وفاته لا يصح ولو قبل في وجهه لم رد
لم يصح رده ما لم يعلم الموصي وهو الوالد له سواء خلاف ما لو اوصى لسان
بوصيه فرد في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته او قبل في حياته
ثم رد بعد وفاته فانه يصح رده وقبوله والمسئلة معروفة **سائل**
اقامه البيه على الاطلاق فاذا توجه الحبس على المدبوز فان القاضي لا
سأل المدبوز الا مال ولا سأل المدعي الا مال في ظاهر الرواية فان

سأل المدبوز من القاضي سأل صاحب الدر اله مال سأل القاضي
بالاجماع فان قال الطالب هو معسر لا يحبس لانه لو اقر بعسرة بعد
الحبس اخرجته فعلى الحبس لا يحبس فان الطالب هو موثر قادر على القضا
وقال المدبوز انا معسر كملوا به قال بعضهم القول قول المدبوز انه
معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال لا يقرضون
البيع القول قول مدعي السار مروي ذلك عن ابن حنبله رضي الله عنه
وعليه الفتوى لان قدرته كانت بانه بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال
تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المدبوز
والدري يورد هذا القول مستان احدهما احد السرا كن اذا التمس
العقد المتزل وادعى انه معسر كان القول فيه قوله لان الضمان
وجب بدلا عما ليس بمال والاصل في الادعي هو العسر والبائس المراه
اذ اطلبت بعهه الموسر والزوج يدعي العسر كان القول قول الزوج
وقال بعضهم لهما وجب بعهده لا يقبل قول المدبوز انه معسر وان لم
يكن ذلك بدلا عما هو مال المدبوز اذا اقام البيه على الاطلاق قبل
الحبس فيه رواه ابن قال السمع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
الصحيح انها تقبل قال رضي الله عنه ويسعى ان يكون مفوضا الى القاضي
ان علم القاضي انه وقع لا يعمل بنبته قبل الحبس وان علم القاضي انه ليس بوقع
فلت بنبته ولو اقام المدبوز بنبته على الاعسار وصاحب الدر على
السار كانت بنبته السار او في قان شهدوا انه موثر قادر على الدين
حار ذلك وفيه ولا سطر بعض المال وان اقام المدبوز بنبته على الاعسار
بعد الحبس في الروايات الطاهرة لا يعمل بالنسبة الا بعد مضى مدة

قال

مطهر
الاصول في الدين هو العسر

بنيته

واختلفت الروايات في ذلك المدة روي محمد عن أبي حنيفة رحمه الله
 انه مقدّر شهرين او ثلاثة وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
 عليهما انها من بعد اربعة اشهر الي ستة اشهر وعن أبي جعفر
 الطحاوي انها مقدّر شهر وقال سمس الامم الجلواني رحمه الله وهذا
 ارفق الاقوال وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا صالحا عالما
 شتوا غياله الى القاضي لاجل البعده باحد سبب الطحاوي وان
 كان وقفا عرف القاضي بمدة محبسه القاضي ستة اشهر ولما حصل
 انه نفوذ الى القاضي ان وقع الى القاضي ان وقع عند القاضي بعد
 معنى ستة اشهر انه ممرح يد المحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر
 واحد انه عاجز اطلقه وهذا اذا كان امره مشكلا اما اذا كان
 فقم ظاهر اسأل القاضي عنه عاجلا ويصل اليه على الافلاس
 وحل سبيله لحضر خصمه وانما يسيل عن عشيته وحياته
 واصدقائه واهل بيته من البهات دون الفساق فاذا قالوا لا يعرف له
 ما لا نفي ذلك ولا سطر في هذا لفظ الشهادة وبعد ما حل سبيله
 هل لصاحب الدين ان يلزمه احمل مواسمه والصحيح ان له ان يلزمه
 للحديث المشهور لصاحب الحقيد ولسان قبالوا اراد باليد الملازمة
 وقال السمع الامام سمس الامم الجلواني رحمه الله احسن الاقوال
 في الملازمة ما روي عن محمد رحمه الله انه قال يلزمه في حياته ولا يمسونه
 من الدخول على اهله ولا من الغدا والعشا ولا من الوضوء والخلافا اراد
 الطالب ان يمنع عن ذلك فانه يلزمه مونه الغدا والعشا وما يحتاج
 اليه مما لا بد منه وله ان يلزمه بنفسه واخوانه وولده مباح

فان قال المدبون على اجلس مع علامك واجلس معك قال بعضهم فان له
 ذلك ومن هذا قول أبي حنيفة اما على قولهما ليس للمدبون ذلك
 وجعلوا هذه المسئلة فرعاً للمسئلة التوكل في المحبوس من غير رضی
 المحبوس على قول أبي حنيفة لا يصح تولد له في الملازمة والصحيح ان
 في الملازمة الرأي فيه الى صاحب الدين لا الى المدبون ان شالاً زمره
 نفسه وان شالاً غيره لان المقصود حصول الدين وملازمة الغير عسى ان يكون
 اقرب الي ذلك اذا كان للمحبوس مال فان القاضي لا يسع ماله في الدين
 عند أبي حنيفة رحمه الله وعند صاحبيه يسع وقال السمع الامام
 الجلواني رحمه الله ان كان ماله من حبس الدين كالدراهم والدنانير
 والمكيل والموزون من حبس الدين اخذ القاضي ماله ووضي دينه
 وان كان الدين دراهم والمال دنانير اد على العكس العباس ان لا يسع
 في قول أبي حنيفة كما في سائر الاموال وفي الاستحسان يسع وبعض
 دينه لا يهاجنس واحد حلالاً لصحيح مع التيسير ولا يسع العرض عند
 أبي حنيفة رحمه الله وفي العقار عنها روايات الجهر والعبد والبالغ
 والصبي والمادون في الحبس سواء ولذا الافارب والاجاب الالوالدين
 والاحداد والجدات فانهم لا يحسون في ديون فروعهم الا في النفقة وغيرهم
 يحسون بعضهم في دين بعض والمكاتب يحس مولاه الامان من
 حبس الكفاية والمولى لا يحس المكاتب في دين الكفاية وغيرها من روايات
 سماعه محبسه في غير مال الكفاية والصحيح هو الاول **رجل** ولا خلاف
 بالمحبوسه وبعض كل حق له على الناس ولذا اولنا ولسنا ذكر الوفا
 وديلاً خاصاً ما دعي قوم من المودل ما لا حال غيبته واقرار الوكيل

طس
 حمال المدبون

عند القاضي انه وكيله واقام اهل الديون السبه على الموكل بدونهم
 وطلبوا حبس الوكيل فانه محبس لان الحبس جزا الظلم والودل المحصو
 اذ المدين كفيلا بالمال ولا ما مور بقضا الدين من مال في يده لا يجب
 عليه المال فلا يكون طالما اذا اراد المحبوس ان يحترف احصله وافته
 قال سمس الامم السرخسي رحمه الله الصحيح انه يمنع وقال غيره
 لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله يكون في ذلك ومنع من الحمام ونسوة
 في السجن ولا يمنع دخول الزوار عليه ولا من اللبس والطيب والطعام
 والبيع والشرا ولو احتاج الى الجماع لا بأس بان يدخل عليه زوجته
 او جارية مطاؤها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما انه يمنع من وطئ الحرائر والامهات لان
 المنع من ذلك لبعض الالهلال وعسى يكون سببا لزيادة ضجر
 محله على قضا الدين ولا يخرج لجمعه ولا لعده وجنانه قرب وصل
 بانه محرج بعمل الحارة والوالدين والاجداد والمحدثات والاولاد و
 غيره هم لا يخرج وعليه السوى وعن محمد رحمه الله اذا مات ولد
 او والده لا يخرج الا ان لا يوجد من يعسله ويدفنه واذا عجز المحبوس
 عن نفقة امرأته لسر لها ان يطالبه بالفقه ولها استدين على الزوج بامر
 القاضي ولو كان المحبوس ديون على الناس فان القاضي يحرقه من
 السجن حتى يحاكم ثم يحبس وادامه من المحبوس في السجن واضنا ه
 المرض فان لم يكن هناك من مضه اخراجه من السجن بكفيل واذا علم
 القاضي ان المحبوس يحتاج للخروج والهرب بنفسه او بالرجوع الى
 الظلمة لمخرجوه اذ به القاضي بالسياط وان خاف عليه ان يفسد

القاضي

من

من حبسه حوله القاضي الى حبس اللصوص اذا كان لا يخاف من اللصوص
 فان خاف عليه بان كان يئنه وبين اللصوص عداوه لا يحوله واذا سال
 القاضي عن المحبوس بعد مده فاخبر انه مفلس وصاحب الدين عا
 فان القاضي ياخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه من السجن وان قال
 المحبوس بعد المال وصاحب المال عا بريد بطول الحبس عليه
 فان القاضي يعلم انه حبس بدين فلان لا غير ويعلم مقدار الدين الذي
 حبس بان كان القاضي حبسه ثبت انه حبسه بدين فلان كذا
 فان القاضي ان شاؤا اخذ المال منه وخلي سبيله وان شاؤا اخذ منه
 كفيلا ببقه بالمال والنفس وخلي سبيله ولومات الطالب والقاضي
 الذي حبسه وارثه لا غير قال بعضهم لا يحل سبيله لئلا يئنه الناس
 وقال بعضهم تركه في الحبس حتى يقضى الدين **رجل** ادعى علي
 رجل القاضيه شاهد شاهدا ان كان هذا المدعي على هذا المذعي
 عليه الف درهم ولله ابراه منها وقال المدعي ما ابراه منها وقال
 المسهود عليه اما كان له على شي ولا ابراهني عن شي ذكر في المنتقى المدعي
 عليه اذا لم يدع شهادتها على البراه بمضي عليه بالف درهم **رجل**
 ادعى رجل خمسة دنانير فقال المدعي عليه قد اوفيتها ولها بشهود
 فشهد شهوده ان هذا المدعي عليه دفع الى هذا المدعي خمسة دنانير
 الا انا لا تدري انه من اي مال دفعها اليه من هذا الدين او من
 دين اخر جازت شهادتهما ويرى المدعي عليه **رجل** باع من
 رجلين متاعا بالف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فلقى
 البايع احدهما واقام البينه ان له على هذا فلان بن فلان

بالخيار

الغايب الف درهم وكل واحد منهما لفضل عن صاحبه بأمره فانه
 بعضى له على الحاضر بالف درهم واذا حضر الغايب لم يكن للمدعي ان
 يأخذ الا الخمس منه وهي الاصلية لان القضا على الكفيل بالقضا
 على الاصيل اما القضا على الاصيل لا يكون قضا على الكفيل ففي مسئلتنا
 القضا على الاول في النصف الذي كان كفيلاً كان قضا على الغايب
 اما القضا عليه مما كان اصيلاً لا يكون قضا على الغايب ولو ادعى
 على رجل انه فضل له فلان بن فلان الغايب عن فلان بن فلان بالف
 درهم وكل واحد لفضل عن صاحبه فقطى له على الحاضر بالف درهم
 ثم حضر الغايب كان له ان يأخذ مجمع الالف لانه حين قضى على
 الحاضر بالف قضى بها عليه محمه الكفالة على كل واحد منهما عن القفل
 والمطلوب فكان كل الالف عليه محمه الكفالة **رجل** ادعى على
 رجل الف درهم فحج المدعى عليه واقام المدعى شاهدين شهدا احدهما
 ان المدعى عليه امر ان لهذا المدعى عليه الف درهم من قرض وشهد الاخران
 المدعى عليه انه اقتران هذا المدعى او دعه الف درهم ذكر في المسقا
 انه تجوز وبعضى عليه بالف درهم لانهما اجمعا على اقراره انه وصل
 اليه الف درهم من قبل المدعى وقد وجد الوديعة فكان ضامناً
رجل ادعى على رجل انه اخذ منه الف ووصف الالف واقام
 المدعى عليه التبعة ان المدعى اقتران هذا المال المسمى المسمى اخذ منه
 فلان الاخران المدعى الاول امران قال محمد رحمه الله لا سطل بهذا
 دعوى المدعى الاول واسطل بنته لان الوقت غير مذكور في السهادتين
 فيجعل كان فلانا اخذ اولاً ثم ردها على المدعى ثم اخذها منه المدعى عليه

المدعى

ولو ادعى اولاً ان هذا الرجل اخذ منه الف واقام التبعة ثم ان المدعى
 عليه اقام التبعة ان هذا المدعى اقتران فلان بن فلان وكل المدعى
 عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطالا لدعوى المدعى وبلد التبعة
 لانه لما اقترن قبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان الاخذ الذي يدعى
 عمر الاحد الذي ادعاه على وكله لان اخذ الوكيل يضاف الى الموكل
 فيجعل لذلك كلاً بلزمتنا اسات اخذ اخر مع امكان حمل الثاني على
 الاول فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابر المدعى عليه عن دعوى
 الاخذ بطريق الاصله اما في المسئلة الاولى اذا لم يدر احدهما وكلاً
 عن الاخر في الاخذ كان التبعة بكل شهادة احدهما عند القضا
 بالاحد من كان له ان يطالب المدعى عليه **رجل** ادعى دسالة
 الميت على رجل فشهد السهود انه كان لاب المدعى هذا على المدعى عليه
 لذا لا يقبل هذه التبعة قول ابى حنيفة رحمه الله ومحمد وارسيدو
 على امرار المدعى عليه انه كان لاب المدعى على المدعى عليه لذا جازت
 الشهادة كما لو شهدوا في دار على اقرار المدعى عليه انها كانت لاب
 المدعى **رجل** ادعى على رجل عند القاضي واخرج صفا وقال
 ان الدين الذي في هذا الصل على المدعى عليه باسم فلان الغايب
 المذكور في هذا الصك الى وان اسم الغايب فيه غايبه وان الغايب المذكور
 في هذا الصك قد وكلني بعض هذا الدين من المدعى عليه هذا
 فان القاضي سمع دعواه لان الاسان قد يكون دخلاً عن الغير في بيع ماله
 بدون الصك على الموكل والعاقبة قد كتب الصك باسم نفسه الا انه ان
 يقول وان فلانا الغايب وكلني بالفضل لان الطاهر ان الدين انما يكتب باسم

قبل

هدهو

سمع

رجل اذا كان حق القبض له فاذا سمع دعواه يقبل بینه وبعضه بالمال
وان اقر المدعى بالمال والوداه امر يسلم المال الى المدعى ولا يفسد
اقراره على الغايه وان اقر المدعى بالمال وانكر الوداه يقال له
بینه الوداه بالنسبه ولو اقام البینه على اقرار الغايه ان المال للمدعى هذا
ولم يقم البینه على الوداه لا يصل بینه . . .

فصل في الدعوى بخالف الشهاده وما يصير به مسافصا وما لا يصير به
رجل ادعى على رجل الف وحمس مائه فشهد السهود بخالف حارر الشهاده
من غير يوفيق وكذا لو ادعى الف فشهدوا بحسب مائه ولو ادعى الف فاشهد
احدهما بالف واخر بحسب مائه فلا يفتي بشي في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذا
لو ادعى حمسه عشر فشهدوا بحسبه عشر واخر بعشره ولو ادعى الف وحمس مائه
فشهدوا بحسبه مائه والاخر بالف وحمس مائه جازت سهادتهما على
الالف وان ادعى الف فشهدوا بالف وحمس مائه او بالف درهم وحمس مائه
او بالف درهم لا يصل من غير يوفيق لانه لذب بالزيادة على الف فلا يصل
بخلاف ما لو شهدوا باقل مما ادعاه المدعى فان وفق المدعى فقال كان عليه
الف وحمس مائه فشهدوا بالشهود الا انني ابراهه عن حمس مائه او اسوي
حمس مائه ولم يعلم به الشهود فاذا وفق على هذا الوجه قبلت انما الى به
من التوفيق بحمله الدعوى والشهادة يصل ولا يحتاج الى اقامه البینه
على التوفيق وقال بعضهم شرط الشهاده على التوفيق والصحيح هو الاول
وانما يحتاج الى اسات التوفيق بالنسبه اذا كان التوفيق لاسم به ولا يعد
باساسه لو ادعى الملك بالسر له فشهد الشهود بالملك بالهبة اما الابرار

بلغ

السهود صح

فيتم

فتم به وكذا الاستيفافانه اذا ظفر بجنس حقه كان له ان ياخذ فلا
يحتاج الى اسات التوفيق بالنسبه والفا سانه اذا احتمل التوفيق
وان لم يدع التوفيق وحصل الشهاده على الصحه وذكر محمد بن كسر
المواضع واسب التوفيق وان لم يدع حملا للشهادة على الصحه منها اذا
ادعى دسافا فانكر المدعى عليه وقال ما كان لك على شي فلما اقام المدعى البینه
على الدس اقام المدعى عليه البینه على الايوا والار قال يقبل وذكر السح
الامام المعروف بجواهر زاده في الشهادات ان محمدا شرط في بعض المواضع
دعوى التوفيق ولم يشرط في البعض وذلك محمول على ما اذا ادعى التوفيق فانه
لا بد من دعوى التوفيق ولو ادعى الف فاشهد ساهدا ان بالالف الا ان
احدهما شهد انه قضى الطالب منها خمس مائه وانكر الطالب الفضا قبلت
شهادتهما على الالف وذكر ابي يوسف رحمه الله انه لا يقبل شهادة من شهد
بقضا خمس مائه وبه احدا الطحاوي رحمه الله ولو ادعى الف فاشهد السهود
بالالف والقضا فقال المدعى ما قضاني شيئا او قال صدقاني الشهاده على
الدين واولها في القضا ان عدلا جازت شهادتهما على الالف وان قال
المدعى شهدا بالدين بخو وبالقضا بالباطل او برور لا يجوز سهادتهما
وكذا لو شهد المدعى بالف وشهد ان المدعى عليه على المدعى مائه دينار
والمدعى ينكر الدين ان قال المدعى شهدا بالف بخو واولها في الدين
جازت شهادتهما ولو ادعى الف فاشهد السهود انه كان لهذا المدعى على
المدعى عليه الف ولله ابراه منها وقال المدعى ما ابراهه منها وقال
المسهود عليه ما كان له على شي ولا ابراهه عن شي قالوا اذا لم عليه
البراه يقضي عليه بالالف ولو ادعى الف فاشهد احدهما ان له

دعوى التوفيق بالنسبه
بغير ما قبل التوفيق

دع

عليه الف درهم وشهد الآخر على اقراره بالف ذكر في غصب الاصل
والجامع انها لا يسل لان احدهما شهد بالقول والآخر بالفعل
فلم يسمع على شئ وقال ابو يوسف يقبل ولو اتفق الشاهدان على انه اقر
بالف واختلفا في المكان او في الزمان جازت شهادتهما لان القول مما
يعاد ويكرر ولو ادعى دارا في يد رجل انها له منذ سنة وشهد الشهود
انها له منذ عشرين سنة ذكر الناطقي رحمه الله انها لا تقبل ولو ادعى
المدعي انها له منذ عشرين سنة وسهد الشهود بانها له منذ سنة جازت
شهادتهما لانه كذب الشهود في صور الاولى دون الثانية ولو ادعى ثوبا
في يد رجل انه له واقام ساهدين فشهد احدهما على اقرار دي الدار
المدعي او دعه اياه وشهد الآخر على اقراره انه اعتصبه من المدعي فان
تقاتل المدعي قداما قالا ولله ان يعتصبه مني جازت شهادتهما وتحمل
الدين في يده البور مقررا بملك المدعي حتى لو ادعاه بعد ذلك لا تقبل
ولو شهد احد شأه من الدين المدعي على اقرار دي اليد انه اعتصبه
من المدعي وشهد الآخر على اقراره انه اخذه من المدعي فانه يقضي به
للمدعي ويكون المدعي عليه على محضه لان الاقرار بالخذ لا يكون اقرارا
بالمالك فلما خوذ منه فان الانسان قد يخذ ماله من الغير ولا يغتصب
ماله من غيره ولو شهد احد شأه من المدعي على اقرار المدعي عليه
ان المدعي او دعه اياه وشهد الآخر على اقراره انه اخذه من المدعي فقال
المدعي قداما قالا ولا ياتي او دعه اياه لا يسل هذه الشهادة هي
لانها لم يجمع على اقراره بذلك ولا على اقراره بالخذ لان الذي شهد
على اقراره بالوديعه لم يشهد على اقراره بالوديعه لم يشهد على اقراره

مط

مط
هذه السند

ط

بالخذ

بالاخذ من المدعي **رجل** ادعى عينا في يد انسان واقام اليه انه له من ان
المدعي عليه اقام السنة ان الشهود قد ادعوا هذا العن جازت شهادتهم
ويطلب منه المدعي **رجل** لان شهدا ان فلانا قد مات وهذه كانت
امراته وسهداخران انه كان طلعا قبل الموت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله سهد الزوجيه اولى وقال القاضي الامام علي السعدي
رحمه الله سهد الطلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال
القاضي الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كانه طلق ثم يروح
اذا ادعى اربعة دارا في يد رجل ان هذه الدار كانت لبيهم فلان مات
وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم واقاموا اليه على هذا الوجه
ثم ظهر ان واحدا منهم ما كان ابنا للميت وانما كان ابنا للمته تصادقوا
على ذلك ذكر في المنتقى انه سطل بسهم ودعواهم فلو ان السن البلاء
بعد ذلك اقاموا شهودا اخرين غير الاولين وادعوا ان الدار كانت لابيهم
مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه البلاء لا وارث له سواهم صح دعواهم
وقبلت بسهم والمدعي عليه الدار اذا ادعى البراه عن الدار ان قال
لي بينه حاضره في المصر فانه يوجهه القاضي الى المجلس الثاني ولو قال
المدعي عليه بعد الانكار ان المدعي ابرائي عن هذه الدعوى وارا د
استخلاف المدعي على البراه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل
رحمه الله يحلف المدعي عليه اولا على الدين فان كل حين يد حلف المدعي
على البراه **فصل** في دعوى المنقول
رجل حاصم رجلا في غير عا وجهين اما ان كان العن مالا او قايما

مط

مط

فهو

فالقائم لا يخلو اما ان كان العن هالكا او قائما فالقائم لا يخلو وان
كان حاضرا في المجلس او غائبا فان ادعى انه هالك فهذا ودعوى الدين
لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في دوات الامثال والقيمة
في دوات الفهم ولا يصح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر والحس
لان دعوى المجهول فاسد فان المدعى لو قال ان هذا اسهلك مالي او
قال ان هذا شرى كخي خا في الرخ ولا ادري قدره لا يلتفت اليه ولذا
لو قال بلغني ان فلانا امت اوصى اولا ادري قدره او قال المدعي
قضيت بعض ديني ولسيت قدره او قال لا ادري قدره لا يلتفت اليه
وذكر الخصم والقاضي اذا اتم وصي الهم او قسم الوقت ولا يدعى عليه
معلوما فان على قول اكثر المشايخ رحمهم الله يستخلفه القاضي
نظرا للصغير والوقت وان كان العن الذي يدعي المدعي فاما حاضرا
في المجلس لا بد ان يسر اليه بالبد فيقول هذا العن يلاي بد للشهود
ايضا ان شهدوا بالملك ويشيروا ما بدهم الى المدعي والعن المدعي به
والاشارة بالراس لا يلفي الا اذا علم باشارتهم الاسارة الى العن المدعي
به وقال لا شهد ان هذا العن ولا لو بالفا رسيه ان اسر على سب
لا يلفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك لان السي فالتسب الى الانسان
بحمه بسب بالا جاره ولا بد بالصرح على الملك لقطع الاحتمال
وان كان العن غائبا وادعى انه في يد المدعي عليه فانكر ان يصر المدعي
فمنه وصفته سمع دعواه ويسئل بسبه وان لم يسن الفهم
فقال عصبتي عن كذا فلا ادري انه هالك او قام ولا ادري
كم كانت ممتة ذكر في المسعى عامه الروايات انه سمع دعواه

فانه

فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل انه رهن عنده توبا
بكذا قال سمع دعواه وذلك العصب اذا ادعى على اخر انه غصب منه
عبدا او ادعى انه غصب منه جارية وعيها واقام البيه على ذلك
تقبل بيته وحسرت بحج بها ورد لها على صاحبها وان لم يسن قيمتها
فان قال الغاصب بعد ذلك ماتت الجارية او بيعتها ولا اقدر عليها
سلوم القاضي في ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان مفوض الى
القاضي فان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة
قول الغاصب وذكر في الودعة **رجل** قال لعنه او دعوتك
عند او امه وقال المسودع ما او دعوتك الا لامه وقد هلت
واقام رب الودعة النسيه على ما ادعى يضمن المسودع فيه العبد
وقال الفقيه ابو بكر الحلبي رحمه الله لا سمع الدعوى الا بعد
بيان القيمة قال وما ذكر محمد رحمه الله في الكتب محمول على ما اذا
ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامة المشايخ رحمهم الله قالوا يصح الدعوى
من غير دعوى الاقرار لان محمد رحمه الله لم يذكر الاقرار في شيء من
المواضع لكن ينبغي للقاضي ان سئل المدعي بيان القيمة حذرا فان لم
يسن سمع دعواه ويسئل بسبه واما المدعي عليه باحضار ذلك العن
فان ابي حنيفة يهرس فان احضر عينا من ذلك الجنس يقال للمدعي
اهد الذي ادعسه فان تلك صدقه اخذت وان لم يسن ذلك المدعي
عليه باحضار عن اخر الى ان يوافق المدعي في ذلك فان عجز
المدعى عليه وظهر عجزه تعضي عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة
قول المدعى عليه ولو ادعى عسا حاضرا في يد رجل انه له فانكر

رجل مع

مطش

ي

ع

المدعى عليه فاقام المدعى اليه على ما ادعى فسأل المدعى من القاضي
ان ياخذ لعدله نفسه الى ان يظهر عداله اليهود في القياس لا يملكه
القاضي وفي الاستحسان يحرم على اعطاء الكفيل واذا اعطاه لعدله
نفسه ينبغي ان ياخذ منه وذلك بالخصومه ايضا حتى لو غاب المدعى
عليه يمكنه القضاء على الوكيل وياخذ منه كفيلا يعين المدعى به لان القياس
لا يتمكن من القضاء ولا يحضر المدعى عليه وحضر العين وبحوز
ان يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما يفعل القاضي ذلك عند
طلب الخصم فان ابي ان يعطي كفيلا بنفسه امر المدعى ان يلزمه
انا الليل والنهار اما بنفسه او بغيره هذا اذا اقام المدعى اليه
فاما اذا ادعى ولم يعمد اليه وطلب من القاضي كفيلا فهو على وجهين
ان قال يستني غايبه لا يملكه وان قال حضور في المصرفة القياس لا
يملك وفي الاستحسان يملكه الى المجلس الثاني ولذا اقام المدعى
شاهدا واحدا فانه ياخذ منه كفيلا بنفسه وبالعسر المدعى به وكذلك
بالخصومه وكفيلا بنفس الوكيل فان اعطاه الوكيل دون الكفيل
او الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه الا ان رضيه الخصم
ولو كان المدعى به فعلا فقال المدعى لا ارضى بالكفيل بالعسر والكفيل
بالعسر وطلب من القاضي ان يضعه على يدي عدل فان كان المدعى
عليه عدلا لا تخشى عليه بعصب العين لا يحسه القاضي في ذلك وان
كان فاسعا يحسى عليه بضعه القاضي وان كان المدعى به
عقارا وطلب من القاضي ان يضعه على يدي عدل لا يحسه القاضي
الى ذلك الا ان يكون اسحارا عليها ثار وان كان المدعى به

الطرف

دابه او جاره بحسب حاج الى النفقه وان المدعى عليه ان يعطي لعدله او المدعى
لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضي ان يضعه على يدي عدل فان
القاضي يقول للمدعى ان سب وصغته على يدي عدل ويكرن البعده
على عدل بسبب او بعد وصت بها له او لم افصح فان رضى
المدعى بذلك وضعها على يدي عدل وان لم يرض لا يضع ولا يزم
ان شا ولو طلب المدعى من القاضي الحيلولة بين المدعى به والمدعى
عليه ان كان ذلك قبل اقامه البينه لا يحسه القاضي في ذلك ولذا
لو اقام شاهدا فاسعا لو شاهد من فاسعين لا يقول القاضي لا يعتبر
الا تزي انه لو اخرج بنجاسه الماء وطهاره لا يعتبر قوله في ذلك
ظاهر الجواب وان اقام المدعى شاهدا عدلا او امرا من مسوورين
فان كان ذلك من باب العرج فان شهد على امه ابها لذا الرجل
حل بينهما وبين المدعى عليه وبوضع عند عدل ولذا الوادعت حريمه
او اعتقا او شهدا بطلاق يان اولاد بحال منها ومن الروح وذلك
بان يجعل القاضي معهما امراه عدله ولا يخرج من منزل الزوج
فان حل من الامه ومن المدعى عليه فلم يعدل اليه وقال المدعى
لي يمينه اخرى حاضره فالو الارجع الحيلولة ولا يوجد من العدل
الى اخر المجلس وقبل يوحد انا ما كما لو ادعى القابل بسبب
العنف فانه يوحد اياما ورا المجلس استحسانا ولو ادعى رجل
بكاح امراه وهي من يد عنه فاقام المدعى اليه فان سأل المدعى
الحيلولة او العدل في مدعى المساله عن الشهود قبل القاضي ذلك
والا فلا ولذا اذا ادعت المرأة فساد النكاح واقامت اليه وسالت

الحيلولة ولذلك رجل ادعى امه في يد رجل وقال بعتها من الذي
يدعي بها فاسد وقال المدعى عليه استر بها منه شرا جازا فهو
ممنزله ما لو ادعت المراه فساد الناح وان كان الدعوى في عمر العرج واقام
المدعى فانه باخذ لعل من المدعى عليه بنفسه وبالمدة غايه وذلك بالخصم
ولا يحتاج الى التقدير والحيلولة الا ان يكون المدعى مخاف بعينه
واللافه وان كانت الجارية في يد رجل يدعي له واحد منها انها له
فان القاضي يدعيها في ايديهما ويقول لكل واحد منهما اقر بالله فان
اراد كل واحد منهما ان يكون الجارية عنده وسازع في ذلك امرها
القاضي ان يصفى على رجل يكون عنده الى ان يعوم لها منه قطعا
للمنازعة فان اقام احدها النسب على دعواه ولم يعر الاخر وضعها
القاضي عند رجل عدل الى ان يسئل عن الشهود ولو ادعى رجل
سلاح امره كبيره ليست في يد رجل وهي بحمد دعواه فاقام النسب و
من القاضي ان يصعها على يد عدل الى ان يسئل عن الشهود فان القاضي
وضعها ولكن باخذ منها لعل ولا لولا ادعى بحاج يدره في يد ابها
لا يعز لها وان كان المدعى به منقول عظم لا يملك الامونه ضرر
نحو الحشب العظم وحشب الرجا والعم الكس والممل والموزون
احملوا منه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي وموته النقل يكون
على المدعى عليه والصحيح ان القاضي يبعث رجلا يسمع الشهاده كحصص المدعى
به وشهود معه فيشهدون عند القاضي ان يهود المدعى شهد والمدعى
حسد بعض القاضي للمدعى والذي بعينه القاضي لسماع الشهاده لا يكون
فاصلا فلا بد من القضاة للثبوت فاذ ادعى الدعوى في دابة لا باس

بينه
شاهدا

موتة
موتة

بادخالها في المسجد للخصومه اذا كان القاضي مجلس في المسجد لار
الشهاده بالمقول لا يقبل الا بالاشارة اليه واذا ادعى رجل جاريه
او عبدا او دابة او عرضا في يد رجل فشهد احد شاهدي المدعى انها جاريه
وشهد الاخر انها كانت جاريته ذكر السمع الامام المعروف بحواهر
زاده رحمه الله في شرح العصب انها يقبل وبعض المدعى وكذا
لو شهد احدها انها مملوكه وشهد الاخر انها كانت ملكه ولو شهد
انها كانت في يده وشهد الاخر انها في يده لا يقبل ولو ادعى انها كانت
له وشهد الشهود انها له ذكر السمع الامام المعروف بحواهر زاده رحمه الله
انها لا يقبل ولو شهد اليهود انها كانت في يد المدعى اسر او قالوا مند
شهر او سنة لا يقبل هذه الشهاده وعن ابني يوسف رحمه الله انها يقبل
ويومر بالمسلم الى المدعى ولو شهد واعل اقرار المدعى عليه انها كانت في
يد المدعى اسر او قالوا بالاعاده الى المدعى فوهم وكذا لو شهدوا انها
كانت في يد المدعى فان المدعى عليه هذا اخذها منه او غصبها منه
او اتزعاها من يده او اتق العبد من يد المدعى فاحده المدعى عليه او ارسله
المدعى في حاجه فاخذ المدعى عليه او ادعاه عند المدعى عليه او اعاره
اناه يقبل وان لم يسجد واعل بذلك الدعوى ولو شهد اليهود انها كانت في
يد العين لهذا المدعى ولم يشهد به ملك المدعى او قالوا شهد ان المدعى مالك
لهذا او شهد واعل اقرار صاحب البد ان هذا العبد لهذا المدعى بحور وبعض
به للمدعى ولذا لو شهدوا انه له مملوك منذ سنه او ذكروا وقتا اقل من ذلك
او اكثر بحور وبعض المدعى وما ذكرنا من هذا انه لا بد من البصر على الملك
فذلك قول البعض وهو اختيار السمع الامام علي بن محمد الرضوي رحمه الله

اما على قول العامة اذا شهدوا انه قوله فعلى المدعي اذا قال القاتل
للمدعى عليه اقتران هذا الشيء بالمرء بالسلم الله قال عامة المسامحة سمع
دعواه واذا اقام البينة على هذا يامر بالتسليم اليه اذا شهدوا بشي
سئل ان هذا الشيء ملك المدعي يجوز شهادتهم وان لم يسهلوا والله في يد المدعى
عليه يوم حق لا نهم لما شهدوا له بالملك وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا
بعارض والبينة يكون على مدعي العارض ولا يكون على صاحب الأصل وقال
بعضهم ما لم يسهلوا واذا في يد المدعى عليه بغير حيلة يقطع يد المدعى عليه
والاول اصح ومما سوي العقار لا يشترط ان يسهلوا وان في يد المدعى
عليه لان القاضي يراه في يده ولا حاجة الى السان بخلاف العقار .
رح لان سائر عا في غير ذلك واحد منها يدعي انه له فان كان العسر في
يد غيره سكر دعواهما فاقام المدعيان البينة على الملك المطلق ان لم يورخا
او ارخا وبارخها سوانضى بينهما صفت وان ارخا واحدهما استوفى ظاهر
الرواية عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما الاخر ومحمد الاول
بعض لا يسهلها وان ارخا واحدهما واطلوا الاخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة
رضي الله عنه يعني بينهما هو الصحيح ولا يصح المارخ عند الانفراد .
واختلفت الروايات عن صاحبها في ذلك قال الشيخ الامام المعروف
لخواهر زاده رحمه الله الصحيح ان على قول ابي يوسف الاول ومحمد
الاخر يعني بينهما صفت قال ابو حنيفة رحمه الله وان كان العسر في يد
احدهما فان لم يورخا او ارخا وتارخها سوانضى سوانضى **اولى** وان ارخا
واحداهما سبق بعض لاسبقتها فان خارجا او صاحب يد وهو قول
يوسف الاخر وفي قول محمد الاخر الخارج **اولى** فان ارخا واحدهما ولم

بورخ الاخر كان الخارج **اولى** في قول ابي حنيفة ومحمد الاخر وابي يوسف
الاول ولو تنازع رحلان في شي فاقام احدهما البينة انه كان في يده
مند شهر واقام الاخر بینه انه في يده الساعة اقترن القاضى في يد مدعي
الساعة وكانوا اقام احدهما البينة انه كان في يده مند شهر واقام
الاخر البينة انه كان في يده مند جمعه جعله القاضى في يد مدعي الجمعه
عبد في يد رجل اقام البينة انه عده مند عشرين سنة واقام الاخر
انه عده وكان في يده مند سنة حتى اغتصبه النبي في يده هو لم يكن في يده
رجل قال لعنه هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي ثم
قال هو لي لا يقبل قوله ولو اقام البينة انه له لا يقبل بینه وقال
الناطقي رحمه الله اذا قال لسب هذه الدار لي ثم اقام اقام البينة
انها له فعلى البينة ان يقر بها المعروف حتى لو كانت الدار في يد رجل
يدعيها لنفسه فقال رجل اخر ليست الدار لي ثم ادعاهما لنفسه
لا يسمع دعواه ولو اقام البينة لا يقبل بینه لانه لما قال لسب صار
مقرا بالملك لدى اليد فاذا ادعاه لنفسه بعد ذلك لا يسمع **رجل**
في يده عبد يقر بالرق ادعي العبد ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه
هذا مال وفقد الثمن لا يقبل قوله وان ادعي ان فلانا الغائب اشتراه
من مولاه وودله بالخصومة وبعض نفسه من صاحب اليد بینه
لان العبد يملك حصا في بعض نفسه ويملك ولذا في شرا نفسه ولو قال
العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالف درهم وودلي يقبض العبد فاقام
البينة على ذلك قبلت بینه الا ان لمواه ان منعه عن الخصومة وان لم يمنع
فالوكاله جازية وله ان بعض الثمن ويرامنه المولى ولو قال انا عبد فلان

دست

كان

مطل

المطس العزير

ودو كلتي الخصومتك في نفسي واقام البينه قبلت بسه **رجل** حال امره
رجل او اسنته وفي صغيره محدعها واخرجهما من منزله اسما اوزوجها
فان للاب والزوج ان خاصه في ذلك وحبس حتى ياتي بها او يعلم انها قد
ماتت **رجل** ادعى عبدا في يد رجل وطولب بالنسبه فلما قاما عند
القاضي باعه صاحب اليد من رجل بالف وبقا ضام اودعه المصري عند
المابع وغاب ثم جاء المدعي بالنسبه فان كان القاضي يعلم بما صنع دو السد
واقر به المدعي اليه المدعي عادي الدوان لم يعلمه القاضي ولا اقرب
المدعي يقبل بسه المدعي ولا يقبل بسه صاحب الدان ما عمن فلان لم
اودعه فلان عنده وان اقام البينه على اقرار المدعي بذلك قبلت بسه
وسدفع عنه الخصومه والهبة والصدقه اذا اقبل بها العوض بمنزله
البيع في ذلك **رجل** ادعى عبدا في يد رجل فقبل ان يعلم النسبه باعه
المدعي عليه من رجل بمحض من الشهود ثم اقام المدعي البينه على المدعي
عليه ان العبد له فان القاضي يعصى به للمدعي ولا يقبل بسه المدعي
عليه انه باعه فان جاء المصري بعد ذلك واقام النسبه على المقضي له
ان العبد عنده وهو في يده بغير حق لقضيه للمشتري ولو باعه المصري
او وهبه من المقضي عليه الاول جاز ويعود العبد الى تملكه وهذه حيله
بحال بها دفع الاسحمان ولو ادعى عبدا في يد رجل وقبل ان يعلم
المدعي البينه باعه معاصحا بمحض من الشهود ثم اقام المدعي النسبه على
ان العبد له فانه يقضي به للمدعي فان حضر المشتري بعد ذلك واقام النسبه
على المقضي له ان العبد عنده فان اشترى من المقضي عليه لا يسمع دعوى
المشتري ولا يقبل بيشته لان التضا على المعصى يكون قضا عليه وعلى ما يلقي

مط

لا تسمع

مط
حيلة دفع الاسحمان

الملك

الملك منه جبه في يده لانه نفر احد هم احد يدعي بطانته والى
قطنها والنالت كلها واقام دل واحد منهم النسبه على ما ادعى فانه
يقضي بحسبها المدعي الكل ويضمن هو المدعي البطانه نصف بسه البطانه
ولمدعي العطن نصف القطن اما المدعي الكل بالظهار لانه يدعي
ولا يدعيها غيره فيقضي له ثم مدعي الكل مع مدعي البطانه يدعي
البطانه ولا يدعيها غيرها والبطانه في ايديها نصف لكل واحد
بصفها الذي في يد صاحبه ترحم بالنسبه الخارج على بسه دي اليد
واذا قضى لمدعي البطانه بالنصف صاران مدعي الكل عصب نصف
البطانه وجعلها بطانه لحسه فيضمن نصف قيمتها وهذا في العطن
الا ان في العطن يضمن المل وفي البطانه يضمن العصب **رجل** لان
في يد كل واحد منهما ساه واقام دل واحد منهما بسه على ان الساه الى
في يد صاحبه ساه ولدت من ساه التي في يده وان كانتا مسكلس
ذكر في الاصل انه يقضي لكل واحد منهما بالشاه التي في يده الاخر لا يها
استويا في دعوى التناج فتقارضت السان في ذلك فلا تعتبر دعوى
الساج فمحل كانهما ادعيا ملكا مطلقا بمعنى كل شاه بسه
الخارج وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعنى لكل واحد منهما بالشاه
التي في يده فضاير لا وقضا استحقاقا لانه لا وجه للفصل لكل واحد منهما
بالساج لملك الحان الاسحمان والقضا بغير التناج وصاير دعوى
مسطل السان ضروره **رجل** ادعى عبدا في يد رجل ادعاه رجلان
اقام دل واحد منهما النسبه انها حاربه بعضهما من الذي في يده بالف
درهم على اني بالحمار بلانه انا فانه يعنى بالسنان فان امضيا البيع

مط

لكل واحد من المدعين على الذي به الف درهم لان حق كل واحد منها
 عند الامضاء من المسرى في الثمن ولا يصاق في الثمن وان مضى احدهما
 البيع دون الآخر فللذي مضى البيع على المشتري نصف الثمن لانه لم يسلم
 المشتري منه الا نصف الجارية وللذي لم يمس البيع ان يأخذ كل الجارة
 لانه اقام البينة على ان كل الجارية له وانما نصف علم المراجعة قد
 زالت مراجعته وان لم يمس واحد منهما السع كانت الجارية بين
 المدعين نصفين لا يتوابعهما في الحجة ولا شيء على المشتري من الثمن استحقاقا
 البيع **رجل** اقام البينة على رجل انه غصب منه هذه الجارية اليوم
 واقام الآخر السعة على ان هذا المدعي عليه اعتصب منه هذه الجارية
 منذ شهر قال محمد رحمه الله في ماس قول ابي حنيفة رحمه الله هو الذي
 اقام البينة على الوقت الاخر ويضمن المدعا عليه قيمتها لصاحب الوقت
 الاول في ماس قول ابي يوسف رحمه الله هي للسنة على الوقت
 الاول ولا ضمن للاخر **رجل** ادعى ان فلانا الميت غصب منه شيئا
 وبين واحضر بعض ورثته الميت واقام عليه السنة بذلك وبعض ذلك الشيء
 في يده هذا الوارث وبعضه في يد رجل لوارث اخر وهذا الوارث
 الحاضر مقرانه ميراث لم من قبل اسم فانه بعض على هذا الوارث
 الحاضر يدفع ما في يده الى المدعي ولا يوجد ما في يد رجل الغائب ولو كان
 كله في يد الوارث الحاضر فانه بعض على ذلك عليه ويدفع الى المدعي فاذا قدم
 الغائب وقال هذا في يدي اخ لنا من غير الوالد لا يسل قوله **رجل** ان
 لهما على رجل الف درهم مشترك بينهما فحضر المدعا عليه فحضر
 احد الرجلين واقام السنة على دينهما وشريكه غائب قال ابو

حنيفة رحمه الله القاضى يقضى للحاضر الخمس مائة ولا يجعل الحاضر
 خصما عن الغائب وجه من الوجوه الا ان يكون الف ميراثا بينهما
 عن مورث واحد فاذا حضر السيد الغائب ذلك عادة السنة فان
 لم يقدر على ذلك يدخل مع شريكه في الخمس مائة التي مضى وقال ابو
 يوسف رحمه الله اى الشريك حضر فهو خصم عن الآخر في الباقي
 في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله القاضى ما قال ابو حنيفة
 رحمه الله والاسمحسان ما قال ابو يوسف رحمه الله اربعة
 نفر لهم على رجل الف درهم وهو موسر ومفسر فشهد اثنان منهم
 على اثنان منهم ابهما بر ما الفرير عن حصتهما من الف جاز شهادتهما
 وان كان ذلك ثمن بيع باعوه منه وان مات الغريم وتزل الف درهم
 مسهدا بالبراه بعد موته لا يجوز شهادتهم لان الف المتروكة بعد
 الموت نصير مشتركا بين الغرماء وكل واحد منهم كان مدعيا تخلص
 ذلك لنفسه **عبد** في يد رجل اقام السنة على رجل انه باع منه
 مائة درهم واقام احد الرجلين السنة انه اشتراه منه مائة درهم
 ذكر في المستقاة انه يعصى بسبه الذي العبد في يده **رجل** ادعى
 على رجل الف الف المدعا عليه واعطاه اياه على التحود او صالحة
 من دعواه ثم ان المدعا عليه اقام البينة ان المدعي قال فلان يضمن
 المال او قال فلان الصلح لسر فلان فلان بالصلح وفضل المال
 ماضيان وان اقام السنة انه اقرب بذلك بعد الصلح وقضا المال سطل
 الصلح والعصا وان كان القاضى قضى عليه بالمال بالسنة
 ثم اقام المدعا عليه السنة ان المدعي اقر بصل العصا انه لسر له على

المدعي عليه شيء سطل عنه المال **عبد** في يد رجل ادعاه رجل
وقال ان العبد لي وهبته لذي المد وهو غائب ولم امره بقبضه فقبضه
بغير امر لي وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول يكون
قول الموهوب له لانه مقبوض في يده ولو قال الموهوب له حين وهبته لي
كان العبد في منزلك ولم يكن بحضرتنا فامرني بقبضه فقبضته لا يسأل
قوله ولو قال المدعي كان العبد لابي وهبته له ولم يقبضه في حياته وانما
قبضته بعد موته فان القول قول الوارث اذا احلف رب المال مع
المضارب فقال المضارب رددت عليك راس المال بعد ما اقتسمنا وانكر
رب المال فان القول قول رب المال لان المضارب يدعي ان ما في يده نصيبه
من الربح ورب المال يدعي انه مال المضاربة لانه لم يرد عليه راس المال
فحلف كل واحد منهما فان اقاما النسبة اقام رب المال النسبة ان المضارب
اقرانه لم يرد عليه راس المال واقام المضارب النسبة على اقرار رب المال
انه رد عليه راس المال وهذا على وجهين ان ارخا ومارخ احدهما استوفى بعضي
لاخر البارحهما كان اما اذا كان تاريخ رب المال سابقا لصرف
فان المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رده بعد واما اذا كان تاريخ
المضارب سابقا فلان رب المال وان اقر ببرائه الا ان المضارب لما اقر
بالصان بعد ذلك فقد ردا اقراره وبطلت الرأيه وهذا يصلح اضلا
في حشر هذه المسائل وان ارخا وتاريخهما سواء او اطلقا بعضي
المضارب ويجعل كانه لم يرد ثم رده بعد ذلك جارية في يد رجل ادعت انها
حرة الاصل وانكرت انها اقرت بالرق وادعت دواليدها انها اقرت
بالرق كان القول قول الحاربه وبعضها **رجل** ادعي عينا

عطف
اصلا في راس المال
صح المضارب

في يد رجل فقال هو لي اشترته من فلان بكذا وهو في يدك بغير حق فوجوب
عندك تسليمه الي قالوا هذا لا سمع هذه الدعوى لانه لم يذلل بقدر
التميز ومن اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان ينقد التميز لا يكون له ان
يأخذه من صاحب اليد الا ان يدعي الودا له بالقبض من البائع **رجل**
ادعي على رجل انه غصب منه حمارا وذر سبه فاقام النسبة على
وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعي هذا الذي احضرته او دعي
وزعم شهوده ان هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعي فنظروا
فيه فان اقصرت سياقه على خلاف ما قالوا بان ذل الشهود عند الشهادة
انه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذي جابه المدعى عليه غير مشقوق الاذن
قالوا هذا لا يمنع القضا للمدعي ولا يوجب حلفا في سباده ثم ذكرنا
ما لم يكن محتاجا اليه في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب
الحلل قال رضي الله عنه وسنذكر في مسایل النتائج ما يخالف هذا
رجل ادعي دابة او دارا هو في اجاره العبد لا يسأل بينه المدعي الا
الاحد والمستاجر جميعا ولذا الرهن ولو كانت مزارعه في يد
رجل فان كان البدر من قبل المزارع فهو بمنزله الاجاره وان كان
البدر من صاحب الارض اختلفوا فيه والصحيح انه لا يشترط حضور
العامل ولو باع شيئا ولم يسلم الي المسمى حتى ادعاه رجل فانه
يسرط حضه البائع والمشتري وكذا لو اراد السبع ان يأخذ
بالشفعة وهي في يد البائع يشترط حضه البائع والمسمى ولو ادعي
على صغير شيئا لحضه وصيه ذل السبع الامام المعروف بخواهر
زاده في شرح القسمة انه محور ولا يسرط حضه الصغر ولم يعمل

عطف
ان كان البدر من قبل المزارع
الا جاره

عطف

منها اذا كان المدعي به عينا او ديناً وجب بمباشرة الوصي او لا بمباشرة
 الوصي وذكر الناطق رحمه الله انه لو ادعى ديناً وجب بمباشرة الوصي
 لا بشرط حضره الصغير وان كان ديناً وحده لا بمباشرة الوصي لصمان
 الاستهلاك ونحو ذلك بشرط حضره الصغير للاشارة اليه وذكر الخصا
 رحمه الله انه لو ادعى على محجور مالا باستهلاك او عصب ان كان المدعي
 يقول لي منه حاضر سمع دعواه وبشرط حضره الصغير وحضر معه
 ابوه او وصيه حتى اذا قضى القاضي بالمال يوم الارباء او الوصي بالاداء وان لم
 يكن للصبي اب ووصي وطلب المدعي من القاضي ان ينصب وصيا للصغير
 احب اليه القاضي في ذلك لان بشرط حضره الصغير عند نصب الوصي
 وعند بعض المتأخرين بشرط حضره الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير
 مدعياً او مدعى عليه قال رضي الله عنه ويسعى ان لا بشرط حضره الاطفال
 عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف لخواهر راده رحمه الله
 ولو ادعى على ميت ديناً او ورثته صغيراً فان كان للميت وصي لا
 بشرط حضره الورثة وان لم يكن للميت وصي وللصغار وصي بشرط حضره
 الورثة الصغار وحضره الواحد يفي ولو ادعى على عبد مادون ان
 معتوه مادون في التجار يعمل التجار مالا بفسب او استهلاك
 ودعيه او محجور ودعيه او سعي او شرا او اجاره او استسجار او ماشابه
 ذلك واقام السبه على ما ادعى واقام البينه على اقراره بذلك والعبد
 يتجدد ذلك جاز وان كان مولاة ووالي المعتوه غايباً لان العبد
 المادون والمعتوه المادون لو اقر بذلك صح اقراره لانه ضمن التجار
 والسبه فامس على خصم منكر لو اقر بصدق اقراره فليس في محضرته

وان كان العبد محجوراً او المعتوه محجوراً يعتبر حضره المولى والعبد
 جميعاً سوا شهد واعلى معانته السبب واقترانه بذلك لا يقبل الشهاده على
 المولى عند غيبته وهل يقبل في حق العبد حتى يواخذ بذلك بعد الاعتاق
 قال رضي الله عنه ويسعى ان يسمع البينه ويقضي عليه ولو كانا
 حاضرين يقبل البينه عليهما في جميعهما ولا يسمع دعوى استهلاك الودعيه
 والبضاعه على العبد المحجور في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما سوا
 فان المولى حاضر او غايب سوا شهد واعلى معانته الاستهلاك او
 شهد واعلى باقراره ولو شهد واعلى عبد مادون في التجار يقبل على
 او يدف او زنا او سرب خمر واكل العبد كان مولاة حاضر احار
 بالا حجام وان كان غايباً لا يقبل عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
 وعند ابي يوسف رحمه الله يقبل لان عند لو قامت السبه على العبد
 المادون نقصان او حد يقبل فلهذا المحجور وان شهد واعلى بالا قرا
 هذه الاسباب ففي الزنا وشرب الخمر والحدود الخالصه لله تعالى
 لا يقبل وفي العصاب والقذف ان كان مولاة حاضر يقبل وان كان
 مولاة غايباً لا يقبل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ولو شهدوا
 على الصبي المادون او المعتوه المادون يقبل العبد والزنا وشرب الخمر او
 بالقذف في الزنا وشرب الخمر والقذف لا يقبل حضر المولى او غاب وفي
 القتل وفي القتل ان حضر المولى اجاز لان موجه هو الذي على العاقله
 وان كان المولى غايباً لا يقبل بلا خلاف وان شهد واعلى الاقرار بهذه الاشياء
 لا يقبل حضر المولى او غاب وان شهد واعلى العبد المادون بالسرقة
 ان كان موجه القطع يقبل اذا كان المولى حاضر معه ويقطع بلا خلاف

وان كان المولى عاسا لا يعمل في حق القطع في قول الى حسمه ومحمدو
 في حق الضمان وعند ابي يوسف رحمه الله يعمل في حق القطع وان كان
 السرقة موجبه المال يعمل بالاخلاق حضر المولى او غاب وان شهدوا
 على الصبي المادون او المعتوه والمادون في التجاره بالسرقه يعمل حضر
 المولى او غاب ان موجبه الضمان لا غير ولو اختلف العبد المادون المذنب
 مع المولى في نوب وادعاه كل واحد منهما كان النوب في منزل العبد وهو
 من محاربه يعني من نوع يتجسس فيه فالنوب له فان كان العبد لاسا
 نوبا او راكبا دابة وهو في منزل المولى فالنوب والدابة للعبد وان لم
 يكن من تجاربه ولو ان رجلا اختلفا في دابه احدهما رالها
 والاخر بمسك بلجامها فالرأب أولى ولا يس النوب مع المعلق به
 كذلك ولو كان احدهما جالساً على سباط والاخر متعلقاً به كان
 بهما ولو كانا على دابه احدهما رأب في السرج والاخر ردفت ادعا
 الدابه فهي لرأب السرج وان كانا في السرج هي بينهما ولو ان بطارا
 يعود رجل ورجل رأب يعمل سها فادعي الرأب ان البعير كله
 له والقائد كذلك ينظر ان كان الابل عليها حمولة الرأب فالأبل
 كله للرأب وليس للقائد منها شئ انما هو جبر وعزم محمد رحمه الله
 في قطار من الابل على اول بعير منها **رجل** راكب وعلى
 بعير في وسطها رجل رأب وعلى آخر بعير منها رجل رأب ادعى
 كل واحد منهم ان الابل كلها له فان البعير الذي عليه الاول له خاصة
 والبعير الذي عليه الاوسط للاوسط خاصة والذي عليه الاخر
 له خاصة وما س الاول الى الاوسط للاول وما س الاوسط

الى الاخر

الى الاخر هو بين الاول والاوسط بصفان وليس للاخر الا البعير
 الذي هو عليه اذا روج الرجل بسنه الحسمه وهم في دار اسهم
 كلهم في عماله فقالت السون المباع ماعنا والاب يدعي لنفسه
 فان المباع يكون للاب ولللسن الساب التي عليهم لا عرفان قال
 السون او قال امراه الميت بعد موته لمتاع بعينه ان هذا استفدنا
 بعد موت الاب او الزوج ان القول فوهم وان اقر وان المباع
 كان في البيت يوم مات الاب او قامت السبه على ذلك فهو
 مرات عن الاب لا يعمل فوهم **رجل** اعتق امته ولها ولد فقال
 اعفني قبل الولاده والولد حر وقال المولى لا بل اعتقل بعد
 الولاده والولد عبد ذكر في العيون الولد اذا كان في يدها فان القول
 قولها وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الولد في ايديهما وكذلك
 يكون القول قولها وان اقاما السبه فسدسها اول لانها بنت العرق في
 زمان سابق ولذلك في الثمايه فاما في الحديث القول قول المولى وفي
 المساعن محمد رحمه الله ان كان الولد يعرض نفسه فالقول قوله
 وان كان لا يعبر فهو لم هو في يده وان اقاما اليينه فسدسها اول ولله
 الثمايه ولو اعتق جاريته اختلفا بعد حين ولدها فقال ولده بعد
 عتقي فاخذته مني وقال المولى ولديته قبل العتق فاخذته منك والولد
 لا يعبر بعمل المولى ان رده الى الام ولله في الثمايه وفي المدييه وام الولد
 القول للمولى **رجل** وامراه في ايديهما دارا قامت امراه السبه
 ان الدار لها وان الرجل عبد لها واقام الرجل البيته ان الولد الدار له
 وامراه زوجته بروحها على الف درهم ودفع اليها ولم يسم السبه انه حر

خطه

خطه
 بلع

فانه يعصى بالدار لها والرجل عبد لها ولو اقام النسبه انه حر الاصل
 والمسئله حالها فان المراه امراته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمراه
 من قبل الدار والمراه في يد الروح حين يعصى بها امره فان القضا
 بالدار يسره وسببها المراه اولي كزوجين في ايدهما دارا لكل واحد
 منهما النسبه انهما دار فانها في ماس قول اني حسمه رحمه الله يعصى
 بالدار للمراه ولم يكن لهما نسبه فان الدار للزوج لانه صاحب يد وذكر
 ابن شجاع رحمه الله في النوادر لو اقام الرجل البيئه ان الدار
 داره والمراه امته واقامت المراه النسبه ان الدار لها وان الزوج
 عندها ولست الراد في يد ما فالدار بينهما صنفان وان كانت
 في يد احدهما ترك في يده لمعارض النسبه في الدار وحكم
 لكل واحد منهما بالحرية ولا فصل بينهما على صاحبه
 بالرفق لمكان المعارض قال رضي الله وبلغني ان الدار اذا كانت في يد
 احدهما يقضى بفسخ الخارج لان نسبه صاحب في اليد في الملك
 المطلق لا يعارض بفسخ الخارج لان **رجل** ادعى على رجل انه
 رهن عنده توبا وبين محمد المدعى عليه فشهد الشهود انه رهن عنده
 وتوبا ولم يسمعه ذلك في الاصل انه يحور هذه الشهاده ويكون
 القول قول المرتهن اذا اتى سوت مع نسبه ولذلك في الغصب وقد
 ذكرنا عند في يد رجل اقام النسبه انه عبد للذي في يده
 وانه اعسمه وقال الذي في يده هو لفلان اودعني او قال
 اغتصبت منه وليس لصاحب اليد بينه على ما يدعي بعض القضا
 بالعقود حضر فلان بعد ذلك واقام النسبه انه عبد اغتصبه

منه صاحب اليد او كان اودعه عنده فانه يعصى به للذي حضر
 وسطل عتقه وذكر في الجامع اذا اقام عبد البيئه على النبي في يده
 ان فلانا اعسمه وهو في ملكه واقام الذي في يده النسبه انه
 لفلان الغايب اودعه عنده فانه يعصى بالعقود فان قدم فلان الغايب
 واقام النسبه انه عبد لاصل نسبه والعقود اولي ولو اقام جاريه
 النسبه على رجل انها له اعسمها واقام اخر النسبه انها له اعصمها
 النبي في يده كان العتق اولي **رجل** ادعى عبدا في يد رجل
 انه له فطوبى بالنسبه فلما قاما من عند القاضي باع النبي في يده
 العبد من ياله وتقاضا اودعه المسرى عند التابع فغاب ثم
 جاء المدعي بالبيئه فان علم القاضي بما صنع دو اليد او اقر به المدعي
 لاسمع منه المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا اقر
 به المدعي سمعت نسبه المدعي ولا سمع نسبه دي اليد على ما صنع الا
 اذا اقام البيئه على اقرار المدعي بذلك ففصل بينه وبينه عنه
 خصومه المدعي والهيه اذا اتصل به القبض والصدق في هذا منزله
 البيع **رجل** ادعى على اخر انه اسهله عليه لاذاداه وسمي
 معلوما وجا بالشهود فالواضع للشهود ان يسوا الدلور والاداء
 فان لم يسوا ذلك قال العقه ابو بكر الخي رحمه الله اخاف ان
 لا فصل لشهادتهم ولا يعصى بشي وان يسوا الدلور والاداء جارت
 سهادهم ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الدلور والاداء اختلاف
 فاحشها بخلاف المنافع ولا لذلك اختلاف اللون **رجل** ادعى في يد رجل
 اقام النبي في يده النسبه انه اعسمه وهو ملكه فان صدقه واقام الاخر

واقام اخر البينة انه اعطيه وهو ملكه فان صدق العبد احدهما فمسته اول وان
 لزمها جميعا فاصحى بولاه بينهما نصفان امه في يد رجل اقام البينة
 انه دبرها وهو مملها واقام اخر البينة انها ولدت منه وهو مملها
 واقام اخر على مثل ذلك هي للذي يديه **رجل** في يد رجل اقام
 رجلان كل واحد منهما البينة انه باعه من الذي يديه سعا فاسدا
 فانها باحدا ان العبد ومعه بهما كفي اذا سهر او اعل اقراره فان
 مات العبد في يد المثلثي فعليه فممتان وان كان البينان شهدا على
 معاينه السع والصبر فان كان العبد قاسما احدهما بصبر ولا شيء لهما
 غير ذلك وان كان العبد مسهلدا احدهما فمته بصبر لا شيء لهما غير ذلك
 قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون في الغصب لذلك عند
 في يد رجل اقام البينة على رجلين انه باعه منهما مالف درهم واقام
 احدهما رجلين البينة انه اشتراه من الذي يديه مالف درهم فاسم والبينة
 بينه الذي العبد في يديه لانه اقام البينة عليهما بالسع وهذا استقرار
 كل واحد منهما انه اشتراه مع صاحبه مالف درهم وداك
 سطل دعواه انه اشراه منه مالف درهم **رجل** عصب رجل
 سا فاقام المعصوب منه البينة على الغصب وعدل فادعى القاص
 ان المعصوب منه اقراره للقاص هل يقبل منه القاصب
 في يديه او يامر القاضي بمسلم الغصب الى المدعي ثم يساله البينة
 بعد ذلك على ما ادعى من الاقرار قال محمد رحمه الله ان ادعى
 بينه حاضرا قبل يسه وافررب بالعصب في يديه فلان كان
 القاضي يجلس كل خمسة شربوا بمهله القاضي الى ذلك قال

واقام اخر البينة
 انه اعطيه وهو
 ملكه صح

نصفان صح

لما صح

محمد

ممهله وباخذ منه كفيلا نفسه وبذلك الشيء **رجل** ادعى ماعا
 او دارا في يد رجل انه له واقام البينة فقضى له القاضي بذلك ولم
 ياخذ من المقضي عليه حتى اقام المقضي عليه البينة على ان المدعي اقر
 انه لاحق له فيه قال محمد ان شهدوا انه اقر بذلك قبل قضا
 القاضي بطلت بینه المدعي والقضاوان شهدوا انه اقر به بعد القضا
 لم سطل به قضا القاضي عند في يد رجل اقام البينة انه عبده
 اعطيه وهو ملكه واقام رجل اخر البينة انه عبده ولد في ملكه قال
 الولاده اولي **رجل** محمد رحمه الله عند رجل اقام رجل البينة
 انه عبده ولد في ملكه واقام اخر البينة انه عبده ولد في ملكه
 بعضي القاضي بعهما ثم اقام ثالث البينة انه عبده ولد في ملكه
 فان القاضي بعضي به الثالث ان لم بعد المقضي لهما البينة انه
 عبدهما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احدهما قضى بالصف للذي
 اعاد البينة ولانه صاحب يد في الصف ولا فصل فيه بينه والبائ
 لان دعوي التنازع وصي بینه صاحب اليد وبعضي بالصف للبائ
 وليس للذي اعاد البينة ان يدخل مع البائ في هذا الصف لان
 القاضي حين قضى للاول بالبند بينهما بقدر لكل واحد منهما على صاحبه
 بصفه فلا فصل البينة من احدهما فاما صار مقضيا عليه واذا قضى
 على الرجل ساع او مملك مطلق ثم اقام هو البينة على التنازع او على
 البلق من المدعي بليت بینه **رجل** اقام البينة على ان قاضي له
 كذا قضى له بهذه الحاربه او بهذه الشاه واقام دو البينة
 على التنازع بقضى بینه المدعي ولا بعضي بینه دي البند على الساج

مط

مط

قضي صح

مط

حلانا محمد رحمه الله لاحتمال ان القاضي قضى للخارج بالساح ولذا
 لو نسر المدعي ملكا مطلقا لان القاضي الثاني ان للقاضي الاول
 نصي باحتياط فلا سطل فضا الاول ولو ان رحا لزيد عبادا به
 في يد رجل اقام احدهما النسبة على الساح والاخر على الملك فصاحب
 النتاج اولى خارجا كان او صاحب يد ولو ادعى انتاج دابة يقضي
 بينهما فان ردت كل واحد من النسر وقتاوسن الدابة توافق احد
 النسر وهما خارجان او احدهما يقضي للنسر وافوسن الدابة وان كان
 سن الدابة مشكلا فان كانا خارجين يقضي لهما وان كان احدهما
 صاحب يد يقضي له وان خالف سن الدابة الواسع رواية بعضهما
 وفي رواية سطل النسر وان كان احدهما صاحب يد ومالك الذي وافق
 له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا او كان يوافق صاحب
 اليد يقضي لصاحب اليد ودعوى الساح دعوى مالك لا يدرك خارج
 اقام النسبة انه ثوبه شجرة واقام دوايد انه ثوبه سمي فان كان
 يعلم ان مثل هذا الثوب مما لا ينسخ الامر فهو الذي يدره وان كان يعلم
 انه ينسخ من بعد اخرى فهو للحا رح وعن محمد رحمه الله انه لو تنازعا
 في ثوب هو قيد احدهما اقام احدهما النسبة انه سمي نصفه واقام
 الذي يدره النسبة انه سمي نصفه قال محمد ان كان يعرف النصار
 فلكل واحد منهما النصف الذي شجبه وان لم يعرفه فله للخارج
 ولو ادعى خليا انه له صاع لم يكن هذا دعوى الساح لان الحل
 يصاغ من بعد اخرى ولنا الشجر يغر من بعد اخرى وكذا
 الشجر يغر من بعد اخرى وكذا الوادعي خطه انها لزرعها

الملك

يتقي

خط

خط

لا بها يزرع ثم يعرل ثم تزرع ولو سارعا في صوف اقام دوايد البينة
 انه ملكه جزء من شاه هو ملكها واقام اخر النسبة انه ملكه
 جزء من شاه ملكها يقضي له الذي اليد لان جزا الصوف لا يتكرر
 جزا لا يجر ثانيا ولو اقام خارج البينة على شاه في يد غيره انها
 ساه وجز هذا الصوف منها واقام دوايد النسبة ان الشاه التي
 يدعيها له وجز الصوف منها فانه يقضي بالشاه للمدعي لانها ادعى
 في الشاه ملكا مطلقا يقضي بالشاه للخارج ثم سعيها الصوف لان
 لان الجز ليس من اسباب الملك وكذا لو اخصما في ارض يقال
 الخارج هذه ارضي زرعت فيها هذا القطن او سب فيها هذا السار
 فانه يقضي بها للمدعي ولو اخصما في جنب يقال الخارج هو لي
 صعبه من ليز كان لصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقضي
 لدى المدعي ولو قال المدعي هذا الجنب لي صعبه من ليز ساري واقام
 الخارج النسبة على مثل ذلك فانه يقضي بالشاه للخارج ولو ارعبد
 في يد رجل اقام هو النسبة انه عبده ولد في ملكه من امته وعنده
 واقام خارج البينة يقضي بالعبد الذي اليد لانها ادعى الساح في العبد
 فصرح بملكه دي اليد ولو اقام دوايد النسبة على امه في يد امها امته
 ولدت هذا للعبد في ملكي فانه يقضي بالامه للمدعي لانها ادعى في
 الامه ملكا مطلقا يقضي بها للمدعي ثم سعي العبد سعا ولو
 سارعا امران في غزل كل واحد منهما يدعي انها غزلت فانه يقضي
 للتي الغزل في يدها لان البينة لا يعرل الامر خلاف السعد
 المرعزي فانه يغزل مرتين واذا اخصم رجلان في ارض فها يزرع

على مثل ذلك

واقام خارج النسبة على امه امته ولد هذا العبد في ملكي

اقام كل واحد منهما النسبه ان الارض والزرع له هو الذي زرعه فانها
 تقضي بها المدعي لان دعواه دعوى الملك المطلق ولو ان عبداً فبيد رجل
 اقام رجل النسبه انه عبده وفي ملكه ولم يذكروا اليهود له واقام ذو
 اليد البينه انه عبده ولزم من امته هذه فانه يقضي بالعبد للبي
 في يديه لانها اسبوا في دعوى الساج في العبد وفي يده صاحب
 زياده اثبات وهو السك عبد في يد رجل اقام رجل البينه انه
 عبده ولد في ملكه من امته هذه ومن عبدي هذا واقام رجل
 اخر النسبه على مثل ذلك فانه يقضي بالعبد بين الخارجين بصين
 لانها اسبوا في دعوى التنازع وهما خارجان ويذكر الابن من الامين
 والعبد من جميعا ولو اختصم ذو اليد وخارج في لحم مشوي او بعض
 سمكه مشويه كل واحد منهما يدعي انه شواه في ملكه فانه يقضي
 به للمدعي لان المسوي شوي من بعد اخري ولذلك في المصحف ان
 اقام كل واحد منهما البينه انه مصحفه كتبه في ملكه فانه يقضي به
 للمدعي لان الكتاب ما تكرر ملك ولو اختصم في دابة ادعى خارج انها
 دابته سرقها منه او اعتصبها منه صاحب اليد وحده ادعى انها دابة
 ولدت في ملكه يقضي بها لصاحب اليد ولو ادعى يونا في يد رجل
 انه نسجه واقام البينه والشهود شهدوا انه نسجه ولم شهدوا
 انه له فانه لا يقضي به للمدعي لان الساج قد نسج ثوب غيره ولذا
 لو شهدوا في دابة انها بحجته عنده او في امه انها ولدت عنده ولم يشهدوا
 انها له لا تقضي بها للمدعي كذا لو شهدوا انها سب امته ولذا
 لو شهدوا على ثوب انه غزل من قطن فلان يقضي به لفلان وكذا

ظ
 ولد

ثم تم بحجته
 وصاحب اليد

لو شهدوا ان هذه الخنطة حصدت من زرع في ارض فلان فلا يلزم لصاحب
 الارض ان ياخذ الخنطة هو الصحيح لو شهدوا ان هذه الخنطة
 من زرع فلان في ارض فلان او هذا التمر من محل فلان في ارض فلان او
 هذا الزيت من كرم فلان في ارض فلان لا تقضي به لفلان ولو اقر
 الذي يدينه بذلك بوحد باقراره ولو شهدوا ان هذا العبد ولدت
 امه فلان فلان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا ان هذه الخنطة من
 زرع هذا الرجل تقضي بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا
 ان هذا الزيت من كرم فلان يقضي بالزيت لفلان ولو ادعى دحاحا
 في يد رجل انه له خرج في ملكه واقام ذو اليد النسبه على مثل
 ذلك فانه يقضي به لدى اليد ولو اقام المدعي النسبه ان النسبه
 التي خرج منها الدجاج كانت له لا يقضي بالرجاج للمدعي ويذكر الدجا
 لصاحب اليد وعليه نسبه المدعي كان صاحب عصه نصته
 وجعلها تحت الدجاج عبد في يد رجل اقام رجل النسبه انه
 عبده اسراه من فلان رانه ولد في ملكه باعه واقام ذو اليد النسبه
 انه عبده اسراه من فلان اخر رانه ولد في ملكه باعه فلان فانه
 يقضي بالعبد لدى اليد لان كل واحد منهما ادعى ساج باعه
 ودعوى ساج باعه لدعوى ساج نفسه يقضي بسنه ذي اليد امه
 في يد رجل واسها في يد رجل اخر وادعى رجل انها امته واقام
 النسبه يقضي له بالخارج لا يكون لهذا المدعي ان ياخذها سها وان
 اسحق الحماره ملكا مطلقا ولو كانت اليد في يد المدعي عليه
 كان له ان ياخذ اليد مع الحماره ولو اقام رجل النسبه على

وكذا

كذا

ج

ط

حل في يد رجل وتم هذا النخل في يد غيره فقصي له بالنخل فانه ياخذ
الثمر ايضا ولا يسه المر الولد **رجل** اشترى حاربه واسمها
بده سلوله لم يكن له ان يرجع بالثمر على بايعه فان اقام البسه بعد ثلوه
على بايعه ان الحاربه كانت للمسحوق لا يقبل بينته الا ان يقيمها على اقرار
البائع بده وهل له ان يحلف النابع فيه روايا والطاهر انه لا يحلف
وكذا لو كان القضا للمسحوق على المسري باقراره ولو كانت الحاربه
ادعت انها حره فاستحلف المسري بكل او اقرم اقام البسه على بايعه
انها كانت حره فبطلت بسمه على النابع وان لم يكن
له بینه كان له ان يحلف البائع **وكذا** لو استحق رجل ان يها له
اعتمها او دبرها او ولدت منه فصدق المسري ثم اقام هو البینه على
البائع بذلك فبطلت بسمه **هـ**

فصل في دعوى الدور والاراضي

رجل ادعى دارا وعقارا لا سمع دعواه الا سمعها وعرفها بالبلون
الا ذكر الحدود فذكر الجيران باسمائهم وابائهم واجدادهم وللقب
التي يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم اسبه وجده لا يحتاج الى اللقب
وان كان يعرف بالحصل الا يذكر اللقب بان كان يشترك في المص
عه في ذلك الاسم والنسب كما قال احمد بن محمد بن جعفر فهذا لا سمع
العرف لان في المص من يشترك في الاسم والنسب ومحمد رحمه الله ذكر
في كسر من المواضع فلان من ولاي الصلاني وان حصل العرف
باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الحد فان كان لا يحصل

بذكر الاب والجد لا يلفي بذلك ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت
عن الرابع لا يضر وان لم يسل ولكن اخطا في الرابع لا يصح حيل وقال
المدعي عليه ليس هذا الحدود في يدي او قال ليس على تسليم هذا
الحدود فانه لا توجه عليه هذه الخصومه وان قال المدعي عليه
هذا الحدود في يدي غير انك اخطأت في الحدود لا يلف الله الا اذا
توافقا على الخطا فينبذ ستانف الخصومه ولو ادعى على رجل
محدود في يده فانكر المدعي عليه ان يكون ذلك في يده وطلب
المدعي من القاضي ان يحلفه على ذلك فان ذلك حسي يقر فاذا اقر
باليد حلف على ملء المدعي فاذا اقر بذلك يامر القاضي بترك
العرض فان اراد المدعي ان يقيم البسه بعد اقراره بالبدان له
قال السمع الامام ابو محمد بن الفضل رحمه الله لا يقبل
بسمه المدعي على الملك ما لم يقر البسه انما في يد المدعي عليه فان لم تقم
البسه انما في يد المدعي عليه فان لم يقر البسه انما في يد المدعي عليه
واقام البسه على الملك بعد اقرار المدعا عليه بالبد فقصي القاضي بذلك
ذكر في الجامع انه لا يسمع دعواه ما لم يعرف القاضي انما في يده او يسم
البينه انما في يده وهكذا ذكر الخفاف رحمه الله المدعا عليه
اذا ادعى بعد القضا ان المدعي اخطا في الحد الرابع لا سمع دعواه وكذا
لو ادعى قبل القضا بعد ما اجاب للمدعي انما ملكي وفي يدي ثم ادعى انه
اخطا في الحد الرابع لا سمع دعواه وان شهد واعلى حدس لم يقبل
شهادتهم ولا يعصى بها وعن ابي يوسف رحمه الله انما يقبل ويقضي
واختلف المشايخ في قوله قال بعضهم انما يقبل اذا شهد واعلى حدس

متقابلين اما اذا شهدوا على حد بين والمغرب وحد السار والشر
لا تقبل وقال بعضهم انما تقبل في قوله اذا شهدوا على حد بين احدهما طولاً
والاخر عرضاً اذا ادعى محسباً روي ذلك الحدود الاربعه وقال نحن نعلم
حدودها اذا دهنها اليها ونعرفه ولكن لا نعرف حيرانها ولا نعرف اسمي
الجيران قال الشيخ الامام سمسر الخ لعمري اني رحمه الله هاهنا ما يلد
بلانه احدها ان يعرف الشهود لهذا المدعي دار في محله لدا في سله
لذا ملاصق دار فلان في رقبه لدا غصبه منه هذا المدعا عليه وايها في
به غير حق ولم يذكر واحدودها او قالوا لا نعلم حدودها وجا
المدعي تشهدوا اخر من شهدوا وحدودها فان القاضي لا يقضي للمدعي ان
الدين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والدين شهدوا بالحدود والدار
لم شهدوا بالملك الدار والمسلة الثانيه لو قال الشهود نحن نعلم
حدودها وحدودها لدا والساني لدا والباقي الدارع لدا لكن لا يدرك
اتوافق الحدود الذي شئنا دعوي المدعي وهل هذه الحدود وحدود
تلك الدار فانما حملنا الشهاده هذه الحدود وسمى لنا حدودها هذه
الحدود واقتر البايع بهذه الحدود لكن ما راسنا ها ولا مرزنا ملك
المحله ولا سلمها والرمما ملون يحمل الشهاده على الدار والارض على هذا
الوجه يسمى البايع حدودها والشهود يحملون الشهاده يعرف البايع هذه
المسلة القاضي سمعت امسين الى الدار لسطوا الى الدار ان هذه
الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق قضى بها للمدعي اذا رجعا
اليه وسهدا عنده ان حدودها هذه الحدود وان خالف القاضي امثلاً
المسلة الثالثه اذا قال الشهود ان لهذا المدعي دار في محله كذا نعرف

الشهود

كرا

حدودها

حدودها اذا اقمنا عند حيطانها وشيرانا وحدودها الى هاهنا
والثالث الى ههنا والرابع الى ههنا ولكننا لا نعلم حيرانها فان ههنا اذا
اراد القاضي ان يعصى للمدعي يا من الشهود بان يذهبوا الى الدار
معهم شاهدين او امسين من امثاليه ويسوا الحدود للاستين ثم يعرف
الامسان حيرانها ويسالوا اسامهم فاذا رجعوا الى القاضي تشهد
امثاليه ان الشهود يسوا حدود الدار واساروا اليها وانما يعرفنا
حيرانها فوجدنا دار فلان ودار فلان ودار فلان في سله لدا فان القاضي
يعصى بشهادة الشهود الدين شهدوا بملك الدار للمدعي وكذا قال
الشهود فتشهد ان الدار التي ملاصق دار فلان بدار فلان لهذا المدعي
او قالوا الدار التي بين دار فلان ودار فلان لهذا المدعي لا تملك
الى شهادة تهمهم لا تهمهم ذكر واحد من ذال لا يملك فان كاتب
الدار مسهون باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادة
في قول الى حسمه رحمه الله وكذا العريه والارض والحايوب
وكحور في قول الى يوسف ومحمد رحمهما الله واجمعوا على ان الرجل
اذا كان مشهوراً لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والسب ولو ادعى
محدوداً في مد رجل وذكر الشهود الحدود الدلائل وقالوا لا نعرف الحد
الرابع جازت شهادتهم وان ذكروا الحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل
بملك المدعي ولم يذكروا القاصل جازت شهادتهم وان ذكروا الحد الرابع
ملك المدعا عليه ولم يذكروا القاصل لا يسلم شهادتهم في الاراضي ويسئل
في السوب والدور والاروم ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لحد
واحد منها ارض بحسب المدعا به قالوا اني سان الحدود والحد لبايع

عن

بهم

لريق ارض فلان ذكروا احد الحارين ولم يذكروا الاخر جاز ايضا وكذا
 لو كان الحد الرابع ارض رجل ومسجد فقالوا الحد الرابع لرب ارض
 فلان ولم يذكروا المسجد جاز **رحل** لان تنازعا في دار كل واحد منهما يدعي
 انها له وفي يديه ذكر محمد في الاصل ان على كل واحد منهما البيئه والافالم
 لان كل واحد منهما مقر بوجه الخصومه عليه لا ادعى اليد لنفسه
 فان اقام احدهما البيئه انها في يده بفضي باليد وبصر هو مدعا عليه
 والاخر مدعا وان قامت لكل واحد منهما البيئه فان القاضي يجعل
 الدار في يدها لانهما ساويا في اسات اليد وصارها لوساويا في اسات الملك
 وقال بعض اصحابنا اذا قال المدعي مللي وفي يدي اسمع دعواه لانه
 لا يدعي حقا على غيره وذكر الخصاص عن اصحابنا ان رجلا لو اقام البيئه
 على رجل ان يديه الدار التي حدها كذا او بين حدودها فان القاضي
 لا يسمع دعواه ولا يقبل بيئته على الملك ما لم يقر البيئه ان الدار في يده المدعي
 عليه ثم نعم البيئه انها له لتوهم انها بواضع في محدود في يده ثالثا على
 ان يدعي احدهما في يده الاخر بانها في يده ونعم المدعي بيئه عليه انها له
 والدار في يده غيره وهذا باطل لان هذا قضاء على المسحر واحله وافي
 القضاء على المسحر وقال بعضهم بعد وصاوه والله اسأرك في الدار وقال
 بعضهم انما سجد اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم انه
 مسخر لا سجد وصا العاصي وعليه الاعتماد فعلى ما قاله الخصاص رحمه الله
 ينبغي ان لا يسمع البيئه في مسئلتنا لان صاحب كل واحد منهما لا يكون خصما
 له اذا لم يكن الدار في يده ومن اصحابنا من قال مسله الاصل محموله
 على ما اذا اقام البيئه على الدم اقام احدهما البيئه على الملك اما

هذا هو الوجه في دعوى اليد
 في دار فافاد
 قنبر

القضاء على المسحر

اذا لم نعم البيئه على اليد حتى اقام احدها البيئه على الملك
 فان القاضي لا يقضي له حتى لو وجد الدار في يده بالنازع من بين
 وذكر شمس الامه السرحي رحمه الله قال **رحل** ما ويل مسله الخصاص
 ان المدعا عليه لم يدع اليد لنفسه وفي مسله الاصل كل واحد منهما
 يدعي اليد لنفسه فلهذا تقبل دعوى المدعي على الملك حتى لو قال المدعي
 مللي وفي يدي وان هذا الرجل بمعنى وتعرض بغير حق والمدعي
 عليه يقول مللي في ذلك ولا يدعي اليد لنفسه لا يسمع بيئه المدعي وذكر
 محمد رحمه الله في السير لو ان رجلا خرج من دار الحرب ومعه ثمانين
 وفي يدها بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت
 لاحدهما بيئه من المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن اقام البيئه لانه
 فقد دعواه بالحجه قال شمس الامه السرحي رحمه الله وبهذه المسله
 يتبين خطأ بعض سوخنا فيما اذا قال كل واحد من المتداعين مللي وفي
 يدي ان العاصي لا يسمع هذه الخصومه ويقول اذا كان مللي
 وفي يدي فماذا اطلب مني بعد صها هنا على قول البيئه من احدهما هو
 الصحيح ووجهه ان كل واحد منهما محتاج الى البيئه لرفع منازعه
 الاخر والبيئه لهذا المقصود مقبولة وهو العاصي اطلب منك
 ان يرفع منازحتي وتقره في يدي فالحاصل ان دعوى الملك في القفا
 لا يسمع الا على صاحب اليد ودعوى اليد تقبل على غير صاحب اليد
 اذا كان ذلك الغير تنازعه في اليد فيجعل مدعا لليد مقصودا
 ومدعا للملك تبعا للملك اليد **رحل** ادعي دارا في يد رجل وقال
 الدار داري اشتراها فلان منك لوفلان عاب والدي يديه الدار كذا

السع قال ابو يوسف رحمه الله افضل بسبه المدعي عليه وكذا لو كان
المشتري حاضرا بكم الشراء وهذا منزله **رجل** ادعى دارا في يد
رجل وقال هي لي اشتريتها من فلان وكان فلان اشتراها منك
وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا ادعى انهما له اشتراها من فلان وفلان
اشترها من الذي في يده فعلى السبه وان ادعى انهما له اشتراها من فلان
من الذي في يده الدار لا افضل هذه ولو قال هذا لي اشتريتها من فلان
الذي وكلته بالسع سمع دعواه ولو قال هذا لي اشتراها منك فلان
وفلان كان وكلا في الشراء لا تقبل دعواه في قول ابو حنيفة رحمه الله
ويسمع في قول ابو يوسف رحمه الله **رجل** ادعى دارا في يد رجل
فقال المدعى عليه لست في يدي فجا المدعي بسبب وفسد وان الدار
في يد المدعى عليه وفي ملكه فان القاضي يسأل ان قال المدعي هو كما
شهدوا انهما في ملكه وفي يده فقال اقر المدعي بالدار على الذي للمدعى
عليه وان قال صدقوا انهما في يده ولا اصدعهم في انهما ملكه فله ذلك
وكحل المدعى عليه خصما للمدعي المدعي اذا قال مللي وحمي وفي
يدها يعرجو ولم يعمل واحب اليه تسليمها الى والسهود لم يقولوا
ذلك ايضا ولو قال مللي وحمي ولم يعمل وفي يده يعرجو
فقد ذلنا احدا في المساحق **رجل** ادعى دارا في يد رجل فقال
التي في يده اودعنيها فلان فقال المدعي ما كان فلان اودعها ولكن
وهي لك او باعها فان القاضي يحلف الذي في يده ما له ما وهبها
له ولا باعها منه بعد ما كان اودعها اياه فان نحل عن الممنوع فقلته
حصله خصما للمدعي **رجل** في يده دار ادعاها رجل فاقام الذي

يسمع في

المدعي صح

في يده الدار السبه ان فلان الغائب كان المدعي هذه الدار واستحقها من
يده وسلمها اليه القاضي بمران ذلك الغائب اجرها للذي هو موقوفها قالوا
لا افضل بسبه ولا سدفع عنه الخصومه دار في يد رجل ادعاها رجل
انها له واقام البينة واقام الذي في يده السبه ان هذه الدار لفلان
الغائب اشتراها من المدعي وولتي بها فعلى بسبه وتندفع عنه الخصومه
ولا يلزم الغائب الشراء من هذا المدعي دار في يد رجل اقام رجل
السبه ان صاحب اليد غصبها منه واقام رجل اخر السبه ان هذه
الدار له فانه بعضي بالدار للذي اقام السبه انهما له **رجل** ادعى دارا
في يده عنهما انهما له ثم ادعى بعد ذلك انهما لفلان وفيها عليه قالوا تسع
دعواه كما لو ادعى لنفسه او لا ثم ادعى لغيره وادعى انه وكيل وان
ادعى او لا انه وقف ثم ادعى انهما له لا تسع دعواه كما لو ادعى لغيره او لا ثم
ادعى لنفسه **رجل** ادعى دارا في يد رجل فانكر الذي في يده فاسحط
فقال القاضي القاضي ننقله ثم ان المقضي عليه اقام السبه انه كان اشتراها
من المدعي ان اقام المدعي السبه على السرا من القضا لا تقبل وان اقامها
على الشراء بعد القضا فعلى **رجل** ادعى دارا في يد رجل انهما له
وملكه وحقه وفي يد الذي في يده عصب فاقام الذي في يده السبه
انها ودعاه في يده عن فلان الغائب احلف فيه قال بعضهم سدفع
عنه الخصومه لانه لم يدعي الفعل على صاحب اليد سدفع عنه الخصومه
وقال بعضهم لا سدفع وهو الصحيح كما لو غصب من ثم اقام الذي في يده
السبه انها ودعاه سدفع عنه الخصومه فكذا هنا ولو ادعى عبد في يد
رجل انه له سرقة منه فاقام الذي في يده البينة انه ودعاه لفلان

هذه

ط قال

لا

الغائب قال مجوز فرحمه الله عليها سدفع عنه الخصومة وقال
 ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله عليهما في السرقة اذا لم يسم
 السارق لا سدفع عنه الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا لي غصبته
 مني فلان بحمد ذي البد او فلان بوقال هذا لي سرقة مني فلان عن ذي
 اليد فاقام المدعي عليه السب على ان فلانا الغائب او دعيه سدفع
 الخصومة عن ذي البد وقال الشيخ الامام المعروف بحواشي زاده
 رحمه الله في السرقة لا سدفع الخصومة عن ذي البد استحسانا ولو
 قال هذا لي اشتريته من ذي اليد بكذا واقام المدعي عليه السب انه
 ودعيه في يد سطر في ذلك ان ادعى على ذي البد فعلا لم يسم احكامه
 بان ادعى السرقة منه بالف ولم يذكر انه بعد الثمن ولا قبض منه فاقام
 النبي في يد السب انه لفلان الغائب او دعيه او غصبته منه لا سدفع
 الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عدا سي احكامه بان ادعى ان
 اسرى منه هذه الدار او هذا العبد بكذا وبعد الثمن وقبض منه المسع
 ثم اقام المدعي عليه السب انه لفلان الغائب ودعيه اختلوا
 فيه قال بعضهم سدفع عنه الخصومة لانه لما ادعى عليه عقد سي
 احكامه لم يبق دعوى العقد وبقي دعوى الملك سدفع عنه الخصومة
 وقال بعضهم لا سدفع لانه وان اسرى احكامه لا يصير مدعيه ملكا
 مطلقا حتى لا يرضى عليه بالرد والبيع والصحيح انها سدفع ولو ادعى المدعي
 الشرايع نقد الثمن ولم يذكر قبض المسع لا سدفع الخصومة عن ذي
 اليد في قولهم ولو ادعى بوقال او دارا او دابة في يد رجل انه له فاقام
 النبي في يد السب انه لفلان الغائب او دعيه او غصبته منه او في

يد باجان او رهن ان كان المقر له غاييا لا سدفع الخصومة عن ذي البد
 ما لم يسم السب على ذلك وان كان المقر له حاضرا وصدره مما قال سدفع
 الخصومة عن ذي البد ويحول الخصومة الى المقر له وان كان المقر
 له غاييا فاقام النبي في يديه البيينة وشهدوا انه او دعيه رجلا لا يعرفه
 لا يعمل شهادتهم وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت
 شهادتهم في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهم الله عليهما وان شهد
 السهود على اقرار المدعي ان رجلا دفعه الي ذي اليد جازت شهادتهم وسدفع
 عنه الخصومة ولو شهدوا السهود المدعي اعلم انه ان المدعي اقرار هذا
 لفلان الغائب وقال او دعيه فلان الغائب سدفع عنه الخصومة ولو
 شهد السهود على اقرار المدعي بذلك ولم يقبل صاحب اليد هو لفلان او دعي
 قالوا سدفع عنه الخصومة ولو اقام المدعي عليه السب ان فلانا الغائب
 دفعه اليه فشهد شهوده قالوا نشهد ان فلانا الغائب دفعه اليه فلا يدري
 انه ملك فلان الغائب جازت شهادتهم وسدفع الخصومة عن ذي البد
 كما لو اقر المدعي عند القاضي ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه سدفع
 الخصومة عن ذي البد ولو قال النبي في يديه او دعيه رجلا لا
 اعرفه فشهد السهود انه او دعيه رجل وقها لا يعرفانه كان الذي في يديه
 خصم المدعي وكذا لو قال السهود او دعيه اياه ولا راد المدعي عليه يقول
 او دعيه رجل لا اعرفه كان هو خصما المدعي **رجل** ادعى على
 رجل في بلدة دارا او الدار في غير تلك البلدة فاقام المدعي البيينة فقبل
 بيئته وقضى بها المدعي جاز قصاوه وان لم يكن الدار في ولاه هذا
 القاضي **رجل** ادعى دارا في يد رجل انه له فادعى المدعي عليه

الغائب

ثم قال المدعي من اس سرى رابدين بدعا عليه بالربا واسم رطل
 دعواه لان هذا الملفظ مذكر للملك والدل عرفا فان ادعاها المدعي
 بعد ذلك لا يسمع دعواه الا ان يدعي التلفي من المدعي عليه ملك حاد
رجل ادعى محمدا وادعى رحد وادعى رحد وقال في يعرفها ومنها اسجار
 وكان المحدود سدا المحدود ذلكها خالية عن الاسجار لا سطل دعوى
 المدعي وكذا لو ذكر مكان الاسجار حطانا ولو كان المدعي قال
 في يعرفها ليس بها سحر ولا حياط فاذا فيها اشجار عظيمة لا سطل
 حد وثما بعد الدعوى الا ان حد ودها بواقي الحدود التي ذكر رطل
 دعواه ولو ادعى ارضا وذكر حد ودها وقال هي عشر دراب ارضا
 عشر حربة كانت الثمن من ذلك لا سطل دعواه وكذا لو قال وهي ارض
 سدورها عشر محاسل فاذا هي الثمن من ذلك او اقل الا ان الحد ودها
 دعوى المدعي لا سطل دعوى المدعي لان هذا خلاف محتمل التوفيق وهي
 عمر محياح اليه دار في رحد رجل قال رجل اخر بعت منه هذه
 الدار وانكر النبي في يديه الشراء وقال هي لي لم ان المقر ادعى انها له واقام
 البينة على ذلك قبلت بئنة ولو قال المقر اولا هذه الدار للدي
 في يديه وسلم ثم قال انا بعتها منه فانكر الذي في يديه الشراء ثم اقام
 المقر بئنة انها له ذكر الناطقي رحمه الله انه لا يقبل بئنة ولا يسمع دعواه
رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد او الدار لفلان عردي البس
 ثم اقام البينة انه له اشتراه من النبي في يديه قبل اقراره لا يقبل بئنه
رجل اسرى دارا او عبدا فاستحق من يده بالسنة واراد ان يرجع
 بالثمن على بائعه ثم قال لابن النافع ودك اسرى منك هذا بكذا

ولي ان ارجع عليك بالثمن قالوا يسمع منه دعواه الباني وله ان يرجع
 عليها بالثمنين لاحتمال انه اشتراه من البائع او لا ثم جاب عنه وادعاه فاشترى
 من ابنه فاذا استحق عليه كان له ان يرجع عليها بالبس دار في رحد رجل
 ادعى رجل انها له اشتراها من فلان غير في اليد واقام البينة ذكر في
 الاصل وجعل المسئلة على وجوه خمسة ان سئل سئوده انها ذات لفلان
 باعها من هذا المدعي بكذا او شهدوا ان فلانا باعها وهو مسمى بملكها
 جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا انها لهذا المدعي اشتراها من فلان بكذا
 حارب سهادهم والثالثة اذا شهدوا ان فلانا باعها من هذا المدعي
 وسلمها اليه جازت شهادتهم وعن ابن يوسف رحمه الله انها لا يقبل
 سهادهم وبه اشد القاضي ابو حازم ومساخنا رحمه الله عليهم
 اربعة والحجاب الكتاب واجازوا هذه السهارة والرابعة لو شهدوا ان
 هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا او مضى بها منه جازت شهادتهم والخامسة
 لو شهدوا انه اسراها من فلان بكذا او نقض الثمن او شهدوا ان فلانا
 باعها منه بكذا ولم يزيدوا على ذلك لا يقبل شهادتهم ولو شهدوا ان فلانا
 باعها منه بكذا او كانت الدار في يديه وقت البيع ذكر الناطقي رحمه الله
 لا يقبل هذه السهارة اذا كانت الدار في يديك وقت الحصومة ولو
 شهدوا انه اشتراها من يدي اليد بكذا وهو مدعي ذلك ولم يردوا عليه
 جازت شهادتهم **رجل** قال للقاضي ان هذا المدعي عليه اقر ان النبي
 الذي في يده لي فصر بالتسليم الي هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يدعي
 ان هذه الدار او هذا العبد له وان الذي في يده اقر له بهذا فان
 النبي القاضي يسمع دعواه هذه عند الكل وان قال هذا في

الذي يده اقرب الى الصحيح انه لا سمع دعواه وان قال المدعي ان هذا
الرجل اقرا هذه الدار التي يده في فمه بالسلم الي قالت عامه
المسالم رحمهم الله بسمع دعواه وبومر بالسلم اليه اذا ثبت اقراره بذلك
عند القاضي **رجل** ادعى دارا او جارية في يد رجل انها له وشهد
الاخر انها كانت له او شهدوا جميعا انها كانت له قال السمع الامام
المعروف بخواهر زاده رحمه الله بقبل شهادتهم ولذا لو شهدا احدهما انه ملكه
وسهد الاخر انها كانت ملكه بقبل شهادتهما ولو شهدا احدهما انها
كانت في يده وشهد الاخر انها في يده او شهدوا جميعا انها كانت في
يد المدعي لا تقبل شهادتهم في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وبقبل
في قول ابي يوسف رحمه الله وسوى من هذا ويمن بالسلم والشهد وانها كانت
له ولو ادعى انها كانت له وشهد اليهود انها له فذكر السمع الامام المعروف
بخواهر زاده رحمه الله في شرح الفصيح الصحيح انها لا تقبل ولو شهد
الشهود ان المدعى عليه خصما من المدعي بقبل ولذا لو شهدوا انه
استعارها منه **رجل** ادعى دارا في يد رجل انها دار فلان العا
ول على العا الف درهم وان الغائب كان رهنا عنده الدار بالالف
التي له عليه منذ شهر ودفعها اليه وان المدعي مضى بها منه ثم ان الغائب
بعد ذلك استعارها منه فاعادها اليه واقام اليه والذي في يده الدار
ينزع من ان الدار داره اسرها من ذلك الغائب اسرا وقال اسرها
منه منذ عام واقام اليه على ذلك فان القاضي يرضى بسنة الرهن
فان قاله واليد ان القاض السمع فان القاضي لا يرضى بعه على العا
حتى يحضر العا وكذا لو كان المدعي يدعي الاستحجار مكان الرهن

ولو كان مكان المهر والمستاجر **رجل** يدعي ملك الدار ويدعي
انه اشتراها من الغايب منذ شهر ودوا اليه يدعي الشرا من شهر ايام
فان القاضي يرضى للمدعي وسمع السمع الباقي الذي يدعي صاحبه اليه
فان كان شهود المدعي لم يسهروا على الغايب يقبض الثمن من المدعي فان
القاضي ما خد منه الثمن وسلم الدار الى المدعي ويكون الثمن عنده حتى يحضر
العايب لئلا ذكر في المتقاضي وذكر في الجامع **رجل** اسرى
جارية ومضها بغير اذن النابع فسل بقدر الثمن وباعها من رجل وسلمها
الي الثاني وغاب المسمى الاول ثم حضر النابع الاول وادعى ان المسمى
الاول قبضها منه بغير اذنه فسل بقدر الثمن واراد ان يتردها من
الذي في يده ان اقر صاحب اليد با ادعى النابع الاول باحدها من
يده وان انكر الثاني فلا حصومه بين النابع الاول وبين المشتري الباقي
وذكر في الاجارات **رجل** استاجر من رجل دابة دوابة
ثم ان رب الدواب اجر دابة منها من غيره واعاد اخرى وروى اخرى او باع
فوجد المسكري الدواب في ايديهم فان قال باع **رجل** جاز السمع
واسقط الاجارة في رواية الاحاديث وان باع بغير عقد فالسمع مردود
والمسكري اخذ بالدواب لعدم عقده وما وجد في يد المتغير ولا خصوص
بينهما حتى يحضر صاحب الدابة لان الدابة غير ليست بخصومه وما
وجد في يد الموهوب له وهو خصم وبها المتاجر لان الموهوب له يدعي
ملك الرقبة فمافي يده يكون خصما لكل من يدعي حقا في ذلك وان
كان المدعي يدعي الاجارة قال في الكتاب المستاجر اخذ بها حتى
يسوف في الاجارة هكذا ذكر في الكتاب ولم يسن اي المستاجر من اخذ بها

اخر

الاول ام الثاني اختلف المستاجرون فيه قال شمس الامه السرخسي رحمه الله
 الصحيح ان المستاجر الثاني لا يكون خصما للمستاجر الاول حتى يحضر صاحب
 الدابة بمنزله المستعير لانه لا يدعي ملك العبر ولا يكون خصما للادب
 والحاصل ان المستاجر لا يكون خصما لمن يدعي الاجارة ولا لمن يدعي
 الدهر ولا لمن يدعي الشراء والمشتري يكون خصما للكل ولذلك الموهوب
 له **رجل** ادعى دارا في يد رجل فقال المدعي عليه هي لولدي الكبير
 الغائب لا سدفع الخصومة ما لم يعم النسبة فالو ادعى الودعيه لا جنيبي
 فان كان المقر له حاضرا صح اقراره وبحول الخصومه الى المقر له ولو قال له
 هي لولدي الصغير لا سدفع عنه الخصومه لانه لو كان صادقا في اقراره
 كان هو خصما في ذلك ولو ادعى ارضا في يد رجل انه له غصبه منه الذي
 في يده فقال المدعا عليه هو وقف في سبيل خير معلوم لا سدفع
 الخصومه فان اقام المدعي بينه على ما ادعى بعضه له وان لم يكن له
 بينه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله كلف المدعا
 عليه على دعوى المدعي فان حلف بري فان حلف ضمن فحتمه للمدعا عليه
 قول محمد رحمه الله لانه صار وقفا باقراره فاذا نحل بعد عليه فليس له
 الى المدعي بحكم اقراره بالوقف فضمن فحتمه للمدعي ولو اقام المدعا عليه
 اليه على الوقف فشهدوا انه وقف ولم يذكروا الواقف لا سدفع عنه
 خصومه المدعي ولا يبرأ عن ضمان لانه صار وقفا باقراره وكان وجود
 هذه النسبة وعدمها بمنزله والاقرار بالوقف بمنزله الاقرار لولده الصغير
 او لولد صغير لغيره فبالنسبة الاقرار لولده الصغير يلزمه بالوقف
رجل ادعى دارا في يد رجل انها له فقال صاحب اليد ملك

عنه صح
 على الايداع صح

نوسر وهو نوسر وقال ملك مستحق مستحق فقام المدعي به
 على ما ادعى ثم ادعا صاحب اليد دفعا لخصومه المدعي وقال له
 انك اقررت قبل دعواك هذه وقلت اين سراي ملك من
 يفتت وهو من يفتت واقام النسبة على هذا فان هذا دفعا
 لخصومه المدعي ذكر في الجامع اذا اقام النسبة هو وعليه البينة ان
 المدعي ساومه تا المدعا به قبل دعواه قبل نسبه وطلت نسبه المدعي
 لان الاساس اقرار بالملك للبائع او اقرار من المساوم ان لا ملك له
 مما ساومه فلو ان المدعي بعد نسبه المدعا عليه على هذا الوجه
 اقام البينة ان صاحب اليد استام من المدعي بها قبلت هذه النسبة
 وسطل الدفع الاول لان في رواه الجامع الاساس اقرار بالملك
 للمستام منه وكان المدعي بهذا الدفع مدعيا اقرار صاحب اليد
 انها ملك المدعي ولسا وصطل بصدق الخصم فيصير في البقدر
 كان صاحب اليد ادعى ان المدعي اقر بان التار ملك المدعي
 ولو كان هكذا سطل دفع صاحب اليد هذا اذا ارخ كل واحد
 منهما لاقراره تار يخافان لم يورخا ذلك سدفع اقرار كل واحد
 منهما باقرار صاحبه فبقيت نسبه المدعي على الملك المطلوب لا
 اقرار كما لو ادعى عينا في يد انسان انه له واقام النسبة على اقراره
 اليد المدعي واقام ذواليد النسبة على اقرار صاحبه سطل النسان
 وسقى اليد لا معارض وهذا على الرواية التي جعل الاساس اقرار
 بالملك للمستام منه وعلى الرواية التي جعل الاساس اقرار بان
 لا ملك فذلك يصح هذه الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ملك

صاحب اليد تار
 المدعي ادعى ان حضا
 اليد اقر بعد ذلك
 الدار ملك صح

وبمه احد يدعي الملك لنفسه يكون اقوارا بالملك للمدعي فانه ذكر
في الزبادات **رجل** استنام من رجل عينا ولم يسو بينهما ثم
ان المساوم بعد ذلك ادعاه لنفسه او لعنه بالوكاله لا سيع
دعواه ولو لم يكن ذلك اقوارا بالملك للبائع سمع دعواه لعنه بالوكاله
رجل ادع رجل نصف عبد او نصف دار غير مقسوم ثم باع
منه النصف الاخر وسلمه اليه فجا رجل وادعي نصف ذلك واقام البينه
واقام صاحب اليد البينه على الشرا والودعه لم يكن بينهما حصوه
حتى يحضر البائع لان المدعي لو استحق النصف يظهر بالاستحقاق
ان البائع كان شريكا للمدعي فانصرف بيعه الي النصف الذي كان
له والمشتري ليس بخصم في النصف الاخر لانه ودعه في يده ولو اسارى
نصف عبد او نصف دار غير مقسوم شرا فاسدا وبضه ثم اسرى
النصف الباقي شرا جائزا ثم جاز رجل وادعي النصف فان المشتري يكون
خصما للمدعي لانه ملك الحل ظاهرا فيكون خصما للمدعي فاذا قضى للمدعي
بالنصف ثم حضر البائع كان له ان يتردد منه النصف الاخر حكم
فساد العقد لان الاسحماو الصرف الي النصف الثاني ولو باع نصف
العبد سقا جائزا ثم باع منه النصف الباقي في يمينه او يده وسلم
الحل الي المشتري لم جاز رجل وادعي النصف فان المشتري لو كان حصوا
للمدعي ولو اشترى نصف عبد من رجل واودعه رجلا اخر النصف الباقي
ثم جاز رجل وادعي النصف فان المشتري يكون خصما للمدعي وتقضي للمدعي
بالربع **رجل** ادعي دارا في يد رجل فقال المدعا عليه نصفها لي ونصفها
لعلان بر فلان ودعه عندي ولم يقيم البينه على الودعه حتى اقام

المدعي

المدعي البينه على ما ادعي ثم ان صاحب اليد اقام البينه على ما ادعي من
الوديعه رطلت منه المدعي في النصف وادانته المدعي في النصف
هل يبطل في النصف الباقي بالوايد بطل بينه قال رضي الله عنه
وفيه نظر فان المسله الي فلان المدعي عليه خصما في النصف
النصف ومع هذا فليت بسبه في النصف **رجل** ادعي دعوي
واسف فساد لا يمه على فسادها ومع ذلك ادعي المدعي عليه
الدفع دفع صحيحا واقام البينه فالوايد سيع بسبه الدفع لان الدفع
شاعلي الدعوى والدعوى لم يصح فان كان دعوى المدعي بحقل الصم
بوجه ما فاذا ادعي المدعي عليه يطالب المدعي عليه باسناد الدفع
رجل ادعي على شخص انه مملوكه وانه قد ترد وخرج
عن يده فقال المدعا عليه انا مملوك فلان الغائب قالوا ان حيا العبد
بسبه على ما ذكر يدفع عنه الخصومه المدعي وان لم يسم بسبه على ما ادعي
فليت بسبه المدعي وبعضه له فان حضر الغائب بعد ذلك لم يكن له على
العبد سبيل حتى يعم البينه على ما ادعي **رجل** ادعي دارا في يد
رجل انها له اشتراها من فلان غريدي البدقشهد الشهود له بالملك
المطلق لم يصل سهادهم ولو ادعي ملكا مطلقا شهد الشهود له بالملك
لسبب جارت سهادهم ولو ادعي ملكا سبب ثم ادعي ذلك في وقت اخر
عند عمر ذلك القاصي ملكا مطلقا واقام المدعا عليه البينه فان ادعاه
فل هذا سبب فلان القاضي فليت بسبه المدعا عليه ويبطل بسبه المدعي
وان ادعي اولا ملكا مطلقا ثم ادعاه عند ذلك القاصي او عند عمر
ملك سبب سمع دعواه لان الملك محتمل الفساد وان الثاني دون الاول

بطلت

الادع

عليه

اد ادعي دارا وعرض فانكر المدعى عليه فاقام المدعى ساهدين
 شهدا احدهما ان المدعى عليه اقرانه امتاعها من المدعى وشهد الاخر
 المدعى او دعما اياه ذكر في المتقاضيها يقبل وتقضي المدعى ولو
 شهد احدهما انها للمدعى واخر على اقرار المدعى عليه ان المدعى دفعها
 اليه لم يعمل هذه الشهادة **رجل** ادعى شيئا ويدعيه وقال
 هو مملوك وان صاحب البتة ادعت به عليه بعد حق فالو لا
 يكون هذا دعوى الغصب على دعوى اليد وكذا لو قال
 المدعى في دعواه هذا مملوك كان في يدي وان صاحب البتة ادعت
 به عليه بغير حق ولو قال هو مملوك وكان في يدي ان ادعت
 المدعى عليه به عليه بعد حق ولو قال يكون هذا دعوى الغصب
 على يد اليد **رجل** ادعى دارا في يد رجل فانكر المدعى عليه
 فاقام المدعى شهودا انها للمدعى وقضى بها المدعى لم اقام المصفي عليه
 اليه ان البناء بناه هو وكفى الاصل انه يعمل به
 المدعى عليه لان البناء دخل في المصا والشهادة سعا حتى لو كان
 شهود المدعى شهودا بالدار والبناء جميعا فقضى القاضي للمدعى
 ثم اقام المصفي عليه اليه بان البناء بناه هو لا يعمل بته ولو
 اقام السهم على ارض فيغاررع فصاحبها للمدعى ثم اقام المدعى
 عليه السهم ان الزرع له ورعه هو منه من حنطة قبلت شهادتهم
 وذكر في المتقاضي اذا ادعى دارا واقام اليه انها له مصفي لقاضي له
 بالدار ثم اقام المصفي عليه السهم ان البناء بناه هو لا يعمل
 به المصفي عليه لان الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء

بها في

بلغ

في

حموا

جميعا ولذا لو قال سهود المدعى بعد القضا ليس البناء للمدعى وانما
 شهدنا له بالدار ولم نشهد له بالبناء كانت شهادتهما بالدار سهادا بالبناء
 ونضمنان صحة البناء للمصفي عليه ولو شهدوا بالدار للمدعى ثم قالوا
 القضا ليس البناء للمدعى قبلت شهادتهما وتقضي المدعى بالساحة
 دون البناء وبغى للقاضي اذا شهدوا بالدار ان يسألها عن البناء فان
 ماتا او غابا قبل ان يسألها تقضي بالدار والبناء ولو قال
 المدعى هذا البيت من هذه الدار لفلان غير المدعى عليه ليس هو في بعد
 البيت شهوده ان كان قبل القضا لا يقضي له بشئ وان كان
 بعد القضا فقال هذا البيت لم يكن لي انما هو لفلان جازا اقراره لفلان
 ويكون البيت المقر له ويرد هو ما بقي من الدار على المصفي عليه
 ويضمن فمعه ذلك البيت للمصفي عليه وعن ابي يوسف رحمه الله
 رواه اخري **يضمن** قيمه الحل للشهود عليه ويكون ما بقي من الدار
 للمشهد له ولو شهدا بالدار للمدعى ثم قال المدعى ليس السالي انها هو
 القاضي بالدار والبناء للمدعى ثم قال المدعى ليس السالي انها هو
 المدعى عليه لم يزل له فهذا الكذاب منه شهوده ويرد الدار مع البناء
 على المصفي عليه وان قال المدعى البناء للمدعى عليه ولم يقل لم يزل
 لم يكن ذلك الكذاب للشهود ويكون البناء للمدعى عليه وان قال
 ذلك قبل القضا صدق ولا يقضي له بالبناء ولا يكون مدعى شهوده
 وان ادعى دارا فقال شهوده نشهد انها دار المدعى ولا يعلم ما
 حال البناء كان فيها بنا ولا يدري هو هذا السام لا ذكر في المسألة
 انه مصفي بالدار والسالي للمشهد له فان اقام المصفي عليه السهم

بعد ذلك ان البناء ساه هو فعل بسبه وحمل البناء لان
السادخل في العضا هنا سعاد ذكر في الاصل وكذا
لو شهد ارض فيها نخل فلو اشهد ان هذا ارضه وامر
النخل فلا علم لنا به فالنخل بمنزلة الساق في الدور ان شهدوا بالارض
ولم يعرضوا للنخل ثم رجعوا عن النخل بعد العضا ضمنوا قيمه
النخل وان شهدوا بالارض وما لولا ان علم ما حال النخل
والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد العضا لا يضمنون سوا
ولو ادعى دارا في يد رجل واسم ساهدر فشهدوا ان الدار
داره ثم قالوا قبل القضا ان البناء ليس له انما هو للمشهود
عليه ذكر الناطق رحمه الله ان قال ذلك قبل ان يسرقا عن مجلس
القضا وقبل ان يطول جازت شهادتهما استحسانا وان قاما
او طال ذلك بطلت شهادتهما وهو نظير ما ذكر في الجامع
الصغير اذا شهد السهود بشي ولم يرحا عن مكانها حتى قال
او هما في بعض شهادتهما قبل ذلك منها **رجل** ادعى دارا
في يد رجل انما له وشهد السهود بذلك وقضى القاضي به
ثم اقر المدعى ان البناء ان ملكا للمضي عليه لا سطل قضا
القاضي له بالارض ولو شهد السهود له بالارض والساقا قدر
بعد العضا ان البناء ان ملكا للمضي عليه بطلت وصا القاضي
وكذا لو ادعى ارضا فيها اشجار واقام النسبه وقضى القاضي
به ثم اقر المدعى ان الاشجار كان ملكا للمضي عليه
لا سطل وصا القاضي بالارض ولو شهد السهود للمدعى

بالارض

بالارض والاشجار جميعا والمسئله محالها بطلت وصا القاضي
لان في الوجه الاول شهدوا بالبناء تبعا فلا يكون اقرار المدعى
اكذابا للشهود واما في الوجه الثاني شهدوا بالساق والاشجار
بصا وكان اقرار المدعى اكذابا للشهود ولو ادعى دارا
في يد رجل واقام النسبه فشهدوا انها للمدعى فعصى بها
القاضي ثم قال السهود لا ندري لمن النافق انهم لا يضمنون
شيئا كما بهم ولو ابعد القضا شكنا في الشهاده وان قالوا
البناء للمدعى عليه صمو اقيم البناء للمقضى عليه ولو ادعى
حاربه انما له وشهد السهود بذلك ووصى بها
القاضي وكان لها ولد في يد المدعى عليه لم يعلمه القاضي
فاقام المدعى عليه له ولدها فان القاضي يعصى بالولد المدعى
فان رجع سهود الام بعد ذلك ذكر الناطق رحمه الله انه لم
يضمنون قيمه الام والولد جميعا لان القاضي انما وصى
بالولد المدعى بشهادته سهود الام فابهم لو رجعوا بعد القضا بالام
بطل العضا بالولد او ارتدوا عن الاسلام او فسوا امام المدعى
النسبه على الولد انه ولد الحاربه فان القاضي يعصى بالولد
الا ان شهد السهود بالولد انه ملك المدعى ولده الحاربه في
ملكه ولو ادعى حاربه في يد رجل انما له فشهد السهود
انما له فضا بوا او ماتوا ولها ولد في يد المدعى عليه ادعى
الذي يده واقام النسبه على ذلك وكذا في المسماة لا يلف
اليه ويعصى بالحاربه وولدها المدعى فان قضى القاضي بذلك

ثم حضر الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدعي انها هو المدعى عليه
 فان القاضي يقضي بعمه الولد على الشهود فانهم رجعوا عن شهادتهم
 بالولد فان قال الشهود لا يدري لمن الولد لا يضمنون فيه الولد
 هذا اذا شهدوا بالحارية فماتوا او غابوا فان كانوا احوالهم
 القاضي عن الولد فان قالوا قبل القضا هو المدعى عليه او قالوا لا
 يدري لمن هو فان القاضي يصي بالام ولا يقضي بالولد **رجل**
 ادعى دارا في يد رجل انها له او ادعى انها له اشتراه من الذي في يده
 بكذا ونقد الثمن وبصفا منه فقال المدعى عليه
 هي واقام المدعي شاهدين فشهدا احدهما كما ادعى سراطها
 وشهد الثاني وقال اشهد على شهادته الاول او قال على مثل
 شهادته الاول لا يصل شهادته في قولهم وان قال اشهد مثل ما شهد
 الاول ذكر المحصاف رحمه الله انها لا تقبل حتى يمسر الشهادة على
 وجهها وذكر سمر الامة الحلواني رحمه الله المحار عدي ان يكون
 الجواب على المعصل ان كان الشاهد الثاني يصح بمثله
 اذا الشهادة على وجهها لا تقبل منه الاجمال وان كان انما
 لولا حشمة مجلس القاضي بكنه اذا الشهادة بلسانه يصل منه
 الاجمال وان كان عاجزا عن الشهادة اصلا لا يصل شهادته وذكر
 سمر الامة السرخسي رحمه الله المختار عدي ان القاضي ان احس
 منهم لمة الدرب لا يصل منه الاجمال ولا يصل وهو كما
 لو قروا القاضي بين الشهود ان احس بهمهم الكذب جاز له
 ذلك والا فلا ولو كتبت الشهادة على ساخر فشهدا احدهما من

الكتاب وأشار الى مواضعها وبسبب الاخر اشهد ان لهذا المدعي جميع
 ما سب ووصف على المدعي عليه هذا او يقول اشهد بما ادعى هذا المدعي في هذا الكتاب
 على هذا المدعى عليه وشيرا لها جاز ذلك وذكر السرخسي امام
 على بن محمد الردوي رحمه الله اذا قال المساهد اشهد بما ادعاه
 المدعي لا يصل ولو ادعى المدعي من الكتاب سمع دعواه لانه عسى لا
 يقدر على الدعوى يصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في
 موضع الاشارة ولو امر القاضي رجلين ليعلماه الدعوى والخصومه
 ذكر في المسماة لانا سرحصا على قول ابي يوسف رحمه الله
رجل ادعى ساقا في يد انسان واقام اليه فاقرا المدعى عليه
 بالمدعى به لغيره لم يصح اقراره حتى لا يدفع عنه الخصومه **رجل**
 ادعى دارا او شيئا في يد رجل واقام اليه بعدت الشهود وما
 المدعى عليه يصل القضا فان القاضي لا يقضي بدون الخصم
 فان خلف وارثا حاضرا وصي عليه سلك اليه ولا يحتاج الى اعاده
 اليه وان كان الوارث غائبا عنه مقطوعه نصب القاضي
 وكلا يطلب الخصم وبعضه عليه سلك اليه امراه اذ
 عجز زوجها الطلاق فاقرا او ادعى الامة العرفا فامر عات فان
 القاضي يقضي عليه باقراره ولو لم يقروا فاقم عليه اليه فغاب
 فانه لا يصح على الغائب **رجل** في يده مال فقال هو
 ودفعه عندي ولا اعرف مالها فجاز رجل وادعى الوديعه انها
 له فليدعيه لان المودع يكون حصا للمالك ولو امر المودع
 انها له وقال وضعها عندي فلان اخر وصدقة المدعي لا يكون

ما يكون هو حصا للمدعي **ع** بين يدي رجل فقال ليس في فحاش
 رجل وادعاه فقال ذوالد هو لي سمع ذلك منه **رجل**
 استعار من رجل ثوبا ثم اقام النسبه انه لا بنه الصغير ولرايو
 يوسف رحمه الله في الامالي انه سمع دعواه وبعث بيته قال
 رضي الله عنه وهذا على التزواه التي لم يكن الاستعارة اقرارا
 بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا ملك للمستعير دار في
 يد رجل قال له ادفع الي هذه الدار اسكنها فاني ان تدفع فادعي
 السائل انها له سمع دعواه **و** كذا لو قال اعطني هذه الدار
 اركبها او قال يا ولي هذا التوب النسبه ولو قال اسكني
 هذه الدار او اعني هذه الدار او هذه الدار ابيه او هذا التوب
 ثم ادعاه بعد ذلك لا سمع دعواه **رجل** ادعي على رجل انه
 باعه هذا العدد بالف درهم بامر مولاه وقال المدعى عليه
 بعته بغير امر مولاه كان المدعى عليه خصما للمدعي وبعث به
 المدعي عليه ويوم يسلم العدد اليه **رجل** ادعي دارا
 في يد رجل انها له فقال ذوالد هي لفلان بعته منه فلذا قبضها
 ثم اودعنيها فان صدقه المدعي في ذلك اولدته وعلم القاضي
 بذلك ولا حصومه بينهما وان كذبه ولم يعلم به القاضي
 نسبه المدعي ولا يسل منه المدعى عليه على ما ادعي فان قضى القاضي
 للمدعي ثم حضر الغائب وادعي انها له وصدور المقر بما اورد
 ان نعم النسبه على ما ادعي لا يسل نسبه وان ادعي الحاضر ملكا
 مطلقا قبلت بيته ونسبه له وان حضر الغائب قبل ان

مظهر
 رجل اخر

بعضي

بقضي القاضي للمدعي فان ادعي الذي حضر لبيته ملكا مطلقا صار
 الحاضر حرا اقاما النسبه وان ادعي الذي حضر الشرا من دي اليد
 منده سهر واقام النسبه فليست بيته في دفع بيته المدعي
 لانه نسب هذه النسبه ان نسبه المدعي قامت على غير الخصم والله اعلم
فصل

في دعوي المالك بسبب
رجل دار في يد رجل اقام رجل النسبه انه اشتراها من فلان
 غير دي اليد بالف درهم وهو مملوكها ونقده الثمن واقام اخر
 النسبه ان فلانا اخر وهبها منه واقبضها واقام اخر البيه ان فلانا
 اخر وهبها منه واقبضها واقام اخر النسبه على الصدقة من رجل
 اخر واقام اخر النسبه انه ورثها من ابيه فان القاضي يعصى
 بسهم ارباعا وان ادعوا ذلك من رجل واحد يعصى للمسرى
 ويرجح نسبه المدعي السع ولو ادعاه رجلان اقام احدهما النسبه
 على الهبه والفض من رجل واقام اخر النسبه على الصدقة والعص
 من ذلك الرجل مهما سوا ان كان سببا محتمل القسبه عند
 ان حشفه رحمه الله لا يقضي بشي وفيل يانه يعصى لها عند الكل
 وقال بعضهم لا يقضي بشي عند الكل والرهن اول من الهبه
 والصدقة ولو ادعي رجل الشرا من رجل وادعت امرأه انه امرأها
 قال محمد رحمه الله الشرا اولي وقال ابو يوسف رحمه الله
 هما سوا **رجل** في يديه دارا فام خارجا كل واحد
 منهما النسبه انه اشتراها من دي اليد كذا وصدقه المير وهو يكر

طس
 الرمي وادع النسبه والصدقة

دعواهما فان القاضي يعرض بينهما ولحل واحد منهما ان ياخذ
 النصف نصف الثمن او يرد ويرجع بكل الثمن فان بعضا السع رجع كل
 واحد منهما على اليد بجميع الثمن ولو قضى القاضي بالدار بينهما
 فاخذت احدهما النصف والاخر الاياه بعد بحسب القاضي
 فالذي اجار باحد النصف **نصف الثمن** وليس له ان ياخذ
 كل الدار وللمبايع يرجع عليه كل الثمن وان كان ذلك قبل
 قضا القاضي كان للذي لم يسع السع ان ياخذ الحل لكل الثمن
 هذا اذا لم تكن لاحدهما ربح فان اربحوا واربحهما سوا ذلك
 يقضي بينهما وان اربحوا واحدهما سبق فهو اولى وان اربح احدهما
 واطلق الاخر ففي المورخ وان لم يورخوا والدار في يد احدهما فصاحب
 اليد اولى وان اربح احدهما وللآخر يد وصاحب اليد اولى الا
 ان شهدوا وسهوا الاخر ان يسعه كان يسع دي اليد فقصي
 للمورخ وان ادعى الشراكل واحد منهما من رجل اخر انه اشترى
 من فلان وهو يملكها فان القاضي يعرض بينهما وان وصفا
 الوهب الاول اولى في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه
 لا يعتبر التارخ وان اربح احدهما دون الاخر يعرض بينهما اتفاقا
 فان كان احدهما قبض فالآخر اولى كان البايع ادعى واحدهما
 بدفائه يعرض للخارج منهما **رجل** في يديه مثل دار وعقد
 اقام رجلان كل واحد منهما السبه انه اسرى منه الدار بالعدد
 النبي يده وصاحب اليد شكر دعواهما فان القاضي يعرض
 بالدار بينهما وبعض بالعدد بينهما ولهما الخيار لان الشركة في الدار

واقام اخر السبه انه
 اسراها من فلان
 وهو يملكها

عشر

عيب فان احسار احد الدار بينهما والعقد بينهما وان اختار
 النسخ احد العقد بينهما ومنه العقد بينهما وان اراد احدهما
 ان ياخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لهما ذلك لان القاضي
 حين يقضي لهما بالدار والعقد بعد مسع عقد حل واحد منهما في نصف
 الدار وان كانت الدار في يد احدهما يقضي القاضي له بالدار
 وبالعقد للاخر وكذا لو لم يكن الدار في يد لكن سهوا سهوا له
 بعض الدار يقضي القاضي له بالدار وليس للبائع الدار ان يرجع
 على من اخذ الدار وان اسحق منه من الدار وهو العقد لان
 العقد اخذ من يد نفسه لم يظهر في حق صاحبه وان اربح
 واحدهما اسبق فالدار له والعقد للاخر على كل حال سوا كانت
 الدار في يدها او في يد البايع او في يد احدهما او شهد السهود
 للاخر بعض الدار وان اربح احدهما واطلق الاخر فان كان
 الدار في يد البايع والدار للذي اربح والعقد للاخر وان اربح احدهما
 وللآخر يد يعرض بالدار لدى اليد وكذا لو كان لغير المورخ
 قبض مشهود به فهو اولى فان كان لاحدهما مصر معاين وللآخر
 مصر مشهود به فالمصر المعاين اولى وان كانت الدار في ايدهما
 فاربح احدهما واطلق الاخر يعرض بالدار بينهما وبالعقد بينهما
 وبحر كل واحد منهما **رجل** اشترى من رجل شيئا
 فاستحق من يده ورجع على بايعه بالمرم وصل اليه المسع بوجه
 من الوجوه لا يكون للبائع ان ياخذ منه لانه وان اقر للبائع بالملك
 حين اشتراه منه فقد ابطال القاضي ذلك السرا بطل ما كان

جعل الدار

ليس له

مطل

في ضمنه وان اسرى شيئا واقرصر كما انه للبايع ثم استحق من يده
ورجع على بايعه باليمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه فان
البايع ان يأخذه منه اقران **رجل** اشترى دارا بعد فاسح
منه نصف الدار فان له ان يرجع على البايع بنصف العبد وان شا
نقض البيع واسترد كل العبد **رجل** في يديه دارا دعي
رجل ائمه استراها من ذي اليد من سنة وقال صاحب البد
في إعلان الغائب بعد ثمانية من شهر وسلمها اليه ثم اودعها
ان صدقة المدعي مما ادعي من البيع والانداع او علم القاضي بذلك
فلا حصومه بينهما وان كدره في البيع والانداع ولم يعلم القاضي
بذلك فهو خصم للمدعي وان اقام السنة على ما ادعي من البيع والانداع
لا يقبل بستانه فان قضى القاضي للمدعي ثم حصر الغائب واقام
السنة على ما ادعي صاحب البد لا يقبل بستانه لان العامي حصر
وصي بالشرا من سنة بطل كل بيع كان بعده فلا يقبل بستانه
الا ان يقيم السنة على السر او من سنة وان حضر الغائب
بعد ما اقام المدعي السنة ولم يقض القاضي للمدعي فاقام الذي
حضر السنة على ما قال صاحب البد فعلى سنة لان هذه سنة
قامت لا يطال سنة المدعي فان اعاد المدعي سنة فان القاضي
يعضى له بالدار لسوسرانه **رجل** ادعي شرا دار من رجل
من شهر فشهد شهوده باكثر من شهر او اقل جاز وان
شهدوا باكثر لم يقبل دار في يد رجلين ادعي رجل ائمه
ان نصف الدار مشاعا ولم يهر السنة حتى اقتسما ما وقاب

حكم صحح

اصرها

احدها فخاصم المدعي الحاضر منهما وفي يده نصف مبيع وشهد
شهوده ان له هذا النصف الذي يد الحاضر والمدعي ادعي
النصف مشاعا لم يقبل شهادتهم **رجل** اشترى من رجل
نوبا في مدبل فقال البايع اسعك النوب الذي في هذا المدبل
فلما اشترى واخرج النوب من المدبل قال المشتري هذا نوب
سمع دعواه وتقبل بيته وكذا الحاربه المتنبه **رجل** اشترى
دارا وعبد ولم يقبضه فجار رجل وادعي ذلك والمصري عاتى سمع دعواه
حتى حضر الغائب **رجل** باع دارا ولم يسلم الى المشتري حتى
غصبها رجل ذكر في المتقاضي ان المصري اذا كان نقد الميز او كان الثمن
الى اجل فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البايع **رجل** في يديه دار
اقام رجل السنة ائمه واقام اخر السنة ائمه ولعلان من فلان
ابن فلان اسراها من ذي البد او من رجل اخر بمن معلوم ونقد
التمن وقبض الدار والسريك عايب قال في فاس قول الى حصة
رحمه الله بعضى بالدار باع لان المدعي يدعي السر لنفسه والسر
الغايبة لا يكون حصا عن سر ركه فان هو مدعي النصف والمدعي
الاخر يدعي الكل ولو كان مدعي السر له اقام السنة ان الدار باب
لاسه مات وتركها ميراثا له ولا حصة الغائب فان القاضي يعضى
للمدعي يدعي الكل لنفسه بنصف الدار وبعضى بالنصف للمدعي يدعي الربع
الى الحاضر ويدعي الربع في يد المدعي عليه حتى حضر الغائب فاد
حضر الغائب اخذ الربع بغير سنة دار في يد رجل احد
اقام اخوه السنة ائمه باب دارا له مات وتركها ميراثا له

الاسن صح

ولا حية ذي البدل وارث له غيرهما واقام رجل اجنبي السنة انها دار
والذي يدته الدار يحمد دعواهما ويقول الدار في لم ارثا من الي
فان القاضي يفتي بانه ارباع الدار للاجنبي وبالربع للدار المدعى
ولا شيء لذي السنة دار في يد رجل اقام رجل السنة ان صاحب
اليد باع منه نصفاً ساعاً منها بالف درهم واقام رب الدار السنة
انه باع منه نصفاً معلوماً من الدار بالف درهم فان القاضي
يفتي بسنة النافع سبع النصف المعلوم بالف درهم وبعضه ايضا
سبع النصف من النصف الباقي في خمس مائة درهم وان اقام النافع
السنة انه باع منه عشرة اعراف ميسوم بالف درهم واقام المسري
السنة انه اسرى منها نصفاً مقسوماً بمائة درهم فان القاضي
يفتي له بعشر النصف الذي لم يدرع سراً خمس مائة درهم بسنة
النافع عليه واما النصف المقسوم بعضه للمسري بسبعة اعشار
هذا النصف بسبعين درهما والعشر الباقي من هذا النصف الخمس مائة
درهم بينه النافع لان سنة النافع فيه قامت على فصل التمر عبد
في يد رجل اقام رجل السنة انه باع منه من الذي في يده بالف
درهم رطل من خمر وهو مملوك واقام رجل اخر السنة انه
باعه من الذي في يده بالف وخمسة دراهم وهو مملوك والذي في يده ينكر
دعواهما قال ابو يوسف رحمه الله رد السبع العبد على المدعى
بصفتي ويضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف مائة وكذا
لو اقام كل واحد منهما السنة انه باع من الذي في يده مائة دراهم
وهذا اذا اقام السنة على اقرار الذي في يده بذلك وان اقام

كل

كل واحد منهما السنة على معاسه البيع وقبض العبد فان كان
العبد فاما احد العبد بينهما نصفين لا شيء لهما غير ذلك وان كان
العبد مسيداً كانا بينهما اخذان جميعاً واحد منهما لاسي لهما
غير ذلك دار في يد رجل ادعاهما رجلان اقام كل واحد
منهما البيعة انها داره اجبرها من الذي في يده شهر عشرة دراهم
وانه سكرها شهر والذي في يده سكر دعواهما ويقول الدار في
فانما باخذان الدار منهما وباخذان منه عشرة دراهم يكون بينهما
اسم حسنا وفي القياس باخذ كل واحد منهما عشرة دراهم
عبد في يد رجل ادعاه رجلان اقام كل واحد منهما
البيعة انه باع من الذي في يده بمائة درهم على ان المسري بالخيار
فنه وقتاً معلوماً والذي في يده ينكر دعواهما ويدعيه لنفسه
فان الذي في يده العبد يكون بالخيار يدفعه الى ايهما شاء وعليه ثمنه
للاخر ولو كان كل واحد من المدعين يدعي الخيار لنفسه
فان بقضا البيع فان الذي في يده العبد يدفع العبد اليهما نصيب
ولا يغرم لهما شيئاً ولو كانا اقاما السنة على اقراره بذلك
م اختارا بقض السبع رد العبد اليهما وضمن لهما قيمة العبد نصفين
ولو اتهما لم يعمما السنة على الاقرار وانما اقاما السنة على البيع
واحصا راضا السبع فبقضا القاضي لهما فان عليه المثل لكل
واحد منهما اذا الفاضي بالسبع وللمشترى الخيار ليعرق الصفقة
فان قضى القاضي لهما بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارها
م اختارا بعض السبع والخواب منه كالجواب فيما اذا احصا ر

بقض السع فلان يصي لها ولو احار احدهما السع فلان
القاضي لها بالعد يصير واحار الاخر بقض السع كان
الذي يده بالخيار ان يشا فل كل نصف نصف الثمن وان
شترك **رح** لان ادعاء دارا في يد رجل اقام احدهما البيعة
ان هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثا
له واقام اخر البيعة ان فلانا مات منذ سنة واحدة وتركها
ميراثا له والذي في يده سدد دعواها ودعاه لنفسه قال **رح**
رحمه الله هي بينهما نصان ولا يعتبر التاريخ في الموت ولو اقام احدهما
البيعة ان هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلاث سنين
ثم مات وتركها ميراثا له واقام اخر البيعة ان هذه الدار كانت لفلان
الميت غير الاول منذ سنتين مات وتركها ميراثا له فهي في هذا الوجه
للذي اقام البيعة على ثلاث سنين وقتوا الملك **رجل**
ادعى عينا في يد رجل انه له وريه من ابيه واليهود شهدوا انه
كان في يده موثقه لا تقبل شهادتهم وادعى المدعي عليه بذلك
حضر على السلم الى المدعي **رجل** ادعى دارا في يد رجل
انها له اشترها له من ذي السد بكذا ونقد الميراث ونقضها واقام
دوا ليد البيعة انها لفلان الغائب ودعاه على بيع البيعة المدعى
عليه وسدفع عنه خصومه المدعي لان المدعي ادعى عليه عقد ا
سأها احكامه وفي دعواه دعوى الملك فاذا اقام المدعى عليه
البيعة على الودعه سدفع عنه الخصومه ولو ادعى عسافي يد
رجل انه لو اسراه من ذي اليد بالف درهم ونقد الميراث واقام البيعة

على ذلك

على ذلك وصاحب اليد يقول هو عندي وديعة لفلان ولم يظهر
عدالة شهود المدعي حتى حضر المقر له فانه يدفع الى المقر له فاذا ان
ظهرت عدالة شهود المدعي يقضي له بتلك البيعة ولا يكون ذلك
نصا على المقر له حتى لو اقام المقر له البيعة بعد ذلك انه ملكه كان اودعه
الذي في يده يقبل بيئته وهذه المسئلة على وجوه ثلاثة احدها
هذه والثانية لو اقام المدعي شاهدا واحدا حضر المقر له ثم
اقام شاهدا اخر هذه والمسئلة الاولى سوا في جميع ما ذكرنا
والثالثة لو لم يقم المدعي بشاهد حتى حضر المقر له وصدر الذي
في يده فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له فان اقام المدعي شهودا ان
قضى له ويكون ذلك قضا على المقر له حتى لو اقام المقر له البيعة
انه كان اودعه الذي في يده لا تقبل بيئته رجل في يده مال
لرجل غائب فمات الغائب فجار رجل ادعى انه ابنه فصدقه ذوالبيد
فان القاضي سلوم ولا يدفع المال الى المدعي سوا قال للميت وارث
احد ولم يقل له وارث اخر والادفع المال اليه وتقدير مده السلوم
نفوض الى القاضي وملك الطحاوي مده السلوم بالحول قبل ما ذكر
الطحاوي قول ابني يوسف ومحمد رحمهما الله فاما ابو حنيفة رحمه
الله لا يبري التقدير عيب في يد رجل جاز رجل وادعى انه لو اشتراه
من فلان الغائب وصدقه في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يأمره
بالتسليم الى المدعي ولو ادعى رجل دين على رجل وادعى المدينون البرقة
وقال لي بيعة خاضعة على ذلك في المصنف **رح** الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده رحمه الله يوجب القاضي ثلثة ايام ولا بأس باداء المال اليه

في الحال ولو اجله الى المجلس الثاني فان ايضا وقبل فيه خلاف بين ابي حنيفة
 وابن ابي ليلى رحمهما الله على قول ابي حنيفة بامره بآء المال ولا يوجه له
 رجل امر رجلا بان يقضي دينه الذي لفلان عليه في المامور وقال قضيت
 واراد ان يرجع به على الامر فقال الامر ما كان لفلان على دين ولا امرتك
 بالقضا ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين غايب فاقام المامور بينة
 على الدين والامر بالقضا وقضا الدين قبلت بينته ويقضي القاضي بجميع
 ذلك ويكون ذلك قضا على الغايب ولو ان رجلا حضر رجلا وادعى
 ان له على فلان الغايب الف درهم وان الذي حضره كفيل له هذا
 المال عز الغايب وانكر المدعي عليه الدين والكفالة فاقام المدعي
 بينة على ما ادعى قبلت بينته ويقضي له على الحاضر ولا يكون ذلك
 قضا على الغايب الا ان يدعى المدعي الكفالة بامر وشهوده شهدوا
 بذلك ايضا فيقضي على الحاضر ويكون ذلك قضا على الغايب
 ولو ان المدعي ادعى على الحاضر انه كفيل عن فلان الغايب بكل مال له
 على فلان الغايب وله على الغايب الف درهم وشهد الشهود بذلك
 ففي هذا الوجه يقضي على الحاضر ويكون ذلك قضا على الغايب سواء
 ادعى الكفالة بامر او غير امر رجل اراد ان يثبت دينه على غايب فالحيلة
 له ان يجعل رجل للمدعي بكل ما للمدعي على فلان الغايب فيجوز المدعي كفايته
 في المجلس ثم يدعى المدعي المال المقدر الذي يريد اثباته
 على الغايب فيقر الكفيل ويذكر دينه
 على الغايب فيقيم المدعي بينة

الحا

بذلك ويقضي بذكر المال

عن المال مح

سنة ويقضي له بذلك المال على الغايب ثم يبرر المدعي الدليل
 فيسقي المال على الغايب دار في يد رجل ادعى رجل
 انها كانت لابنه مات وتركها ميراثا له والذي في يد يقول
 لي فشهد شهود المدعي انها كانت لابن المدعي مات ورثها
 ميراثا له وانهم لا يعلمون له وارثا غيره فان التقاضي يعمل بهادهم
 ومعنى بهادهم في دفع الدار له كما لو ادعى بها كسايه
 اشتراها منه في صحته بالف درهم وشهد الشهود بذلك فانه يعمل
 بهادهم ومعنى بالدار له فقد اربعة الفاظ اذا شهدوا
 بها بعضيها احدها هذه والناسه اذا شهدوا بها كسايه
 ملك اسه والناسه اذا شهدوا ان اباه كان يسكن هذه الدار
 والرافعه اذا شهدوا ان ابوه كان يملك هذه الدار وفي هذه
 الا لفاظ اربعة ان حروا المرات فبالومات وبركها
 ميراثا له قبلت شهادتهم ومعنى له في قولهم وان لم يحضر الميراث
 فبالوا كانت لاسه او قالوا كانت ملك ابيه او قالوا كانت
 لجده ابائه ولم يقولوا مات ورثها ميراثا له لا يعمل هذه الشهادة
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله عليهما وسلم في قول
 ابي يوسف الاخر رحمه الله وان شهدوا على اقرار المدعا عليه
 بشئ من ذلك يكون اقرارا منه بالملك المدعا وبومر بالسلم
 ولو شهدوا ان اباه مات في هذه الدار لا يعمل بهادهم
 ولا معنى بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك للميت ولعن الوافر
 المدعا عليه بهذا اللفظ لم يكون اقرارا ولو شهدوا ان

اياه مات وهن الدار في يد او شهيد وان هذه الدار ماتت في
 يوم مات بعل وبعضها للمدعي وان لم يحضر والمرات لا يهتم
 لها شهدوا بالمدعى للملك عند الموت بعد شهدها بالملك
 عند الموت والشهادة بالملك للملك عند الموت شهادة بالانفال
 الى الوارث **و** كذا الوشهد وان اياه مات وهو سائر فيها
 بقل وبعضها للمدعي ولو شهد وان اياه مات في هذه
 الدار او شهد وان اياه كان في هذه الدار حين مات او حين
 فيها لا يفسد ولذا الوشهد وان اياه دخل هذه الدار ومات
 لا يفسد لانهم لم يشهدوا له بالملك ولكن العاقل المدعى عليه
 انه كان فيها او كان داخلها لا يكون اقرارا ولو شهد
 ان اياه مات وهو لا سر هذا الموت او هذا الحام وضاح
 اليد محمد بعل شهدا به وبعضها للابن وان كانت
 دابة فشهدوا ان اياه مات وهو لا سر هذه الدابة او شهدوا ان
 اياه مات وهو حامل هذا الباع بقل وبعضها للوارث
 ولو شهدوا ان اياه مات وهو باع على هذا الباط او على هذا
 الفرائش او ان اياه عليه لا يقبل ولا يفتى بشي ولو ادعى دارا في يد
 رجل من اثاره **و** شهدوا انها كانت لابيه يوم مات ^٢
 وهو ابنه ووارثه وان شهدوا له ابنه ولم يذكر ان وارثه
 وذكر في الزادات انه ووارثه قالوا انما ذلك لان اياه
 وهم الرضاع والامح ان قوله ووارثه وقع اسفا فانه ذكر ال
 والام هو ابوه وامه وجوز الشهادة وان لم يذكر وارثه وهذا

عليه له صح

وزكها من اياه في يدها
 للوارث وكذا لو شهدوا
 انها كانت لابيه يوم مات

فمن

فيمن لا يغيره فان كان محب فالحمد والالح والعم لا بد ان يدركوا هو
 وادبه وشترط ايضا انهم لا يعلمون له وارثا غيره **رجل**
 طلب الميراث وادعى انه عسر الميت شترط لصحته ان يفسر
 مقول عمه لاسه وامه **او** لاسه او لاسه وشترط ايضا ان يقول
 ووارثه لا وارث له غيره واذا اقام الدية لا بد من الشهود ان يفسر
 الميت والوارث حتى يلتقيا الى اب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له
 غيره ولذلك في الاخ والجدة اذا شهدوا له حد الميت ان اياه لا بد
 ان يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك او شهدوا
 انه اخ الميت لاسه وامه او لاسه ووارث لا يعلمون له وارثا غيره حاز
 ولا شترط في هذا الا لاسما **رجل** مات واقام رجل الدية له
 وارثه لا وارث له غيره واشهدنا على قصاته ولا بد من باي سبب
 قضى بوارثه فان القاضي سئل المدعي عن السبب الذي قضى به
 فان من سببا عمل به في حقه ولا يكون ذلك قضا بذلك السبب
 لانه لا يدري ان القاضي قضى بذلك السبب ام لا لكن لما احتل ذلك
 انقد قضا الاول **رجل** مات فحضر واحد من الورثة وادعى
 دارا في يد رجل ان هذه الدار كانت لاسه مات وترها ميراثا
 له ولورثه وذكر عدد الورثه فان القاضي بقل بلسه ويقضي
 بالدار لاسه ويدفع الى المدعي حصته وترها حصته بقيه الورثه
 في يد المدعى عليه عند ان يحسمه رحمه الله وعند صاحب
 يضعها على يد عدل ولو ادعى دارا في يد رجل انها لابيه مات وترها
 ميراثا له واقام على ذلك بينه وشهد الشهود انه مات وترها

ميراثا له او قالوا مات وهو وارثه ولم يذروا عدد الورثة ولا حصة
 الورثة وما قالوا لا يعلم له وارثا اخر ولا قالوا معه وارث اخر
 او قالوا مات وتركها ميراثا لورثته ولم يذروا الورثة قال القاضى
 لا يعمل شهادتهم ولا يدفع اليه سببا وان قالوا هو اسبه ولم يصولوا
 لا يعلم له وارثا اخر فان القاضى ساقى زمانا فان تانى زمان
 ولم يظهر له وارثا اخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يأخذ هذا اذا كان هذا الوارث
 ممن لا يحب كالأب وبغيره كالأب والام والابن فان كان
 ممن يحب بغيره كالأخ والعم والجدة فانه لا يدفع اليه سببا وان كان
 الحاضر ممن لا يحب بغيره لكن يعمل بغيره من ولد اخرى فالزوج
 والزوجة يثبت لهما حصصهما مال الميت شهد السهود انه لا وارث
 له غيره او لم يشهدوا لان احد الورثة يثبت خصما عن الكل في اسباب
 مال الميت على كل حال ثم سطر اذا شهد السهود انه لا وارث له
 غيره وكان زوجا يعطى له النصف على قول محمد رحمه الله وان
 كانت المرأة يعطى لها الربع وعن ابي حنيفة رحمه الله رواه رواته
 كما قال محمد رحمه الله يعطى له او فر النصبين وفي رواية يعطى له اقل
 النصيبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا ييوسف رحمه الله منه ربعه
 اقاويل قول كما قال محمد وفي قول يعطى اقل النصيبين وفي قول
 قول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع السبع وعمل
 كانه مات عن ابوين واسر واربع نسوة وفي الروج لمحمد قول واحد
 يعطى له النصف ولا ييوسف رحمه الله فيه بل انه اقاويل قول

كما قال محمد رحمه الله وفي قول له الربع وفي قول خمس المال
 كعمل فانها ماتت عن ابنتين وابوين وزوج اصل المسئلة من اثني عشر
 ويقول لاجل الروح الى خمسة عشر له بلاءه من ذلك وان مات
 الرجل عن امراه حلى او أم ولد حلى وورثته فان القاضى يوزع
 القسمة الى ان يظهر حكم الحمل فان ابواتا خير وطلبن العمل
 القسمة توقف القاضى بصب الحرس عند الكل عبد ابي حنيفة رحمه الله
 توقف نصيب اربع سنين وعند محمد توقف نصيب الامين لاحتمال
 انها تلد غلامين وعند ابي يوسف رحمه الله توقف نصيب علام واحد
 لانها في العادة تلد ولدا واحدا وعليه القسمة وعنه في روايه
 توقف بصب علامين كما قال **رجل** مات وله اسان احدى
 حاضر والاخر غائب فاحضر الحاضر رجلا اجنبيا وادعى انه له على
 اسه الف درهم دين وكاسه على هذا الرجل الاحس الف درهم لامال
 لاسه عمر هذا الف قالوا يعمل بسبه الابن الحاضر في اسات دين الميت
 على الاجنبى ولا يقبل في اسات دين الابن على الاب لانه ليس معه خصم
 ولا يعطى له بشئ من الالف التي يعطى بها على الاجنبى لانه زعم
 انه لا ميراث له فهو في ذلك حتى يحضر الاخ **رجل** ادعى دارا
 في يد رجل انها له فاقام الدين في يده المدة ان فلانا الغائب كان
 ادعى هذه الدار واسمها من يده ودفعها القاضى الى المستحق ثم
 انه اخرها الذي هو فيها لا يعمل بسبه دي الدين على هذا لانه اصرار
 يده كان يدر حصصه من الاسحما وهو ليس بخصم في اسباب
 الاسحما و**رجل** ادعى دارا في يد رجل وسر حرودها

من يده

فانكر المدعي عليه ذلك فقاما من عند القاضي ثم جاء المدعي بسنة
 فشهدوا على المدعى عليه انه لما قاما من عند القاضي امر المدعى
 عليه ان الدار ان الدار التي خاصمه هذا المدعى وبها هذا المدعى
 ولم يذكر حدود الدار في اقراره وانما لا يعرف الدار في المنتقى
 انه يجوز ويقضي بها المدعى ولذلك لم يشهد الشهود انه قال الدار
 التي خاصمه المدعى وبها واللهم بالواشهاد ان المدعى عليه قال الدار
 التي في سنة كذا حدودها في الذي في دار المدعى فانه يقضي بها
 للمدعي **رجل** مات فعاشت امراه ولده الميراث وهم كبار
 كلهم وانفروا انها زوجة ثم شعروا ان زوجها كان طلقها
 بلانا فابهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث ولذلك قال
 ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله عليهما **امراة** اختلعت زوجها
 بمالك ثم اقامت السه انه كان طلقها بلثا قبل الخلع ولذلك الرجل
 اذا قاما امراة ميراثها واقترالا ح انه ميراثها واقتران هذا
 زوج وهذا اخ ثم اقام الاخ **الا** السه ان الروح كان طلقها بلثا
 فله ذلك جاز وبرجع الاخ فيما اخذ الروح من الميراث
 واذا سبر القوم دارا والمرأه مقرر بذلك واصابها الثمن فعزل
 لها طائفة من الارض ثم ادعت انه اصدقها اياها في صحبه
 او ادعت انه اشتراها منه بصدائها لا بصل بسها وكذلك
 اذا اقتسموا ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن
 ابيه ثم ادعى احدهم في قسم الاخرى او بخلافه وزعم انه هو الذي
 بناه وغرسه واقام البينة على ذلك لا تقبل لان القسمة السابعة

بيد
 وجدوا

اقرار منه ان جميع ذلك ميراث لعمري ان سهم وان هذا القسم
 صار ميراثا لاحتة ولو ان رجلا اقر ان فلانا مات وترك هذه
 الارض او هذه الدار ميراثا ثم ادعى بعد ذلك ان الميت اوصى له
 بالثلث قبل يسه واقترانه السابق لا يخرج من دعوى الوصية
 وكذا لو ادعى ما لا قبل له ان يحل الدين والوصية التركه
 والتركة بعد الموت بوصف بانها ميراث وان كان فيها دين او وصية
 وكذلك ورثته اقر واحصا ان هذه المواضع ميراث متنازع
 اسما ثم ادعى احد هذين لك هذه المواضع وصية من ابي لاني
 الصغير لان واقام السه فبليت بسه **رجل** ادعى انه روح
 هذه المرأه فانكرت ثم مات الرجل فجات بدعي ميراثه كان
 لها الميراث وكذا لو كانت المرأه ادعت النكاح فانكر
 الرجل ثم ماتت وطلب الرجل ميراثها وزعم انه كان
 تزوجها بكون له الميراث هكذا روى عن ابي يوسف في
 النوادر ولو ان امرأه ادعت على زوجها انه طلقها بلثا وانكر
 الرجل ذلك ثم مات وطلب ميراثها عنه لا يكون لها الميراث
 وكذا لو اذنت لنفسها بصل موبه وزعمت انه لم يطلقها **ن**
 دار في سد قوم من ميراث ادعى رجل انه من بعضهم بصله
 الذي ورث عن ابيه من هذه الدار وهو غائب واقتر الحاضرون
 بها بحوال الغائب ونصبه من ميراثه عن ابيه وقال لا بدري
 اسررت ام لا دفع اليك حصه الغائب منها فاحضر المدعى
 شهودا فشهدوا له بالبشر من الغائب لا بصل بسه ولو قالوا

دينام

ميراثا له ولادعي رجل دارا في يد رجلين واقام السنه ارضا
 باعه الدار وسلمها الاخر ولا يفرق الشهود الذي باع من الذي
 سلم فشهادته بطله **رجل** ادعي دارا في يد رجل واقام
 السنه انه اشتراها من ذي اليد بالقبض فقال دوا ليد لم اعه
 ثم اقام دوا ليد السنه ان المدعي قد رد عليه الدار كرمي
 السهاد اب وقال اقبل منه ذي اليد واطل السع في انكاره
 البيع وانكاره السع لا سطل بينته على الرد سواء كان المدعي
 قال في انكاره لا يبيع بنتا او قال لم يحرس بايع لان من
 حجه ان يقول لم يكن يبتاع الا ان المدعي ادعي هذه الدار منه
 ثم بدلهما فرد قاعا على **قال** السخ الامام المعروف بجواهر
 زاده رحمه الله انما يعمل به المدعي عليه على الرد اذا ادعي
 المومنان لم يذكر محمد رحمه الله ذلك **رجل** باع من
 رجل حاره ثم غاب المسري قبل القبض ولا يدري اين هو واقام
 البايع بينه على ذلك فان القاضي سماع بينته وسمع الجاربه
 على المسري بطريق الحفظ والنظر له وسعد البائع التمس
 ويستوي منه بكفيل لاحتمال ان البايع اسوف في التمس او اسرا
 المسري عن التمس فان كان فيه فضل اسئل الفضل للغياب
 وان كان فيه نقصان فزال على المسري هذا اذا كان
 لا يدري مكان العاص فان كان يعرف اس المسري لا يسع
 القاضي الجاربه **رجل** ادعي شراشي من رجل فاركر
 المدعي عليه السع به ان بايع ذلك ادعي السع واقام البينه لا سئل

بينته لان البايع لما انكر المبيع اولا ثم ادعاه بعد ذلك وانكر
 المسري انفسخ البيع محجودهما فلا يقبل منه البايع بعد ذلك والله
 اعلم بالصواب **فصل**

في دعوي النكاح

امرأه ادعت علي رجل انه تزوجها فانكر الرجل ادعي الرجل
 النكاح بعد ذلك واقام السنه قبلت بينته بخلاف البيع لا
 المداح لا سطل محجودهما **رجل** ادعي علي امرأه انه تزوجها
 بالقبض فانكرت واقام البينه على انه تزوجها بالقبض درهم قبل
 ويقضي بالنكاح بالقبض وكذا لو اقام السنه انه تزوجها على
 هذا العبد قبلت بينته ولو كان هذا في البيع لا يقبل **ن**
 امرأه مع رجل في منزله بطاوها ولها منه اولاد ثم انكرت
 ان يكون امرأه قال ابو يوسف اذا اقرت ان هذا الولد ولدها
 منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان
 كانت معه على هذه الحاله مذكر له زوجها ابوها فماتت الروح
 فجات بدعي الميراث ان قالت امرت الاب بالنكاح **ن** النكاح
 وورث وان قالت لم اكن امرت ابني بالنكاح وللبلغي
 النكاح فاجزت كان عليها السنه وكذلك هذا في البيع
رجل لان سهدا لامراه على وارث رجل انها ماتت امرأه فلان
 ولم تسهدوا انه مات وهي امرأه والوارث محجود للجاربه
 شهادتهما كذا في المنتقا **امرأه** معها ولد فقال
 لرجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل

لما تزوجك وهذا الولد من رنا زيب بد لا يسو لك المست منه
 ولا حاك عليه وقضى بالمهر **رجل** قال امراه زوجنيك
 ابوك وانت صغيره وقالت بل زوجنيك وانا ليبي لم ارض
 كان القول قولها والسبه منه الزوج **رجل** اقام السبه
 على امراه انه تزوجها وادامت اختها عليه منه انه تزوجها قال
 ابو حنيفه رحمه الله يقبل منه الرجل ولا يقبل منه المراه لانها اقامت
 البيه على بكاح نفسه ولو وب منه المراه ولو وب منه
 الرجل جازت دعوى الرجل وست نكاح المراه التي بدعي
 الرجل وسط نكاح المدعي ولها على الزوج نصف المهر وسع
 للساهدين ان يشهدا بالنكاح اذا راهما سدا في منزل
 واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الزوج وهو منزله
 ما لو شهدا بالنكاح بالسماع ولم يجازت الشهاده على النكاح
 بالسماع قال **السمع** الامام سمن الامه السدحسي
 رحمه الله تجوز الشهاده على الدخول بحكم النكاح بالسماع
رجل لان ادعيان نكاح امراه واقام كل واحد منهما السبه
 انها امراه فان كانت في بيت احدهما هو اولى لانها في بيته فيترج
 حكم اليد فالوادعيا شرع من رجل واقام كل واحد منهما
 السبه انه اشتراه من فلان بكذا وكان المسع في بيده لحد
 كان هو اولى وكذا لو شهد شهود احد من غير النكاح
 انه دخل بها كان اولى وقد دلنا انه محل للشهود ان شهدوا
 على الدخول بحكم النكاح بالسماع فان كانت المراه

في بيت احدهما او شهد شهود احدهما بالدخول واقام اخر
 البيه انه تزوجها قبله كان هو اولى كما في دعوى الشراء
 يترج منه دي اليد الا اذا اقام الاخر البيه على سبق شرايه وان
 ادعيان النكاح واقام كل واحد منهما السبه وارجا وتاريخهما
 سواء فان كانت في بيت احدهما ترج منه دي اليد وان ارجا احدهما
 وللاخر يد فصاحب اليد اولى كما في دعوى السر اذا ارجا احدهما
 ولم يورخ الاخر فقضى لصاحب التاريخ وان ارجا واحدهما
 اسبق فالسابق اولى على كل حال وان لم يورخا وعدلت
 سبه احدهما فهو اولى وان عدلت السان جميعا لا تقضي
 لواحد منهما كما لو لم يقم البيه وان اقاما البيه ولم
 يورخا ولم يست هي يد احدهما فسا لما القاضي فاقرت لاحدهما
 انه تزوجها قبل الاخر او اقرت انه تزوجها دون الاخر فهي للمقر
 له لا لهما لما اقاما السبه ولم يكن لاحدهما تاريخ ولا يد تطلب
 منهما المكان التها ترفا اذا اقرت لاحدهما ثبت نكاح المراه
 تصدقهما وكذا لو اقاما السبه فبات احدهما فاقرت المراه
 نكاح المسح اقرارها وبعضها بالمهر والميراث وكذا
 لو اقاما البيه على النكاح والدخول واقرت المراه لاحدهما
 انه دخل بها اولا فهو اولى وان لم يقر فرق بينهما وان على
 كل واحد منهما بالدخول الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولو
 اتهما ادعيان نكاح امراه فاقرت لاحدهما اقاما السبه
 على النكاح ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الفتاوى الصغير

انه لا يقضي لاحدهما كما لو لم يقدر ولا يصير المقر له سفس
الاقرار صاحب يد واحال الجواب الى الخصاف رحمه الله واذا
ادعت المراه على رجل نكاحا فحدها قامت المراه اليه فقضى
لها ولا يفسد النكاح بحوده ولو ان اختين ادعت كل واحدة
منهما على رجل واحد انه تزوجها وهو كحدها قامت احدهما اليه
على اقراره انه تزوجها بالف درهم وانه دخل بها واقامت الاخرى
اليه على اقراره انه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدت البيتا
فان القاضي يفرق بينهما ويقضي لكل واحد منهما ما مال الذي
شهدا لشهود على اقراره استحصانا وان اقامت احدهما اليه على
اقراره بالدخول بها ولو كنهما اقامت على النكاح وهو ينكر الكل
فان القاضي يقضي للدخول بها بصلحه ما احدهما وبالمهر الذي شهد
الشهود ان الدخول دليل على سنو نكاحها ولو لم يهر كل
واحد منهما اليه على اقراره بالدخول بها ولا بالدخول اصلا
فرق بينهما وبينهما ونقص نصف المالاين لهما نسهما المدعيه الدائم
ربع الدار والمدعيه الدائم ربع الدنانير وفي المتن اذا ادعى
زيد وعمر نكاح امرأه فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وهي امرأه
زيد وان سالها القاضي بعد ما ادعى النكاح من زوجك منها
فقلت تزوجت زيدا بعد عمر في لعمر واما امرأه ادعى
على رجل نكاحا فأنكر الرجل قال ابو يوسف رحمه الله
تحلف الرجل بالله ما هي امرأته وان كانت امرأته هي
طالق باين وقال بعضهم يحلف على النكاح

فاذا حلف وليس المراه معه يقول القاضي فرقت سكما وفي
الاستخلاف على النكاح احد المشايخ يقول يقول ابو يوسف
ومحمد رحمه الله عليهما وعليه الفتوى وعن بصير رحمه الله
في رجل ادعى نكاح امرأه فاقترت لاحدهما قال ليس له
ان يحلفها للاخر ما لم يحلف الذي اقترت له المراه على دعوى الاخر
فان حلف المقر له المراه على دعوى الاخر فان حلف المقر له
يري وان بكل عن المنز فرق بينهما ثم يحلف المراه للاخر
فان حلفت بريت وان بكل عن المنز تصير زوجته له .
امراه طلقها زوجها بثلثا فجات الى الاول بعد مدته
فتزوجها الاول ثم ادعت ان زوجها الثاني لم يكن دخل بها قال
ابو القاسم ان كانت المراه عالمه شرايط حلها للاول فعال
عند النكاح للزوجها الاول لا قبل قولها بعد ذلك
وان كانت خاهله لا يعلم شرايط الحل قبل قولها الا اذا
كانت اقترت ان الثاني قد دخل بها ولو انها لم تقل شيئا
عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول ثم قال سم ما رجت
بنزوج اخرا وقال تزوجت ولم يدخل بي كان القول
قولها **امراه** طلقها زوجها بثلثا فجات بعد مدته
فاخبرت انها تزوجت فلانا فجامعها فانكر الزوج الثاني الجماع
ذكر الناطفي رحمه الله ان القول قولها ويجوز للاول نكاحها
ولو اقر الزوج بجامعها وهي تنكر ان القول قولها ولا يحل للاول
ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطيك الزوج

الثاني فقالت ودوطيني ففرق بينهما وعليه نصف الصداق ولو
 قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء عدتك من الزوج الاول
 فقال قد كنت اسقطت سقطا بعد طلاق الاول وقد اسس
 حلقه فرق بينهما ولا مهر لها فان قالت اولا اسقطت لذا
 ثم قالت كنت في العدة عندك احد فان القول موها وبنزق بينهما
 ولها المهر **رجل** بزوج امرأه ثم قال لها كان لك
 زوج قبل فلان فقد طلقك وانقضت عدتك فترزوجك وقال
 ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغايب بعد ذلك
 وانكر الطلاق فرق بينهما وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت
 المراه في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فعد من الاول من هذا
 الوقت وبنزق بينهما وبين الآخر وان صدقت المراه في جميع ما قال
 كانت امراه الاخر وان اكرت ما اقره الاول من النكاح والطلاق
 امراه الاخر واذا قال الملك بروحت بغير سهودا وفي
 العدة او حال ما كنت بحوسيه اقامه فانكر الزوج ذلك كان
 القول قول الزوج اجماعا وان اقر الزوج بشئ من ذلك وكذبه
 الملك يكون طلاقا حاداً وقال **الشيخ الامام ابو بكر**
 محمد بن الفضل رحمه الله اذا كان للمراه زوج معروف طلقها
 فتروجت باخرو قالت تزوجت وانا في العدة ان كان سر
 طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول قول
 المراه واذا كان مقدار شهرين لا يسئل موها عند ابي حنيفة
 رحمه الله **قال** وهذا خلاف المصلحة اذا عادت الى الزوج

الاول بعد سهودا وقال لم تزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا لعدة **وذكر** في المستفي **رجل** شهد على رجل انه طلق
 هذه المرأة ولم يشهد امراه فاجاز القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد امراه وقال لم اعرها ولم
 اكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك كذا لو شهد على اقرار امراه هذا الرجل فاجاز القاضي عليها اقرارها وحكمها امراه
 ثم ادعى الشاهد انه تزوجها منذ سنه وانى لم اعرها واقام البينة قال يقبل منه وبطل القاضي فضاوه ويردّها
 على الشاهد ولو بدا فشهد امراه ثم ادعى الزوج يقبل ذلك منه **ولو بزوج امرأه** ثم ادعى انه اشتراها مملوكا
 لا يقبل بيته على ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو مملوكا بعد الزوج **وكذا** اذا ساء ومردار يد رجل
 ثم ادعى امراه اشتراها من فلان وهو مملوكا لا يقبل ذلك منه حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد الماومه وهي
 واقرا ذلك في يديه الدارانه وكيل البائع **رجل** اشترى خادما متقبا من رجل فلما رفته تغابها قال المشترك
 هن خادمتي ولم اعرها لم يقبل قوله ولا يقبل بيته **امراه** غاب عنها زوجها فتعاليها ففعلت ما يفعل اهل المصيبة
 واعتدت وتزوجت بزوج ثم جاء رجل وقال رأت زوجك حيا في بلد كذا قالوا ان صدقت الذي اخبرها ولا بالموت لم يكن
 لها الم المراه الزوج الثاني لان خبر العدل الواحد مقبول في باب الموت فيجوز الشهادة على الموت بالتسامع بساعة
 من واحد في غير الموت لا يحل ان يشهد سماعه من الواحد في غير الموت كالنكاح والوقف يكون شهادته جملة غايبا
اذا اذاعت واختار واقامت كل واحد منهما البينة انه تزوجها او كان ذلك الى الزوج اذا صدق احده منها امراه او
 كانت امراه تبطل بيته الاخرى كاشيها من المهران لم يدخل بها ولو قال الزوج لم تزوج واحدة منها او قال
 تزوجتها جميعا ولا ادري اولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينه وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل واحدة
 هذا اذا قال تزوجتها ولا ادري اولى منهما اما اذا قال لم تزوج واحدة منها سعي ان يحب شي والاصح ان هذا الكوابة الفضل
 سواء وهما كالأوقاما البينة بعد موت الزوج فانه يقضي لكل واحدة منهما المهر والميراث **فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر**
والولد وغير ذلك وبعض هذه السبل اعيدت لزيادة فائدة **رجل** قال امراه تزوجتك وانا صبي في اقل من حرق
 وانت بالغ كان القول قوله الا ان القاضي لا يفرق بينهما بل يسئل هل اجاز وليك ام لا ان قال لم يول له القاضي هل
 اجزت بعد البلوغ ان قال لم يول له هل يجيز لك ان قال لا يفرق بينهما **امراه** وهبت مهرها للزوج وقالت
 انامدركه ثم قالت بعد ذلك لم يكن مدركه وكذبت فيما قلت قالوا ان كان قد اقرها فذلك المذكرات في ذلك الوقت او كان بها علة
 المذكرات لا يصدق انها لم تكن مدركه وان لم تكن كذلك كان القول قولها **رجل** زوج ابنته البالغة فجات بعد
 موت الزوج تطلب الميراث ان قالت زوجي ابو بكر كان لها الميراث وان قالت لم يكن امراه تزوجت ولكن حين بلغني
 انه زوجني منه اجزت ان اقامت البينة على ما قالت كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا مهر لها امراه
 اقرت ان نكاح الاب لا يقدّم موقفا ولا يقبل قولها في التنفيد البينة **رجل** زوج ابنته البالغة قبلها كخبر ثم
 اختصا الى القاضي فادعى الزوج انها سكنت حين علت وقالت لا بل ردت حين علت كان القول قولها وان علت
 بالنكاح يوم كذا فرددت فقال الزوج لا بل سكنت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكرناه في الشفعة اذا اختلف
 الشفعين مع الشري على هذا الوجه ان قال الشفعين طلبت الشفعة حين علت كان القول قوله وان علت بالشر او
 كذا فطلب يقبل قوله **صغرة** زوجها غير الابطاح فاختصت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقال آخر الفرة
 حين بلغت وكذا الزوج لا يقبل قولها البينة وان اختلفا في حال علت بلغت الآن واخترت الفرة فقال الزوج
 لا بل بلغت قبل هذا وسكنت كان القول قولها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يسطر خيارها الا بالرضى مباحا او دلالة

انها امراه

ما يطل

نحو التمسك وغير ذلك **امراة ادعت** مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث بقول القاضي كان كذا
يذكر له مهر ادون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول القاضي كان كذا الى ان ياتي القاضي على مقدار مهر المثل
فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمة القاضي بمقدار مهر المثل وحلفه على الزيادة **ونظير** اذا اقر الرجل رجلا بالزينة
من الدرهم فان القاضي فعل هكذا الى ان ياتي القاضي على دفع مهر بعد ذلك بلزمه درهما وحلفه على الزيادة ندعى المذني
هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر المثل فان كان لا يعرف فامرأته بالسؤال عن مهر المثل او تكفيها اقامه البينة على ما ذكر
رجل ادعى ان ابنته الصغيرة قد ركت بعد ما دخل بها وطلبته من هاهنا الزوج فقال الزوج دفعته اليها الى بيوتها وانت
صغير فصرقها الاب في ذلك الوقت اعوز اقرار الاب عليها وطال تلخذه من هاهنا الزوج ولا يرجع الزوج على الاب **ارادعي**
امه في تركه ابية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل الكوفي القاضي اقامه البينة على ما ادعى جاز وان عجز عن اقامه البينة
قضى له مهر المثل قالوا وهذا على قول ابو يوسف ومحمد اما على قول الحنفية فلا يقضي مهر المثل لعدم الزوجين **مطلقة**
طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق فقال المطلق تزوجت زوجا اخر ولم يسق لك حق اخضا نه وانما اخذ منك الولد
فالت لوارثه زوج او قالت تزوجت رجلا فطلقي كان القول قولها اما اذا انكرت الزوج فظاهر **وكذا** اذا قال رجل
رجلا لا لها اقرت بالنكاح لمجمل فلا يصح اقرارها **ولو قال** بروحت ولانا فطلقي لا يقبل قولها ولو قال لا اخذوا
منها الا ان صدقتها المقر في الطلاق **صغير** حات به امه نطلب النفقة من الاب فقال الاب انا انا بية لان امه في نكاحي
لكنها هربت مني قالت اجده بامانت امه ولو لم يكن الولد مع اجده فقال الاب اطلب امرتك لان الام اذا لم يزوجها
كانت بمنزلة المفقود فان احضر الرجل امراه وقال هذه ابنتك ولدي هذا منها وصدقة امه في ذلك قال اجده ما هذه
بنتي ومنى فماتت كان القول قول الاب والحره وهما اولي بالولد **وكذا** لو قال الاب ولا حين خاصته اجده هذا
ابني لان ابنتك قال قول له لا احدة اقرت بالنسب الى منكره **رجل** اعترف امه بخصمته مولاها وطال ولد
فقال لولتي اعترفتي قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا ولدته قبل العتاق والولد رقيق ذكر الناطق ان كان الولد
في يد هاتين القول قولها قال ابو يوسف ان كان الولد في ايديها فذكر ان الولد لها لا تدعي الولادة في اقرت وقالت فيه
حرية الولد ولو اقاما البينة فيبنتها اولي لان منه المولى فماتت على نفي العتق وبنتها فماتت على اثبات العتق وكذلك هذا
في الكتابه واما في التدريس فالقول يكون للمولى لا لصاحبه اذا قال على رق الولد **وذكر** في المشتري عن محمد بن قيس
الولدي عن نفسه برجع اليه وكان القول قول الولد واركان لا يعزى كان القول قول هو في يد منهن وان اقاما البينة
فببنتها اولي **وكذا** لو كان مكان العتاق كتابه لم اخلفا في الولد ولو اعترف اجاره لم اخلف بعد حين الولد
فقال ولدت بعد العتق فاخذته مني وقال المولى ولدت قبل العتق فاخذته منك وانت امه فان كان الولد يعزى عن
نفسه رده المولى الى الام لان اقرانه اخذته منها وكذلك المكانه واما في المدين وام الولد وكان القول قول المولى
جارية من رجلين اولته او اكثر ولدت وكذا ثبت النسب من الكل في قول الحنفية وزفر وكسب رادون
الى حنيفه في رواية ثبتت من خمسة لان الزيادة لا المقصود من النسب احكامه لا عينه واحكامه الميراث وكضائه
والترتيب ونحو ذلك من ما يقبل الشك فقبل منه الكل كالوادع على نتائج دابة واقام كل واحد منهم البينة انها دابة
ولدت دابة هذه والدابة معروفة فانه يقضي بالبينة وان كثرت **امه** ولدت اولاد في بطون محله فشهدت لثله
نفر على اقرار المولى شهد احدهم انها حين ولدت المولى انه ابنته وشهد الباقي انها حين ولدت الثاني اقر المولى
انه ابنته وشهد الثالث انه اقر الثالث والمولى محمد جميع ذلك قال محمد الولد الاكبر يتبع لانه لم يشهد واعلى وار المولى

كامل

ام

ب

فادعوه جميعا

بنسبه

بنسبه الا واحدا فلا يثبت نسبه والما في حكم حكم ولد ام الوليدان الاول مع الثاني شهدا على اقراره انهما ام ولد
ان لم يجتمعا على نسب الثاني فقد اجتمعا على حق الجارية الام فيثبت ذلك كحق بنتها دفعة للولد الثاني وان لم يثبت
نسبه واذا صارت الجارية ام ولده بالولد الثاني كان الولد الثالث ولدا ام فثبت نسبه منه اما ان ينفية **وذكر**
المشتري رجلا مات وترك امه لها ثلثة اولاد في بطون مختلفة فاقامت الام شاهدان ان الميت اقر هذا الولد الاكبر ولده منها
قال هو ابني والاولا والاصغر بمنزلة امهم فان من الشهود فقالوا شهد انه اقر بهذا الولد الاكبر انه ولد له قبل تار هذين **الاصغر**
والاصغر ابناه **وقال** زفر رحمه الله الاول ايضا هما ابناه **وقال** محمد رحمه الله اذا جات بولد غير ام المولى بالولد الاكبر لست به
فصاعد الزمة الولد وان جات لاول من شته اشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراشاه منذ اقر بولده المولى فلا يلزمه ما كان من قبل
فقبل ذلك **عن** ابي يوسف **الاميلي رجل** له امه لها ثلثة اولاد في بطون مختلفة فقال احدهم له ولدي ومات قال ابو يوسف
يعتق كل الولد الماسفل ويعتق الام واما الولد الاكبر والوسط فاعتق من كل واحد منهما ثلثة كانه قال احدهم جزو الماسفل جزو
الاحوال كلها فاعتق كله واما الاخر فكل واحد منهما يعتق في حاله وان خالين فاعتق ثلثهما **وعن** ابي يوسف **رجل** وابي اخبرني
من المولى والوسط من كل واحد منهما نصفه **رجل** عالج جارية في ما دون الفرج فانزله فخذت كجارية ماله في شئ فاستدله
فوجدتها فطلعت عن ابي جسد الولد ولده ونصير كجارية ام ولده **وذكر** في الاصل امه ولدت في ملك رجل ثلثة اولاد في
مختلفة فادعى المولى احدهم قال ان ادعى الاصغر بثبت نسبه منه وله ان يسمع الاخر عن الكفا ان ادعى الاكبر بثبت نسبه
منه والاول والوسط والاصغر بمنزلة الام ليس له ان يسمع ولا يثبت نسبه منه فعندنا دعوى الاكبر يكون نفيا للاخرين كانه
لان المولى انفسه الولد حق عليه شرعا وكان محصن الاكبر دعوى والسكوت عن الاخرين بمنزلة النفي ولام الولد تنفي عن غير
لحان **قال** زفر الاكبر دعوى يكون دعوى الكل **رجل** باع ام ولده وعلم المشتري بذلك فماتت بولد فادعاه المشتري في
الولد يكون للمشتري ويكون للبائع اذا لم ينفه فادعاه من نفسه من المشتري استحسننا ولا يكون جزا ان المشتري اذا كان يعلم
انها ام ولد يكون معروضا ولو لم يعلم المشتري انها ام ولد كان كالحاكم انهما اذا باعها البائع وادعاه المشتري في
جزا ان المشتري لا يعلم يكون معروضا ولو لم يعلم المشتري انها ام ولد كان كالحاكم انهما اذا باعها البائع وادعاه المشتري في
ذلك فقال البائع اسكنها فان ثبت اكمل وهو مولى وامر البائع علامه او وكيد له في الثمن على المشتري ويقبض كجارية عند ذلك
وغاب المشتري في سقطت سقطا استبان خلقه لا قبل من ماله وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك ان السقط يكون من
البائع وعليه دفنه ونصير كجارية ام ولده مردا ثمن على المشتري لانها اذا سقطت استبان خلقه فماتت كانت حاملا
وقت كلام البائع ان حلو الولد لا يتم لا قبل من ماله وعشرين يوما فيثبت نسبه من البائع **رجل** قال ان كان في بطون جارية غلام
هو مولى وان كانت جارية فليس مني ولدت ولدا لا قبل من ماله اشهر ذكر عصام انه ثبت نسبه منه غلاما كان واجاره لا انسان
يعلم ما في بطن اكمل **امراة** اكرت اذا حات بولد فنفاه لا عن القاضي بينهما لم ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدة قريبة بعد الولادة
ينقطع نسبه الولد وان نفاه في مدة بعيدة لا ينقطع وابو يوسف ومحمد في البعيدة ما روي بوقا له بعد المارعي لا ينقطع النسب
الولد وقبله ينقطع وابو حنيفة فوض ذلك الى القاضي ولم يقدر **رجل** هني بولد للكلوه فسكت ثم نفاه بعد ذلك لا يصح
نفية وكذلك ولد ام الولد فاسكوت عند التهميه فيها يكون قبول الولد وولد كجارية لا يكون **رجل** في يد مال عمر
انه ورثته من امراه كانت له وسمى تلك المرأة ثرا هو رجل انه اخواتك المرأة فقال الرجل انا اخوها ولست زوجا لها
قال ابو يوسف يكون المال بينهما نصفين اما ان يقيم الاخ البينة انه اخواتك المرأة وقال من فرك المال الاخ الا ان يقيم الزوج
السنة على انه كان زوجا لها وهذه ثلث مسائل احداها هذه والباقي بهجول النسب بين مال فقال ورثته من الموهوب

ولد

ان

يوم

له

وهو

الروايات عن محمد المختار فيه ان القاضي اذا كان مجتهدا وراى الميزان في حسم لا يحلف وان مال الى
قول الى يوسف حلفه كالنوكيل بعد رضى الخصم بلا عذر من مرض او سفر او نحو ان القاضي مجتهد في نقض
بما ادعى اليه اجتهاده ولو قال **المدعى لا يثبت له في اوقال** فهو غير صحيح وطلب من القاضي حلفه ولا
يكسر اليمن ولا يغفل ولا يفسد التخليط ان يقول بالله الرحمن الرحيم بذكر من الصفات ما شئت وقال بعضهم
نظر الى حال المدعى عليه ان عرفه بالصلاح لا غفل بل يكتفي بذكر اسم الله تعالى ولا يذكر الصفه وان عرفه على غير ذلك
فذكر الاسم والصفه وبالنسبة اليه وقال بعضهم ينظر الى المدعى ان كان له خطيه اغلظ وان كان جفيرا لا يغفل **وان**
اراد المدعى حلفه بالطلاق او العاقبة ففي ظاهر الرواية لا يحسم القاضي الى ذلك ان يحلف بالطلاق والعاقبة ونحو ذلك
حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية فان اراد القاضي حلفه في دعوى المال حلفه بالله ما لم يهدد
عليك المال الذي يدعى ولا شيء منه لانه لو حلف على الكفر ما يكون عليه بعض ذلك المال كله فحلف ولا يبالى **ولو ادعى**
المدعى ما يثبت بعض المال والمدعى عليه ينكر المال اصابا لم يطلب المدعى بردها اقر ذلك في الحواشي اجمعين والكل والبعض
ولا يحلف بالله ما استقرضت منه هذا المال ولا عصبته ولا اودعته ان كان المدعى يدعى المال بذلك السبب
انه استقرض واغتصب منه او قبل منه وديعه ثمر رد عليه فلو حلف على السبب كان كاذبا في عينه **ولو اقر الغصب**
او الاستقرض او ادعى الرد او القضا عسى ينكر المدعى الرد والقضا فياخذ منه المال ثانيا فكل من ايجابين
في ما قلنا فحلفه على ذلك الوجه سواء عرض المدعى عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الوثيقه حلفه بالله فالحلف
ولا يثبت المال الذي يدعى ولا شيء منه في الوديعه حلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعه ولا شيء منها ولا له ذلك
منه لان المدعى عليه لو كان استهلك الوديعه او دل سارقا عليه لا يكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على نحو ما قلنا
وعن الحنابلة المدعى ان المدعى لا يثبت له الا ما حلف على المال ولو ادعى على السبب حلف على المال بذلك السبب
بالله ما استقرضت منه هذا المال وبالله ما اغتصبت منه هذا المال ويجوز ذلك لان عرض المدعى عليه للقاضي
فيعمل الحلف على هذا الوجه وان الرجل قد يستقرض ما لا يملكه يكون عليه كل المال عند الدعوى بان رده او ابراءه
عرض هذا الوجه محسد حلفه على الحاصل كما ذكرنا واما اخذ بعض شايخنا **وان** سئل المدعى اكلوا مني ينظر
الى جواب المدعى عليه دعوى المدعى ان ينكر المدعى عليه الاستقرض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا اغتصب
منه شيئا حلف على السبب باليه ما استقرضت وان قال المدعى عليه في اكلوا ليس له على هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه
قال رحمه الله وهذا اصل الحق **وان** عدى اكثر القضاة **ولو ادعى** حلفا على حلفه استهلك ما في وطب الخليف
من القاضي فان القاضي يحلفه وكذا لو ادعى هذا شريكه وقد خان في الرجوع الى ادرك قد لا يلتفت اليه **وكذا** لو ادعى بلغني
ان فلان وامرني ان اذكر كذا وصييتي او قال المدعى ان ادركي كذا قضيت او قال بيت قد رزق وادان حلف الطالب
لا يلتفت اليه **وان** سئل المدعى اكلوا مني اجمل له كما تمنع قبول البيه منه المستحلف ايضا اما اذا انقم القاضي
وصى التيمم او قيم الوقف فلا يدعى عليه شيئا معلوما فانه حلف نظر الوقف واليتيم **رجل** اغتصب ارضا وادار
واراد المغصوب منه استردا الغصب فاقام البيه على ذلك بعد دعوى صححه وقال المدعى عليه انها وقف في يدك
على سبيل خيري معلوم وغز المغصوب منه عن اقامه البيه كما له ان يستحلف المدعى عليه في قول من يجرى عند العفا
يضمن الغصب وعندنا لا يستحلف بعد محض انما يستحلف ان اراد المدعى ان يأخذ القمه عند النكول اما اذا اراد
ان يأخذ الضيعه والعفا عند النكول فلا يستحلف ايضا لان المدعى عليه اقر بالوقف بصير وقتا باقراره

النقض

القضا بها المدعى عند النكول **وان** سئل المدعى اكلوا مني اجمل له كما تمنع قبول البيه منه المستحلف ايضا اما اذا انقم القاضي
النكول كذا لا يحلف هذا الدفع لا سقطت اليمن عن نفسه **وكذا** رجل في يد ضيعه يقول في قفها احي
على وعلى اوكا اوكا خاصة وادعى اخوه ان ابانا وقفها علينا وعلى اوكا دانا وادان حلف صاحب اليد لا يحلف
على اصل الوقف ولكن يحلف على حصته الغله **ولو ادعى** ضيعه بدر حلفها له في اوكا اليد في الصغر فلان
لا يستحلف المدعى عليه **وكذا** لو ادعى شفعه دار في المشرق في اوكا اليد في الصغر ولا يكون المدعى حلفا ان
اقراره لولان الصغر قد صح ولزم ولو استحلف فكل ما يصح تكوله **ولو** قال المدعى ان هذا قد اسلمت اوكا اوكا اوكا
الصغر فيصير ضامنا عند النكول فهو على خلاف عندها لا يستحلف كل ما له المولى وعلى في محسد حلفه فان كل قضي
عليه بالقبضه **وان** عدى العفا رضى الغصب وكذلك يجوز في روايه الحسن بن علي حنيفة وهو اختيار سمس
المدعى اكلوا مني **وان** سئل المدعى اكلوا مني اجمل له كما تمنع قبول البيه منه المستحلف ايضا اما اذا انقم القاضي
المدعى اكلوا مني اقر لصغير يسقط عنه اليمن سواء كان الصغر انا له او غيره **ولو** قال المدعى عليه هذه
الدار التي الكبر العا فلان هذا وما اقر بذلك لا يثبت سوا الاستقط عنه اليمن فان حلف فكل دفع الدار الى المدعى
فان حلفا يثبت بعد ذلك صدقه كما له ان يأخذ الدار سبق اقراره **وكذا** في الاقرار لولان الصغر عند سمس
اليمن عن حلفه فان كل دفع الدار الى المدعى فاذ يبيع الصغر وادعاه مدفع فاما من فرق بين الولد الصغر وبين الولد
الكبير فان اقراره للصغر لا يوقف على صدق الصغر واذ اقر الصغر وادعاه مدفع فاما من فرق بين الولد الصغر وبين الولد
الكبير فلو كان لا يوقف على صدق الصغر اما اقراره للصغير فلا يلزم توقف على الصدق فمفيد حلفه بعد ما اقر لولان الكبير
الا ترى انه لو اقر لولان الصغر بعين بقرتها الغنم لا يصح اقراره **ولو** ادعى لولان الكبير او الغنم اجنبية لآخر
قبل حضور الغائب صح اقراره الثاني ما قلنا **رجل** مات فجاء رجل فاحضر ابنه وادعى انه كان له على ابيه الف درهم
وقد توفى ولى عليه المدعى وقالوا سئى للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابوكم قال نعم حسد سأل عن دعوى المال
فان اقراره بالدين على مورثه صح اقراره وان كذبه سائر الورثة ذكره الكتاب انه لو خذ كل الدرس من نصيب هذا
الوارث وان انكر هذا الوارث الدرس على ابيه فاقام المدعى عليه فقي الدرس وستون من جميع التركة من صدق هذا الوارث
لا القضا على احد الورثة بالمدعى بلون قضا على الكل فان اقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة فلم
يقض القاضي عليه باقراره حتى تشهد هذا الوارث مع اجنبى بالدين على مورثه جازت سهامته وبعض الدرس
ويكون ذلك قضا على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث على ابيه بعد ما قضى القاضي عليه باقراره لا ينقل
شهادته ولو لم يقر المدعى اليه بالدين واقره الوارث ففي ظاهر الرواية يقضى بكل الدرس بصيب هذا الوارث
وان المعصية انو اليه عندى لا يسوفى كل الدرس بصيب هذا الوارث وانما يسوفى منه ثلث حصته ولو
ان الوارث لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعى عن اقامه السبه وادع حلف الوارث فانه حلف على العلم
فان حلف مدفع عنه بخصوصه وان كل يسوفى الدرس بصيبه في ظاهر الرواية وان اقر هذا الوارث
بالدين واكثر وصول التركة اليه فان صدقه المدعى لا خصوصه منه وان كذبه حلف الوارث على التنا
بالله ما وصل اليك الما لم يجهه والكل فان حلف فلا شيء عليه وان نكل يوم نقض الدرس هذا اذ حلف المدعى
على الدرس او كره حلفه على وصول التركة اليه فان حلفه على وصول التركة اليه او لا يحلف بقرادان حلفه على
ليس من مال الوارث كل على من لا يملك اخذ شيئا من تركه الميت لم يفت اليه وحلف على العلم بالعلم

ما حلف

بالدس

بالدس
انه

بالدين على ابيك هذا الدعوى لان وصول المال الى الوارث وتخفيف التركة ليس بشرط لدعوى المدعي على الوارث فان
دعوى المدعي ترفع على الوارث وان لم يدع الميراث ما لا يدع لاحتمال انه لو قضى بالدين يظهر للميت ما لا بعد
ذلك فلا يحتاج المدعي الى اثبات الدين وقال الفقيه ابو الليث كذا الفقيه ابو جعفر يقولون قبل البيهقي المدعي على الوارث
وان لم يكن في يده مال الميت ولا استخلف قبل ظهور المال اقبل البيهقي ولا نقول لم يقبل ما يغيب السمهود او
يموتون فيه مال الميت فتقبل البيهقي قبل ظهور المال لكان الفايده ولا استخلف قبل ظهور المال لانه اذا لم يكن في يده
مال لم يستخلف في احواله استخلف في احواله لا يحتمل هلاك المال هذا اذا حلفه على الوصول ولا ثم اراد ان يحلفه على
الدين او على العكس فان اراد تخفيفه فقال المدعي عليه لم يصل الى مال الميت شي ولا عين له على ذلك في اخصاوات
القاضي لم يثبت اليه ان المدعي ان صدقه في عدم الوصول اليه حلفه في الدين على العلم وان كذبه في عدم الوصول
كان له ان يحلفه على عدم الوصول في الدين جميعا الا انه في عدم الوصول يحلفه على البتات وفي الدين حلفه على العلم
باسمه ما تعلم ان هذا على ابيك كذا وبه اخذ عامة المشايخ ثم اختلفوا ان يحلفه مرة واحدة او يحلفه مرتين في بعضهم
حلفه مرة واحدة وجمع بين العلم واليمين على البتات كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في سهو خير
حديث القسامه **قال** بعضهم يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من الرب شي ثم حلفه باسمه ما تعلم ان هذا على ابيك شي
لان الحكم بها يتعلق باحد امرين فانه وان اقر بالدين لم يثبت شي ما لم يثبت وصول شي من مال الميت اليه اما انكول او بالبيهقي
وعلى قول الفقيه ابو جعفر وهو اختيار الفقيه ابو الليث ما لم يثبت وصول شي من مال الميت اليه اما انكول او بالبيهقي
لا يحلف على الدين هذا اذا اقر المدعي عليه بموت الاب فان انكر حلف على الموت وعلى وصول المال اليه عيناً واحدة الا ان
الموت يحلف على العلم ووصول المال اليه حلف على البتات **وقال** عامة المشايخ يحلف مرتين مرة في الموت على العلم
فان نكر عن يمين الموت حلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شي واذا مات الرجل وترك امراه واولاداً
صغاراً ولم يدع طاهر في رجل واحد على الميت ديناً فاحضر المرأة **قال** الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل المراء في هذا كذا
اخر يقبل البيهقي عليه لا يثبت الدرس على الميت وان لم يكن في يدها شي وكذا لو كانت التركة مستغرقة بالدين ذكر
اخصاف ان الوارث يكون خصماً لمن يدعي دينا على الميت **وذكر** اخصاف رجل قدم رجلاً الى القاضي وقال والدي
فلان وولدت فلان الفلاني مات ولم يدع وارثاً غيري وله على هذا الرجل او عند هذا الرجل كذا من المال فان القاضي
يسأل المدعي عليه عما ادعي فان اقر جميع ذلك امره القاضي يدفع ذلك اليه ولا يكون ذلك قضا حتى لو جاءه اهل
اخذ من الغريم ثم الغريم رجع على الابن فاما اخذ منه **ولو** انكر المدعي عليه الابتداء دعوى الابن واراد الابن
ان يحلفه باسمه ما يعلم ان فلان وولدت فلان الفلاني مات لم يعلم اني ابنه **قال** اخصاف مروى عن اصحابنا انه لا يستخلف
المدعي عليه بل يقال المدعي اقر البيهقي على موت فلان وولدت فلان فان نكل حلفه على ما يدعي من مال الميت
والرجمه الله وفيها قول اخر ان المدعي عليه يستخلف باسمه ما يعلم ان فلان وولدت فلان الفلاني مات لم يعلم اني ابنه ولم
يذكر اخصاف صاحب القولين واختلف المتأخرون فيه **قال** بعضهم منهم شمس الامية السرخسي ان الاول قول الخليفة
والثاني قول صاحبيه **قال** بعضهم منهم شمس الامية اكلوا في الصحيح هو القول الثاني المدعي عليه وان حلف على ذلك
كلف الابن اقامه البيهقي على واه ابويه وانه وارثه وان نكل المدعي عليه عن اليمين صار مقدراً لموت والنفس جميعاً
ولا يحل القاضي ان خصمه اقامه البيهقي على الدين وانما يجعله خصماً حكمه التخفيف على المال باسمه ما يعلم ان فلان
الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكرر اليمين او يكتفي بيمين واحدة فهو على خلاف

عند ظهور

سم

عظم

الذي

الذي ذكرناه **رجل** له على رجل الف درهم فاقربها فمات اقران بها هل يحلف على اقران باسمه ما اقررت له
بعض المال اختلف المشايخ فيه **قال** ابو نصر الدبوسي ان يحلفه باسمه ما اقررت له بها وقال ابو القاسم
الصغار ليس له ان يحلفه على الاقرار وانما يحلفه على نفس الحق **وذكر** سمر الحنفية السرخسي في شرح ابي بكر والاختلاف
المشايخ في هذه المسئلة وانما اختلفوا باختلاف اقرار هل هو سبب للملكة لا للشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
الاقرار ليس سبب واستدل بمسئلتين احدهما ان المريض الذي ليس عليه دين اذا اقر بجميع ماله لا يجزي صح اقراره
ولا سوقف اقراره على اقرار الوارث ولو كان تملكه لما نفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية العبد
المادون اذا اقر بعين لرجل صح اقراره ولو كان الاقرار سبباً كان تبرعاً من العبد فلا يصح **قال** رحمه الله وذكر في
اجماع ما يثبت هذا **قال** اذا اقر المسلم لرجل بدين صح اقراره حتى يورث التسليم ولو كان الاقرار مباح وكذا لو اقر الرجل
لرجل بعين لا يملكه صح اقراره حتى لو ملكه المقر يوماً من الدهر يورث تسليم ذلك المقر له **ولو** كان الاقرار تملكاً كما صح
لانه لا يملك تملكه ما ليس بمملوك له **رجل** ادعى على امرأة انها امرأة فانكرت المرأة نكاحه وقال ان امرأة هذا الرجل
اذا حضر فصدقه المقر له في ذلك **قال** ابو نصر الدوسي يحلف المقر له على العلم باسمه ما يعلم انها امرأة هذا الرجل الذي
يدعي نكاحها فان نكل صار مقدراً فتخلف المرأة على البتات بعد ذلك فان نكلت في المدعي وان حلف انقطع خصومه وان
حلف الروح المقر له في امراته لتصادقهما على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو اقرت لا يسمع اقرارها للمدعي فلا يفيد
تخليتها فكان في البدايه يمين المقر له اسقاط اليمين عن المرأة **رجل** ادعى على رجل بالاقفال المدعي عليه ان المدعي ابرأني
عن هذه الدعوى فتوهم احكامه ان هذا اقرار من المدعي عليه بالمال فحلف المدعي على البراه فحلف المدعي عليه بعد ذلك
على المال ام لا **قال** اخصاف يحلف هكذا **قال** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه يحلف وقوله ابرأني المدعي
الدعوى لا يكون اقراراً بالمال وكان الوجه على القاضي ان يسأل المدعي الكمينه على المال فان اقام البيهقي على المال حلف المدعي
بعد ذلك على البراه وان لم يكن المدعي سنة على المال حلف المدعي عليه او على دعوى المال ودعواه البراه لا يكون اقراراً بالمال
وان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراه وتوهم القاضي ان هذا اقرار ليس بشي **قال** وهذه مسئلة اختلف
فيها المشايخ **قال** المعتمدون من اصحابنا دعواه البراه عن المدعي لا يكون اقرار وخالفهم فيها المتأخرون وقول المعتمد
اصح **وقال** الشيخ الامام اهل الجلسات يظهر الدين سفيان يحلف المدعي ولا على البراه لان المدعي عليه يدعي عليه بطلان
الدعوى ولا يثبتك فتقطع خصومه بينهما **قال** في المسئلة اختلف المشايخ اختلفت الروايات على ان المدعي لو قال
لا دعوى لي قبل فلان ولا خصومه لي قبل فلان يصح حتى لا يسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراه ولو قال برست من
في هذه الدار يصح ولا يثبت له حق الدار **وذكر** البا طفي لو قال العبد في يد رجل برست من هذا العبد كان برما من العبد
وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعي ولو قال ابرأتك من هذا العبد بقي العبد ودعيه في يده ويكون ذلك
ابراً عن ضمير القم **رجل** وهب ارضاً من مراثي ابويه ولم يجات امرأة الميت وادعت على الموهوب ان الارض ارضها
وان الورثة قسموا المراث وان الارض وقعت في قسمي وان الواهب هب الارض قبل ذلك وادعي الموهوب ان القسمه
كانت قبل الهبة ووقع الارض في قسمه الواهب وعجز الموهوب عن اقامه البيهقي على ما ادعي وطلب من المرأة فحلف اله
ان يحلف ساير الورثة بعد ذلك **قال** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ليس له ان يحلف ساير الورثة لان المرأة لا حلفت
ظهر ان الهبة كانت في مشاع عتق القسمه فلا يصح ولا يحلف ساير الورثة **رجل** ادعى عتقاً في يد رجل فانكر المدعي عليه
فاستخلف فنكر القاضي القاضي عليه بالنكول ثم اقر المدعي عليه اقام البيهقي فشهدوا انه كان اشترى العبد من المدعي قبل ذلك ذكر

في المستقيمة لا يقبل هذه البيعة لان الشهود بالشر بعد القضاء ولو ان حرجا استرعى عبد ثم ادعى به عينا فاستخلف
البائع فذلك وقضى عليه بالنكول ثم ان البائع اقام البيعة التي ترات اليه من هذا العيب فقبل بيعة اذا ادعى البراءة
انكار الدرس او ادعى العفو عن القصاص بعد انكار الخصم سمع ولا سمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع وفي
ان حليفه وتسع في قول ابي يوسف **رجل** ادعى على رجل انه نقض حايطه وشهد الشهود بذلك فان بينوا طول
احايط وعرضه جازت شهاده فقه وان لم يذكر واقبته ولا يشترط ذكر القيمة **رجل** ادعى على رجل ان يبره الصغير
انكف عليه شيئا واراد ان يستخلف الكولي كيف يستخلفه باستخلفه بالله ما علم ان عبدك هذا استهلك كذا وبالله
شي من الوجه الذي تدعى **رجل** الشجعان امام ابو بكر بن محمد بن الفضل سائل صاحبنا في النواذر مضطرب في هذا الفصل
في بعضها حلف على نفس الدعوى في بعضها حلف بالله ما له عليك حق من الوجه الذي تدعى وقد ذكرنا بعض هذه المسائل
في اوالباب **رجل** ادعى على رجل انك ضمنت لي عن فلان كذا كذا درهم فادعى المدعي عليه لسكن على هذا المال ولم يقبل له
كيف حلف فالوا حلف بالله ما له عليك هذا المال من الوجه الذي تدعى فالابو يوسف ان عرض للقاضي حلفه على كذا وكذا
حلفه باسمه ما ضمنت **رجل** ادعى على رجل الف درهم فقدم اس المبتغى من القاضي وادعى عليه الدين فالوا حل لغريم
قبل ان تثبت الدين موت المدين حلف بالله ما لهذا علي شي وحل للوارث ان حلف على هذا الرجل الف درهم **الوكيل**
ما خصومه اذا ادعى ديناً لموكله على رجل واراد ان حلف المدعي عليه فقال المدعي عليه للوكيل احضر موكلك حتى يجمع كل ما يدعى
على حلفه لسلك ذلك **وكذا** الرجل اذا خصم رجلاً في شيء فقال المظلول للقاضي ان هذا المدعي يريد ان ياتي مرة ليجمع دعاوي حتى
انظر فيها فاقر بما يجزى اقراره وحلف ما يتوجه على الدين فالوا ان يحضر القاضي على ابرام امره بذلك ولا يجزى وقال القاضي
اوجع من عرف القاضي المدعي بالتعنت امن حتى يجمع دعاويه وان لم يكن كذلك لا يامن وقال ابو نصر ان كان رجل على رجل
دعوا ومنه فله لا حلفه القاضي على كل شيء بل يامن حتى يجمع الدعاوي وحلفه من واحد اذا حلف احكام الحكم رجلاً
لا حلفه القاضي في ذلك ثانياً وان كان احكامه فاسقاً عندنا واذا اطلب المدعي من المدعي عليه شيء فقال المدعي عليه لخصم كراستك
لا تفكر فيه فقال اخرج وطلب القاضي ان حلفه فالوا ان امره القاضي بان يخرج فيحسن ولا يجزى كالموكل المدعي عليه القاضي
ان يسل المدعي من وجه يدعى على هذا المال سأل القاضي عن ذلك فموجس وان لم يكن لا يجزى القاضي على ذلك فذلك
هذا **رجل** ادعى على رجل واخرج مكا فيه او اراد المدعي عليه بذلك المال المدعي فقال المدعي عليه في رد اقراره واراد
ان حلف المدعي على ذلك كماله ذلك كماله قال رجل بعثني عبدك هذا فكذا فقال المدعي عليه بعثك ولكنك قد اقلنتني البيع صح عواه
وله ان حلفه على ذلك **عين** في رد رجل ادعاه رجلاً من كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضي حدهما فذلك وقضى له ثلث اربعة
الاخران حلفه ان كان الثاني يدعى مكا مطلقاً او يدعى الشتر من المدعي عليه لا حلفه الثاني لان فائدة التحليف النكول ولو نكل
لثاني بعد ما نكل للاول لا يصح نكوله للثاني على الاول ولا يبطل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعى عليه غصباً حلفه لانه لو
نكل للثاني يضمن له القيمة فحلفه **رجل** ادعى داراً في يد رجل ولا بينه المدعي واراد ان حلف المدعي عليه على التبت فقال
ذواليدور شتم امرأته وعلى الوارث اليمين على العلم فانما حلف على العلم فالوا الذي البذر حلف المدعي بالله ما تعلم انها
وصلت اليه من قبل ابيه فان حلف المدعي فعند ذلك حلف المدعي عليه على التبت وان نكل المدعي حلف المدعي عليه بعد
ذلك على العلم بالله ما يعلم انها المدعي **مسألة** غير نافذة فيها دور لغريم ادعى رجل فيها طريقاً وانكر صاحب السكة
كان ان حلفهم ان لم يكن منهم ينام صغاراً ووقف فاذا حلفوا حلفهم سقط الامر عن الباقي وان نكل هذا الواحد
حلف الباقي وان كان منهم صغاراً ووقف فلا يمين عليهم **رجل** مات فادعى بعض ورثته لا يمين على رجل دنا واستخلف

حلف

حلف ثم حضر وارث اخر ليس للثاني ان حلفه لان الوارث قام مقام الموت والموت لا يحلفه الممته **رجل**
ادعى على عبد محجور مالا بالاستهلاك فقال الفقيه ابو جعفر له ان يذهب اليك القاضي بغير اذن المولى لما
فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لو وجد في مجلس القضاء كان له ان يحلف **رجل** ادعى ديناً
على ميت فاحضر وارثاً واحداً فانكر فاستخلف على العلم فحلف بمراد المدعي ان يستخلف وارثاً اخر كان له ذلك لان الناس
متفاوتون في اليمين ولان الوارث استخلف على العلم وروى الايعلم الاول من الميت ويعلم الثاني **رجل** ادعى على رجل الف
درهم والمدعي عليه يمين انها نسبة فخاف انه لو اقر بالالف ربما ينكر المجل فيطالبه بالالف حاله فالحيلة له في ذلك ان يقول
له في ذلك سله انما حمله او محمله فاسأله فقال له حاله فطلب من المدعي عليه ان كان المدعي عليه ان حلف بالله ماله
على هذه المالف التي يدعى **رجل** قال له ماله على اذ هذه المالف التي يدعى كان صادقة في يمينه **ولو** كان عليه الف حاله وهو
معسر لا يسعه ان حلف بالله ماله عليه هذه المالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس على هذه المالف وهو معسر بيع الطلاق
ولو كان عليه الف بوجه حلفه بالله ماله اليوم قبله حتى قالوا ان من قصده ان يقر المدعي انما يريد دفع المطالبة
ان يكون به باس ولا يسع القاضي ان يكتفي بهذا اليمين بل يحلفه بالله قبله شيء **والقصة** ابو الليث هذه المسألة دليل
على ان قوله المدعي عليه ماله اليوم قبله حتى لا يكون اقراراً بالمال اذ لو كان اقراراً امر القاضي اذ المال وقال بعض الناس
يكون اقراراً بالمال **ولو** كان عليه دين فأنكر وحلف بالله ليس له عليه شيء وحرك لسانه ما لا يستثنى تحت لا يسع له ان يمينه
ولو حلفه واثار اصبعه في مكة الى رجل غير المدعي بالله ماله على حق لو كان حاشاً ديانة وكور حاشاً قضاء حتى لو كانت
الطلاق يقع الطلاق قضا **ولو** كان على رجل دين وهو رهن فخاف للمدين انه لو اقر بالدين ربما ينكر الرهن فيأخذ
منه الدين يقول للقاضي المدين سله انه يدعى على القاه بهار هن او القاه لارهن بها سله فان القاه بهار هن وقع الايمن
من هلاك الرهن فان القاه بهار هن كان له ان حلف بالله ليس له على القاه بهار هن هذا ادعى رجل على رجل القاه فانكر
وحلف بالطلاق انه ليس له على شيء او حلفه القاضي بالطلاق على بعض المسامح بطل المدعي بمراد المدعي اقام البيعة فشهد
الشهود ان المدعي اقرضه القاه وقضى القاضي المال لا يقع الطلاق ولو شهد الشهود ان عليه القاه فقضى القاضي المال ذكر
في احكام الكبير انه يقع الطلاق وهو قول محمد **رجل** ادعى على ميت ديناً وقدم الوصي للمال القاضي في رد الوصي وطلب المدعي
من القاضي يمين الوصي لا حلفه القاضي لان فائدة التحليف هو النكول **ولو** اقر الوصي بالمال لا يصح اقراره على الميت فلا حلفه
الا ان يكون الوصي وارث الميت فحسبه ان حلفه لانه لو نكل حتى يصير موقراً بمرته المال في نصيبه **المدعي** عليه اذا شك
ان المدعي صادق في دعواه او كاذب ينبغي له ان حلف فان طلب المدعي يمينه لا محالة ويرغب في الفدان كان اكثر راي المدعي
عليه ان المدعي صادق في دعواه فانه يدفع المال اليه ولا يحلف وان كان اكثر رايه انه مبطل في دعواه وسعه ان حلف
رجل ادعى على وارث رجل مالا واخرج مكا ما اقر المدعي عليه بالمال فاذا ادعى الوارث ان المقر له رد اقراره وطلب
يمين المدعي على ذلك كان له ان حلفه لانه ادعى عليه ما لو اقر به مبطل دعواه **ولو** قال الوارث قد اقر لك الميت سله قال
بعضهم له ان حلفه لانه لو نكل تبطل دعواه **ولو** ادعى اب المقر كان كاذباً اقراره لا يقبل ذلك منه **رجل** ادعى
امراً محدرة او على مرضى مالا وطلب من المدعي عليه ذكر كخصا فان القاضي سعت اميناً او امينين معه شاهد حتى
استخلف المدعي عليه **ذكر** في المسقي فيه خلافاً على قوله ابو يوسف سعت اميناً لا حلفه وقال ابو حنيفة لا سعت بل مقوض
ذلك لراي القاضي فلوان القاضي سعت اميناً لا حلفه فاما المامير وقال حلفته لا يقبل قوله الميت هذا **رجل** ادعى عليه يمين
فقال ان المدعي حلف في هذه الدعوى مرة عند قاضي بل كذا وطلب من المدعي حلفه القاضي بالله حلفته

ما له من

فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعي عليه فان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه على المال وان قال المدعي عليه ان يدينني
المدعي فزاد على هذا المال عند القاضي فله ان يخرج من دعواه وباري وطلب من القاضي حليفه والباقي
لا يحلفه القاضي ههنا لان دعواه الاب لا يصح فلا يستحق البين حلف المسئلة الاولى وان سمسر لا يملكه كلوا في
هذا الاول سواء اوضح ان له ان يحلفه **رجل استري** من رجل عند المدعي به عينا ان قال المشتري سمسر في حضور
لا يحلف القاضي على نقد الثمن وان قال سمسر في غير حلف البائع فان حلف البائع حلف القاضي المشتري على نقد الثمن وان
نكل بقضي العيب اذا شهد الشهود على رجل حق وقضى القاضي ثمنها دفعه فزاد المشتري المدعي ان الشهود قد
رجعوا عن ثمنها دفعه ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لاسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو اقام البينة على ذلك لم يقبل
بينته وان ادعى رجوعهم عند فاضل اخر لم ينع قضى القاضي برجوعهم لاسمع دعواه ايضا وان ادعى رجوعهم عند فلان
القاضي وقضى برجوعهم لاسمع دعواه وان اقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كما ان يستحلف الشهود
لان رجوع الشهود عند فاضل اخر يصح كما لو رجعوا عند القاضي الذي قضى ثمنها دفعه المدعي عليه اذا كان اخر من يطلب
المدعي عليه فانه يحلفه وصورة التخليف ان يقول له القاضي عليك عهدتي وميثاقه ان كذا فاذ اوما براسه بنم بصير
حالفه ولا يقول له القاضي بانه كان كذا لانه لو اشار براسه بنم في هذا الوجه بصير مقرر بانه لا يكون حالف **رجل**
ادعى على صبي ما دون مال لا نكله لاختلافوا فيه والبعض لا يحلف له لانه لا حث عليه وانما يلزمه المال بالنسبة او لا قرار
الفقيه ابو الليث انه حلف قول عليا وبه ما خذلت المادون متنع عن العسر الكاذب كي لا يرتفع اعتاد الناس عليه في التجار
ولهذا يصح اقراره في بعض الروايات يحلف الصبي ولو اخوان تكون المسئلة على الخلاف على قول الحنفية لا يحلف
لان فائدة الحليف النكول وعند النكول ذلك الصبي لا يملك البذل وعند صاحبيه النكول اقرار وهو من اهل اقرار وذكر
سمسر لا يملكه في اقراره في شرح كما ان قراره حلف عند الكمال **رجل استري** من رجل حاربه برادعي على البائع انه اقاله
البين وهو كاذب في دعواه حلف البائع فنكل وقضى عليه الا قاله بنكوله نقد قضا وبه باطنا في قول الحنفية والى سفس
الاولى حتى حلف البائع وطبها عندها وعند سمسر في يوسف لا يحلف له وطبها وهد على اكله والعروضة قضى
القاضي ثمنها في الزور في العقود والفسوخ **رجل ادعى** عينا في يد رجل انه له وان في اليد قراره في هذا اقام
ذوال اليد البينة المدعي قد استوهب من كان ذلك فعاد المدعي الى البينة بقراره من الملك للواهي فصار كما
لو اقام ذوال اليد البينة على اقرار المدعي انه ملك ذوال اليد ولو اقام كل واحد منهما البينة على اقرار صاحبه له الملك فباعت
البينتان في يد ذوال اليد **رجل ادعى** في يد رجل انه له فوضه منه مدعي انه لم يقبضه من ذوال اليد
ما يقبض كاذبا وطلب عين الوهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخوام زاده في المزارعه انه لا يحلف الوهوب له في قول
الحنفية وسفس وحلف في قول يوسف وكذا في كل موضع ادعى انه كاذب في اقراره او اقرار الواهي بعض الجدية فتر
ادعى انه كان كاذبا في اقراره واراد استخلاف المشتري بانه قد نقدت الثمن او طلب عين الوهوب بانه قد قبضت الجدية فان
الواهي حلف في قول الحنفية ومحمد بن سمسر ان يستحلفه وعلى قول يوسف في قول الحنفية في كتاب الاقرار اذا كان
المسئلة خلاف في يوسف والسافعي يعرض ذلك الى المراءى القاضي والمفتي **رجل استري** من رجل حاربه برادعي فقبضه فوجد
عشر ثوبا واختلفا فقال البائع بعت منك هذا الجراب على ان فيه عشرة اثنان ما به درهم وقال المشتري اني اشتريته
على ان فيه احد عشر ثوبا ما به درهم وطلب كل واحد منهما ثمن صاحبه فان القاضي حلف البائع اولا ما به ما به هذا
اكثر على ان فيه احد عشر ثوبا ما به درهم لان المشتري يدعي عليه سبع الثوب الرابدة وهو منكر محلف كما لو انكر بيع النكر

طلب
رجل ادعى من رجل
عند مدعي عينا

ذلكم

طلب
رجل ادعى من رجل
ما دون مال

حلف لان عدمه

فان

فان بكل بصير مقرر ما ادعى المشتري ان حلف المشتري المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع لما حلف استحق
سبع الثوب الا ان يفسد العقد بينهما وكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري **والا سمسر** على ثلثة اوجه
1 وجه سمسر عند الكل وهو المصالح والموا **وجه** لا سمسر عند الكل وهو اكدود وفي وجه اختلافوا فيه
عند الحنفية لا سمسر وهي سبع ما يثبت منها معروفة النكاح والرق والتف في الايلا والاول والاحد والاسب
والثاني بعد ذلك اجماع الصغار اذا ادعت الامه على مولها انها ولدت عنه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه
ولادومات الولد او ادعت انها اسقطت سقطا استبان خلقه وانكر المولى حلف في قول الحنفية وكذا الوارد
امراه الرجل انها ولدت هذا الولد منه وانكر الزوج وكذا الزوج المولى والزوج بصي والمدعي انها ولدت منه واراد
استحلافها فلا يمس عليها عند الحنفية فالواحد في احد وليس خصله بعضها يحلف فيه وبعضها متعلق
ثمنها اذا ادعى رجل او امراه على رجل انه قد فده لا يحلف المنكره قولهم **ومنها** اذا ادعى الزاني لا يحلف المنكره وصورة ذلك
رجل حلف بعقوبة ان لا يزني ابدا فقدمه العبد الى القاضي وادعى انه زني بعد ما حلف بعقوبة ان لا يزني في غفلة وانكر
المولى الذي يطلب العبد بينه **ذكر** اخصا فانه يستحلف بانه ما زنت بعد ما حلفت بعقوبة بذلك هذا ان لا يزني فان
نكل عن البين عتق العبد وان حلف على غيره **ذكر** اخصا فانه لا يستحلف بانه ما زني **ذكر** الشيخ الامام شمس البينة
الشرعي الرواية بحفظه في الكتب ان العاد اذا ادعى على المقدوف ان المقدوف صدقه في القدر فانه قد زني واما البينة
على ذلك قبلت بينته وسقط اكد عنه وان لم يكن له بينة واراد ان يستحلف المقدوف بانه ما صدقه في ذلك الوقت لسقط
اكد عن نفسه لا يستحلف المقدوف على ذلك ولا فرق بين المستحلف ان معصود العاد من هذه الدعوى احطاط اكد
عن نفسه لا يحلف اكد على المقدوف وهذا لا يشترط عدد الشهود كان مقصود العبد ثبات العتق لا يحلف اكد على
المولى فصارت المسئلة واثبات **قال** سمسر انه اكلوا في الصحيح انه يستحلف المولى في ثلثتنا وهل يصير العبد
مولا بهذا الكلام ذكر اخصا فانه ارب البض ما هو اشارة الى انه يصير قاذفا فانه قال وقد اتى الذي حلف عليه ولم
يقبل انه زني بخلافه **ذكر** في اكدود رجل قد فده غيره فقال رجل للمدعي هو كاذب فبعت بصير البائع قاذفا
المولى ههنا كما هو المختار يحلف على السبب بانه ما زنت بعد ما حلفت بعقوبة بذلك هذا **ومنها** لا سمسر فيه كدود والاثبات
السرقة يستحلف السارق عند النكول بقضي عليه بالمائة ادعى عليه اخذ المال حجة السرقة فاستحلف لاجل المال **ومنها**
استحلف فيه النكاح لا يمس فيه عند الحنفية سواء كان المدعي من الرجل او المرأة وعند صاحبيه يستحلف المنكره على
على قوليهما فيه لعدم البين **وكيفية** الاستحلاف عند هذا انها اذا ادعت النكاح والمهر في ظاهر الرواية عليها حلف
اكتا صلا بانه ما هذه امواتك بهذا النكاح الذي تدعي ولا لها عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه
المدعي هو الرجل يستحلف المرأة بانه ما هذا زواجك على ما يدعي **وقيل** على قول يوسف يحلف على السبب بانه ما تزوجها
على ذلك كذا وكذا من الصداق كما هو اصله الا اذا ادعت المرأة قالوا يحتمل ان يكون المدكورة في ظاهر الرواية قول يوسف
ومن فروع المسئلة رجل ادعى على رجل ان المدعي عليه زوجه فلانه منه وهي صغيرة فانكر الاب طلب المدعي بينه
ان كان البس صغيره وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول الحنفية لو جهن احدها انه لا يرى البين في النكاح والباقي
ان البين للنكول وعند اذ اقرار الاب على بينته الصغيرة بالنكاح لا يصح اقراره **وعند** صاحبيه يستحلف الاب لواقر
عليها بالنكاح يصح اقراره عند هذا وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند الكل اما عند الحنفية فلما قلنا
داما عندها فانها اذا كانت كبيرة كان الاب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا توجه عليه الخصومة فلا يحلف وتستحلف

ما طلب

المزيج في ص

دم ابنه فلان ولا دم عبد فلان ولا دم وليه ولا قبلك حق سبب هذا الدم الذي يدعيه **وفي رواية** حلف على السبب ما
ما قبل فلان بر فلان في هذا عهدا **وفي رواية** ما سوى القتل من القطع والشيء ونحو ذلك حلف على الحاصل ما له عليك قطع
اليد ولا قبلك حق سببها وكذلك في الشجاج والجرحات التي يجب فيها القصاص فان حلف بغير ذلك وكل بقضى عليه بالدية عند
ابن يوسف ومحمد وعند ابن حنيفة محسني حلفا وتيقروا ان ادعى انه قتل من خطا او ولى له خطا او قطع يده او شج خطا
اذا ادعى شيئا منه دية او ارض مستحقة له ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعي من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه وسمى الدية
والارض عند البيهقي انه ادعى ما لا يحلف على الحاصل كما في سائر الاموال قال ابو يوسف كل حق يجب على غير المدعي عليه كالدية
وقتل الخطا وما اشبه ذلك حلف على السبب ما قبلت ان هذا فلان او في الشجر ما شئت هذا هو الشجر الذي يدعي كذا به
محسنا الارش والدية على المدعي عليه سحلف كما سحلف في القصاص **امراة** ادعت على زوجها انه حلف بطلاقة لثلاث الا يدخل
الدار وانه قد دخلها بعد البين **المسألة** على جوده اربعة ان اقوال البين والدخول جميعا فقد قرا لطلاق وان نكر البين والدخول
في ظاهر الرواية حلف على كفايه ما هذه المراه ما منك سكت تطليقات كما ادعت وان اقوال البين وانكر الدخول بعد البين
حلفا به ما دخل هذه الدار بعد ما حلفت عن هذه بطلاقة لثلاث الا يدخل الدار فلان يدخلها **ولذلك** هذا الحق اذا ادعى المالك
انه حلف بعتقه الا يدخل هذه الدار فان عرض المولى الروح بالعاضي لا يحلفه القاضي على السبب ما حلف بطلاقة لثلاث الا
تدخلها **رجل** يدعي رجلا الى القاضي وقال له فلان فلان في ثمان مائة ولم يركب وارثا غيري وله على هذا الرجل الدية قيمته كذا
وكذا من المال وقال للقاضي سلمه عن ما ادعيت فاجابه القاضي ذلك ان سألته وصدقه المدعي عليه في جميع ذلك من القاضي ما يدفع
جميع المال له ولم يكن ذلك قضا على الغاي وان كذب المدعي عليه في جميع ذلك قال المدعي للقاضي حلفه ما به ما يعلم اني فلان فلان
الفلاني ولا يعلم ان فلان مات قال الحنفية روي عن اصحابنا انه لا يستحلف لغير المدعي اقيم البيعة على وفاه فلان وانك انك اذا
اقت البيعة على ذلك بحدك اكر حلفه على ما يدعي لا يكر من المال ثم قال الحنفية وفيها قول انه يستحلف على العلم كما طلب المدعي
واختلف المشايخ فيه قال بعضهم منهم شمس الدية السرخسي ما ذكر انه حلف قوله ابو يوسف ومحمد وما ذكرانه حلف حتى يقيم البيعة
قوله حنيفة وقال سمس الدية اكلوا في الصحيح انه حلف فلان بقم البيعة المدعي فان حلف المدعي عليه تكلف الارش اقامه البيعة
وفاه اسم وان وارثه وان نكل المدعي عليه بصره من الموت والنسب **ولو** اقر المدعي عليه الموت والنسب صرحا وانكر المالك المالك
المدعي حمله في حكم البيعة على المالك يكون حمله في التحليف على المالك فلان اذا نكل فحلف بعد التكرار البيعة ما به ما فلان فلان
الغاي عليك هذا المال **وفي دعوى الموت والنسب** اختلف المدعي عليه حلف على العلم **ولو** ادعى انه وكل فلان فلان الغاي وكله
بعض الدية قبل هذا الرجل وبعض العيين في يوم فار صدقه المدعي عليه في جميع ذلك يوم يدفع الدية اليه ولا يوم يدفع العيين
لان الاقرار بحق قض العيين للوكيل او اقرار بحق القبض في المال العيين حال قيام صاحب العيين ولا يصح اقراره بخلاف ما لو اقر لوارث
وان انكر المدعي عليه الوكالة قال سمس الدية اكلوا في حلف على العلم ما به ما تعلم انه وكيل ولا ان فلان الغاي بعض الدية الذي
له عليك كما حلف لجل الوارث وسوى سبه ووارث **ولو** قال سمس الدية السرخسي اذا انكر الوكالة حلف على العلم حنيفة **ولو**
كان المدعي ادعى ان فلان فلان المالك مات وادعى انه يقضي الدية له على هذا الرجل وبعض العيين الذي له في يد فار صدقه
المدعي عليه في جميع ما قال يوم المدعي عليه يدفع الدية والعين اليه كما في الوارث بخلاف الوكالة فان شئ لا يامر القاضي يدفع العيين
الى المدعي لان القاضي يملك نصب الوصي ولا يملك نصب الوكيل على العلم وان كذب المدعي عليه حلف ما به ما تعلم انه وصي اليه
ولو ادعى رجل عن رجل انه مملوك اشتراه فلان الغاي بصدقه المدعي عليه والقاضي لا يامر بدفع المال اليه لانه لو اقر
بذلك كان قضا على الغاي المالك البيع باقرار ذي اليد وذلك يجوز ولا وجه ان نقض له بالمالك بغير سبب كانه قضى بخلاف ما يفتي

ان

اما القضا للموت والوصي فلا يكون قضا بوزال مملوك الميت ومملوك الغاي **وان ادعى انه اشتراه من فلان فلان** وكله
بقبض هذا المال منه كان ان حلف المدعي عليه على الوكالة **رجل** ادعى في دار رجل طريقا واقام البيعة فشهد
الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شها دقهم وان لم يجدوا الطريق قال سمس الدية اكلوا في شوش من المسلة
في الكتاب كره في بعض الروايات بعمل الشهاده وان لم يجدوا الطريق **وذكر** في بعضها انها لا تقبل ما لم يبين موضع
الطريق انه في مقدم الدار او مؤخرها وبذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل
وان لم يجدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعي عليه بالطريق لان اجماله لا يمنع صحة الاقرار فاذا ثبت
اقراره يوم بالبيان **وذكر** سمس الدية السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر موضع الطريق ومقدار لان اجماله لا يمنع
قبول الشهادة اذا تعدد القضا بها وهما لا تستدريان عرض الدار اعظم محل حكما لم يرفه الطريق قال وان ذكر محله في بعض
النسخ وان لم يجدوا الطريق فذلك اجوز للشهادة **وذكر** في بعض النسخ ان كان الطريق عند بعض العلماء مقدرا سبعة اذرع
من الشهود بمقدار الطريق اقل من سبعة اذرع او اكثر والقاضي يسأل المذهب بعض العلماء فدر شها دقهم فكان ترك البيان
اجوز **وذكر** في بعض النسخ ان بنوا كالأجوز **وذكر** في الكتاب لو شهدوا ان باه مات وترك هذا الطريق مواتا له جازت
وان شهدوا ان المدعي كان مريضا هذا الطريق لا تقبل شها دقهم **رجل** ادعى مسيل ملك دار رجل وشهدوا بالمسيل ذكره الكتاب
انها تقبل قال سمس الدية اكلوا في هذا الطريق سواء وانما تقبل اذا سئلوا موضع المسيل انه في مقدم الدار او مؤخرها وان
لما اوصوا او كما المطر وذكروا مقدار المسيل اما بدور ذلك فلا تقبل الشهاده ولا تصح الدعوى ولا يستحلف كحكم الا اذا شهدوا
على اقرار كحكم بذلك ولو ان فلان دار رجل فنعته صاحب الدار عن سيد الما فيه كان له ان يبيعه الا ان شهد الشهود ان له
حق سبل الملك الدار من هذا الميزان **قال** بعض المتأخرين ان عرفان الميراث قد دم وتصور السطح اليه يترك ان شهدوا انه كان
سبل فيه المالا لا تقبل وان ذكروا مالا مطلقا واختلفوا انه للوضو والمطر كان القول فيه قول صاحب البيت مع البيهقي **رجل**
ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او لحي على سطحه ارضه داره ميزان او ادعى انه في حائطه له بلاء او في حائطه له بناء
او ادعى انه روى من التراب والزل في ارضه او دابة ميتة في ارضه او غرس شجرة او ما يكون فيه فساد الارض وصاح الحوض
بحاج الى رفعه ونقله وفتح دعواه فان طول الحائط وعرضه وموضعه ومن الارض ذكره كحدود وموضعه فاذا صح دعواه
وانكر المدعي عليه يستحلف على السبب انه ادعى عليه حقا لا يحتمل السقوط بالارض ولا بالابرا فانه لو رضى بذلك كان اعارة ولو صح
غنه لا يجوز وفي مثل هذا حلف على السبب **ولو** كان صاحب الخشب هو المدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان على حائط هذا
الرجل خشب فوقع او قلعه وان صاحب الحائط منعني من ذلك لا سمع دعواه مالم يصح وتصحيح الدعوى بان سمع موضع خشب وان
له حق وضع خشبة او خشبتين او ما اشبه ذلك وسر غلط الخشبة وخفتها فاذا صحت الدعوى وانكر المدعي عليه حلفه القاضي
على كفايه ما به ما لهذا في هذا الحائط وضع خشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط في مقدم البيت في موضع كذا
واجبه فان نكل الزمته القاضي حقه **ولو** ادعى رجل على غيره انه حفرة ارضه حفره ارضه حفره ارضه وطلب النقص فان ثبت
موضع الارض وحدودها ومقدار كغيره والنقصان حلفه القاضي على كفايه ما له عليك هذا الحق الذي يدعي ولا يحلفه على السبب
لان هذا الحق يحتمل السقوط بالارض والابرا والصحيح حلف على كفايه ما له عليك هذا الحق الذي يدعي ولا يحلفه على السبب
كغيره ولا يجب النقصان ولو حلف على النقصان رما يمل كالكلف في ذلك القول فيحلف وكان ينبغي ان يحذر قول هذا العبد الا
ان الحنفية لم يعتبر ذلك القول لم يثبت اليه ثم ذكر في الكتاب حفرة ارضه حفره ارضه حفره ارضه وهذا الشأن الى انها اذا لم
تضر الارض ولا يدخل نقصان في ارضه بذلك لا يجب عليه شي ولو ان رجلا رفع من ارض انسان رما فملا او يظن ان ذلك القدر

لا يجزى

الملك من يدعي **وذكر** الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رجلا ادعى ارا في يد رجل فاقام المدعي عليه البيعة
المدعي والى ادعواه ليست هذه الدار لي اوفال كانت هذه الدار تبطل منه المدعي ويكون ذلك دفعا
لدعواه **ولو** كان المدعي يدعي انه ورث الدار من ابيه فاقام البيعة فاقام ذوالالبينة اياه الميت كل اقر
ان الدار ليست اوفال كانت هذه الدار لي كان ذلك مبطلا لبيعه المدعي ودعواه **رجل** ادعى دارا في يد رجل
فقضى القاضي له بها بيعة اقامها ثم اقر القاضي له انها فلان لرجل اخر لا حق فيها وصدره المقر له في المقر له
ولا يبطل قضاء القاضي للمقر **ولو** اقر القاضي له في فلان لم يكن له قط فصدقه المقر له فان الدار ترد على المقر
عليه وسقط قضاء القاضي **رجل** ادعى دارا في يد رجل وقال ذوالالبينة ادعيتها رجل واقام البيعة فشهد شهوده
ارجلاد فيها اليد لا تدفع كخصومة عن ذكي اليد في قول الخفيف ومحمد **ولو** اقام المدعي عليه البيعة على اول المدعي رجلا
دفعها الى ذوالالبين يدفع اليه خصومة المدعي **ولو** قال سهود ذكي اليد دفعها اليه رجل اخر فصدقه ولا نفعه باسمه وسببه
مدفع كخصومة عن ذكي اليد عند الخفيف والي يوسف **شاهدان** شهدا على رجل بعبد في يد المدعي فاقام الشهود
عليه البيعة ان الشاهد كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته **رجل** خاصم رجلا في دار في حق لرجل هذا الرجل شهد
عليه في حق لرجل جازت شهادته ان كان على رجل ادعى على رجل كماله بنفس رجل واقام البيعة فشهد الشهود انه
كفل بنفس رجل لا يرفعه جازت شهادته **وذكر** في رهن المصل اذا شهدوا انه رهن عند ثوبا ولم يسمي الثوب ولم
يعرفوا عن الثوب جازت شهادته فيكون لقول المقر في تعبير الثوب كذلك الغصب **رجل** ادعى دارا في يد
رجل اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي باع هذه الدار من فلان الغائب فبطلت بيعة المدعي وبطلت بيعة المدعي
سبب الشراء في الغائب لان شهد الشهود ان المدعي باع من فلان الغائب فبطلت بيعة المدعي كذا ذكرنا في رهنه
دار في يد رجل خاؤه وادعى ان الدار كانت في يدها وادعاهما وطالب القسم **ولو** ذوالالبين لم تكن
لا في اقام المدعي البيعة على اقام ذوالالبين منه انه كان اشتراها من ابيه في محنته وادعى ان اياه اقر له بها في
قبل بيعة وبطلت بيعة المدعي **ولو** كان المدعي عليه جيرانا اخاه اجاب قال لم يكن له في حق قط فلما اقام المدعي البيعة
اقام هو بيعة انه اشتراها منه في محنته بيعة ولا سطر بيعة المدعي **دار** في يد رجل ادعى رجل انه اشتراها منه بالف درهم
وفاد ذوالالبين ابع فلما اقام المدعي البيعة على اقام ذوالالبين عليه ان المدعي رد عليه الدار قبل بيعة وبطلت
البيع منها **وكذا** لو كان المدعي عليه اولا فالاسع بيننا وهذا اظهر من اول **وكذا** لو كان قال لم يكن له في حق قط فلما اقام المدعي البيعة
المدعي البيعة على الشراء اقام هو بيعة ان المدعي رد عليه الدار من بيعة وهذا لو ادعى على رجل الف الف المدعي
ليس له على اوفال لم يكن له على شي قط فلما اقام المدعي بيعة على المال اقام هو بيعة على القضاء او لا يقبل
لا يمكن له على شي قط الا في حق المال لخصومته **ولو** قال المدعي عليه اولا لم يكن له على شي قط ولا يعرفه فلما
اقام المدعي البيعة على المال اقام هو البيعة على القضاء لا يقبل بيعة فقام الرواية **وذكر** القدر في عن اصحاب انها يقبل
ولو قال المدعي عليه لم يكن بي وسك معاملته شي لا يسل بيعة المستخرج والاس قال ابو يوسف يقبل منه اذا ووفان
قال لم يكن بي وسك معاملته الا ان شهودي سمعوا منه انه ابراني **ولو** ادعى رجل على رجل انه باع مني هذه الكارثة بالف درهم
وفاد ذوالالبين ابع منه قط فلما اقام المدعي بيعة على الشراء وقضى له الكارثة وجد بها اصباغ ابيض واراد ان يرداها على
المقضي عليه قال المقضي عليه انه روى من رجل عت بها لا يقبل بيعة **ولو** ادعى رجل على رجل كمالا فلما
الرجل لا يكاح بيني وسك فلما اقامت البيعة على النكاح اقام هو البيعة على النكاح اقام هو البيعة على النكاح اقام هو البيعة على النكاح

لم يكن سكاك قط اوفال ما ترونها قط فلما اقامت البيعة على النكاح اقام هو بيعة على النكاح اقام هو بيعة على النكاح
وجه انه سمي ان يكون هذه البيعة وسك البيعة سواء هي ما اذا ادعى الشراء على المدعي عليه لم يكن له في حق قط فلما اقام
المدعي البيعة على ما ادعى وقضى القاضي له ما بيع ثم وجد بها اصباغ ابيض وقضى له ما ادعى لا يقبل البيعة على البراءة عن العيب
يكون اقرار البيعة وكذا اكلع لا اكلع عندنا طلاق والطلاق بمعنى سابقه النكاح فكان هو في دعوى الطلاق متناقضا
فلا يسمع **رجل** ادعى على رجل مالا في فاعطاه مع اخو دارا وصاحبه عن دعواه ثم ان المدعي عليه اقام البيعة ان المدعي قال
قبل الصلح اوفال قال ان يقبض المالك في البيعة قبل ان يسل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقبض بيعة المدعي
حتى اقام المدعي عليه البيعة على اوفال المدعي انه ليس له قبل فلان شي بطلت عنه المالك لا يقبض عليه بشي **امراة** ادعت امراتا
قبل ورثته زوجها فجدوا انها امراة الميت فصالحوها على اول من حصنها من الميراث والميراث نصيبه من درهم التركة اكثر من
برك الصلح فالصلح جائز ولا يحل ذلك الميراث اذا علموا بذلك فان اقامت امراة البيعة بعد ذلك اقامت امراة الميت بطل الصلح **ولو**
ان رجلا ادعى مالا على رجل فاكلع فاكلع على شي لرجل المدعي عليه اقام البيعة على القضاء او لا يقبل ولا سطر الصلح ولو
الصلح فاعلى من كاتبة عليه فان كان المدعي عليه قبل الصلح ادعى القضاء او لا يراو ان المدعي ذكر فصله على شي ثم اقام المدعي عليه
منه على القضاء او لا يراو بطل الصلح لان المدعي عليه اذا ادعى القضاء او لا يراو لا يستخلف وانا استخلف المدعي فلم يكن الصلح فاد
عن العين **رجل** ادعى على رجل انه اخذ منه مالا وبشر المالك وصف المالك فقام المدعي عليه بيعة المدعي انه اخذ منه فلا
اخذ هذا المالك السمي والكر المدعي ذلك لم يقبل هذه البيعة ولا يكون ذلك بطلا لدعواه لان من حجت ان يقول اخذني فلان
اخر ثمره على فخذني هذا المدعي عليه بعد ذلك وان شهد شهود المدعي عليه بعد ذلك المدعي اوفال لا يراو وكيل المدعي
عليه اخذني هذا المال كان ذلك اذا بالبيعة وتبطل دعواه **رجل** ادعى عبدا في يد رجل انه له فجد المدعي عليه فاستخلف
فكفل فقضى عليه النكاح ثم ان المقضي عليه اقام البيعة انه كان اشترى هذا العبد من المدعي قبل دعواه لا يقبل هذه البيعة لان
يشهدوا انه اشتراه منه بعد القضاء **وذكر** في موضع ان المدعي عليه لو اذنت اشترت منه قبل الخصومة واقام البيعة
فبطلت بيعة ويقضى له **رجل** اشترى من رجل عبدا فوجد به عيبا فخاضه البايع فانك البايع ان يكون العيب فاستخلف
ونظر فقضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البايع بعد ذلك قد كنت تربيت له من هذا العيب واقام البيعة فبطلت بيعة
رجل ادعى ثوبا في يد رجل انه له فانكر المدعي عليه فطلب المدعي عليه فقال انا اقرى عيني فصاحبه مدعواه على عشر درهم
لرجل المدعي عليه اقام البيعة ان المدعي اقر قبل الصلح انه لا خول في هذا الثوب لا يسل بيعة ويكون الصلح باطلا لانه قد
يمينه بالصلح لا يركن المدعي عليه لو بطل عن العين فقضى القاضي بالثوب للمدعي ثم اقام المدعي عليه بيعة على ان المدعي اقر
القضاء انه لا خول في الثوب لا يسل بيعة ولو اقام المدعي عليه البيعة ان المدعي اقر بعد الصلح انه لم يكن الثوب بطل الصلح
لان المدعي اقر ان هذا بغيره من بدل الصلح اخذت بغير حق اما اذا كان اقر ان قبل الصلح فقد يكون ملكه بعد اقران
قبل الصلح فان كان القاضي علم ان المدعي اقر قبل الصلح انه لا خول في الثوب بطل الصلح وعلم القاضي بان قبل الصلح يكون
منزله الا وارجع الصلح **رجل** ادعى على رجل الف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على الف قط وقد كنت ادعيت على هذا
الالف درهم فدفعته اليك فقال المدعي عليه الف درهم وما في بيعة منك شي فاحصك مدعواه على خسر درهم برات
المدعي عليه اقام البيعة بعد ذلك فسدوا الخمر او الدرع عليه دفع الى المدعي اسر الف درهم لا يسل بيعة ولا يسل بيعة ولا يسل بيعة
كان اقداع العين **ولو** كان المدعي عليه قال المدعي حبرا ادعى صدقة كان ذلك على الف درهم الا اني قضيتك اسر الف درهم ما قضيتني
ودفع اليه الف او صاكه من الف على خسر درهم ثم ان المدعي عليه اقام البيعة فشهد شهوده انه دفع اليه اسر الف درهم

بحوزان

جارت بها دقير وبطل الصلح ويرجع على المدعي ما اخذ منه ثانيا لا في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح
 النسخ على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي ابتداء عن **رجل** في يده ودعيه رجل آخر ادعى عليه
 المودع في قبض المودع وكله في ذلك مدة سنة واقام البينة فقام المدعي بدعيه ان المودع اخذ منه
 الوكالة قبل سنة وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عيدين في ذلك **رجل** ادعى دار له رجل اخر فقام
 البينة فقام المدعي عليه البينة ايضا فلان الغائب اشتراها من المدعي وكلني بها فقبل بسنة وحصل وكيل وتوقع
 اخصومه ولا يقضي بالشر على الغائب **رجل** في يده دار ادعى رجل بوكاله رجل فادعى عليه دعواه المالك والوكاله فقام
 الوكيل بسنة على الوكالة فقام المدعي عليه سنة على اقرار الوكيل ان شهود الوكيل شهود زور واستخرجهم بطلت
 شهادته شهود المدعي وان شهدوا ذلك على اقرار الشاهد من لا سطر شهادته فقام المدعي عليه اقرار الشاهد
 انها مجرد وان في قذف وانها شريك في ما شهدا على المدعي عليه محسب بطل شهادته **رجل** ادعى دار في
 رجل فحضر فقام المدعي عليه في يده دار التي في يده ثمران المدعي عليه اقام البينة ايضا له واراد ان يرجع
 في الالف لسر له ذلك وكذا لو اقام البينة انها كانت لفلان اشتراها منه واقام البينة انها كانت لسيه مات
 وتركها من ائالة لا يعمل بسنة له حيدر مدعي المدعي كل القول قوله مع البين في انك حقة فكل الصلح ابتداء عن
 البين فلا يستطيع ان يرجع في الالف **رجل** اقام البينة انه اشتراها من المدعي قبل الصلح قبل سنة وقبل الصلح ولو لم
 يصر المدعي على الشراء ولكن اقام البينة على ما صحه عن الدار قبل دعواه امض الصلح المالك الذي اشتبه بالبينة
 وابطل الصلح المالك كما ذكره المشتري في كل صلح بعد صلح فالباطل وكل صلح وقع بعد شراء فهو باطل وان كان شرعا
 شراء من رجل فاشترى الباقي اخذ ولا باطل وان كان الصلح اوله ثم اشترى بعد ذلك اجزت الشراء الاخر وابطل الصلح الاول
 رجل ادعى على رجل انه قتل اخاه عمدا واقام البينة فادعى العادل ان القتل ابناء وانه قد عفا عنه فالباقي باطل باحضار
 الابن وحضر شهوده فلو جاز ان يقر رجل وشاهد من شهود هذا الرجل ان القتل ابناء وانه قد عفا عنه فقبل شهادته
 وسن الشك وان كان الرجل حاد وبطل القضاء **رجل** من ادعى على رجل انه ابوه وطالب بغيره القاضي النفقة
 عليه فانكره الرجل فقام الزمن بسنة عليه ادعى واقام المدعي عليه سنة على رجل اخر انه ابوه الزمن والزم وذلك بغير
 ذلك فالسنة بسنة الزمن ثبت بسنة من الذي اقام عليه ابوه وبغيره النفقة وبطل بسنة الاخر **رجل** ادعى امرأه
 خاضعت عينا الى القاضي فبطلت النفقة وهي مخنجة قال العادل انها اخاه وهو ابوها وبطلت النفقة وبطلت النفقة
 ذلك فقام العادل شهادته على رجل اخاه اخوها والماء وذلك لرجل سكران فالباقي بطل من النفقة ويقول لها
 ان شئت فوضعت لك النفقة على الاخ **وهذه** من جنس السبل التي قبل الشهادة فيها لرفع الخصومة عن نفسه وان كان
 ميتا حقا غيره **ومنها** اذا وجد القليل في محلة فادعى اهل المحلة انه قتله رجل اخر من محلة اخرى واقام البينة
 من غير اهل المحلة التي وجد فيها القليل على ذلك الرجل بالقتل ذكره الاصل ان البينة مقبولة فان ادعى اولها القليل على ذلك
 الرجل اخذوه بالدية وان اردوه لم يكن الا وليا عليه حتى ولا على اهل المحلة شي جواز هذه البينة وان ابتنى الدية لغيره
رجل مات فقامت امرأته ولدت المرات وهي كبار كلهم واقروا انها زوجه الميت ثم وجد الولد له من زوجه اخرى
 طلقت لثاني في صحة فاقهر بكونها عليها بما اخذت من المرات **رجل** ادعى على اخر قذفا واقام البينة فادعى القاذف
 ان المقدوف عبد لفلان يدفع عنه دعوى كذا فان اقام المقدوف بسنة بعد ذلك ولا ناعته قبل القذف قبل سنة وقضى
 له على القاذف **رجل** ادعى رجل انها وقفت بشرط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء اخر ادعى انها ملكه

يكون

قالوا نقل بسنة المدعي لا القضاء بالوقف عنده استحقاق الملك ليس يجوز له ان يرجع من وقفه ملكا وباعها صنفه
 واحدة جازع الملك ولو جمع من وقفه واحد لا يجوز مع العبد قول ان القضاء بالوقف عنده
 القضاء بالملك في الملك القضاء يقتصر على المقتضى له وعلى ملكه ولا يتعدى الى الغير فكذا في الوقف **رجل** اشترى
 عبدا وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالملك على بايعه فان رجح قبل ان يقضي القاضي بالملك
 على بايعه اقام البائع البينة انه ملكه لا تسع دعوى التامع لا التامع صار مفضا عليه القضاء على المشتري واقام التامع بسنة
 انه كان اشترى من المشتري ثم باعه من المشتري واقام البائع بسنة على التامع بنظر اقام سنة على المشتري قبل سنة وبطل
 قضا القاضي المستحق وان اقام بذلك البائع سنة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالملك للمشتري لا يقبل هذه البينة
 لان البائع الذي جرى عنها قد انسخ بفضا القاضي بالملك للمشتري فخرج المشتري من ان خصا وان اقامها بعد ما جرى المشتري
 على البائع ولم يقض القاضي له بالملك قبل سنة البائع لان البيع الذي جرى عنها قد انسخ بفضا القاضي بالملك للمشتري لا يقبل هذه البينة
 الماضية في ظاهر الرواية فكان البائع ان يلزم المشتري المبيع وكان المشتري خصما لمعول بسنة البائع ويكون ذلك قضاء على المشتري
رجل ادعى على رجل مالا واقام البينة فادعى المدعي عليه قبل القضاء ثم عدل بسنة المدعي فالقاضي يقضي بكل السنة على وارث الميت
 وان لم يترك له وارث نصيب القاضي عنه خصما فيقضي عليه ولا يقضي عليه غير خصم **رجل** ادعى عينا في يد رجل انه اشتراها
 من فلان الغائب فصدقه الذي في يده فانه لا يورث التسليم الى المدعي كماله في ذلك قضاء على الغائب من غير خصم باقرار المدعي عليه
رجل اشترى دارا وقبض فاراد التفتيح ان اخذها من المشتري اشتريتها لفلان الغائب واقام السنة على اقراره قبل الشراء
 يشترها لفلان وان فلانا وكله بشرها منذ سنة **ذكر** في المنتقى انه لا يقبل بسنة المشتري قال في لوقبيلها الزمان
 على الغائب **رجل** ادعى انه باع هذه الدار من هذا الرجل كذا على المدعي عليه ما اشتريتها منك فلما اقام المدعي السنة على ما
 ادعى اقام المدعي عليه السنة انه اشتراها وكله فلان تسع دعواه **ذكر** في المنتقى اذا ادعى دار له يد رجل انه اشتراها
 ذي اليد وكيل فلان الغائب لا تسع دعواه ولا يعمل بسنة في قول ابي حنيفة **رجل** ادعى ملكا بسبب ثمره ادعاه بعد ذلك ملكا
 مطلقا وشهد شهوده بذلك في عامة الروايات انها تسع دعواه ولا يقبل بينة والكرخي به عنه قال في لوقبيل
 بينة ولا سطر دعواه حتى لو قال اردت هذا الملك المطلق الملك كذلك السبب تسع دعواه ولا يقبل بسنة **رجل** ادعى عينا في يد رجل
 انها له وارث العدا فقام البينة على ذلك فقام المدعي عليه السنة ان المدعي استوفى بطل بسنة المدعي وسد في خصومه
 عن ذي اليد كل واحد منها اقام البينة على اقرار صاحبه انه لم يطل البينة لكان التعارض في ترك العبد في يد ذي اليد
 كذا ذكره الاصل **رجل** ادعى دار له يد رجل انها له وقضى القاضي له بها اقرار المقتضى له انها لفلان اخر لم يكن قط وصدقه
 المقر له بطل قصا القاضي وراد الدار على المقتضى عليه وان كان المقر له كانت الدار للمقر وهما في قبضه في المقر له وضمن
 المقر له الدار للمقتضى عليه عند اصحابنا **عبد** في يد رجل ادعاه رجل واقام السنة فادعى المدعي عليه انه لغير المدعي لا يصح اقراره
عبد في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما اقام البينة انه له او دعه الذي في يده والمدعي عليه محله دعواه ويقول
 هو ولي ولا يقضي القاضي بسنة المدعي حتى لو صدق في اليد ادعاه وانه يدفع العبد الى المقر له فارتدت البينة فبطل
 للمدعي **رجل** ادعى عبدا في يد رجل انه له فادعى المدعي عليه فقام المدعي باقاه البينة فلما اقام المدعي القاضي باعه المدعي عليه
 من رجل وسلم اليه ثم ادعاه المشتري بوجاه المدعي شهودا وحضر المدعي عليه فقال المدعي عليه بعتة فلا واسل اليه ثم ادعاه
 ان صدقه المدعي ما صنع ولم يصدقه المدعي ولكن القاضي علم بذلك فان القاضي لا يسع سنة المدعي على ذي اليد وان لم يصدقه
 المدعي ولم يعلم القاضي بذلك فاراد المدعي عليه ان ثبت ذلك بالبينة لسد عنه خصومه المدعي فالقاضي لا يسع بينة وبعض

عليه سنة المدعي **رجل** ادعى داره بدير رجل فقال فلان وقال وكفى فلان بخصومه فيها ثم ادعاه لنفسه لا تسمع
دعواه وكذا الوادعها الموكل اخر فان ادعاه لنفسه او لا يدعي فقال فلان وكفى بخصومه فيها تسمع دعواه
ولو ادعى داره بدير رجل فقال فلان وقال استر منكم في الدار المدعي عليه ثم ادعى فقال فلان لا تسمع دعواه وقد
من امره ادعت على ولد رجل من امها كانت امراة ابية وهي في نكاحه وطلبت المراث ومحمد الان فقامت البيه
على نكاحها ثم ان الاسر اقام البيه ان اباه طلقها ثم انقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل منه
الابن فان كان الابن حر ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها اولم تكن زوجة له فقل ثم اقام البيه على الطلاق ولا تقبل بيته
رجل ادعى على رجل مالا واخرج المالا خطا وادعى انه خط المدعي عليه فانكر المدعي عليه ان يكون الخط خطه فاستكتب
فلسه وكان من خطين شباهة ظاهره ترك على الخط كاتب واحد اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يقضي
بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس هذا المالك قال القول قوله فنهنا اولى ان يكون الكتاب سمي او صرا فاد
ذلك من من يوجد خطه **رجل ادعى عينا بدير رجل** انه كان سبه مات وترك ميراثه وقال ذوالبيد ادعني
ابوك ولا ادرك مات ابوك ولم يمت **وذكر في المشتق** انه لا يندفع اخصومه عنه **رجل** ادعى داره بدير رجل انها
له اشتراها من فلان بكذا واقام البيه وادعى ذوالبيد البيه انه اشتراها من ذلك الرجل وارخا وتاريخ اخرج
اسبق وادعى ذوالبيد البيه انه حين اشتراها اخرج كات الدار انكر ان كانا كانت رهنا عند فلان اخر
ولم يرض المقتن بسعه حين علم وابطل سعيها ثم اشتريتها منه بعد ذلك الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا لدعوى
اخراج كانه ليس بخصم في اثبات الرهن **ولو كان المدعي ادعى ان هذا العين كان لفلان** رهنه عنده عند كذا وبضئفه
واقام البيه واقام المدعي عليه سنة وفي دفع دعواه انه اشتراه منه ونفذ الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن لان سنة
الرهن مع سنة البيع اذا اجتمعا كانت سنة البيع اولى **رجل ادعى داره اخوان** بالغان احدهم اكبر من الآخر
ادعيا انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا لها واقام البيه فقال المدعي عليه وفي دفع دعواه اني اشتريتها
الدار من هذا الاكبر ومن فلان وصي الاكبر حين كان صغيرا ابكدا فانكر وانكر الوصي ايضا الوصاية واقام المدعي
عليه البيه على اقرار الوصي انه باع حكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البيه لان شهيد الشهود انه كان وصيا
من جهة امه او امه امير جهة القاضي باع لحاجة الصغير مثل الشرا وان عاينا اقراره انه وصي لم تثبت الوصاية
باقرا **امرأة ادعت على زوجها** انه طلقها واقامت البيه والزوجه محمد يدعي الزوج انه تزوجها بعدما عرفت
انها تزوجت بالحلل وحل له نكاحها لم تسمع بيته هذا الزوج لانه بعد الدعوى يدعي عليها التناقض في دعوى اكرامة
وفي ما لا يشترط لسوء البيه لا تسمع عليها دعوى التناقض **رجل ادعى على رجل دعوى** انفق على الزمان على فسادها
فقال المدعي عليه ان دفعها لهذا الدعوى اختلف المشايخ والصحيح لا يطالب المدعي عليه باثبات ذلك الدفع وقال بعضهم
بطلب ومن دفعه ان يثبت فساد الدعوى قال رحمه الله وسفي القاضي ان تنظر في دعوى الدفع وسيله ان كانت
فاصلة ظاهرا وهو يعلم بفساد الدعوى لا يسمع دعوى المدعي ولا يسمع المدعي عليه باثبات الدفع **رجل ادعى داره**
رجل انها له فقال المدعي عليه بضعه او بضعه وديعه عنده لفلان ولم يقيم البيه على الوديعة واقام المدعي سنة
على دعواه ثم اقام المدعي سنة ان بضعه وديعة عنده لفلان بطل دعوى المدعي في النصف هل يبطل في الكل والصحيح يبطل
قال رحمه الله وفي نظر اشارة اجماع لا يبطل في الكل **ولو ادعى داره بدير رجل** فقال المدعي عليه البيه انها وديعه
عنده لفلان اندفعت دعوى البيه فان حضر فلان وسلم المدعي عليه الدار اليه فاعاد المدعي الاول دعواه على المهر له

اباه

ذكر
سقط
بذو
انف

الرجل

هذه

مرجعة

عليه

فاجاب

فاجاب بها وديعه عنده لفلان اخر فعاد المدعي سنة وندفع عنه اخصومه المدعي **رجل** ادعى داره بدير رجل فقال فلان
السنة ثم قال بعد اقامه البيه اني قد استوفيت من هذا المالك اهل سطل بسبه قالوا ان الاستوفيت من هذا المالك كذا لا يبطل
سبه لانه لم يكنه ان يقول استوفيت بعد اقامه البيه **ولو** اكن استوفيت من هذا المالك اهل سطل بسبه قالوا ان الاستوفيت من هذا المالك كذا لا يبطل
بعدم بطله بسبه **رجل ادعى على رجل** ربع مائة درهم محمد المدعي عليه فقام المدعي البيه على ما ادعى نقضه فاحضره فلان
المدعي اقر ان هذا المنكر على ما به درهم قال ابو القسمر الصفا وسقط عن المنكر ثلث المائة الباقية وقال عمر المشايخ
لا يسقط **رجل ادعى على رجل مالا** فقال المدعي عليه اني فاحضرت هذا المالك على ولا وقيل فلا احواله في المجلس واقام
السنة على ذلك فادعى صاحب الدار ان المحال عليه مات فعلى ما دل الدار كان القول قوله مع عيने ولا تقبل قول المحال
انه مات عليا وكان له ان يرجع على المدعي بيته كذا ذكر في الاصل **رجل ادعى** اعانا بمحمد كحسب النوع والصحة
وذكر منه الكل جملة ولم يذكر منه كل عين وحسن ونوع على حدة اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكل على اجماع
وهو الصحيح بل المدعي ان ادعى عليه نصيب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى سال القيمة لم ينظر ان ادعى الاعيان فاقية
في يده يوم احضارها فتقبل السنة بخيرتها وان قال انها هكذا بيده واستهلكها وبسببها الكسب جله تسمع دعواه
وتقبل بيته **وذكر في اجماع** اذا ادعى انه غصب حارسه ولم يذكر بيته تسمع دعواه ويومر رد كباره فان عثر عن
ردها كان القوت مقدار القيمة قول القاضي فلا يصح بيده دعوى العصب من غير ان القيمة لا يصح اذا بين قيمة الكسب
جملة ولم يسبب منه كل عين على حدة كان اولى وان ادعى الغصب ادعى ان يده هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يسبب
القيمة تسمع دعواه في حكم الحاضر وبعدما احضر الى مجلس القضا كانت الدعوى الاشارة الى الاعيان ولا يحتاج الى
ذكر القيمة قال رحمه الله وانما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى دعوى السرقة ليعلم ان السرقة كانت نصا با او لم يكن
اما في سوي ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة **رجل احضر وصي الميت** وادعى ان له على الميت خسين درهم وكان الميت قد
محمس درهم في حياته دينارا ما فاقام وصي الميت بسبه ان المدعي هذا اقراره على الميت هذه الخمسون لانه كان رابع منه
ما به درهم له على ان قالوا بطل بسبه الوصي ويكون ذلك دفعا لبيته المدعي **رجل ادعى** عينا بدير رجل انه لا يذكر
المدعي فقبل ان يقيم المدعي السنة على دعواه باع المدعي عليه واشهد عليه فلما اقام المدعي السنة بعد ذلك على ما ادعى ونفى
القاضي له بالعين اقام ذلك المشرك السنة على القاضي ان العمر له في يد بخير حق فقبض له ثوبا المقتضي له الثاني وهو المشرك
باعه من باعه او وهبه له جاز ونقود العين اليه وهذه حيلة يغلها الناس لاجل الظلم الا انه انما يصح هذه الحيلة
اذا لم يدع الشرا من المقتضي عليه المولى وانما ادعى ملكا بطلان اما اذا ادعى من المقتضي عليه المولى لا يسمع دعوى المشرك
لان المشتري صار مقتضيا عليه بالقضا على باعه وانما وضع المسئلة في ما اذا باع المدعي عليه قبل ان يقيم المدعي البيه
لانه لو باع بعدما اقام المدعي شاهدا وعول الشهود ابطال القاضي سح المدعي عليه **رجل ادعى** داره بدير رجل فقال فلان
رجل فادعى انها له اشتراها من ذي اليد الف درهم واقام البيه فشهد بشهوده ان والدي الذي يدعي هذه الدار من المدعي
ولم يذكر ان باع وهو يملكها قالوا اجازت شهادتهم ونقض بالدار المدعي كان صلح اليه مقر انها كانت له ولا يصح لو شهد
على اقرار الميت انها المدعي تجوز شهادتهم فلهذا اذا كان ذوالبيد يقول ملكي وبيد فلان يقول ملكي في حجاج المدعي
ان ان شهد بشهوده ان الميت اشترىها وهو يملكها وقت البيع وكذا لو كان ذوالبيد يدعي انها له بسبب اخر لا مرا ثاغيه **ولو**
ان المدعي ادعى انها له اشتراها من ذي اليد فقال ذوالبيد ما كان لي فيها حق فلما اقام المدعي السنة على انه اشتراها من الميت
وهو يملكها اقام ذوالبيد السنة انه اشتراها من امه قبلت **ولو** قال ذوالبيد هذه الدار ما كانت لي قط لم يكن له فيها حق فلما اقام

سنة

المدعي السنة على ما ادعى اقام دوايل السنة انه اشترها من ابيه في صحته لا يقبل سنة **وان** اقام السنة ان اقر
 صحته الخ في سنة **دار** في مدعى رجل انها كانت له ماتت ركبها ميراثا و اقام السنة وقضى القاضي
 له ذلك ثم جاء آخر وادعى انها له اشترها من له المقضي له فانه رد الدار على المقضي عليه وعلى المدعي الشرا من البيعة
 الذي ردت عليه الدار ان المقضي له المصدق مدعى الشرا قد اقر انه كان مطلقا في دعواه الارث وان شهوده كانت
 شهود زور وفي مثل هذا لا يصدق القاضي عند الكل خلافا في رثته اياه ما اذا قضى الحقوق والفسوخ بشهادة
 الزور **امراة** ماتت كرماء وادعى انها وهو غير بالغ ان الكرم ورثه اياه وصرفته امة البايعة وزعم انها لم تكن
 وصيه له والوارث كانت ادعت وقت البيع انها وصيه الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك لانها لم تكن وصيه له وكانت
 قيمه البيع للصغير اقرارها على نفسها انها استهلكته بالبيع والتسليم ولا سمح سنة العلام الا بان من له عليه
 وفي ما اذا باع الرجل شيئا بحضرة امراته وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انها اخلفت الشايع فيه والعضم لم يسمع
 دعواها والصحيح ايضا سمع **قال** رحمه الله بسبل الشيخ المام الاجل الاستناد ظهر المدعي من رجل ادعى على رجل انه
 غصبه غلاما تركيا وسفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكر المدعي ادعى انه
 و اقام البيعة **قال** رحمه الله ان المدعي هذا الغلام الذي عينته لا يسمع دعواه اذا كانت الصفات من ماله يسير
 التخيير والتبديل **ولو** قال المدعي بعد ما احضر الغلام هو عبيدي ولم يرد على ذلك سمح دعواه ويقبل سنة لا دعواه الاول
 سمح دعواه الثانية ولا يكون منافيضا وسيل رده عن من خلع امراته **وقال** رحمه الله من اجبر يستدعي
 سام مباع السارق كان المدعي يقول كان هذا السنة وقت الاقرار لا سمح دعواه **وان** قال المدعي في السنة وقت
 الاقرار سمح دعواه **وان** ادعى انه له ولو نقل سيا سمح دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس **وقال** رحمه الله في اجماع
 الكبير **قال** الحق في سرقان لو قال في يدولان بمراته اقام البيعة على عبيد يد المقله انه غصبه منه او ادعى دناله
 بعل سنة حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد ما اقرار او على من حاد بعد ما اقرار **وكذا** لو ثبت رجل من الرجل انه لا حق
 في قبلك غير ذلك في دن وشرا ثم اقام البيعة على شرا عبيدا من الذي ابراه او على قرض الف درهم لا يقبل المطالب بخ بعد الاقرار
قال مولا ناضي الله على هذا ينبغي الاتساع دعوى الزوج بعد ما اقرار اما ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن له السنة وقت الاقرار
 اما اذا ادعى مطلقا انه لا يسمع دعواه **وذكر** في اجماع رجل قال في يدك قليل او كثيرا وعيدا ومتاع فلان صح اقرار
 له عام وليس يجوز ان حاق المقله لما خذ عبيدا من يد المقله فوال المقله كان في يدك وقت الاقرار فهو في يد المقله
 لا يملك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقله ان يسم السنة المقله انه كان في يد المقله وقت الاقرار لا المقله
 دخول هذا العبيد في الاقرار وكان القول قوله وذكر في الاقرار ما وافق رواية اجماع **رجل** قال في حياوي لفلان
 بعد ايام ادعى شيئا من ما كانت له وجعله في ايجانوت بعد الاقرار وصديق **وذكر** في بعض روايات الاقرار انه لا يصدق
 رحمه الله وهذه الرواية مخالفة رواية اجماع والرواية رواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة ملكته ادخاله في
 في ملك المدعي بيقين **وذكر** مسله اجماع اذا ادعى المقله حذوت الملكة في زمان لا تصور حذوته فيه لا يقبل قوله اني
 ملكته بعد الاقرار **وعن** ابو يوسف اذا قال مالي ما لوفه دار او قال مالي على احد مال بمراد مالي ما لوفه دار او قال مالي
 او دارا سمح دعواه لانه لم يركب اياها ببيعه فسمع دعواه وعمره لو قال مالي في رستاق كذا في يد فلان داره ارض
 واخفى دعوى بمرام السنة له في يدولان في ذلك الرستاق ان لا يقبل سنة الا ان يقيم السنة انه اخذها منه بعد
 الاقرار **ولو** قال مالي في يد فلان دار واخفى ولم ينسبه الى رستاق ولا يرد بمراد ان له قبله حقا الذي رستاقه

عليه

له

قريب

دريه لا يقبل بيته **ولو** قال مالي الى حوت دار ولا ارض بمراد في ذلك اقام السنة يقبل سنة ماله بقصد فريه
 او ارضا بغيره لمحمد لا يقبل بيته **اما** اذا قال الحق الذي او حسان او العراق او بطن سنان فافان باطل
ونكر في الوارث من جوا اذا قال له مرانه هذا البيت وما اعلق عليه بانه هو كذا في البيت فله البيت والمناع **ولو**
 اقر السنة في صحته كسج ما في منزله من الفرس والواقي وغير ذلك من ما يقع عليه الملك من صنوف الاموال كلها وله بالسنة
 دوا في غلمان وهو ساكن في البلاد فافان انما يقع في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان سعت الدوايل الباقون النهار
 الى وطنه وكذلك عبيد الدار يحرمون في حواجه واما واول منزله فكل ذلك اقرار **ولو** قال في صحته جيب ما هو
 منزله مراني غير ما على من الشاب بمرات ادعى ايمنه ان ذلك تركه ابيه **قال** ابو القاسم ههنا حكمه فتوى في الحكم اذا سمع
 هذا الاقرار وجب القضاء ما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علم المرء ان الزوج كان صادقا في اقراره وان سمع
 ذلك كان له سمح او هبه او ما اشبه ذلك في سعة ان سمع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لا يصير ملكا لها لانه
 الباطل وساني مثل هذا في كتابه اقرارا ساله تعالى **وذكر** في وصايا المسمى اذا دفع الوصي الى البيعة ماله بعد البلوغ
 واشهد باليمن على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته والدن ولم يولد من تركته والدن عذره من قبله ولا كثر
 الى وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك الوصي شيئا وقال هو من تركته والذي و اقام البيعة قبل سنة وكذا لو اقر الوارث انه
 قد استوفى جميع ما تركه والدن من الدار على الناس بمراد على رجل دنه والدن سمح دعواه **وفي** وصايا المسمى اذا بلغ الورثة
 ان مورثهم اوصى بوصايا ولا يعلم ما اوصى به فقالوا قد اخذنا ما اوصى به لم يحزن وانما يجوز اذا اجازوا بعد العلم **ولو**
 اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للبيته على الناس ثم ادعى على رجل دنه سمح دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى دنه للبيته
رجل ادعى دار الفضاله وان مورث المدعي عليه كان حدث بين عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد مورثه هذا اقام البيعة
 على ما ادعى اقام المدعي عليه سنة ان مورثه ولا ناك ان اشترها من المدعي كذا بيعة بائنا ونفاضا ثم مات مورث
 فورثتها منه فادعى المدعي دعوى المدعي عليه ان مورث المدعي عليه كان اقرار البيعة الذي هو من المدعي هذا كان
 بيع وقاء اذا رد على الثمن يجب على ردها عليه و اقام البيعة على ذلك **قال** السمع المام الاجل الاستناد ظهر المدعي رحمه الله
 لم يسمع منه هذا الدفع لان سمح الوفا عند مشايخ سمرقند عن له الرهن فاذا اقام المدعي عليه السنة على ان مورثه اشترها
 من المدعي سمح وفا حكاكها كانت رهنه ثم اشترى بعد الرهن فيحكم بالشر او عند شاختا بمنزله البيعة الفاسد اذا
 اتصل به القبض ملكه المشتري ونقله الى ورثته وكان المدعي دعواه الملك لنفسه بعد ذلك بطلا في دعواه فلا يندفع
 بهذا دعوى المدعي عليه شرا مورثه من المدعي **رجل** اخضر ملوكا وادعى انه له وانه تمرد عليه وقال الملوك انما بعد فلا الغايه
 في ذلك المشتري اذا جاب بيته على ما ذكر لم يجعل سنة ومن المدعي خصومة وان لم يسمع السنة على ذلك يقبل سنة المدعي يقضي
 له فان حضر الغايه المقله بعد ذلك لا يسيل له على العبد لان يقيم السنة ان العبد له ويقبل سنة ويقضي له بالعبد على
 المقله له الاول **ولو** ان رجلا ادعى عبيدا في يد عبيدا وادعى عليه دين او شرا شيئا منه فهو خصم له اما ان يدعى المدعي انه يجوز
دار في يد قومه ميراث لهم من ابيهم وقالوا لاندري انك اشترت ام لا وكان دفع حصته فلا الذي اقام المدعي سنة سمحوا
 اقروا بنصيب الغايه ميراثا لهم من ابيهم وقالوا لاندري انك اشترت ام لا وكان دفع حصته فلا الذي اقام المدعي سنة سمحوا
 انه اشترى من الغايه بنصيبه لا يقبل منه هذه البيعة **ولو** قال بعهه الورثة الذي يدعي الدار للمطابق فلان الغايه
 حارب سنة المدعي **ولو** ان رجلا ادعى دار في يد رجل افعاله و اقام السنة و اقام دوايل السنة ان هذه الدار لفلان الغايه
 اشترها من المدعي ووكلي **وذكر** في المسمى انه يعمل سنة ذي اليد ويجعل وكليا ووقع الخصومة عنه ولا الزم الغايه الشراء

عليه

له

ان العبد

من اجري دادني نيت فاما الوارث منه على ما ادعى فعلى المدعي عليه دفع في دارم معالي القاضي الدفع يكون لا نقاشا
او الامرا وابتها تدعى فعلى المدعي عليه كلامها فالواكلانه هذا لا يبطل دعواه الدفع لان من جحدته ان يكون كالمراة في
ثمة جرت فاقبنتها **فصل في محوز قضا القاضي له ومن لا يجوز وما يجوز للقاضي ان يعمل في المحوز**
لا يجوز قضاؤه لمن لا يحوز شهادته له ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه ولولا تعديل العلانية لا يصح له
محوز شهادته ولا يصح تعديل الامه والعبد والمكاتب والمراة والمجروح في القذف ولا تعديل الولد الولد ولا يصح تعديل الشيء
من هو لا يشترط تعديل العلانية ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تركية الشهادة الرجل على شهادة والد حاجين
ولا يجوز شهادته على قضا والدن وهذا قول لوسف وقال محمد بن حوزة الوصيين ويجوز قضا القاضي للامير والرواه
وكذلك قضا القاضي لاسفل للقاضي الاعلى وقضا الاعلى لاسفل ويجوز قضا القاضي لغيره من القضاة ان يرضى بالسم
امراته جبه ليجزى وكذا لو قضى كراهه ابيه بعد ما فات الاجازة وكان له جبا ليجزى ويجوز للقاضي ان يرضى بالسم
والقطعة من المتقطعة كذا ذكره الامام المعروف بخلافه زاد للقاضي ان يرضى بالسم الغائب ان سم من قوله اذا خاف الهلاك
ولا يعلم مكان الغائب ولا يبيع اذا علم ولا يبيع مال الدين في قول الى حسمه وفي قول صاحبه يبيع من قوله ولا يبيع عقار
وعندهما في روايه وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح واذا اراد بيع ماله بمسكه له دسجين من الثياب واران
له ثياب حسنه سبعة وبشرى بثمنها ثوبا يكتفيه ويصرف الزيادة الى الدين وللقاضي ان يقضي ما علم حال قضايه في المحر
علم مجلس القضا او في غيره وان علم بمحادثة قبل التليد ثم قلد القضا ليس له ان يقضي بذلك العلم في قول الى حسمه وقال
صاحبه له ان يقضي بذلك العلم وعلى هذا الخلاف اذا علم بمحادثة في قضا به ثم غزل ثم قلد ثانيا ليس له ان يقضي بذلك العلم عند
وعلى هذا الخلاف اذا علم بمحادثة في قضا به ثم خرج الى رساق وليس هو قاضيا فيه ان قلد قضا الكون دون الرساق يتوقف
عاد الى مصره لا يقضي بذلك العلم عند الخيفه وعندهما يقضي ان كان معلما على الكون والرساق يتوقف على رساق وهو عاد الى
المصره يصح له ان يقضي بذلك العلم وهو هو واحد السمع الامام سمس اليه اكلوا في وان علم بمحادثة في الرساق عند
خيفه ليس له ان يقضي بذلك العلم فعلى قوله اذا علم بمحادثة في حال عدم الولاية لا يقضي بذلك العلم عند وعندهما يقضي ولا يقضي
بعله اكله ودعوى الكل على كل حال ولو علم بمحادثة في قضا به في المصر يرضى الى رساق وهو قاض فيه فقه في ذلك العلم
قال سمس اليه اكلوا في الرساق في ظاهر الروايع للضعيفه المصر شرط لنفاذ القضا هكذا ذكر الاختصاص في الله اشار محمد في
الكتاب عن ابي يوسف المصر شرط لنفاذ القضا وله ان ينقل الشهادة بكتابه وكما للقاضي منزله شيهدين على الشهادة
وساوي صور الكتاب شرطه في اخر الكتاب ان غنا الله تعالى وله ان يقبل البيه بدر على الغائب بعضا من ماله
بدل المدعي **وصور** ذلك اذا باع الرجل عدا فغنا الشري في نقد الثمن ولا يحكم مكانه فاما الباع سبه على ذلك عند القاضي فان
القاضي يقبل البيه وسع العبد ويقضي في الغائب من ثمن العبد فان قضى ثمن ثمن العبد وضعه على يد عدله **ومن**
هذا المجلس سله ذكرها في اجازات الاصل في اجازة الدواب والغائب ان سعه مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله
ان يأخذ مال البيه من والد اذا كان الولد اسرا فمبذرا وضعه على يد عدله الى ان يبلغ البيه ويجوز قضاؤه على السحر ولا
ينفذ قضاؤه اذا علم **وصور** السخر ان يدعى دينا على غائب واحضر رجلا وادعى ان هذا الرجل كفل له بال على الغائب
فيقول انك كليل ولكن لا شيء لك على الغائب فقام المدعي البيه انه على الغائب الف درهم فقضى القاضي على الغائب تلك البيه
فان ذلك يكون قضا على الغائب وقضاؤه فما ارثني فيه باطلا وان دفع المهر لشيء القاضي فرد ولم يقبل وقضى للراشي نقد
قضاؤه وان ارثني وللقاضي واحد من اصحابه ليجيب الراشي عند القاضي ولم يعلم القاضي بذلك وقضى للراشي نقد قضاؤه

او في مكان الولاية

ليس

اذا لم يعلم انه مسخر

المدعي رشوة

ان

ان كان حق وجب على القاضي ان يقض وما في الراشي وان علم القاضي بذلك فقضاؤه مردود وهو كما لو ارثني
بنفسه وقضى للراشي واذا شهد الشهود عند القاضي بغير اقراره او عقار وعادوا فعلى القاضي المشهود عليه ان
ان الحق حق المشهود له او ماله ما ارى الحق في هذه الدواب لم يرد قضا حتى يقول لا يردت عليك القضا وكذا وكذا
ان معنى قوله ارى اظن ولو قال اظن لم يكن ذلك قضا ولو قال ارم عليك قضا **ولو** قال انت عندى ارم هذا على
هذا كذا اختلفوا فيه والعرض لم يكن ذلك قضا وقال سمس اليه اكلوا في والقاضي الامام العامي يكون ذلك قضا
ولو قال القاضي لرجل جعلتك وكذا على كذا فلان الميت كان وكذا لا يحفظ ولو قال جعلتك وكذا لا يشرى وسع كان
له ان يشرى ويبيع لان من القاضي معتبرا من المصلحة **ولو** قال رجل لرجل جعلتك وكذا لا يشرى وكذا لا يحفظ وكذا اذا
قال القاضي ذلك **ولو** قال القاضي لرجل جعلتك وصيا لميت يصير وصيا وان خص شيئا وقال كذا يصير وصيا في ذلك
الشيء خاصة من وصية القاضي يقبل التخصيص خلافا لصا الميت والميت لا يحد فان ذلك يكون عاما **ولو** قدم غرضا الميت
المواري على الوارث ولا مات ولم يوص له احد ولما عليه ديون والقاضي لا يعلم بذلك فعلى القضا ان يكم صا دين
معد جعلت هذا وصية تركه قالوا رحمى ان يسحه ذلك ان عرف عدل الوصي وصرفه وقالوا اصدقه صار وصيا
لان ايضا الميت يقبل التعليق ولذلك ايضا القاضي **ولو** ان رجلا حيا الى القاضي وقال ارم ارمات في بعض المراتف وعليه
ديون وترك في تركه كل نوع مالا ولم يوص له احد واهل تلك الحاجة لا يعرفون ولا يمكن اثبات النسب اليه فقال له
القاضي ان كنت صادقا فما تقول فيع الروايع في نظر الدين قالوا لا بأس به لانه ان كان صادقا صام امر القاضي والا فلا
فصل في ما يقضي في المجتهدين ما نفذ قضاؤه فيه ولا ينفذ القاضي اذا كان مجتهدا ان يقضي براءى
نفسه في المجتهدين **وهذه المسألة** على وجه اخرها ان كان مجتهدا وهو يعلم براءى نفسه فقضى براءى غير قال
قال ابو يوسف لا ينفذ قضاؤه وهي اجري الروايع عن محمد واحلف الروايات عن الحنفية في اخر الروايات
عنه ينفذ قضاؤه ولا يرد وما اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى والنايه ان كان مجتهدا فنفذ
وقضى براءى عن ولم يذكر غيره قال ابو حنيفة ينفذ قضاؤه ولا يرد ويجعل براءى في المستقبل وقال ابو يوسف يرد قضاؤه
وهو الصحيح من قول محمد ايضا وان لم يكن له رأى في المسألة فاستفتى فيها فافتاه فقضى بفتواه لم يرد له رأى
يرد قضاؤه ويجعل براءى اكله في المستقبل **مسألة** عن السمع الامام عبد الواحد السمساني قال لا ينفذ القضاة
النفوذ في الشافعي في المذهب فيمنع المضافه وسبع الدرر وغير ذلك انما يجوز اذا كان النفوذ في ذلك قال في الاجتهاد
الى ذلك اما اذا كان لم يرد ذلك لا يجر تفويضه وقال في غير هذا احتياط ولعم الفوقين وان كان يرى ذلك لا ينفذ
الى حنيفة لوقضى خلاف رايه ينفذ قضاؤه في اصح الروايعين فلان يصح تفويضه كالرأى فان فوض الى الشافعي ليقضى
برايه او ليعضى به هو حكم الشرع ينفذ ذلك النفوذ عند الكل وارضى وهو لا يعلم انه يختلف فيه وانما قصد القضاة
على وجه الامتياز فوافق قضاؤه محلا مجتهدا فيه **ذكر** في كتاب انه ينفذ قضاؤه **وذكر** في الرجوع عن الشهادة انه
لوقضى شهادة محددين في قذف وهو لا يعلم انهم محددين ثم علم يرد قضاؤه ويؤخذ من المال **مسألة** وكذا
اذا ظهر انهم عدا او كافران او اعيان يرد قضاؤه وهذا كله قياس قول الحنفية والى يوسف ومحمد **مسألة** في
الرجوع عن الرجوع عن الشهادة ان قضا القاضي في المجتهدين انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد اما اذا لم يكن
عن اجتهاد فلا ينفذ **وذكر** كذا خلافا في انه ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الحكماء ولو اراد رجلا قال ان يرد
فلانه في طلق فزوجها فحاصته الما يرد بطلان الطلاق واقفا جاز النكاح وبطلان الطلاق يرد رجوع الى طلق

في فصل

وقوع الطلاق قال القاضي في دفعه الاول وان كان كالحالف في كل امرأة ان تزوجها في طلاق ففسخ العاظمي على
امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى قال ابو يوسف كل يمين فسخ على كل امرأة وهكذا روي عن ابي حنيفة وقال
محمد اذا فسخ على امرأة بخصومة يكون فسخا على النساء كلن وبعض المسايخ اخذوا بقوله ابو يوسف وبعضهم اخذوا
بقوله محمد والفتوى على قوله لا فسخا غير واحد وهذا لو حلف لا حلف بالطلاق وقال كل امرأة ان تزوجها في طلاق
لا تحت المرأة واحدة والحق في هذا منزله الطلاق اذا قال كل عبد استترت به فمحرمة هذا والطلاق سواء **وذكر**
في المتن انه لو قال كل عبد استترت به فمحرمة فاشترى عبد على قوله لو سلف وهو رواية عن ابي حنيفة تحتاج الى الفسخ وكل
عبد **وذكر** على امرأة واحدة وانما بان قال مولد ان تزوجت فلانة في طلاق فزوجها ففسخ العاظمي من واحد
لا يفسخ الكل ويحتاج كل من الى فسخ على حدة لان امرأته ان حلف بطلاقها ثلاث مرات لا يزوجها ثم تزوجها
ففسخ العاظمي من جميع ايمانها بهذا اللفظ فان ذكر يكون فسخا للاثبات كلها وان حلف بطلاق نسوة وعقد على كل امرأة
سواء على حدة بان قال ان تزوجت فلانة في طلاق وان يزوجها فلانة امرأة اخرى في طلاق وذكر الله والراجح ففسخ
المهر على امرأة بخصومة لا يفسخ من غيرها ولو قال ان تزوجت فلانة في طلاق فزوجها ففسخ العاظمي المهر على كل واحد
النكاح **وذكر** من اكلوا من زوجه الله استادة الامام الى على النسفي انه لا يحتاج لان القاضي بطل المهر فلم يكن
الطلاق واقعا الا انه يعود النكاح بقضاء القاضي فان كان الزوج وطئ بعد النكاح ففسخ المهر كان الوطئ حلالا وكذا
يظهر بطلان المهر والطلاق في حق هذه يظهر في حق غيرها في قول محمد ان حلف على كل امرأة بزوجها في طلاق **ولو**
قال كل امرأة ان تزوجها في طلاق فزوجها بعد المهر ثم تزوج خامسة فخاصته انما ساه الى القاضي ففسخ القاضي
عليها المهر لا يظهر انفساخ المهر من كانت قبلها عند الكل لانه لو بطل بينه في الرابع ولا يقع الطلاق عليهم كما يصح نكاح
انما ساه فيبطل الفسخ عليها فاذا بطل الفسخ على حق انما ساه يبطل في حق غيرها واذا قضى القاضي بطلان المهر في الطلاق
المضاف وغيره من المجتهدين ونفذ قضاؤه على المقتضى عليه عند الكل حتى كان على المقتضى عليه اتباع راي القاضي سواء كان راي
القاضي موافقا لرايه او لم يكن وهو من دفع قضاؤه في حق المقتضى له ان كان عاميا بنفذ قضاؤه وعليه اتباع راي القاضي وان كان
عاميا روي خلاف ما قضى له القاضي عن ابو يوسف رحمه الله في غير رواية الاصل انه لا ينفذ قضاؤه حتى يحل له وعليه سداد المهر
وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله بنفذ قضاؤه في حقه ايضا **وذكر** في ما لا يستحسن انه بنفذ قضاؤه في حقه ولم
ذكر فيه خلافا وان كان المقتضى عليه عاميا جازاه لا يستغنى فقهاء علم القاضي فاقناه بوقوع الطلاق وهذا وما اذا كان
المقتضى له عاما وله راي سواء لان المهر في حق اكلها من زوجه الله راي راي والراجح **وذكر** الى يوسف رحمه الله حلف على كل امرأة ان تزوجها
فهي طالق فزوج امرأة وهي طالق واقعا فخاصته المرأة الى القاضي ففسخ له بقا اكلها من زوجه الله راي راي والراجح
الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى فانه عسك المرأة الاولى وبانقالب اليه وبني الامر على رايه كحادثة المرأة الثانية اما لو
فقد قضا القاضي عليها بطلان المهر ونكاح النكاح فنفذ قضاؤه وان كان قضاؤه موافقا لرايه في ذلك الزمان فلا يبطل ذلك
القضاء وهذا بناء على ما تقدم ان على قوله لو سلف يحتاج الى الفسخ في كل امرأة **وذكر** الفقيه ابو الليث في العيون رجل اشترى عبد
فشهد شاهدان عند القاضي ان هذا المشرى حلف بعق كل مملوك يشتره قبل شرائه هذا العبد فاعتقه القاضي بشهادتهما
ثم اشترى عبد اخر قال ابو يوسف بعق العبد الثاني بقضايه الاول وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يعتق الثاني بقضايه الاول **وقال**
ابو جعفر رحمه الله يعتق الثاني حتى يشهد الشهود شهادة مستقبلة وهذا بناء على ان عند ابي حنيفة الشهادة على عتق العبد لا تقبل
من غير دعوى العبد **وذكر** قال امرأة كذا تزوجت فان طالق ثلثا فزوجها ثم رفع الامر الى القاضي ففسخ حكمها طلقها ثلثا ثم عاد

القاضي
تدفع القاضي المهر

اليه

اليه بعد تزوج اخر هل يحتاج الى فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ فيه وانما اختلفوا بناء على ان المنعقد بكلمة
كلما بين واحدة وكلما لم ينعقد ثانيا بنية ونسبة المأنة بعد الثانية او منعقد هذا اللفظ ايمان في رواية ابي حنيفة منعقد
من واحدة وكلما لم ينعقد في طلاق الاصل المنعقد بان فعل في رواية ابي حنيفة منعقد كل من فسخ على حدة
رواية ابي حنيفة لا يحتاج والصحيح رواية ابي حنيفة **وذكر** حلف بطلاق امرأة ان تزوجها فزوجها وحكمها رجلا الحكم بها في الطلاق
المضاف فحكم بطلاق المهرين اختلف المشايخ فيه **وذكر** في ابي حنيفة الاصل انه لا ينفذ حكم الحكمه حقها **وذكر** في الاصل
وغيره من الروايات ان حكم الحكمه ما بين المتخالفين في المجتهدين منزه حكم القاضي حتى يكون احدهما ان حج عن حكمه
وذكر احصاء فلت حكم الحكمه في المجتهدين جازا في المجتهدين والقصاص ذكر المحاور ما سوى كدود والقصاص **وذكر**
شئ لا يملكه اكلوا في اصل الاصل ان حكم الحكمه في المجتهدين نحو الكائنات والطلاق المضاف جازا في ظاهر المذهب على صاحبنا
قال الله النفس يعول هذا ما يملك ولا يفتى به وقد روي عن اصحابنا رحمهم الله ما هو اوسع من هذا وذكر ما روي عنهم
انه لو استفتي صاحب كاهنة فقها عينا من اهل الفتوى فامام سلطان المهر وسعدا ان اخذ نفقته وباتت المرأة فيهم
ان صاحب كاهنة لو استفتي فيها فاقاه بطلان المهر وسعدا ان سكت فان تزوج اخرى بعد ما ورثا كان خلف بلفظ كل
امرأة تزوجها فاستفتي فيها اخر مثل الاول فاقاه بصحة المهر ووقوع الطلاق المضاف عليها فانه ينفذ في الثانية وسعدا
الاول لان دعوى الفقيه الجاهل بمنزله حكم القاضي المولى وحكم الحكمه وما نقل عنهم ان حكم الحكمه في المجتهدين اذا رفع الى القاضي
ان كان موافقا لرايه امضاه وان كان مخالفا ابطاه وليس للقاضي ان يبطل حكمه فاضا في المجتهدين وقال ابن ابي ليث
ان يبطل حكم الحكمه وان كان مخالفا لرايه اذا لم يكن حكم الحكمه مخالفا لنص واجماع وهو بمنزله حكم القاضي المولى ولهذا اذا حكم
الحكم فحكم بقراره ان حج عن حكمه لا يصح رجوعه كما لا يصح رجوع القاضي عن حكمه في موضع الجاهل والاصح ما قلناه
الحكم استفاد الولايه بتحكيمها ولها ولا يملك على اعسها لا على غيرها فكان حكم الحكمه في حق غير حائز له الصلح ولو اصاب
الحكم ان على شئ كان ذلك مخالفا لراي القاضي ابطاه اما اذا كان حكم الحكمه موافقا لراي القاضي فلا يبطله لانه لو ابطاه اخلنا
الى الاعادة فلا ينفذ **وذكر** حلفا رجلا للحكمه بها فجاز القاضي حكومته فلان حكم حكمه بها بخلاف راي القاضي ذكر
الكتاب لانه لا يجوز حكمه على القاضي وكان القاضي ابطاه فالواذا لم يكن القاضي ذا وناي الاستخلاف وان كان ذا وناي يكون له
ان يبطل حكمه **وذكر** بعضهم اكلوا بطلان لان الجاهل امضا لا سبق فلا يظهر فاما مقتضى لكن شرط صحة الحكم ان يكون الحكم من
اهل الشهادة لان القاضي لا يصح ان يكون فاضيا اذ لم يكن من اهل الشهادة فكذا حكم الحكمه فلا يصح حكمه العبد والمكاتب والاكابر
المسلم ولا يحكم الحكمه لولا اعتبار شهادته له وان حكما امرأة وحكمت في ما يجوز شهادتها فجاز حكمها **وسعدا** في سائر الحكمه موضعها
ان ساءه تعالى **وذكر** تزوج امرأة ثم حج وله والد فادعت المرأة ان زوجها قد كان حلف فلان يزوجها مطلقا كل امرأة زوج
عنا وطلب من القاضي ان ينصب له الزوجا ليقضي لها بالطلاق فالمرحمة الله ان كان حونا مطبقا جعل والد حضا فاق
هشام رحمه الله قل له رحمه الله ان راي القاضي ان هذا القول ليس بشئ فا بطل القول امضى النكاح ثم صح الزوج من رايه
ان الطلاق واقع هل سعه العام معها قال محمد بن سبيح ذلك فقلت له ورايه على خلاف ذلك قال القاضي لا فسخ
ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله في المأنة لا تسعه المقام معها وكذا للمرأة فاق هذا حكمه على حراما ولا يحرم حلالا وهذا بناء
على ما تقدم ان راي الزوج ان كان هو اكرمهم ووقوع الطلاق لا ينفذ في حقه ثم شرط محمد رحمه الله ان يكون الموالا خصما ان يكون
خلفا مطبقا اختلفت الروايات في المطبق وانفتحت الروايات الظاهرة ان يكون ذا كان موالا او مولا لا يعتبر ولا
يكون غيره خصما وسعدا تفرقة في حال المأنة كما في الاغنى واما المطبق في الظاهر الروايتين على يوسف رحمه الله فقد روي

ان هذا من ايمان
اجب الى فسخها فان
الامام الاستاذ ابو علي
عنه

علام

ما كثر السنة وفي رواية عنه مقدر بكثر يومه وليله ومجده الله قدس اود الجون المطبق شهر يومه وورد سنة
كاملة **وذكر** الباطني والسمع الامام المعروف بحواضر زاده رحمه الله ان يكون المطبق في قول الخبيث مقدر شهره عليه
الفتوى **رجل** في نام امراة وبينها فخاصته امراة الى القاضي فواي القاضي ان احكام لا يحرم اكله فقضى باكل الفتوى
ان الزوج اذا كان جاهلا ماخذ بالقضا وان كان غلاما فيقهر ويرايه اكرمه قال ابو يوسف رحمه الله لا يحل له المقام معها وكل
المرأة **وذكر** الحسن بن زياد في مثل هذا اذا كان الرجل جاهلا ماخذ بالقضا والقاضي وان كان عالما فقهر **رجل** راي نفسه ولا
ينظر الى قضا القاضي في **رجل** الحسن وهذا كل قياس قول الخبيث والي يوسف رحمه الله اما على قول محمد ماخذ بقضا القاضي
على كل حال **وذكر** الرجل والمرأة انت طالق البتة وهو من يرى البتة ملنا فخاصته امراة الى القاضي في البتة ملك
الرجل فقضى بفارجه وجعلها امراة قال محمد رحمه الله وسح الرجل مسك المرأة وان كان هو في خلاف ما قضى
القاضي ويقول الرجل لست اري هذا واراه ملنا والرجل من يخذ بقوله قال محمد رحمه الله وبني في هذا الفقهاء
يدع رايه ويلزم بما قضى له القاضي لان هذا ما اختلف فيه الفقهاء اذا قضى القاضي بذلك على فقيه عالم يرى خلاف ذلك من
تخرم او يحيل او اخذ مال او غيره فانه ينبغي للفقهاء ان يدع راي نفسه وماخذ بقضا القاضي ويلزم نفسه الزمه القاضي
وذكر علي بن المقضي عليه ماخذ بالقضا ولا يحل راي نفسه **رجل** ادعى على غايه شيئا قال محمد رحمه الله العتق
للقاضي ان نصب الوكيل عن الغايه فلوان القاضي سمع البينة على الغايه من غير خصم ووكيل وقضى على الغايه في قضا
على الغايه روايتان **ذكر** سمع البينة الشريفة رحمه الله والسمع الامام المعروف بحواضر زاده انه ينبغي قضاؤه وغيره من الشايع
قالوا لا ينبغي **وذكر** اذا خاف صاحب الدرع غيبه الشهود او موهو واراد اثبات الدرع على الغايه في بعضهم بكونهم باثبات
حقوقه وحل ما رداثباته على الغايه مطلقا او عاقل او شر او شرطا للموكله بان قال ان كان فلا تطلق او عتق
فانت وكل في الما حقوقي على الناس ثمران هذا الوكيل يحضر رجلا ويقول ان فلانا وكلني بطا حقوقي على الناس اجمعين ان
كان فلان باع داره من فلان واعتق عبدا او طلق امراة او فلا بالغايه ببيع داره من فلان واعتق عبده وصرت قتيلا
في اثبات حقوقي وكل وان لو كل على الف درهم فمعه المدعي عليه بان فلانا وكلني على هذا الوجه لكن لا اعلم الشرايط
قد وجد فيقيم المدعي البينة على الشرط فيقضي القاضي الشرط الا ان هذا فصل اختلف فيه المسامح ان الابن رهن نصيب
عن الغايه في اثبات شرط حققة في بعضهم ينتصبه خصم والصحيح انه لا ينصب اذا كان شرطا يتضرر به الغير كالطلاق
والعاقق وما اشبه ذلك فلا يصح هذه كيدية والصحيح في هذا ما ذكر محمد رحمه الله اجماعا يقول رجل صاحب الدرع كفلت
لك كل مال على ولا الغايه ثم ان صاحب الدرع يحضر الكفيل للمجلس القاضي ويقول له ان على فلان الف درهم كفلت عليه
فقبل كفا له هذا الرجل فيقبل الكفيل بالكفا له وينكر المال على الغايه ويصح ان كان لان قوله كفلت لك كل مال على ولا لا يكون
اقرار منه بالمال لانه مجهول فاقام المدعي البينة ان له على الغايه الف درهم كفلت له عليه قبل كفا له هذا الرجل فيقبل ببيته ويقضي
له بالكفا له والمالك انه ادعى على الغايه ما هو سبب محقة على احاضر ويتنصب كحاضر خصم عن الغايه فيكون المقضا عليه
قضا على الغايه حتى يحضر الغايه وانكر الدرع لا يلتفت الى انكاره ولا يكون هذا قضا على المستحضر المدعي بما ادعى على
الكفيل كما صادقا من يرى المدعي الكفيل عن المال والكفا له وسعي المال على الغايه في كفا له كفا له على الغايه
من يرى القاضي على هذا الوجه فانكر المال على الغايه فاقام المدعي البينة وكذلك يقضي على احاضر ويكون كذا قضا على العا
سواء ادعى الكفا له على المكفول من اوله بذكر الامور **ولو** ادعى رجل ان له على الغايه الف درهم وان هذا الرجل كفل لي عن العا
الف الفاني عليه ما من فها وما تقدم سواء نقضى على احاضر ويكون ذلك قضا على الغايه **ولو** ادعى ان له على العا الف

او عتق م

ما نظر

على المال م

دره وان هذا الرجل كفل له عليه بالف الفاني عليه ولم يقل ما من وانكر المدعي عليه ذلك فاقام البينة على ما ادعى فان
القاضي يقضي له ما لا ف على احاضر ولا يكون ذلك قضا على الغايه بخلاف ما اذا ادعى كفا له عامه بكل ماله على الغايه
فان ثمة نقضى على احاضر ويكون ذلك قضا على الغايه سواء ادعى الكفا له ما من اوله بذكر الامور والفرق ما عرف اجماع
وروي اس ساعده عن محمد رحمه الله رجل ادعى على رجل دينيا فقضى القاضي له عليه ببينه اقامه وغا المقضى عليه
او مات وترك ماله في المصير يد اقوام يعرفون بذلك المال المقضى عليه وخلف المقضى عليه وارنا فان القاضي يدفع شيئا
مراله الى المقضى له ما لم يحضر المقضى عليه ان كان غايه او حضر وارثه ان كل ميتا لا خيال ان الغايه قد قضى دينه **رجل**
ادعى له على ولا العا الف درهم وان هذا الرجل الذي احضره معه كفيل عن الغايه ما من وانكر الكفيل الكفا له فاقام
المدعي البينة على الكفيل انه كفل ما من الغايه وان على الغايه الذي ذكرنا انه يقبل البينة ورجع الكفيل على الغايه
قال الكفيل انه كفل ما من الغايه بعد القضا لم ما من الغايه بذلك لرجع على الغايه اذا ادعى ويجعل منزله البرا **ولو**
كان كفل عن رجل ما من وادى المال ثم غاب الطالب محضر الكفيل والمكفول عنه فاقول المكفول عنه بالكفا له ومجدا
المالك او مجد الكفا له ايضا فاقام الكفيل شهودا على دفع المال والكفا له ما من فانه نقضى على الطالب بالقبض حتى لو حضر
الطالب وانكر القبض بقضى عليه بالبراهة بتلك البينة ورجع الكفيل على المكفول عنه بذلك المال **ولو** اراد حيل عليها الف رجل
وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم محدا احدهما المال فاقام المدعي بينه على احدهما المال وقضى القاضي عليه بالمالك والكفا له فلم
ياخذ الطالب شيئا حتى غاب ثم تقدم الاخر فاقضى القاضي بقضى عليه بتلك البينة بخمس ما به كانت عليه **رجل** ادعى عليه
محمدا كحقوق فعاد المشهود عليه ما عيذان فقالا كذا عيذان لعلان الغايه لانه اعتقنا واقاما البينة على ذلك
فان القاضي يقضي بعينهم ويكون ذلك قضا على مولا م حي لو حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت الى ان كان **القاضي**
اذا كتب كتابا الى قاض اخر في فصل بجهته فيه فان القاضي المكتوب اليه يعمل راي نفسه ولا يفتي كتاب القاضي الى القاضي
على خلاف رايه وسفد سجل عن في ما اذا كان بجهته فيه وان كان السجل مخالفا لرايه لا يحل القاضي بمزله الشهادة
وفي الشهادة القاضي يعمل راي نفسه اما السجل على قضا غير ولا يعمل راي نفسه **رجل** يدع رجلا الى قاض وقال
ان على هذا الرجل الف درهم والي غايه الخاف ان يتوارى هذا الرجل فحله القاضي وكفيل لايه وقبل بينه المبر على المال
فحكم بذلك ثم رفع ذلك الى قاض اخر فان الثاني يجوز قضا الاول بينه وبين الابن ما قامت بحق على الغايه حتى يكون ذلك
قضا على الغايه وانما فام الغايه وهذا بخلاف المفقود فان القاضي يحل ان المفقود وكفيل في طلب حقوقه لا المفقود
منزله البيت فكان القاضي يوع بسوطة وماله **رجل** عليه در رجل وطالبه صاحب المال فتنا الدويون ان لهما فاض مال
اليوم فامراة طالق او عبده حر ثم غيب عنه الطالب فخاف ان يحل الف الفاني في بيته فحا المطلوب على القاضي وقضى عليه القضا
فنصب القاضي للغايه وكفيل في بضع دينه فذفع اليه المال وحكم القاضي بذلك ثم رفع ذلك الى قاض اخر قال ابو يوسف قضا
الاول باطل لا يجزه الثاني **وذكر** الباطني في الواقعات عن الحسن بن زياد ان القاضي ينصب وكفيل عن الغايه يدفع اليه المال
ولا تحت كالحالف وقال الباطني وعليه الفتوى عن محمد رحمه الله ما يقارب هذه المسئلة قال لو ان رجلا حال الى القاضي وقال
ان فلان يملك الغايه كذا مال والي قد قضيت به وهو المان في بلد كذا وانا اريد ان اذهب الى ذلك واخاف ان اخذني الطالب
بالمال ثم ويحذرا ايضا فاسمع من شهودي هنا واكتب لي حجة حتى لو خاضني يكون حجة لي فان القاضي يسمع بينته ويجعل من
الغايه خصما وكذلك في الطلاق اذا ادعت المرأة رجلا الغايه قد طلقتها **رجل** اعتق نصف عبده ونصف امته وكا الممة
من اسن فاعتق احدهما وهو مصر وقضى القاضي لا خير يبيع نصيبه فباع ثم اخذها الى قاض اخر لا يرى ذلك **ذكر** كخصم

ما نظر

ما نظر

يقدر ولم يذكر العدد وبه اخذ شمس الائمة الحلواني وعليه الفتوى وهذا
 اذا تركها مجانها ورغبة عنها من غير عذر اما اذا تركها لمرض او لبعد مسافة
 او تاويل بان كان يفسق الامام او يضل لا يبطل عدالته وان ترك الصلاة
 بالجماعة كما يفعل العوام بطلت عدالته وان تركها متا ولا بان كان يضل
 الامام او يفسق لا يبطل عدالته ولا يقبل شهادة من كان معروفا
 بالكذب والذي يعلم شعرا العرب ان كان يعلم لا جل العربية لا يبطل
 عدالته وان كان فيه فحش وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يقدر في
 شعره ومن كان يشتم اولاده واهله وجيرانه ذكر في بعض الروايات
 انه لا يقبل شهادته وقيل ان اعتاد ذلك بطلت عدالته وان فعل
 ذلك احيانا لم يبطل وقال الفقيه ابو الليث اذا لم يكن قذفا لا يبطل
 عدالته اما القذف يبطل العدالة ولا يقبل شهادة من يدخل
 الحمام بغير ازار اذا لم يعرف رجوعه عن ذلك وذكر الكرخي لا يقبل
 شهادة من مشى في الطريق بسراويل ليس عليه غيرة ولا شهادة من
 ياكل في السوق من ايدي الناس لان ذلك لم يفعله من كان له مروءة
 ولا يقبل شهادة الاقلف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر
 فان كان يعرف ان الختان سنة الا انه ترك الختان لحوف على نفسه
 لا تبطل عدالته ويؤكد ذبحته لان اباحة الذبيحة يعتمد الملة وان
 يعتقد ملة التوحيد ولا تقبل شهادة من شتم اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم وعن ابي يوسف ان كان تبرأ منهم لا تبطل عدالته وان
 شتمهم بطلت عدالته وشهادة الخصي مقبولة اذا كان عدلا وكذلك
 شهادة المعلم وشهادة اهل الاهوا جازية الا الخطاب مروي ذلك عن

ولم يستعظم ذلك
 م

اي خيفة واي يوسف وهم قوم من الروافض يصدق بعضهم بعضا
 من غير دليل ولستخبرون شهادة من يحلف بين ايديهم بالله تعالى انه كذا
 لا يقبل شهادتهم تهمة الكذب الفاسق اذا تاب لا يقبل شهادته مالم
 يمض عليه زمان يظهر فيه اثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة
 اشهر وبعضهم قد رد بسنة والصحيح ان ذلك يفوض الي رأي القاض
 والعدل ومن اتهم بالفسق لا يبطل عدالته العدل اذا قال للشاهد
 هو متهم بالفسق لا يبطل عدالته والمعروف بالعدالة اذا شهد
 بزور عن ابي يوسف انه لا يقبل شهادة ابد الا انه لا يعرف توبته
 وروي الفقيه ابو جعفر عنه انه يقبل شهادة توبته عليه الا اعتمادا وغير
 العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته النصرا في الاسلام وقد
 كان فاسقا فشهد في حادثة لا يقبل شهادته استحسانا حتى يتبين حاله
 بعد الاسلام ولو كان هذا النصرا في عدلا فاسم يقبل شهادته من
 ثم شهد غير ان يساله عنه الصبي اذا حتم ثم شهد قال محمد لا يقبل شهادته
 مالم يسئل عنه وهو بنيا علي ان عند ابي يوسف ومحمد لا يجوز القضاء
 بظاهر العدالة وعليه الفتوى اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم
 يقض القاضي بشهادته حتى تاب فان القاضي لا ينفذ شهادته وان شهد
 رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد لامرأة وهو عدل
 ولم يرد الحاكم شهادته حتى طلقها باينا وانقضت عدتها روي بن
 شجاع ان القاضي ينفذ شهادته ولو ان كان كافر بين شهدا على كافر فعلا
 فلما توجه القضاء سلم المشهود عليه ثم اسما الشاهدان مكانهما فان
 القاضي يامرهما باعادة الشهادة ولا ينفذ لهما بعد الاسلام ويكتفي بالعدالة

السابقة اذا قدم الامير ذلك فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينتظرون اليه
قال خلف بطلته عدالتهم الا ان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا يبطل
عدالتهم والفتوي على انهم اذا خرجوا لا لتعظيم من يستحق التعظيم
ولا للاعتبار يبطل عدالتهم ويصل بهذا الفصل مسائل التركيبية
والتعديل والتركيبية على نوعين تركيبة السيرة وتركيبية العلانية في
تركيبية العلانية يشترط ان يكون المعدل عدلا يعرف احوال الناس
واسباب الجرح وشرايط العدالة ولا يصح من المعدل شهادة اذا
لم يشدد غفلته ولا يشترط العدول في المزي في قول له حنفية وابي
يوسف وقال محمد يشترط فيه العدد الاثنان فيما يثبت مع الشبهات
والاربع فيما لا يثبت مع الشبهات وعلى هذا الخلاف رسول القاضي
الي المزي والمترجم عن الشاهد اذا كان الشاهد اعجميا والمترجم
عن ان كان الخصم اعجميا الخصم واجمعوا على انما يشترط في الشاهد من
العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تركيبة العلانية يشترط ذلك
في المزي ولا يصح تعديل الاعمي والصبي والمعتوم والفاسق واجمعوا
على انه لا يشترط لفظه الشهادة في تركيبة العلانية وصورة تركيبة
العلانية ان يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل
للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تركيبة السرانية يثبت
القاضي رسولا الي المزي او يكتب اليه كتابا فيه اسم الشهود وانسابهم
وجلالهم ومحالهم وسوقهم ان كان سويا حتى يعرف المزي فيسأل عن
جبراهم وصدقائهم فاذا عرفهم فمن عرفه بالعدالة يكتب تحت
اسمه في كتاب القاضي عدل جاز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب في ذلك

قوله

تحت اسمه بل سكت احترازا عن هتكه السرا ويقول الله يعلم الا اذا عدله
غيره وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقضي القاضي بشهادته فحينئذ يصرح
بذلك ومن لا يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت اسمه في كتاب
القاضي ثم القاضي ان شأبه بين تركيبة العلانية وبين تركيبة السراوان
شأن الكثرة تركيبة السراوان زمانا يزكو تركيبة العلانية واكتفوا
بتركيبية السراوان لا يقضي القاضي بظاهر العدالة في قول له يوسف
ومحمد ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود او لم يطعن وقال
ابو حنيفة ان كان المدعي به حقا يثبت مع الشبهات كان له ان يقضي بظاهر
العدالة ما لم يطعن الخصم في الشهود والفتوي على قولهما واذا طعن الخصم
في الشهود لا يقضي بظاهر العدالة في قولهم وكذلك فيما لا يثبت مع الشبهات
كالحدود والقصاص يسأل عن الشهود في قولهم ولم يطعن الخصم في الشهود
بل عدلهم فهو على وجه ثلاثة ان قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا واعلى او قال
هم عدول جازية شهدتهم لي وعلى او قال هم عدول ولم يزد ففي الوجه
الاول والثاني القاضي يقضي عليه بدعوى المدعي ولا يسأل عن الشهود
لانه اقرب الحق وان قال هم عدول ولم يزد او قال هم عدول الا انهم اخطاوا
في الشهادة فهذا على وجهين اما ان كان المدعي عليه عدلا يصلح التركيبية ولا
يصلح بان كان مستورا او فاسقا فان كان عدلا يصلح التركيبية ينتظر ان
كان المدعي عليه لم يحدد دعوى المدعي عندا الجواب بل سكت حتى شهد
عليه الشهود ثم قال هم عدول قال ابو حنيفة وابو يوسف القاضي
يقضي بشهادتهم ولا يسأل عنهم سوا كان المدعي به حقا يثبت مع الشبهات
او لا يثبت مع الشبهات وقال محمد القاضي لا يقضي قبل السؤال بل يسأل

الخصم

للمدعي

عنه لا عنده وان كان قول الخصم تعديلا فالعدد في المزي شرط عنده
وعندهما لا يشترط العدد وان كان المدعى عليه عند دعوي المدعي محمد
دعوي المدعي فلما شهد عليه الشهود وقال هم عدول في بعض الروايات جعل
هذا على الخلاف الذي تقدم عندهما يقضي القاضي من غير سوال وعند
محمد لا يقضي ما لم يبال عنه غير وذكر في الجامع الصغير ان في هذا الوجه
لا يصح تعديل الخصم في قول ابى يوسف ومحمد ويكون تعديله بمنزلة
العدم وفي بعض الروايات عن محمد في هذا الوجه يقول القاضي للخصم
ماذا تقول اصدقوا في الشهادة ام كذبوا ان قال صدقوا فقد اقربا ادعي
المدعي وان قال كذبوا فما يقضي هذا اذا كان المدعى عليه عدلا فان كان
فاسقا ومستورا لا يصح تعديله ولا يقضي القاضي ولا يجعل قول
الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كما لو شهد عليه شاهد
واحد فقال المدعى عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا وكذلك
هاهنا بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرارا واد
لم يصح تعديله اذا كان فاسقا ومستورا يسأل القاضي صدق
الشهود ام كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضي القاضي
باقراره واذا قال كذبوا لا يقضي فان كان المزي اثنين فعدهم
احدهما وجرحهم الاخر قال ابو حنيفة وابو يوسف الجرح اولى
لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحال فكان الجرح اولى كما لو عدله
اثنان وجرحه اثنان في قولهم وقال محمد اذا عدلهم واحد وجرحه
الاخر القاضي يتوقف لا يقضي بشهادتهم ولا يرد بل ينتظر ان
جرحهم اخر ثبت الجرح وان لم يجرحهم اخر بل عدلهم اخر ثبت

العدا

العدالة وان جرحه واحد وعدله اثنان يثبت العدالة في قولهم لان
قول الاثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف قول الواحد وان جرحهم
اثنان وعدلهم عشرة كان الجرح اولى لان قول الاثنين يساوي قول
الجماعة كما في دعوي الملك اذا اقام احد المدعين اثنين واقام
الاخر عشرة لا مترجح جانب العشرة رجل ادعي على رجل حقا واقام
على ذلك شهودا فجرحهم الخصم واراد ان يثبت ذلك بالبينة فهو
على وجهين اما ان يكون جرحا مفردا لا يدخل تحت الحكم بخوان يقول
انا اقيم البينة على ان شهود المدعي فسقه او زناه او على اقرار الشهود
ان المدعي استاجر على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم قالوا لا شهادة
عندنا على هذا المدعى عليه في هذه الخصومة او على اقرارهم انهم
قالوا ان المدعي بطل في هذا الدعوي على هذا المدعى عليه ولا يعمل
لا بشهادة عندنا لهذا المدعى عليه هذا المدعى عليه ولا على غيره او على
اقرارهم انهم قالوا ان المدعي بطل في هذا الدعوي او على اقرارهم
انهم شهدوا بزور او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان
فيه هذا الامر لم يقبل شهادة شهود المدعى عليه ولا يثبت الجرح
عند علمائنا وذكر الحنفية انها تقبل وهو قول ابن ابي ليلى والشافعية
والصحيح مذهبنا الوجوه منها ان شاهد الجرح يصير فاسقا
بارتكاب كبيرة يثبت ذلك بكتاب الله تعالى وهو اظهار الفاحشة
من غير ضرورة فلا يثبت الجرح بشهادة الفاسق وان كان في
اثبات امر دخل في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعى عليه الا
ان هذه الضرورة يمكن دفعها من غير هتك الستر بان يقول شاهد

اثبات هذا الجرح

المدعي هو

يكون هو

كان الجرح اولى

الجرح ذلك للمدعي سراو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا يحتاج فلا
يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة وان ادعى المتهود عليه جرحا
يدخل تحت الحكم بان اقام البينة ان شهود المدعي زناوا ووصفوا
بالزنا او شربوا الخمر او سقوا من شيا قبلت شهادتهم وبطلت بيئته
المدعي لان شهود الجرح وان اظهروا الفاحشة فانما اظهروها لا يجاب
المحدو وقامة الحسبة تجازت شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعي
ان شهوده شركا في المتهود به وكذا اذا شهد شهود الجرح ان شهود المدعي
حدوا في قذف لانهم ما اظهروا الفاحشة وانما حكموا باظهار الفاحشة
من شهود القذف وكذا اذا شهد شهود الجرح على اقرار المدعي ان شهود
المدعي فسقه جازت شهادتهم لانهم ما اظهروا الفاحشة فيقبل شهادتهم
وكذا لو اقام المتهود عليه البينة ان المدعي وكل الشاهد في هذه القضية
قبل شهادتهم وقد خاتم قبلت شهادتهم وكذا لو اقام البينة على اقرار
المدعي ان شهوده شهدوا باطل او على اقرار ان شهوده لم يحضروا
المجلس الذي كان فيه هذا الامر ولو اقام المتهود عليه البينة اني صالحت
شهود المدعي على كذا من المال على ان لا يشهدوا علي بهذه الشهادة فان القاضي
يقول له هل اعطيتهم المال ان قال نعم اعطيتهم واقام البينة على
ذلك قبلت هذه البينة لانه اراد استرداد المال منهم فيقبل فان قال
لم اعطيتهم المال لا يقبل هذه البينة لانه اقام البينة على اظهار الفاحشة
من غير ان يتعلق بها حكم ولا يقبل الشاهد اذا كان فاسقا في السرو هو
في الظاهر عدل فاراد القاضي ان يقضي بشهادته فاخير الشاهد عن نفسه
انه ليس يعدل صح اقراره على نفسه الا انه اذا كان صادقا في الشهادة لم يسعه

المشهود عليه

اذ يجز

ان يخبر عن نفسه انه ليس يعدل لان فيه ابطال حق المدعي الزكي
اذا سال عن الشهود وعرفهم بالعدالة فاراد التعديل روي عن محمد انه
يقول هذا عندي عدل مرضي جاز الشهادة وبه اخذ بعض المشايخ
وقال بعضهم لا يكون هذا اللفظ تعديلا لان قوله عندي لفظ موهم
فلا يكون تعديلا الا ترى ان الشاهد لو قال الحق عندي لهذا
المدعي يكون ذلك باطلا فكذلك في التعديل وقال بعضهم هذا اللفظ
في التعديل لا يوجب خلا ولو قال المعدل لا اعلم فيه الا خيرا يكون ذلك
تعديلا وقال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة الفاظ هو عدل مرضي
جاز الشهادة صالح مقبول القول لي وعلي وقال بعضهم اذا قال
هو عدل جاز الشهادة يكون عدلا وعليه الاعتماد والمشهد عليه
اذا عدل الشهود قبل ان يشهدوا عليه فقال هم عدول فلما شهدوا
عليه انكروا ما شهدوا به وطلب من القاضي ان يسال عن الشهود فان القا
يسال عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول لا يبطل حقه في السؤال لانه
يمكنه ان يقول كان هذا عدلا قبل الشهادة الا انه تبدل حاله رجل
شهد عليه شاهدان بحق فعدل احدهما فقال هو عدل الا انه غلط
او اوهم فان القاضي يسال عن الشاهد الاخر فان عدل الشاهد
الثاني قضى بشهادتهما لان قوله غلط او اوهم ليس بجرح فاذا عدل
الشاهد الثاني عدل التهما فجاز القضا بشهادتهما وان شهد
شاهدان على رجل بحق فقال المتهود عليه بعد الشهادة الذي شهد
به فلان على حق او قال الذي شهد به فلان على هو الحق فان القاضي
يقضي عليه ولا يسال عن الشاهد الا خيرا لان المتهود عليه اقر

هذا اللفظ

صلى

بالحق على نفسه فيقضي باقراره وان قال قبل ان يشهد واعليه الذي يشهد به
 فلان على حق او قال الذي يشهد فلان هذا على هو الحق فلما شهدوا
 عليه قال للقاضي سل عنهما فان القاضي سأل عنهما عن الشاهد من
 فان عد لا يقضي بشهادتهما وان لم يعد لا لا يقضي لان قوله الذي يشهد به
 فلان على ليس باقرار في الحال وانما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا
 بمنزلة تعليق الاقرار بالشرط والاقرار لا يحتمل التعليق فاذا لم يصير
 اقرارا ولم يوجد التعديل فاذا اطلب من القاضي ان يسأل عنهما سأل ولا
 يقضي قبل السؤال اذا شهد الشهود لرجل بحق فسأل المزمع عن الشهود
 فخرجوا وتم الجرح وقال المدعي انا اتى من يحد لهم من اهل الثقة وسمي
 قوما يصلحون للمسئلة عن الشهود فان القاضي سمع ذلك ويسأل عنهم
 فان عدلهم لو اسأل القاضي الطاعين مما يطعنون لاحتمال انهم طعنوه
 بما لا يكون جرحا عند القاضي فان بينوا اما يكون طعنا كان الجرح
 اولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضي فان القاضي لا يلتفت اليهم
 ويقضي بشهادة شهود المدعي وكذا لو عدل المزمع الشهود فطعن الشهود عليه
 وقال للقاضي سل عنهم فلان او فلانا وسمي قوما يصلحون للمسئلة عن الشهود
 فان القاضي يسأل عنهم فان جرحوا او بينوا جرحا صالحا كان الجرح اولى
 ودكر ابن سماعه في النوادر ان القاضي لا يلتفت اليه شاهد ان شهدا
 لرجل والقاضي يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الاخر فتركا شاهد
 الذي عرفه القاضي بالعدالة قال يصير لا يقبل القاضي تعديله ولا
 بمن سلمه فيه قولان وعن ابن بكر البجلي في ثلاثة شهدوا والقاضي
 يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعلا الثالث فان القاضي

فلانا و فلانا

يَقْبِلُ

لوسيد هذا الثالث منها
أخرى ولا يغفل عن

يقبل تعدلها في الشهادة الاولى وهو كما قال بصير رجل غريب شهد عند القاضى
فان القاضى يقول له من معارفك فان ساءهم وهم يصلحون للمسئلة عنهم
سال عنهم في السر فان عدلوه سال عنهم في العلانية فان عدلوه قبل تعدلهم
اذا كان القاضى يريد ان يجمع بين تركية السر والعلانية وقد ذكرنا
ان القضاء في زماننا تركوا تركية العلانية اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد
تعدله شاهدان عدلان عنده وسعدان يعدله لان العدالة في هذا بمنزلة
القاضى والقاضى يقبل الاثنين فكذلك المعدل شاهدان شهد الحق وقال
المشهدود عليه هما عبدان وقال الشهود نحن احرار لم يملك قط فان كان
القاضى عرف الشهود بالحرية لا يثبت الي الطعن وان كان لا يعرفهم
لا يقضى بشهادتهم حتى يقيم الشهود انهم احرار او يقيم المدعى البينة
انهم احرار ولو انهم لم يقيموا البينة انهم احرار ولكن قال للقاضى سل
عنا فان القاضى لا يقبل ذلك منهما فان سال عنهما فاجبرا انهما حران يقبل
شهادتهما جاز ولا يستحب ان يقبل ذلك من الشهود الا ببينة وكذا اوقال
الشهود كما عبيد الكنعانيين لا يقبل القاضى ذلك منهما الا ببينة وقال
المشهدود عليه هما محمد ودان في قذف او شريكان فيما شهد لا يقبل
ذلك منه الا ببينة بخلاف الاول لان الحرية من شرائط اهلية الشهادة
قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس احرار الا في اربعة وذكر من حملتها
الشهادة فالمرئيت الحرية بالحجة لا يثبت الاهلية اذا طعن المشهدود عليه
في الشهود فسال القاضى عن الشهود فجرحوه لا ينبغي للقاضى ان يقوله
للمدعى جرح شهودك وانما يقول له زد في شهودك او يقول له لم محمد
شهودك رجل بين طهراني قوم لا يعرفونه قبل ذلك فاقام بين اظههم ولم

१५३

يظهر لغيره منه الا الصلاح والاستقامة كان ابو يوسف يقول اولا اذا
مضت سنة اشهر وسعهم ان يعدلوه ثم قال لا يسعهم ان يعدلوه حتى يقيم
سنة وقال محمد لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه القوت
فان من اصل في حيفة في مثل هذا ترك التوقيت والتفويض الى راي المشتري
شاهد شهد فعدله ثم شهد عند القاضي في حادثة اخرى قال ان كان
العهد قريبا لا يشتغل بالتعديل وكلوا في التقريب قال بعضهم مقدار
سنة اشهر فمادون سنة اشهر قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب
والصحيح انه يفوض ذلك الى راي القاضي ويصح تزكية السر من الوالد
والولد والعبد والمرأة والفاسق والمحدود في القذف والاعمى والصبي
في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد من لا يقبل شهادته لا يصح
منه تزكية السر كما لا يصح تزكية العلانية ولا من الفاسق والمحدود
والعبد والاعمى والصبي **فصل فيما لا يقبل شهادته للثمة**
قال رحمه الله وهي انواع منها تهممة الولادة والنسبة قال في الاصل
لا يقبل شهادة الانسان لمن ينسب اليه الشاهد بالولادة ولا لمن ينسب
اليه الشاهد لقوله عليه السلام لا يجوز شهادة الوالد لولد ولا شهادة
الولد لوالده ولا شهادة المرأة لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته
ولا شهادة العبد لسببه ولا السيد لعبد ولا الشريك لشريكه ولا الاجير
لمن استأجره وفي الاصل ولا للجد وده من قبل الاباء والامهات ولا لولد
ولده وان سفل امرأة ولدت ولدا وادعت انه من زوجها وهذا وجه الزوج
ذلك فشهد على الزوج ابوه وابنه ان الزوج اقترانه ولده من هذه المرأة
قال في الاصل جازت شهادتهما عليه ولو شهد اب المرأة وجدها على

اقره

عنا
قلوبهم لما لا يشكوا في منزل
لعدم التهمة في ذلك

على اقرار الزوج بذلك لا يقبل شهادتهما لانهما يشهدان لولدهما ولو ادعى
الزوج ذلك والمرأة محمد فشهد عليها ابوها انها ولدت وانها اقترت بذلك
اختلفت فيه الرواية قال في الاصل لا يقبل شهادتهما في رواية هشام
ويقبل في رواية ابي سلمان واذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنة جازت شهادته
انما المتلاعنة في بطن واحد شهد الذي يقاها لا يقبل شهادتهما وكذلك شهادة
اولادهما ولو تزوج احدهما ابنة الذي يقاها لم يجوز ولا يجوز دفع الزكاة
اليه ولا يتوارثان وروي هشام عن محمد انه يجوز شهادة ولد المتلاعنة
لزوج امه الذي نفاه فعلى هذه الرواية يجوز شهادة ولد الزنا للزاني
بطريق الاولي شهادة الاخ لاخته ولا ولادة جارية وكذلك الاعمار
واولادهم والعمات والاخوال والخالات ويجوز شهادة الرجل لامرأته
امراته وابنها ولزوج ابنته ولا بن امرأته ومن التهمة المانعة ان يجزى
بشهادته الى نفسه مغنما او يدفع عن نفسه مغنما رجل معه شاة مر عليه رجل
فقال له الذي في يده ادبحها فذبحها ثم جاز رجل وادعى ان صاحب اليد
اغتصب الشاة منه واقام على ذلك شاهدين احدهما الذابح قال
في الاصل لا يقبل شهادة الذابح لانه يقر على نفسه بالضمان للمشهود له
وقال عيسى بن ابيان ينبغي ان يجوز هذه الشهادة رجل باع عبدا
وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري اعتقه وانكر المشتري
فشهد البايع بذلك لم يقبل شهادته لانه يريد بهذا ان يبطل حق
الرد ولو وجد المشتري به عيبا وذكروا في شفعة الاصل اذا شهد البايع او
اولاده ان الشفع قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدار
في يد المشتري لا يقبل شهادتهم لان البايع يريد بهذا تحويل العهد

او ابنها

عن نفسه وروى ابن سماعه لو شهد البائع ان الشفع سلم الشفعة
 جاز ولو شهد البائع لم يجوز ولو شهد البائع ان المشتري سلم الشفعة الشفع
 لم يجوز **رجلان** في ايديهما وديعة فشهدا على من اودعهما بذلك المال
 للمدعي جازت شهادتهما ولو شهدا على اقرار المدعي لمن اودعهما والمال
 قائم او مستهلك لم يقبل شهادتهما لانهما غاصبان في حق المدعي فيهما
 يريد ان يشهدا تمام اخراج نفسها عن عهدة الضمان ولو شهدا بذلك
 بعد رددهما المال على من اودعهما جازت شهادتهما في وديعة الاملا
 والجارية اذا شهدا على الذي اودعهما واعاوانا انه للمدعي لا يجوز شهادتهما
 قبل الرد ويجوز بعده اذا شهد الوصي بدين الميث والورثة صغار وبعضهم
 صغار لا يقبل شهادتهما قبل التزكية ويجوز اذا ائتمنت بشهادته حق
 نفسه ولو كانت الورثة كما راجزت شهادته ولو شهد بدين على الميث
 جازت شهادته على كل حال **رجلان** في ايديهما من رجلين فجارجل واحد
 الرهن فشهد له المرتين جازت شهادتهما لانهما يشهدان على انفسهما
 بابطال اليد ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن والمرهون بنكر لا يقبل
 شهادة الراهنين لانهما يبطلان عليه ما اثبتاه بالرهن الا ان الراهنين
 يضمنان قيمة الرهن للمدعي ولو كان الرهن جارية فمهلك عند المرتين
 وقيمتها مثل الدين اذا قل او اكثر فشهد به المرتهنتان للمدعي لا يقبل
 شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة الرهن للمدعي لانهما اقرا على انفسهما
 انهما كانا غاصبين **رجلان** غصبا عبدا فجارجل واحد عاه فشهد له
 الغاصبان ان شهدا بعد الرد على المغضوب منه جازت شهادتهما وان
 شهدا قبل الرد والعبد قائم او هلك في ايديهما وقضى القاضي عليها بالقيمة

نه كذا

في ايديهما

المغضوب

للمغضوب منه او لم يقض او يراضيا على القيمة ودفع القيمة الى المغضوب
 منه او لم يدفعها لم يقبل شهادتهما اما قبل الدفع لانهما يجوزان ماله
 عليهما من الضمان الى غير المغضوب منه واما بعد الدفع لا يقبل لانهما
 ابطلا ملكا اثبتت للمغضوب منه في القيمة الماخوذة فلا يقبل شهادتهما
 وكذلك المستقرضان اذا شهدا لغير المقرضان ما اقرضهما فلان كان
 للمدعي لا يقبل شهادتهما شهادتهما بذلك قبل ادان القرض وبعد **رجلان** اشتريا
 جارية ثم فاسدا وقضاها فادعاهما رجل وشهد له الشريان ان شهدا
 بعد ما قبضا البيع الفاسد ورد الجارية على البائع جازت شهادتهما
 ولو شهدا قبل ذلك والجارية قائمة في ايديهما او هلك في ايديهما
 لا يقبل شهادتهما لان البيع بيعا فاسدا مضمون بالقيمة بمنزلة الغيب
 ولو كان القاضي نقض البيع الفاسد او نقض المشتريان بحضرة البائع
 ولم يدفعا الجارية الى البائع حتى شهدا بها لرجل يدعيها لا يقبل شهادتهما
 لانها مضمونة عليهما فلا يقبل شهادتهما في تحويل الضمان **رجل** اشترى
 من رجل جارية وتقاضا ثم تقايلا البيع او رد الجارية بعيب بغير
 قضا ولم يدفع الجارية الى البائع فادعاهما رجل واقام شاهدين احدهما
 المشتري لا يقبل شهادة المشتري لان الاقالة والرد بالعيب بمنزلة بيع جديد
 في حق الثالث فيصير كأن المشتري باعها من البائع ثم شهد بها للمدعي
 فلا يقبل شهادته ولو كان الرد بالعيب يقضى القاضي او قبل القبض
 بغير قضا او بخيار ردوية او شرط جازت شهادته سواء شهد بعد ما ردها
 على البائع بهذه الاسباب او قبله لان الرد بهذه الاسباب فسخ من كل وجه
 وكانت الجارية بعد الفسخ في يده محبوسة بالتمين بمنزلة الرهن

2
نقضا

وشهادة المرتين جائزة رجل اشترى جارية بعبد وتباضا ثم وجد
بالجارية عيبا فردها بقضا وحبس الجارية بالعبد ثم جاز رجل وادعي
الجارية تحضرة بايها فشهد المشتري مع رجل اخر انها للمدعي لا تقبل شهادة
المشتري وان شهد بعد ما دفعها الي بايها جازت شهادته لان الجارية
بعد الرد بالعيب ما دام في يده يكون بمنزلة المخصوصة لا بها مضمونة
بقيمتها حتى لو هلكت الجارية لا يبطل الرد وكان عليه قيمتها والغاصب
اذا شهد بالمغضوب لغير المغضوب منه والمغضوب في يده لا يقبل شهادة
وان شهد بعد رد المغضوب على المغضوب منه جازت شهادته ولو كان
العبد هلك في يد بايع الجارية ثم ان مشتري الجارية وجد بها عيبا
فردها بعد القبض بقضا قاض صحيح رده ويرجع على بايها بقيمة العبد
فان جاز رجل وادعي الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع اخر انها
للمدعي جازت شهادته لا بها بعد هلاك العبد تكون مضمونة بقيمة
العبد لا بها لو هلكت يتنقض الرد فكانت بمنزلة الموهونة وشهادة
المرتين لغير الراهن جائز رجل مات وله علي رجلين الف درهم فشهد
الغريم ان لرجل انه ابن الميت لا وارث له سواء وشهد اخر ان سواهما الرجل
اخر انه اخ الميت ووارثه لا وارث له سواء فانه يقضي شهادة الغريمين
لان الاخ لا يرث مع الابن فان كان شهود الاخ شهدوا والا وقضى
القاضي للاخ ثم شهد الغريم ان لرجل اخر انه ابن الميت لا يقبل شهادة
الغريمين لانها يدفعان عن انفسهما مطالبة الاخ بهذه الشهادة وكذا
لو قضى دين الاخ بامر القاضي او بغير امر ثم شهد اللابن لا يقبل شهادتهما
الدين يقضى بامثالها فكانا بمنزلة البايعين والبايع اذا شهد لغيره

بني

بما باع لا يقبل شهادته وكذا المشتري ولو كان مكان الدين عبد غصب في يده
من الميت فلم يدفع العبد الي الاخ حتى شهدا به للابن لا يقبل شهادتهما وان
دفعها الي الاخ بقضا ثم شهد اللابن جازت شهادتهما كما في الغصب ولو كان العبد
وديعة في ايديهما للميت جازت شهادتهما للابن دفع العبد الاخ الي الاخ اولم
يدفعها لهما دفعها الي الاول عند حقه فلم يكن دفعهما معامستاجرا لدار اذا
شهد مع رجل اخر ان الدار للذي اجره او شهد للمدعي ان الدار للمدعي ذكر
الناطقي انه يجوز شهادته في الوجهين في قول ابي حنيفة وان كانت شهادته
في الوجه الاول لتصحح الاجارة وفي الوجه الثاني لا ثبات حق الفسخ لنفسه
ومع ذلك قال يجوز شهادته سواء كانت الاجارة رخصة او غالية وقال
ابو يوسف لا يجوز شهادته في الوجه الثاني لا ثبات حق الفسخ لما فيه من
استقاط الاجارة عن نفسه ولو كان الشاهد ساكنا في الدار بغير اجارة
شهادته في الوجهين ويجوز شهادة رب الدين لمدينه بما هو من جنس دينه
كذا ذكر في الوكالة والجامع ولو شهد لمدينه بعد موته بما لم يقبل
شهادته لان الدين لا يتعلق بمال المدين في حوته ويتعلق بعد وفاته رجل
باع عبد او سلمه الي المشتري ثم ادعي رجل انه اشتراه من المشتري وانكر
المشتري فشهد البايع للمدعي لا يقبل شهادته لان فيه تنقيد العدة عن نفسه
اذا شهد الاجير لاستاده بشئ اختلف الرواية فيه ذكر في كتاب الكفالة انه لا
يجوز وذكر في الديات اجبر القاتل اذا شهد على ولي القتل بالعفو جازت
شهادته وذكر الحنابلة ان شهادة الاجير لاستاده مردودة وهو رواية
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله قالوا ان كان الاجير مشتريا بجور شهادته
في الروايات كلها وما ذكر في الديات محمول على هذا الوجه وان كان اجير قصد

الي

فيه

الوكلاء

مشاهدة او مساندة او متآوب لا يقبل شهادته لاستاده لا في تجارته ولا في
شيء اخر وما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكر الناطقي والصدرا الامام الاجل
الشهيد ووجه ظاهره لان اجير الواحد يستحق الاجر بمضى الزمان فاذا كان يشترط
الاجر لزمان قضا الشهادة كان متما فيما شهدا ما الاجير المشترك لا يستوجب
الاجر الا بالعمل الذي عقدت عليه الاجارة فاذا لم يستوجب بشهادة انتفت
التممة عن شهادته ولهذا جازت شهادة القابلة على الولادة عند شرطها وهو العدة
رجل مات واوصى لفقر اجيرانه بشي وانكر الورثة وصيته فشهد على الوصية
رجلان من جيرانه لهما اولاد محتاجون قال محمد رحمه الله لا يقبل شهادتهما
لانهما شهدا الا ولا دهما فيما يخص بطلب شهادتهما في ذلك واذا بطلت في حق
الاولاد بطلت اصلا لان الشهادة واحدة كما لو شهدا على رجل انه قدف
امتهما فلانه لا يقبل شهادتهما وذكر محمد في وقف الاصل انه اذا وقف على فقرا
جيرانه وشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه ابو
الليث ما ذكر في الوقف قول اي يوسف اما على قياس قول محمد فيعني ان لا يقبل
في الوقف ايضا لان عند اي يوسف يجوز ان يبطل الشهادة في البعض وعلى
قول محمد لا يقبل اصلا ويحتمل ان ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كان جيرانه
كثيرا لا يحصون وما ذكر في الوصية محمول على ما اذا كانوا اقل لا يحصون
فان محمدا ذكر في الزيادات لو ان سريه رجعت الى دار الاسلام باساري
فقات الاساري نحن من اهل الاسلام ومن اهل الذمة اخذنا هؤلاء
في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب
كان القول قول الاساري لان ثبوت اليد عليهم لم يعرف الا في دار الاسلام
ودار الاسلام دار عصاة فكل من كان فيها يكون معصوما طاهرا فان قامت

السرية

السرية بمنه على دعواهم ان كان الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا
من السرية لا يقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد
بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان السرية قوم يحصون فكانت شهادته
البعض شهادة على حق نفسه واما الجيش جمع عظيم فلا يعتبر حقهم مانعا
من الشهادة ولو اوصى بشي من ماله لمسجد حية وانكر ورثته ذلك فشهد
بذلك بعض اهل المسجد جازت شهادتهم وكذا اذا شهد على وقف المسجد
الجامع او على ابنا السبيل وهما ابنا السبيل جازت شهادتهم واختلف المشايخ
في شهادة بعض اهل المسجد قال بعضهم منهج الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل انه لا يقبل شهادة اهل المسجد وقال الشيخ الامام الهادي ابو بكر
بن حامد انه يجوز هذه الشهادة واخرج الرواية من سير الوقف واما
اصحاب المدرسة اذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان
الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك لا يقبل شهادته وان كان لا يطلب ثمن
وقاسوا على مسألة الشفعة دار بعت ولها شفعوا فانكر البائع فشهد بذلك بعض
الشفعا ان كان لا يطلب الشفعة وقال ابطال شفعتي جازت شهادته وان كان
يطلب الشفعة لا يقبل شهادته قال مولانا رحمه الله وعند هذا الخلاف
الشفعة لا حق الشفعة مما يحتمل الا بطلان فاذا قال اطلت شفعتي بطلت
شفعته اما الموقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا
للموقف استحقاقا لا يبطل باطلاه فانه لو قال اطلت حقي كان له ان يطلب
وياخذ بعد ذلك لمكان شاهد نفسه فيجب ان لا يقبل شهادته وعن بعض
المشايخ اذا شهد شاهدان اثنان من اهل سكة على وقف تلك السكة ان كان
الشاهد يطلب لنفسه حقا لا يقبل شهادته وان كان لا يطلب ثمن شهادته

قال مولانا رحمه الله وعندى في وضع هذه المسئلة والجواب نظرا لان الوقف على اليك
 يكون لا صلاح طرفها وما اشبه ذلك ولو وقف لبنا القنطرة او لا صلاح الطرف
 او حفرة القبور واتخاذ السقايات والحانات للمسلمين او شرا الاكفان لهم ذكر
 الناطق انه لا يجوز فكان في المسئلة نظر رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل اخر ان
 المرأة اقربت انها امه لفلان لرجل يدعيها لا يقبل شهادة الزوج الا ان يكون الزوج
 اعطاها مهرها والمدعي يقول كنت اذنت لها في النكاح وقبض المهر رجل
 شهد على قضا ابنه لرجل قال ابو يوسف لا يجوز شهادة ابنا القاضي لرجل
 على رجل ان اباهما قضى لهذا علي هذا لم يقبل شهادتهما عند ابى حنيفة رحمه الله
 على قضا ابهما وقال فيها قول اخر انه يجوز قال وبه ناخذ رجلا شهد على رجل
 انه قال ان كملت ابا كما فعدى حروانه قد كمل اباهما قال ان كان الاب غائبا
 او حاضرا يقر بما يشهدان فشهدا تهما باطلة وان كان الاب منكر للكلام جازت
 شهادتهما وكذا لو كان اليمين على الضرب رجل ادعى على رجل حقا وشهد المدعي انا
 القاضي قال محمد القاضي يقبل شهادة الابنين ولو شهدان اباهما قضى المدعي على هذا
 المدعي عليه لا يقبل شهادة تهما رجلا شهد على رجل انه باع داره من هذا المدعي
 بالف درهم على انهما كئيلان بالثمن قال محمد ان كان ضمنا في اصل البيع لم يقبل
 شهادتهما لان البيع يتم بضمناهما فكانا باعا وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت
 شهادتهما رجل قال ان شريت خمر فعدى حرقه رجل وامرأتان انه شرب
 الخمر قال ابو يوسف رحمه الله يقضى بعتق العبد ولا تحل ولو قال ان سرق
 من فلان فعدى حرقه عليه رجل وامرأتان انه سرق منه عشرة دراهم قال في
 المسعى هذا الاول سوا لا يقبل شهادة الرايتين ولا يقضى بشي وذكر في النوازل
 ان محمد قال اضمنه العشرة ولا اقطع يده ولا اعتق العبد والصحيح اخلاف

الرجل على قضا ابنه وحورسها
 على شهادة ابيه واليها
 اذا شهد مع اباهما

محمد في مسئلة السرقة وشرب الخمر والفتوى فيها على قول ابى يوسف رجل حلف وقال
 ان استقرضت من فلان دراهم فعدى حرقه ثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك
 ابو العبد مع رجل اخر ذكر في النوازل انه يقضى بالمال للمدعي ولا يقضى بالعتق
 لان القضا بعتق العبد قضاه بعتقه شهادة ابيه نظير مسلم حلف وقال ان دخل
 عبيدي هذه الدار فهو حر وقال نصراني ان دخل هذا العبد هذه الدار فامراته
 طالق تشهد نصرانيا بال دخول قال ان كان العبد مسلما بطلت شهادتهما لا بها
 شهادة على المسلم وان كان العبد نصرانيا فشهادتهما على النصراني بالطلاق جائزة بالولام
 وعلى المسلم بالعتق لا يجوز في قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد لا في العتق شهادة
 النصراني على المسلم وهو موالي العبد رجل اشترى عبدين واعتقتهما ثم اختلف
 البايع والمشتري في الثمن وادعى البايع ان الثمن كان الفا وادعى المشتري
 انه كان خمسمائة فشهد المعتقان ان الثمن كان الفا لا يقبل شهادتهما
 ولو لم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعي الا يفا وانكر البايع فشهد المعتقان
 للمشتري وشهدا ان البايع ابراه عن الثمن جازت شهادتهما رجلا شهد الرجلين
 بدين على الميت ثم شهد الرجلان للشاهدين على الميت فقال الاولان كما ابراه
 من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادة الاولين استحسانا ولو قال كما قبضنا
 منه الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما رجل وكل ثلثه نفر
 في خصومة وقال ايهم خاصم فهو وكيل فيها فشهدا ثلثان منهم لو احدى لم يكن هذا
 الواحد خصما بشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض
 جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض جازت
 والله اعلم رجل عليه دين لرجل فشهد المديون مع رجل اخر ان الطالب اقرب بالدين
 لفلان ان شهد المديون بذلك قبل ادراك الدين لم يقبل شهادته وان شهد بعد

مطهر
 ان العتق فيها عا و...

جازت شهادته رجل اشترى جارية وكفل له رجلا بما يحقه فيها ثم شهد
الكفيل ان البائع انتقد الثمن لا يقبل شهادتهما وكذا لو شهدا ان البائع
ابراه عن الثمن تلكه نفر لهم على رجل الف فشهدا ثلثان منهم على الثالث
انه ابراه المديون عن حصته لا يقبل شهادتهما لانهما يدفعان شركة الثالث
فيما يقبضان من المديون وكذا لو قبضا شيئا من المديون ثم شهدا انه ابراه عن حصته
وقال محمدان شهدا بذلك قبل ان يقبضا شيئا من المديون يقبل شهادتهما
وان شهدا بذلك بعد القبض لا يقبل شهادتهما رجل وامرأتان شهدوا على
زوج المراسين انه قال للساية انتن طوا القلم بحز الشادة لا على طلاقهما
ولا على طلاق غيرهما اذا شهدا لا جبر لا ستاده وهو اجبر شهر فلم يرد شهادته
ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لا يقبل شهادته لان شهادته لم يكن مقبولة
فمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا يقبل شهادته وان شهد ولم يكن
اجيرا ثم صار اجيرا قبل القضا بطلت شهادته لان قيام الشهادة الى وقت
القضا شرط لجواز القضا وهو كما لو شهد وهو عدل ففسق قبل القضا ولو ان
القاضي لم يرد شهادته وهو غير اجير ثم صار اجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا
يقضي بتلك الشهادة ولا يبطل الشهادة ولو ان القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل
واعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كما لو
شهد لامرأته فلم يرد القاضي شهادته الثانية بانها شرعا عادت الشهادة جازت شهادته
ولو كان القاضي رد شهادته الاولى لامرأته ثم اعادها بعد البيلونة
لا يقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه الحالة وكل شهادة ردت في حادثة
لا تقبل بعد ذلك ابدأ وكذلك في مسألة الاجير رجل لا تحسن الدعوى
والخصومة فامر القاضي رجلين فغلاه الدعوى والخصومة ثم شهدا على

منه ما لا يقبل شهادته
منه ما لا يقبل شهادته
منه ما لا يقبل شهادته
منه ما لا يقبل شهادته

مطر
تند

تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانهما علماهما امر القاضي ولا يلحق ذلك
للقاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصوصا على قول ابي يوسف
لان القاضي نصب ناظر او هذا من النظر واجبا للحقوق الشاهدا اذا كان
بالاستناق فدعي الى المصرا لاد الشهادته قالوا ان كان في موضع لو حضر لاد الشها
يمكنه ان يشهد ويثبت منزلة كان عليه ان يحضر لاد الشهادته قال مولا نازحه
الله وعندي انما يلزمه اذا دعي الى قاض يقبل شهادته ولو لم يحضر ولم يشهد بضح
حق المدعي فاما اذا دعي لاد الشهادته الى قاضي لا يعرفه بالعدالة ولا يقضي شهادته
اولم يكن القاضي عدلا لا يلزمه ان يحضر وكذا لو كان للمدعي سواه شهود عدو
يقبل القاضي شهادته فيلزمه ان يحضر لاد الشهادته لان امتناعه عن الاداء
في هذه الصوة لا يبطل حق المدعي وان كانت شهادته اسرع قبولاً من شهادة
غيره لا يسعه ان تمتنع عن الحضور وهذا بمنزلة التعديل اذا كان المعدل يعلم
انه لو لم يعدله عدله غير وسعه ان تمتنع وان كان لا يعدله غير لا يسعه الامتناع
عن تعديله ولو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لاد الشها
الا راكبا وليس عند دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له اليه دابة
فركبها لاد الشهادته لا يبطل شهادته وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي او
كان يجد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا يقبل شهادته في قول ابي يوسف
فان اكل الشاهد طعاما للمشهود له لا يرد شهادته وقال الفقيه ابو الليث
الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود له هيا طعاما
للساهد بل كان عند طعام فقدمه اليهم فاكلوه لا يرد شهادتهم وان هيا لهم طعاما
فاكلوه لا يقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاد الشهادته وان لم يكن كذلك
ولكنه جمع الناس لا يستشهد هيا لهم طعاما او بعث اليهم دواب واخرجهم

2
حنيفة

ابو حنيفة

من المصر فركبوا واكلوا طعاما مختلفوا فيه قال ابو يوسف في الركوب لا يقبل شاهد
بعد ذلك ويقبل في اكل الطعام وقال محمد لا يقبل فيهما والفتوي على قول ابي يوسف
لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في النخعة فانهم يبدلون
الشكر والجلاب وينثرون الدراهم ولو كان ذلك قد حاق في الشهادة لما
فعلوا رجلا ان شهدا على مريض صاحب الفرس انه طلق امراته ثلاثا وقال
اشهدنا بذلك في صحته وامرنا بكتماننا فكمئنا لا يقبل شهادتهما لا نعماشدا
على انفسهما بالفسق وعن ابي قاسم الصغار اذا شهدا اثنان على طلاق امرأة
وعتق امة وقال لا كان ذلك عام اول جازت شهادتهما وتا خبرهما لا يوهن
شهادتهما قال مولا نارجمه الله وينبغي ان يكون ذلك وهما اذا علموا انه يسكنها
امساك الزوجات والا مالا لان الدعوي ليس بشرط لهذه الشهادة فاذا اخروها
صاروا فسقة ثلثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفى عنا
قال الحسن لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفى عنا وعن هذا
الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف يقبل في حق الواحد قال الحسن اقبل
في حق الكل ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال احدهم قبل القضا استغفر الله
قد كذب في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم انهم قال ذلك فسالم
القاضي فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا يقضي القاضي بشهادتهم وبقية من
عنده حتى ينظروا في ذلك فان جاء المدعي باثنين منهم في اليوم الثاني
يشهدان بذلك جازت شهادتهما رجلا شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض
شهادتي ذكر في الجامع الصغير ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي
وان برح عن مكانه ثم قال او همت بعض شهادتي او غلطت او نسيت
لا يقبل شهادته قالوا وكذا لو نسي بعض الحدود او بعض النسب ثم تدارك

كالاول

في الخبر

في مجلسه جازت شهادته اذا كان عدلا قيل هذا اذا كان كلامه الاول
شهادة فان لم يكن بان لم يذكر لفظ الشهادة في كلامه الاول فبرح ثم ذكر بعد ذلك
جازت شهادته وعن ابي يوسف في المسعى اذا شهد عند القاضي شهادة ثم جابعد
يوم وقال شككت في كذا او كذا امنها وقال غلطت ونسيت فان كان القاضي يعرفه
بالصلاح ولم يكن متهمما بقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت
شهادته وعن ابي حنيفة في المجرد اذا شهد عند القاضي شهادة ثم زاد فيها
قبل ان يقضي القاضي او بعد ما قضى او قال او همنا وهما غير متهمين قبل القضا
ذلك منهما ذكر الناطقي في الوقعات ولو قال الشاهد نعمت ولم غلط بك
فرجت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفتوي على ما ذكر في المجرد وعن ابي حنيفة
رحمه الله فاما يعقيد المطلق وبعض المحتمل يصح من الشهود وان كان ذلك
بعد الافتراق ذكر في الكتاب في مواضع رجل ادعى دارا في يد رجل واقام شاهدا
شهد ان الدار له فان القاضي يقضي بالنسب والدار للمدعي فان قال اهل القضاة
ليس بالنسب له انما هو للمدعي عليه يقبل ذلك منهما ويقضي للمدعي بالساحة دون
النسب وان قال لا ذلك بعد القضا كان عليه قيمة النسب للمدعي عليه لان اسم الدار
يتناول النسبعا فان بيننا ذلك قبل القضا كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل رجلا
قالا لا شهادة لفلان عندنا ثم شهد له ذكر في المسعى انه يجوز شهادتهما وعن محمد
في النواذر اذا قال لا شهادة لفلان عندي في امر او قال لا علم لي بهذا
ثم شهد بعد ذلك شهادته وكذا لو ان رجلا قال لا كل شهادة تشهد بها لفلان
على فلان فهي زور ثم جاءوا شهدا وقالوا لم نذكر حيث قلنا ثم ذكرنا جازت
شهادتهما لو قال المدعي ليس لي على ذلك دعوي بهذا الحق بينة ثم جاء بينة
ذكر الناطقي عن محمد انها تقبل وروي ابن شجاع عن ابي حنيفة انها لا تقبل

لانه آداب شهوده ولو قال ليس عند فلان شهادة ثم جابه فشهد لا يقبل شهادته
وروي الحسن عن ابي حنيفة انها تقبل وعن ابي يوسف في النواذر رجل جأ
بعض التين على رجل مكتوب في احدهما ان فلان عليه الف درهم لا شيء له عليه
غيره ومكتوب في الاخرى عليه مال اخر لا شيء له عليه غيره ولا وقت ولا تأخير
او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جميع ذلك فله المال كله ولا
نواذر بن دسم لا يحكم بشيء الا ان يكونا في وقتين مختلفين فيجب الاخر والاول
باطل ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالمجهول رجل غصب جارية فجاء المصوب
منه بشهود فشهدوا ان المدعى غصب جارية له قال في الاصل يقبل الشاهد
وتحبس المدعى عليه حتى يجي بها ويردها على صاحبها فان احضر المشهود عليه
جارية ان اتفق الغاصب والمصوب منه ان جاريته هذه يقضي بها
للمصوب وان انكر الغاصب ان يكون هذه الجارية المدعى وادعاه
المدعى لا يقضي بها للمدعى ما لم يعد البينة انها هي اليه غصبها منه لان البينة
الاولى انما تقبل من غير بيان الصفة والقيمة في حكم الجنس لا في القضا
بالجارية قال الفقيه ابو بكر الاعمش تاويل هذه المسئلة اذا شهد
الشهود على اقرار الغاصب انه غصب منه جارية حتى يكون الناس
شهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالمجهول جائز ويؤمر بالبيان ففي صورة
الاقرار لجارية وقال هذه تلك الجارية كان القول قوله
اما لو شهدوا على فعل الغصب لا يقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالمجهول
قال عامة المشايخ تقبل الشهادة على فعل الغصب وان لم يصفوا الجارية
ولم يذكروا قيمتها في حكم الجنس لا في القضا بالجارية لان الغصب انما
يكون بغير من الشهود عادة ولو لم تقبل الشهادة من غير بيان الصفة

الشهادة على الخصم الغاصب

والبينة

والقيمة يفتح باب الظلم فان قال الغاصب ما انت تلك الجارية او قال بعثها
ولا اقدر على ردها فان صدقه المصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة يقض
له بالقيمة وان كذبه يحبس الغاصب حتى يمضي زمان يقع عند القاضي انه
عاجز عن ردها وذكر في الجامع ان الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يذكر
قيمته وذكر في الاصل رجل قال لعين او دعتك عبدا وامة وقال المستودع
ما او دعتني الامة وقد ماتت فاقام المدعى شهودا فشهدوا على انه او دعه
عبدا وامة ضمن المدعى عليه قيمة العبد بحجوده ايداع العبد ولا يضمن قيمة
الامة بهلاكها عند المودع قالوا انما يقبل بينته على الايداع اذا وصفوا
العبد والقاضي يتحرر يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف وان لم يعرف
القاضي ذلك سأل عن المدعى اقامة البينة على مقدار القيمة اما اذا شهدوا
انه او دعه امة وعبدا ولم يصفوا العبد لا يقبل شهادتهم قالوا على قياس مسئلة
الغصب ينبغي ان يقبل وتحبس حتى يجي به كما قال في الغصب وقال بعضهم لا يقبل
الشهادة في الوديعة اصلا ويقبل في فصل الغصب ووجه قولهم في ذلك ان
الغصب يتعد عن الشهود عادة ولو لم يقبل شهادتهم من غير بيان الوصف
لا يمكنهم ادا الشهادة فحملت الجملة له لكان الضرورة ولا ضرورة في الايداع
وذكر في المسقى شاهدا ن شهدا على رجل انه غصب لهذا شاة وادخلها في
غنمه تقبل شهادتهما ويقضي عليه بقيمة الشاة ولو شهد ان شاة لهذا دخلت
في غنمه هذا لا يقبل شهادتهما شاهدا ن شهدا على رجل انه غصب منه ثوبا
واختلفا في لونه لا يقبل شهادتهما وانما لا يقبل لان بيان اللون شرط لقبول
الشهادة على الغصب بل لا نهما اذا اختلفا في اللون يختلف المصوب فانما
شهد كل واحد منهما على ثوب اخر ويجوز ان يقبل الشهادة من غير بيان ولو

اختلفا

في البيان لا يقبل كما لو شهد شاهدان على محدود وذلك الحدود الثلاثة وسكتا
عن الرابع جازت الشهادة عندنا ولو بينا الحد الرابع واختلفا فيه لا يقبل شهادتهما
ونظائر هذا كثير **رجلان** شهدا ان لهذا الرجل في هذه الدار الف ذراع فادار
الدار خمسماية ذراع بطلت شهادتهما لظهور الكذب في شهادتهما وكذلك لو
شهدا ان لهذا في هذا الفراع عشرة احره فادار الفراع خمسة احره ذكر ابو يوسف
رحمه الله في المال لا يقبل وقال محمد لا يقبل رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال
بعثني هذا العبد بالف درهم ونفقة الثمن فانكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن
فشهد المدعى شاهدان على اقرار البايع بالبيع وقبض الثمن وقال لا يعرف
العبد ولكنه قال لنا عبدي زيد وشهد شاهدان اخران ان هذا
العبد اسمه زيد او اقرار البايع ان اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة
وتحلف البايع فان حلف رد الثمن لان قبض الثمن ثبت بشهادة الشهود على
اقرار البايع بالقبض وان نكل البايع عن الثمن لزمه البيع بنكوله فان شهد
شاهدان ان البايع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوا الى شئ يعرف به من
عمل او صناعه او جيله او عيب ووافق ذلك بهذا العبد قال هذا الاول
في القياس سوا الا اني استحسن ونسبوا الى حروف ان احيى وكذلك
الامة رجل ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهدا انه وارث
فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسألهما السبب ولا يقضي قبل
السؤال لان الوراثه مختلفة لا خلافا سبباها والقبض بالمحمول يتعذر
فان مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألها لا يقضي القاضي بشئ ولو اقام
المدعى شاهدين انه وارثه وان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى انه وارثه
لا وارث له سواء فاشهدنا على قضائه ولا يدري باي سبب قضى بوراثته

مجلس
احوال اليهود والنصارى
شهادتهم

فان هذا

فان هذا القاضي سأل المدعى عن السبب الذي قضى له القاضي فان بين سببا
قضى له بالميراث لان قضا القاضي يحمل على الصحة ما امكن ولا بعض بالشك
فيقضى له بالميراث ولا يقضى بالسبب الذي بين المدعى لان هذا القاضي
لا يدري ان القاضي الاول قضى بذلك السبب ام لا **رجل ادعى** على رجل
انه شبح وليه فلانا موضحة عمدات منها شهد الشهود على الموضحة وقالوا
لا ندري مات او لم يميت ذكر في المسقى انه يجوز شهادتهما على الموضحة انهما
اتفقا على الموضحة قال اذا شهد الشهود لرجل بدار في يد رجل وقالوا
نعرف الدار ونقف على حدودها ونذكر حدودها اذا امسنا اليها
لكننا لا نعرف اسم الحدود فاذا انتهينا اليها سين حدودها ونعرف
انها لهذا المدعى وفي ملكه وفي يد هذا المدعى عليه فان القاضي يقبل
ذلك منهما اذا عدل فيبعضهما القاضي مع المدعى والمدعى عليه وامنين
له ليقف الشهود على الحدود وعرضتهما فاذا وقفا عليها قال هذه حدود
الدار التي شهدنا بها لهذا المدعى فانه تلك الدار وهذه حدودها
ثم يرجعون الى القاضي فيشهد الا ميان انهم وقفوا على الدار وشهدا ان على اسم
الحدود حينئذ يقضى القاضي بالدار التي شهد بها الشاهدان بشهادتهما وكذا
القرية والחנוث وجميع الضياعات والعقارات ولو شهدا ان الدار التي في بلدة
في محله بني فلان بلاصق دار فلان بن فلان الفلاني هي في يد فلان المدعى عليه
هذا لهذا المدعى في ملكه لكن لا نعرف حدودها ولا نقف عليها وقال المدعى للقاضي
انا اتيك بشهود اخرين يعرفون حدود هذه الدار واتي بشاهدين يشهدان
ان حدودها كذا وكذا اختلف في جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها
ان القاضي يقبل ذلك ويحكم بها المدعى كما في المسئلة الاولى وذكر في بعضها

مجلس

انه لا يقبل ولا يحكم بها المدعي لان الشهادة الاولى في هذه المسئلة ليست بحجة
اصلا بدون الشهادة الثانية فكان وجودها وعدمها سواء وكذا القرينة
والخائوت وجميع العقارات ثم قال في الكتاب وهذا كله اذا لم يكن الدار مشهورة
فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عمرو بن حرب بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بها
الشاهدان لا نسا ن ولم يذكر الحد ولا يقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة وقبل
في قول صاحبه والضبعة اذا كانت مشهورة فهو على هذا الخلاف ايضا واجمعوا
ان الرجل اذا كان مشهورا كثرته ابي حنيفة وابن ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر
الاسم والنسب وان لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على حدود ثلثة وقالوا
لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحسانا ويقضي بها المدعي وتجعل الحد الثالث
محاديا للحد الاول وان ذكروا الحدود الاربعة وغلطوا في الحد الرابع لا يقبل
شهادتهما قياسا واستحسانا ولو شهدوا ان جميع ما في قرية هذا من الدور والآبار
وغيرها التي هي معروفة للمدعي هذاميراث له عن ابيه فلان لا نعرف له وارثا
غيره ونحن نعرف الحدود جازت شهادتهما بالطريق الذي قلنا فيما تقدم وان كانا
لا نعرفان الحد ولا يقبل شهادتهما رجلا ن شهدا على رجل انه نقض حايطا
لفلان ان ذكروا حدود الحايط وبينوا الطول والعرض جازت شهادتهم
وان لم يذكروا قيمته لان تعيين الحدود والطول والعرض يعرف القاضي قيمته
بالسؤال عن الاهل قال مولا ن ارحمه الله وعندني لا بد من ان يذكروا انه من
المدرا ومن الحشيب وبينوا موضعه لان الحايط من المدرع الحايط من الحشيب
مختلفان اختلافا فاحشا رجلا ادعي مجري ماء في ارض رجل او طريقا في دار رجل
ذكر في بعض الروايات انه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا ببيان الموضع
والطول والعرض وذكر في الاصل انه يسمع دعواه ويقبل الشهادة وان لم يبينوا

ذلك رجل له تسعة اولاد اقر في صحته وجواز اقراره ان الخمسة من اولاده فلان
وفلان وذكر اسمهم في الصك عليه الف درهم ثم مات بعد ذلك وطلب الخمسة من
اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فشهد الشهود على اقراره بذلك في صحته وقالوا
لا نعرف المقر لهم لانهم ما كانوا حضورا عند اقراره قالوا ان اقر سائر
الورثة باسمي هو لا ميت المال بشهادة الشهود كما لو اقر الرجل الغائب وذكر
الاسم والنسب فجارجل بذلك الاسم والبسب وادعي المال كان المال له
وان جحد سائر الورثة اسماهم كلف المدعون اقامة البينة على انهم يسمون
بالاسم الذي ذكر الشهود فان اقاموا البينة ولم يكن في الورثة سواهم بذلك
الاسم يقضي لهم بالمال رجل ادعي على رجل انه استهلك عليه دوا باعدوا معلوما
فشهد الشهود بذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي ينبغي ان يذكر والذكر والانا
فان لم يذكروا ذلك اخاف ان يبطل الشهادة ولا يقضي بشئ وان بينوا ذلك جازت
شهادتهم ولا يحتاج الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة
لا باللون قال مولا ن ارحمه الله وينبغي ان يشترط بيان الجنس كالفرس
والحمار والبغل والابل ولا يشترط الا نوثته والذكورة لان الذكر والانثى في
الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا في مسئلة المسقى اذا شهد الشهود ان المدعي
عليه غضب شاة لهذا المدعي فادخلها في غنمه جازت شهادتهم وان لم يذكروا
الا نوثته والذكورة والشاة اسم جنس مساو للذكر والانثى ولهذا لو وكل
انسانا ان يشتري له حمارا او فرسا صح التوكيل وان لم يذكر والذكورة والانوثة
وشهود السرقة اذا اختلفوا في الذكورة والانوثة لا يقبل شهادتهم فذاك لا
يدل على انه يشترط بيان الذكورة والانوثة في دعوي الغصب والاستهلاك
رجل ادعي على ورثة ميت مالا واحض شاهده من يشهد ان المتوفى اخذ من هذا

المدعي مند بلا فيه دراهم ولم يعلمكم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهد ان
انه كان في الضربة دراهم حزر وعاشم يشهدون معها بمقدار ما يتيقن عندهم
فيها من الدراهم قالوا ينبغي ان يعلموا بجودتها لاحتمال انها يكون موهبة
فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم رجل جالي رجل فساومه ثوبا ودفع الي
البائع دراهم واخذ الثوب واقر قاسم غير ان يعقد بيعا لمساها جاز ذلك
فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي
للساهدين ان يشهدا انه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان
على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود ان الاخذ والعطاء
كان وجه البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتقد جواز البيع
بالعاطي رجل ادعي دارا انه ورثها من ابيه ورجل اخر ادعي انه اشتراها
من المتوفى ذلك فجاء مدعي الشراء بشهود فشهدوا ان الميث باعها ولم يقولوا
باعها منه وهو يملكها قالوا ان كانت الدار في يد مدعي الشراء او في
الميراث فالشهادة جائز لان الشهادة على مجرد البيع ابدا لا يقبل اذا لم
يكن الدار في يد المشتري او في يد الوارث اما اذا كانت في يد المشتري
او في يد الوارث كانت الشهادة على البيع بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم
او الشهادة على البيع والقبض ثم لا يحتاج الي ذكر ذلك البائع ولا ان مدعي
الميراث والشراء من الميث كل واحد منهما يقر بملك الميث فلا حاجة الي
ذكر ملك الميث كما لو اشهدوا ان الميث اقراها للمدعي نهر في ارض رجل ادعي
رجل ان له حق الشرب من هذا النهر واحضر شهودا فشهدوا ان المدعي كان
يجري فيه الماء لا يقبل شهادتهم لما يقبل اذا شهدوا ان له فيه مجرى الماء
او حقا ثابتا وبين ذلك ولو اقر المدعا عليه فقال للمدعي كنت تجري فيه

المدعي

طاهر
نراه

المآوات غاصب وليس لك فيه مجرى الماء وصل ذلك ام فصل يصير مقداره
باليد ولا يقبل منه دعوي الغصب الا بينة **فصل** ومن
الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه اذا شهدا القاسمان فيما
قسمتا جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يقبل
شهادتهما وصورة ذلك اذا قسمتا الدارين ثم شهدا ان هذا النصف لهذا
الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الاخر اذا وقع ذلك في قسمتهما وانما
يقبل الشهادة في قول ابي حنيفة وابي يوسف لان الملك لا يثبت بقسمتهما
ما لم يترضا على ذلك او يستعملان القرعة رجلا ان شهدا ان فلانا امرنا
ان سلخ فلانا ان فلان وكله جميع عبدك فاعلمناه قال ابو يوسف يجوز
شهادتهما ولو قالوا شهدا ان زوج هذه المرأة قال لنا خيرا امرنا ان فلانة فخيرنا
فاختارت نفسها لا يقبل شهادتهما ولو شهدا على رجل مال قبضه من رجل ثم
انكر قبضه فقالا نحن وزناها عليه ان كان رب المال حاضرا عند الوقت
جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا لا يجوز وفي بعض الروايات لا تجوز شهادة
الذي كالي الكيل او شهادة الذي ذرع في المذروع ورجل ادعي دارا في
يد رجل فشهد له شاهدان بها وان المدعي استاجرهما على ساها وغير ذلك مما لا
يجب عليهما الضمان في ذلك جازت شهادتهما وان قالوا استاجرنا على هدمها
فهدمناها لا يقبل شهادتهما بالملك للمدعي وبضمنان فيه البتة المدعا عليه
وذكر في طلاق الاصل لو شهدا ان فلانا قال لا سراة انت طالق ان كلمت فلانا
وفلانا لا نفسها فشهدا انهما قد كلمتهما او شهدا انه قال لهما يوم كلمان امرنا
فلانة فهي طالق وانه قد كلمها كانت شهادتهما باطلة وكذا لو شهدا على رجل
انه قال لعبد فلان ان كلمت الشاهدين فانت حر وانه قد كلمهما والمولى محمد

الوارثين

ها

مطهر

او يشهد انه قال للشاهدين ان كلتاهما عبدى فهو حر وانما قد كلاه فشهدا دتهما
باطلة ولو شهد انه قال لعبد ان دخلت دارهدين الشاهدين قانت حر
وانه قد دخل دارهما فشهدا دتهما جائز ولو حلف ان لا يقرضهما شيئا فشهدا انه قد
اقرضهما جائز شهدا دتهما ولو شهدا انه حلف بعق مائكة ان لا يستقرض
شيئا ابد فشهدا انهما قد اقرضاه لا يجوز شهدا دتهما ولا يعتق العبد ولو شهد
انه حلف ان لا يستقرض شيئا ابد وان قد طلب منهما ان يقرضاه ولم يقرضاه
جائز شهدا دتهما ولو حلف ان لا يهدم دارهدين او لا يقطع يدهما فشهدا
انه فعل ذلك بهما لم يجز شهدا دتهما وذكر في طلاق الاصل لو شهدا على رجل
انه امرها ان يزوجه فلانة وانما قد فعل ذلك جائز شهدا دتهما رجل
قال ان دخل دارى احد فامرته طالق فشهد ثلاثة انهم دخلوا داره
قال ابو يوسف رحمه الله ان قالوا دخلنا جميعا لا يقبل شهدا دتهم وان
قالوا دخلنا ودخل هذا معنا جائز شهدا دتهم وسل ابن ابي يوسف عن هذه
المسئلة فقال اذا شهد اربعة او ثلاثة انا دخلنا جميعا يقبل شهدا دتهم وان كانا
اثنتين لا يقبل فقال له الحسن بن زياد اصبحت وخالفت اباك رجلان شهدا
على رجل انه قال لهما انتم مسست جسد كما فجدى حر فشهدا له انه قد مس جسدا
قال محمد لا يقبل شهدا دتهما ولو شهدا انه قال انتم مسست شيئا كما فجدى حر
فشهدا له انه قد مس شيئا بهما جائز شهدا دتهما قالوا اذا اراد الشهود في هذه
المسائل ان يشهدوا بالعق بطريقهم ان يشهدوا بالعق لا عين وكذلك رجل
له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه ابو بكر البجلي
ينبغي ان يقول اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على
ما اوصى له وعن ابي القاسم اذا دعت امرأة على ورثة الزوج مهرها وانكرها

الورثة نكاحها الشاهد قولي بزوجه انه قال ان كلت اباكما فجدى حر
وانه قد كمل اباها قال ابو يوسف رحمه الله ان كان الاب مقرا انه قد كمل
فالشهادة باطلة وكذا لو كان الاب غائبا او ميتا وان كان الاب حاضرا
سكرا جائز الشهادة وكذا لو كانت اليمين على ضربه ولو شهدا انه قال
عبدى حران ضربتكما فشهدا شاهدان سواهما انه قد ضرب بهما لم يجز شهدا دتهما
وكذا ان اقر المشرود عليه بضربهما وانكر اليمين رجل عليه الف درهم لرجل
فوزن الغرم الف او وضعها بين يدي الطالب وقال خذها قد اوفيتك فقال
الطالب لرجل اخر ناولي هذه الدراهم فناولته ثم شهد على المقضى انه هو الذي
دفع اليه الف درهم جائز شهدا دتهما رجلان شهدا على رجل انه قال لهما
ولرجل اخر ايكم طلق امرأتى فهو جائز او قال امرها في ايديكم فايكم
طلقها فهو جائز والزوج يحسد ذلك لم يجز شهدا دتهما ولو اقر الزوج بالامر
وشهدا ثلثان على طلاق الثالث لم يجز شهدا دتهما من قبل انهم شركا في الوكالة
فاذا اشتركا في الوكالة لا يقبل شهادة بعضهم على البعض ولا عليه
قال ابو حنيفة رحمه الله في الكالين اذا شهدا ان هذا باع من هذا كرو حنطة
وكلناه نحن للمشتري بامر البايع فشهدا دتهما باطلة رجلان اشتريا ثوبا من
رجل ونقدا الثمن اولى ينقدا حتى شهدا ان البايع اقران هذا الثوب
لهذا المدعى امرنى يبيعه والمدعى يصدقه قال محمد رحمه الله لا يقبل
شهدا دتهما محضر ضاع من ديوان القاضى وفيه شهادة الشهود بحق
والقاضى لا يذكرك ذلك عند كاتبه ان شهود هذا شهدوا لا ينبغي
للقاضى ان يقضى بشهادتهما ولو ضاع سجل من ديوان القاضى فشهد
كاتبه عند ان هذا اقر عندك لهذا بكذا فان القاضى يقبل ذلك وكذا

لوضاع اقرار رجل لرجل فشهد عند القاضي كاتبه ان هذا اقر عندك
لهذا بكذ لو قد سمعناه فان القاضي يقبل ذلك لان في مسألة المحضر شهد الكاتب
على شهادة الشهود فالشهادة على الشهادة لا يقبل بدون التحميل ولم يوجد
في مسألة السجل الاقرار شهد واعلى حق محكوم به او على اقرار الخصم تجاوزت
شهادتهم وفي ثمان فشهد عشرة من النصاري انه اسلم لا يصلي عليه بشهادتهم
وكذا لو شهد فساد من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقية اولياء كفار
من اهل دينه فادعي الولي المسلم انه اسلم وانه اوصى اليه واراد ان ياخذ ميراثه
وشهد اثنا من اهل الكفر بذلك ياخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما لان
شهادتهم على اسلامه في حكم الميراث قامت على اولياء الكفار وشهادة بعضهم
على البعض حجة ويصل عليه بشهادة الولي المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على
اسلامه غير الولي يصل عليه بقول وليه المسلم ولا يكون له الميراث ولو شهد رجل
وارثان من اهل الاسلام انه اسلم وهو يحد بحجر الامام على الاسلام ونجسه
ولا يثقله لان نفسا لا يقبل شهادة النساء ولو شهد عليه دميان انه اسلم فشهادتهما
باطلة لانه مرتد في زعمهما وشهادة الذي على المرتد باطلة وكذا العبدان والمحدثان
في قذف ولو شهد على نصراي طلع عتته ويرى الحد عنهما وتعزرا الشهود بحق الامة
اربعة من النصاري انه زنا بامة مسلمة فان شهدوا انه استكرهاها حد الرجل
فان قالوا طالع عتته ويرى الحد عنهما وتعزرا الشهود بحق الامة المسلمة لان في
الوجه الاول لم يشهدوا عليها بالحد فثبتت شهادتهم شهادة على الذي يقبل
وفي الوجه الثاني شهدوا على المسلمة بالحد فبطلت شهادتهم في حقها واذا بطلت
في جانب المرأة بطلت في حق الرجل وانما يعزرا الشهود لانهم قد فوا الامة ولعدم
احصان المقدوف لم يجب الحد على الشهود فوجب التعزير وكيل بحبس القضا اذا

ان الشهود يعزرون

ادعي

ادعي الوكالة تحضة موكله ان الوكالة على هذا كذا افقال المدعا عليه قد قضيته
فانكر موكل المدعي في القضا عليه بحكم الوكالة فاذا شهد في المجلس على قضا الدين
كان مناقضا فلم يقبل شهادته وقرقوا بين هذا وبين مسألة مذكورة في الكتاب
رجل ادعي على رجل مالا انه اقترضه فحج المدعا عليه المال فاقام المدعي شاهدين
فشهد احدهما انه اقترضه وشهد الاخر انه اقترضه ثم قضاه فانه يقضي بالقرض
بشهادتهما وشهادة الدين شهد بالقرض والقضا لا يبطل شهادته بالقرض ووجه
القرض في ذلك ان شاهدا القرض وكيل المدعي ادعي عليه المال للحال فاذا
شهد على القضا كانت شهادته على القضا بطلا دعواه الدين بحكم الوكالة القضا
لم يشهد بقيام الدين للحال وانما شهد بالقرض فلم يكن مناقضا اما في مثلتنا
وكيل المدعي ادعي عليه المال للحال فاذا شهد على القضا كانت شهادته على
القضا بطلا دعواه الدين بحكم الوكالة امرأة وكلت رجلا ليطلب مهرها
من الزوج فادعي الزوج الخلع فشهد الوكيل مع اخوانها اختلعت على كذا
لا يقبل شهادته الوكيل كما في مسألة دعوي الوكيل وهذا نظير ما ذكر
في الكتاب رجلا شهد الرجل على رجل تعبد في يد فاقام المشهود عليه
البينة ان الشاهد ادعاه قبل هذا بطلت شهادته لمكان التناقض والله اعلم

باب من الشهادة التي يكذب المدعي شاهده في بعض ما يشهد له

قال رحمه الله في الباب فصول اربعة فصل في الشهادة التي يخالف الدعوي
الشهادة وفصل في اختلاف الشاهدين وفصل في تعارض البينتين على الموت
في وقتين مختلفتين اما الفصل الاول وهو فصل الشهادة التي يخالف
الدعوي الاصل فيه ان الشهادة على حق العبد اذا خالف الدعوي بطلت

فشهد هذا الوكيل مع رجلا اخر
انه قضاه والوالا بعد شهادته
الاول لان ادعي المال

مطهر الم

لان الدعوي شرط هذه الشهادة وفيما خالف لم يوجد الدعوي فيبطل ضرورة
وتكذيب الساهد في بعض ما شهد له يمنع الشهادة لما قلنا والاصل في
تعارض البينتين ان القاضي اذا اتيقن تكذيب احد الفريقين لا
يقضي وعند التعارض ليس احد الفريقين في تعيينه التكذيب اولى
من الاخر فلا يقضي بشهادتهم جئنا الى المسائل اما الشهادة اذا خالفت
الدعوي فهو على وجوه اما ان كان المدعى دينيا او ملكا او عقدا
فان كان دينيا فشهد واما قل مما ادعاه المدعي بحق ما اذا ادعى الفا
وخمسمائة فشهد واخمسمائة يقضي خمسمائة من غير دعوي التوفيق
وكذا لو ادعى الفا فشهد واخمسمائة يقضي خمسمائة ولو ادعى الفا فشهد
احدهما بالف والاخر خمسمائة لا يقضي بشي في قول ابى حنيفة رحمه الله
لان عنده اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد خلاف ما
تقدم لان ثمة اتفاق الشاهدين على خمسمائة والموافقة بين الدعوي
والشهادة لفظا ليس بشرط عند فيقبل شهادتهما على الخمسمائة بغير
توفيق ولو ادعى خمسة عشر فشهدا حدهما خمسة عشر والاخر عشرة لا يقضي
بشي عند ابى حنيفة لان خمسة عشر كلمة واحدة ذكر بغير حرف العطف
وهي غير العشرة فلم يتفقا على العشرة فلا يقبل خلاف ما لو ادعا الفا وخمسمائة
فشهدا حدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة فانه يقضي بالف لان الفا
وخمسمائة ذكر بحرف العطف فكانت الالف مذكورة في شهادتهما
فيقضي بما اتفقا عليه وان لم ادعي الف درهم فشهدا حدهما بالف والاخر
بالفيس لا يقبل شهادتهما في قول ابى حنيفة رحمه الله لان الالف غير
الالفين فلم يتفقا على شي واما لا يقبل شهادتهما اذا كان المشهود به

حظ
كون المدعي دينيا

اكثر

اكثر ما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى الفا فشهد بالف وخمسمائة او شهد
بالفي درهم لا يقبل شهادتهما بغير توفيق لانه كذب الشهود بالزيادة فان
وقت فقال كان عليه الف وخمسمائة الا اني امرته عن خمسمائة او
قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود يقبل شهادتهم جئنا
لانه وفق بين الدعوي والشهادة باسرحتم وكذا في الالف والالفين
ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبينة لان الشئ انما يحتاج الى اثباته
بالبينة اذا كان شيا لا يتهم به ولا ينفر باثباته كما لو ادعى الملك بالثرا
فشهد الشهود بالهبة فان ثمة يحتاج الى اثباته بالبينة اما الالف اتم به
وحده فلو اقربا لا يستغيا يصح اقراؤه ولا يحتاج الى اثباته بالبينة لكن لا بد
من دعوي التوفيق هاهنا استحسانا والقياس ان التوفيق اذا كان
ممكنا يحمل عليه وان لم يدعي التوفيق تصحیحاً للشهادة وصيانته لكلامه
وحسه الاستحسان ان المخالفة بين المدعي والشهادة ثابتة صورة وان
كان التوفيق مراد ايزول المخالف فان لم يكن التوفيق مراد الا يزول
فلا يزول بالشك فاذا ادعي التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة
وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ان محمدا رحمه الله شرط في
بعض المواضع دعوي التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك يحمل على ما اذا
ادعي التوفيق او ذلك الجواب القياس فلا بد من دعوي التوفيق ولو قال
المدعي ما كان لي عليه الالف درهم لا يقبل شهادتهم ولو قال ادعي خمسمائة
فشهد له الشهود بالف فقال الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت
الفا فقضيت منها خمسمائة وصل الكلام امر فصل فشهدا حدهما بالخمسمائة
جائز ولو قال لم يكن لي عليه الاخمسمائة بطلت شهادتهما رجلا ن شهدا

لرجل على آخر يقرض الف درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها ذكر في الجامع الصغير
 أنه يجوز شهادة تهما على القرض وذكر الطحاوي عن أبي يوسف أنه لا يثبت القرض
 أيضا وذكر في المستفي رجلان شهدا أن هذا ألف درهم قد قبض منها مائة وقال
 الطالب لم يقض منه شيئا قال أبو حنيفة وأبو يوسف يقضى ألف وتجعل
 مقبضا للمائة وذكر في العيون رجلان شهدا على رجل بالف درهم وقال قد
 قضاها خمسمائة وقال الطالب يا عليه ألف وما قضائي شيئا أن قال صدقا
 في الشهادة على الدين وأوهما في القضا أو قال شهدا بألف بحق وخمسمائة
 بباطل أو يزور قال أن عدلا جازا في قوله شهدا بباطل وزور وقال
 زفر لا يجوز شهادة تهما في الوجوه كلها وعلى هذا الخلاف إذا شهد المدعي
 بالف وشهدا أن المدعى عليه على المدعى ألف دينار والمدعى ينكر الدين
 هذا إذا كان المدعى ديناً فإن المدعى عليه مدكاً وشهدوا بألف مما ادعى بحق
 أما إذا ادعى كل الدار فشهدا له بنصف الدار جازت شهادتهما ويقضى له بالنصف
 من غير توفيق لما قلنا في الدين وكذا لو ادعى داراً في يد رجل أنها له وشهد
 الشهود أنه اشتراها من الذي في يده جازت شهادتهما لأنه لما ادعى ملكاً
 مطلقاً فقد ادعى الملك في الحال وفيما مضى والشهود إذا شهدوا بالشرا
 فقد شهدوا له بالملك في الحال فكانت شهادتهما بألف مما ادعى وما شهدوا
 به يصح بيانا لما ادعاه فانه لو قال ملكي لأنني اشتريتها من ذي اليد يصح
 ويكون آخر كلامه بيانا للاول بخلاف ما إذا ادعى المدعى اولا التناج وشهد
 الشهود أنها له اشتراها من ذي اليد لا يقبل شهادتهما إلا أن يوفق فنقول
 نجت في ملكي إلا أني بعتهما منه ثم اشتريتهما منه فإلم يدعي التوفيق على هذا
 الوجه لا يقبل شهادتهما لأن دعوي التناج على ذي اليد لا تحمل دعوي

عليه

ملك

ملك جازت من جهته فانه لو قال هذه الدابة ملكي بالتناج من ذي اليد لا يصح
 كلامه فلا يمكن أن يجعل آخر كلامه بيانا للاول فلا يقبل الشهادة بدون التوفيق
 ولو ادعى أنه له ورثته من أبيه وجأ بشهود فشهدوا له أنه له ولا خيه الغائب
 ميراث عن أبيه جازت شهادتهم لأنه شهدوا له بألف مما ادعاه هذا إذا
 شهدوا بالملك بألف مما ادعى وأن شهدوا بأكثر نحو أن يدعي داراً في يد رجل
 أنها له اشتراها من فلان غير ذي اليد وهو يملكها فحج المدعى عليه فحج
 المدعى بشهود فشهدوا أنها له لا يقبل شهادتهم لأن المدعى ادعى ملكاً حادثاً
 لا يظهر في حق الزوايد والشهود شهدوا بملك مطلق والملك المطلق يظهر
 في حق الزوايد وفي رجوع الباعة بعضهم على بعض فصار كأنهم شهدوا له
 بالزوايد قضا فلا يقبل شهادتهم وأشار محمد رحمه الله في الكتاب إلى معنى
 آخر فقال المدعى أقربا بالملك لمن ادعى الشرا منه ثم ادعى الانتقال إلى
 نفسه بالشرا ولم يثبت الانتقال لأنهم لم يشهدوا بالانتقال فلا يقبل
 شهادتهم وكذا لو ادعى أن هذا دار له ورثها من أبيه والشهود شهدوا أنها دار
 لا يقبل شهادتهم وكذا لو ادعى أن الدار له إلا هذا البيت فشهدوا أن جميع
 الدار له لا يقبل شهادتهم إلا أن في هذه الصورة إذا وُفق فقال كان كل الدار
 إلا أني بعته هذا البيت منه ولم يعلم به الشهود يقبل شهادتهم ولا يحتاج
 إلى اثبات التوفيق باليكنة لأنه أقر على نفسه بزوال البيت عن ملكه
 وعلى جواب القياس بحمل على التوفيق وإن لم يدع ولو ادعى داراً في يد رجل
 أنها له منذ سنة فشهد الشهود أنها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم
 فلو ادعى المدعى أنها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا أنها له منذ سنة
 جازت شهادتهم أما إذا كان المدعى عليه عقداً أو شيئاً من أسباب الملك رجل

ادعي دارا في يد رجل انها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فجا شاهدين فشهدا ان
 فلان ذلك وهبها له وقبضها وهو يملكها لا يقبل هذه الشهادة حتى يوفق فقوا
 اشترتها منه فجد في ثم وهبها الي بعد ذلك واقام البيعة على ذلك فبكت شهادتهم
 ولا يقبل قبل التوفيق لوجود المخالفة صورة ومعنى اما الصورة فظاهر
 واما المعنى فلان الملك الحاصل بالهبة غير الملك المستفاد بالشر لان الهبة
 تفيد الملك بعين عوض ولا يكون فيه خيار المروية والعيب ولا يكون لازما
 ولا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشر اثبت جميع ذلك
 والتوفيق وان كان محتملا الا ان هذا النوع من التوفيق لا يثبت من غير دعوى
 لانه يحتاج الي بعض الذي ادعاه او لا والى ثبات عقده الذي شهد به الشهود
 فيكون في الحمل على هذا الوجه انشا الخصومة والقاضي مشرع الخصومات
 لا لانسائها وهذا النوع من التوفيق كما لا يثبت بدون الدعوى لا يثبت
 بمجرد الدعوى وانما يثبت اذا اعاد البيعة على التوفيق بخلاف ما تقدم
 لانها هنا اقر بالملك لغير ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى على
 الغير وليس باقرار على نفسه والذي لا يثبت الا بالبيعة بخلاف الامر
 او بخلاف ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل
 التوفيق كانت قبل الدعوى فلا يعتبر وحكي عن الشيخ الامام
 ابي القاسم الصغار انه قال ما لم يات بيعة انه كان اشتراها من
 فلان ثم جحد فلان الشرائم وهبها منه وقبضها المدعي لا يقبل ومشاخنا
 انكروا ذلك وقالوا لو وجد بيعة على الشر لا يحتاج الي دعوى الهبة
 لكن لا بد ان يقيم البيعة على الهبة والقبض بعد الشر اما لو ادعى الهبة
 في وقت قبل الشر لا يقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة بعد ما جحد الشر اذا

اقام

اقام البيعة على هبة في وقت قبل الشرا كان متناقضا ولو ادعى دارا في يد
 رجل انها كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثا له منذ سنة فجد المدعي
 عليه فجا المدعي بشهود فشهدوا انه اشتراها من الذي في يديه منذ
 سنتين وادعى المدعي ذلك لا يقبل الشهادة الا ان يوفق فيقول اشترتها
 من ذي اليد منذ سنتين فاشهدوا ثم رجعتها من ابي ثمرات ابي فوريتهامه
 فاذا وفاق على هذا الوجه وشهدوا بالشهود بذلك يقضى له ولا يثبت
 هذا التوفيق ما لم يشهد الشهود بالبيع من ابيه لان دعوى البيع من ابيه دعوى
 على الاب فلا يثبت الا بيعة وكذا لو ادعى الارث او لا فشهدوا بالشهود
 بالهبة او بالصدقة مكان الشر لا يقبل ما لم يوفق عبد في يد رجل ادعى
 رجل ان الذي في يديه تصدق به عليه منذ سنة وقبضه وحمد الذي في
 يديه فجا المدعي بشهود فشهدوا انه اشتراه من ذي اليد منذ سنتين لا يقبل
 الا ان يوفق فيقول اشترته منه منذ سنتين ثم رجعت منه ثم تصدق به عليه
 منذ سنة فاذا وفاق على هذا الوجه فشهدوا بالشهود بالبيع منه ثم بالصدقة
 يقضى له ولو ادعى اولا الشرا من ذي اليد منذ سنة فشهدوا بالصدقة
 منذ سنتين وادعى المدعي ذلك لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به على منذ
 سنتين وقبضته ثم رجعت منه منذ سنة ثم اشترته وشهدوا بالشهود
 له بذلك ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهدوا انه اشتراه منه
 منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة وقبضته
 ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وحمد الصدقة فاشترته منه منذ شهر
 فاذا وفاق على هذا الوجه واثبت بالبيعة قبل بيئته ولو ادعى ميراثا عن ابيه
 منذ سنة وشهدوا بالشهود انه اشتراه من ذي اليد بعد ما قام من عند القاضي

لا يقبل فان وفق فقال حمدي الميراث فاشترته منه الا ان قلت بينته لكن
 اذا اعاد البيعة على ذلك لان الشرا من ذي اليد دعوي على ذي اليد فلاست
 بدون البيعة والشهادة الاولى قامت قبل الدعوي فلا يعتبر ولو ادعي امه
 في يد رجل وقال اشترتها منه بعدي هذا منذ شهر فحجدا البائع ذلك
 وجا المدعي بشهود فشهدوا انه اشتراها منه بالف منذ قام من عند القاضي
 لا يقبل لمكان المخالفة الا ان يقول اشترتها بالجهد منذ شهر ثم حمدي
 فاشترتها منه بالف درهم بعد ذلك فاذا وفق على هذا الوجه وادعا البيعة
 على الشرا بالف يقبل ذلك ولو ادعي اولا انه اشتراها منه بالجهد منذ شهر
 ثم جأ الشهود فشهدوا انه اشتراها منه منذ بيعة او قبل ذلك لا يقبل
 لمكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشترتها منه منذ سنة كما شهد
 به الشهود ثم بعثها منه ثم اشترتها منه منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه
 وشهد الشهود بالبائع والشرا بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له ولو ادعي
 دارا في يد رجل انها له فجا بشاهدين فشهدا احدهما انها دار ورثها عن
 ابيه وشهد الاخر انه ورثها عن امه فالشهادة باطلة لانه لا وجه للتوفيق
 بين الشهادتين وكذا لو شهدا احدهما انه اشتراها من فلان وهو يملك مكان
 وشهد الاخر ان فلانا اخرجوها وهو قبضها ولا يقال اذا اختلفت الشاهدان
 في سبب الملك فقد اتفقا على الملك له فوجب ان يقضى له بالملك كما لو قال
 فلان على الف من قرض فقال المقر له لا بل من يمنع يقضى له بالف
 واختلاف السبب لا يضر وكذا لو شهدا انه اقرا له كفل كان للمدعي بالف درهم
 عن فلان فقال الطالب قد اقرب ذلك لكن الكماله كانت عن فلان اخر كان
 للمدعي ان يأخذه بالمال وكذا لو شهدا له بالف درهم من جارية فقال

البائع

البائع انه قد شهدا على هذه الشهادة والذي عليه الف من ثمن متاع اخر وشهد
 الشهود على الاقرار بالف من ضمن جارية غضبها منه وقد هلك لا يقبل
 هذه فان الالف الواجب بالقرض والغضب واحد لهما حكم السنين مختلف
 لان الموروث من الاب يتضمن حقوقا غير ما يصنعه الموروث من الام من
 قضا ديون الاب وتنفيد وصاياه وغير ذلك فلا يقبل رجل ادعي على رجل
 خمسمائة فشهد له الشهود بالالف وقال الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت
 الالف قبضت منها خمسمائة وصل الكلام او لم يصل فشهدا تهما بالخمسمائة
 جازية ولو قال لم يكن الا خمسمائة بطلت شهادتهما رجلا ان شهد الرجل على
 رجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما انه قد قضاها ذكر في الجامع الصغير ان
 شهادتهما على القرض جازية وذكر الطحاوي عن ابى يوسف انه لا يثبت القرض
 ايضا وذكر في المسقى رجلا ان شهدا ان لهذا الف درهم قد اقتضى منها
 خمسمائة وقال الطالب لم اقبض منها شيئا قال ابو حنيفة وابو يوسف
 يقضى بالالف ويجعل مقبضا للمدعي وذكر في العيون رجلا ان شهدا على رجل
 بالالف درهم وقال قد قضا خمسمائة فقال الطالب لي عليه الف وما
 قضاني شيئا او قال صدقاني الشهادة على الالف واوهما في الاقتضا او قال
 شهدا بالالف بحق وبالمخمس ما به بياطل او بزور قال ان عدلا جاز الالف
 قوله شهدا بياطل او بزور وقال زفر رحمه الله لا يجوز شهادتهما في الوجوه
 كلها وعلى هذا الخلاف اذا شهد المدعي بالف وشهد ان للمدعي عليه على المدعي
 مائة دينار والمدعي ينكر الدين ولو شهد شاهدان لرجل فقالا لشهدان
 فلانا هذا غضب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فمات عند مولاه فقال
 المصوب منه لم يرد عليه وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما

الشهادة بخلاف الاقرار لان
 السبب اما بغير اقرار كان حكم
 السبب واحدا كما في الاقرار
 فمجان

لا يقبل فان وفق فقال محمد بن الميراث فاشترى به منه الا ان قلت بينته لكن
 اذا اعاد البينة على ذلك لان الشرا من ذي اليد دعوي على ذي اليد فلاست
 بدون البينة والشهادة الاولى قامت قبل الدعوي فلا يعتبر ولو ادعي امه
 في يد رجل وقال اشترى بها منه بعدي هذا منذ شهر فمحمد البايع ذلك
 وجا المدعي بشهود فشهدوا انه اشترىها منه بالف منذ قام من عند القاضي
 لا يقبل لمكان المخالفة الا ان يقول اشترى بها بالجد منذ شهر ثم محمد بن
 فاشترى بها منه بالف درهم بعد ذلك فاذا وفق على هذا الوجه وادعا البينة
 على الشرا بالف يقبل ذلك ولو ادعي اولا انه اشترىها منه بالجد منذ شهر
 ثم جأ الشهود فشهدوا انه اشترىها منه منذ سنة او قبل ذلك لا يقبل
 لمكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشترى بها منه منذ سنة كما شهد
 به الشهود ثم بعثها منه ثم اشترى بها منه منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه
 وشهد الشهود بالبيع والشرا بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له ولو ادعي
 دارا في يد رجل انها له فجأ بشاهدين فشهدا احدهما انها دار ورثها عن
 ابيه وشهد الاخر انه ورثها عن امه فالشهادة باطلة لانه لا وجه للتوفيق
 بين الشهادتين وكذا لو شهدا احدهما انه اشترىها من فلان وهو يملكها
 وشهد الاخر ان فلانا اخروها وهو قبضها ولا يقال اذا اختلفت الشاهدان
 في سبب الملك فقد اتفقا على الملك له فوجب ان يقضى له بالملك كما لو قال
 فلان على الف من قرض فقال المقر له لا بل من يمن مع يقضى له بالف
 واختلاف السبب لا يضر وكذا لو شهدا انه اقراه كفل كان للمدعي بالف درهم
 عن فلان فقال الطالب قد اقرب ذلك لكن الكفالة كانت عن فلان اخر كان
 للمدعي ان يأخذه بالمال وكذا لو شهدا له بالف درهم من جارية فقال

السام

البايع انه قد شهدا على هذه الشهادة والذي عليه الف من ثمن متاع اخر وشهد
 الشهود على الاقرار بالف من ضمن جارية غضبها منه وقد هلك لا يقبل
 هذه فان الف الواجب بالقرض والغضب واحد اللهمنا حكمه السيين مختلف
 لان الموروث من الاب يتضمن حقوقا غير ما يصنعه الموروث من الام من
 قضا ديون الاب وتنفيد وصاياه وغير ذلك فلا يقبل رجل ادعي على رجل
 خمس مائة فشهد له الشهود بالف وقال الطالب انما لي عليه خمس مائة وقد كانت
 الف اقبضت منها خمس مائة وصل الكلام اوله يصل فشهدا تهما بالخمس مائة
 جأين ولو قال لم يكن الا خمس مائة بطلت شهادتهما رجلان شهدا الرجل على
 رجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما انه قد قضاها ذكر في الجامع الصغير ان
 شهدا تهما على القرض جأين وذكر الطحاوي عن ابى يوسف انه لا يثبت القرض
 ايضا وذكر في المسقى رجلان شهدا ان لهذا على هذا الف درهم قد اقضى منها
 خمس مائة وقال الطالب لم اقض منها شيئا قال ابو حنيفة وابو يوسف
 يقضى بالف وتجعل مقبضا للجارية وذكر في العيون رجلان شهدا على رجل
 بالف درهم وقال قد قضاها خمس مائة فقال الطالب لي عليه الف وما
 قضاني شيئا او قال صدقاني الشهادة على الف واوهما في الاقتضا او قال
 شهدا بالف بحق وبالحسن مائة بباطل او بزور قال ان عدلا جاز الا في
 قوله شهدا بباطل او بزور وقال زفر رحمه الله لا يجوز شهادتهما في الوجوه
 كليهما وعلى هذا الخلاف اذا شهد المدعي بالف وشهد ان للمدعى عليه على المدعي
 مائة دينار والمدعي ينكر الدار ولو شهد شاهدان لرجل فقالا لشهدان
 فلانا هذا غضب عبد ولكن قد رده عليه بعد ذلك فمات عند مولاه فقال
 المصوب منه لم يرد علي وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما

الشهادة بخلاف الاقرار لان
 السبب انما يغير اذا كان حكم
 السبب واحدا كما في الاقرار
 محمد بن

غضبه عبد اولا ردده عليه وما كان من هذا شي قال اذ لم يدع شهادتهما
ضمنته القيمة وكذا لو شهد انه غضب عبد الله وان مولاه قتله عند الغاصب
فقال المفضوب منه ما قتله ولكنه قد غضبه ومات عنده وقال
المشهود عليه ما غضب عبد اولا قتل هذا المدعي عبد الله في يدي كان عليه
قيمته وكذا لو شهد ان لهذا علي هذا الف درهم ولكنه قد ابراه منها وقال
المدعي ما ابراه عن شي وقال المشهود عليه ما كان له علي شي ولا ابراني
عن شي قال اذ لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالالف رجل
ادعي قبله رجل دار فقال المدعي عليه ليست في يدي فاقام المدعي بينة
شهدوا ان الدار في يد المدعا عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعي فان
قال كما شهدوا انها في يده وفي ملكه فقد اقر له بالدار وان قال صدقوا
انها في يده ولا اصدقهم انها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعا عليه خصما
رجل ادعي على رجل الفاشهد له الشاهدان ان له عليه الف درهم وشهد
احدهما ان اخره بالالف الى سنة وانكر الطالب فانه يقضي عليه بالالف
وهذا او ما لو شهدا احدهما ان قضاه خمسمائة سوا اذا شهد المشهود بدار
لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذا الدار لفلان لرجل اخر
عن المدعا عليه ان كان بعد القضا فقال هذا البيت لم يكن لي انما
هو لفلان قال ابو يوسف اجزت اقراره لفلان وجعلت له البيت
وردا ما بقي من الدار على المقضي عليه ويضمن عليه فيه البيت للمشهود عليه
ولا يبي يوسف فيها قول اخر انه يضمن قيمة البيت للمشهود عليه ويكون
ما بقي من الدار للمشهود له رجل في يده عبد ادعي رجلا انه اشتراه من
في اليد وزواله يجد فجاء المدعي شاهدين فشهدا انه باعه منه ولا

لشهودي وهذا احد بشهوده
ان قال هذا قبل القضا لا يقضي له
ولا لفلان بشي مما وان

يدري هو البائع ام لا جازت شهادتهما ولو جاء المدعي شاهدين فقال لا
للقاضي لعبد لنا باعه المدعا عليه من هذا المدعي فان القاضي يقضي بينهما
للمدعي شاهدان شهدا بشي واختلفا في الوقت او في المكان او في الانشاء او في
الاقرار فان كان المشهود به قولا محصنا كالبيع والاحابة والطلاق والعنف
والصلح والا بر او صوة ذلك اذا ادعي الشرا بالالف فشهدا انه اشتراه منه
بالف الا انهما اختلفا في البلدان او في الايام او في الساعات او في الشهور
او شهدا على البيع بالف فشهد بالف اختلفا احدهما انه باعه وشهد الاخر
على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق ولو شهدا احدهما
انه طلقها اليوم واحده وشهد الاخر انه طلقها امين او شهدا احدهما
على اقراره بالف اليوم وشهد الاخر انه اقرب بالالف امين جازت شهادتهما
ولا يبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان
الا ان يقول لا كتاب مع الطالب في يوم موضع واحد في يوم واحد فاذا
اقر بذلك ثم اختلفا في الايام والمواطن والبلدان فان ابا حنيفة رحمه الله
قال اجبن الشهادة وعليهم ان يحفظوا الشهادة دون الوقت وقال
ابو يوسف الامر كما قال ابو حنيفة في القياس وانا استحسن وابطل
هذه الشهادة بالتممة الا ان تختلفا في الساعتين في يوم واحد يتعاضدا
فيحوز ولو اختلفا في النيات التي كان على الطالب والمطلوب او
الركب او قال احدهما كان معن فلان وقال الاخر لم يكن معن فلان
ذكر في الاصل انه يحوز ولا يبطل هذه الشهادة وان كان المشهود به
من جنس الفعل حقيقة وحكما كالغصب والخيانة واختلف المشهود
في المكان او في الزمان او في الانشاء والاقرار لا يقبل شهادتهم ولو كان

مطس
المهم

المغضوب هالكاً فشهدا على البتة شهدا أحدهما ان قيمته الف وشهد الآخر
على اقرار الغاصب ان قيمته الف لا يقبل شهادتهما وكذا لو اختلف شهود
الغضب شهدا أحدهما على الغضب والآخر على الاقرار بالغضب لا يقبل
وذكر في الجامع اذا ادعى ملكاً نجاشاً هدين فشهدا أحدهما انه ملكه
وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه انه ملك المدعى لا يقبل ولو كان المشهود
به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح واختلف الشهود على هذا الوجه لا يقبل
شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض كالهبة
والصدقة والرهن فان شهدا على معاينة القبض واختلفا في الايام والبلدان
جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف والقياس ان لا يقبل وهو
قول محمد وزفر وان شهدوا على اقرار الراهن والواهب والمصدق بالقبض
جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فشهدا أحدهما على معاينة القبض
والآخر على اقرار الراهن بالقبض لا يقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في
هذا بمنزلة الغضب وان اختلف شهود الرهن في جنس الدين او في مقدار
لا يقبل كما لو اختلف شهود البيع في جنس الثمن او في مقداره واختلفا
في فعل الحق بالقول كالقرض فاختلفا في المكان او في الزمان لا يبطل
الشهادة وان كان القرض لا يتم الا بالتسليم ويكون القرض في هذا بمنزلة
الطلاق والعتاق واذا اختلفا شاهدان القذف ان اختلفا في المكان
او الزمان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وقال صاحباه لا يقبل
وان اختلفا في الاثبات والاقرار لا يقبل شهادتهما في قولهم ولو اختلفا
في الطلاق فشهدا أحدهما على تطليقتين والآخر على الثلاث او شهدا أحدهما
على بطلقتين والآخر على بطلقة لا يقبل في قول ابي حنيفة وقال صاحباه

مطهر
ان المهرود قوله

ابن الجليل

وابن الجليل جازت شهادتهما على الاقل ولو شهدا أحدهما على بطلقة والآخر
على تطليقة وبصف او شهدا أحدهما على تطليقة والآخر على تطليقة
وتطليقة جازت شهادتهما على الاقل عند الكل ولو شهدا أحدهما انه
قال انت خلسة وشهد الآخر انه قال لها انت بريه لا يقبل عند الكل لانها
اختلفا في لفظ الايقاع وان كان معنى اللفظين واحداً وكذا لو شهد
أحدهما انه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخر انه طلقها
ان كنت فلانا وقال قد كنت لا يقبل عند الكل وكذا لو شهدا أحدهما انه طلقها
ثلاثاً وشهد الآخر انه قال لها انت علي حرام ونوي الثلاث لا يقبل عند
الكل ولو شهدا أحدهما انه طلقها نصف واحدة وشهد الآخر انه طلقها ثلث
واحدة لا يقبل في قول ابي حنيفة وكذا لو شهدا أحدهما انه طلقها ثلثاً وشهد
الآخر انه طلقها فالشهادة باطلة في قول ابي حنيفة وعندهما جازت شهادتهما
على الاقل ولو شهدا أحدهما انه قال لها انت طالق وشهد الآخر انه اقرامه
طلقها او اختلفا في المكان او في الزمان جازت شهادتهما ولو شهد
أحدهما انه قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق ومعا فلان وشهد الآخر
انه قال ان دخلت فلانة الدار فهي طالق وحدها وقد دخلت فلانة طلقت
وحدها وكذا لو شهدا على التخيير فشهدا أحدهما انه طلق زينب وعمره
وشهد الآخر وشهد الآخر انه طلق زينب جازت شهادتهما على طلاق
زينب رجل ادعى على مولى العبد انه اذن لعبد في التجارة واقام شاهدين فشهد
أحدهما على الاذن والآخر ان مولى العبد راى يشتري ويبيع ولم يقبل
شهادتهما رجل اشترى شيئاً وادعى به عيباً واقام شاهدين فشهدا أحدهما
انه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقراره بالبيع لا يقبل هذه

الشهادة رجل عليه الف لرجل وادعي انه او فاه دينه واقام شاهدين فشهد
احدهما بالايضا وشهد الاخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا يقبل
كما لو ادعي على رجل غصبا فاقام شاهدين شهدا احدهما بالغصب والاخر
على الاقرار بالغصب وكذا لو ادعي الغريم الايضا فشهد احدهما هديه على اقرار
صاحب المال بالاستيفاء وشهد الاخر ان صاحب المال ابر الغريم لا يقبل
ولو ادعي الغريم ان صاحب المال ابراه فشهد احدهما هديه بذلك وشهد
الاخر ان صاحب المال وهب له المال او يصدق به عليه او حلل جازت
شهادتهما ولو ادعي الغريم الايضا فشهد احدهما هديه على اقرار صاحب
المال بالاستيفاء وشهد الاخر على الهبة او الصدقة او التحليل لا يقبل
ولو ادعي الغريم الهبة فشهد احدهما هديه بالهبة والاخر بالصدقة لا يقبل
ولو ادعي الغريم الايضا فشهد احدهما هديه ان صاحب المال ابراه في بلد كذا
وشهد الاخر انه ابراه في بلد آخر جازت شهادتهما ولو ادعي الغريم الايضا
فشهد ان صاحب المال ابراه جازت شهادتهما ولو ادعي الغريم ان صاحب
المال ابراه واقام شاهدين فشهدا على اقرار صاحب المال بالاستيفاء
فان القاضي يسأل الغريم عن البراءة كانت بالاستيفاء او بالاستقاط فان
قال كانت بالاستيفاء يقبل وان قال كانت بعينه لا يقبل وان لم يبين
وسكت ذكر في الاصل ان القاضي لا يجبر على البيان لكن لا يقضي بهذه
الشهادة اذا لم سن لان البراءة بالاستيفاء فوق البراءة بالاستقاط فاذا
شهد الشهود بأكثر مما ادعي لا يقبل من غير توفيق بخلاف ما اذا ادعي الغريم
الايضا فشهد الشهود بالابرا او التحليل فان القاضي لا يسأله عن البراءة ويقضي
بالبراءة من غير سوال لان الشهود شهدوا باقل مما يدعي وفي مثل هذا الاحتاج

الى التوفيق

الى التوفيق فيقضي من غير سوال ويكون الثابت بقضا القاضي براه الغريم بالاستقاط لا
البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلا كفلا بامر المكفول عنه فادعا الايضا
فشهد الشهود بالابرا كان لصاحب المال ان يرجع دينه على الاصل ولا يكون
للكفيل ان يرجع على المكفول عنه بشئ كما لو ابراه المكفول له ولو ادعي في
الكفيل الهبة فشهد احدهما هديه بالهبة والاخر بالبراءة جازت شهادتهما
لان الغريم لو كان اصيلا وادعي الهبة فشهد احدهما هديه بالهبة والاخر
بالبراءة جازت شهادتهما فكذلك اذا كان كفيلا ولو ادعي رجل الفواقام
شاهدين فشهدا احدهما ان له عليه الف درهم وشهد الاخر على اقرار بالالف
قالوا جازت شهادتهما في قول ابى يوسف رحمه الله رجل وكل رجلا
يقبض دين له على رجل فان الوكيل يقبض الدين يكون وكيله بالخصومة
في ذلك الدين في قول ابى حنيفة رحمه الله والمأمور يقبض الدين لا يكون
وكيلا بالخصومة وكذا الرسول في قبض الدين لا يكون وكيله بالخصومة
فان جاء الوكيل المدعى فانكر المدعى عليه المال والوكالة فجاء المدعى
بشاهدين فهو على وجهين في وجه يجوز شهادتهما ويصير وكيله بالقبض
والخصومة في قول ابى حنيفة وفي وجه يصير وكيله بالقبض ولا يصير وكيله
بالخصومة في قولهم اما الوجه الاول اذا اقام مدعي الوكالة شاهدين
فشهدا احدهما ان الطالب وكله يقبض دينه من هذا الرجل وشهد الاخر
ان الطالب جراه يعني جعله جريا جازت شهادتهما وكذا لو شهدا احدهما
انه وكله وشهد الاخر انه سلطه على قبض الدين من هذا الرجل او شهد
احدهما انه وكله وشهد الاخر انه جعله وصياله في حياته جازت شهادتهما
ويصير وكيله بالقبض والخصومة في قول ابى حنيفة رحمه الله وعند صاحبه

يكون وكيله بالقبض ولا يكون وكيله بالخصومة واما الوجه الثاني لو شهد احدهما
انه وكله بقبض دينه وشهد الاخر انه ارسله في اخذ دينه او شهد احدهما
انه وكله بقبض دينه وشهد الاخر انه امره بقبض دينه من فلان او شهد احدهما
انه وكله وشهد الاخر انه انابه مناب الاخر نفسه او جعله نايب نفسه في
قبض الدين او شهد احدهما انه وكله وشهد الاخر انه جعله وصيا ولم يقبل في
حيوته او شهد احدهما انه جعله وصيا في حياته وشهد الاخر انه جعله وصيا
ولم يقبل في حياته لا يقبل شهادة تهما لان قوله جعله وصيا لا يكون على النيابة
بعد الموت ففي هذه المسئلة الاخيرة لا يقبل شهادة تهما وفي ما سواها جازت
شهادتهما ولا يصير وكيله بالخصومة عند الكل ولو شهد احدهما انه وكله
وشهد الاخر انه وكله ثم عزل جازت شهادة تهما على الوكالة ولا يثبت

الفصل في كذب الشهود المدعي

قال رحمه الله المدعي اذا كذب الشهود فيما شهد والوا في بعضه لا يقبل
شهادتهم امالا انه تفسيق للساهد او لان الشهادة لا يقبل بدون الدعوى
وفيما كذب لم يوجد الدعوى واذا تكلم المدعي بكلام يحتمل ان يكون تكذيبا
ان كان ذلك قبل القضا لا يقضي له وان كان بعد القضا لا يبطل قضاؤه
الا ان يكون تكذيبا للشاهد قطعا رجلا ادعي دار في يد رجل انها له واقام
البينة وقضى له القاضي ثم اقر المقتضى له انها دار فلان لرجل غير المقتضى عليه لاحق
للمدعي فيها وصدقه فلان في ذلك او كذبه لا يبطل قضاؤه القاضي لان قوله
هي دار فلان لاحق فيها يحتمل النفي من الاصل فيكون اكذبا للشهود ويحتمل
انه لاحق فيها لان المقتضى له ملكها سنة بعد القضا وان كان ذلك
في مجلس القضا بان كان باعه من المقر له قبل القضا على انه بالخيار

ثلاثة ايام ثم غصبها المقتضى عليه ثم انقضت مدة الخيار بعد القضا وصار المقر له
فلا يبطل القضا بالشك ولو قال المقتضى له بعد القضا هذه الدار لفلان لم يكن
لي قط فالمسئلة على وجهين اما ان بدا بالانقضاء فثني بالنفي فقال هذه الدار
لفلان لم يكن لي قط او بدا بالنفي فثني بالانقضاء فقال هذه الدار ما كانت
لي قط ولكنها لفلان وكل ذلك على وجهين اما ان صدقه المقر له في جميع ذلك
او صدقه في الاقرار وكذبه في النفي يخبر المقر له فقال كانت للمقر ملكها في
بعد القضا بسبب وهي الان داري فان صدقه في جميع ذلك يبطل قضاؤه القاضي
وتريد الدار على المقتضى عليه ولا شيء للمقر له لانها تصادق على بطلان القضا
وان كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدقه في الاقرار وقال هي لي كانت
للمقر له الا انه ملكها في بعد القضا بسبب وهي داري ففي هذا الوجه يكون الدار
للمقر له ويضمن المقر له الدار للمقتضى عليه سواء بدا المقر له الاقرار او بدا بالنفي
كذا ذكر في الجامع قالوا هذا اذا بدا بالنفي فثني بالانقضاء موصولا فيصح الاقرار
اما اذا ثني بالانقضاء موصولا لا يصح اقراره ولو ان المدعي اقام البينة انها
داره ثم قال قبل القضا هذه الدار ليست لي ولكنها لفلان غير المدعي عليه
او قال هي دار فلان لاحق لي فيها وصدقه المقر له في ذلك او كذبه بطلت
بنيته ولا يقضى القاضي له لان كلامه هذا يحتمل النفي من الاصل ويحتمل
النفي في الحال يعني انها دار فلان الا اني ملكتها الامن فلا يقضى القاضي بالشك
الا ان يقول موصولا هي دار فلان الا اني ملكتها منه بعد الشهادة فيجوز ان يصح
ذلك ولا يمنع القضا وذكر في المسعى رجلا ادعي في يد رجل متاعا ودارا
انها له واقام البينة وقضى القاضي له فلم يقضه حتى اقام الذي في يده البينة
ان المدعي اقر عند غير القاضي انه لاحق له فيه قال ان شهدوا انه اقرب ذلك

قبل القضا بطل القضا وان شهدوا انه اقرب به بعد القضا لا يبطل القضا لان الثابت
 بالبينة كالثابت عيانا ولو عاين القاضي اقراره بذلك كان الحكم على
 هذا الوجه وذكر في المسقى رجل في يديه جارية وولدها ورجل في يديه دار
 مبنية جارا رجل واقام البينة فشهدوا ان الامة المدعي ولم يزدوا على ذلك ولم
 يذكر والولد او شهدوا ان الدار والبنا المدعي او شهدوا بالدار ولم يتعرضوا
 للبنا حتى مات الشاهدان او غابا فان القاضي يقضي بالدار ويبنيها للمدعي
 اما اذا ذكروا البنا في الشهادة فلا شك لان البنا مركب تركيب قرار فيدخل
 في ذكر الارض خصوصا في دعوى الدار فان قضى القاضي بالدار ويبنيها
 للمدعي فقال المدعي بعد القضا ليس البنا لي انا هو المدعي عليه ولم يزل له اوقال
 ذلك بعد الشهادة قبل القضا كان ذلك اكذبا للشهود ويبطل القضا
 والشهادة في الدار والبنا جميعا وان قال بعد القضا البنا للمدعي عليه
 فليس هذا باكذاب للشهود وذكر في شهادات الاصل ان الشهود اذا ذكروا
 البنا في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضا فاذا اقر المدعي بالبنا
 للمدعي عليه كان ذلك اكذبا للشهود فيبطل القضا والشهادة جميعا
 وذكر في الاصل لو ادعى دارا في يد رجل انها له وقضى القاضي له بالدار
 والبنا ثم ان المقضي عليه اقام البينة ان البنا له قال ان ذكر شهود
 المستحق البنا في شهادتهم لا يسمع البينة المقضي عليه وان لم يذكر واسمع بينة
 وحكي عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان الشهود اذا لم يذكروا البنا في
 شهادتهم ينبغي ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابو يوسف لا يسمع
 بينة المقضي عليه وعلى قول محمد يسمع ولا يكون الاقرار بالبنا اكذبا
 للشهود وجعل هذه المسئلة فرعا لمسئلة اخرى ذكرها في السيرة رجل

ادعي على اخرائه شريكه شركة مفاوضة واقام البينة وقضى القاضي بالمال منها
 ثم ان المقضي عليه ادعى عينا انه ورثه من ابيه ذكر ان الشهود اذا شهدوا
 بالمعاوضة لا غير لا يصح هذه الدعوى عند ابو يوسف وعند محمد يصح
 ووجه البنا على تلك المسئلة ان في مسئلة المفاوضة كل عين من الاعيان
 التي في يديه لم يصير مقصيا به مقصودا بل صار مقصيا لصحة المفاوضة فكان
 نظير البنا مع الارض ههنا وقال غير لابل مسئلة الشهادات على الاتفاق
 وقرقوا لابي يوسف رحمه الله بين هذه المسئلة وبين المفاوضة والفرق
 يعرف في موضعه ثم في رواية الاصل جعل مطلق الاقرار بالبنا للشهود
 عليه تكذيبا للشهود اذا ذكر الشهود البنا في شهادتهم وفي رواية
 المسقى فصل فقال ان قال المقضي له ان البنا لم يزل للمقضي عليه اوقال
 انه ملك للمقضي عليه يوم شهد الشهود كان ذلك اكذبا للشهود
 وان اقر له بالبنا من غير تاريخ فقال ان البنا للمقضي عليه لم يكن ذلك
 اكذبا للشهود لانه محتمل انه في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل واقام
 البينة على الذي في يديه الجارية ان الامة له وقضى القاضي له بالجارية
 لا يكون للمقضي له ان ياخذ الا مسئلة ذلك القضا وبمثل له لو ان رجلا في يديه
 نخلة وثمرتها في يد غيره جارا رجل واقام البينة على الذي في يديه النخلة ان
 النخلة له وقضى القاضي له بها للمقضي له ان ياخذ الثمرة بذلك القضا هكذا
 ذكر في المسقى رجل اقام البينة على دار في يد رجل انها دار ابيه مات وتركها
 ميراثا له وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل اخر وادعى ان الدار له
 اشتراها من ابي المقضي له وصدقه المقضي له فانه يبطل القضا وترد
 الدار على المقضي عليه ويقال للمدعي الثاني ان البينة على المقضي عليه والا فلا

به تبعها

حقك لان المقضي له اكدب شهوده فبطل قضا القاضي رجل اقام البينة على دار
في يد رجل ان اباه مات وتركها ميراثا له واقام الذي في يديه البينة ان اباه المدعي
اقر في حيوته ان الدار ليست له فانه يبطل شهادة شهود الوارث وكذا لو شهدوا
على اقرار الوارث بعد موت اباه او قبل ذلك ان الدار لم يكن لابيه واقام
البينة على اقرار الوارث ان اباه مات وليست الدار له ذلك ابطال البينة
الوارث رجل مات واقسم الورثة التركة بتراضهم ثم ادعى احدهم لنفسه على
الميت ديناسع دعواه لان الدين لا يمنع ثبوت الملك للوارث والقسم وكذا
لو ظهر على الميت بعد القسمة دين لا جني ولم يصل اليه حقه من الورثة كان له
ان ينقض القسم وكذا لو اجاز له جني قسم الورثة ثم اراد ان ينقض كان له
ذلك وان ادعى بعض الورثة بعد ما قسموا الدار ان اباه كان صدق
عليه بطابقه معلومه من هذه الدار او ادعى ان والد كان قد صدق بذلك
على ابنه الصغير او ادعى عينا من اعيان التركة لنفسه بوجه من الوجوه
لا يسمح دعواه لان اقامه على القسم اقرار منه ان ما دخل تحت القسمة
تركة الميت ميراث لهم عن الميت كان متناقصا في دعواه وان ظهر بعد القسمة
شريك في التركة فان ظهر وارث اخر وكانت القسمة بتراضهم لا نقضا
القاضي بطلت قسمتهم سوا عزلوا نصيب الغائب او لم يغزوا وان ظهر
بعد القسمة بوصي له بالثلث فان كانت القسمة رضاهم لا بقضا القاضي
فكذلك الجواب لان الموصي له بالثلث شريك الوارث له ان ينقض القسمة
وان كانت القسمة بقضا ثم حضر موصاله بالثلث اختلف فيه المشايخ
قال ليس له ان ينقض القسمة لان الموصي له بالثلث شريك الوارث
وفيما اذا ظهر وارث اخر ان كانت القسمة بقضا القاضي تنفذ على

بطلان بينة الوارث

بطلان على القسمة اقرار منه ان ما دخل تحت القسمة تركة الميت ميراث لهم

بطلان ان كانت القسمة بتراضهم لا بقضا القاضي بطلت

الوارث الغائب وان كانت بخير قضا لا تنفذ كذا هنا وقال بعضهم له ان
ينقض القسم على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسم رجل ادعى
دار في يد رجل انه اشتراها من ذي اليد وانكر المدعى عليه البيع فلما
اقام المدعي البينة اقام المدعي عليه البينة ان المدعي رد الدار يجب قبلت
بينته وكذا لو ادعى رجل على رجل دين فأنكر المدعى عليه ثم اقام البينة
عليه الا برأ بعد الانكار قبلت بينته وكذا لو ادعى العفو عن القصاص
بعد انكار القصاص ولو ادعى البراءة عن الغيب بعد انكار البيع لا يسمع
دعواه في قول ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف انه يسمع رجل اقام
البينة على دار في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ثم
ادعى انه اشتراها من ابيه لا يسمع دعواه ولو ادعى اولا الشرا من ابيه
ثم ادعى الميراث عنه قبلت بينته ولو اقام البينة على دار في يد رجل
انها كانت لابيه ابوه يوم كذا او ورثها عنه المدعي لا وارث له عين
واقامت امرأة البينة ان اباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر
الا بن موته فيه وولده هذا الولد ثم مات بعد ذلك ولها المهر والميراث
فان القاضي يقضي لها بالمهر والميراث سوا قضي القاضي لان حكم الموت
لا يتعلق بوقت الموت اي وقت يموت يكون ماله لورثته فصار كان
الا بن اقام البينة على موت الاب ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع بينة
المرأة فان اقامت امرأة اخري البينة بعد ما قضي القاضي بينته الاولي
انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينتها ايضا لان القضا بينته
الاولي لا يمنع القضا بينته الاخري ولو ان الوارث اقام البينة على رجل
انه قل اباه يوم كذا او قضي القاضي بذلك ثم اقامت امرأة البينة انه تزوجها

عليه

بعد ذلك اليوم لا يقبل بيننا لان القل صار مغضيا به وقال بعضهم
فيما تقدم لا يقبل منه المرأة ايضا وسوا بين القل وبين ما تقدم من
النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا ولو اقامت المرأة البيعة ان الميت
تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي بها ثم اقامت امرأة اخرى انه تزوجها
في ذلك اليوم بخراسان لا يقبل بيننا رجلا ادعى هذه الدار فلان وكلني
بالخصومة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك انها لفلان اخر وان وكلني بالخصومة
فيها واقام البيعة لا يقبل بيننا لانه متنازع والتنازع كما يمنع الدعوى
لنفسه بمنع الدعوى للغير فلا يسمع دعواه الثاني الا بتوفيق ولو ادعى
ان هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم اقام البيعة انها له لا يقبل
بيننا الا ان يوفق ولو ادعى اولا انفاله ثم اقام البيعة انها لفلان وكلني
بالخصومة فيها قبلت بيننا **فصل في الشاهد يشهد**

بعد ما اخبر بزوال الحق وما عمل له ان يشهد والشهادة على الكتاب رجل
كتب صدوقية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم
قال علماءنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم
ان يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى محايي
ثلاث اما بان يقرأ الكتاب عليهم وكتب الكتاب غيب او فري الكتاب
عليه بين يدي الشهود فيقول هو هو اشهدوا على ما فيه او يكتب هو
بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول هو اشهدوا على ما فيه
وان كتب بين يدي الشهود هكذا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو
اشهدوا على ما فيه لا يسعه ان يشهد قال الشيخ القاضي الامام ابو علي
النسفي هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على

الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد فان
نقل له الكاتب اشهد على ما فيه وانه حسن اليه اشار محمد في كتاب النكاح وهكذا
روي عن ابي حنيفة رحمه الله في النواذر وعن ابي يوسف اذا كتب الصك بين
يدي الشهود ثم ادعاه ولم يعرف الشاهد ما فيه وامر الكاتب ان يشهد بما
فيه وسعه ان يشهد لان الكتاب اذا كان في يد الشاهد يكون معصوما
عن التبديل والتغيير والزيادة والتقصان وعن ابي يوسف في رواية اخرى
اذا كتب الرجل الصك بيده على نفسه بين يدي الشهود وقال اشهدوا
علي بما في هذا الصك فهو جاز فان كتب غيره وقال هو اشهدوا على ما فيه
لم تجز حتى يقرأ عليه ثم يشهد به وفي ظاهر الرواية لا محل لهم ان يشهدوا
الا ان يقرأ الكتاب عليهم لو كتب غيره ويقرأ عليه وهو يقول اشهدوا
علي بما فيه او يكتب بين يديه ويقول هو يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على
بما فيه ولو كنت رسالة منه الى رجل من فلان بن فلان سلام الله عليك
اما بعد فانك كتبت بقضاي الالف اليه كانت لك على وقد كتبت وصلتك
منها خمس مائة وبقي لك على منها خمس مائة وهذا جاز اذا علم حل له ان
يشهد عليه بذلك وان لم يقل اشهدوا او لو كتب صك بين يدي قوم امنين
وقال اشهدوا بما فيه ولم يقرأ عليهم لا يسعهم ان يشهدوا وامرأة اقرت
على نفسها بمال لا يسرها ولا ختها تريد به الاضرار لنفسها الورثة والشهود
يعلمون بذلك قالوا وسعهم ان تجلوا الشهادة وتشهدوا بذلك ويحكم لها
ان تفعل ذلك وحكي عن ابي القاسم الصغار ان رجلا اخذ من السلطان
سوق الخماسين مقاطعة كل شهر بكذا واشهد اشهدوا قال رحمه الله
عدل المقطع والمقاطع عن سبيل الرشاد ولو شهدوا والشهود

بذلك حل بهم اللعن لانهم شهدوا باطلا وكذا لو شهدوا على اقرار رجل
بمال عرف ان السبب باطل وينبغي ان لا يشهدوا بمثل هذا وكذا في كل
اقرار سببه احرام وباطل رجل جا الى رجلين ومعه اعوان السلطان
فاقر عندهما ان فلان على كذا وفلان من اعوان السلطان ثم طلب
منهما الشهادة على هذا الاقرار والمقرين علم انه انما اقر بذلك خوفا
من المقر له قالوا ينبغي للشاهدين ان يتفحصا عن ذلك فان وافقا
على انه كان عن خوف واكراه لا يشهدا وان لم يقفا على ذلك ان شهدا
على اقراره ويذكر القاضى انه اقر ومعه اعوان السلطان حجة
يتامل القاضى في ذلك رجل اقرب بين يدي اقواب اقرارا صحيحا
ان لفلان عليه الف درهم ثم رجعا عدلان او ثلاثة الى هؤلاء الشهود
وقالوا لا يشهدوا والفلان عليه بالدين فانه قضاه جميع ما كان عليه
كان لهم الخيار ان شاؤا شهدوا وبذلك وذكروا القصة للقاضي
فلا يقضى القاضي بالبطل هكذا روي عن محمد وعنه في رواية يشهد انه
كان عليه ذلك ولا يشهد انه عليه اخلف الروايات عن محمد في هذه المسئلة
واختلف فيها المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا شهد عدلان
عند الشاهد ان صاحب المال قد استوفى دينه او انه ابر المطلوب عن دينه
لا يسعهما ان يمتنع عن الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكونا سمعا
اقرار الطالب بالابرا وبالا ستيفاه وكذا روي عن ابى يوسف
رحمه الله في المسئلة انه اذا شهد عند الشاهد رجلان ممن شق بهما ان صاحب
المال قبض حقه ليس له ان يمتنع عن الشهادة اذا سال الطالب ان يشهد له
بحقه قال مولا ناره الله وعندي ان كانت الشهادة على اقرار الخصم

بالدين يشهد بالاقرار وان كانت الشهادة على سبب من فرض او غيره يشهد على
السبب ولا يشهد على نفس الحق رجل شهد بنكاح امرأة او بيع قتل عمدا
او اقرارا بشئ من ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان ان الزوج طلقها
ثلاثا بحضورهما وارضعتها امرأة واحدة وهما صغيران في الحولين
وان المشتري اعتق الجارية او اعتقها البائع قبل بيعها من المشتري او
ان الولي عفا عن دم العمد او ان الميت قد عفا عنه قبل موته ثم انكرت
المرأة النكاح وانكرت الجارية ان يكون للمشتري لا يسع الشاهد ان
يشهد على اصل النكاح والبيع وغير ذلك لانه لو شهد عند المرأة عدلان
ان الزوج طلقها ثلاثا او شهد عند الامة ان مولاها وهو المشتري
اعتقها لا يسعها ان تدعه بجامعها فكما لا يسع للمرأة ذلك لا يسع للشاهد
ان يشهد على اصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق او بما ذكرنا واحدا
عدلا لا يحل للشاهد النكاح ولا الشاهد شري الجارية ان يمنع من
الشهادة الاولى فان الشاهد الواحد لو شهد عند المرأة بطلاق او عند
الامة بالاعتاق لا يحل لها منع الزوج ولا منع المولى عن الجماع فكذا
الشاهد لا يحل له الامتناع عن الشهادة ولو كان الطالب هو الذي
اقر قبض الدين او اقر الزوج عند الشاهد بالطلاق او اقر المولى
بالاعتاق ثم رداه الى الشهادة على النكاح وعلى البيع وعلى اصل
الدين فانه يمنع عن الشهادة ولا يحل له ان يشهد وذكرنا لطفنا
اذا شهد عند شهود النكاح عدلان او شهد عند شهود شري الجارية
عدلان ان الزوج طلقها ثلاثا او ان مشتري الجارية اعتق الجارية
في هذين الحكين لا يسع الشاهد النكاح ولا الشاهد شري الجارية

ان يشهد على النكاح ولا على شري الجارية عند جحود المرأة النكاح وعند
دعوى الجارية الحرة وانتكار الملك وفي العيون سوى بين النكاح
والعتق والعفو وغير ذلك وذكر في المسقى اذا رايت في يد رجل متاعا
او دارا او وقع في قلبك انه له ثم رايت بعد ذلك في يد غيره وسعت
ان يشهد انه للاول وان لم يقع في قلبك حين رايت انه لم يسع لك ان
يشهد انه لبرؤيتك اياه في يد وان رايت في يد فوقع في قلبك انه له ثم
رايت في يد غيره فاردت ان يشهد انه له فشهد عندك شاهدا عدلا انه
للذي في يد اليوم كان هو اوردعه الاول بحضرتهما لم يسعك ان تشهد
انه للاول وان شهد به عدل واحد وسعت ان يشهد انه للاول قال
لان عند شهادة الشاهدين يقع في قلبه انه ليس للاول فلا يحل له ان
يشهد انه للاول بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد
لا يزول ما كان في قلبك انه للاول فلا يحل لك ان تمتنع عن الشهادة
الا ان يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق واذا وقع في قلبك ذلك فلا يحل
لك ان تشهد انه للاول وذكر في المسقى انه اذا راى شيئا في يد انسان ووقع
في قلبه انه له حل له ان يشهد انه له وذكر في الجامع الصغير اذا راى دارا
او متاعا في يد انسان ثم راه في يد غيره حل له ان يشهد انه للاول ولم يذكر
ووقع في قلبه انه له ولم يذكر التصرف مع اليد والصحيح ما ذكر في المنتقى
لان اليد محتملة وكذا التصرف فلا يحل له ان يشهد ما لم يقع في قلبه انه
له ثم قال في المنتقى وكذلك كل امر ظاهر يجوز فيه الشهادة بالسماع كالموت
والنكاح والنسب اذا وقع في قلبك انه حق ما سمعت من الخير تشهد
عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسعك ان تشهد بما وقع في

في يد

المطهر المم

قلبك الا ان تستيقن انهما كاذبان وان شهد به عندك عدل واحد وسعت
ان يشهد بما وقع في قلبك من الامر الاول الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد
صادق فيما يشهد اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهادة بالسماع وقالوا لم
يعاين ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت شهادتهم ولو اقالوا شهدنا
بذلك لاننا سمعنا من الناس لا يقبل شهادتهم ولو شهدوا بالملك وقالوا
شهدنا لا ناراينا في يد لا يقبل شهادتهم واذا سمع الرجل موت انسان
واراد ان يشهد على الموت قال ابو حنيفة ان كان الموت مشهورا يقع
في القلوب انه حق كان له ان يشهد ان فلانا قدم مات وان لم يكن موته
مشهورا واخبر عدل انه عاين موته او شهد جنازه حل للسامع ان يشهد
ان فلانا مات وان شهد عند القاضي واحد واخبر انه انما شهد بذلك
لان فلانا اخبره لا يقبل القاضي شهادته وهو قول ابو حنيفة وابو يوسف
ومحمد ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح
والاشتهار يكون بطريقين احدهما ان يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور
اجتماعهم على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة ولا لفظه الشهادة
والثاني ان يشهد عنده عدلان بلفظة الشهادة وان لم يعاين الرجل موت
انسان ولكنه راى اهل بيته وهم يصنعون به ما يضع الناس
بموتاهم لا يحل له ان يشهد بموته بذلك اذا شهد رجلان ان زوج
فلانة قتل او مات وشهد اخر ان انه حي كان شهادة الموت والقتل
اولي شهدا ثنان ان زوج فلانة طلق امراته والزوج غايب لا يقبل
شهادتهما وان شهدا عند المرأة حل لها ان تزوج بزواج اخر بعد
انقضاء العدة ولو شهد عند المرأة رجل عدل انه ارتد والعباد بالله

المطهر المم

المطهر المم

المطهر المم

لا يحل لها ان تتزوج في رواية السيرة وفي رواية الاستحسان حلها ان
تتزوج وذكر في العيون اذا اخبر المرأة واحد بموت زوجها او برؤية
او باطلاق حل لها ان تتزوج ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له ان
يشهد قال لان هذا من باب الدين فيثبت بخبر الواحد وان لم يوجد
لفظه الشهادة بخلاف النكاح والنسب واذا اخبر المرأة عدل
بموت زوجها الغائب واخبرها اثنان بحوته ان كان الذي اخبر بالموت
اخرين معاينة او اخبرانه شهد جنازته حل لها ان تتزوج بزواج اخر
وان كان اللذان اخبرا بحوته ارضا تارخ لا حق قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل شهدا تهما اولى ولا بأس للرجل ان يشهد بالنكاح
المشهور وان لم يحضر النكاح فان خرج قوم من بلاد قوم واخبروا
رجالا كانوا في الخارج ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامع
ان يشهدوا على النكاح وهل حل لهم ان يشهدوا على المهر فيه روايتان
عن محمد في رواية يحل لهما الشهادة على المهر كما يحل لهما على النكاح كذا
ذكر في المنقذ والعيون لان المهر تبع للنكاح وكان حكمه حكم النكاح
ولكن لو قالوا سمعنا من الذين حضروا العقد ان المهر كان كذا لا قبل
شهادتهم وفي رواية لا يحل لهم الشهادة على المهر لان المهر مال فلا يجوز
فيه الشهادة بالقبض والصحيح هو الاول رجل تزوج ابنته من رجل في
بيت وفي بيت اخر قوم يسعون التزوج ولم يشهدهم قالوا ان كان من
ثبت العقد ابى بيت السامعين كوة راوا البيت والزواج جاز لهم ان يشهدوا
وان لم يروا لا يجوز ان سمعوا كلامهم وذكر الحنفية في ادب القاضي
اذا سمع رجل اقرار رجل ورا الحجاب لا يحل له ان يشهد ولو شهد ونفس لا

مط

قلت هذا السند
نكح اتم بها تمهيد للفتاوى
الحكمة

نقل

لا يقبل القاضي شهادته ولو ان رجلا دخل بيتا وعلم انه ليس في البيت الا رجل
واحد ثم خرج رجلين على الباب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب
فاقر الرجل الذي في داخل البيت وسمع الجالس وسمع الجالس ان يشهد على اقرار
الرجل بذلك رجل تولى تزويج امرأة من رجل ثقات الزوج فانكر ورثته
نكاحها يجوز للذي تولى العقد ان يشهد بالنكاح يشهد ان فلانا تزوج
فلانة بمهر كذا ولا يذكر انه باشر العقد رجلا ان شهدا على اقرار امرأة
لرجل بالف درهم او غيره وشهدا ان رجلين سواهما فلانا فلانا شهدا
انها فلانة بنت فلانا الفلاني قال ابو حنيفة لا يجيز ذلك وذكر في الفتاوى
انه لا يجوز عند ابى حنيفة حتى يشهد عند الشاهد جماعة انها فلانة بنت فلان
الفلاني وقال ابن ابي ليلى وابو يوسف يجوز ذلك وقال الفقيه ابو الليث
اذا سمعوا صوت امرأة من وراء الحجاب ان راوا شخصها وشهد عندهم رجلا
عدلا انها فلانة جاز لهم ان يشهدوا على اقرارها وان لم يروا وجهها
واما اذا لم يروا شخصها لا يحل لهم ان يشهدوا على اقرارها وهو اختيار
الفقيه ابى الليث ذكره رحمه الله في الفتاوى عن نصير بن يحيى ان ابنا
لمحمد بن الحسن دخل ابى سليمان الحوز حاضيا فساله ابو سليمان عن هذه المسئلة
قال كان ابو حنيفة يقول لا يجوز له ان يشهد عليها حتى يشهد
عنده جماعة انها فلانة وكان ابو يوسف وابوبكر الاسكاف يقولان
يجوز اذا شهد عنده عدلان انها فلانة وعليه الفتوى رجلا عدلا ان
شهدا عند رجل ان فلانا هذا عدل هل يجوز للسامع ان يعدله اذا سئل
عنه قال محمد ان كان اللذان عدلا يعرفان التعديل وسعه ان
يعدله الا انه لا يخبر القاضي بشهادة العدلين فان اخبر وقال شهد

المطس الم

مقه

المطس الم

عندي شاهدان بذلك جاز ايضا في قياس قول ابي حنيفة لانه يجوز تعديل
الواحد ما عندي بشرط العدد في العدل فاذا عدله رجل اخر معه جاز
الشاهد اذا كان يحفظ الاقرار ويعرف المقر ويعرف خطه الا انه
لا يحفظ الوقت والمكان حل له ان يشهد ولو نسي الشهادة وعرف انه
خطه لا يشهد في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبيه له ان يشهد وذكر
الحضاف انه لا يجوز له ان يشهد في قول اصحابنا وعن هذا قالوا الشاهد
اذا كتب الشهادة ينبغي ان يعلمه بعلامة اذا رآه بعد ذلك يعرفه بتلك
العلامة وما يبين عن التغيير والزيادة والنقصان فان را خطه وشهد
وحكم الحاكم بشهادته قال ابو حنيفة رحمه الله لا يتقرر قضاؤه وان كان
الخط في يد المدعي لا يحل له ان يشهد هو المختار رجلان شهدا ان الميت
طلق امراته فلانا وهو صاحب فراش وقالوا شهدنا في حيوته وامرنا
بالكتمان فكتماننا لا يقبل شهادتهما لا نهما اقرارا على انفسهما بالنسبة رجل
صب زينا او مينا او خلا لغيره بمعاينة الشهود وقال ما قضيها مات فيها
فانه كان القول قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الظاهر ولا يسع
لشهود ان يشهدوا عليه انه صب زينا غير نجس ولو ان رجلا عدل الى طريق
لحرقا استهلكه بمعاينة الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في
ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا عليه انها كانت له ذكبة لاني في المسئلة
الاول لا يعلم الشهود بعد وقوع الفارة فيها وفي المسئلة الثانية يعلم
انها كانت له ذكبة رجل له شهادة على ملك دار رجل بعينها الرجل الا ان لا
يعرف حدودها جاز له ان يسأل الثقات عن حدودها للشهادة لكن
يشهد على اقرار المدعى عليه بالدار ولا يشهد بذكر الحدود على اقراره حتى لا

يلعن

فا
مهم

يكون كاذبا لكنه يفشو الحدود من دات نفسه فجوز

فصل في الشهادة على الشبهة

قال رحمه الله الشهادة على الشهادة جائزة في الاقارير والحقوق واقضية القضا
وكتبهم وكل شيء الا في الحدود والقصاص ولا يجوز الشهادة على شهادة رجل
او رجلين اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتان عندنا رجلا يشهد على
شهادة رجلين او على شهادة قوم جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز الا
ان يشهد رجلان على الشهادة كل اصل فعنده لا يثبت شهادة اصلين الا بشهادة
اربعة من الرجال وعندنا كما يثبت قول الواحد في مجلس القاضي بشهادة
رجلين ثبت قول جماعة بشهادة شاهدين واذا شهد اصل على شهادة
نفسه وعلى شهادة اصل اخر مع شاهد اخر لا يقبل شهادته على شهادة
اصل اخر ولو ان فرعين شهدا على شهادة اصل فخرس المشهود على شهادته
او عمي او ارتد او فسق او ذهب عقله او صار كحال لا يجوز شهادته بطل الشبهة
على شهادته اذا شهد الفرع على شهادة اصل وردت شهادته لفسق اصل
لا يقبل شهادة احدهما بعد ذلك وبثبت عداله الاصول بتعديل الفروع
فرعان شهدا على شهادة اصلين ان كان القاضي يعرف الاصول والفروع
قضى بشهادتهم وان عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف الفروع بالعدالة
يسال عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول
ذكر الحضاف ان القاضي يسال الفروع عن اصولهم ولا يقضي قبل السؤل
فان عدل الاصول ثبت عداله الاصول بشهادتهما في ظاهر الرواية وعن
محمد انه لا يثبت عداله الاصول بتعديل الفروع والصحيح ظاهر الرواية
وان قال الفرعان للقاضي لا تخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما فان قال

المدعي انائيك من بعد لما او يقول سل انت عنهما غيرنا على قول محمد
لا يلتفت اليهما ولا يقضى بشهادتهما وعن ابي يوسف اذا قال الفرعان
لا تخبرك فان القاضي يسأل غير الفرعين عن الاصول ولو قال الفرعان
لا نعرف الاصل اعد ام لا قال الشيخ الامام القاضي ابو الحسن على
السعدي هذا وقول الفروع لا تخبرك سوا وقال في نسخة الحلواني
اذا قال لا نعرفه اعد ام لا لا يترد القاضي بشهادتهما ويسأل عن الاصول
غيرهما وهو الصحيح لان شاهد الاصل بقى مستورا ولو قال الفرعان للقاضي
انا ائتمه في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفروع على شهادته والشهادة
على الشهادة لا يجوز الا ان ^{يكون} المشهود على شهادته مريضا في المصر لا يقدّر ان تحضر
لاد الشهادة او يكون ميتا او غايبا غيبة السفر ثلاثة ايام ولياليها وعن
ابي يوسف اذا كان شاهد الاصل في موضع لو حضر لاد الشهادة لا يثبت
في منزله جازت الشهادة على الشهادة وعن محمد في النوادر انه يجوز الشهادة
على الشهادة وان كان الاصل صحيا في المصر رجل اشهد على شهادته رجلا
وهناك رجل اخر فسمع ذلك ولم يقل له الشاهد اشهد على شهادتي لا يحل للسامع
ان يشهد على شهادته فان شهد وفسر للقاضي ذلك لا يقبل القاضي شهادته لان
الشهادة على الشهادة لا يجوز الا ان يشهد الاصل على شهادته وصوت الاشهاد
ان يقول شاهد الاصل اشهد ان فلان على فلان الف درهم فاشهد على شهادته
هذه فيذكر شاهد الاصل في الاشهاد الشهادة ثلثا وصوت الاد من الفرع
ان يقول اشهد ان فلانا شهد عندي بكذا واشهد في على شهادته بذلك وانا اشهد
على شهادته بذلك فيذكر شاهد الفرع في ادا الشهادة الشهادة فيسنا قالوا
منهم الفقيه ابو جعفر كسهم الاربع وصورة ذلك ان يقول الفرع امرني

المطهر

مطلبة
صورة الاشهاد
وصورة الاداء

فلان

فلان ان اشهد على شهادته ان فلان على فلان الف درهم فانا اشهد على شهادته
بذلك ولو قال شاهد الفرع ان فلانا اشهدني ان فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك
في قول ابي حنيفة خلا فالابي يوسف ولو ان اصلين قال لرجلين اشهدا
انا سمعنا فلا يقبل على نفسه فلان بالف درهم فاشهدا علينا بذلك فشهد
الفرعان لا يقبل شهادة الفرعين لان الشهادة على الشهادة لا يقبل شهادة
الاصول الى مجلس القاضي ولم يوجد وكذا الوقال الاصلان شهدان
فلانا اقر فلان عليه بالف درهم فاشهدا انا شهدنا بذلك او قال فاشهدا
عليه انا شهدنا عليه بذلك او قال فاشهدا علينا بما شهدنا او قال فلان على فلان
الف درهم فاشهدا انا شهدنا عليه او قال فاشهدا بشهادته عليه او قال
اشهدا على ما شهدنا وكذا الوقال الاصل للفرع اشهدا في اشهد على اقرار
فلان بن فلان فلان بكذا درهم لا يصح الشهادة في هذه الوجوه رجل اشهد
رجلا على شهادته ثم نهاه ان يشهد على شهادته لا يصح نصيه في قول ابي حنيفة
وابي يوسف حتى لو شهد على شهادته كان الذي له المال والذي عليه المال
حاضرين عند الاشهاد يقول اشهد ان فلان بن فلان هذا اقر عندي ان
فلان بن فلان هذا عليه الف درهم كان الاشهاد صحيحا وان كانا غائبين
او احدهما حاضرا والاخر غايبا او ميتا ينبغي ان ينسب الغائب منهما الى ابيه
او المبت منها الى ابيه وحيه وقبيلته والابي ما يعرف به لان مجلس الاشهاد
ممنزلة القضاء فكما يشترط في اد الشهادة الا علام باقضي الامكان بشرط في
الاشهاد ولو ان عشرة شهدوا على شهادة واحد لا يقضى بشهادتهم حتى يشهد
شاهد اخر لان الثابت بشهادتهم شهادة الواحد ولو شهدوا على شهادة
امراة جازت شهادتهم ولا يقضى حتى تشهد امراة اخرى مع رجل اخر على ذلك

بعد النهي جازت شهادته رجل
اشهد رجلا على شهادته ثم كان

رجلان شهدا على شهادة جماعة من الرجال جازت شهادتهما ويقضى بها ولو ان
فروا عاشرهما وعلى شهادة الاصول ثم حضرا الاصول قبل القضا لا يقضى بشهادة
الفروع اذا شهدوا بالفروع على شهادة الاصول وقالوا نحن نشهد على شهادة
الاصول ولم يقولوا نحن نشهد على شهادة هذه لا تقبل شهادتهم كافران
شهدا على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم يقبل شهادتهما وكذا لو شهدا
على قضا القاضي لكافر على كافر ويجوز شهادة الرجل على شهادة ابيه وفي شهادة
على قضا ابيه روايتان والصحيح هو الجواز ايضا

فصل في كتاب القاضي

رجل جاء الى قاضي وطلب منه الكتاب الى قاضي مصر اخر في اثبات حقه على
غائب فالمسئلة على وجوه اما ان كان المدعى دينا او عقارا او عروضا
ففي الدين والعقار يجوز كتاب القاضي الى القاضي في قولهم وفيما سوي ذلك
من الترفيق والعروض لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابن يونس في رواية
يجوز في العبد الا باق دون الاما في الرواية يجوز في العبد والجواري
ولا يجوز في العروض وعنه في رواية يجوز في العروض ايضا وفيه اخذ
القاضي المنتسب الى اسبغاب واذا اراد القاضي ان يكتب فان الله كان القاضي
يعرف المدعى بوجهه واسمه ويسمى يكتب في كتابه حضر مجلس قضا في بلد كذا
وانا مقيم نافذ القضا من قبل فلان بن فلان كما هو الرسم فلان بن الفلاني
ويذكر حليته وان كان القاضي لا يعرفه وهو يقول انا فلان بن
فلان يسال له البينة انه فلان بن فلان ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم انه
فلان بن فلان ولم اعرفه فسالت البينة فجاء بشهود ويذكر اسم الشهود واسماهم
وحليتهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان اولى وان لم يكتب اسمهم واسماهم

واكتفى بقوله فاقد شهودا عد ولا عن قنم بالعدالة او سالت عنهم فعدلوا وعرفوا
بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب فشهدوا انه فلان بن فلان بن فلان ويستقضى في
تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك كان ابلغ وان ترك لا يضر فاذا ذكر اسمه واسم
ابيه ولم يذكر الجدة لم يتم التعريف في قول ابن حنيفة ويتم في قول صاحبه
وكذا لو ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر الجدة ونسبه الى القبيلة او الى
الصناعة المعروفة كان على الا خلاف وان ذكر اسمه ولم يذكر اسم الاب
لكن نسبه الى قبيلته او فخذ فقال فلان التيمي او ما اشبه ذلك لا يكون
تعريفا في قولهم ثم يكتب من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم خصومه واذا
ان له دارا في بلدة كذا في محله كذا حدودها كذا في يد رجل يقال له
فلان بن فلان يعرف المدعى عليه على وجه التمام وهو جاحد لدعوى المدعى
ثابت حقه اثبت يدك على هذه الدار بخير حق وسالني سمع دعواه هذه
وقبول بيئته على وفق دعواه هذه واحضروا شهودا هم فلان بن فلان
يذكر اسم الشهود واسماهم وحلاهم ومساكنهم فشهد كل واحد من هؤلاء
الشهود بعد دعوى المدعي هذا والا استشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة
متفقها اللفظ والمعنى كما هو الرسم فسالت عن الشهود فعدلوا وان لم يكتب
القاضي عدالة الشهود لا بأس به ويكتب العنوان في الظاهر والباطن جميعا
والاعتماد على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر
واكتفى بعنوان الباطن جاز وفي العكس لا يجوز لان عنوان الظاهر مخاف
عليه التزوير والتغيير ويكتب الاسماء والاسماء في العناوين جميعا
فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح وصورة عنوان الباطن في زماننا
ان يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان قاضي

بلد كذا ثم يكتب توقيعه قبل كتابة التسمية ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة
التسمية بسم الله الحق المبين ويحذف ذلك إلى القاضي إلا ما من فلان بن فلان قاضي
بلد كذا وإلى كل من يصل كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم أدام
الله توقيعه ويوفيقهم قال كتب إلى قاضي بلد كذا أولم يكن في البلدة إلا
قاضي واحد قال النسخ الإمام علي بن محمد البرزدي يصح ذلك فإن كان
في البلد قاضيان لم يصح ثم يكتب على ظاهر الكتاب من قبل اليسار على الصدر
من فلان بن فلان قاضي بلد كذا أو نواحيه ويكتب على الظهر من قبل
اليمين بسم الله الملك الحق المبين إلى قاضي بلد كذا فلان بن فلان وإلى كل
من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه وتوفيقهم
وإذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوي المدعي وشهادة الشهود واسماهم
وانسابهم على الحق كتب في آخر الكتاب يقول القاضي فلان بن فلان
قاضي بلد كذا كتب هذا الكتاب عني بأمري إن كان كتب الكتاب
غيره وجري الأمر على ما بين فيه مني وعندي وهو مكتوب فيه وهو معنون
بعنوانين على ظاهره وعنوان في باطنه وهو مختوم خاتمي ومسخ خاتمي
كذا وهو مكتوب على ثلثه انصاف من الكاعد وأوصله كذا وهو
موقع بتوقيعي وتوقعي كذا كتب التوقيع على صدر من شهد عليه
شهودا وهم فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان
وحلاهم وقرات الكتاب عليهم وأعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بمحض منهم
وأعلمتهم بما فيه وأشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذه الأسطر في آخر
خطي وهي كذا بخطي في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب إن شاء الله
وينبغي أن يكتب الكتاب تسخين نسخة في يد المدعي محتوما وبذلك

النهي

النسخة من غير زيادة ولا نقصان أخرى في يد الشهود لأن الشهود بما في
الكتاب شرط في قول أبي حنيفة ومحمد والشهود لا يقدر أن يذبحوا إذا
لم يكن النسخة في أيديهم وإذا جاء المدعي بالكتاب إلى القاضي المكتوب إليه
فإن القاضي لا يأخذ الكتاب بعينه محض من الخصم فإذا حضر حظه وذكر
دعواه إن أقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وإن جحد فالقاضي يقول
له بذلك من حجة فإن قال معي في كتاب القاضي إليك قال أبو يوسف
القاضي المكتوب إليه يأخذ الكتاب من غير بينة وقال أبو حنيفة ومحمد
لا يأخذ قبل البينة فإذا شهد الشهود أنه كتاب القاضي فلان بن فلان
إليك وهو مختوم خاتمه فحينئذ يقبل الكتاب ولا يفتح حتى يسأل
القاضي من الشهود في قول أبي حنيفة عما في الكتاب ويقول هل قرا
عليكم وهل ختمتكم حضرتكم فإن قالوا لا أو قالوا لا أو قالوا قرا علينا
ولم نختم بخبرتنا أو على العكس لا يأخذ الكتاب وإن قالوا قرا علينا
وختمت بخبرتنا وأشهدنا بفتح الكتاب ولا يكفى بقولهم ختمت عندنا
أو بمشهدنا وإذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فإن كانت شهادتهم
مخالفة لما في الكتاب رده وإن كانت موافقة إن كان القاضي الكاتب
كتب في عدالة الشهود أو عرفهم القاضي المكتوب إليه بالعدالة قضى بالحق
على الخصم وإن لم يكن ذلك يسأل القاضي عن عدالة الشهود فإن عدلوا
قضى بشهادتهم ويشرط لصحة قبول الكتاب حياة القاضي الكاتب
والمكتوب إليه فإن القاضي الكاتب لو مات أو عزل قبل وصول الكتاب
بطل كتابه كشاهد الأصل إذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الأصل
وإنما يشترط حياة المكتوب إليه لأن القاضي الكاتب طلب الحكم من المكتوب

اليه وذلك لا يتصور بعد موته وعن له الا ان يكون القاضي الكاتب
كتب في اخر كتابي هذا الى فلان بن فلان القاضي والى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين وحكامهم فحيث ذموت المكتوب اليه وعن له
لا يبطل الكتاب وان عزل القاضي الكاتب او مات بعد ما وصل الكتاب الى
القاضي المكتوب اليه فان القاضي المكتوب اليه يعمل بذلك الكتاب لان
العزل والموت ليس بحرج بخلاف ما اذا فسق الكاتب او عي او صار
محال لا يجوز حكمه وشهادته فان ههنا القاضي المكتوب اليه لا يقبل
كاتبه لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فايمنع القضا بشهادته
يمنع القضا بتكاتبه وعند ابى حنيفة ومحمد اذا عي الشاهد بعد اداء
الشهادة قبل الحكم يبطل شهادته فيبطل كتابه وعند ابو يوسف
العمى كالموت لا يبطل الشهادة ولو انكسر ختم القاضي قبل الوصول
فان المكتوب اليه يقبل الكتاب لانه لو لم يقبل محتاج الى الكاتب
مرة اخرى ورمي بانه ينكسر الثاني والثالث وعن ابى حنيفة ان كان اثر
الختم باقيا او شيئا من المنكسر يقبل والا فلا وعن ابى يوسف ان
الكتاب وان كان منشورا يقبل فههنا اولى واذا طعن الخصم في
القاضي الكاتب او في الشهود فقال ان الذين شهدوا عند القاضي
الكاتب عبيد او محدودون في قذف او من اهل الذمة سمع القاضي
ذلك منه فان اقام على ذلك شاهدين لا يقبل الكتاب وان اقام شاهدا
واحدا يتفحص القاضي المكتوب اليه فان كان الامر كما شهد هذا
الواحد والكتاب والا قضى به واذا كتب القاضي لرجل يدعى دينا على
غائب كتابا وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتابا

آخر

فان كان القاضي قاضيا
لكتابه كما اخرجه

اخر وان لم يتمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني ان كتب اليه في هذه
الحادثة كتابا في تاريخ كذا ثم جاني فقال فقدت ذلك الكتاب وطلب
مني فكتب هذا الكتاب ويذكر التاريخ ليلا ياخذ الحق من بين كتابين
ولو قال المدعي للقاضي ما كتب له كتابا ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة
الى بلدة اخرى فاكتب كتابا الى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه
كنت كتبت له الى قاضي بلدة كذا في هذه الحادثة كتابا اخر ثم قال ان المدعي
عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة كذا وطلب مني هذا الكتاب احيطا
اذ كنت القاضي كتابا وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضي بلدة كذا
ومن لم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم ابيه لا ينبغي للقاضي الذي يرد عليه
الكتاب ان يقبل في قول ابى حنيفة ومحمد وابي يوسف الاول
وقال ابو يوسف اخر يقبل بشرط ان يكون تاريخ كل من يصل اليه
كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ولو كتبت من فلان بن فلان
القاضي الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان والى كل من يصل اليه كتابي
هذا من قضاة المسلمين وحكامهم جاز وعلى كل من يصل اليه ان يقبل
كتاب القاضي الى القاضي جاز في كل حق يدعيه من دين او قرض
او غصب او ودية بمحو او مضاربه او خيعة او دار او عقار او يد
غائب او شفعة وكذلك في النكاح اذا قال الرجل ان فلانة بنت
فلان بن فلان بتلك كذا زوجتي وانها تتحد بكاحي وان شهودي
على النكاح ايقال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان هاهنا فلا يمكن
الجمع بينهما وبين شهودي فاكتب كتابا في هذا كتابا فان القاضي يسمع شهادة شهود
ويكتب له وكذا الوادعت امراته انها امراة فلان الغائب او ادعى ولا

الكتاب بعد ولاية القاضي الذي يرد عليه الكتاب
وكذا لو كتب من فلان بن فلان الى كل

عناقة او ولا موالاة لانه يدعي حقا لانه في ذمة الغائب فكان بمنزلة
دعوي الدين وكذا الوادي نسباً بان قال رجل ان فلان بن فلان بن فلان ابي
وهو ينكر نسبي وما بينة هنا انه اقرا في ابنه او انه تزوج ابي واني ولدت
علي فراشه ونسبت اليه فاقام على ذلك بينة فانه يكتب له كتابا وكذا الوادي
رجل انه اب فلان الغائب واقام البينة وطلب منه الكتاب ولو ادعي
انه اخ فلان الغائب او ادعي انه عمه وطلب الكتاب فان القاضي لا يكتب
الا ان يدعي اربا او نفقة او يدعي حق الحضنة والترتبة في المصط او في
الاب والابن بقبل البينة سوا كان ذلك في حياته او بعد وفاته ولو
كان رجلا وامراة ادعيا ابنا او بنتا وقال هو معروف والنسب منا
وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلدة كذا وهو يسترقه واقاما على
ذلك بينة وطلبنا في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قوله ابي يوسف لان
عنده يجوز الكتاب في الجيد اما عند ابي حنيفة ومحمد ان كان يكتب
في النسب الا ان ههنا في العبد والجواري لا يكتب وفي دعوي نسب
ولده في يد الغير فالجواب انه اذا كان في دعوي البتة دعوي
الاسترقاق لا يكتب في قوله ابي حنيفة ومحمد الا ان يدعي فيقول هو
ابني غصبه فلان الغائب مني فانه يكتب في قولهم وفي الدار وفي العقار يكتب
في قولهم سوا كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه او في بلدة اخرى
او في بلدة القاضي الكاتب وان كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا
توجه المحكم يقضي القاضي المكتوب اليه ويامر الخصم بتسليم الدار اليه وان كانت
في بلدة القاضي الكاتب فهو بالخيار ان شاء قضي وكتب الى القاضي الكاتب
قد جاني كتابك محتوما بخاتمك ومعوننا بعونك جمعت بين المدعي والمدعى عليه

لا يكتب لانه يدعي حق الانتفاع
من الغاصب فيكون هذا بمنزلة
دعوي الملك وعندها محرم

فظهر

فظهر حق المدعي وظهر ان المدعى عليه كان ما نفا الدار بغير حق فقضيت عليه
ومعدت الحكم ولو كانت الدار في بلدي سلمتها اليه فاذا لم يكن كتب القاضي
جاني هذا اليك لتسلمها اليه وينبغي ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القضاة
محتوما ومعوننا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بحضورهم واشهدهم
في قول ابي حنيفة ومحمد وان شاء قضي القاضي بذلك وامر المدعى عليه حتى
يبعث ويكلف تسليمها اليه او يوجرا المحكم ويكتب الى القاضي الكتاب حتى
يحكم القاضي الكتاب واذا مرض شهود الكتاب في الطريق او بدلهما الرجوع
الي وطنهم وارادوا السفر الي بلدة اخرى فاشهدوا قوما على شهادتهم يجوز
ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي وتفسيرنا هذا ان يقولوا هذا كتاب
قاضي بلدة كذا فلان بن فلان في القاضي بلدة كذا فلان بن فلان في دعوي المدعي
هذا علي غائب هو فلان بن فلان قرا علينا وختمه بحضورنا واشهدنا عليه هـ
فاشهد وانتم علي شهادتنا هذه وكذا الواشهد هذا الفريق فريقا اخرنا لثا
او رابعا وعاشرا وان كثر فاذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب
اليه واحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وختمه بحضور الخصم ففتح
الكتاب وقراه على الخصم وفعل كما هو شرط القضاة بالكتاب الا انه لم يحكم
حتى غاب الخصم الى بلدة اخرى وطلب المدعي من هذا القاضي ان يكتب اليه
القاضي الذي الخصم في بلدة لا يكتب في قوله ابي يوسف ويكتب في قوله
ابي حنيفة ومحمد وان كان الخصم قد هرب قبل ان يوصل المدعي الكتاب
الى القاضي المكتوب اليه فقال المدعي للقاضي هذا كتاب قاضي بلدة كذا
اليك وهو لا شهودي على الكتاب فاسمع شهادتهم واكتب لي الى القاضي بلدة كذا
كتابا فان القاضي يكتب في قولهم وله الخيار ان شاء نسخ كتاب القاضي الاول

في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضى الاول وان شا لم يفسح وحكى في كتابه
ثم للقاضى الثانى اذا ورد الكتاب اليه بجمع بين المدعى وخضه ويفعل ما كان يفعله
القاضى المكتوب اليه الاول ولو كان الخصم في بلد وكذا القاضى الرابع
والخامس والعاشر لان كتاب القاضى بمنزلة الشهادة فكما يجوز الشهادة
على الشهادة وان كثرت جاز كتاب القاضى ولو ان رجلا جاز الى قاضى الكوفة
وقال ان لي علي رجل يقال فلان بن فلان كذا كذا ادريها وقد قيل انه بالبصرة
فسمع شهودى عليه واكتب لي يا قاضى البصرة فان كان خصي بها ولا يكتب لي
قاضى البصرة الى قاضى فارس ان كان الخصم بفارس فان قاضى الكوفة
يسمع شهوده ويكتب له الى قاضى البصرة لان مثل هذا في الشهادة على الشهادة
جائز فذلك في كتاب القاضى ولو كان المدعى قال لقاضى الكوفة
اكتب لي الى قاضى البصرة او الى قاضى فارس يكون في كتابك من فلان بن
فلان قاضى الكوفة الى فلان بن فلان قاضى البصرة مكتوب في الاصل
ان اصبحت خصي بالبصرة دفعت الكتاب الى قاضى البصرة فان كان بفارس
دفعت الكتاب الى قاضى فارس يجوز ذلك في قول ابى يوسف بكتب القاضى
الاول ويشهد الشهود ان كتابه هذا يكون في كتابك من فلان بن فلان
قاضى الكوفة الى فلان بن فلان قاضى البصرة او الى فلان بن فلان قاضى
فارس ان اصبحت خصي بالبصرة دفعت الكتاب الى قاضى فارس يجوز ذلك في
قول ابى يوسف يكتب القاضى الاول ويشهد الشهود ان كتابه هذا
الى فلان بن فلان قاضى البصرة والى فلان بن فلان قاضى فارس القاصيين
ورد عليه كتابي هذا منقده وعمله لان عند لو كتب القاضى كتابي
هذا الى كل من يصل اليه من قاضاة المسلمين وحكامهم يجوز فهذا اولى

البصرة وان كان بفارس دفعت
الكتاب الى قاضى ص

وعند ابى

وعند ابى حنيفة ومحمد لا يكتب القاضى على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فذلك
هذا ولو ان رجلا جاز بكتاب القاضى بقل ان يسمع القاضى شهادة الشهود على
الكتاب بوارى الخصم في البلدة قبل على قول ابى يوسف بيعت القاضى
منا ديا على باه ثلاثة ايام اخرج وان لم يخرج ائصب عليك وكيدا
وقضيت على الوكيل وعامة المشايخ لم يصحوا هذا القول القاضى اذا
كتب للمدعى كتابا ثم حضر بلد المكتوب اليه قبل ان يقضى المكتوب اليه
بكتابه لا يقضى بكتابيه كما لو حضر شاهد الاصل قبل ان يقضى بشهادة النزع
وجوز للقاضى ان يكتب بعله الى اصل في القضاء في قولهم كما يجوز له ان يكتب
بشهادة الشهود ولو كان راي المكتوب اليه مخالفا لراي الكاتب فيما كتب
لا ينفذ كتابه والمعتبر في هذا راي المكتوب اليه لا راي الكاتب ولا يجوز
كتاب عامل ولا كتاب قاضى رستاق وانا مقل كتاب القاضى المولى الذي يملك
الجمعة القاضى الكاتب اذا كتب في كتابه شهد بذلك شهود عدول عرقهم
واثبت معرفتهم جاز كما يجوز في السجل القاضى اذا كتابا وكتب في كتابه اسم
المدعى عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعى عليه لست انا فلان بن
فلان الغلاني والقاضى المكتوب اليه لا يعنى فله يقول القاضى للمدعى اقم البينة
انه فلان بن فلان وان قال المدعى عليه انا فلان بن فلان وفي هذا الحى والغدر
او في هذه التجارة او في هذه البلدة رجل غيبي بهذا الاسم يقول له القاضى
اثبت ذلك فان اثبت ذلك يندفع عنه الحضوره كما لو علم القاضى
مشاركته له في الاسم والنسب لان وجود حال الشريك في الاسم والنسب
لا يتعين هو للكاتب وان لم يثبت ذلك يكون خصما له يثبت المزاحم وان
قام المدعى عليه البينة انه كان اسمه ونسبه ههنا رجل اخر وقدمات

ذلك الرجل لا يقبل قوله لانه لاحق له في اثبات حياة ذلك الميت وان كان
يعلم ما قاله المدعى عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب
لا يقبل كتاب القاضي وان كان سلمه ذلك قبل وكذا لو كان لا يدرك
وقت موت ذلك الرجل فان اقر المدعى عليه انه فلان بن فلان وقال
ليس لهذا عليّ وادعي الالف والبر يكون خصما اذ لم يثبت ذلك وان
جا المدعى بكتاب القاضي الى المكتوب اليه وقدمات المدعى عليه فجاء
المدعى بكتاب القاضي واحضر المدعى بحضوره الميت او وصيه وعرض الكتاب
واحضر شهوده فان القاضي يسمع شهادة الشهود وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ
الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لان وارت الميت والوصي قائم مقام
المطلوب وذكر الجصاص ان موت المطلوب لو كان قبل الكتاب كان
الكتاب باطلا والخلاف سواينهما اذا كان الموت قبل الكتاب او بعده
رجل جاء الى القاضي فقال كان فلان بن فلان على الف درهم وقد ابراني
منها او وقيته وانه اليوم في بلد كذا او انا اريد ان اذهب اليك تلك البلدة
واخاف ان ياخذني وينكر الاستيفاء والابرا فاسمع شهادة شهودي على
ذلك واكتب فيه كما با فان القاضي لا يكتب في قول ابي يوسف ويكتب
في قول محمد واجمعوا على ان صاحب الدين لو كان حاضرا فقال
الديون قضيت ذينه او ابراني فاساله ايها القاضي حتى لو انكر اثبت ذلك
بالبينة فان القاضي لا يساله وهذه المسئلة حجة على محمد رحمه الله ومن هذا
الجنس امرأة جاءت الى القاضي وقالت طلقني فلان زوجي ثلاثا وتزوجت
باخر بعد انقضائ عدتي واني اخاف ان ينكر الطلاق فسأله ايها القاضي
فان انكر اثبت بالبينة قال الشيخ الامام شمس لا يمه الحلو اني يساله القاضي

هنا اجماعا وهي حجة على ابي يوسف رجل جاء الى القاضي وقال اني اشتريت دارا
في بلد كذا او كان فلان شفيع هذا الدار وسلم الشفعة وهو في بلد كذا
اليوم لا حسن واني لا اسن ان يطلب الشفعة وينكر التسليم فاسمع
شهادة شهودي واكتب لي في ذلك فان القاضي لا يكتب وقال محمد في
هذه السائل كلما يكتب احتياطا واحترارا عن تصحيح حقوق الناس
واجمعوا على ان المديون او المشتري او المرأة لو قال ان صاحب الدين
والشفيع والزوج قد يعرض لي فيما ادعي قبل فاسمع شهودي فان القاضي
يسمع ويكتب له **كتاب الوكالة**
فصل فيما يكون وكلا وما يكون هـ

قال رحمه الله رجل قال لغيره انت وكيل في قبض هذا الدين بصير وكلا
وكذا الوقال انت جري ولو قال انت وصي في حياتي ولو قال انت وصي
لا يكون وكلا ولو قال انت وكيل في كل شيء يكون وكلا يحفظ المال
لا غير هو الصحيح وكذا الوقال انت وكيل قليل وكثير ولو قال انت
وكيل في كل شيء جاز انك يصير وكلا في جميع التصرفات المالية
كاتبينع والشر او الهبة والصدقة واختلنوا في الاعناق والطلاق
والوقف قال بعضهم بملك ذلك لا طلاق لفظ التميم وقال بعضهم
لا يملك ذلك الا اذا دل دليل بسابقة الكلام ونحوه وبه اخذ
الفقيه ابو الليث وذكر الناطقي اذا قال انت وكيل في كل شيء جاز
ضعك روي عن محمد انه وكيل في المعاوضات والاجارات والاعناق
والهبات وعن ابي حنيفة انه وكيل في المعاوضات لا في الهبات والا
قال وعليه الفتوى وهذا اقرب ما اختاره الفقيه ابو الليث وفيه

الوكيل المطلق

عناق وعليه الفتوى

وفي فتاوي الفقيه ابن جعفر رجل قال لعين وكنتك في جميع اموري واقتك
مقام نفسي لا يكون الوكالة عامة ولو قال وكنتك في جميع اموري اليه يجوز
بها التوكيل كانت الوكالة عامة بمناء والبيعات والاكتبة
وتح الوجه الاول اذا لم يكن عامة ينظر ان كان امر الرجل مختلفا ليست
له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا نجاة معروفة
ينصرف الوكالة اليها وعن اسد بن عمرو وابي الليث الكبير رجل له عبيد
فقال لرجل ما صنعت في عبيدي فهو جازي فاعطوا كل جازي وعن ابن
حنيفة انه لا يجوز وعليه الفتوي رجل قال لغيره اجزت ان تبيع عبيدي
يصير وكلا ولو قال لغيره لا اتيك عن طلاق اراقي لا يكون
وكيلا بالطلاق حتى لو طلق لا يقع ولو قال لعبد لا اتيك عن
النجان لا يصير ما ذونا في النجان عند البعض قال الفقيه ابو الليث
يصير ما ذونا وهو الصحيح لانه لو رآه يبيع ويشري فسكت يصير ما ذونا
فهذا اولى رجل قال لامرأته سوتو وكل مني هرجة خواهي كن فقالت
اكره وكيلا يوم خون مني راسه طلاق دست باز داشتم فقال الزوج لم
ارد به الطلاق كان القول قوله اذا لم يوجد ثم ما يدل على الطلاق
وان كان ذلك في حال تداءل الطلاق يقع رجل قال لغيره استر عبيدي
من فلان فاستراه ان علم فلان بذلك جاز باتفاق الرويات وان لم
يعلم فلان بذلك جاز في رواية الوكالة وفي الزبادات لا يجوز رجل
قال لغيره استر جارية بالف درهم او قال استر جارية لا يصير
وكيلا ويكون ذلك شئ ولو قال استر جارية بالف درهم كذا علي
شرايك علي درهم حينئذ يصير وكلا ويكون للوكيل اجر مثله لا يراه

لا يكون الوكالة عامة

مطهر
وعنه الفتوى

وهو الصحيح

كان القول قوله

عدهم

علي درهم رجل قال لرجلين وكنت احدهما يبيع عبيدي هذا صح وايتهما باع جاز
وكذا الوقال لرجلين عبيدي هذا وهذا فباع احدهما جاز وكذا الوكان
لرجلين علي رجل لكل واحد منهما الف درهم فدفن المديون الي رجل
فقال قضي دين فلان او فلان فيقضي دين احدهما جاز ويحمل الجاهلية
اليسيرة في الوكالة ولا يبطل بالشروط الفاسدة اي شرط كان ولا يصح
شرط الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في لا يزم بمحمل الفسخ والوكالة
غير لازمة ولا يصح الوكالة في المباعات كالاخطاب والاحتشاش
والاستيفاء واستخراج الجواهر من المعادن فاصاب الوكيل شي من
ذلك فهو له وكذا الوكيل بالتكدي وان وكل بالاستقراض ان اضاف
الوكيل الاستقراض الي الموكل فقال ان فلانا يستقرض مثلك كذا
او قال اقترض فلانا كذا كان القرض للموكل وان لم يصف الاستقراض
الي الموكل يكون القرض للوكيل رجل قال لامرأة الغيرة اذا دخلت
الدار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك فدخلت بعد الا جازة طلقت وان
دخلت قبل الا جازة لم يطلق فان عادت بعد الا جازة فدخلت طلقت
لان كلام الفضولي يصير يمينا عند الاجازة فيفسر الشرط بعده لا
قبله وهذه المسئلة دليل على ان التوكيل بالخلف بالطلاق جاز لان ما
لا يصح به التوكيل لا يصح الاجازة السلطان اذا اكره رجلا بطلاق امرأته
فقال له رجل وكنتي بالطلاق فقالت انت وكلي فطلق الوكيل فقال
الرجل لم ارد به الطلاق لا يقبل قوله لان قوله انت وكيل خرج جوابا
لكلام القائل وكنتي بالطلاق المديون اذا دفع الي صاحب الدين عينا
وقال له بعه وخذ حقك منه فباعه وقبض الثمن وهلك في يده فملك

مطهر

مطهر

مطهر

مطهر

من مال المديون ما لم يحدث رب الدين قبضاً لنفسه ولو قال بعد تحقق
فباعه فكما قبض الثمن يصير مقتضياً حقه حتى لو هلك بعد ذلك هلك
من مال القابض امرأة قالت لزوجهما اخلعني على الف درهم غداً او قال
العبد لولاه اعتقني على الف درهم غداً ثم رجعت المرأة او العبد عن
ذلك قبل مجي الغد ان علم المولي والزوج رجوعهما وصح رجوعهما ونهيهما
وان لم يعلم بذلك لا يصح رجوعهما ونهيهما لان كلام المرأة والعبد توكيل
وليس بايجاب فان الرجوع عن الايجاب لا يتوقف على القبول والعلم
كرجوع البايع عن ايجاب البيع قبل قبول المشتري نصح وان لم يعلم بالمسئ
رجل وكل رجلا يتقاضى دينه بالشام ليس له ان يتقاضى دينه بالكوفة
لان الوكالة مقيدة وان وكل رجلا بالخصومة في كل صيغة له بحراسان
فقدم الذي في يده الصيغة من خراسان الى الكوفة كان للوكيل ان يخاصمه
ولو قال انت وكيل كل ديني بالكوفة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة
للكوكل عليهم دين كان للوكيل ان يخاصمهم بالكوفة رجلا له على رجل دين
فوكيل المديون قبض الدين من نفسه او من عبده لا يصح توكيله وتوكيل
المديون بابر نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر على المجلس رجلا
قال لغيري بع عبدي غداً فباعه اليوم لا يجوز لان التوكيل مضاف
الى الغد فلا يكون وكيلاً قبله وكذا لو قال اعتق عبدي غداً او طلق
امراتي غداً لا يملكه اليوم وقال بع عبدي اليوم او قال اشتري عبداً
اليوم او قال اعتق عبدي اليوم فنفل ذلك غداً فيه روايتان بعضهم
قال الصحيح ان الوكالة لا يبقى بعد اليوم وقال بعضهم ينبغي وذكر اليوم
للتعجيل لا التوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه رجلا قال

ولو ابيع كرسى او
مبنى لا يكون يده توكيل
في الامانة

لمديونه اشترى بما عليك جارية فلان او قال اشترى بها جارية فلان او
في قول ابي حنيفة رحمه الله ولو قال اشترى بما عليك جارية فلان او
قال هذه الجارية صح التوكيل عند الكل وكذا لو قال اسلم مالي عليك في
كذا لا يصح التوكيل في قول ابي حنيفة ويصح في قول صاحبه ولو قال
اسلم مالي عليك الى فلان في كذا صح التوكيل عند الكل رجلا عليه دين لرجل
فجار رجل الى المديون وقال ادفع الي فلان عليك من الدين فانه سيجز
قبضى وانه ما وكله بقبضه فدفع اليه المديون المال فضااع المال في يد
القابض ثم جاء صاحب الدين واجاز قبضه لا يصح اجازته ولو كان المديون
في يد رجل وديعة فجاء المودع الى صاحب الوديعة وقال اجعل وديعتك
قضا فلان من حقه الذي عليك وانه سيجز قبضى بذلك ففعل المديون ذلك
وجعلها قضا فلان بدينه وامر المودع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الطالب
واجاز ذلك وقال صاحب الوديعة للمودع لا يدفعها الى الطالب ولا يقبضها
له يصح نهيه اذا لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع قبضها
لصاحب الدين فقد صارت لصاحب الدين كان الطالب قبضها من المودع
رجل او دوع رجلا الفاشم قال في غيبة المودع امرت فلانا ان قبض الالف
التي هي وديعة لي عند فلان فلم يعلم المامور بذلك الا انه قبض الالف
من المودع فصاعت قلوب الوديعة الجبار ان شائن المدافع وان شائن
القابض وتوكل كان المودع علمه بالتوكيل والامر ولم يعلم به المامور فدفع
المودع المال الى المامور فهو جائز ولا ضمان على احدهما ولو لم يعلم احدهما
بالامر فقال المامور للمودع ادفع الي وديعة فلان ادفعها الي صاحبها
او قال ادفعها الي يكون عندي فلان فدفع فصاعت قلب الوديعة ان

يضمن ايها سا في قول ابى يوسف ومحمد رجل بعث رسولا الى بزاز ان ابعت
 لي ثوب كذا وكذا ثمن كذا او كذا ابعت اليه البزاز مع رسوله او مع غيره
 فباع الثوب قبل ان يصل الى الامر وتصادقوا على ذلك وقرءوا به فلا
 ضمان على الرسول في شيء وان بعث البزاز مع رسول الامر فالضمان على الامر
 لان رسوله قبض الثوب على المساومة وان كان مع رسول رب الثوب
 فاذا وصل الثوب الى الامر يكون ضامنا كما لو ارسل رسولا الى رجل
 وقال ابعت لي ثوبا دراهم قرصا فقال نعم وبعثها مع رسول الامر والامر
 ضامن لها اذا اقر بان رسوله قبضه ^{دين} فبعث الى المديون رسول ان ابعت
 الى الدين الذي عليك فان بعث به مع رسول الامر فهو من مال الامر
 ولو ان رجلا بعث الى رجل بكتاب مع رسول ان ابعت لي ثوب كذا ثمن كذا
 ففعل وبعث به مع الذي اتاه الكتاب لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه
 وكذلك العرض والا قضا في هذا وانا الرسول رسول بالكتاب رجل قال
 لا خزان ولا لك حضني وادتي رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعت
 لي ثوب كذا ثمن كذا او ثمن منه فبعثه وانما المرسل وصول الثوب اليه
 والوكيل يقول او صلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان اقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وانكر الوصول اليه ضمن المرسل
 قيمة الثوب وان انكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه قبل له
 لما دايض القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان
 المرسل لم يسل للبائع وانما يتم البيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسل فاذا
 انكر وصول الثوب اليه صار كانه انكر وجود البيع فكان عليه قيمته
 وعند ايضا رجل الى رجل برسالة من اخوان يدفع اليه خمسمائة فقال

مطابق
 ملاصقا على الرسول

وان بعث بها مع غيره فلا ضمان
 على الامر حتى تصل اليه وكذلك
 رجله على رجل محدد

مطابق

لا ادفع

لا ادفع حتى البقي الامر فيا ترى بنفسه ثم قال الرسول لقد اقيمت واري
 بدفعها اليك ثم امتنع عن الاداء وقال نهاني عن الدفع بعد ذلك قال له
 ان يمتنع الا ان يكون المال دينا عليه لا مرفلا يصدر في النبي بعد ذلك
 رجل قال لغيره سلطتك على كذا فهو بمنزلة قوله وحاكمتك لان التسليم
 من الفاظ التوكيل

فصل في التوكيل بالخصومة

لا يجوز عند ابى حنيفة سوا كان التوكيل من قبل الطالب او من قبل المطلوب
 وقال محمد والشافعي وابو يوسف الاخر يجوز ويستوى فيه الوضع والشرف
 والرجل والمرأة وبه اخذ ابو القاسم الصغار وقال يمس لاية الشرف
 الصحيح عندي ان القاضي اذا علم بالمدعي التعتي في ابا التوكيل لا
 يلتفت اليه وان علم من الموكل القصد في الاضرار بالمدعي ليشتمل التوكيل
 بالحيل والتلبيس لا يقبل منه التوكيل وذكر شمس الائمة الحلواني ان ذلك
 يفوض الى رأي القاضي وهذا قريب من الاول واجمعوا على ان الموكل
 لو كان غايجا ادنى مدة السفر او كان مريضا في المصر لا يقدر ان يمشي
 على قدميه الى باب القاضي كان له ان يوكل مدعيه كان او مدعا عليه
 وان كان لا يستطيع ان يمشي على قدميه ولكن يقدر ان يمشي على ظهر الدابة
 او ظهر انسان فان اراد مرضه بذلك صح التوكيل وان كان لا يزال
 اختلفوا فيه قال بعضهم هو على الخلاف ايضا وقال بعضهم له ان يوكل
 وهو الصحيح وكما يجوز للمسافر ان يوكل بغير رضا الخصم
 يجوز لمن اراد ان يخرج الى السفر لكن لا يصدق انه يريد السفر ولكن
 القاضي ينظر في رايته وعدة سفره او يسأل عن يريد ان يخرج معه فيسأله

عن رفقائه كما ذكر في فتح الاجارة ويجوز للمرأة ان توكل وهي التي لم تخالط
الرجال بكر كانت او بنتا كما ذكر ابو بكر الرازي وقال الشيخ الامام المعروف
بجواهر راده المذهب من ابي حنيفة انها على الاختلاف ايضا وعامة المسامحة
اخذوا بما ذكر ابو بكر الرازي وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان
الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وقبل منه التوكيل ثم انما لا يجوز
التوكيل بغير رضی الخصم عند ابي حنيفة لمن لا عذره اذا لم يكن الموكل
حاضرا المجلس القضا مع الوكيل وان وكل الرجل رجلا واستثنى اقراره
كما هو الرسم في زماننا ان يوكل على وجه لا يجوز اقراره على الموكل ولا صلحة
ولا تعديل شهود شهد واعليه صح هذا التوكيل وللخصم ان لا يرضى بهذا
التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز اقراره على الموكل فان استثنى اقراره صح
التوكيل موصولا كان الاستثناء او مفصولا وقال بعضهم ان كان الاستثناء
موصولا لا يصح الاستثناء عن ابي يوسف اذا استثنى اقراره لا يصح التوكيل
فان اقر الوكيل ان الموكل استوفى دينه او ما اشبه ذلك لا يصح اقراره
على موكله لمكان الاستثناء الا انه يصير خائفا الوكالة ولو وكله بالخصومة
واستثنى الانكار فقال على انه لا يجوز انكاره على صح التوكيل عند محمد
وعلى قول ابي يوسف لا يصح رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه
ثم اراد ان يعزله فانه لا يملك عزله الا بمحض من الخصم لان حق الخصم
تعلق بالوكالة قالوا وكذا الرجل اذا وكل رجلا بطلاق امراته بطلبها لا يملك
عزله الا بمحض منها وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرحي الصحيح انه يملك
لانه لا حق للمرأة في طلب الطلاق وطلب التوكيل بخلاف التوكيل بخلاف
الوكيل بالخصومة واذا وكل الرجل رجلا بطلاق امراته او غير ذلك وقال

كلما عن لك فانت وكيل فكلما يعزله يصير وكلا لانه علق الوكالة بالعزل
والوكالة يقبل التعليق بالشرط اي شرط كان فاذا علق له يصير وكلا وعن هذا
قالوا استولي الوقف اذا اجر ارض الوقف اكثر من سنة او ثلاث سنين
على حسب ما اختلفوا فيه وارا د الا جرم المستاجر باق الاجارة اكثر من
سنة او ثلاث سنين يكتب في صك الاجارة ان المتولي وكل فلانا باجارة
هذه الارض على انه متى اخرجته عن هذه فهو وكيله باجارة هذه الارض
سنة اخري قال نصر بن يحيى يجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلمة
لا يجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة فلو كان الوكيل بهذا الشرط
لا يتمكن من اخراجه عن الوكالة فنصر لازمة وقال الفقيه ابو جعفر
انما اختلفت نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة في جواز هذا التوكيل بهذا الشرط
قال محمد بن سلمة تفسير هذا الكلام اني كلما اخرجتك عن الوكالة فانت
وكيل بهذه الوكالة ولو صرح بذلك كان باطلا لان الوكالة شرعت
على وجه يرد عليها العزل وهو قصد بهذا ان لا يرد العزل على الوكالة
وتفسير هذا الكلام عند نصر بن يحيى انه متى اخرجته عن هذه الوكالة
يصير وكلا بوكالة مستقبله تعلق لزوما بطلان الوكالة الاولى
ولو صرح بذلك كان جائزا ولا يكون مخالفا حكم الشرع اذا ثبت الاختلاف
في هذه المسئلة منهما فن اراد تصحيح هذه الوكالة عند الكل ينبغي ان يقول
كلما اخرجتك عن هذه الوكالة فانت وكيل وكالة مستقبله مسدد الوكالة
مرة بعد اخري وهذا هو الوقف واما في الوقف يمكنه ان يعزله ولا يحدد
الوكالة مرة بعد اخري ثم في غير الوقف اذا اجازت الوكالة بهذا الشرط
واراد اخراجه عن الوكالة اختلفوا في لفظ الاخراج قال بعضهم يقول

الموكل رجعت عن قولي متى اخرجتك عن الوكالة فانت وكيل فصيح رجوعه
ثم يقول بعد ذلك اخرجتك عن هذه الوكالة لان الوكالة المعلقة
بطلت بالرجوع فاذا عزل عن الوكالة المنجى لا يصير وكلا وانما
يذكر رجعت عن الوكالات احترازا عن قوله ابي يوسف فان عند
العزل عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط لا يصح وبه اخذ بن سلفة
وقال محمد يصح العزل عن الوكالة المعلقة قبل وجود الشرط وبه
اخذ نصر بن يحيى والفتوي على قول محمد وقال بعضهم طريق الاخراج
عن هذه الوكالة ان يقول عزلتك كما وكلتك وقال ثعلب لا يبرأ
السرخي الاصح عندي ان يقول عن لك عن هذه الوكالات فينصرف
ذلك الى المعلق والمحرر رجل قدم رجلا الى القاضي فقال ان فلان
بن فلان بن فلان الغلاني على هذا الف درهم وقد وكلني بالخضومة
فيها وفي كل حوله وبقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة
لا قبل البينة على الحال حتى يقيم البينة على الوكالة وان قام البينة على
الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويبعد البينة على الدين وقال
محمد اذا قام البينة على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة
على الدين وقول ابي يوسف مضطرب ظاهر قوله انه يقبل البينة
على الكل الا ان القاضي يقضى بالوكالة او لا ثم يقضى بالمال ولا يحتاج
الى اعادة البينة على المال ويراى القاضي الترتيب في القضا لا في البينة
وهذا استحسان وعنه حنيفة انه قال اخذ في هذا بالقياس لظهور
وجه القياس فان البينة على المال لا يقبل الا من خصم وهو كما لو اشترى
شيئا فوجد به عيبا فاراد ان يرد ولا يقبل البينة على الشئ ما لم يثبت

طلب
والسور على قوله

الغيب

طلب
والسور على قوله

الغيب في الحال ومحمد اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوي على قوله وعلى
هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصي به جملة والوارث
اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين عند ابي حنيفة يشترط
اثبات الخصومة او لا ثم يقبل البينة على الحق رجل اشترى شيئا فوجد
به عيبا وكله غيره بالرد وغاب فقال البائع ان الموكل رضى بالغيب
فان الموكل لا يكون خصما له حتى تحضر المشتري الموكل بالطلاق يطلب
المرأة لا يجبر على الطلاق في قول نصر بن يحيى وقال محمد وابن سلفة يجبر
رجل وكل رجلا بقبض دينه من فلان فاراد الموكل اثبات الوكالة
بالبينة فشهد شاهدان ان الموكل وكل بقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة
يصير وكلا بالقبض والخصومة ولو شهد الشهود ان صاحب الدين ارسله
باخذ الدين فانه لا يكون وكلا بالخصومة في قولهم وكذا لو شهدوا
ان صاحب الدين انا به مناب نفسه في الدين او جعله نائب نفسه في
قبض الدين ولو شهدوا ان الموكل قال له جعلتك حربا في قبض ديني
من فلان او قال سلطتك على قبض الدين من فلان او قال جعلتك وصي
في حياتي في قبض ديني من فلان يصير وكلا بالخصومة وقبض الدين في
قول ابي حنيفة رجل وكل رجلا باثبات السرقة ان كان الموكل يريد
القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو مقبول ويصير وكلا
وهو كما لو طلب المسروق منه ان يحلف السارق يقول له القاضي يرد
المال او القطع ان قال اريد المال حلفه وان قال اريد القطع لا يحلفه
ولو وكل رجلا باثبات القصاص في النفس او مادي النفس او باثبات
حد القذف جاز في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول ابي يوسف

وقول محمد مضطرب وان وكل باستيفاء القصاص في النفس ومادونها
واستيفاء حد القذف ان كان الموكل حاضرا عند الاستيفاء القصاص
صح التوكل وان كان غائبا لا يصح رجل وكل رجلا بطلب حقوقه ^{فيها}
والخصومة فيها لا يكون لهذا الوكيل ان يوكل لان الناس يتفاوتون
في الخصومة والموكل رضي برأي الاول دون غيره فان خصم الوكيل
الثاني والوكيل الاول حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضرا يصير
كأن الاول خصم بنفسه وهو كالوكيل بالبيع اذا وكل غيره لا يجوز
فان باع الوكيل الثاني والاول حاضر جاز رجل وكل رجلا بالخصومة
وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز توكله
ويكون وكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الموكل حتى لو مات
الوكيل الاول او عزل له او جن او ارتد ولحق بدار الحرب لا ينعزل الوكيل
الثاني ولو مات الموكل الاول او جن او ارتد ولحق بدار الحرب ينزل
الوكيلان ولو عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني جاز عزله لان الموكل
الاول رضي بضع الاول وعزل الاول الثاني من صنع الاول رجل
וכל رجلا بتقاضي دينه او خصومة او بيع وقال له ما صنعت من شيء
فهو جائز كان للوكيل ان يوكل غيره ولو ان الوكيل وكل غيره وقال
له ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني ان يوكل غيره
وروي ان له ان يوكل غيره رجل وكل رجلا ^{تقاضي} ديونه من فلان والخصومة
فيها واحض الوكيل المديون فاقرا المديون بالوكالة وانكر الدين
فاقام الوكيل البينة على الدين لا يقبل بينته لان البينة على الدين
لا تقبل الا من خصم وباقرار المديون لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما

الاثر ان المديون لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انما اثبت الوكالة بالبينة
مخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بينته وان كانت البينة قايمة
على المقر وكذا الوصي اذا اقر المديون بالوصاية وانكر الدين فاثبت الوصي
الوصاية بالبينة قبلت بينته وكذا الرجل اذا ادعى ديناً على ميت فاحضر
وارثا فاقرا الوارث بالدين وقال المدعي انما اثبت الدين بالبينة واقام
البينة قبلت بينته الوكيل بالتقاضي يكون وكيلاً بالقبض في ظاهر الجواب
القاضي اذا وكل رجلا بقبض ديون الغائب لا يكون هذا الوكيل وكيلاً
بالخصومة في قولهم رجل وكل رجلا بقبض عين له في يد رجل لا يكون
هذا الوكيل وكيلاً بالخصومة في قولهم حتى لو غاب الموكل وحده الذي
في يد ملك الغائب لا يكون للوكيل ان يثبت ذلك بالبينة رجل عليه
لرجل دعوى وخصومه فوكل المدعي عليه عند القاضي بطلب خصمه
وكيلاً في الخصومة والوكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضي
قال المدعي عليه للمدعي اخرجت الاول من الوكالة وادخلت فلان
بن فلان الفلاني في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب
كان للطالب ان لا يقبل هذه الوكالة لان وكالة الاول تعلق بها
حق الطالب ووكالة الطالب موهومة عسى يقبل وعسى لا يقبل رجل
וכל رجلا في خصومة رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى القاضي مع رجل
اخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكلت هذا في خصومة فلان
وان هذا الوكيل يريد السفر اوانا اتممه ان يقر على شيء لمز من فخرجه
عن الوكالة ووكلت هذا الاخر في خصومة فان القاضي لا يقبل ذلك
بابه حتى يحض الخصم ليخرج الوكيل بحضرة وينصب القاضي من اعوانه

حتى يطلب الخصم فان لم يجدوا ولم يقدروا عليه حينئذ يخرج الاول
عن الوكالة ويوكل الثاني ويستوثق منه المدعى عليه اذا وكل رجلا
بالخصومة على ان الموكل ان يوكل من احب ثم ان المدعى عليه اشهد قوما بغير
محضر من المدعي انه حجر على الوكيل ان يوكل غيره جاز حينئذ عند محمد
ولا يجوز عند ابى يوسف والفتوي على قول محمد لانه لا حق للطالب
في توكيل الوكيل غيره رجل قال لغيره وكلتك في خصومة فلان وكل حق في
قبله يكون توكيلا بالخصومة في كل حق واجب له يوم الخصومة وتو قال
وكلتك بالخصومة في كل حق قبل اهل هذه البلدة او اهل قرية كذا
يكون توكيلا بالخصومة في كل حق قبل اهل تلك البلدة او اهل تلك
القرية يوم التوكيل وما يحدث له بعد ذلك استحسانا وكذا لو وكل رجلا
بقبض غلاته يدخل فيه الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعد استحسانا
رجل وكل رجلا بقبض كل حق له والخصومة فيه جاز امره فانه يدخل
فيه الديون والودائع والعواري وكل حق يملكه الموكل سوى النفقة بعد
في يد رجل يقول انا عبد فلان ولدني في ملكه وقد وكلني في خصومتك
في النفس ليس للذي في يده العبد ان يمنع العبد اذا كان للعبد ينفقة
على الوكالة ولو قال العبد باعني فلان منك ولم يقبض الثمن فوكلني
بقبض الثمن منك كان للذي في يده ان يمنعه عن الخصومة لان ههنا
العبد مقر بملك ذي اليد فكان لذي اليد ان يمنع العبد من صرف المنافع
الي غيره وفي وجه الاول العبد ينكر ملك ذي اليد فلا يكون لذي اليد
ان يمنعه من الخصومة رجل وكل رجلا باقتضاد يونه وجس الغرما توكيلا
مخاصما فحاصا فحبس الوكيل غرما لموكله ثم اخرجه من الحبس واخذ منه

كفيل بنفسه ثم مات الوكيل فارد صاحب المال ان ياخذ الكفيل كان له ان يطلب
من القاضي حتى ياخذ الكفيل باحضار نفسه ليقول ان الوكيل انما اخذ الكفيل
بووكالة صاحب المال فصار كأن صاحب المال هو الذي كفله رجل وكل رجلا
بقبض كل حق له على الناس وعندهم ومعهم في ايديهم وبقبض ما يحدث له
وبالمقاسمة بين شركائه وبحبس من يري جسده والتخليه عنه اذا راي ذلك
وكتب في ذلك كتابا وكتب في اخره انه مخاصم ومخاصم ثم ان قوما يدعون
قبل الموكل مالا والموكل غائب فاقر الوكيل عند القاضي انه انكر وكيله وانكر
المال فاحضر الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يحبسوا الوكيل
لان الحبس جزا الظاهر ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة امر باد المال
ولا ضمان الوكيل عن موكله فاذا لم يحب على الوكيل ادا المال من مال الموكل
باسم موكله ولا بالضمان عن الموكل لا يكون الوكيل طالما بالامتناع عن ادا
المال فلا يحبس رجل وكل رجلا بخصومة كل احد فاحضر الوكيل رجلا يدعي عليه
مالا لموكله فاقر المدعى عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل انا اقيم البيعة على الوكالة
ليكون حجه لي على غيره فان القاضي يقبل بيئته ويجعله وكيل مع المقر وغيره
والوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل كان القول قوله
لانه امين يدعي ايضا الا مائة الى صاحبه فيقبل قوله ولو وقعت المنازعة
بين الوكيل في الاستقراض وبين موكله فقال الوكيل قبضت المال من القرض
ودفعت الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قوله الوكيل لانه يعر به هذا الزام
المال على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال على الموكل رجل اكره رجلا لالا
بلح وحمل الحمولات على الجمال واهرا الجمال بتسليم الحمولات الي وكيله ببلح
وبقبض الكرامنه فجاء الجمال بالحمولات الي وكيله ببلح فقبل الوكيل الحمولات

وإذا بعض الكراوات متع عن آداب الباقي قالوا ان كان لصاحب المحولات دين
على الوكيل وهو مقر بالدين والامر بحجر على دفع الباقي من الكراوات انكر
الامر فللمالك ان يحلفه بالله ما يعلم ان صاحب المحولات امره بالقبض وان
لم يكن على الوكيل دين لا يجبر رجل قال لا خزان فلا ناوكلني بقبض ماله
عليك من الدين فقال المديون صدقت وامتنع عن الدفع ليس له ان تمتنع
خلاف ما اذا قال لا يجبر على الدفع والمسئلة معروفة رجل ادعى على رجل
ان فلا ناوكله بقبض دينه عليه فانكروا دفع المال اليه على الانكار
ثم اراد ان يسترده ليس ذلك وفي المسئلة له ان يسترده رجل وكل رجلا
بقبض ودية له عند انسان وجعل له على ذلك اجر اسمي لم يحرج الا ان
بوقت لذلك وقتا من الايام ونحوها لان قبض الودية والآيتان بها
علم معلوم لا يطول خلاف الخصومة والتقاضى لان ذلك يقصر ويطول
فان وقت لذلك وقتا جاز والافلا رجل قال لغيري ادفع هذا الثوب
الى فلان واعتق عبدي هذا وعبدي هذا وكاتب عبدي
هذا وطلق امراتي هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل فجاءه لا يطلبون منه
الطلاق والعقاق وما اشبه ذلك لا يجبر الوكيل على شيء منه الا دفع الثوب
فان الثوب يحتمل ان يكون ملك فلان فيومر بالدفع اليه واختلف
المشاخ في التوكيل بالطلاق بطلب المرأة وقد ذكرنا اختيار شمس الائمة
السرختي لانه لا حق للمرأة في طلب الطلاق والتوكيل به وهو الاختلاف
والتيدير سواء رجل له على رجل داهم فقال لغيري خذ زكوة مالي
من الدين الذي على فلان فاخذ المامور مكان المراهم الدنيا ولم يحجز
لان الزكاة انما بوخذ من العير لا من الدين فكان المامور بالقبض بايبا

لان ما قرأ المديون لم يشك له كماله
كما هو معلوم في كثير من النسخ

محض في القبض فلا يملك المبادله بغير امر الامر وقال صاحب الدين وهبت
منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها منه فقبض منه فكانها دانا نير
جاز لان صاحب الدين لو وهب الدين من الاجنبي وسلطه على القبض
جاز فكان له حق التصرف والاستبدال المديون اذا بعث بالدين
على بد وكياله فجاءه الوكيل الى الطالب واخبره فرضي به الطالب
وقال للوكيل اشتر لي به شيئا فذهب واشترى الوكيل بعضه
شيئا وطرم منه الباقي اختلف المشاخ فيه قال بعضهم يهلك من
مال المديون وقال بعضهم يهلك من مال صاحب الدين قال
مولانا رحمه الله وهو ظاهر اذا جابه الوكيل وخلف بين المال وبين
الطالب لان الطالب صار قابضا بالتحلية فاذا امر ان يشتري
له به شيئا صح امره وان كان ذلك قبل التحلية فكذلك لان
الطالب لما امر بان يشتري له بما فيه فقد رضى بان يكون يد الوكيل
يد نفسه رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى
رجل ووكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين
من المديون ثم دفع الوكيل المال الى الطالب قالوا ان كان الوكيل
علم ان الطالب وهب الدين من المديون فلا بد منها رجل دفع مالا
الى رجل ليقضي ما لفلان على الدافع ثم ان صاحب الدين ارتد عن الا
والعياد بالله وقضاه الوكيل في رده ثم مات الطالب على رده على
قول ابي حنيفة ان علم الوكيل بطريق العلم ان الدفع الى الطالب
بعد رده لا يجوز كان الوكيل ضامنا لما دفع وان لم يعلم الوكيل
ذلك الوكيل ذلك من طريق الفقه لم يضمن وعن محمد في النواذر رجل

يضمن الدافع وان لم يعلم ذلك الا بغيره ومن جنى
هذه المسئلة مسألتين في طريق العلم وحدها

قال لديونه اذ دفع مالي عليك الى فلان قضا عن حقه الذي له على ثم ان الامر
قضى دينه ولم يعلم به المامور فدفع المامور ما اس لم يضمن علم المامور
بذلك ام لم يعلم وعن ابي يوسف ان لم يعلم المامور بقضا الامر جاز
لصاحبه بادل الزكاة عن صاحبه فادي احدهما عن نفسه وعن صاحبه
ثم عنه وعن صاحبه ولم يعلم في قول ابي حنيفة وقال صاحبه اذا لم
يعلم ثم ادي الثاني عن نفسه وعن صاحبه ضمن الثاني ما ادي عن صاحبه
علم الثاني بادل الاول عنه وعن صاحبه ولم يعلم في قول ابي حنيفة
وقال صاحبه اذا لم يعلم لا يضمن ومنها ما ذكره هنا ان المامور
بقضا الدين اذا ادي الامر بنفسه ثم قضى المامور فانه لا يضمن اذا لم
يعلم بقضا الموكل قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد ما على قول ابي
حنيفة يضمن على كل حال كما في مسألة المتفاديين رجل وكل رجلا
بشرا بئنه سماء ودفع المال اليه وامر ان يوكل غيره بذلك
ثم مات رب المال فاشترى الوكيل الثاني ذلك وكان الوكيل الثاني
شترى لنفسه لا لرب المال ولا للوكيل الاول علم به او لم يعلم
ونظائر هذه المسائل كثيرة بعضها في الزكاة وبعضها في الوكالة رجل
وكل رجلا بالخصومة بطلب خصه ثم جن الموكل او مات بطلت الوكالة
والراهن اذا سلط العدل بالبيع ثم جن الراهن ذكر شمس الائمة
السرختي انه لا يعزل العدل الموكل اذا جن ذكر في بعض الروايات
اذا جن ساعة في القياس بطلت الوكالة ولا سطل استحسانا وفي بعض
الروايات ذكر القياس والاستحسان في الحيوان المنظورة في القياس
لا يبطل الوكالة وفي الاستحسان يبطل وهو الصحيح واختلفوا في حد

المطور

المنظورة كان محمدا ولا قدر المطاوع شهر ثم رجع وقد نسيه وابو
اولا قد نسيه باكثر من يوم وليلة ثم رجع وقد نسيه باكثر السنة رجل
وكل رجلا بالخصومة في دين وفي قبضه فاقام العزم بينه ان الموكل
قد ابراه عن الدين وانه اوفاه دينه قبلت يمينه على الوكيل في قوله
ابي حنيفة ولا يقبل في قول صاحبه ولا يصح صلح الوكيل بالخصومة
ولا هبته ولا يبيعه مريض قرب موته فدفع الى رجل دراهم وقال
له اذهب بهذه الدراهم وادفعها الى اخي وابني ثم مات المريض فاراد
الوكيل ان يدفع اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة اخذ
المال منه ذكر في فتاوي سر قندان الدافع ان كان قال له ادفعها الى اخي وابني
ولم يذكر غير ذلك لا يحل للوكيل ان يدفع الى الورثة لان الوكالة
بطلت بالموت بقي المال امانة في يده وهو كالمدفع اذا دفع المال الى الورثة
بغير بيع او القاضى والتركة مستغفرا لدين كان ضامنا قال
مولانا رحمه الله وهذا الجواب صحيح اذا كان الوارث من يخاف عليه
استهلاك المال انما اذا لم يكن كذلك يكون له اخذ الودائع وقضا دين
الميت من ذلك رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامر ان يتصدق بها
فانفقها الوكيل ثم صدق عن الامر بعشرة من ماله لا يجوز ويكون ضامنا
للعشرة ولو كانت الدراهم قامة فامسكها الى رجل وامر له ان يتصدق
الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا ويكون العشرة له
بشرته ولو دفع رجل دينارا الى رجل وامر ان يبيعه فباع المامور
دينارا من عند نفسه وامسك دينارا لنفسه قال ابو يوسف
لا يجوز ولو دفع الى رجل دينارا ليشترى له به ثوبا فاشترى بدينار

طمس حد المحزون يوسف

والمودع م

من عند نفسه جاز شراؤه للامرو ويكون الدينار له وكذلك لو دفع الى رجل دينارا
ليشتري له به ثوبا فاشترى به دينارا من عند نفسه جاز شراؤه للامرو ويكون
الدينار له وكذا لو دفع الى رجل دينارا ليقضي غريمه فقضاء من ملك
نفسه وامسك الدينار لنفسه جاز رجل دفع ماله الى رجل وامرأته ان
يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على ابن كبير له جاز في قولهم وليس
هذا كالوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته له ثم الوكيل منهم في البيع
من ولد ولا تهمه في الصدقة بدليل انه لو دفع ماله الى رجل وقال صنع
مالي حيث شئت كان له ان يضع في نفسه رجل امر وكيله بان يتصدق
على فلان بكذا فغير من الخطة التي يد الوكيل امر فلان ذلك الوكيل
بيع الخطة فباعها بتوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح توكيل فلان
اباه بالبيع لان الصدقة لا يملك قبل القبض بخلاف ما مر اذا وهب ماله من
رجل وسلطه على القبض لان الصدقة تملك من الله تعالى والفقير بايب
عنه في القبض فلا يملكها المتصدق عليه قبل القبض فلا يصح توكيله وفي
مسئلة الهبة لا وهب منه الدين وسلطه على القبض ثبت له ولا يسه
التصرف فيملك الاستبدال قال رجلان بينهما مال اراد احدهما ان
يسافر فقال الذي يريد السفر لشريكه ان اردت القصة فوكّل وكيلا
بقاسمك المتاع فغاب فاراد الحاضر ان يوكّل وكيلا بقاسم ذكر في التوازل
عن شدا دانه لا يجوز وذكر في المسقى عن محمد روايتين في المسئلة وقال
رجل وكل رجلا سمع عبده واجاز له ان يوكّل غيره بذلك فوكّل هذا
الوكيل بذلك رجلا ثم ان الوكيل الاول اشترى ذلك العبد من الوكيل
الثاني جاز شراؤه لان الوكيل الثاني صار وكيلا لولي العبد فعلى قياس

هذه الرواية اذا وكل الشريك الحاضر وكيلا بالقصة كان هذا الوكيل وكيلا للشريك
الغائب فوجب ان يجوز وذكر هذه المسئلة في موضع اخر فقال لو ان رجلا قال
لاخر وكل فلانا ان يشتري لي منك ما بدا لك كان جائزا ولو قال وكل من
شئت ان يشتري لي منك ما بدا لك لم يجز لانه لما سمي فلانا فقد جعل الوكيل
رسولا في توكيل فلان وكان الوكيل وكيلا للامر فعلى قياس تلك الرواية
اذا قال له الشريك الغائب وكل فلانا يقاسمك المتاع جاز ولو قال
وكل من شئت ان يقاسمك لا يجوز كما قال شدا رحمه الله امرأة مستورة
في دار زوجها بائنة لا يمكنها الخروج من دار زوجها ادعى عليها رجل
دعوى من غير شاهدين ليس لهذا المدعي ان يحاصر زوجها وليس للزوج
ان يمنعها من الخصومة مع وكيل المرأة او معها رجل اراد ان يوكّل
رجلا في ماله فقال الوكيل انا لو دخلت فيها لا اسلم من ان اتناول
من مالك شيئا اما ما كولا واما غير ما كولا فقال الموكل انت في حل من
تناولك من مالي من درهم الى مائة فدخل فيها قال ابو القاسم له ان
تناول من المأكولات والمشروبات والدراهم مالا بدله منه فاما
ان تتخذ من ماله مائة درهم او خمسين درهما حمله ليس له ذلك رجل قال
لو كيلة رد علي الوكالة فقال قد ردته قال الفقيه ابو بكر البلخي
يخرج من الوكالة رجل وكل رجلا بتقاضي دينه قالوا بان الوكيل بالتقاضي
يملك القبض وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاعتماد في
ذلك على العرف ان كان التوكيل في بركة كان عرف التجار فيها ان
المتقاضي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض والا فلا
قال مولانا رحمه الله ينبغي ان ينظر الى المتقاضي ان كان المتقاضي امينا

يؤمن عليه في ذلك المكان كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض وكذا لو بعث متقاضيا من بلد الى بلد كان له ان يقبض وان كان الوكيل بالتقاضي من اعوان القاضي او من اعوان السلطان او من تلميذ الذي لا يومر عليه لا يكون وكيلا بالقبض وينظر الى المال ايضا ان كان المال خطيئ الا يومر في مثله على الوكيل بالتقاضي لا يكون للوكيل ان يقبض

فصل في التوكيل بالشراء والبيع

قال رحمه الله رجل وكيل رجل بطلا بشر غير عيته ودفع اليه الثمن فاشترى الوكيل فهو على وجوه ان كان وكيلا بشرا بما به درهم فاشترى بما به درهم ولم يصف الى درهم الا مرو ولا الى غيرها كان البيان اليه ان قال نويت بالدرهم الدار اهرم اليه دفعها الامر اني صدق الوكيل ويلزم الشراء لا مرو ان قال نويت غيرها لزم الوكيل اذا قال الوكيل نويت بالشراء لنفسه وان قال نويت بالشراء لامر كان الشراء لا مرو ان كان الوكيل اضاف الشراء الى درهم الا مريكون الشراء لا مرو نقد منها الوكيل او من غيرها ولا يصدق الوكيل انه اشترى لنفسه الا اذا صدقه الموكل وان كان الوكيل اضاف الشراء الى درهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق انه اشترى للموكل نقد تلك الدراهم او غيرها الا اذا صدقه الموكل وهذا كله اذا تنازعنا فقال الموكل اشتريت لي او على العكس وقال الوكيل اشتريت لنفسه او على العكس وان تصادقا على انه لم تحضر اليه قال ابو يوسف يحكم التقدير ان كان الثمن من مال الامر كان الشراء لا مرو سوا اضاف العقد الى مال نفسه او الى مال الامر كان الشراء لا مرو وقال محمد الشراء يكون

يكون للوكيل رجل وكل رجلا بشر شي بعينه فاشترى الوكيل لنفسه لا يصح ولو وكل الوكيل غيره بشر اذ لك الشئ فاشترى فهو للوكيل الاول وهذا بخلاف الوكيل بنكاح امرأة بعينها اذا تزوجها لنفسه يصح رجل قال لرجلين مع هذا العبد او هذا العبد فباع احد العبدين جاز بيعه الوكيل بالبيع اذا وكل غيره بقبض الثمن من المشتري صح توكيل الوكيل بالبيع اذا باع ثم اشترى من المشتري يباعا جديدا ثم استحق المبيع ذكر في الشفعة ان الوكيل يرجع على المشتري ثم المشتري على الوكيل ثم الوكيل على الموكل وذكر في الجامع رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم باعها من غيره وقبضها الثاني ثم ان المشتري الاول اشترىها من الثاني وقبضها ثم وجد بها عيبا كان عند البائع الاول فان المشتري الاول يرد على البائع ولا على المشتري الثاني وذكر في المسقى رجل اشترى لنفسه عبدا من ولد الصغير فوجد به عيبا فاراد ان يرده على ولد الصغير ليس له ذلك ولكن القاضي ينصب خصما عن الصغير حتى يرد الاب على الخصم ثم الاب يرده للصغير على بايع الصغير الوكيل بالبيع اذا لم يقل له الموكل صنعت من شئ فهو جاز لا يملك التوكيل فان وكل غيره فباع الوكيل الثاني محض الاول جاز وحقوق العقد يرجع الى الوكيل الاول عند البعض وذكر في الاصل ان الحقوق يرجع الى الوكيل الثاني وهو الصحيح رجل امر رجلا ان يوكل اسنانا بشر شي ففعل المأمور ذلك فاشترى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على الامر بالتوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور ثم المأمور يرجع على الامر الوكيل بالبيع اذا باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاضى لا يحجر على ذلك ولكن

يقال له وكل الموكل باستيفاء الثمن فان كان الوكيل بالبيع وكيلا ما جر
 كالبيع والسمار ونحوها يجبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع
 مال المضاربة وفي المال ربح يجبر على التفاضي واستيفاء الثمن وان لم
 يربح في المال يقال له وكل رب المال باستيفاء الثمن الوكيل بالبيع
 اذا اخذ بالثمن رهنا او كفلا جاز حتى لو هلك الرهن في يد يصير
 مستوف للثمن ولا يصير ضامنا له ان يتحال بالثمن ايضا عند الكل ان
 كان الموكل قال له ما صنعت من شيء فهو جاز وان لم يكن الموكل قال
 له ذلك جاز في قول ابي حنيفة ومحمد ويضمن للامر وكذا لو ابرأ المشتري
 عن الثمن او وهب له صح ويكون ضامنا وكذا اذا حط بعض الثمن
 بعد العقد ^{بغير} او غير عيب ولم يذكر التاجيل في الاصل قيل بانه يجوز
 في قول ابي يوسف ايضا كما لو باع ثمن موحل وقيل بانه لا يجوز
 لان من اصل ابي يوسف واجمعوا على انه ان كان يصرف يصير به
 الوكيل ضامنا في قول ابي حنيفة ومحمد لا ينفذ في قول ابي يوسف
 واجمعوا على انه لو قبض الثمن ثم وهبه منه لا يصح اما اذا ابراه
 قبل القبض او حط او وهب لا يصح في قول ابي يوسف واجمعوا على
 ان الموكل لو وهب الثمن من المشتري او ابراه صح هبته وابراه
 لان ملك الثمن له حتى لو قبض الموكل الثمن من المشتري صح قبضه
 استحسانا ولو صالح الوكيل من الثمن على متاع او اخذ مكان الدراهم
 الدنيا جاز في قول ابي حنيفة ومحمد ولو قال ابيع صححت
 اقالته عندها ويكون ضامنا للثمن وعلي قول ابي يوسف بالاقالة
 يصير الوكيل مشتريا لنفسه والوكيل بالسلم يملك الاقالة في قول

المضارب اذا باع اه

طلب الوكيل الثمن جاز
 طالع الوكيل بالبيع

ابو حنيفة

ابو حنيفة ومحمد ولا يملك في قول ابي يوسف والوكيل بالشرا لا يملك الاقالة
 واما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة
 جازت مناقضته سوا كان الاجر دينيا او عينيا الا ان يكون الوكيل
 قبضا لا جرحين فلا يجوز مناقضته لان المقبوض صار ملكا للموكل
 وثبت عليه يد الموكل بيد الوكيل فاما قبل القبض ان كان الاجر عينيا لم
 يصير ملكا للموكل بنفس العقد عند اشتراط التعجيل تتصور المناقضة
 والوكيل بالاجارة اذا ابرأ المستاجر عن الاجراء وهبه سنة ابرأ
 ابراه عن البعض او وهبه البعض والاجر دين جاز اجماعا وان ابراه
 عن الكل او وهبه الكل ان كان الاجر دينيا لا يصح في قول ابي يوسف
 الا خرو في قوله الاول وهو قوله ابي حنيفة ومحمد يصح اعتبار الفعل
 الوكيل بفعل الموكل ولا يبطل الاجارة وان كان الاجر عينيا لا يصح
 يقبل المستاجر واذا قبل بطلت الاجارة لان الاجر بمنزلة البيع والمشتري
 اذا وهب البيع من البائع قبل القبض لا يصح ما لم يقبل البائع واذا قبل
 بطل البيع الوكيل بالبيع اذا كان للمشتري عليه دين على قول ابي
 حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا بما على الوكيل ويضمن الوكيل للموكل
 وعلى قول ابي يوسف لا يصير قصاصا ولو ان هذا الوكيل لم يشتر
 ما باع حتى هلك البيع في يد بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل
 لموكله لان البيع لما هلك قبل التسليم انفسخ البيع من الاصل وصار
 كأن لم يكن ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا فان الثمن
 يصير قصاصا بما على الموكل عند الكل لان الموكل يملك اسقاط
 الثمن بالهبة والا برأ عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل ولو قال

طالع الوكيل بالشرا

طالع الوكيل بالشرا

المشتري مع الموكل صحة الاقالة استحسانا وكذا البايع اذا قال مع الموكل بالشرا
وذكر الحضاف رجله على رجل دين بماطلة ولا يقضى دينه فله في ذلك جلتان
احدهما ان يتوكل صاحب الدين عن غيره في الشراء عني مديونه فاذا اشترى
الوكيل يصير الثمن قصاصا بما كان للوكيل على مديونه وهو البايع ثم الوكيل
باخذ الثمن من موكله كالموكل نقد الثمن من مال نفسه والثانية ان يتوكل
صاحب الدين رجلا يشتري له شيئا من مديونه فاذا اشترى يصير الثمن
قصاصا بما كان للموكل على البايع الموكل بالشرا اذا ابر البايع عن العيب
صح ابراهم والوكيل بالشري يملك امر البايع عن العيب عند ابي حنيفة
ومحمد واختلفوا في قول ابي يوسف الوكيل بالشرا اذا لم يكن اخذ الثمن
من الموكل يطالب بتسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالبيع لا يطالب
بأداء الثمن من مال نفسه الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته له
باقل من قيمته لا يجوز في قول ابي حنيفة وبالكثير من قيمته جاز فان
باع بمثل القيمة فيه روايتان عن ابي حنيفة والظاهر انه لا يجوز
وقال صاحبنا يجوز بمثل قيمة وبالكثير والمضارب اذا باع واشترى
ممن لا يقبل شهادته له بالقرابة او بالنوعية بغيب ليس له يجوز في
قول ابي حنيفة كما لا يبيع الوكيل من هو لا عنده وان اشترى باقل من
قيمته جاز ايضا اما اذا باع بمثل القيمة جاز ايضا بخلاف الوكيل
بالبيع المطلق اذا باع باي ثمن كان او باجل اختلف الروايات
فيه في الاجل والصحيح ان على قوله يجوز على كل حال طال المدة او
قصرت وقال صاحبنا ان باع باجل متعارف في تلك السلعة يجوز عن
ابي يوسف ان كان البايع للتجارة فباع الى اجل يبيع تلك السلعة بذلك

المر

طس
امر الوكيل بالشرا ان لا يبيع

يجوز

الثن الى ذلك الاجل جاز وان كان التوكيل بالبيع للحاجة الى النفقة او قضا
الدين ليس له ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى واذا دفعت المرأة الى رجل
غزلا ليبيعه قالوا هو على التقدير للوكيل بالاجارة ان يواجر بالنقد
والكيل والموزون اذا كان معلوما موصوفا بالمعين من الحيوانات
والموصوف من الثياب وعلى هذا قول ابي حنيفة ظاهر وكذا على قول
صاحبنا لان التوكيل بالبيع انما يفيد بالاثمان لمكان العرف ولا
عرف في الاجارة لان الارض قد تدفع مزارعة وهي اجارة بشي
من الخارج الى اجل رجل وكل رجلا بان يبيع له دنانير بدراهم
فباع بالاجارة بتغابن فيه الناس قالوا لا يجوز اجماعا رجل وكل رجلا
بيع مال ولله الصغير ثمان الا ب الوكيل بالبيع اذا باع وكل غيره
بقبض الثمن فقبط وهلك عند القابض قال ابو حنيفة الضمان على
الوكيل بالبيع لا على القابض فعند القابض منزلة مودع المودع
الوكيل بالبيع اذا باع من رجلين وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه
بالثمن ثمان الوكيل بالبيع ابر احدهما ضمن الوكيل كل المال
للاسر ثم يرجع الوكيل على الاخر خمسمائة رجل وكل رجلا بان يشتري
له ثوبا سماه فاشترى الوكيل وغاب وامر رجلا جنينا بقبض
الثوب من البايع فقبط لا جنبي الثوب وهلك الثوب عنده قال
محمد ضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض رجلا امر رجلا ببيع عبد
له بالف درهم فباع نفسه بالف درهم ثم باع النصف الاخر بمائة
دينار جاز بيع النصف الاول ولا يجوز بيع النصف الثاني ولو باع كله
بالف درهم ومائة دينار جاز البيع في الكل رجل دفع الى رجل مائة درهم

طس
وعنده الثمن
النسيئة

الصغير ورثته الاب بطلت الوكالة
حلاف الزفرك والورثت الصغير
ومات

وامر ان يشتري له بها ثوبا وسمى حبس الثوب و صفته فانفق المدفوع
اليه الماية واشتري له ثوبا بماية من عنده روي هشام عن محمد عن
ابي يوسف انه يجوز وان ضاع الثوب في يده يملك من مال الامركا
ذكر المنتقى وهو خلاف ظاهر الرواية رجل امر رجلا ان يشتري
له جارية بالالف درهم فاشتراها بماية دينار و قيمتها الف درهم
او امر ان يشتري له جارية بماية دينار فاشتراها بدمهم قيمتها
ماية دينار ذكر في المسقى انه يجوز وهذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف
الوكيل بالبيع اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لا يصح كفالته والوكيل
يقبض الثمن من المشتري اذا كفل بالثمن عن المشتري جازت كفالته
وكذلك الوكيل يقبض الثمن عن المشتري اذا ابرأ المشتري عن الثمن
لا يصح ابراء الوكيل بالبيع اذا باع فنهاه الامر عن تسليم المبيع حتى
يقبض الثمن لا يصح نفسه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وتوى الثمن على
المشتري لا ضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع
ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع
باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع وكذا الامر بالبيع بنقد فباعه
بنسيئة لا يجوز ولو وكل بيع العبد ولم يدفع اليه العبد لم يكن
للكيل ان ياخذ قبل نقد الثمن ويسلمه الى المشتري ولو وكل بيع العبد
ولم يدفع اليه العبد فباعه الوكيل الى اجل شهر وسماه يوم مر صاحب العبد
بتسليم العبد ولو وكل بيع العبد ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم
يسلم حتى اخذ الموكل من يمينه ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن
صح نصيبه ولا يكون للوكيل ان ياخذ العبد من يمين الامر ويدفعه الى

المزور

المشتري قبل نقد الثمن وكذلك رجل في يده عبد وديعة امره صاحب
الديعة ببيع العبد فباع ولم يسلم حتى اخذ الامر من بيت المامور كان له
ان يمنع العبد حتى يقبض الثمن رجل وكل رجلا ببيع عبد له ولم يدفع العبد
اليه فباعه الوكيل واخذ العبد من بيت الامر ليسلمه الى المشتري فملك
العبد في يد الوكيل سبق قبض البيع ولا ضمان على الوكيل وان لم يمت العبد
وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن كان للامر ان ياخذ من المشتري
حتى يقبض الثمن فان لم ياخذه حتى مات العبد عند المشتري فلا ضمان
للامر على احد لا على الوكيل ولا على المشتري يريد به ضمان القيمة لكن
الوكيل ياخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الامر الوكيل بالبيع اذا باع
فنهاه الامر عن قبض الثمن الا بحضرة الشهود او الا بمحضرة فلان او
نهاه عن قبض الثمن لا يصح نهيه وله ان يقبض الثمن بغير شهود وبغير
محضر فلان وكذلك لو مات الموكل او جحد البيع بغير التوكيل حتى يقبض
الثمن ولو وكل بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود او الا بمحضرة فلان
لا تملك البيع بغير حضرة الشهود وبغير محضر فلان ولو قال وكلتك
ببيع هذا العبد بشرط الا يقبض الثمن كان النفي باطلا وله ان يقبض
الثمن ولو قال لغيري بع عبدي هذا واشهد فباع ولم يشهد كان
جائزا ولو قال لا تبع الا بشهود فباع بغير شهود لم تجز وكذا لو
قال وكلتك ببيع هذا العبد على ان تشهد فباع ولم يشهد لا تجوز
وكذا لو قال ببيع بشهود ولو وكله ببيع هذا العبد على ان تشهد من هو
تقنه فباع بغير رهن لا يجوز الا ان يبيع برهن يساويه ولو قال
بعه برهن فباع برهن قليل القيمة جاز في قول ابي حنيفة وفي قول

صاحبه لا يجوز الا ان ينقصان يتغاض فيه الناس وكو قال بعه من
 فلان بكيل ثقه فباع بغير كيل لم يجز وكذا لو قال بعه وخذ كقبلا
 او قال بعه وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لرباي
 بذلك كان القول قول الامر لان الاذن يستفاد من قبله وكو
 وكله ان يبيعه من رجل سماه فباعه منه ومن اخرج از النصف
 الذي باعه لذلك الرجل في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول
 صاحبه القاضى اذا امر امينة ببيع العبد المدينون الماذون بطلب
 الغرما ان قال القاضى جعلتك امينا في بيع هذا العبد فباعه لم يكن
 العدة على الامين حتى لو وجد المشتري به عيبا لا يرد به عليه لكن
 المشتري يطلب من القاضى ان ينصب امينا ليرده عليه اما الاول انه
 لا يلحق العدة على الامين ولو باع القاضى او امينة العبد باذن الغرما
 واخذ الثمن فضااع عنده ثم استحق العبد رجوع المشتري على الغرما ووصي
 الميت اذا باع العبد لغرما والميت يامر القاضى ثم استحق العبد او هلك
 قبل التسليم وضااع الثمن عند الوصى رجوع المشتري بالثمن على الوصى
 ثم الوصى على الغرما ولو باع امين القاضى لاجل الوارث الصغير
 وقبض الثمن فضااع عنده وهلك العبد قبل التسليم او استحق لا يرجع
 المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان الوارث اهلا
 وان لم يكن اهلا نصب القاضى عنه خصما فيقضى دين المشتري ولو
 باع الاب مال ولد الصغير فباع الصغير كانت العدة على الاب
 فيما باع رجل وكل رجلا يبيع عبده وقال له اعمل براك او قال ما
 صنعت من شئ فهو جاز ففرض الوكيل واوصى الى رجل بذلك جاز وكذلك

او غيره وان قال القاضى لا امينة
 بعه هذا العبد ولم يرد عليه
 اختلاف الخاف فيه والصحيح انه

المرة اذا وكلت رجلا ليز وجها ففرض الوكيل واوصى الى رجل بذلك كان
 للثاني ان يز وجها الوكيل بالشرا اذا قال له الموكل ما صنعت من شئ فهو جاز
 فاشترى هذا الوكيل شيا كان له ان يبيع ما اشترى وهو بمنزلة المضارب
 رجل وكل رجلا غايبا في شئ فبلغ الغايب ذلك فرد الوكالة ولم يعلم به الموكل
 ثم قبل الوكالة كيل الوكالة قالوا يصح قوله قبول رجل وكل رجلا بان يشترى
 له جارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع وهب كل الالف للوكيل صح
 الهبة وكان للوكيل ان يرجع بالالف على الموكل كالوادي الوكيل الثمن
 من مال نفسه كان له ان يرجع ولو وهب البائع للوكيل خمس مائة ثم وهب
 منه الخمس مائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمس مائة الاولى ويرجع
 بالخمس مائة الثانية لا نه هبه ولو وهب منه تسع مائة ثم وهب منه
 المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا كله قول ابي حنيفة
 وابي يوسف الوكيل يشرا جارية بالف اذا اشترى ونقد الثمن من مال
 نفسه وقبض الجارية ثم نقد له الموكل خمس مائة وطلب منه الجارية فتعيا
 فهلك عند الوكيل قالوا يسلم للوكيل الخمس مائة بالمقوضة وبطلت الخمس
 الباقية وان كان الموكل طلب منه الجارية قبل ان ينقد له شيا فمنع
 الوكيل ثم نقد الموكل خمس مائة فهلك الجارية كان على الوكيل ان يرد
 الخمس مائة المقوضة على الموكل ويبطل الباقي رجل وكل رجلا يبيع عبده
 هذا بالف درهم وقيمته الف فازدادت قيمته حكم السعر الى الف درهم
 قال ابو بكر البجلي لا يكون للوكيل ان يبيعه بالف رجل وكل رجلا يشرا
 جارية بالف وقال له ما صنعت من امر فهو جاز فوكل الوكيل رجلا
 اخر بهذا الشرا ثم عزل الموكل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني الجارية

الا ان يكون الوكيل الاول حاضرا وقال زفر لا يجوز كان الوكيل حاضرا
او غائبا وقال بن ليل يجوز كان الاول حاضرا او غائبا لان الموكل
رضي بزوال ملكه بالتمن المقدور رجل وكل رجلا يبيع عبد يعيب
فوكلا وكيل اخر يبيع هذا العبد فباعه احدهما باعه الوكيل الثاني
من المشتري باكثر من ذلك الثمن قال ابو بكر البلخي جاز بيع الثاني
لان الوكيل الثاني المشتري يخرج عن الوكالة ببيع الاول
الا ترى ان الموكل يباعه بنفسه ثم رد عليه يعيب بقضا القاضي
جاز للموكل ان يبيعه فكذا هذا وبيع الثاني لا يكون فسخا لبيع الاول
قصدا حتى لا يجوز التوكيل بالبيع شريطة يتصرف الى التوكيل بالبيع
الى شهر وما فوقه لان ما دون الشهر عاجل ولو ان هذا الوكيل
باعه بنقدا اختلف اشناخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل ان باعه نقدا بما يباع بالنسيئة جاز وان باع بالنقد باقبل
ما يباع بنسيئة لا يجوز وقال غيره يجوز مطلقا لان العاجل
خير من الاجل وكذا لو قال لا تبعه بالنقد ولو قال خذ عدي
هذا بعه وبعه بالنقد كان له ان يبعه بالنسيئة في قول ابي
حنيفة وكذا لو قال بعه وبع من فلان كان له ان يبعه من غيره
ولو قال بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز ولو امره ان يشتري
له عبد فلان منه وعين العبد كان له ان يشتري ذلك العبد من
فلان ومن وكله ومن اشتراه من فلان رجل قال لغيره يعني هذا
العبد بالف درهم فقال بعث لا يتم هذا البيع ما لم يقل لا امر قبلت
او اشتريت وكذا لو باع شيئا ثم قال للمشتري اقلني هذا البيع فقال

اقلني

ط
ان ما دون الشهر عاجل

ط

اقلت لا يتم الا قاله في اظهر الروايتين وهي منزلة البيع الواحد لا
يتولى العقد من الحاسن الا في مسائل منها الا ب اذا اشترى مال ولد الصغير
لنفسه او بيع ماله من ولده فانه يكتفي بلفظ واحد وقال الشيخ الامام
المعروف بجواهر زاده هذا اذا اني بلفظ يكون اصلا في ذلك اللفظ
فان باع ماله فقال بعث هذا من ولدي فانه يكتفي بقوله بعث انما
اذا اني بلفظ لا يكون اصلا في ذلك اللفظ فان اراد ان يبيع ماله من
ولده فقال اشتريت هذا المال لولدي لا يكتفي بقوله اشتريت ويحتاج
الى قوله بعث وهو في الوجهين يتولى العقد من الجانيين ومنها
الوصي اذا باع ماله من اليتيم او يشتري ماله اليتيم لنفسه وكان
ذلك خير اليتيم ومنها الوصي اذا اشتري ماله اليتيم للقاضي بامر
القاضي ومنها العبد يشتري نفسه من مولاه با مر المولى الوكيل بالبيع
والشري اذا اخلط عقله بالمدد الا انه يعرف البيع والقبض قال
ابو سليمان الحواري جاز بيعه وشرائه على الموكل كما لو باشر ذلك
لنفسه وان اخلط عقل الوكيل بالبيع لا يجوز بيعه وشرائه لانه
بمنزلة المعتوه وقال غير في شرب النبيذ ايضا لا يجوز عقد
الموكل لان بيع السكران انما جاز زجرا عليه فلا يجوز على موكله
رجل وكل رجلا يبيع عبده بالف فباع نصفه بالف جاز في قوله
حنيفة وعن محمد انه قال لا يجوز وقد احسن فان باع نصفه بالف
درهم الا درهما وكذا خبطة بطل وان باع العبد بالف وكر من طعام
بعينه كان الامر بالخيار ان شا ابطا البيع كله وان شا اجاز البيع
وبصير الكرم للموكل وعليه حصة من قيمة العبد وان باعه بالف ثم زاده

ط

المشتري كراعيه او بعينه جاز من غير خيار والكر لا امر لان في المسئلة الاولى
لما باع العبد بالف وكر فالعقد في الكر وقع شرا وشرا الفضولي لا يتوقف
بل ينفذ عليه واذا فقد العقد على المشتري صار الوكيل مشتريا لكر بعض
العبد فاذا جاز صار العبد كان على المشتري قيمة ذلك البعض من العبد رجل
وكل رجل اسع عبده بالف درهم فباعه وقبض الثمن وسلم العبد الى المشتري
ثم ان الوكيل زاد للمشتري دار جاز وكانت الدار والعبد للمشتري
ويكون الوكيل متبرعا في الزيادة وكان للشفيع ان ياخذ الدار حصتها
من الالف فان استحققت الدار رجوع المشتري على الوكيل حصته الدار
من الالف ولا يرجع الوكيل على الموكل شي وان استحق العبد رجوع
جميع الالف على الموكل ثم يدفع الوكيل الى المشتري ويبقى حصته
الدار الوكيل يبيع العبد اذا باع نصفه جاز في قول ابى حنيفة ولا
يجوز في قول صاحبيه ولو باع نصفه من رجل ثم باع نصفه الاخر
من رجل اخر جاز عندهم ولو وكله بان يشتري له هذا العبد
فاشتري نصفه لا يلزم الامر الا ان يشتري النصف الاخر قبل ان
يتفاسخ البيع الاول ولو وكل رجلان يشتري له عبدين باعتهما
ولم يذكر الثمن فاشترى احدهما بمثل القيمة او بما يتغابن الناس جاز
ولا يجوز بالغين الفاحش ولو امر بان يشتريهما بالف فاشترى
احدهما بخمس مائة او اقل جاز وان اشترى احدهما بأكثر من خمس مائة
لا يلزم الامر الا ان يشتري الاخر بما بقي من الالف قبل ان يتخاصما
قلت الزيادة او كثرت وقال ابو يوسف ومحمد اذا اشترى احدهما
بما يتغابن الناس فيه ويبقى من الالف ما يشتري به الاخر جاز رجل

حكم
شراء الفضولي

دفع الى رجل درهم وقال اشترى بها شيئا لم تجز التوكيل الا ان يكون على
وجه البضاعة ولو قال اشترى بها شيئا على ما تري وتختاره جاز التوكيل
ولو وكله بشرا ثوبا ودابة او حيوان لا يبيع وان بين الثمن ولو قال
اشترى يا حمارا او قال فرسا صحيح وان لم يبين الثمن ويصرف ذلك اليها
يلتزم حال الموكل حتى ان الموكل لو كان فارسا فاشترى له حمارا مصرى
او قال اخذ من العوام اشترى فرسا فاشترى فرسا يليق بالملوك لا يلزم
الامر ولو قال اشترى لي دارا لا يبيع ما لم يبين الثمن وعند بيان
الثمن تصرف التوكيل الي دار في المصرا الذي هما فيه وقيل مع بيان الثمن
لا بد من بيان المحلة ولو قال اشترى دارا بخداد ولم يبين الثمن لا يبيع
فان سمي الثمن جاز ولو قال بخداد في محلة كذا جاز وان لم يبين الثمن
ولو قال اشترى عبدا او جارية ولم يبين الثمن لا يبيع التوكيل وان
بين الصفة فقال جارية هندية او حبشية صح التوكيل وان لم يبين
الثمن وكذا لو بين الثمن وقال اشترى جارية بالف درهم صح التوكيل
وان لم يبين الصفة ولو قال اشترى حنطة لا يبيع التوكيل ما لم يبين
القدر فيقول كذا قفيزا ولو قال اشترى هذا العبد صح التوكيل وان لم
يبين الثمن ولو قال اشترى جارية حبشية بالف درهم او بين الصفة
فقال اشترى جارية حبشية فاشترى جارية حبشية عميا او مقطوعة
اليدين او الرجلين بمثل القيمة او بعين يسير جاز في قول ابى حنيفة ويلزم الامر
وقال صاحبه لا يلزم الامر ولو كانت عورا او مقطوعة احد اليدين
او الرجلين لزم الامر في قولهم ولو وكله بان يشتري له رقبة بالف درهم
فاشترى عبدا او جارية عميا بالف درهم وهي بمثل قيمتها لا يلزم الامر في قولهم

الموكل بين العمد وبين جنسه فقال ثوب
بشرا ثوبا او ما اشبه ذلك صح التوكيل
هدوي او ما اشبه ذلك ولو قال اشترى راتونا
وان لم يبين العمد لا يبيع ثم وان

ولو وكله ان يشري له لحا بدرهم فاشترى لحم ضان او بقرا او ابل لزم الامر قليل
ان كان الامر غريبا ينصرف التوكيل الى المطبوخ والمشوي وان اشترى كرشا
او بطونا او اكبادا او روسا او كارع لا يلزم الامر وكذا لو اشترى لحما قد بدا
او لحم الطيور والوحوش لا يلزم الامر وكذا لو اشترى شاه حية او مدبوجة
غير مسلوخة ولو اشترى شاه مسلوخة لزم الامر الا ان يكون الثمن المدفوع
قليل ولو وكله ان يشري به راسا فهو على راس الغنم المشوي دون التي في قول
ابي حنيفة يوسف ومحمد وقال ابي حنيفة يتناول راس البقر والغنم وانما اختلفوا
لاختلاف عرف زمانهم فيما يباع من الروس في الاسواق ولو وكله ان يشترى
له السمك بدرهم فهو على الطري الكار دون المالح والتوكيل بشرا البيض ينصرف
الى بصل الدجاج خاصة والتوكيل بشرا اللبن ينصرف الى لبن الغنم دون
البقر والابل وهذا في عرفهم اما في عرفنا وله لبن البقر ايضا ولو اس
بشرا الدهن او الفاكهة بدرهم فاشترى فاكهة تباع في الاسواق رايه
يباع في الاسواق جاز ولو دفع الى رجل دراهم وامر ان يشري له بها طعاما
ذكر في الكتاب ان التوكيل ينصرف الى الحنطة ودقيقها قال الشيخ
الامام المعروف بجواهر زاده ان كانت الدراهم كبيره بحيث يشترى بها الحنطة
لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخبز وان كانت قليلة بحيث لا يشترى بها الدقيق
والحنطة فهو على الخبز لا غير وان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة
والدقيق ولا ينصرف الى الخبز قالوا هذا في عرفهم فان عرفهم اسم الطعام
اذا كان معروفا بالشري ينصرف الى الحنطة والدقيق اما في عرفنا اسم
الطعام ينصرف الى المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوي وما يוכל مع الخبز او
وحده والتوكيل بشرا الاضحية يتقيد بشرا الاضحية في تلك السنة في ايام

الحرم

الحرم او قبلها وكذلك التوكيل بشرا الجدي يتقيد بايام الصيف في تلك السنة
وكذا التوكيل بشرا الفم يتقيد بايام في تلك السنة حتى لو اشترى ذلك في
ايام التضحية من السنة الثانية او الجدي في السنة الثانية لا يجوز وقيل
هذا قولهما اما في قول ابي حنيفة يجوز لانه اعتبر الحلاق للفظ رجل وكل
رجل بابيع جارية قيمتها الف درهم فباعها الوكيل بالف على انه بالخيار ثلثه
ايام فزادت قيمة الجارية الى الغنم ليس للوكيل ان يمضي البيع في قول ابي يوسف
ومحمد وفي قياس ابي حنيفة له ان يمضي لان عند ابتداء البيع بعدما ازيد
قيمتها جاز فلو ان هذا الوكيل لم يمضي البيع ولكنه سكت حتى مضت مدة الخيار
قال محمد بطل البيع وقال ابو يوسف جاز كما قال ابو حنيفة وان هذا
البايع وصيا كان قول ابي حنيفة كقولهما وكومات الموكل قبل مضى مدة
الخيار والوكيل ضار به قال محمد بطل البيع وقال ابو حنيفة لا يبطل
الوكيل بالبيع اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام فبات الوكيل او الموكل
في مدة الخيار ثم البيع في قول ابي يوسف وقال زفران مات الوكيل
بتم البيع وان مات الموكل ينتقض البيع او ابيع اذا باع جاز لليتيم على ان الوصي
بالخيار ثلثة ايام فبات الوصي في مدة الخيار ثم البيع ولو مات المص
او احدث في مدة الخيار ثم البيع عندنا وقال زفران مات المصم فعصر
البيع ولو باع الاب او الوصي شيئا للمصم على انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ
المصم في مدة الخيار ذكر في الزيادات ان على قول ابي يوسف تم البيع
ويبطل الخيار وقال محمد ان ادرك اليتيم ينتقض البيع وان اجاز جاز
سوا كان في مدة الخيار او بعدها وعن محمد فيها ثلاث روايات احدها
هذه والثانية ما روي ابو سليمان عنه انه ان جاز في المدة جاز وان

مطبوخ
لوماء المطبوخ

مضت المدة ولم يجز بطل البيع والثالث ما روي ابن سماعة انه ينتقل العقد
 الى اليتيم بصفته المدة فالصحيح من قول محمد ما ذكر في الزيادات ان العقد
 يبقى موقوفا على امانة الصبي ويكون الثابت له خيار الا جاز في العقد
 الموقوف حتى لا يتوقف بوقت ولو باع المكاتب عبدا على انه بالخيار ثلثة
 ايام ثم عجز المكاتب ثم البيع وبطل الخيار كما لو مات او جن وكذا
 العبد المادون اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام ثم حجر عليه المولى
 في مدة الخيار قال محمد لا يبطل خياره ولو اجاز البيع لا يجوز وكذا
 لو مات العبد لا يتم البيع ولو مضت مدة الخيار والعبد حتى جاز البيع
 ولو اجاز المولى سعه ان لم يكن على العبد دين جاز وان كان عليه
 دين لا يجوز الا ان يقضى الدين رجل وكل رجلان يشترى له جار
 ية وسمي الثمن فاشترى جارية وهي ذات رحم محرم من الموكل او جارية
 حلفت الموكل بعتها ان ملكها جاز ويعتق وكذا العبد المادون اذا اشترى
 قرب مولا صح ويعتق وكذا الصبي المادون اذا اشترى قرب نفسه صح
 ويعتق واما الاب او الوصي اذا اشترى قرب الصبي او قريبا من معتوه له
 لا يجوز ثم ذلك على الصبي والمعتوم وينفذ على الاب والوصي وان اشترى
 للمعتوم امة قد كان استولدها بالنكاح ذكر في الزيادات انه لا يلزم المعتوم
 ويلزم الاب قال وان اسحسن مستحسن فقال لنهم المعتوم صح والاول
 اصح رجل تزوج امة قد ولدت منه اولادا ثم ملكها فكاتبها ثم انهد
 المكاتبه اشترت بعض اولادها مولا صح سراها واعتق الولد المشتري
 على المولى رجل قال لغيره اشترى جارية بكذا فاطاها فاشترى
 اخت امراته او عمتها او خالتها من رضاع او نسب لا يلزم الامر ويكون

لو باع المكاتب

ط

ط
والاول اصح

الوكيل

الوكيل مشتري بنفسه وكذا الواسطي جارية لها زوج او في عدة زوج من
 طلاق باين او رجعي او وفاة لا يلزم الامر وقال ابو يوسف ان كانت العدة
 بالشهر لنهم الامر وذكر في العيون عن محمد لو اشترى اخت امراة الموكل
 لا يلزم الموكل وان اشترى اخت امة قد وطئها لنهم الامر قال وهما في
 القياس سوا غير اني استحسن هذا لان في اخت امة يمكنه ان يبيع الموطون
 من ساعته فيطال التي اشترىها الوكيل وفي اخت المرأة مثلها او محوسة
 لا يلزم الامر ولو اشترى لا يمكنه ذلك الا ان يطلق المنكوحه وسقضي عدتها
 فيطول ولو اشترى صغيرا لا يوطا مثلها او محوسة لا يلزم الامر
 ولو اشترى بضراينة او يهودية لنهم الامر وكذا الصابية في قياس
 قول ابي حنيفة وفي قياس قول ابو يوسف ومحمد الصابية لا يلزم الامر
 ولو اشترى رقيقا فان لم يعلم الوكيل جاز على الامر وله حق الرد وان
 كان الوكيل علم بذلك لا يلزم الامر وكذا الولم يعلم بشرط البراءة عن كل
 عيب لا يلزم الامر وكذا قال لغيره اشترى لي جارية تيتين فاطاها فاشترى
 اختين في عقد واحد ولو اشترى جارية وعمتها او خالتها من رضاع
 او سببا عقد لا يلزم الامر عندنا وقال زفر لنهم الامر ولو اشترى
 في صفقين لنهم الامر عندهم وذكر في المستي لو اشترى هذا الوكيل له
 جارية وابنتها لنهم الامر لانه قادر على وطئ احدهما في الحال انما يحرم
 عليه وطئ الاخرى بعد الاول رجل وكل رجلان اشترى جارية
 بكذا اعتقها عن ظهاري فاشترى عميا او مقطوعة اليد بين او الرجلين
 ولم يعلم بذلك لنهم الامر وكان له ان يرد ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم
 الامر ولو وكل رجلان بشتر له جارية بكذا فاشترى جارية

فاستحقت لا يضمن الوكيل وان اشترى جارية فظهر انها حرة ضمن الوكيل
رجلا امر رجلا ان يشتري عبدا بيعته بينه وبين الامر فقال المامور نعم
ثم ذهب فاشتراه واشهد انه يشتريه لنفسه خاصة فالعبد بينهما
على الشرط لانه وكله بشران نصف عبدا بيعته والوكيل بشراشي بيعته
اذا اشترى لنفسه بمثل الثمن الذي امر به حال غيبة الامر كان مشتريا
للموكل ولو امر رجلا ان يشتري له عبدا بيعته بينه وبين الامر فقال
المامور نعم فذهب المامور ليشتريه علق به رجل اخر وقال اشتر
هذا العبد بيني وبينك فقال المامور نعم فاشترى المامور ذلك
العبد فالعبد بين الامر من نصفين لاشي للمامور قبل هذا اذا قبل
المامور الوكالة من الثاني غير محضر من الاول فاما اذا قبلها بمحضر من الاول
كان العبد بين المامور وبين الموكل الثاني نصفين لانه لما قبل الوكالة من
الثاني وقبول الوكالة من الثاني على هذا الوجه اخراج لنفسه عن
الوكالة الاولى فالوكيل بشراشي بيعته اذا اخرج الوكيل عن الوكالة
عند غيبة الوكيل لا يصح اخراجه ولو لم يشتري المامور حتى لقيه ثالث
وقال له مثل ذلك فقال نعم عند غيبة الاولين ثم اشتراه فهو لامر من
الاولين لانه لم يخرج عن وكالتهما وان علم الا ولان بقوله من
الثالث ثم اشتراه فهو بين المشتريين والثالث نصفين ولا شي للاولين
رجل قال لا خراشترى عبدا فلان فقال نعم ثم وكله اخرا بان
يشتري ذلك العبد له فاشتراه الوكيل واشهد انه اشتراه للثاني
ان كان قبل الوكالة من الثاني محض الاول كان العبد للثاني
وان لم يكن محضره فهو الاول ولو كان الاول قال له اشترى بالف

وقال له لا خراشترى بمائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للثاني لان الوكيل
بشراشي بيعته بالف درهم يملك الشر لنفسه بمائة دينار او ثمن اخر فاذا ملك
الشر لنفسه ثمن اخر يملك الشر الغير بخلاف ما اذا اشتراه بما وكله الاول
الوكيل بالسلم اذا اضاف العقد الي دراهم الموكل كان العقد للموكل واذا
اضاف الي دراهم نفسه كان للوكيل فان اطلق العقد ولم يصف يعتبر بنية
الوكيل فان قال لم تحضر في البية قال ابو يوسف يحكم بالنقد صدقه
الامر فيما نوي او كذبه او قال نويت لي وقال محمد ان كذبه فذلك
وان صدقه فالعقد يكون للوكيل سواء نقد دراهم نفسه او دراهم
الامر واما الوكيل بشراشي غير عينه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
هذا والسلم سواء قال بعضهم الجواب فيه عند ابى يوسف ومحمد
كجواب محمد في السلم وفرقوا لابي يوسف بين الوكيل في السلم وبين الوكيل
بشراشي غير عينه وقالوا للنقد في باب السلم اثر في تنفيذ العقد وكان
من نفس العقد فيكون بمنزلة الاضافة الى المال بخلاف الشرار رجل وكل
عبدا مادونا بالشر بالنقد فاشترى المامور صح استحسانا ويكون
المشتري للامر والعهد على العبد ولو وكله بشراشي نفسه ففعل كان المشتري
للعبد قياسا واستحسانا لان الاول في حكم معاوضة جرت بين العبد والموكل
فان البيع اذا كان بالنقد كان للعبد ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن واني
الوجه الثاني لو وقع العقد للموكل لا يكون للعبد ان يحبس لانه لا يستيف
الثمن وكان تبرعا من العبد بمنزلة الكفالة وهو لا يملك البيع
الا باذن المولى وللوكيل بالشر ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن عندنا فان
هلك المبيع في يده ان هلك الحبس يملك على الموكل ولا يضمن الوكيل وان هلك

بعد الجبس يملك بالثمن ويسقط الثمن عن الموكل في قول أبي حنيفة ومحمد وقال
أبو يوسف يهلك باقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن أكثر من قيمته
رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وقال زفر يهلك على الوكيل هلاك
المغضوب لأن عند الوكيل لا يملك الجبس من الموكل فيصير غاصبا بالجبس
الوكيل بالشرا إذا اشترى بالنسيئة فأت الوكيل حل عليه الثمن ويبقى
الأجل في حق الموكل الوكيل يشرا عند بيعه بالف إذا اشتراه بالف ومائة
ثمان البائع حط مائة عن المشتري كان العبد للوكيل لأن العقد وقع
للوكيل فلا سعة بالحط البائع إذا وهب الثمن للوكيل بالشرا كان للوكيل
أن يرجع على موكله بالثمن وإن أبراه عن الثمن كذلك فرق بينه وبين الكفيل
بأمر إذا وهب الطالب الدين من الكفيل رجع الكفيل على الأصيل
ولو أبر الكفيل لا يرجع لأن الكفيل إنما يرجع على الأصيل إذا ملك
ما في ذمته وفي الهبة يملك لا يملك ف يرجع أما أبر الكفيل إسقاط
محض حتى لا يبطل بالرد وإذا لم يملك ما في ذمته لا يرجع أما الوكيل
بالشرا إنما يرجع على الموكل لأنه في الحكم كأنه اشتراه لنفسه ثم باعه
من الموكل فيرجع على موكله بالثمن في الوجهين رجل قال لغيري اشترى
جارية بهذه الف درهم وأشار إلي الدنانير كان التوكيل بالدنانير
حتى لو اشتراه بالدرهم كان مشتريا لنفسه رجل وكل رجلا بشرا عبد
بغيره وسمى له الثمن فوكل الوكيل رجلا آخر فاشتراه الثاني ذكر في
الأصل أن المشتري يكون للموكل الثاني دون الأول ولو اشتراه الثاني
محض الوكيل الأول لنهم الأول وذكر الطحاوي أنه إذا وكل غيره ببيع عبده
ولم يبين له الثمن ولم يقل له ما صنعت من شيء فهو جاز فوكل الوكيل غيره

فباع

١٤٠
فباع الثاني لمحضة الأول لا يجوز إلا أن يخبر الوكيل الأول أو الموكل
وذكر في الجامع الصغير لو باعه غير الوكيل فبلغ الوكيل فاجاز فان
باع الثاني محض الوكيل الأول هل يجوز من غير إجازة الوكيل فيه
روايتان ذكر في الجامع الصغير أنه يجوز وله بشرط إجازة الوكيل
وهكذا ذكر في الأصل في موضع ذكر الشيخ الإمام خواهر زاده
أن الوكيل بالبيع أو الإجازة إذا وكل غيره فباع الثاني أو أجزأ الأول
خاص أو غائب فاجاز الوكيل الأول جاز شرط إجازة الوكيل الأول
في الحالين وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده حكي عن الكرخي أنه كان
يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكر في بعض المواضع أن
الثاني إذا باع محض الوكيل الأول جاز محمول على ما إذا أجاز الوكيل
الأول وعليه عامة المشايخ لأن الموكل الأول إذا لم يقل لو يكله ما صنعت
من شيء فهو جاز لم يكن الثاني وكيلًا وكان بمنزلة الفضولي ولا يجوز
عقد الإجازة المالك أو الوكيل الأول كالفصول إذا باع مال غيره محض
المالك لا يجوز بيعه إلا بالإجازة وقال الشيخ الإمام المعروف بخواهر
زاده وعلي هذا أحد وكيلي البيع أو الإجازة إذا أمر صاحبه فباع أو أجزأ
محضته جاز في رواية كما ذكر في الجامع الصغير ولا يجوز في رواية مال
جزءه الأمر والمالك وذكر شمس الأية الرخني في شرح الرهن أن
العدل في باب الرهن إذا وكل وكيلًا يبيع الرهن فباع محض العدل
جاز عندنا خلافا لزفر ولو كان العدل غائبا لا يجوز إلا أن يخبر
العدل بعد ذلك قال وكذا لو بين العدل للوكيل يتناضاه الوكيل
بذلك جاز إذا كان محض من العدل فهو باق في رواية الجامع الصغير وإن

كان بغير محضر من العدل اذا تبين الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فبلغ
الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية انه يجوز كما ذكر في كتاب الرهن لان الموكل
اذا بين الثمن فقد رضى بزوال ملكه بذلك الثمن وفي عامة الروايات
لا يجوز وان بين الثمن ماله بجزء المالك او الوكيل الاول ان تقدر الثمن يمنع
التقصان اما لا يمنع الزيادة ولو باع الوكيل الاول ببيعته بأكثر من ذلك
الثمن لحداقته رجل وكل رجل ببيع عبده بالف درهم وقيمته الف درهم
فيعر سعه قبل البيع الى الف درهم لا يكون للوكيل ان يبيعه بالف لان امره بالبيع
بالف وقيمته الف بمنزلة توكيله بالبيع بمثل القيمة فلا يملك البيع بعين فاحضر
رجل امر رجلا ان يبيع غلامه بمائة دينار فباعه المأمور بالف درهم ثم قال
المأمور للامر بعت الغلام فقال المولى قد اجزت ذكر في المسقى انه يجوز
بيع المأمور بالف درهم لان البيع المأمور بالثمن الذي امر به يجوز من غير اجازة
فانصرفت الاجازة الى كل بيع باعه ولو قال الامرا خرت امرتك به لا
يجوز بيعه بالدرهم وكذا الوكيل بالتزويج عا هذا رجل وكل رجل
بيعه ماله حمل ومونة فهو على البدل الذي فيه الوكيل والمولى اذا كان في بلدة
واحدة فان خرج الوكيل بذلك الى بلدة اخرى فسرقة او ضاع كان ضامنا
لان الظاهر من حال الموكل انه لا يلزم المونة فاذا خرج به الى بلدة اخرى
ربما لا ينفق البيع فيحتاج الى النقل الى المكان الاول فيلزمه العدة ولولم
يخرج به الوكيل الى مكان اخر وخرج هو فباعه في ذلك المكان عليه تسليته
في مكان البيع وان لم يكن له حمل ومونة لا يتقيد الامر بتلك البلدة رجل
وكل رجلا مع ضيعة له فباع الوكيل فظهر فيها قطعة ارض موقوفة
فاخذ المشتري ان يردّها على المشتري الوكيل باسم الوكيل بذلك كان له ان

يردها

يردها على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله وان ردت على الوكيل بالبدنة
كان للوكيل ان يردّها على الموكل وهذا الرّد بالعيب سواء هل يفسد العقد
في الباقي قال بعضهم يفسد كما لو جمع بين حرو عبد وباعه بصفقة
واحدة وقال عامة المشايخ لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح لان الوكيل
باق على ملكه بمنزلة المدبر لا بمنزلة المحر وذكروا في المسقى انه لو جمع بين
ملك ووقف وباعهما بصفقة واحدة جاز بيع الملك قال ولو جمع
بين ملك ومسجد ان كان عام فسد البيع في الملك وان كان مسجد خاص
لا يفسد رجل وكل رجل بان يشتري له عبد فلان بالف درهم فقطعت
يده واشتراه الوكيل لا يلزم الامر وهو بخلاف ما لو وكل بان يشتري له
عبدا بالف درهم فاشترى عبدا مقطوع احدى اليدين لزم الامر
لان في الاول وكله بشرا عبدا معين وهو صحيح فلا يكون راضيا
بشرائه بعد القطع اما اذا لم يعين العبد فانما امره بشرا عبدا يساوي
الف فاذا اشترى عبدا وهو مع القطع يساوي الف او اقل مما يباع فيه
الناس كان ممثلا امره رجل وكل رجل بان يشتري له دارا بغيرها
فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الثاني لا يلزم الامر النصف الذي
اشتراه الوكيل ولو كان الموكل اشترى نصف الدار ولا ثم اشترى
الوكيل النصف الباقي جاز لا في الوجه الاول تصرف الوكيل وقع للوكيل
بحكم الخلاف فلا تصرف بعد ذلك للموكل الا بتملك جديد اما في الوجه
الثاني تصرف الوكيل لم يقع تشقيضا بل وقع تنميما فلا يعد خلافا فان استحق
النصف الذي اشتراه الموكل او لا كان له ان يرد الباقي لان الوكيل
كشرا الموكل ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها كان له ان

ان يرد الباقي رجل امر رجلا ان يشتري له دارا بالف فاشترى نصف دار
وربها الموكل مع من اخيه جاز لا انه اذا كان النصف للموكل لا يتصور هو
لشرا النصف الباقي في كل رسول عيب الشركة ولو امر رجلا ان يشتري له
نصف دار غير مقسومة بالف فاشترى وقاسم الوكيل البايع جاز شراؤه وطلت
قسمته وان كان ذلك فيما يكال او يوزن يجوز الشرا والقسمه جميعا لان
القسمه فيما يكال او يوزن افران محض وكانت القسمه تنميما للقبض وفيما لا
يكال ولا يوزن مبادله فلا يجوز رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره
ان يشتري له بها حنطة يزرعها ودفع اليه دراهم يزرع الحنطة فاشترى
المأمور حنطة وزرعها في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشتراها
الوكيل في اوان الزراعة وزرعها في غيرها وانها يجوز الشرا على الامر وعلى
المأمور مثل ذلك الحنطة لانه صار مستهدكا بالقياس في الارض في غير
اوان الزراعة وان كان المأمور اشترى الحنطة في غيرها وان الزراعة كان
المأمور مشتريا لنفسه فيضمن دراهم الامر لان الامر بالشرا لراعه يتقيد
باوان الزراعة كالامر بشرا الجذو والفحم رجل وكل رجلا بان يشتري له اخاه
فاشترى الوكيل مشتريا لنفسه ويعتق العبد على الوكيل لانه زعم انه اخ الموكل
وعتق على موكله رجل تحت امة لرجل فوكل الزوج رجلا يشتري له امراته
من مولاها فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط
المهر عن الزوج لان هذه فرقة جات من قبل من له المهر فبطل المهر قالوا
قبل الحرة ابن زوجها قبل الدخول وكانت امة فاعتقها مولاها فاختارت
نفسا قبل الدخول او قبلها المولي قبل الدخول فانه يسقط المهر عن الزوج
في قول ابي حنيفة هذا اذا علم المولي ان الوكيل يشتريها الزوج ولو باعها

فقال الموكل ليس هذا باخي
والقول قوله مع يمينه ويكون

المولي من رجل ثم الزوج اشتراها من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج
نصف مهرها لمولاها الاول لان الفرقة جات من قبل من له المهر هنا
لان المهر لم يصير ملكا للبايع من الزوج بخلاف الاول هذا اذا اقر المولي
ان المشتري كان له وكيل من قبل زوجها او عرف ذلك بالبنه فان لم
يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشرا كان القول قول البايع مع يمينه
على العلم الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة رجل امر رجلا بان يشتري
له عبد فلان بعد المأمور صح هذا التوكيد وان اشترى الوكيل كان العبد
المشتري للامر وعلى الامر للمأمور قيمة عبده وهو كما قال في الكتاب رجل
قال لعبدك مع عبدك هذا من فلان غربي بما له علي او قال صاحبه بعدك
هذا بما له علي ففعل المأمور ذلك كان على المديون قيمة العبد لصاحب
العبد ولذلك رجل قال لعبدك تزوج لي فلانة بعدك هذا ففعل صار العبد
مهر المرأة ويكون المأمور قيمة عبده على الامر ما عرفه رجل دفع الى رجل
الف او امره بان يشتري له بها حارية وقال ما صنعت من شيء فهو لك الثاني جاز
فوكل الوكيل رجلا اخذ بذلك ثم ان الامر عزل الوكيل الاول ولم يعلم دفع
الوكيل الاول الا لالف الى الوكيل الثاني او لم يدفع وكذا الوقات الوكيل الاول
ثم اشترى الثاني جاز شراؤه على الموكل الاول ولو ان الموكل الاول
اخرج الوكيل الثاني عن الوكالة مع اخراجه كان الوكيل الاول حيا او ميتا
لان الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل الاول فلا ينعزل
با نعال الوكيل الاول الا ان الوكيل الاول لو عزل الوكيل الثاني
صح عزله لان رب المال رضي بصدقه وعزل الثاني من صنعده ولو ان
الوكيل الاول اشترى جارية قبل العزل وقبل ان يشتري الوكيل الثاني

فاشترى الوكيل الثاني جاز شراؤه
على الموكل الاول علم الوكيل الثاني
بعزل الوكيل الاول صح

فان كان الموكل الاول
عزل الوكيل الثاني
صح عزله لان رب المال رضي بصدقه وعزل الثاني من صنعده ولو ان
الوكيل الاول اشترى جارية قبل العزل وقبل ان يشتري الوكيل الثاني

الاول اذا اشترى جارية قبل العزل وقبل ان يشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه
 عيارب المال وان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان مشتريا لنفسه
 علم بشر الاول او لم يعلم دفع الوكيل الاول المال اليه ولم يدفع لان الوكالة
 انتهت بشرا الاول فانها كانتا وكيلين لشرا جارية واحدة كرجل قال
 لرجلين وكلت احدهما بشرا جارية لي بالف درهم فاشترى احدهما اشترى
 الاخر فان الاخر يكون مشتريا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية
 فوقع شراوهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كذا ذكر في النوازل
 وذكر في المسقى انه اذا وكل رجلا بان يشتري له جارية بالف درهم
 واجار صنعه فوكل الوكيل رجلا اخر ان يشتري للموكل جارية بالف
 درهم فاشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراوهما معا كانت كل جارية
 لمشتريها لا للامر وجه رواية النوازل ان الثاني له جارية بالف درهم
 فاشترى بها ودفع شراوهما معا كان الجاريتان للموكل ووجه رواية المسقى
 ان الموكل لم يلتزم الا جارية وليست احدها بالزام اولى من الاخرى
 لان ثمة لما وكل كل واحد منهما على حدة لم يتعلق بتوكيل احدهما بالاخر
 فكان ملتزما بتوكيل كل واحد منهما جارية والفتوى على ما ذكر
 في النوازل رجل دفع الى رجل درهمين صحيحا وامره ان يشتري له بعضه
 لحما وبعضه خبزا كيف يصنع الوكيل ان كسر الدرهمين وان اشترى
 به مكسرة بصير صرفا وهو غير ما مور بذلك قالوا فاجل له في ذلك
 ان يامر القصاب ليشتري القصاب لنفسه خبزا بنصف درهم ثم يشتري
 هذا الوكيل منه بنصف درهم لحما وبنصف درهم خبزا وبنصف درهم خبزا
 ويدفع اليه الدرهم الصحيح او يامر الخياط ان يشتري لنفسه بنصف درهم

وكل رب المال بمنزله الوكيل الاول
 ولو وكل الامر لرجلين كل واحد
 منهما على حدة ان يشتري

فلا يلزمه واحدة منهما حلا
 ما اذا وكل رجلين كل واحد منهما
 على حدة بشرا جارية

والفتوى على ما ذكر في النوازل

لحما ثم يفعل الوكيل ما قلنا رجل وكل رجلا بان يشتري له غلاما بالف
 درهم فاشترى الوكيل بالف غلاما يساوي الف على ان الوكيل بالخيار
 الى ثلاثة ايام ثم ترجعت قيمة الغلام الى خمس مائة فاختار الوكيل الغلام
 كان الغلام للموكل 2 محمد وكذا في قياس قول ابى حنيفة وقد ذكرنا
 مثل هذا في الوكيل بالبيع اذا باع جارية للموكل يساوي الف بالف
 فباعها الوكيل بالف على انه بالخيار ثلثة ايام فازدادت قيمتها الى الف
 درهم في مدة الخيار فانه ليس للموكل ان يضمن البيع الا ان تم قالوا له
 ان يضمن البيع في قياس ابى حنيفة اعتبارا للامضاء بالابتداء رجل امر
 رجلا ان يشتري له ثوبا بعشرة دراهم فاشترى ثم ان الامر باع من باع
 الثوب ينار ابتلك العشرة جاز ما فعل فان قال الوكيل انك تطوعت
 عنى باد الثمن فلي ان يرجع عليك بعشرة دراهم وجبت لي عليك بشرا
 الثوب بما مراك لا يلتفت اليه لان اقرار الثمن يكون على الموكل
 فلا يكون الامر في اداء الثمن متطوعا رجل امر رجلا ان يشتري
 له كرا من طعام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك وادى المائة ثم ان
 المأمور دفع الى البائع خمسين درهما على ان زاده البائع كرا من طعام
 ففعل البائع ذلك قالوا الكرا الاول يكون للامر ولكن الزيادة يكون
 للمأمور ويضمن المأمور للامر خمسا وعشرين درهما لان البائع لما زاد
 كرا الخمسين فقد حط عن المشتري خمسين فصار الكرا ان جميعا بمائة
 وخمسين لان الخط ينصرف الى الدين جميعا فيصير الكرا الاول خمسة
 وسبعين كل كرا خمسة وسبعين لان الخط ينصرف الى الكراين جميعا فيصير
 الكرا الاول خمسة وسبعين فوجب على المأمور ان يدفع الى الامر خمسة

وعشرين لانه جعل هذا القدر من المال الثاني رجل اشترى عبدا واشهد انه
يشتريه لفلان قال فلان وصيت كان للمشتري ان يمنع العبد منه لان المشتري
اذ لم يكن وكيل صار مشتريا لنفسه فلا يتغير عقده بالاجارة لان الاجارة
تعمل في الموقوف دون النافذ فان دفع المشتري الجارية اليه واخذ
منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما بالتواطى رجل وكل رجل ان يشتري
له امة بالف درهم فاشترى امة بالف درهم وبعث بها الى الامر فاستوفى لها
الامر ثم قال الوكيل بعد ذلك اشترى بها بالف درهم فان كان الوكيل
حين بعث بها الى الامر قال هي هذه الجارية التي امرتني بشراؤها
فاشترى بها لك ثم قال اشترى بها بالف درهم لا يصدق وان اقام البينة
على ذلك لم يقبل ولو كان الوكيل حين بعث بها الى الامر لم يقبل
شيئا ثم قال اشترى بها بالف درهم قبل قوله وله ان ياخذ الجارية
من الامر ويحموها وقيمة ولدها لان الامر صار مغرورا من حتمه
رجل وكل رجل ان يبيع عبدا ثم قال للوكيل قد اخرجتك عن الوكالة
فقال الامر الوكيل قد بعته امر لا يصدق الوكيل ولو اقر الوكيل
اولا بالبيع لانسان بعينه فقال الامر قد اخرجتك عن الوكالة
جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك رجلا وكل
رجل ان يبيع عبدا لهما فباع الوكيل نفسه وقال هو نصف فلان فهو
جائز وان لم يمين عند البيع اي النصفين ببيع جاز ببعده في نصف
شايح للامر في قياس قول ابى حنيفة ولا يجوز في قول صاحبيه رجل
وكل رجل ان يبيع عبدا ثم باعه بنفسه فرد عليه يجب بقضا قاض كان
للكيل ان يبيعه عند محله وكذا الوكيل بالبيع اذا باع فرد عليه يجب

بقضا قاض

بقضا قاض كان للوكيل ان يبيعه ثانيا ولو ان رجلا وكل رجلا بالهبة
ثم رغب بنفسه ثم رجع في الهبة لا يكون للوكيل ان يهب الوكيل بالبيع
اذا باع فرد عليه يجب بقضا قاض كان للوكيل ان يبيعه ثانيا رجل
وكل رجلين بشر اشى ودفع الدراهم اليهما فدفع احدهما الى صاحبه
فضاع فقال ابو حنيفة يصن النصف وقال لا يصن شيئا رجل قال
لغيره بع مالي بمثل ما باع فلان فقال فلان بع بكذا فباع الوكيل
بذلك ثم ظهر ان فلانا باع باكثر لا يجوز بيع الوكيل على الا مروا ان كان
فلان باع ماله بما قال وباع باكثر جاز بيع الوكيل استحسانا رجل
وكل رجل ان يبيع شيئا وغيره ثم قال لم اوكله ذكر الناطق ان حموده
لا يكون عن ولا وكذا الوكيل اشهدوا اني لم اوكله لا يكون عن ولا وغيره
من المشايخ قال جمود الوكالة يكون عن ولا وذكر في الجامع رجل
اوصى لرجل ثلث ماله ثم قال اشهدوا اني لم اوصل فلان بقليل
ولا بكثير لا يكون ذلك رجوعا عن الوصية وذكر في الوصايا من الاصل
انه يكون رجوعا فعلى رواية الجامع جمود الوصية اذ لم يكن رجوعا
عن الوصية لا يكون عن ولا عن الوكالة وعلى رواية الوصايا اذا كان
رجوعا عن الوصية يكون عن ولا عن الوكالة قال بعضهم في المسائلين
روايتان وقال بعضهم جمود الوكالة عن ولا وجمود الوصية رجوع
اما قول اشهدوا اني لم اوصل لا يكون رجوعا ولا عن ولا لان هذا امر
بالشهادة الباطلة ولا حكم للباطل فلا يكون رجوعا ولا عن ولا وجمعوا
على ان جمود المودع يكون فسخا للمودعة اذا كان في وجه المودع
وان كان في غير وجهه لا يكون فسخا وكذلك جمود احد المتبايعين

ط
جمود الرضا

ط
جمود الوصية

ط
جمود الوصية

ط
جمود الوصية

في البيع يكون فسخا وجحودا أحد الشريكين الشركة يكون فسخا رجل وكل رجلا
بشراشي سماء وكالة جازية وفي ملك الموكل شيء من حبس ما امره بشرايه
فباع الموكل ما كان عنده فاشتراه الوكيل للموكل لا يلزم الموكل الوكيل بالشرا
إذا قبض الثمن فهلك عنده أن كان قبض الثمن من الموكل قبل الشراء فهلك أمانة
سواهلك قبل الشراء الوكيل أو بعده وأن قبض الثمن من الموكل بعد الشراء
يهلك مضمونا عليه رجل امر رجلا أن يוכל غير أن يشتري جارية
للامر فوكل المأمور رجلا فاشترى الوكيل فان الوكيل يرجع بالثمن على
المأمور بالتوكيل والمأمور يرجع على الأمر وليس للوكيل أن يرجع على الأمر
الوكيل يبيع العبد إذا باع ثم أقر الوكيل أن موكله قبض الثمن من المشتري
كان القول قول الوكيل مع يمينه ويرى المشتري عن الثمن فان حلف
الوكيل لا ضمان عليه وإن نكل ضمن للموكل الوكيل يقبض الدين والحضمة
إذا قال قبضت الدين ودفعت إلى الموكل صح إقراره ويرى العزير
فإن قال قبض الطالب حقه بنفسه من العزير لا يصح إقراره على الموكل
الوكيل بالبيع إذا باع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق
المبيع رجع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل
يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا ذكر في الشفعة الوكيل باستجار الدار
إذا استأجر للموكل دار سنة بماية درهم وشرط التجديد أو لم يشترط وقبض
الوكيل الدار فحبسها من الموكل بالاجر لا يكون له أن يحبسها فان حبسها
حتى مضت المدة ذكر في بعض الروايات أن الجارية يكون على الوكيل ثم الوكيل
يرجع على الموكل ولا يسقط الجرح عن الموكل حبس الوكيل بخلاف ما إذا
غصبها غاصب فان ثمة لا يجب الجرح على الموكل ولا على الوكيل وذكر

في بعض

في بعض الروايات أن الوكيل إذا حبس الدار سقط الجرح عن الموكل استحسانا
فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعتق

رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة قد أبانها الموكل قبل التوكيل
جاء إذا لم يكن الموكل مثلي إليه من سوء خلقها أو غير ذلك ولو زوجه
الوكيل امرأة فارقتها الموكل بعد التوكيل لا يجوز ولو زوجه امرأة بائنا
من مهر مثلها جاز في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول صاحبه إذا
زوجه بائنا من مهر مثلها بما لا سفاين الناس فيه ولو زوجه امرأة
رتقا أو مقعدة أو مجنونة قبل بانه يجوز عند الكل والصحيح أنه على
الاختلاف أيضا ولو زوجه صبيته جاز وكذا لو زوجه امرأة حلفت
الموكل بطلاقها ثلاثا إن تزوجها يجوز النكاح ويقع الطلاق ولو وكله
أن يزوجه امرأة ولم يسرها فزوجه امرأة ليست بكفوء له جاز في قول
أبي حنيفة لا طلاق اللفظ كما هو الأصل عنده وعندهما في القياس
جاز وفي الاستحسان لا يجوز ولو وكلت المرأة رجلا أن يزوجهها صبيته
أو مجنونا أو مجنونا فزوجه من غير كفوء الصحيح أنه لا يجوز في قولهم ولا يجوز
للوكيل أن يزوجهها صبيته أو مجنونا أو مجنونا بالوكيل بالتزوج ليس له أن
يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني محض الأول جاز رجل وكل رجلا
أن يزوجه امرأة تين في عقد فزوجه ثلاثا في عقد ذكر في بعض الروايات
أن ذلك يتوقف على الإجازة وكذا الوامر أن يزوجه امرأة فزوجه
امرأتين في عقد وكذا الوامر أن يزوجه ثلاثا في عقد فزوجه أربعاً
في عقد وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وعن أبي
يوسف أنه قال أولاً جاز واختار الأمر واحدة رجل وكل رجلا

ان يزوجه هذه المرأة فتزوجها الموكل بنفسه ثم طلقها لم يكن للوكيل ان يزوجه
من الموكل ولو تزوجها الوكيل لنفسه بعد التوكيل جاز وان طلقها كان له
ان يزوجه من الموكل ولو وكل رجلا ان يزوجه هذه المرأة فارتدت
ولحقت بدار الحرب والعياذ بالله ثم سببت فاسلت فزوجها الوكيل
من موكله جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه حرة لا يجوز وان
زوجها مكاتبه او مدبرة او ام ولد جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة
فزوجها امرأة على امرها بدها جاز النكاح ويبطل الشرط اذا وكلت
المرأة رجلا ان يزوجه واجازت ما صنع فاوصى الوكيل الى رجل ان
يزوجه ثمرات الوكيل كان الموصى ان يزوجه وكذا في سائر الوكالات
رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج الوكيل ابنته لا يجوز قول
اي خيفة الا ان يرضى الموكل وعند صاحبه ان كانت كيرة فرضيت
جاز وان كانت صغيرة لم تجز رجل قال لغيره زوجي فلانة على مائة
درهم فان ابنت فاعطها ما بين مائة وما بين مائة فزوجها اباه على
ما سينلزم الموكل رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة من بلدة فلان او من
قبيلة فلان فزوج من بلدة اخرى او من قبيلة اخرى لا يجوز رجل
وكل رجلا ان يزوجه امرأة ووكل رجل اخر بذلك فزوجه كل واحد
منهما امرأة فاذا هما اثنان فان وقع النكاحان على التعاقب جاز الاول
وبطل الاخر وان وقع معا بطل النكاحان جميعا ولو ان فضولي زوج
رجلا احتين في عقد او حسا في عقود متفرقة كان للزوج ان يختار
احدي الاختين واي الاربع منهن ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأتين في عقد
فزوج امرأة واحدة جاز ولو وكله رجلا ان يزوجه فلانة فاذا لها زوج

لأن زوجه

فات زوجها او طلقها وانقضت عدتها فزوجها الموكل جاز ولو وكل رجلا ان
يزوجه فلانة ثم تزوج الموكل امها او دات رحم محرم منها او اربعا سواها
خرج الوكيل من الوكالة امرأة قالت لرجل ان خلعتني من زوجي فاذا فعلت
ذلك وانقضت عدتي فزوجني فلانا جاز لان التوكيل يحتمل الاضافة رجل
وكل رجلين بنكاح امرأة او خلعت لوكلت امرأة بذلك رجلين ففعل احد
الوكيلين لا يجوز وان سمي الموكل المهر ولو وكل رجلين بطلاق او عتاق
بغير مال ففعل ذلك احد الوكيلين جاز لان هذا امر بالعتاق فينفرد به
احدهما كالوكيلين بالحكومة عندنا ولو وكل رجلين بمئة شئ من انسان
فوجب احدهما جاز

سبيل التوكيل بالطلاق

رجل وكل رجلا ان يطلق امرأته بآيضا او رجعا وانقضت عدتها فطلقها
الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجه الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل ان يطلقها
ولو كان الزوج اكره رجلا ليوكله طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها
الوكيل في العدة وقع طلاقه عليها السلطان اذا اكره رجلا ليوكله
في بطلاق امرأته فقال الرجل مخافة الضرب والجسارت وكيل فطلق الوكيل
امرأته فقال الرجل لم ارد بقولي انت وكيل في الطلاق يصدق ويطلق
امرأته لان كلام الرجل خرج جوابا لكلام السلطان وكلني بطلاق امرأتك
رجل قال لامرأة الغير اذا دخلت الدار فانت طالق فبلغ الزوج ذلك
فاجاز فدخلت طلقت لان كلامه ولو دخلت بعد كلام الفضولي قبل الاجابة
لا تطلق فان عادت بعد الاجابة فدخلت طلقت لان كلام الفضولي يصير
مينا بعد الاجابة فلا يقع الطلاق بالدخول قبل الاجابة وكذا لو تزوج
امرأة زوجها منه فضولي بغير امرها فظاهر منها ثم اجازت المرأة عقد

ثم طلق الموكل امرأته

سبيل التوكيل بالطلاق

الفضولي كان الطهارة بالجل رجل وكل رجلين بالطلاق وقال لا يطلقها
 احدهما دون صاحبه فطلقها احدهما ثم طلقها الاخر او طلقها احدهما
 فاجاز الاخر لا يقع وكذا الوكيلان بالعتق ولو قال للوكيلين طلقاها
 ثلثا فطلقها احدهما واحدة ثم طلقها الاخر بثلثين لم يقع شيء حتى يجتمعا
 على ثلاث تطليقات وكذا لو قال جعلت امرا راني يد فلان وفلان
 لا ينفرد احدهما وكذا لو وكل رجلين بالطلاق ببدل رجل قال
 لامرا نيه طلقا انفسكما ثلثا فقلت احدهما طلقت نفسي وصاحبة
 ثلثا فطلقت بشرط ان يكون تطليقا بعينها في المجلس اما تطليق صاحبها
 لا يقتصر على المجلس ولو قال لها طلقا انفسكما ثلثا ان شئتما فطلقت
 احدهما لا يقع ما لم يجتمعا على الثلاث في المجلس رجل وكل رجلين بطلاق
 امراته فخلعها الوكيل اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع سوا كان
 ذلك قبل الدخول بها او بعده لا نه وكيل بالرسالة الطلاق والخلع تعليق
 الطلاق بقبول المرأة والوكيل بالرسالة لا يملك التعليق وقال
 الفقيه ابو جعفر يقع الطلاق سوا كان دخل بها او لم يدخل وبه
 احدى الفقيه ابو الليث لانه لما رضى بالطلاق بغير بدل كان ارضى
ببدل وقال بعضهم ان كان ذلك قبل الدخول بها يقع وان كان بعد
 الدخول بها لا يقع وهذا ظاهر لان الطلاق قبل الدخول باين فاذا رضى
 بالبينونة بغير بدل كان ارضى ببدل اما الطلاق بغير بدل الدخول لا يوجب
 البينونة وبالبذل يوجب الرضى بالرجعي لا يكون رضى بالبارين وبه
 قال ابو القاسم الصغار وعليه كثير من المشايخ الوكيل بالطلاق
 اذا وكل غير لا يصح فان وكل غير فطلقها الثاني خصة الاول او طلقها

اجنبى

اجنبى فاجاز الوكيل لا يقع طلاق الفضولي وكذا الوكيل بالاعتاق بخلاف
 البيع والزكاح والخلع والكتابة فان ثم اذا وكل الوكيل رجلا ففعل
 الثاني خصة الاول فاجاز الوكيل صح اجازته رجل وكل رجلا خلع امراته
 ثم خلعها الزوج او بانت بوجه من الوجوه ثم تزوجها في العدة او بعدها
 لا يكون للوكيل ان تخلعها رجل وكل رجلا ان يطلق امراته واحدة فطلقها
 الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يقع
 واحدة ولو وكل رجلا ان يعتق نصف عبده فاعتق الكل قال
 ابو حنيفة لا يقع شيء ولو وكل رجلا ان يعتق كل العبد فاعتق نصفه عتق
 نصفه في قول ابى حنيفة وعندهما عتق كله ولو ان رجلين كل
 واحد منهما عبدا فوكل احدهما رجلا ان يعتق ووكلا الاخر هذا الوكيل
 ايضا ان يعتق عبده فقال الوكيل اعتقت احدهما ثم مات الوكيل
 قبل البيان في القياس لا يعتق احدهما وفي الاستحسان عتقا جميعا وسعي
 كل واحد منهما في نصف قيمته رجل وكل رجلا بالطلاق فطلق الوكيل
 قبل ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه رجل وكل رجلا بان يبيع ثلاث
 تطليقات من المرأة بالف درهم فباعها الوكيل واحدة بثلاث الا ان يقع
 شيء والوكيل بالخلع لا يملك قبض ببدل رجل وكل رجلين بالخلع خلع
 احدهما لا يجوز وكذا الخلع احدهما واجاز الاخر لا يجوز حتى يقول
 الاخر خلعتها رجل له اربع نسوة قال لرجل طلق امراتي فقال الوكيل
 طلقت امراتك كان الخيار الى الزوج وان طلق الوكيل واحدة بعينها
 فقال الموكل لم اعن هذا لا يصدق رجل قال لغيره طلق امراتي فطلقها
 الوكيل ثلثا فان كان الزوج نوي الثلاث يقع الثلاث والام لم يقع شيء

مذهبنا في الزرع

في قول اي خيفة رحمه الله وفي قول صاحبه يقع واحدة رجل قال لرجل
 طلق امراتي فقد جعلت ذلك اليك يقتصر على المجلس ولو وكل الرجل احدي
 امراته ان تطلق صاحبها لا يقتصر على المجلس ولو قال لامرته وكلتك بطلا
 يقتصر على المجلس وهو تفويض كما لو قال لها طلقي نفسك اذا كان الرجل
 وكلا بالخلع من الجانبين فانه لا يلي العقد من الجانبين في احدي الروايتين
 رجل اراد سفرا فخاصته المرأة فوكل الرجل وكلا بطلا فها
 ان لم ترفع الي وقت كذا وخرج الي السفر ثم كتب الي الوكيل بالاعزال
 اختلف فيه المتأخرون قال ثمر لا يمه السر حتى الصحيح انه يصح
 عزله رجل قال لغير اخلع امراتي فازيت فطلقها فابت المرأة
 الخلع فطلقها الوكيل ثم طلبت الخلع فخلعها الوكيل في العدة ذكر
 في جامع التفاريق ان الطلاق الا ولد ان كان رجعا جاز خلع وهكذا
 ذكر في الاصل رجل وكل رجلا ان يخلع امراته فخلعها علي درهم واحد
 جاز في قول اي خيفة ولا يجوز في قول صاحبه الا بما سعين فيه
 الناس ولو وكل الرجل امراته ان تخلع نفسها منه فخلعت نفسها
 منه بماله او عوض لا يجوز ذلك الا ان يرضى الزوج به رجل قال
 لامرته اشترى طلاقك بمائتي ما شئت فقد وكلتك بذلك فقالت
 اشترت بك كذا كان ذلك باطلا رجل قال لغيره انت وكيل في
 طلاق امراتي ان شئت او ارادت لم يكن وكلا حتى تشاهي في مجلسها
 فاذا شئت يصبر وكلا وان اقام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطلت
 الوكالة وهو كما قال له انت وكيل في طلاقها ان ثبت فان شئت في
 المجلس جاز وان قام قبل ان يشأ فلا وكالة له رجل وكل رجلين

رجل قال لرجل
 امرته

وقال لرجل
 بطلا

اذا كان الرجل
 من الجانبين

رجل اراد سفرا
 المرأة

رجل قال لغيره
 امراتي

رجل وكل رجلا ان يخلع
 امرته علي درهم

رجل قال لغيره
 طلاقك بمائتي

ان يخلع

ان يخلع امراتين له بماله معلوم او بمعا عديين له بماله معلوم فخلعها
 احدي المراتين او باعها احدي العديين بماله معلوم جاز رجل وكل غير
 ان يطلق امراته فابى الوكيل ان يقبل بطلت الوكالة وان لم يقبل الوكيل
 قبلت ولا رددت حتى يطلقها يقع طلاقه استحسانا رجل وكل رجلا
 ان يطلق امراته للسنة فطلقها الوكيل في غير وقت السنة لا يقع طلاقه
 ولا تبطل وكالته حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه
 رجل وكل رجلا ان يطلق امراته تطليقه باينه فطلقها واحدة
 رجعية يقع واحدة باينه وكذا لو وكل ان يطلق واحدة رجعية
 وطلق واحدة باينة يقع رجعية وهذا اذا قال الوكيل طلقها واحدة
 باينة فان قال اشترى طلاقها لا يقع شي رجل قال لغيره طلق امراتي
 ثلاثا للسنة فقال لها الوكيل في طهر لا جماع فيه انت طالق ثلاثا
 للسنة يقع للمحال واحدة ثم اذا احاضت وطهرت لا يقع شي الا اذا
 جدد الايقاع رجل قال لغيره طلق امراتي للسنة وقال لرجل
 اخر مثل ذلك فطلقها معاني طهر واحد لا جماع فيه يقع واحدة
 ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا يطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها
 ولو طلقها الوكيل والزوج معاني طهر واحد ثم طلقها الوكيل في
 الطهر الثاني يقع واحدة اخرى رجل قال لغيره طلق امراتي باينة
 للسنة وقال لآخر طلقها رجعية للسنة فطلقها في طهر واحد
 طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع امرأة قالت لزوجها
 اذا اجأ غدا فاخلعني الف درهم كان ذلك توكيلا حتى لو نهته عن نفسها
 وكذا لو قال العبد لولاه اذا اجأ غدا فاعتقني الف درهم اذا غدا

طهر
 طهر

الوكيل بالطلاق ولا يثبت العزل من غير علم كما في سائر الوكالات رجل
قال لغيره اذا تزوجت فلانة فطلقها ثم تزوج فلانة فطلقها الوكيل
طلعت لان الوكالة محتمل التعليق والاضافة رجل وكل غير بالطلاق
ثم طلقها بنفسه ثم طلقها الوكيل يقع طلاق الوكيل مادامت في العدة

كتاب الكفالة والحالة

الكفالة على نوعين كفالة بالنفس وكفالة بالمال وكل النوعين جائز
عندنا وقال الشافعي الكفالة بالنفس باطلة ثم الكفالة على وجهين
منجزة ومعلقة فالمنجزة جائز والمعلقة كذلك ان كانت معلقة
بشرط متعارف ولا يصح بشرط غير متعارف بخلاف الوكالة
فانها يصح تعليقها بشرط متعارف وبشرط غير متعارف والفاظ الكفالة
بالنفس ان يقول كفلت بنفس فلان وبراسه او برقبته او بجسده
او روحه او وجهه او نصفه او جزء منه او قال بالفارسية بدهم
من فلان را او قال ان فلان بر سر و لو قال كفلت بيده او برجله
او نحو ذلك لا يصح اضافة الطلاق اليه لا يصح به الكفالة وعن ابي يوسف
لو قال هو علي يجتمعان او قال علي ان او فيك به او القاك به كانت
كفالة بالنفس ولو قال انا ضامن حتى يجتمعان او حتى يلتقي لا يكون
كفالة لانه لم يبين المضمون انه نفس او مال ولو قال هو علي او
الي كانت كفالة بالنفس ولو قال اسامي فلان بر من قال الفقيه
ابو جعفر يكون كفيلة بالنفس وقال الفقيه ابو الليث لا يكون كفيلة
وما قال الفقيه ابو جعفر اقرب الى عرف الناس وذكر في الاصل
لو قال انا كفيل لمعرفة فلان او انا ضامن لمعرفة فلان لا يكون

طس
الحالة والوكالة

حتى

كفيلة

كفيلة وعن ابي يوسف ان هذا على معاملات الناس وعن فخر ولو قال
فلان اسامي سب او قال فلان اساست قالو يكون كفالة بالنفس
وقال بعضهم ان قال اسامي فلان بر من يكون كفيلة بالنفس لمكان
العرف وفيه كلمة الاحجاب وقوله فلانا اسامي لا يكون كفيلة
لانه لم يوجب على نفسه شيئا وعامة المشايخ قالو لو قال اسامي فلان
بر من وقوله فلان اساست يكون كفيلة وكانهم فرقوا بين العربية
والفارسية في الفارسية جعلوا كفيلة بالنفس وقوله انا كفيل لمعرفة
فلان او انا ضامن لمعرفة فلان لا يكون كفيلة ولو قال معرفة فلان
علي قالوا يلزمه ان يدل على ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو
ان يقول اذا هبت الريح او اذا جاء المطر او اذا قدم فلان الاحبني الدار
فانا الكفيل بنفس فلان لا يصير وكذا لو علق الكفالة بالمال بهن
الشرايط فان علق الكفالة بما هو سبب الحق او سبب لا مكان
التسليم نحو ان يقول اذا قدم المطلوب اليك البلد فانا كفيل بنفسه
فقدم فلان دمار كفيلة بنفسه لانه متعارف ولو جعل الكفالة موجلا
الي اجل مجهول نحو ان يقول كفلت بنفس فلان لي الحصاد او الي
الدنا بيرا او الي خروج القطا جاز تاخير الكفالة الي ذلك الوقت
ولو قال كفلت بنفس فلان لي ان تمطر السماء ونهب الريح يصير
كفيلة في الحال ويبطل الاجل وكذلك الكفالة بالمال جهالة
بتمثلها الكفالة بالمال بمثلها الكفالة بالنفس وما فلا رجل كفيل
لرجل بنفس رجل علي انه ان لم يوافق به عدا او قال ان لم يوافق
به في يوم كذا فهو كفيل له بنفس فلان احذر للطالب على ذلك الرجل

طس

مال ذكر الحضاف انه يجوز هذه الكفالة عندنا خلافا لفر رجل
كفل بنفس رجل الى ثلاثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلة بعد الايام
الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال لامرأته انت طالق لي ثلاثة ايام
فان الطلاق يقع بعد ثلاثة ايام وكذا الوبايع عبد بالف الى ثلاثة ايام
يصير مطالبا بالثمن بعد الايام الثلاثة وعن ابي يوسف انه يصير كفيلة
في الحال وقال في الطلاق يقع الطلاق في الحال ايضا وقال الفقيه ابو جعفر
يصير كفيلة في الحال قال وذكر الايام الثلاثة لما خبر الطالب الى ثلاثة
ايام لتأخير الكفالة الا ترى ان هذا الكفيل لو سلم بنفس المكفول
به قبل الايام الثلاثة بتخير الطالب على القبول يكن عليه الدين الموجب
اذا عجل قبل حلول الاجل بتخير الطالب على القبول وما ذكر في الاصل
انه يصير كفيلة بعد الايام الثلاثة اراد به انه يصير كفيلة مطالبا بعد
الايام الثلاثة وغيره من المشايخ اخذوا بظاهر الكتاب وقالوا لا
يصير كفيلة في الحال واذا مضت الايام الثلاثة قبل تسليم النفس يصير
كفيلة ابدالا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم وقال شمس الائمة الحلواني
قول ابي يوسف انه يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة ولا
يطالب بعدها شبه يعرف الناس وعن ابي يوسف في رواية اخرى اذا
قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام كما قال في الاصل قال شمس الائمة
الحلواني كان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي يقول كان الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل تعجبه هذه الرواية وكان يقول لو قال
بالفارسية بدرقم بن فلان راده او يصير كفيلة في الحال واذا مضت
المدّة لا يبقى كفيلة ولو قال بدرقم بن فلان واياه روز ولم يسلم حتى مضت

يصير

يصير كفيلة بعد عشرة ايام وبعض المشايخ قالوا اذا قال بدرقم بن فلان
راياه روز ولم يسلم حتى مضت عشرة ايام يرفع الكفيل الامر الى القاضي حتى
يخرجه القاضي عن الكفالة وبه كان يفني الشيخ الامام الاجل ظهير
الدين ويحكي ذلك عن جدي رحمه الله ولو قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم
الى عشرة ايام يصير كفيلة في الحال واذا مضت العشرة لا يصير كفيلة في قولهم
لانه وقت الكفالة بعشرة ايام والكفالة مما يقبل التوقيت ولو قال
انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام واذا مضت العشرة فانا منها بري قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يطلب هذه الكفالة لا في العشرة
ولا بعدها وذكر في الاصل انه لو قال كفلت بنفس فلان شهرا يكون كفيلة
ابدا كما قال انت طالق شهرا يكون طالقا ابدارجل قال لغيره فلان
علي نفسي الى شهر عن محمد انه قال لا سبيل عليه حتى يمضي شهر ولو قال
نفسه علي الى شهر واذا مضى شهر فانا منه بري قال هذا لم يضمن له
شيئا رجل كفل بنفس فلان رجل الى اجل وان لم يواف به فهو وكيل
في خصومه بينهما ولم ين الحضومة في الكفالة بالنفس جازية ولا
يكون وكيلة بالحضومة لانه لم ين الحضومة رجل كفل بنفس رجل
مكفله عليه ان لم يواف به يوم كذا فعليه ما للطالب على فلان اخر
جاز ذلك استحسانا وهو قول محمد وفي القياس لا يجوز وهو قول ابي
يوسف رحمه الله رجل كفل بنفس رجل فأت المكفول له كانت الكفالة
ميراثا لو رثته ياخذون الكفيل **مسألة**
تسلم نفس المكفول قال رحمه الله المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال

في خبر شمس الائمة الحلواني

سلبت نفس اليك عن الكفيل بري الكفيل وأن لم يقل عن الكفيل لا يبر الكفيل
وكذا الوامر الكفيل رجلا ان يسم نفس المكفول به الى الطالب فقال
اما مور للطالب سلبت اليك نفسه عن الكفيل ولو ان رجلا اجنيا ليس
بمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلبت عن الكفيل ان قبل الطالب
بري الكفيل وان سلب الطالب ولم يقل قبلت لا يبر الطالب الكفيل
ولو اخذ القاضى من المدعي عليه او امين القاضى كعبلا بالنفس بطلب
المدعي او بغير طلبه وسلمه الكفيل الى القاضى بري وان سلمه الى
الطالب لا يبر هذا اذا لم يصف القاضى او امينه الكفالة الى الطالب
فان اضاف وقال له القاضى او امينه ان المدعي يطلب منك كعبلا بالنفس
فاعطه كعبلا بنفسك وسلم الكفيل الى القاضى او الى امينه لا يبر وان
سلمه الى الطالب بري ولو كفل رجل بنفس رجل على انه ان لم يوافق
غدا فعليه المال الذي على المدعي عليه وهو الف درهم فلم يوافق به
الكفيل ولكن الطالب لقي المدعي عليه وخاصة ولا زمه في المسجد
حتى الليل فاما لا زم على الكفيل لانه لم يوافق به رجل كفل بنفس
رجل فبات المكفول به بري الكفيل رجل كفل بنفس رجل الى
الليل وقال ان لم يوافقك به غدا فعلى المال الذي لك عليه ثم اختلفا
فقال الكفيل واوفيتك به وقال الطالب لم توافني به كان القول
قول الطالب والمال لازم على الكفيل لا زيب وجوب المال التزام
المال بالكفالة الا ان الموافقة شرط البراءة فلا يثبت قول الكفيل رجل
كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق به في وقت كذا فعليه المال له عليه
فتعيب الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل ولم يدفعه الى الطالب

بري الكفيل
ح

مط

واشهد على ذلك فاما لا زم على الكفيل وكذا الو شرط على الكفيل مكانا فجا الكفيل
بالمكفول به في ذلك المكان وطلب الطالب ليدفعه اليه فتعيب الطالب كان
المال لا زما على الكفيل وعلى قول المتأخرين من المشايخ وهو قول ابي يوسف
اذ تعيب الطالب برفع الكفيل الامر الى القاضى لينصب القاضى وكعبلا للقاضى
فيسلم الكفيل الى الوكيل ونظير هذا ما قالوا فيمن اشترى شيئا على انه جائز
ثلاثة ايام فتوارى البايع برفع المشتري الامر الى القاضى في قول ابي يوسف
لينصب وكعبلا للعايب في المسائلين وكذا لو حلف الرجل لبقيتين دين فلان
اليوم فتعيب فلان ينصب القاضى وكعبلا ويدفع الدين اليه لان الطالب
متعنت قاصدا لاضرار الى الكفيل والغريم والقاضى نصب ناظر المسلمين
فينصب وكعبلا لدفع الضرر لرجل كفل بنفسه جل على انه ان لم يوافق به في وقت
كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول به وشرط الكفيل في الكفالة على
انه يؤتي من الكفالة اذا وافاه المسجد الا عظم فوافي به في ذلك المكان
يومين واشهد على ذلك وتعيب الطالب بري الكفيل من الكفالة بالنفس
والمال جميعا وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحدها لان الكفيل
ههنا جعل شرط البراءة عن الكفالة احضار المكفول به المسجد في ذلك
الوقت دون التسليم الى الطالب ولو كفل بنفس رجل الى الغد على انه ان لم يوافق
غدا في المسجد فعليه المال الذي له عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم
يواف به الطالب غدا المسجد الا عظم فصصه منه فهو منه بري ثم التقيا
بعد الغد فقال الكفيل قد تعيبت وقال الطالب قد وافيت لا يصدق
احدهما على الاخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لازم على الكفيل
وان اقام كل واحد منهما البينة على الموافقة في المسجد ولم يشهدوا ان

فيرد المشتري عليه وعلى قول
ابي حنيفة ومحمد لا ينصب القاضى
حصلا للعايب حتى

المطالع في القصة

الكفيل دفع المكفول به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على
الكفيل لان الموافاه شرط البراءة عن الكفالة فلا يثبت ذلك عند التجا حد
الاحججه فاذا اقام البينة وقع التعارض بين التثبيت فلا يثبت ما ادعاه
احدهما والمعنى فيه ان من انكر فعل غيره كان القول قوله لانه متمسك بالاصل
ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الاحججه ولو اقام الكفيل البينة على
الموافاه في المسجد ولم يقيم الطالب بينة بري الكفيل من المال والنفس لا يصدق
الطالب على الموافاه اذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب على الطالب في غير المصير الذي
كانت فيه الكفالة وهناك فاضا وسد لسان بري الكفيل في قول ابي حنيفة
اذا لم يكن الكفالة مفيدة وقال صاحباه طبراني يدفعه اليه من
المصير الذي كانت فيه الكفالة وان كانت الكفالة مفيدة بان كفل نفسه
على ان يوافي به في مجلس القاضي فدفعه اليه في السوق او في محله من محال
المصر ذكر في الكتاب انه يبرأ وقال مشايخنا في زماننا اذا شرط عليه
التسليم في مجلس القاضي فليسلم اليه في غير مجلس القاضي لا يبرأ وان شرط على
الكفيل ان يدفعه اليه عند المصير فدفعه اليه عند القاضي او شرط ان يدفعه
اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير او شرط عليه الدفع عند هذا
القاضي فاستعمل قاض اخر فدفعه اليه عند الثاني بري رجل كفل نفسه
رجل والمكفول به محبوس عند القاضي فدفع الكفيل الي الطالب في السجن
بري الكفيل وان كفل نفسه رجل وهو محبوس ثم اطلق ثم اعيد الي السجن فدفعه
اليه قالوا ان كان الحبس الثاني بشئ من التجارة او غيرها صح الدفع و بري الكفيل
وان كان الحبس الثاني بشئ من امور السلطان لا يبرأ الكفيل ولو كفل نفسه
رجل وهو غير محبوس فحبس نفسه اليه في السجن لا يبرأ الا ان يكون الطالب

هو للبر

هو الذي حبسه نفسه في الحبس صح تسليمه ولو كفل بنفس رجل وهو غير
محبوس ثم حبس فحاصم الطالب الكفيل الي القاضي الذي حبسه فقال الكفيل
كفلت به وانت حبسته بدى فلان اخر له عليه عن محمد ان القاضي يامر
باحضار المطلوب حتى تسلم الكفيل الي المكفول له ثم يعاد الي الحبس اذا
اقر الكفيل بالنفس بالكفالة عند القاضي فان القاضي لا يحبسه اول
مره وكذا في سائر الحقوق فان اعيد الي القاضي ثانيا فان القاضي يحبسه
حتى تسلم نفسه المكفول به فان ثبتت الكفالة بالبينة لا بالاقراء ذلك
في رواية الخفاف لا يحبسه اول مرة وفي ظاهر الرواية اذا ثبت الحق او
الدين بالبينة يحبسه اول مرة رجل كفل بنفس رجل فعاب المكفول
به ان علم مكانه عند القاضي اين هو بالبينة او كانت له عادة الخروج
الي تلك البلدة في كل سنة فان القاضي يهرل الكفيل حتى يذهب ويجي
ان كان الكفيل يريد ان يذهب وان ابي الكفيل ان يحبسه يذهب يحبسه
القاضي حتى ياتي به وان كان المكفول به غايبا لا يعلم مكانه ولا يوقف
على اثره لا يحبس الكفيل ويكون ذلك بمنزلة الموت الكفيل بالنفس اذا
منع المكفول به عن السفر ان كانت الكفالة حالكه كان له ان يمنعه
حتى يخرج من عمله الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له ان
يمنعه عن الخروج قبل حلول الاجل رجل كفل بنفس رجل على انه
ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعي الطالب فلم يواف به الغد و ادعي
الطالب عليه بالف درهم و صدقه المطلوب و حجبها الكفيل
كان القول قول الكفيل مع اليمين على العلم ولو كفل بنفس رجل على
انه ان لم يواف به غدا فعليه من المال ما اقربه المطلوب فلم يواف به

طه
ظالم الرواية يجب
ادانت بالنسبة

طه
غيبه المكفول به غيبه شرط

الغد فاقرا المطلوب ان له على الف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقروا
 كفيل بنفس رجل على ان يوافي به اذا اجلس القاضي فان لم يواف به فعليه
 الا لف التي للطالب عليه فلم يجلس القاضي ايا ما فطلب المدعي فلم يات به
 فلا شيء على الكفيل من المال لانه علق الكفالة بالمال لعدم الموافقة
 اذا اجلس القاضي ولو كفيل بنفس رجل على انه متى طالبه الطالب فلم
 يواف به فعلى المال الذي عليه وهو الف درهم وطلب منه فلم يدفعه
 فعليه المال لوجود شرطه وهو عدم التسليم في الوقت الذي طلبه
 وكذا الوكيل بنفس رجل على انه ان لم يواف به فعنده له هذا المال
 لان عند اذا استعمل في الدين براد به الوجوب وكذا الوكيل
 الى هذا المال الكفيل بالنفس اذا اعطي الطالب كفيلة بنفسه فمات
 الاصيل بري الكفيلان وكذا الومات الكفيل الاول بري الكفيل الثاني
 رجل كفيل بنفس رجل ثم ان المكفول له اخذ من الاصيل كفيلة اخر
 نفسه لا يبر الكفيل الاول رجل كفيل بنفس رجل على انه ان لم
 يدفعه الى الطالب غدا فعليه المال وهو الف درهم ثم ان الطالب
 ابر الكفيل عن الكفالة قبل ان يدفعه اليه قال محمد رحمه الله
 بري الكفيل ولا يشبه براءة الكفيل موته فانه لو مات الكفيل كان
 وارثه بمنزلة الكفيل ان دفعه الى الطالب بري وان لم يدفعه
 حتى مضى الوقت كان المال على الوارث وكذا الومات الطالب
 دفع الكفيل المكفول به الى وارث الطالب في الوقت بري وان لم
 يدفعه لزمه المال رجل ادعى على رجل انه غصبه ثوبا فاخذ من
 المدعي عليه كفيلة بنفسه وقال للكفيل ان لم يردده على غدا فليكن

ان عند اذا استعمل في الدين
 براد به الوجوب والى ذلك

رقبه

من قيمة الثوب عشرة دراهم وقال الكفيل لابل عشرون درهما فسكت المكفول
 له قال محمد في قياس قول ابن حنيفة وقولنا لا يلزمه الا عشرة دراهم وفي قول
 ابن يوسف هو جازم يجب عليه ما شرط على نفسه وان لم يقبل الطالب
 رجل قال لا خير كفلت لك بنفس فلان فان غاب عنك فانا ضامن لما
 عليه فغاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلبه المكفول له ثم دفعه
 الكفيل اليه بعد رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للمال لانه علق
 الكفالة بالغيبة ولو قال قد كفلت لك بنفس فلان فان غاب ولم يواف فك
 فانا ضامن لما عليه فغاب قبل ان يوافي لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال
 ان غاب قبل ان اوافيك به ولو قال فان غاب ولم اوافك به فانا ضامن
 لما عليه هذا على ان يوافيه بعد الغيبة الطالب اذا علق براءة الكفيل
 بالنفس بشرط فهو على وجوه ثلاثة في وجه يجوز البراءة وبطل الشرط
 نحو ان يكفل رجل بنفس رجل فابراه الطالب عن الكفالة على ان يعطيه
 الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول
 له على مال التبريه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل
 ولا يبر الكفيل عن الكفالة في رواية الجامع واحدي روايتي الحوالة
 والكفالة وفي رواية اخري يبر عن الكفالة وفي وجه يجوز البراءة
 والشرط وصورة ذلك رجل كفيل بنفس رجل وبما عليه من المال بشرط
 الطالب على الكفيل ان يدفع المال الى الطالب ويبريه عن الكفالة من
 المال بالنفس جازت البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك
 رجل كفيل بنفس رجل خاصة بشرط الطالب على الكفيل ان يدفع المال
 اليه ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا

فصل في الكفالة بالمال رجل كفل بعين في يد رجل فهو
 على وجهين ان كان العين امانة في يده كالوديعة والعارية واموال
 المضاربة والشركة والبضاعة والعين المستأجرة وما كان في معناه لا يصح
 الكفالة به وان كان العين مضمونا على صاحب اليد كالغصب والمبيع
 ببيع فاسد والمقبوض على سواد السرا او نحو ذلك يصح به الكفالة ويجب
 على الكفيل تسليمه مادام قائما فاذا هلك كان عليه قيمته وكذا لو ادعى
 رجل عبدا في يد رجل فكفل رجل بالعبد فأت العبد واقام المدعي بينة
 ان العبد له وقضى القاضي له بذلك كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة العبد
 رجل كفل عن رجل بما له فقال الكفيل للمكفول له ان وايتك بنفسه
 غدا فانا بري من المال فوافاه جاز وبري من المال لمكان التعامل ولو
 قال الكفيل بالنفس ان لم اواف به غدا فعلى ما اقربه المطلوب فلم يواف
 به غدا فاقتر المطلب ان له عليه خمسمائة كان الكفيل ضامنا لما اقتر
 وليس هذا كما لو قال ان لم اوافك به غدا فانا ضامن لما ادعت عليه
 فكم يوافق به غدا فاما ادعت عليه فهو على فلم يواف به غدا فادعي عليه مالا
 لا يلزمه رجل قال لاخر ان لم يعطك فلان مالك فهو على فتقاضاه الطالب
 فلم يعطه المطلوب ساعة فتقاضاه لزم الكفيل استحسانا رجل قال لاخر
 بايع فلانا فابيعته فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعت منه متاعا بالف
 درهم وصدقه المشتري وكذا بهما الكفيل كان القول قول الطالب
 والمطلوب استحسانا رجل قال لغيره اذابت فلانا شيئا فهو على فباعه
 شيئا ثم شيئا اخر لزم الكفيل المال الاول دون الثاني ولو قال ما
 بعت اليوم فهو على لزمه ما يبيعه اليوم ولو قال من باع فلانا اليوم

فهر ع

طه

فهو على فباعه رجل لا يلزم الكفيل ولو قال الكفيل لجماعة انا ضامن لما بيعتوه
 وغيركم كان ضامنا لا باعه القوم دون غيرهم رجل كفل عن رجل بمال
 بغير اسم ثم اجاز المكفول عنه الكفالة فادعي الكفيل شيئا لا يرجع على المكفول
 عنه رجل قال لاخر ما كان لك علي فلان فهو على ورضى به الطالب
 فقال المطلوب للطالب على الف درهم وقال الطالب لي عليه الف درهم وقال
 الكفيل ما للطالب على المطلوب شي ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب
 ويجب الالف على الكفيل رجل قال لغيره ما كان ذاب لك عليه من حق او
 ما قضى لك عليه من حق فهو على فغاب المكفول عنه فاقام المدعي البينة
 على الكفيل ان له على المكفول عنه الف درهم لا يقبل قويمته حتى يحضر
 المكفول عنه ولو اقام المدعي على الكفيل بينة ان قاضي بلد كذا قضى له على
 الاصيل بعد عقد الكفالة بالف درهم قبلت هذه البينة ويقضى على الكفيل
 بامرو يكون ذلك قضا على الغائب ولو كفل رجل عن رجل بامر به بالطالب
 على المكفول عنه فغاب الاصيل فاقام الطالب البينة على الكفيل ان له
 على فلان الغائب الف درهم وانه كفل بامر فلان الغائب قبلت هذه البينة
 ويكون ذلك قضا على الحاضر والغائب رجل ادعي على رجل الفاق قال
 المدعا عليه اكفل له عنى كان ذلك اقرارا منه بالمال للمدعي رجل كفل
 عن رجل بدين على ان فلان وفلا ناكفلان عنه بكذا وكذا من هذا
 المال فاتي الاخران ان يكفلا قال الفقيه ابو بكر البلخي الكفالة الاولى
 لازمة ولا خيار له في ترك الكفالة رجل زوج ابنه وضمن عنه المهر
 على انه ان مات ابنه او امراه ابنه قبل ان تنس بها فهو بري عن الضمان عن
 ابى يوسف انه قال الضمان محلي لازم الشرط باطل امرأة قالت لزوجها المريض

طه

طه

ان مت من مرضك هذا مهري عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهري
فات الن وج من ذلك المرض قال محمد رحمه الله المهر على الزوج وبطل
ما قالت لانه مخاطرة وكذلك رجل له دين على رجل فقال الطالب المطلوب
ان اقض مالي عليك حتى تموت انت فانت في حل فانت المطلوب كانت البراة
باطلة ولو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو حايض لا بها وصية
رجلان اشترى يا عبدا او استقرضا ما لامن رجل على ان كل واحد منهما كفيلا
عن صاحبه كان للبايع ان ياخذ ايها شابجمع الالف واذا ادي احدهما
لم يرجع على شريكه حتى يكون المودي اكثر من المقبوض لنصف ولو كفلا عن رجل
بالف على ان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فادى احدهما شيئا كان له
الخيار ان شارجع بجميع ذلك على الاصيل ان كانت الكفالة باسمه وان
شارجع بنصف ذلك على الكفيل الاخر فقل المودي او اكثر رجل كفلا عن
رجل بالف درهم فضالح الكفيل الطالب من الالف على خمس مائة صح
الصلح ويري الكفيل والاصيل عن الخمس مائة الاخرى رجل باع دارا وكفل
انسان بالدرك ثم ادى الكفيل الدار لم يسع دعواه رجل قال لاخذ بايع
فلانا على ان اصابك من خسران فهو على او قال رجل لرجل ان هلك عبدك
هذا فانا ضامن به لا يصح هذه الكفالة الكفالة بالخراج جائزة ويرجع
على المكفول عنه ان كانت الكفالة باسمه وان كفلا عن رجل بالجنايات
اختلفوا فيه والصحيح انها يصح ويرجع على المكفول عنه ان كانت باسمه
وكذا السلطان اذا صادر رجلا فامر الرجل غيره ان يودي عنه المال
كل ما هو مطالب به جينا جازت الكفالة به فان امر غيره بذلك ان
قال على ان يرجع على بذلك كان له ان يرجع عليه وان لم يقل على ان يرجع

بدر

بذلك على اختلفوا فيه والصحيح انه يرجع ذكر في السير المسلم اذا كان اسيرا
في يد اهل الحرب فاشتراه رجل منهم ان اشتراه بغير امر يكون مقطوعا لا يرجع
بذلك على الاسير ونجلي سبيله وان اشتراه باسمه في القياس لا يرجع المامور على الامر
وفي الاستحسان يرجع سواء من الاسير ان يرجع بذلك عليه او لم يقل
على ان يرجع بذلك على وهو كما قال الرجل لغيره انتقم من مالك على عيالي
او انتقم في بناء داري فانفق المامور كان له يرجع على الامر بما انتقم وكذا
الا سير اذا امر رجلا ليدفع الفداء وياخذ منه فهو بمنزلة مال لوامر
بالشرار رجل يدعي على رجل غائب الف الف فقال رجل للطالب لك على الف
اذا قدم فلان الغائب جاز ولو قال ان اقر لك فلان بالف درهم فانا
كفيل بذلك جاز ولو قال بع عبدك هذا من فلان بالف درهم على اني
ضامن لها فباعه بخمس مائة درهم كان له ان ياخذ الكفيل بخمس مائة
ولو باع المولى عبده بالف درهم ضمن الكفيل الف ولو ان رجلين كانا في
السفينة فقال احدهما لصاحبه ان ساعك على ان ساعني بيننا فالفاه
يضمن نصف قيمته رجل كفلا عن رجل بالف يدعه ثم اقام الكفيل
البينة ان الالف التي ادعاها على المكفول عنه ثمن خمر لم يقبل
ذلك من الكفيل رجل قال ان تقاضيت فلانا فلم يعطك فانا ضامن
بمالك فانت المطلوب قبل التقاضي ذكر ابن سماعه في النواذر انه يبطل
الضامن رجل كفلا عن رجل بماله والطالب غائب والمكفول عنه حاضرا
فاجاز الغائب بعد ذلك لا يصح الكفالة في قول ابي حنيفة ومحمد ويصح
في قول ابي يوسف ولو كان المكفول عنه غائبا والطالب حاضرا
فاجاز الطالب جاز بالاتفاق رجل عليه دين لرجل فكفل رجل بالدين

ط

بحضرة الطالب والمطلوب بغير امر المطلوب فرضي به المطلوب عنه ثم قال
المكفول له رضى بكفالتك جاز فان ادي الكفيل المال رجع به علي
المكفول عنه ولو قال المكفول له او لا قد رضى بكفالتك ثم قال
المكفول عنه قد رضى بكفالتك او قال قد اجزت وادي المال
لا يرجع علي المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولم يزم الكفيل فلا سعر
باجارة المكفول عنه مرضى قال لورثته ان الناس علي ديوننا فاضمنوا عني
فضموا وارباب الديون غيب جاز استحسانا وان قال الصحيح ذلك
لورثته واصحاب الديون غيب لا يجوز ذلك وكذا لو حضر صاحب الديون
وقال رضى لا يجوز ايضا ولو ان المريض لم يطلب من الورثة ذلك وقال
ورثته ضمنا للناس كل دين عليك والعزما غيب لا يجوز ذلك الضمان
ولو قال ذلك بعد موت المورث جاز وقال ابو يوسف يجوز في الوجهين
وعن اخيه اذ اضمن الوارث في مرض موته جاز وان لم يطلب المريض
منه ذلك رجل كفل عن رجل بمال ثم ان المكفول عنه رهنه بذلك
جاز الرهن اعطي الكفيل رهنه ذكر في الاصل انه لو كفل بمال موكل علي الاصل
فاعطاه المكفول عنه رهنه بذلك جاز الرهن ولو كفل بنفسه رجل
علي انه ان لم يوافق به الي سنة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم
ثم اعطاه المكفول عنه بالمال رهنه الي سنة كان الرهن باطلا لانه
لم يجب المال للكفيل علي الاصيل بعد وكذا لو كان المكفول عنه رهنه
لم يجوز عن ابى يوسف في النوافذ انه لا يجوز ولو ابراه الطالب عن هذه
الكفالة لا يجوز البراءة قال في الاصل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز
الا براء عنه رجل باع دارا وكفل للمشتري بما ادركه فيها من درك فاحد

مهم العمل من الفصل
في الكفيل

الكفيل واللتا في الكفالة
ان مات فلان ولم يترك المال
عليه ثم اعطاه

المشتري

المشتري بذلك منه رهنه ذكر في الاصل ان الرهن باطل ولا ضمان علي المتهن
والكفالة جارية وذكر في النوافذ عن ابى حنيفة انه لا يجوز الرهن بالدرك
سوا اخذ الطالب او الكفيل واخذ الرهن يكون ضامنا رجل كفل عن
رجل باسمه بجياد فادي الزبوف وتجاوز الطالب فان الكفيل رجع علي الاصل
بما كفل وهو الجياد ولو امر المديون رجلا بآباء الجياد عنه فادي الزبوف
فانه يرجع بالزبوف ولو اشترى شيئا بالجياد فنقد الزبوف ورضي به البايع
رجع المشتري علي الشفيع بالجياد ولو اشترى شيئا بالجياد فاعطاه زبوف
فباعه مراوحة سعة مراوحة علي الجياد التي وقع عليها العقد ثم ساءل
الا من ينقد المال عنه اربعة اقيام منها ما يرجع المامور علي الامور سوا قال
له الا مرادف عني او لم يقل ذلك خليطا كان الامور له او لم يكن والثالث
ما يرجع في جميع الاحوال الا اذا شرط الاثر الضمان وقال علي ابى حنيفة والراجح
الكفل لفلان بالف درهم عني او قال انقد فلانا الف درهم له علي او قال
اضمن له عني او قال اضمن له الف الف التي علي او قال اقضه ماله علي او
قال اقضه عني او قال اعطه الف الف التي له علي او قال اعطه عني
الف درهم او قال اوفده عني او قال ادفع اليه الف الف التي له علي او قال
ادفعه عني الف درهم ففعل المامور فانه يرجع علي الامر في هذه المسائل
بما دفع في رواية الاصل وعن ابى حنيفة في المجرى اذ قال لا خرا اضمن
لفلان الف التي له علي فضمنها فادي اليه يكون متطوعا في الضمان ولا
يرجع الا سرا لا ان يكون خليطا للامر فيرجع عليه وكذا في قوله
اقضه واما القسم الثاني رجل قال لا خرا ادفع الي فلان الف درهم ولم
يقبل عني ولا علي انما لك علي فدفعها المامور ان كان خليطا للامر رجع عليه

مطلوب

مطلوب

ما رجع اذ اتى الامر عني ولا يرجع
اذا لم يقل ذلك اما الاول رجل
قال لغريم

بما ادي وان لم يكن خليطا لا يرجع وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين والخليط
هو الذي يكون في عياله كالوالد والولد والزوجة وابن الاخ في عياله واحين
او شريكه شركة عنان كذا قال في الاصل وذكر في بعض المواضع الخليط هو
الذي ياحذ منه الرجل فيعطيه ويدنيه ويضع عند المال وان لم يكن في عياله
وذكر في الاصل اذا امر حريقاله في الصبارفة ان يعطي رجلا الف درهم قضا عنه
اولم يقل قضا عنه ففعل المامور فانه يرجع الصبر في عياله الامر في قول ابي
حنيفة رحمه الله وان لم يكن حريقاله لا يرجع الا ان يقول عني وذكر في الاصل
قال لغيره وليس خليط له ادفع الي فلان الف درهم فدفع المامور لا يرجع
به على الامر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع اليه على وجه
يخوز دفعه والقسم الثاني رجل قال لاخره بلفلان عني الف درهم
فذهب المامور كما امر كانت الهبة من الامر ولا يرجع المامور على الامر
ولا على القابض ولا امر ان يرجع في الهبة والدافع يكون متطوعا ولو قال
هب لفلان الف درهم عني اني ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الامر
للامور وللامر ان يرجع في الهبة ولا يرجع الدافع ولو قال افرض فلانا
الف درهم فافرضه لا يضمن الامر شيئا سوا كان خليطه اولم يكن ولو
ذهب رجله مالا اجنبي ثم ان الموهوب له امر رجلا ليعوضه الواهب عن
هيبته من ماله نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الامر الا اذا قال له الامر
في الامر على ان يرجع بذلك فحينئذ يرجع وكذا لو قال كفرت عني بطعامك
واذ ذكوة مالي بمالك نفسك او حج عني رجلا بكذا او اعتق عني عبدا
عن ظهاري وعن ابي يوسف ان المامور يرجع على الامر في هذه المسائل
ولو امر رجلا ان يقضي دينه ولم يقل عني ضامن ولا على ان يرجع بذلك

وان لم يكن خليطا لا يرجع
بيان خليط

طلب

طلب

طلب

على رجوع المامور على الامر على كل حال رجل عليه الف لرجل فامر المديون رجلا ان يقضي
الطالب الالف التي عليه وقال المامور قضيت وصدقه الامر وكذبه صاحب الدين
لا يرجع المامور على الامر لان المامور يقضي الدين وكيله شرما في دينه له فاذا
لم يسلم له ما في دينه لا يرجع المامور على الامر كما لو قيل بشر العين اذا قال اشترى
ونقدت الثمن من ماله بنفسه وصدقه الموكل وانكر البائع لا يرجع الوكيل على الموكل
فان اقام المامور بينة على قضا الدين قبلت بينته ويرجع المامور على الامر وبه
الامر عن دين الطالب ولو ان مديونا قال لغيره ادفع الي فلان رب ديني عني
انما يقبضها من دينه الذي له على عيالي اني ضامن لها فقال المامور دفعت وصدقه
الامر فانكر الطالب وحلف رجوع المامور على الامر ولا يبرأ الامر عن دين
الطالب لان الاقضا لم يثبت يقول المامور وكذا صدق الامر فاقام المامور
بينته على القضا رجوع المامور على الامر ويرجع عليه الطالب ايضا بدينه
ولو ان مديونا قال لرجل ادفع الي فلان الف درهم قضا عن دينه الله
له على عيالي اني ضامن لها فقال المامور قضيت وصدقه الامر وانكر
الطالب وحلف انه لم يقبض منه شيئا كان القول قول الطالب ولا يبرأ
الغريم عن دينه ولا يرجع المامور على الامر ذكر المسائل في الجامع رجل
امر رجلا ليقضي دينه الذي لفلان عليه فقضى المامور الدين واراد
ان يرجع على الامر فقال الامر ما كان لفلان عني شي اصلا ولا امرتك
ان تقضيه وان لم يقبض منك شيئا وصاحب الدين غاب فاقام المامور
بينته على الدين وعلى انه امر بالقضا وانه قضا فان القاضي يقضي
على القاضي على الامر ويقضي بحق الرجوع المامور على الامر لان حق
المامور يتعلق بجميع ذلك فكان خصما في اثباته رجل قال لجماعة اشهدوا

شكلا

ان قد ضمت لهذا الرجل بالالف التي على فلان ثم ان المديون اقام البيعة انه
كان قد قضاه قبل ان يضمنه الكفيل قبلت بيئته ويبر المديون عن دين الطالب
ولا يبر الكفيل عن الطالب لان قول الكفيل ذلك كان اقرارا منه بالدين
عند الكفالة فلا يبر الكفيل ولو اقام المديون بيعة على القضا بعد الكفالة
بري المديون والكفيل جميعا رجل امر رجلا ان يقضي المامور دينه من
مال نفسه فامتنع المامور عن القضا لا يجبر لان قول المامور كان وعدا
والوعد غير لازم الا اذا قبل وكفل فحينئذ يجبر على القضا رجل دفع الى
صبي محجور عشرة دراهم وقال له انفقها على نفسك فحيا انسان وضمن
للدافع هذه العشرة لا يصح ضمانه لانه ضمن عن الصبي باليسر مضمون عليه
ولو ضمن قبل الدفع الى الصبي فقال ادفع الى هذا الصبي هذه العشرة على اني
ضامن لك عنه بهذه العشرة صح ذلك ويكون الضامن مستقرضا العشرة
من الدافع امره برفعها الى الصبي وبصير الصبي نائبا عنه في القبض ولا وكذلك
الصبي المحجور اذا باع شيئا وقبض الثمن فحيا انسان وكفل للمشتري بالدرك
ان كفل بعد ما قبض الصبي لا يصح كفالته وان كفل قبل ذلك صححت الكفالة
مكاتب قتل رجلا عمدا فصالح من الدم على عبد عينه وكفل رجل بالعبد فهلك
العبد قبل التسليم كان لولي الدم ان ياخذ الكفيل بقيمة العبد وان شأ طالب
المكاتب ايضا بقيمة العبد لان الصالح عن دم العبد لا يبطل بهلاك البدل
قبل التسليم فاذا عجز عن تسليم العبد مع الموجب للتسليم بطالب بقيمة البدل
وهو بمنزلة ما لو كفل رجل بالمغضوب فهلك المغضوب الغصب كان على
الكفيل قيمته وان كان القاتل حرا فصالح من الدم على عبد وكفل رجل
بالعبد وهلك العبد قبل التسليم كان هذا الاول سوا وكذا لو كان

مطابق
مكاتب قتل

العبد

العبد صداقا او بدل خلع لان هذه العتود لا يبطل بهلاك البدل قبل التسليم
وللمصالح ان يبيع العبد قبل القبض لان القبض مضمون بنفسه فجاز فيه التصرف
قبل القبض ولو ان المكاتب صالح عن الدم على مال موجه في الذمة والقتل ثابت
بافراة او بالبيعة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرقب لم يكن
للمصالح ان ياخذ المكاتب حتى يفتقر لانه التزم المال في الذمة عوضا عن الدم
فصح ذلك في حقه لا في حق المولي فاذا خلاص اكسابه بالحرية يوحده للمصالح
ان ياخذ الكفيل قبل عتق المكاتب لانه كفل بماله واجب للحال وانما تخرجت
المطالبة عن المكاتب قبل العتق فلا سبه وعجزه فلا سقط المطالبة عن
الكفيل رجل اشترى عبدا وكفل رجل بالعهدة ذكر في الجامع الصغير ان
ضمان العهدة باطل وقال ابو يوسف ضمان العهدة كضمان الدرك بخجوز ويؤخذ
الكفيل بالثمن عند الاستحقاق واختلفت الروايات في ضمان الدرك قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الكفيل بالدرك كفيل بالثمن اذا استحق
المبيع رجل باع دارا او جارية وقبض الثمن ولم يسلم المبيع فكفل له رجل
ان يسلمها اليه ويدفعها اليه فهو سوا وهو ضامن بحبس حتى يدفع الجارية
الى المشتري فان ماتت الجارية قبل ان يدفع بري عن الضمان وعن ابن
يوسف رحمه الله في النواذر اذا باع دارا او جارية وقبض الثمن فضمن
رجل قبل القبض ليس لها او يرد الثمن او قال انا ضامن ليس لها ولم
يزد على ذلك فهو سوا في قول ابو يوسف ان ماتت الجارية او استحقت
او كانت حرة او مدبرة او ام ولد او مكاتبه للمبايع او لغيره كان على
الضامن من مرد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء اخذ المبيع بذلك وان
شا اخذ الضامن ولو كان المبايع دفعها الى المشتري والمسألة بحالها

طحا
طحا الدرك

كان للمشتري الخيار ان شارجع بالتمن على البايع وان شارجع على الضامن
في قول ابي يوسف وقال الحسن من قول نفسه بري الضامن عما ضمن ولو
كان الضامن ضمن بهذا اللفظ ما ادركه فيها من درك او ما تبعه فيها من
تبعه قال ذلك قبل ان يقبضها المشتري او بعد ما قبض والمسالمة بما لها كان
للمشتري ان ياخذ البايع او الضامن بالتمن رجل ابرأ زوج ابنته عن مهرها
او وهب المهر منه على انه ضامن فلم تجز الابنة لا يجب على الوالد شيء
لانه لم يضمن شيئا كان له على غيره فلا يصح الضمان الا اذا قال الوالد ان
الابنة قد وكلته بالهبة او الا برأ او ابرأ عن مهرها او وهبه منه وضمن
ثم انها انكرت التوكيل فطالبت زوجها واخذت منه المهر والاب ضامن
بذلك كان على الاب ضمان ما اخذت من الزوج بغير حق رجل كفيل عن
رجل بالف بامر ثم ادعى الكفيل ان الالف التي كفيل بها قمار او ثمن خمر
او ما اشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله ولو اقام البينة على اقرار
المكفول له بذلك والمكفول له لم يجد لا يقبل بنبته ولو اراد ان تحلف
الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل ادي المال الى الطالب واذا ان
رجع على المكفول عنه والطالب غايب فقال المكفول عنه كان المال
قمارا او ثمن ميتة او ما اشبه ذلك واراد ان يقيم البينة على الكفيل لا يثبت فيؤمر
بادا المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصة فان حضر الطالب
قبل ان ياخذ المال من الكفيل واقر الطالب عند القاضي ان المال كان ثمن
خمر او ما اشبه ذلك بري الاصيل والكفيل جميعا فلو ان القاضي ابرأ
الكفيل ثم حضر المكفول عنه فاقر ان المال من قرض او ممنوع وصدقة
الطالب لنزله المال ولا يصح ان على الكفيل والحوالة في هذه بمنزلة

الكفالة

الكفالة برين كفيل عن رجل بماله بامر ثم مات الكفيل وأبت الورثة ان
يجوز والكفالة فان لم يكن على الكفيل دين يحيط بماله جازت الكفالة
من ثلثة فان اقر المريض ان الكفالة بذلك كانت في صحته لزمه جميع ذلك
في ماله اذا لم يكن الكفالة لو ارث ولا عن وارث لان اقرار المريض ان
الكفالة كانت في صحته اقرار منه بماله كان سببه في صحته فيكون بمنزلة
الاقرار بالدين يصح اذا كان المكفول له احنيا ولم يكن عليه دين يحيط
بماله عبد ما دون له دين على رجل فكفيل مولا للعبد ان كان العبد مديونا
جازت الكفالة فلو ان هذا العبد قضى دينه الذي كان عليه رطلت كفالة
المولى رجلا ان لها على رجل دين فكفيل احدهما لصاحبه بحضته من الدين
لا يصح كفالة له ولو تبرع احدهما باء نصيب صاحبه عن الدين كان جازيا
وكذا الرجل اذا مات وله دين على رجل وترك ابنين فكفيل احدهما لاهيه
عن المديون بحضرة اخيه لا يصح كفالة له ولو تبرع احدهما فادى حصته
صاحبه من الدين صح تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع اذا كفيل بالتمن
عن المشتري لا يصح الكفالة ولو تبرع باء التمن عن المشتري صح تبرعه
رجل كفيل في صحته فقال ما اقر به فلان لفلان فهو على ثم مرض الكفيل
وعليه دين يحيط بماله فاقر المكفول عنه ان لفلان عليه الف درهم لزم
المريض جميع ذلك في جميع ماله وكذا لو اقر المكفول عنه بذلك بعدما
مات الكفيل لزم الكفيل ونجا من المكفول له عزما الكفيل رجل كفيل
لرجل بالف درهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه بري الكفيل
عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة
بغير امر بري المطلوب ايضا لانه لما مات الطالب صار ذلك المال

محطت الحكم بالنبذة

ميراث الورثة ولو ملك الكفيل المال في حياة الطالب بالفضا او بالهبة يرجع
 على المكفول عنه ان كانت الكفالة بامر وان كانت بغير امر لا يرجع على المكفول
 عنه فكذا اذا ملك الكفيل المال بالارث هذا اذا مات الطالب والكفيل
 وارثه فان مات الطالب والمكفول عنه وارثه بري الكفيل لان المطلوب
 وهو الاصل ملك ما في ذمته ويبرأ وبراء الاصيل يوجب براءة الكفيل
 لان المطلوب وهو الاصل ملك ما في ذمته فان كان للطالب اثر اخر
 مع المطلوب بري الكفيل عن حصة المطلوب ويبقى عليه حصة الاثر الاخر
 رجل قال لقوم هرجه ثمارا ان فلان ادبر من قالوا هذا كلام باطل
 لا يلزمه شيء رجل قال لغيره ادفع الي فلان كل يوم درهما على ان ذلك
 علي فذبح اليه كل يوم درهما حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الامر
 لم ارد جميع ذلك كان علي الصا من جميع ذلك بمثل له قول الرجل
 لغيره ما باعته فلانا فهو علي يلزمه جميع ذلك ما باعه وهو بمثل له
 قول الرجل لامراه العسر كفلت لك بالنفقة ابد يلزمه النفقة ابد
 مادامت في نكاحه ولو قال لها مادمت في نكاحه فتفقتك علي فان
 مات احدهما او زال النكاح لا تبقى النفقة ولو استجر رجل دارا اكل
 شهر بدرهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة في شهر واحد فان سكن المتجر
 فيها يوما من الشهر الثاني لزمته الاجارة في الشهر الثاني وهكذا في كل شهر فان
 اعطاه المستاجر كميلا بالاجرة في لزم المستاجر لزم الكفيل ذلك فلا يطل
 هذه الكفالة بالموت كما لا يطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجرة
 باخذ المستاجر قبل ان يودي فاذا ادي الكفيل كان له ان يرجع بذلك
 على المستاجر ان كانت الكفالة بامر وكذا لو قال لغير ما اقر لك فلان فهو

على ثمرات الكفيل ثم اقر فلان بشي كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة
 بالدرك **فصل في مسائل السفحة**
 رجل جاء بكتاب السفحة الي رجل من شريكه او خليفه فذبح الكتاب الي الذي جاء
 اليه فغراه المدفوع ثم قال كتبته لك عدي ذكر محمد في النواذر ان ذلك لا يكون
 ضمانا من المدفوع اليه وكذا لو قال له الدافع اضمني لي فقال قد اتبنتها لك
 عدي او قال كتبته لك عدي فهو باطل ان شاذفغ اليه المال وان شالم
 يدفع وان قال المدفوع اليه الكتاب كتبته لك علي او قال اتبنتها لك
 علي فهو ضمان صحيح باخذ منه صاحب السفحة وذكر الطحاوي في الشروط اذا
 قبل المدفوع اليه كتاب السفحة وقرأ ما فيه لزمه المال وعن ابي يوسف
 اذا فتح كتاب السفحة ثم الي ان يضمن له ذلك والاعتماد على الاول انه لا
 يلزمه المال ما لم يضمن او يقول كتبته لك علي او قال اتبنتها لك علي رجل
 اقترض رجلا على ان يكتب له بذلك الي بلد كذا الا يجوز ذلك وان اقترضه
 بغير شرط وكتب له بذلك الي بلد اخر سفحة جاز وكذا لو قال الرجل
 لغيره اكتب لي سفحة الي موضع كذا علي ان اعطيك ههنا الي ايام فلا
 خير فيه لان العرض يعارضه حقيقة فان كان في بعض الاحكام اعان
 فليشبهه بالمعاوضة يفسد الشرط الفاسد ان نقدر الي الاخير جدر خرج
 الاجير من المدينة شيئا من السودان بان ثم كتب الي اجير هذا الرجل
 سفحة باسم رجل فلما وصلت السفحة الي الاجير قبلها وادي بعض
 المال وبدل لصاحب السفحة خطا بالباقي ثم ورد الي الاجير كتاب
 من الاستاد ان لا يصل السفحة اليه كتبته اليك باسم فلان وان كنت
 قبلتها فلا توفه المال ورد عليه كتاب السفحة فقد بدا الي في ذلك وقد

وعلى الوجه الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رجل انفق اجيرا اليه في مدينة من المدن ثم

تبدل الامر هل للاجير ان يمتنع عن اداء الباقي قال رحمه الله ان كان المكتوب
 له وهو صاحب السفحة دفع المال الى الذي كتب له السفحة وضمن له المكتوب
 اليه صح ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجير ان يمتنع عن اداء الباقي وان لم
 يكن صاحب السفحة دفع المال الى الكاتب لا يصح ضمان الاجير عنه وكان
 للاجير ان يمتنع عن اداء الباقي ولا يكون له ان يسترد ما دفع اليه هذا اذا
 كان الاجير ضمن المال لصاحب السفحة فان لم يكن ضمن كان له ان يمتنع
 عن دفع المال الى صاحب السفحة في الوجهين قال وبدل الخط لا يكون
 ضمانا منه الا ان يقرب اللسان او يكتب لفلان على من المال كبت وكبت وليهد
 على ذلك شهودا وسيل رحمه الله عن رجل اورد الى بعض التجار من رجل
 سفحة فاعطاه التاجر بعض المال وبقي البعض هل يكون لصاحب السفحة
 ان يطالب التاجر باء الباقي قال رحمه الله ان كانت للكاتب مال قبل
 المكتوب اليه فكتب اليه ان يدفعه الي صاحب السفحة فاقر المكتوب اليه
 بالكتاب واقر ان المال دين على المكتوب اليه للمكاتب لا يجبر المكتوب اليه
 على دفع الباقي وان لم يقم المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا لم يقم
 ان المال دين عليه للمكاتب لا يجبر الا اذا اقر المكتوب اليه ان يدفع
 لصاحب السفحة دينه على الكاتب وضمن لصاحب السفحة فيصح
 ضمانه ويؤخذ به رجل ادعى على غيره انه ضمن له عن فلان الغائب
 كذا كذا ادركها قال المدعى عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل
 اضمن الخلفه المدعى بانك لم يضمن لي عن فلان كذا كذا ادركها
 قال الشيخ الامام هذا خلفه بالله ماله عليك وهذا المال من الوجه
 الذي يدعى قال رحمه الله وعن ابي يوسف ان غرض المدعى عليه للقاضي

فانه يلزم

فانه خلفه بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعى وان لم يعرف خلفه
 بالله ما ضمن له والتقرض ان يقول المدعى عليه للقاضي ان الرجل
 قد يضمن ما لا ثم يودي او يبريه الطالب عنه او يودي المضمون
 عنه قبل فيبر الضامن رجل له على رجل مال وبه كفيل فابرا الطالب
 الاصيل ان قبل الاصيل ابراه بري الاصيل والكفيل جميعا وان رد
 الاصيل ابراه صح رده في حقه فبقي المال عليه وهل يبر الكفيل اختلف
 فيه المشايخ ولو ابراه الاصيل فأت الاصيل قبل الرد والقبول كان
 ذلك قبولا ولو ابراه المديون بعد موته فرد الورثة ابراه بطل الا برا
 في قول ابي يوسف ولا يبطل في قول محمد **مسألة**
الحواله صحة الحواله يعتمد قبول المحتال له والمحال
 عليه ولا يصح الحواله في غيبة المحتال له في قول ابي حنيفة ومحمد
 كما قلنا في الكفالة الا ان يقبل رجل الحواله للغائب يستتر طرفة
 المحتال عليه لصحة الحواله حتى لو احواله على رجل غائب ثم علم الغائب
 فقبل صحت الحواله وكذا لا يعتبر حضرة المحيل حتى لو قال رجل
 لصاحب الدين لك الف درهم فاحل بها علي فلان بن فلان الف درهم
 فاحتل بها علي فرفض الطالب بذلك واجازة صحة الحواله حتى لا يكون
 له ان يرجع بعد ذلك ولو قال رجل لمديون ان فلان بن فلان
 عليك الف درهم فاحل بها علي فقال المديون احلت ثم بلغ الطالب
 فاجاز لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد والحواله على نوعين
 مطلقة ومقيدة وكلاهما جائز وصورة المطلقة ان يحل على
 رجل المحيل عليه دين او لم يكن وقال الطالب احلتك بالالف التي لك علي

طهره طهره الحواله

عن دين الطالب الا ان ملك
المال على المال عليه فيعود الدين
الي دمة المحيل

علي هذا الرجل ولم يقل ليود بها من المال الذي ي عليه وهذا النوع من
الحواله يوجب براءة المحيل و هلاك المال على المحتال عليه في قول ابي
حنيفة رحمه الله يكون على وجهين احدهما ان يموت المحتال عليه مغلما
لم يدع مالا عينا ولا ديناً على رجل ولا كفيلاً بالمال المحتال به والثاني
ان يحجل المحتال عليه الحوالة وتحلف ولم يكن للمحيل ولا للمحتال
له دين على الحوالة وهو من جملة هلاك المال على المحتال عليه
في بطل الحوالة ويعود المال على المحيل في ظاهر الرواية وعلى قول
ابي يوسف ومحمد هلاك يكون بهذين الطريقين وبتفليس القاضى
المحتال عليه ولو مات المحتال عليه مفلساً وعند المحتال له دين
بالمال لعين المحتال عليه بان استعار المحتال عليه من اخر عينا
فرضه عند المحتال له او رهن رجل عند المحتال له رهناً بالمال
تبرعاً وجعل المحتال له سائطاً على بيعه او لم يجعله سائطاً على بيعه
تبرعات المحتال عليه مفلساً ولم يدع مالا يعود الدين الي دمة المحيل
بخلاف ما لو مات المحتال عليه مفلساً وبالمال كفيل فانه لا يعود
الدين الي دمة المحيل ثم في الحوالة المطلقة ان كان للمحيل دين على
المحتال عليه فادى المحتال عليه مال الحوالة بري المحيل والمحتال
عليه دين على المحتال عن دين الطالب وان لم يكن للمحيل دين على
المحتال عليه رجع المحتال عليه بذلك على المحيل لانه قضى دينه بامر
فيرجع بذلك عليه والحوالة المقيدة صورتها ان يكون للمحيل
مال عند المحتال عليه من وديعة او غضب و عليه دين فقال
احلت الطالب عليك بالالف التي له على ان يود بها من المال

الذي

المال

الذي ي عليك اذا قبل المحتال عليه بري المحيل عن دين الطالب فان كانت
الحواله مقيدة بالالف التي له على المحتال عليه فأت المحتال عليه مفلساً
او حجل المحتال عليه الحوالة وتحلف ولم يكن للمحيل ولا للمحال عليه دين
على الحوالة بطلت الحوالة وعاد دين الطالب على المحيل وكذا اذا افلس
القاضى المحتال عليه عندها فان كانت الحوالة مقيدة بوديعة
كانت عند المحتال عليه وهلك الوديعة او استحققت بطل الحوالة
ويعود الدين على المحيل وان كانت الحوالة مقيدة بغضب كان عند
المحتال عليه فاستحق الغضب بطلت الحوالة وان هلك الغضب لا
تبطل الحوالة اذا كان فيه وفاء بمال الحوالة فيكون الضمان قائماً
مقام الغضب وما دام المال الذي تفيد به الحوالة قائماً لا يكون
للمحيل ان يأخذ ماله ولا دينه من المحتال عليه لان ذلك المال صار
مشغولاً بمال الحوالة وان كانت الحوالة مطلقة وللمحيل دين
على المحتال عليه او عين في يده كان للمحيل ان يأخذ دينه او عينه من
المحتال عليه ولو كانت الحوالة مقيدة بتمن عبد كان للمحيل على المحتال
عليه ثم انفسخ بيع العبد بخيار رؤية او شرط او عيب قبل القبض او
بقضاء قاض او هلك العبد بالمبيع قبل التسليم بطل التمن عن المحتال
عليه ولا يبطل الحوالة استحساناً وان استحق العبد بالمبيع بطلت الحوالة
قياساً واستحساناً في رواية الاصل من الكفالة وكذا لو كاتب
المولى ام ولده ثم احال عليها غنم مما من غرمائه بيد الكتابه ثم
مات المولى بغير تمام الولد ويبطل الكتابه ولا تبطل الحوالة استحساناً
ولو كانت الحوالة بالالف كانت للمحيل على المحتال عليه ثم ان المحتال

مطل

مطل

له ابر المحتمل عليه من مال الحوالة بري المحيل والمحتمل عليه عن دين
المحتمل له بالحوالة والمحتمل عليه بالابرا ويرجع المحيل بدينه على
المحتمل عليه ولو وهب المحتمل له للمحتمل عليه تجوز الهبة ويبطل ما كان للمحيل
على المحتمل عليه ولا يكون للمحيل ان يرجع بدينه على المحتمل عليه ولو
كانت الحوالة مقيدة بوجه كانت عند المحتمل عليه فرض
المحيل فدفع المحتمل عليه الوديعة الى المحتمل له ثم مات المحيل وعليه
دبون كثيرة لا يضمن المودع شيئا لغرم المحيل ولا يسلم الوديعة
للمحتمل له بل يكون بينه وبين غرم المحيل بالخصص ولو ان المحتمل
عليه امسك الوديعة لنفسه وقضى دين المحتمل له من مال نفسه
كانت الوديعة له ولم يكن متبرعا استحسانا ولو ان صاحب
الدين احتال بدينه على رجل غير المديون عيما ان يكون ^{المديون} برياً جاز
فان مات المحتمل له وورثه المحتمل عليه او وهب المحتمل له المال
من المحتمل عليه لا يرجع المحتمل عليه على المديون شيء فان مات
المحتمل له فورثه المديون كان للمديون الذي عليه فانتقل ذلك
الى الورثة اصل المال ان يرجع على المحتمل عليه لان المحتمل له
كان له مطالبة المحتمل عليه فانتقل ذلك الى وارثه رجل له
على رجل الف درهم فاحال صاحب الدين رجلا على المديون بالالف
التي له عليه فقبض المحتمل له المال من المحتمل عليه فقال المحيل
للقابض ما كان لك على شيء وانما ارتكبت قبض المال منه بطريق
الوكالة وطالبة بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان في عليك
الف فاحلتي به عليه كان القول قول المحيل لان القابض يدعي

المحيل
ملا الحوالة
٢

عليه

عليه ديناً وهو ينكر ولو ان المحتمل عليه ادى مال الحوالة وقال للمحيل
ما كان لك على شيء وقد قضيت دينك بامرك فلي ان يرجع عليك وقال
المحيل لا بل كان لي عليك الف كان القول قول المحتمل عليه لان القابض
يدعي عليه ديناً وهو ينكر ولو كان المحتمل له غائباً فارد المحيل ان
يقبض مال من المحتمل عليه وقال احلته بوكالة ولم يكن على دين
قال ابو يوسف لا اصدق ولا اقبل بيته لانه قضا على الغائب وقال
محمد يقبل قول المحيل انه وكله رجل عليه دين لرجل فاحال صاحب
الدين بجميع ماله وهو الف على رجل وقبل المحتمل عليه الحوالة
ثم ان المحيل احال الطالب على رجل اخر بجميع ماله عليه وقبل المحتمل
عليه الثاني ذكر في الاصل ان الحوالة الثانية يكون نقضا للحوالة
الاولى لا نه لا صحة للثانية الا بعد نقض الاولى والمحيل والمحتمل
له يملكان النقص فاذا انقضا الحوالة الاولى انتقضت فبر المحتمل عليه
الاول وهو خلاف ما اذا كان لرجل على رجل دين وبه كفيل فاعطاه
كفيل اخر فان الكفالة الثانية لا تكون ايصالاً للكفالة الاولى
لان المقصود من الكفالة الترفق مع بقا الدين على الاصيل وضم
الكفيل الى الكفيل ريد في التوفيق ولو كانت الحوالة مطلقة ثم
ان المحيل قضى دين المحتمل له نجبر المحتمل له على القبول ولا يكون
هذا الرجل المحيل متبرعا ولو ابر المحتمل له المحيل عما كان على المحيل
او وهبه منه لا يصح ولا يكون هذا لرجل اذا كان له دين على دين
موجله على رجل فابراه عن الدين قبل حلول الاجل او وهبه معه صح
ذلك رجل عليه الف حاله لرجل والمديون على رجل اخر الف درهم

عظم

عظم

عظم
سواء لا ينظر لادار

حاله فاحال المديون الاول صاحب دينه على المديون الثاني حواله مقبلة
بما عليه صحت الحواله ولو ان المحتال له اخرا لمحتال عليه سنة لا يكون
للمحيل ان يرجع على مديونه بما كان له عليه لان ما كان له على مديونه
صار مشغولا بدفع الحواله بالتاجيل لا يزول الشغل فلو ان المحتال له
بعد التاجر ابرا المحتال عليه عن دين الحواله كان للمحيل ان يرجع مدينه
بدينه حاله رجل احوال رجل على رجل بدين وقبل المحتال عليه الحواله
على ان يعطي المحتال عليه مال الحواله من ثمن دار نفسه او من ثمن عبد
نفسه جازت الحواله ولا تجبر المحتال عليه على بيع داره ولا بيع عبده
وهو بمنزله ما لو قبل الحواله على ان يعطي المال عند الحصاد او ما اشبه
ذلك فانه لا تجبر على اداء المال قبل الاجل ولو كانت الحواله بشرط
ان يعطي المحتال عليه مال الحواله من ثمن دار المحيل او من ثمن عبده كانت
الحواله باطله لان هذه حواله بما لا يقدر على الوفاء به وهو بيع الدار
والعبد فان الحواله بهذا الشرط لا يكون توكيلا ببيع دار المحيل رجل
عليه دين لرجل وبه كفيل فاحال الكفيل المطالب بالمال على رجل وقبل
المحتال عليه بري الاصيل والكفيل جميعا الا ان يشترط الطالب في
الحواله براه الاصيل خاصه فيثبت لابي الاصيل رجل عليه دين فحسب
المطالب يقضى دينه فقال المطلوب قد احلتك به على فلان وفلان
غلب وقت الخصومه فقال الطالب لم اقبل الحواله كان القول قول
المطالب والبينة على المطلوب وهو المحيل فان اقام المطلوب بيته على
ما ادعى ذكر في الاصل ملا ان القاضي يقبل البينة ويؤخر الامر حتى
حتى يحضر الغائب فانه خصم مع الطالب فاذا قدم الغائب وانكر الحواله

امر المطلب

امر المطلوب باعادة البينة في وجهه ولا يقضى عليه بتلك البينة وان لم يكن
للمطالب بيته على ذلك وطلب المطلوب من الطالب قبل حضور الغائب
كان له ذلك فان نكل الطالب بري المطلوب عن الدين رجل عليه دين
لرجل فاحال الطالب على رجل ليس عليه للمحيل دين فحاضري وقضى
المال عن المحتال عليه تبرعا كان للمحتال عليه ان يرجع على المحيل
كما لو ادى المحتال عليه المال بنفسه وليس عليه دين كان له ان يرجع
على المحيل ولو كان للمحيل دين على المحتال عليه فاحال الطالب على مدينه
بذلك المال ثم جاء فضولي وقضى دين المحتال له عن المحيل الذي عليه
اصل المال كان للمحيل ان يرجع بدينه على المحتال لان قضا الفضولي
عنه كقضا به بنفسه ولو قضى المحيل دين الطالب بماله نفسه بعد
الحواله كان له ان يرجع على المحتال عليه بدينه كذلك هنا وليس
للفضولي ان يرجع على الذي عليه اصل المال لانه متبرع ولو اختلف
المحيل والمحتال عليه كل واحد منهما يدعي ان الفضولي قضى عنه والفضولي
لم يسن عند القضا احدهما يعني يرجع الى قول الفضولي عنهما قضيت
فان مات الفضولي قبل البيان او غاب كان القضا عن المحتال عليه
لان القضا يكون عن المطلوب ظاهر الباع اذا حال غريمه على المشتري
حواله مقبلة بالثمن لا يبقى لليابغ حق الحبس ولو احوال المشتري الباع
على غريم له حق الحبس في طاهر الرواية وذكر في الطلاق من الاملا اذا
احال الزوج امراته بصدقاها على اخر كان للزوج ان يدخل بها
في قول ابى حنيفة ولو احوالت المرأة على زوجها بالمرعز ما لها كان
لها ان تمنع نفسها لان غريمها بمنزله وكيلها فام يصل الصداق اليه

كان للمبايع

وكيفية كان لها حق المنع رجل عليه الف لرجل فاحال بها على رجل ثم ان المحتال
 عليه احال الطالب بها على الذي عليه الاصل ذكر في النوازل ان المحتال
 عليه بترامنه وان توي المال على الذي عليه الاصل لم يجد المال الى المحتال
 عليه الاول وكانه جعل الحوالة على الاصل بقضا الحوالة الاولى وبعد
 ما استقضت الاولى لا يعود اليه المال رجل له على رجل مال فقال
 الطالب للديون احلني مالي عليك على فلان على انكضا من لذلك
 ففعل فزوجا يزوله ان ياخذ المال لهما لانه لما اشترط الضمان على المحيل
 فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة
 رجل احال رجلا على رجل بمال فقال المحتال عليه بعد ذلك
 ثم رجعا المحتال له وقال يحجبني المحتال عليه ان يكون لي عليه شيء
 قال ابو يوسف لا يصدق المحتال له وان اقام البينة انه حجب
 لا يقبل بينته لان المشرود عليه غايب وان كان المحتال عليه
 حاضرا وحده الحوالة وليس للمحتال بينة كان حجوده فسخا للحوالة
 فيكون القول قوله في ذلك رجل احال امراته بصداقتها على رجل
 وقبل الحوالة ثم غاب الزوج فاقام المحتال عليه بينة ان ثكاحها
 كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا يقبل بينته ولو ادعى على المرأة انها
 كانت امرأت زوجها عن صداقتها وان الزوج اعطاها المهر او باع
 بصداقتها منها شيئا وقبضت قبلت بينته وان كان المبيع غير مقبوض
 لا يقبل بينته وكذا اذا كان مقبوضا وهو قائم بعينه لا يقبل
 بينة المحتال عليه وكذلك في الكفيل رجل اشترى من رجل عبدا
 بالف درهم وكفل بالثمن ثم ان الكفيل احال البائع على رجل ثم ان البائع

اراد

اراد ان ياخذ المال من المشتري لم يكن له ذلك لان الكفيل قائم مقام المشتري
 ولو احال المشتري بالثمن على رجل لا يبقى له مطالبة المشتري رجل اشترى
 من رجل عبدا وقبضه ثم ان المشتري احال البائع بالثمن على رجل ليس
 للمشتري عليه مال ثم ان المشتري بقدر المال من عنده عن المحتال عليه
 جاز ولم يكن للمحتال عليه ان يرجع بذلك على المشتري وكذلك لو قضاه
 اجنبي عن المشتري وان قضاه اجنبي عن المحتال عليه كان للمحتال
 عليه ان يرجع عن المشتري لان قضا الاجنبي عن المحتال عليه غير
 قضا المحتال عليه ولو قضاه الاجنبي ولم سن كان القول قوله
 بعد ذلك فان كان الاجنبي ميتا او غائبا كان القضا عن المحتال
 عليه وهو نظير ما قلنا رجل اشترى من رجل دابة وقبضها واحال
 البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد بالدابة عيبا فردها بقضا
 قاض لم يكن للمشتري ان يرجع بالمائة على البائع ولكن البائع بحبله
 بها على المحتال عليه شاهد ا كان المحتال عليه او غائبا ويكون
 القول قول البائع انه لم ياخذ المال من المحتال عليه وكذا لو كان
 الرد بغير قضا فانه لا ياخذ المال من البائع وان كان البيع فاسدا
 ا بطله القاضى وردد الدابة ورجع المشتري بما كان له على المحتال عليه والله اعلم

كتاب الصلح فصل

في الصلح عن الميراث والوصية قال رحمه الله اذا صولحت المرأة
 عن عيبتها وصداقتها والورثة يقررون ثكاحها فان كان من التركة
 دين على الناس فصولحت عن الكل على ان يكون نصيبها من الدين
 للمورثة او صولحت عن التركة ولم تقل شيئا كان الصلح باطلا

ط

الصلح

لا يها تصير ملكة نصيبها من الدين للورثة وتمليك الدين من غير
من عليه الدين بعوض باطل واذا افسد العقد في حصة الدين فسد في
الباقى اما عند ابي حنيفة لان مذهبه ان العقد اذا افسد في البعض
لمفسد مفسد في الكل واما عندهما فلا لان الدين ليس بالكل
حقيقة فاذا شرط في العقد تمليك ما ليس بالكل بطل في الكل
كما لو جمع بين حر وعبد فباعهما صفقة واحدة فان طلبوا
تجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين للوارث وطريق
ذلك تشريي المرأة من الوارث شيئا من اعيان الوارث
ممتد نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بحصة
من الدين ثم يمتدون الصلح بينهم من غير ان يكون ذلك شرطا
في الصلح وان صالحت ورثة زوجها عن اعيان الزكاة خاصة
دون الدين فهو على وجه ثلثه احدها ان يكون بدل الصلح من
الدراهم والدنانير وليس في الزكاة من كان في الزكاة دراهم
فصولحت جنس ذلك فهو جائز على كل حال وان كان في الزكاة
نقد من جنس بدل الصلح بان كان في الزكاة دراهم فصولحت
على دراهم ان كان بدل الصلح اكثر من حصتها من دراهم الزكاة
جائز لانه خلا عن الدواب وان كانت حصتها من دراهم الزكاة
مثل بدل الصلح او اكثر من بدل الصلح كان باطلا لان ما
سوي بدل الصلح من الاعيان يكون خاليا عن العوض هذا اذا
علم وان كان لا يعلم ان نصيبها من الزكاة اقل من بدل الصلح
او اكثر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يفسد العقد على كل

حال وان علم

حال سواء علم ان في الزكاة نقدا من جنس بدل الصلح او لم يعلم لان هذا
عقد يفسد في جوانه فلا يجوز بالشك والصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر
ان الشك ان كان في وجود ذلك في الزكاة يجوز العقد لان النائي ههنا شبهة الشبهة
وشبهة الشبهة لا تعتبر وان علم وجود ذلك في الزكاة لكن لا يدري
ان بدل الصلح اقل من حصتها من دراهم الزكاة او اكثر او مثله فسد العقد
ههنا لان معاملة الفضة بالفضة لا يجوز الا بشرط التساوي فاذا
وقع الشك في التساوي لا يجوز كالمالو باع الفضة بالفضة مجازفة قال
الحاكم الشهيد انما يبطل الصلح على اقل من حصتها من مال الربوا
في حالة النضاد واما في حالة الجحود والمناعة يجوز الصلح ووجه
ذلك ان في حالة الانكار ياخذ لا يكون بدلا في حق الدافع وان كان في
الزكاة دراهم ودنانير فصالحوها على دراهم ودنانير يجوز الصلح
عندنا على حالها ظاهر الرواية بصرف الجنس الى خلاف الجنس تجزى بالصحة
وان صالحوها على حيوان فمعيّن او عرض جاز الصلح سواء كان في الزكاة
عرض من جنس ذلك او لم يكن وهذا الذي ذكرنا اذا صالحوها
وليس على الميت دين فان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها على
شيء لا يجوز هذا الصلح لان الدين القليل يمنع جواز النصف في الزكاة
فان طلبوا الجواز بطريق ذلك ان يضمن الوارث ثمن مال اخر ثم يبيعها
عن ثمنها وصدّقها على نحو ما قلنا وان لم يضمن الوارث لغريم الميت
ولكن عن لواعيها لدين الميت فيه وفاء بالدين ثم صالحوها في الباقي
على نحو ما قلنا فان اجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبل ان يصل اليه حقه
كان له ان يرجع عن ذلك لئلا يجل مات وترك ابنيين وعليه دين والميت

دين الميت بشرط ان لا يرضع في الزكاة
او يضمن اخيه ثمنه او يرضع في الميت
ويؤدوا دين الميت من ثمنه

اراضي وله دين دراهم على رجل فصالح احد الابنين الاخر على دراهم معلومة
على ان يكون الضياع له وعلى ان الدراهم التي هي دين لابيهم على حالة بينهما
وعلى ان الدين الذي على ابنيهما هو ضامن لذلك وهو كذا درهم ذكر عن
يوسف في الامالي ان الصلح جائز وان لم يرسم ما على الميت من الدين لا يطل الصلح
رجل اوصى لرجل بعد اود رآهم وترك ابنا وبنتا فصالح الابن والابنة
الموصى له بالعبد على مائة درهم قال ابو يوسف ان كانت المائة من
مالهما غني الميراث كان العبد بينهما نصفين وان صالحاه من المال
الذي ورثاه عن ابنيهما كان العبد بينهما اثلاثا لان المائة كانت بينهما
اثلاثا وذكر الحنفية في الخيل ان الصلح ان كان عن اقرار كان الموصى به
بينهما نصفين وان كان عن انكار فعلى قدر الميراث وعلى هذا بعض
المشاخ وكذلك في الصلح عن الميراث امرأة ادعت قبل ورثتها زوجها
ميراثا وهم جاحدون انها امرأة الميت فصالحوها على اقل من حصتها
من الميراث والميراث على دراهم معلومة ونصيبها من الميراث من تلك الدراهم
اكثر من بدل الصلح قال ابو يوسف الصلح جائز ولا يبعث للورثة ان
علموا انها امرأة الميت فان اقامت المرأة البينة بعد ذلك انها امرأة الميت
ابطلت الصلح وهذا يوافق ما ذكرنا عن الحاكم الشهيد ان الصلح على
اقل من حصتها من مال الربا انما لا يجوز في حالة التصديق ويجوز
في حالة الجحود رجل صالح امرأة ابنه من ميراثها على الف درهم ودينار
وليس للميت وارث سواهما في التركة دراهم وذهب يدا لابن قال
ابو يوسف لا يجوز هذا الصلح الا ان يكون ما ترك من الذهب والفضة
حاضرا عند الصلح او يكون غصبا مصنونا على الابن حتى لا يكون افتراقا

رضی

من غير قبض رجل مات وترك ابنا وامراة وترك عقارا وامتعة ورقميا
فقبض الابن جميع ذلك واستهلك او لم يستهلك ثم صالحته المرأة على انكار
او اقرار على دراهم حالة او موجهة جازلا نه اذا لم يكن في مال التركة
شي من النقود امكن تجويز العقد مباركة كما يجوز بين الا الجانبين ^{لا يملك}
وان كان في الميراث نقد ودين على رجل فصالحته المرأة ابن زوجها عن
نصيبها من التركة سوي الدين جازلا نه استفتيت الدين فجعل كأن المستثنى
ليس من التركة ولو صولحت عن نصيبها من العروش والعقار خاصة
او عن بعض الاعيان دون البعض جاز ولو اقرت المرأة انها صالحت ابن
زوجها واستوفت نصيبها من كل مال ومما كان للميت على فلان بن فلان جاز
وكذا الواقرت انها ابرأت غريم الميت عن حصتها من الدين الذي كان عليه
او يقول ابن الميت قضاني حصتي من الدين من مال نفسه واستوفيت منه
كان جائزا ولو ان دارا في يد ورثة ادعي فيها رجل حقا وبعض الورثة ^{مضر} حقا
وبعضهم غايب فصالح المدعي الحاضر منهم على شيء مسمى من جميع حقه جاز
ذلك ويكون متين كما في هذا الصلح في حصة شركائه وصالح الاجنبي على ماله
جائز فهذا اولى ولا يرجع على شركائه بشي وان كان صالحا على ان يكون
حق المدعي للموارث خاصة دون غير فهو جائز ايضا لان هذا الموارث
يتملك حق المدعي بهذا العقد ثم هو يقوم مقام المدعي في اثبات حقه
ان اثبت سلم اليه وان لم يقدر على اثبات بطل الصلح في حصة الشركاء
ويرجع على المدعي بحصة ذلك من البذل كما لو استرعى له وان عجز جرح
على البائع بالثمن رجل مات واوصى لرجل بثلث ماله وترك ورثة
صفارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على دراهم

عبد المولى محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن
المشترى ملك نفاذ عن العاصم

معلومة علي ان يسلم لهذا الوارث حق الموصي له فهذا او ما صالح بعض الورثة
 البعض سوا ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود تجوز الصلح فان كان
 فيها دين علي رجل لا تجوز لان الموصي له يملك ثلث الدين بمنزلة الوارث
 وان كان في التركة نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح او اكثر
 لا تجوز وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصي له بدله
 الصلح قبل الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل في التقديدا اذا وصلت
 المرأة عن ثمنها وصداقتها علي دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين طاهر
 ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر للدين لم يعلم به الورثة او اظهر فيها
 عين لم يعلم به الوارث هل يكون ذلك الدين والعين داخلا في الصلح
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون داخلا في الصلح ويكون الدين والعين
 من جميع الورثة علي حساب موارثهم لانهم اذا لم يعلموا بذلك كان
 صلحهم عن الطاهر المعلوم عند الورثة لا عن المجهول ومالم يكن طاهرا
 يكون بمنزلة المستثنى عن الصلح وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح
 لانهم صالحوا عن التركة والتركة هي المعلوم عند الورثة فعلى هذا
 القول اذا ظهر دين للدين فسد الصلح وتجعل كان هذا الدين كان طاهرا
 وقت الصلح وعلي قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين
 والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح

باب الصلح عن الدين

وفيه بعض مسائل صلح الفضولي رجل ادعي علي رجل حقا فصالح رجل
 اجنبى فهذا علي وجهين اما ان كان المدعي به عينا او دينا وكل ذلك علي وجهين
 اما ان اقر المدعي عليه وانكره كذلك علي وجهين اما ان صالح الاجنبى بالمدعي

علي

عليه او بخير من فان ادعي عينا فانكر المدعي عليه فصالح الاجنبى فهو علي خمسة
 اوجه احدها ان يقول الاجنبى للمدعي صالح فلانا عن دعواك علي الف درهم او يقول
 صالحك علي دعوا فلان علي الف درهم او يقول صالحني من دعواك علي فلان علي
 الف درهم او يقول صالح فلانا علي الف درهم من مال او علي الف درهم هذه او علي
 الف درهم علي اني ضامن لها فان قال صالح فلانا من دعواك علي فلان علي
 الف درهم او يقول فقال المدعي صالحت بتوقف الصلح علي اجابة المدعي عليه
 ان اجاز ويلزمه البطل وان رد بطلا ويخرج الاجنبى من السين لان الاجنبى
 لم يثبت الصلح الي نفسه ولا الي ماله ولم يضمن وصلح الفضولي لا ينفذ عليه
 الا باحدى هذه الامور فاذا لم يوجد شيء من ذلك يتوقف كرجل قال
 لغيره خالع امراتك علي الف درهم ولم يصف الي مال نفسه ولم يضمن يتوقف
 الخلع علي اجابة المرأة فان اجازت نقدها ويلزمها المال لا علي الاجنبى وان
 ردت بطل لانه اضاف الخلع اليها كذلك ههنا واما اذا قال الاجنبى للمدعي
 صالحك من دعواك علي فلان علي الف درهم اختلف فيه السامع قال
 بعضهم هذا والاول سوا لانه وان اضاف الصلح الي نفسه فنفذه الصلح
 يعود الي المدعي عليه والاضافة الي نفسه محتملة بحتم النيابة والوكالة
 ويحتمل غير ذلك فكان العقد مع المدعي عليه وقال بعضهم هذا بمنزلة
 قوله صالحني من دعواك علي فلان علي الف درهم ولم ينفذ الصلح عليه
 ويلزمه المال علي كل حال لانه اضاف الصلح الي نفسه بحرف التلقين
 ضربتك وما اشبه ذلك وهو بمنزلة قول الوكيل بالشرا اشتريت
 فانه يكون مقيفا العقد الي نفسه حتى يرجع اليه الحقوق ولو قال
 صالحني علي الف درهم او قال صالح فلانا علي الف من مالي او قال علي الف

حطس صلح الفضولي

على اني ضامن لها في هذه الوجوه الثلاثة بنقد الصلح على الاجنبي ويلزمه المال
 ولا يرجع بذلك على المدعي عليه اذ لم يكن بامر المدعي عليه اما في قوله صالحني
 فلانه اضاف الصلح الى نفسه فينفذ عليه ويكون هذا التزام المال بمقابلته
 اسقاط الثمن عن المدعي عليه وكذا في قوله صالح فلانا بالالف من مالي لان
 اضافة البدل الى مال نفسه بمنزلة اضافة العقد الى نفسه فان الرجل يقول
 لغيره اشترى عبد بالالف درهم من مالي يكون توكيلا وكذا قوله صالح فلانا على الف
 على اني ضامن فهو كقوله صالح فلانا على ان بدله على لا على وجه الكفالة لان
 الكفالة لا تكون الا بعد وجوب المال على الاصيل وعندنا انكار المدعي عليه لشيء على
 المدعي عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعي عليه منكرا او صالح الفضولي
 بغير امر فان صالح بامر وهو منكرا فهو على خمسة اوجه ايضا ان قال المأمور
 للمدعي صالح فلانا من دعواك على الف درهم فنقد الصلح على المدعي عليه لان الفضول
 اذ لم يكن مأمورا في هذه الوجوه كان الصلح مع المدعي عليه فاذا كان بامر المدعي عليه
 ينفذ عليه وتجب المال على المدعي عليه وتخرج المأمور من التيقن وان قال
 المأمور للمدعي صالحك على الف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلنا اذا
 كان الصلح بغير امر المدعي عليه عند البعض يكون الصلح مع المدعي عليه فاذا كان
 مأمورا هاهنا بعد على المدعي عليه وعند البعض يكون الصلح مع المدعي قالو
 قال صالحني عن دعواك على الف درهم فنقد الصلح على المأمور وتجب المال
 على المأمور ثم يرجع به على الامر لانه اضاف الصلح الى نفسه وهو مأمور فيكون
 بمنزلة الوكيل بالشرا وان قال صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن فنقد
 الصلح على المدعي عليه والمدعي بالخيار ان شأ طالب المدعي عليه بالبدل حكم
 العقد وان شأ طالب الصلح حكم الكفالة بخلاف ما اذ لم يكن مأمورا في

هذا الوجه

هذا الوجه فان ثمة بنقد الصلح على المصالح ولا يرجع هو على المدعي عليه هذا كله
 اذ اكان المدعي عليه منكرا فان كان مقرا بالدين فصالح الاجنبي بغير امر
 فهو على خمسة اوجه ايضا ان قال الاجنبي صالح فلانا على الف درهم سوف
 الصلح على اجابة المدعي عليه وان قال صالحك اختلف فيه المشايخ على
 الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحني على الف درهم فنقد الصلح على الاجنبي ويلزمه
 المال ولا يرجع على المدعي عليه لانه اوجب المال على نفسه لاسقاط الثمن عن
 المدعي عليه بخلاف ما لو كان المدعي به عينا والمدعي عليه مقرا يكون للمدعي
 فصالح الاجنبي بغير امر المدعي عليه فان المصالح يصير مشتريا للعين لنفسه اما لو
 كان المدعي به دينالا يصير مشتريا للدين لان شرا الدين باطل وان قال
 صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني بنقد الصلح عليه ويلزمه
 المال ولا يرجع على المدعي عليه وان قال صالح فلانا على الف على اني ضامن فيقول
 ذلك على اجابة المدعي عليه لانه اضاف الصلح الى المدعي عليه والمدعي عليه اذا
 كان مقرا بالدين امكن حمل قوله على اني ضامن على الكفالة بخلاف ما اذا
 كان المدعي عليه منكرا لان ثم يتعذر حمل قوله على اني ضامن على الكفالة بخلاف
 فيجعل ذلك اجابا على نفسه ابتداء هذا اذا كان المدعي عليه مقرا بالدين وان قال
 غير مأمور بالصلح فان كان مأمورا به فهو على خمسة اوجه ايضا ان قال
 صالح فلانا فنقد الصلح على المدعي عليه فيجب المال عليه وان قال صالحني بنقد
 الصلح على المدعي عليه ايضا ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر
 كما لو قيل بالشرا وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على الف
 على اني ضامن بنقد الصلح على المدعي عليه وتجب المال على الاجنبي حكم الكفالة
 لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف ما لو قال من مالي

فان تم يلزمه المال بحكم العقد حتى يرجع على المور قبل الاداء كما لو قيل بالشرا
هذا اذا كان المدعي عليه ديناً فان كان عيناً فهو على وجهين اما ان كان المدعي
عليه مقراً او منكراً فان كان منكراً فصلاح الاجنبي بغير امر المدعي عليه فاجلوا
فيه كالجواب في الدين اذا صالح بامر او بغير امر فان صالح بغير امر فهو على
خمس او جه ان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعي عليه ولا ينفذ
على الاجنبي لان شرا الفضولي ما ينفذ عليه اذا وجد نفاذ ا على العاقد وهو
اذا لم يصف الشرا الى نفسه لا يمكن تنفذه عليه فتوقف شرا المحذور يتوقف
عند الكل وشر المريد يتوقف في قول ابى حنيفة رحمه الله وان قال صالحك
فيه اختلاف المشايخ على نحو ما سبق فان قال صالحني او قال صالح فلانا
على الف من مالي او على الف هذه فانه ينفذ عليه لان اضافة الصلح الى ماله
بمثلة اضافة الصلح الى نفسه فيصير مشترياً لنفسه ويصير العين له بخلاف
الدين ولو قال صالح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اجاز يصير كفيلاً

اما اذا كان المدعي عليه مقراً
فهو على وجهين اما ان صالح
بامره او بغير امره فان

شر المريد يتوقف

فصل في الصلح عن الدين

رجل له على رجل الف درهم فقصاه درهم بمحمولة لا يعرف وزنها لا يجوز
ولو اعطاه على وجه الصلح جاز لان الصلح ينبي عن الاسقاط فيحمل على ان
المدفوع اقل من دينه ولهذا لو كان له على رجل الف درهم فصالحه منها
على خمس مائة جاز ولو باع ما في ذمته بخمس مائة لم تجز رجل ادعى على رجل
الف درهم فانكر فاصطالحا على عشرة دنائير وافتراقا قبل القبض بطل لان
الصلح على غير جنس الحق لا يكون الا على مبادلة والصرف يبطل بالافتراق
من غير قبض رجل له على الف درهم حاد فاصطالحا على عشرة دنائير وافتراقا
قبل القبض بطل ولو صالح من الجهاد على النهرجه جاز ولا يكون صرفاً ان يكون

رجل

اسقاطا

اسقاطا لصفة الجودة وكذا لو كانت الجهاد الفاحالة فصالحه على الف نهرجه الى
اجل جاز الا ان اصل المال اذا كان رضاً وصالحه الى اجل لا يصح التاجيل ولو كان لرجل
على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسة دراهم وعشرة دنائير الى اجل
جاز لانه حط وكذا لو صالحه من ذلك على خمسين درهما او الى اجل جاز وكذا لو صالحه
على خمسين درهما حاله او الى اجل جاز وكذا لو صالحه عن خمسين درهما فضة بفضة
حالة او الى اجل جاز وكذا لو صالحه على خمسين درهما فضة بفضة بتراحة الى اجل جاز
لانه صالحه على دون حقه في الوزن والجودة ولو ادعى على رجل بالف درهم سودا
فصالحه منها بعد الانكار على الف درهم حده الى اجل لا يجوز لان النخبة افضل
من السود والمدعي عليه التزم زيادة الجودة بمقابلة الاجل فلا يجوز ولو ادعى
نخبة فصالحه على مثل قدرها سودا حالة او الى اجل جاز لانه اسقاط ولو كان
لرجل قبل رجل الف درهم غلة فصالحه منها على خمس مائة نخبة ونقدتها اياه
في المجلس لا يجوز في قول ابى حنيفة ومحمد وابي يوسف الاخر لانه صالحه على اجود
من حقه لاسقاط بعضه ولو كان لرجل على رجل الف درهم فضة بفضة فصالحه
على خمس مائة درهم تبر سودا الى اجل جاز لانه حط وان صالحه على خمس مائة درهم
مضروبة بوزن سعه الى اجل لا يجوز فالخاسل انه اذا صالح على اجود
من حقه وانقص قدره من حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من حقه قدره
وجوده او على مثل حقه جوده وانقص قدره من حقه جاز رجل له على رجل
كروخطة فصالحه عن اقراره وانكاره على نصف كروخطة ونصف كرشعير
الى اجل بطل ولو ادعى على رجل الف فانكر المدعي عليه فاراد ان يصالحه
على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الف اليه لي عليك وابرائك
عن البقية جاز ويرى المدعي عليه عن الباقي قضاء وديانة وان قال صالحتك

حط

من الالف على مائة ولم يقل امرأتك على الباقي بري المطلوب عن الباقي قضا ولا يبرأ
ديانه ولو ان المطلوب قضا الالف فللمر طالب قضا فضاحه المطلوب على مائة
درهم قضا ولا يحل للطالب ان يأخذ منه المائة اذا كان يعلم بالقضا اذا سرق خفاف
الناس من حانوت الاسكاف فضاح الاسكاف السارق على شئ قالوا ان كان المروق
قايم في يد السارق لا يجوز الصلح الا باجانه ارباب السرقه وان كان مستهلكا
فان لم يكن الصلح على غبن فاحش جاز الصلح ولا يتوقف على اجانه اربابها
لان للمودع ان يصلح الغائب ويستوفى منه الضمان اذا لم يكن فيه غبن
فاحش وان كان غبن فاحش لا يجوز الصلح على صاحب الوديعه رجل استهلك
على رجل انا فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة وافتراقا قبل قبض القيمة لا يبطل
القضا عندنا وكذا لو اطلق على القيمة من غير قضا وافتراقا قبل القبض وكذا
لو استهلك تبرضة او درهم فضاحه على اقل منها الى اجل جاز عندنا رجل
له على رجل درهم لا يعلم وزنها فضاحه منها على عوض او ثوب بعينه جاز
لان الثمن وان كان مجهولا الا ان جهالة الثمن اذا لم يكن محتاجا الى القبض
لا يمنع جواز البيع وان صالحه على درهم معلومة في القياس لا يجوز ويجوز
استحناك الصلح على عن التجرد بدون الحق وكذا اذا جعل لها اجلا جاز
وتجعل ابرا عن القبض وناجلا للباقي ولو كان بين رجلين اخذ واعطا
وبيع وقرض وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يعرفان مال الطالب على الاخر
صالحه على مائة درهم الى اجل جاز استحسانا لما ذكرنا في المسئلة الاولى رجل
له على رجل الف درهم فضاحه على مائة وقبض المائة ثم استحققت المائة فانه
يرجع عليه بمائة ولا يبطل الصلح سوا كان الصلح بعد الاقرار او بعد الانكار وكذا
لو وجدها سيقوه او نهجه يرد لها ويرجع بمائة جبا وان صالحه من الدرهم

ط
لان للمودع ان يصلح الغائب

ط
على دينار

على دينار وقبض الدينار ثم استحققت الدينار بعد افتراقها بطل الصلح ان
استحققت قبل الافتراق يرجع عليه بمثل تلك الدينار ولا يبطل الصلح ولو صالح
من الدرهم على فلوس مسماه وقبضا وتفرقا ثم استحققت الفلوس بطل الصلح
لا لانه كان صرفا بل لانه افتراق عن دين بدين رجل له على رجل درهم
جبا دفعته زيوفا وقال انفقها فان لم ترج لك تردها على ففعل فلم ترج
قال ابو يوسف له ان يرد لها عليه استحسانا وهو خلاف ما لو اشترى شيئا
فوجد معيبا فاراد ان يردده فقال له البائع بعه فان لم يشتره رده على فخرضه
على بيع فلم يشتر منه لم يكن له ان يردده وجه الفرق ان ما قبض من الدرهم
ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذا رضى به فاذا لم يرض به
لم يصير حقه فيكون القابض متصرفا في ملك الدافع بامر فلا يبطل حق القابض
اما في البيع المقبوض عين حق القابض الا انه معيب فلم يكن قول البائع ادنا له
بالصرف في ملك البائع فبقى متصرفا في ملك نفسه فبطل حقه في الرد رجل
قال لا خري عليك الف درهم فقال له المدعي عليه ان خلعت انك
على ادفعها اليك فحلف المدعي ودفع المدعي عليه اليه الدرهم قالوا ان ادي
اليه الدرهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللدافع ان يشترط منه لان
هذا شرط باطل رجل استقرض من رجل درهم بخارية بخارا واشترى
سلعة بدرهم بخارية بخارا فالتقيا في بلد لا توجد فيها البخارية قالوا
بوجوب قدر المسافة داهبا وجايبا وسيؤثمنه بكفيل لانه دفع عسرة فكان
له النظر الى البشارة رجل عليه دين لرجل فدفع المديون دينه الى صاحب
دينه بعدما خرج للصوم واستولوا عليهم فامتنع الدائن عن اخذ قال
ابو يوسف ليس للدائن ان يمتنع عن اخذ لان المديون ادي ما عليه فلا يكون

ط

له ان يمتنع عن القبول وقال الفقيه ابو الليث عندي له ان يمتنع عن الاخذ
لان امواله صارت في ايدي الاوصياء فكان له ان يمتنع كالكفيل بالنفس اذا لم
سلم نفس المكفول به في مكان او موضع لا يقدر الطالب فيه على استيفاء حقه
لا يخرج عن العهدة ولذا الغاصب اذا ارد المعضوب في موضع يخاف عليه لا
يجز المعضوب منه على القبول كذا همنا واذا لم ياخذ صاحب الدين دينه لا
يجز المديون عن العهدة رجل عصب من رجل الفاء واخفاها وغيها فضاكه
المالك على خسرماية فاعطاه الغاصب من تلك الالف او من غيرها كان الصلح
قضا وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي وان كانت الدراهم
في يد الغاصب حيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحدا فذلك
الجواب لان المحذور بمتزلة فيجعل الصلح بطريق الاستقاط فان وجد المعضوب
منه بيعة بعد ذلك فاقامها يقضى له ببقية ماله لانه اذا وجد بينه ظهر
ان المعضوب لم يكن مستهلكا هذا اذا كان الغاصب جاحدا فان كان مقرا بالغصب
والدراهم طاهرة في يده يقدر المعضوب منه على اخذها منه فضاكه على نصيب
علي ان ابراه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول بحوز الصلح قضا وفي الاستحسان
لا يجوز عليه ان يرد ما على المعضوب منه لانها ليست في معنى المستهلك فتقدر
تصح الصلح بطريق الاستقاط لان الابراء عن الاعيان لا يصح ويقدر رجوع بين
مبادلة لمكان الربوا وكذلك كل ما يكال او يوزن

فصل في الابراء عن البعض بشرط تعجيل الباقي وتعليق
الابراء بالدين والابراء عن النفقة رجل له على رجل الف درهم
فقال حطت عنك منها خسرماية على ان تعطيني خسرماية هذه تلك مسائل
احدها ان يقول حطت عنك خسرماية على ان تنقذ لي خسرماية ولم يوقت

لاخذ المديون عن العهدة

لذلك

لذلك وقتا ففي هذا الوجه اذا قيل الغرم ذلك بري عن خسرماية اعطاء الباقي
اولم يعط في قولهم والثانية ان يقول حطت عنك خسرماية على ان تنقذ في اليوم
خسرماية فان لم تنقذ فالمالك عليك على حالة فقبل الغرم ان تنقذ الخسرماية في
اليوم بري عن الباقي وان لم تنقذ في اليوم لا يبرأ في قولهم والثالثة ان يقول
حطت عنك خسرماية على ان تنقذ الباقي في اليوم ولم يزد على ذلك فقبل
الغرم قال ابو حنيفة ومحمد هذا بمتزلة الوجه الثاني ان تنقذ في اليوم بري
عن الباقي وان لم ينقذ لا يبرأ وقال ابو يوسف هو بمتزلة الوجه الاول
انه يبرأ عن الباقي تنقذ الباقي اولم ينقذ ولو قال حطت عنك خسرماية
ان عدت لي خسرماية لا يصح الخط في قولهم تنقذ اولم ينقذ وكذا لو قال الغرم
او الكفيل اذا ادبت الي منها خسرماية فانت بري عن الباقي او قال
متي ما ادبت الي منها خسرماية او قال ان دفعت فخذ اكله باطل لا يبرأ
عن الباقي وان ادب اليه خسرماية ذكر لفظة الصلح اولم يذكر فهو سوا
ولو قال للكفيل بالالف حطت عنك خسرماية على ان تعطيني بالخسرماية
كفيلة اليوم او قال على ان تعطيني بالخسرماية رهنا فقبل ولم يعط بطل
الخط ولو كان على رجل الف درهم وخسرماية منها كفيل فقال للكفيل جاز
ان لم توفيني راس الشهر خسرماية فعليك الالف كلها فقبل الكفيل جاز وهو
كما شرط ولو قال للكفيل بالالف حطت عنك خسرماية على ان توفيني راس
الشهر خسرماية فان لم توفيني فالالف عليك على حالة فهو على جاز وهو كما شرط
ولو نقل رجل بالمال الحال ثم صالح الكفيل المكفول له على ان جعل المال
منجما على انه لو اخرنجا عن محله فالمال عليه حال جاز ويكون كما شرط لان
مثل هذا الصلح لو جري بين صاحب المال ولا يصلح جاز فذلك بيع الكفيل

الى خسرماية

الى الكفيل بالسلم اذا صالح الطالب على راس المال لا يصح ذلك في قول ابي حنيفة
 ومحمد لان الصلح على راس المال اقالة والكفيل لا يملك الاقالة ولو صالح الكفيل الطالب
 على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم
 اليه بالجيد وان صالح الطالب الكفيل على غير جنس السلم لا يصح ولو صالح الكفيل
 الاصيل على غير جنس السلم جاز رجل ادعى على رجل العا فانكر فاصطالحا على ان
 يحلف المدعي عليه وهو بري فهو على وجهين ان اصطالحا على ان يحلف المدعي عليه
 ان حلف فهو بري فحلف المدعي عليه ماله عليه قليل ولا كثير فالصلح باطل
 ويكون المدعي على دعواه ان اقام البينة بينته ويقضى له وان لم يكن له بينة
 فان اراد ان يستحلف المدعي عليه عند القاضي كان له ذلك لان اليمين
 الاولي كانت عند غير القاضي ولا يقطع الخصومة وان اصطالحا على ان
 يحلف المدعي على دعواه على انه ان حلف فالمدعي عليه يكون ضامنا
 لما يدعي فهذا الصلح باطل ولو حلف المدعي لا يجب للمال على المدعي عليه
 وكذا لو قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمال عليه كان
 باطلا وكذا لو قال ان شهد به فلان على فهو على فشهد به فلان لا يلزمه
 ولو قال الطالب للمطلوب انت بري من دعوي هذه على ان يحلف مالي
 قبلك شي فحلف لا يبر الا انه علق البراءة بالخطر وانه باطل ولو ادعى على رجل
 العا فقال له المدعي اقرب لي بالف على ان اعطيك مائة فاقرب لا يلزمه المائة
 ولو قال له المدعي اقرب لي بها على ان احط عنك مائة فاقرب جاز الخط رجل
 ادعى على امرأة انه تزوجها فحدث فضا لها على مائة درهم على ان تقر بذلك
 فاقترت صح ويلزمه المال لان الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء المليك
 فان الرجل اذا قال لغيري اقرب لي بهذا العبد على ان اعطيك مائة درهم فاقتر

والكفيل لا يملك الاقالة

دعوى المدعي

بهرسي

بصير بيعا ولو ادعى امرأة وقال تزوجتك امسين على الف درهم فحدثت
 بها وقال الرجل ان يدي مائة على ان تقرري بالنكاح فاقترت جاز النكاح
 ويكون لها الف ومائة رجل صالح امراته المطلقة من نفقتها على درهم
 معلومة على ان لا يزيد عليها حتى يقضى عدتها وعدتها بالاشهر جاز
 ذلك وان كان عدتها بالحض لم يجز لان الحض غير معلوم قد تحيض ثلث
 حيض في شهرين وقد لا تحيض في عشرة اشهر ولو صالت المرأة زوجها
 عن نفقة كل شهر على درهم قال الزوج لا يطبق ذلك فهو لازم ولا
 يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم ان مادون ذلك يكفيها وان
 صالت المبانة زوجها من سكنها على درهم لا يجوز لان السكنى حق الشرع
 وهي لا يقدر على اسقاط حق الشرع بعوض كان او بغير عوض ولو ادعت
 المرأة ان زوجها طلقها ثلاثا وانكر الزوج فضا لها على مائة درهم
 على ان يبرأ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع بما اعطاها من البدل
 وتكون المرأة على دعواها وكذا لو ادعت تطلقه او تطلقين
 او خلعا فيقوم دخلوا على رجل بيتا ليلا او نهارا وشهروا عليه سلاحا
 وهددوه حتى صالح رجله عن دعواه على شيء او اكرهوه على اقرار او
 ابرأ ففعل قالوا في قياس قول ابي حنيفة يجوز الصلح والاقرار والابراء
 لان عند الاكراه لا يكون الا من السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه
 من كل متغلب يقدر على تحقيق ما اوعدوا والتتوي على قولها هذا اذا شهروا
 عليه السلاح وان لم يشهروا عليه السلاح وخبر به فان كان ذلك نهارا
 في المصر فالصلح جاز لان غير السلاح ثبت فيمكنه ان يستغيث فيلحقه الغوث
 وان هدموا خشب كبيرة لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم هذا اذا كان

خطيب
 والنفقة
 اه عذرا

ذلك في المصنف فان كان ذلك في الطريق ليلا او نهارا او كان في رستاق
لا يلحقه الغوث كان الصلح والاقرار باطلا وان لم يشهدوا عليه السلاح والرجو
اذا هدد امراته لصلح من الصداق على شيء او لتبنيته فهو بمنزلة الاجنبى
وان هدد بها بالطلاق او بالتزوج عليها او بالسري لم يكن ذلك اكواها
من عليه الدين الموجل اذا صلح صاحب دينه على ان يجعله حالا ان لم
يكن ذلك بعوض جائز لان الاجل حقه فيملك اسقاطه وكذلك لو قال
ابطلت الاجل الذي في هذا الدين او تركت الاجل فهو بمنزلة قوله جعلته
حالا ولو قال بريت من الاجل او قال لا حاجة لي في الاجل فهو ليس بشي
والاجل على حاله وكذلك لو قال ابرأت الطالب من الاجل يكون لغوا ولا
يبطل الاجل من عليه الدين الموجل اذا اخضى المال قبل الاجل ثم استحق
المقبوض او وجده زيوفا او بهرجة او ستوقه فرده عاد المال مؤجلا
وكذا لو باعه به عبدا او صاحبه على عبد وقبض العبد فاستحق او ظهر خرا
اورده يعيب بقضا قاض عاد المال مؤجلا وان طلب ان يقبل الصلح
على ما كان قبل الصلح اورده يعيب بغير قاض كان المال مؤجلا وان لم
يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضا فالمال حال رجلا ولما
على رجل الف درهم ان لم يكن الدين واجبا يعقد احدهما بان ورثا ديننا
موجلا من رجل فصالحه احدهما على مائة بمجلة على ان اخر عنه ما بقى
من حصته وهو اربع مائة درهم الى سنة فالماية المقبوضة تكون
بينهما وتاخير حصته وذلك اربع مائة باطل في قول ابى حنيفة حتى لو
قبض الشريك الاخر شيئا كان للمؤخر ان يشارك في المقبوض وعلى قول
ابى يوسف ومحمدنا حين في حصته جائز وان كان دينيهما واجبا بايداية

اصرف

احدهما فان كانا شريكين شركه عنان فان اخر الذي في اليد انة صح تاجيله
في جميع الدين وان اخر الذي لم يباشر الا انة على قول ابى حنيفة لا يصح تاخير
في حصته وعلى قولهما يصح وان كانا متفان وضين فاجل احدهما هملنا
كان من المفاوضة صح تاجيله عند الكل ايهما اجل والوكيل بالبيع اذا
اجل الثمن بعد البيع صح تاجيله في قول ابى حنيفة ومحمد وعلى قول ابى يوسف
لا يصح وان خط احد الشريكين شيئا ان كان المصالح عاقدا جاز حظه
خط الكل او بعضه في قول ابى حنيفة ومحمد ويضمن نصيب شركه ان خط
الكل اما اذا خط البعض فلا يملك وفي نصف صاحبه عاقد والعاقد
يملك الخط في قول ابى حنيفة ومحمد فيصح حظه وان لم يكن المصالح عاقدا يجوز
الخط في نصيبه عند الكل لانه مالك وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند
الكل لانه ليس بمالك ولا عاقد وصلاح الصبي التاجر جاز فيها يجوز
فيه الصلح المبالغ الا الخط بغير عيب

باب صلح المال والصلح عن الامانات والمضمونات والجنايات

والحدود والحقوق رجل دفع غزلا الى حايك فخالف الحايك شرطه بان امر
ان ينسج له ثوبا سبعا في اربع ميسر فتنسج له خمسة في اربع او زاد على ما شرطه
كان لصاحب الغزل الحيار ان شا اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شا
ترك الثوب وضمنه غزلا مثل غزله وهي معروفة فان صالحه على ان
يترك الثوب على الحايك على ان يعطيه الحايك دراهم مسماه الى اجل
ذكر في الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب
الغزل الثوب على الحايك وضمنه غزلا مثل غزله ثم صالحه بعد ذلك

عيا دراهم الى اجل لان الغزل دين في ذمة الحايك فاذا صاحبه من ذلك على دراهم
الى اجل كان ذلك ديناً بين وهو حرام اما اذا اختار صاحب الغزل اخذ
الثوب ثم صالح الحايك على ان يكون الثوب للحايك بدراهم معلومة الى اجل
كان جائزاً ولو انهما تقاضا على ان ياخذ صاحب الغزل الغزل ويعطيه
الحايك بعض الاجر ويحط عنه البعض كان جائزاً ولو دفع ثوباً الى قصار
وخرقه القصار بدقه فصالح دبت الثوب على دراهم ليكون الثوب للقصار او
على دراهم ليكون الثوب لرب الثوب فان صاحبه على دراهم مسماه ليكون
الثوب للقصار كان جائزاً حاله كانت الدراهم او مؤجلة لان ما يعطى
القصار بدل عن الثوب وكذا لو صالح القصار على ان يدفع القصار
الثوب مع دراهم مسماه ليكون الثوب للقصار الى صاحب الثوب
وان كان الصلح بينهما على ان ياخذ القصار حنطة مساهة الى اجل
ويحط عنه الخرق كان ذلك جائزاً في حصة الثوب ولا يجوز في حصة
الخرق لان حصة الخرق دين على القصار فاذا صاحبه على حنطة الى اجل
كان ذلك في حصة الخرق سليماً براس مال هو دين فلا يجوز ويجوز
في حصة الثوب لان فيما يخص الثوب يكون القصار مسترياً بالثوب يحطه
الى اجل وذلك جائز ولو هلك الثوب عند القصار فقال القصار قد
هلك ثم صاحبه على دراهم لا يجوز في قول ابي حنيفة ويجوز في ابي
قوله ابي يوسف ولو ان القصار رد الثوب على صاحبه فطلب الآخر
وادعى صاحب الثوب انه وفاه الاجر لا يصدق صاحب الثوب فان
اصطالحا على ان صاحب الثوب ياخذ من الثوب القصار نصف الاجر
وهو دراهم على ان يعصر له القصار هذا الثوب الاخر جائز ذلك

ولو ادعى

ولو ادعى القصار انه دفع الثوب الى صاحبه فطلب الاجر وكذب به رب الثوب
فصالحه من الاجر على نصفه جائز لان القصار اسقط نصف الداعي الخاص
او المشترك اذا قال ما انت شاه من الغنم او اكلها السبع او سرق فصاحبه
رب الغنم على دراهم معلومة لا يجوز في قول ابي حنيفة لان عند الاجير المشترك
فيما هلك في يده لا يصنع بمثله المودع ومع المودع لا يجوز هذا الصلح عند
ابي حنيفة وكذا هذا وعلى قول محمد يجوز الصلح مع الداعي خاصاً كان او
مشترکاً لان عند الصلح مع المودع جائز مع الداعي اولى وقال ابو يوسف
ان كان الداعي مشتركاً بجوز الصلح لان عند الاجير المشترك ضامن لما
هلك في يده وان لم يكن يصنع بجوز الصلح معه فلا يجوز مع الغاصب
والاجير الخاص بمثله المودع وعند الصلح مع المودع لا يجوز فذلك
مع الاجير الخاص رجل او دفع رجلاً شيئاً فقال المودع ضاعت الوديعة
او قال رد دنتها عليك وانكر صاحبه الرد او الهلاك كان القول قول
المودع مع يمينه لا شيء عليه فان صاحبه الوديعة بعد ذلك على شيء
وهو على وجوه احدها ان يدعي صاحب المال الوديعة فقال المستودع
ما اودعته شيئاً ثم صاحبه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح
على جواز على زعم المدعي وفي زعم المدعي انه صار غائباً بالحدود فيجوز
الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد
فأقر المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئاً وصاحب المال يدعي
عليه الاستهلاك ثم صاحبه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم والوجه الثالث
اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد او الهلاك
ثم صاحبه على شيء جاز الصلح في قول محمد وابي يوسف الاخر واختلفوا

ط
الراعي الخاص المشترك

ط
الصلح مع المودع

ط
لان الصلح بيني بخارعة عازم الدعي

ط
والصحيح انه لا يجوز الصلح عليه
العتق

في قول ابي حنيفة والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف
الاول وعليه الفتوى واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع انه رد
او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل عيّن المودع والوجه
الرابع اذا ادعى المودع الرد او الهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك
ولا يكرهه بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف
الاول والاخر ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك
والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكرهه فصالحه على شيء ذكرناه انه يجوز
هذا الصلح في قولهم فان اختلف بعد ذلك فقال المودع كنت قبل
الصلح انها قد هلكت او ردتها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة وقال
صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل
الصلح ولو رهن متاعا بمائة درهم وقية الرهن ما يتادهم ثم قال
المرتهن هلك الرهن وقال الراهن لم يهلك فاصطلى على ان يرد المرتهن
عليه خمسين درهما وبراءه عن الباقي كان باطلا في قول ابي يوسف
لان هذا صلح عن الزيادة على الدين والزيادة على الدين امانة فيكون
بمثلة المودع اذا ادعى هلاك الوديعة وانكر صاحبها فاصطلى
على شيء كان باطلا وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن
وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقرب المرتهن
ولم ينكر فاصطلى على شيء جازا الصلح في قولهم والمستعير بمثلة المودع
فيما قلنا رجل غصب عبدا ثم صالحه من قيمته على الف حالة او الى اجل
ثم اقام الغاصب بينة ان قيمته اقل من الف لا يقبل بينته في قول
ابي حنيفة وفي قول صاحبه يقبل ويسترد الزيادة عند ابي حنيفة الصلح

ط
والصحيح انه لا يجوز الصلح بمثلها

ع الغصب

عن الغصب على اكثر من قيمته ^{حائضا} ما عليه ما اطل قالوا هذا اذا كان الغصب
تايما بان كان الغصب عبدا ابقا او ما اشبه ذلك اما اذا كان مستهلكا حقيقة
لا يجوز الصلح على اكثر من قيمته في قولهم حتى لو تصاد فاعلى ان الصلح وقع الاكثر
من قيمته كان عليه رد الزيادة وانما الخلاف فيما اذا اختلفا في ذلك واقام
الغاصب بينة على ان الصلح وقع على اكثر من قيمته عند ابي حنيفة لا يقبل هذه
البينة والصحيح ان الصلح على اكثر من قيمته يجوز عند ابي حنيفة وان كان
مستهلكا ولو تصادقا على ذلك لم يجب عليه رد الزيادة واجمعوا في العبد
بين شريكين اذا عتق احدهما لصدقه وهو موسر فاجاز الساكن وضمنه فصالحه
على اكثر من نصف القيمة لا يجوز ولو كان العتق معراف صالح الساكن العبد
على الاستسعا في اكثر من نصف القيمة لا يجوز والقاضي اذا قضى بالشفعة للشفيع
بأكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري ورضى به الشفيع لا يجوز رجل صالح
رجلا عن نصف دار على ان يبرأ من النصف الباقي فصالحه على ذلك ثم اقام
المدعى بينة على ان كل الدار له قال محمد يقضى لجميع الدار الا ان يكون
المدعى قال بعد العبد لصلح على وجه الاقرار لا حوبا في النصف الباقي
لمحمد لا يقضى للمدعى جميع الدار رجل ادعى على رجل سرقة متاع
ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى للسارق على ان يقر السارق
بالسرقة ففعل ففعل ثلثة امان تكون السرقة عروضا او دراهم
او دنائير وكل ذلك على وجهين اما ان تكون السرقة قايمة او مستهلكة
فان كانت عروضا وهي قايمة بعينها جاز الصلح ونصير السرقة ملكا للمدعى
بالمائة التي ياخذها السارق من المدعى لان الاقرار المقررون بالعوض
يكون عيانا عن ابتداء التملك لما قلنا وان كانت العروضا مستهلكة

ط
صالحا لو تصادقا

ط
على وجه

لا يجوز الصلح لان السارق يصير ملكا بقصد الصلح قيمة السرقة من المدعي بالمائة
 اليه تدفعها اليه المدعي وذلك باطل لان القيمة مجهولة وتمليك المجهول الذي
 يحتاج الي التسليم باطل وان كانت السرقة دراهم ذكر في الكتاب انه يجوز الصلح
 سواء كانت السرقة قايمة او لم يكن قالوا تاويل ذلك اذا كان لا تقدر الدراهم
 السرقة اما اذا علم انها ان كانت مائة جاز اذا قبض الماية في المجلس لان الصلح
 حينئذ يكون تمليك الماية بالمائة فيجوز ويستطرد قبضه في المجلس وان كانت
 السرقة ذهبا فصلح على دراهم ذكر في الكتاب انه يجوز سواء كانت السرقة
 قايمة او مستهلكة اما اذا كانت قايمة فجواز الصلح ظاهر لان تمليك
 الذهب المشار اليه بالدراهم جائز وان كان لا يعلم وزن الذهب فيكون
 صرفا يعتبر احكام الصرف واما اذا كان الذهب مستهلكا ذكر انه يجوز الصلح
 وتاويله اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم لا يجوز لان تمليك الذهب بالدراهم
 اذا لم يكن الذهب معلوما ولا مشارا اليه باطل رجل ادعي على رجل دما او
 جراحة فهو على وجهين اما ان يدعي ذلك عمدا او خطأ فان ادعي عمدا وانكر
 المدعي عليه فصالحه المدعي على ان يأخذ المدعي عليه مائة ويقرب ذلك كان الصلح
 باطلا والاقرار باطلا لا يوجب هذا الاقرار لان الاقرار المقررون بالعرض
 عبارة عن ابتداء التملك وتمليك الخصام في النفس والطرف باطل فلا يصح
 الصلح والاقرار وان ادعي دمه خطأ او جراحه خطأ فذلك الجواب لان المدعي
 عليه يصير ملكا لديه من المدعي بالمال الذي ياخذ من المدعي وتمليك لديه
 بالمال باطل لان لديه مجهولة فانها من الدراهم عشرة الاف ومن الدراهم الف
 دينار ومن الغنم الف ومن الابل مائة فلا يصح هذا الصلح رجل قد قذف محصنا
 او محصنة فاراد المقذوف حد القذف فصالحه القاذف على دراهم مائة

مطبق
 لا يثبت بهذا الاقرار

او على

او على شيء اخر على ان يعفو عنه ففعل لم تجز الصلح حتى لا يجب المال وهل يسقط
 الحد ان كان ذلك قبل ان يرجع الامر الى القاضي فبطل الحد وان كان ذلك
 بعد ما رفع الي القاضي لا يبطل الحد وكذلك رجل زنا بامرأة رجل
 فعلم الزوج واراد حدتها فصالحا معا جدا هما على دراهم معلومة او
 شيء اخر على ان يعفو عنهما كان باطلا لان احذ المال وعفو باطل سواء
 كان قبل الرفع او بعده والرجل اذا قذف امراته المحصنة حتى وجب اللعان
 ثم صالحها على مال على ان لا يطلب اللعان كان باطلا لا تجب المال وعفوها
 بعد الرفع باطل وقبل الرفع جائز ولو ان رجلا احذ سارقا في دار غيره فادعى
 ان يدفعه الي صاحب السرقة بعدما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق
 على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه ان يرد المال على السارق
 ولو كان هذا من صاحب السرقة لا تجب المال على السارق ويبرأ عن
 الخصومة اذا رفع السرقة الي صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب
 السرقة بعد ما رفع الي القاضي ان كان ذلك بلفظه العفو لا يصح العفو
 بالاتفاق وان كان بلفظه الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع والامان
 والقاضي اذا صالح شارب الخمر على ان ياخذ منه مالا ويعفو عنه
 لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع او بعده

باب الصلح عن العقار وما يتعلق به

قال رحمه الله رجل له شفعة في دار فصالح المستري وهو على وجوه ثلاثة
 ان جرى الصلح بينهما على ان ياخذ الشفيع نصفها او ثلثها او ربعها حصته من
 الثمن جاز ذلك قالوا ان كان هذا الاصطلاح بينهما بعد ما تأكد حق الشفيع بطلت
 المواربة وطلب الاشهاد فان الشفيع يكون اخذا ما اخذ بالشفعة لا باشتراء

مطبق
 لا يثبت بهذا الاقرار

ابتدا ويصير مسلماً الشفعة فيما بقي حتى لو كان هذا الشفع شرياً في الدار المشتراة
 وفي الطريق كان للجار ان يأخذ النصف الذي سلم فيه الشفعة وان كان هذا الاصطلاح
 بينهما قبل طلب الشفعة يكون المصالح اخذ المصالح النصف الذي اخذ بالشرأ
 ابتدا فيصير مسلماً الشفعة في الكل ويكون للجار ان يأخذ الكل بالشفعة ان
 كان المصالح جارا للدار ولو كان الشفع المصالح في هذا الوجه شريكاً في البيع او في
 الطريق فتجدد له الشفعة بهذا الاخذ كان له يشتري النصف الذي اخذ لان الاصطلاح
 على اخذ البعض يكون بمنزلة السكوت عن الطلب في الباقي فان كان ذلك قبل
 تأكيده بالطلب بطلت شفعة وان كان بعد التأكد لا يبطل قال رجل
 اشترى دار لها شفع فصالح الشفع على ان يعطى الشفع دراهم مائة ليسلم الشفع
 الشفعة بطلت شفعة ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري
 ولو جري الصلح من الشفع والمشتري على ان يأخذ بيتاً معيناً من الدار حصته
 من الثمن على ان يسلم الشفعة في الباقي لا يجوز هذا الصلح خلاف ما اذا جري
 الصلح بينهما على ان يأخذ النصف بنصف الثمن لان حصته البيت من الثمن غير
 معلومة لا يعرف الا بالتقويم فبطل الصلح واذا لم تجز الصلح بقيت شفعة
 في جميع دراهم معلومة لتسليم الشفعة فان ثم اذالم تجز الصلح ولم يجب المال
 بطل شفعة وهما اذالم تجز الصلح لا تبطل شفعة لان ثم لما اخذ الدراهم
 وترك الشفعة فقد اعرض عن الشفعة وهما ما اعرض عن الشفعة اصلاً
 ولو اصطالحا على ان يأخذ الشفع الدار باكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري
 جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشرا لا ابتداء لزمه جميع ما قبل ولو اشترى
 رجل دار فدعى رجل شقفاً من الدار انه له وطلب الشفعة على ان يبريه
 عن الباقي جاز رجل اشترى ارضاً فسلم الشفعة ثم ان الشفع محمد التسليم

فصل في

فصالحه المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعاً
 مبتدئاً وكذا لو مات الشفع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفع على نصف
 الدار بنصف الدار جاز ويكون بيعاً مبتدئاً ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري
 الشفع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون اخذ بالشفعة
 لا بيعاً مبتدئاً لان الشفعة تبطل بموت الشفع لا بموت المشتري ولو ادعى رجل
 شفعة في دار فصالحه المشتري المدعي عليه على درهم على ان يعطى المشتري
 للشفع داراً له اخرى بدراهم مائة على ان يسلم الشفع الشفعة في هذه
 الدار كان فاسداً ولو ادعى رجل حقاً في دار في يد رجل او ادعى كل الدار
 فصالحه المدعي عليه على درهم مائة او على ان يترك الخصومة بهذا الصلح لا
 يكون له ذلك ورجل شفع هذه الدار التي ادعاه المدعي فاراد ان يأخذها
 بالشفعة من المدعي عليه بهذا الصلح لا يكون له ذلك ولو جري الصلح بين
 المدعي والمدعي عليه على ان يعطى المدعي المدعي عليه دراهم مائة ويأخذ الدار
 كان للشفع فيه الشفعة وجه الفرق ظاهر رجل له ظلة او كشف شارع
 في الطريق فخاصه انسان في رفع الظلة او طرحها او لا يقول اذا اراد الرجل
 ان يجعل على الطريق الا عظم ظلة او ما اشبه ذلك كان لكل احد ان يمنع
 عن ذلك وان تخاصمه في رفعها بعد ما وضعتها كانت الظلة تضر بالعامه
 او لم تضر في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان كانت تضر بالعامه
 فكذلك وان كانت لا تضر كان لكل احد ان يمنع عن الوضع وليس
 له ان يخاصمه في الرفع وعن ابن يوسف في رواية لا يكون له حق المنع
 ايضاً اذا كانت لا تضر بالعامه ابو حنيفة رحمه الله جعل الطريق العام
 بمنزلة الطريق الخاص في الطريق الخاص ضرب بذلك بالشركا ولم يضركا

لا مال الشفع بطلت الشفعة لا الشفع

لكل واحد من الشركاء حق المنع والخضومة في الرفع فكذا في الطريق العام وهو يباح
 بنا الظلة على الطريق العام ذكر الطحاوي انه يباح ولا ياتم بذلك اذا كان لا يضرب
 بالعام قبل ان يتخاصمه فيها احد فان خوصه في رفعها فلم يرفع لا يباح له الانتفاع
 بعد ذلك وقال ابو يوسف ومحمد ان كان لا يضرب باحد كان له الانتفاع به
 اذا ثبت هذا جئنا الى السلسلة رجل له ظلة او كنيف شارع على الطريق فخاصمه
 انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على درهم معلومة ليترك الظلة في موضعها
 فعلى وجهين ان كانت الظلة على الطريق الا عظم يجوز هذا الصلح وكان
 لهذا المصالح وغيره ان يتخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة
 او لا يعرف حالها لان صاحب الظلة والمخاصم في الطريق العام شركة وفي
 الشركة العامة احد الشركاء لا يملك الاعتياض انما يكون لكل واحد
 حق الخضومة في الرفع والمنع بطريق الحسبة وقال بعض مشايخنا انما
 يملك الخضومة اذا لم يفعل هو مثل ذلك اما اذا فعل مثل ذلك ليس له ان
 يتخاصمه ثم بطلان الصلح ظاهر فيما اذا كانت الظلة حديثة وان كانت قديمة
 كان لصاحب الظلة حق التزك قبل الصلح اعطاء العوض على التزك فيبطل اعطاء
 العوض وان كان لا يدري حالها لا يصح الصلح ايضا لان كانت قديمة
 لا يصح الصلح وان كانت حديثة فكذا لا يصح الصلح هذا اذا خاصمه واحد
 من العامة فان خاصمه الامام وصالح على ان يعطي صاحب الظلة مالا معلوما
 على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورا الامام مصلحة للمسلمين
 في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضرب
 بالعام لان الامام يملك الاعتياض عما يكون للعامة اذا كان اخذ العوض
 مصلحة لهم هذا اذا جرى الصلح على ان يترك الظلة على حالها فان اصرط على

مطابق
 من ساء الظلم
 في الطريق العام

مطابق
 من ساء الظلم
 في الطريق العام

فلا يصح

مطابق
 لان الامام يملك الاعتياض

ان يعطي

ان يعطي المصالح لصاحب الظلة مالا معلوما ليرفع الظلة جاز لان فيه منفعة
 العامة بتفريع الهواء ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ فصالح واحد من اهل
 السكة صاحب الظلة على ان يأخذ المخاصم مالا معلوما على ان يترك الظلة
 على حالها ان اضاف الصلح الى جميع الظلة فقال صالحك بهذا المال على ان يترك
 جميع الظلة في موضعها يصح هذا الصلح في حصته ويتوقف في حصة الشركة لان
 شركتهم شركة ملكا ان اجاز الشركاء الصلح في الكل ويكون ببدله الصلح بينه
 وبين الشركاء وان لم يجزوا ورفضوا الظلة بطل الصلح في حصة الشركاء
 ويكون لصاحب الظلة استرداد حصتهم من البدل وهو بطل الصلح
 في حصة المصالح اختلف فيه المشايخ قال بعضهم يبطل لصاحب الظلة
 ان يرجع عليه حصته من البدل لانه لم يحصل له المقصود قال بعضهم لا
 يرجع على المصالح حصته من البدل لان الصلح صح في حقه حتى لو بني صاحب
 الظلة بيا لا يكون لهذا المصالح حق الخضومة معه هذا اذا كانت الظلة
 حديثة فان كانت قديمة فالصلح باطل لان التزك حق مستحق لصاحب
 الظلة ليس لاحد ان يرفعها فلم يستفد بهذا الصلح شيئا لم يكن وان اصرط
 على ان يعطي المصالح صاحب الظلة مالا معلوما ليرفع الظلة ان كان المصالح
 من اهل السكة والظلة حديثة اختلف فيه المشايخ بعضهم جوزوا
 ذلك كما لو كانت الظلة قديمة لان فيه تفريع الهواء وقال بعضهم
 لا يجوز ذلك والصحيح هو الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق لو فعل
 ذلك اجنبى صح الصلح وهذا اول رجل له نخلة في ملكه وخرج سقها
 الى ارض جارة كان للجارة ان يقطع ويفرع هو املكه لان ملك ارضا
 ملك ما تحته الى التري وما فوقه الى السما وكان له ان يقطع هذا اذا كان

لا يمكنه تفريق الهواء الا بالقطع وان كان يمكنه تفريق الهواء بدون القطع
بالمد الى النخلة والسد عليها فانه لا يقطع بل يامر صاحب النخلة بالتفريق
فان قطعه هو كان ضامنا وان كان لا يمكنه التفريق الا بالقطع انما لا يضمن
اذا قطع هو من موضع لو رفع الامر الى صاحبها يقطعها صاحبها من ذلك
الموضع فان قطعها اعلى منه او اسفل في موضع يضر بصاحب النخلة ذلك
وصاحب النخلة يتمكن من تفريق الهواء بالقطع في موضع اخر من غير ضرر
يكون ضامنا لانه فوت على صاحب النخلة منفعة مقصودة من غير ضرورة وكذا
لو كان لرجل نخلة او ثالة او ررع في ارض غير بغير حق كان لصاحب الارض
ان يامر بالتفريق فان قلع صاحب الارض واللف عليه ضمن اذا كان صاحب
الزرع متمكنا من تحويل الشجر والزرع الى ارض له اخرى من غير ان يهلك
عليه ماله ثم في الموضع الذي لا يضمن الجار يقطع السعف اذا قطع فانه
لا يرجع على صاحب النخلة بما انفوت مؤنة القطع وان كان مضرا الى
التفريق لانه يتمكن من دفع الضرر برفع الامر الى القاضي حتى يجبر صاحب
النخلة بالقطع او يامر صاحب الارض بالقطع ان كان صاحب النخلة غائبا
فاذا قطع بامر القاضي يرجع على صاحب النخلة بما انفوت في القطع فان كان
ذلك في موضع لم يكن هناك قاض فقطع هو كان له ان يرجع على صاحب النخلة
فلو ان صاحب النخلة صالح جان على دراهم معلومة لترك السعف على
حاله ولا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الطلة اذا كانت على سكة
غير نافذة فحاصه اهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة لتركوا
الطلة على حالها فانه يجوز ولا يبقى لهم حق الخصومة بعد ذلك وكذا لو كانت
الطلة على طريق العامة فصالح صاحب الطلة مع الامام على دراهم معلومة

ليترك

ليترك الطلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السعف يزاد وينمو اكل ساعة ولا يدرك
انه كم ياخذ من الهواء بخلاف الطلة رجل له باب في غرفة او كوة فحاصه جارة
فصالح جان على دراهم معلومة يدفعها الى الجار ليرتك الكوة ولا يسدها كان
ذلك باطلا لان الجار طالما لم يمنع صاحب الكوة عن الانتفاع بما لنفسه فانما
ياخذ المال ليكلف عن الظلم والكف عن الظلم واجب وكذا لو كان الصلح بينهما
على ان ياخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا
لان الجار انما دفع المال لمتنع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والانتفاع بما
نفسه لا على وجه الازالة والتملك من الغير وذلك باطل

فصل في دعوي الصلح عن دعوي العقار ه ه

قال رحمه الله مسائل هذا الفصل لا يخلو من وجوه اربعة اما ان يكون الصلح
عن المعلوم على معلوم او عن المجهول على مجهول او عن المعلوم على مجهول او عن
المجهول على معلوم اما الاول رجل ادعى شيئا معلوما من الدار نصفنا او ثلث
او ما اشبه ذلك او ادعى كل الدار فاقر المدعي عليه بذلك او انكر فصالحه من
ذلك على مال معلوم جاز ذلك لان الصلح اوسع بابا من البيع ثم بيع المعلوم بالمعلوم
جاز فالصلح جاز اولى وان صالح من المجهول على مجهول ينظر في ذلك ان كان لا
يحتاج فيه الى التسليم نحو ما اذا ادعى حقاني دار في يد رجل فقال لي حق في هذه
الدار والمدعي عليه يدعي لنفسه حق في ارض في يد المدعي ولم يبين احدهما شيئا
فاصلحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه ويرى صاحبه عن الخصومة
كان جاز الا انما في هذا الصلح لا يحتاج ان يثبت التسليم والتسليم وان كان الصلح
على مجهول يحتاج الى التسليم والتسليم نحو ما اذا ادعى حقاني دار رجل ولم يسم
فاصلحا على مال معلوم يعطيه المدعي ليسلم المدعى عليه ما ادعاه المدعي لا

يجوز هذا الصلح لان المدعي عليه محتاج الي تسليم ما ادعاه المدعي فاذا لم يعلم مقدار ذلك ما ادعى ^{عليه} فلا يجوز وان اطلقا علي ان ياخذ المدعي ما لا معلوما ليرك دعواه ويبريه عن الخصومة جاز ذلك سواء كان المدعي عليه مقرا بما ادعاه المدعي او منكر او قال الشافعي لا يجوز هذا الصلح اذا كان منكر او المسئلة معروفة ولو ادعى رجل حقاني دار في يد رجل ولم يسم فصالحه علي بيت معلوم من هذه الدار ومن دار له اخري جاز لان هذا صلح عن المجهول الذي لا يحتاج الي تسليمه علي معلوم وان صالحه علي بيت معلوم من الدار الذي فيها الحق ثم اقام المدعي بعد ذلك بينه ان جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا يقبل بينته وروي بن سماعة عن محمد انها تقبل ويقضي له بجميع الدار ولو ان المدعي لم يقيم البينة ولكن المدعي عليه اقر ان الدار للمدعي صح اقراره ويومر بتسليم الدار الي المدعي ولو ادعى رجل حقاني دار في يد رجل فصالحه علي سكني بيت معين من هذه الدار ابا او قال حتى يموت لا يجوز ذلك ولو صالحه علي دار اخري او علي ارض اخري جاز باتفاق الروايات رجل ادعى في حايط رجل موضع جدع او ادعى في داره طريقا او مسيلا ما فجدع المدعي عليه ثم صالحه علي درهم مساه فهو جائز لانه صلح عن المجهول علي معلوم ولو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك علي مسيلا ما او علي ان يضع علي حايط منها كذا اذا جدعا كان ذلك باطلا وان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة او اكثر اختلف فيه المشايخ قال الكرخي يجوز هذا الصلح لانه لو استاجر حايطا ليضع عليه جدوعا معلوما مدة معلومة او استاجر طريقا ليرفيه مدة معلومة جاز فذلك الصلح وقال الفقيه ابو جعفر لا يجوز هذا الصلح وان ادعى رجل حقاني دار فصالحه علي طريق فيها جازا ما اذا صالح علي ان يكون رقبته

الطريق

الطريق للمدعي فهو جائز باتفاق الروايات لان بيع رقبة الطريق يجوز باتفاق الروايات هكذا الصلح علي الطريق وان كان الصلح علي حق المرور فيه روايتان لان في جواز حق المرور اختلاف الروايتين في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز فكذا الصلح علي حق المرور اثنان مع مسلما وسع حق وضع الجدوع لا يجوز باتفاق الروايات فكذا الصلح علي ذلك ولو ادعى في علو رجل حقا فصالحه علي بيت معين من هذا العلو او علي بيت معين من علو اخر فهو جائز لانه صلح عن المجهول علي معلوم ولو ادعى في ارض رجل حقا فصالحه علي ثوب من ثيابها لا يجوز ولو صالحه علي عشر فصر بارضه جازا اعتبار الصلح بالبيع ولو ادعى في دار رجل حقا او ادعى كل الدار فصالحه علي كذا او كذا دراهم مساه من الدار لا يجوز فذلك الصلح عليه وعلي قول صاحبه جاز البيع فيجوز الصلح ولو ادعى اذرعاسما من دار رجل فصالحه المدعي عليه علي دراهم مساه جاز عند الكل ولو صالحه علي نصيب المدعي عليه من دار في يد رجل مقرر بذلك ان كان المدعي يعلم نصيب المدعي عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى زيد بها من دار والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع والبائع يعلم او البائع والمشتري لا يعلم ان لا يجوز في قول ابى حنيفة فذلك الصلح وعند ابى يوسف يجوز البيع فذلك الصلح وقول محمد يضطرب ولو ادعى بيت في يد رجل حقا فصالحه المدعي عليه من ذلك علي ان يبيته علي سطحة سنة ذكر في الكتاب انه يجوز قال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح علي طر حال محجرا كان او لم يكن وكذا الاجارة وقال بعض مشايخنا في اجارة السطح

في قول ابى حنيفة لان غنله لادع كذا كذا
دراعا مساهة من الدار لا يجوز

للبيتوتة عن اصحابنا روايتان في رواية كتاب الصلح يجوز في رواية الصلح الاجابة
 لا يجوز وانقصت الروايات على انه لو استاجر علوا لبيتني عليه لا يجوز رجل ادعى
 نصف دار في يد انسان فضالحه الذي في يده على دراهم مسماه وودع الدراهم
 اليه ثم استحق نصف الدار هل يرجع المدعي عليه على المدعي شي من بدل الصلح فهو
 على وجهين اما ان كان المدعي يدعي نصف الدار شيئا او يدعي نصفها معينا
 فان ادعى نصف شيئا فهو على وجهين ثلاثة اما ان قال المدعي النصف والنصف
 للمدعي عليه او يقول النصف ولا ادري النصف الاخر لمن هي قال النصف
 في النصف الاخر فلان غير المدعي عليه فان قال النصف لي والنصف
 للمدعي عليه فضالحه المدعي عليه على دراهم ثم استحق نصف الدار رجوع المدعي
 عليه على المدعي نصف البدل لانه لو استحق كل الدار يرجع بجميع البدل
 فان استحق النصف يرجع بنصف البدل ولو قال النصف لي ولا ادري
 ان النصف الاخر لمن هو او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار
 شيئا لا يرجع المدعي عليه على المدعي شي من البدل لانه ما اقر بالنصف
 الاخر للمدعي عليه فلا يرجع شي كما لو ادعى حق في دار رجل فضالحه المدعي
 عليه ثم استحق شي من الدار فان المدعي عليه لا يرجع على المدعي شي وان قال
 المدعي النصف لي والنصف الاخر فلان غير المدعي عليه ثم ضالحه المدعي عليه
 فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي شي من البدل لان قوله
 النصف الاخر فلان باطل لانه اقرار بما في يد الغير فلا يصح اقراره فيصير كأنه
 قال النصف لي وسكت وان كان المدعي ادعى نصفها معينا فضالحه المدعي عليه
 ثم استحق النصف الذي كان يدعيه رجوع المدعي عليه بجميع البدل على المدعي
 وان استحق النصف الاخر لا يرجع شي وان استحق نصف شي من الدار رجوع

المدعي عليه

المدعي عليه بنصف البدل على المدعي اعتبارا للبعض بالكل رجل ادعى دارا في يد رجل
 فانكر المدعي عليه ثم اصطالحا على ان يسكنها المدعي عليه سنة ثم يدفعها الى المالك
 جاز ذلك وكذا الوادي ارضا في يد رجل انها له فاصطالحا على ان يزرعها الذي
 في يده خمس سنين على ان يكون رقبة الارض للمدعي جاز ذلك لان المدعي
 عليه بقي عليه شفعة الارض لنفسه وقتا معلوما وجعل رقبة الارض للمدعي
 رجل ادعى ارضا او شيئا فاصطالحا على عبد معين للمدعي عليه بدفعه الى المدعي
 ثم اقام العبد البيعة انه حرا ومدبر فقيلت بيعة العبد بطل الصلح ويعود
 المدعي على دعواه رجل اشترى دارا فالتحقها مسجد اثم ادعى رجل فيه دعوى
 فضالحه الذي جعلها مسجدا او الذين المسجد بين اظهروا جاز الصلح رجلا ان
 ادعى ارضا او دارا في يد رجل وقالاهي لنا ورثناها من ابينا فخذ الذي
 في يده فضالحه احدهما عن حصته على مائة درهم فاراد الابن الاخر ان يشاركه
 في المائة لم يكن له ان يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعي فيمنع العن اليمين
 في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشراكة
 في بدل الصلح بالشك وعن ابى يوسف في رواية للشريكة ان يشاركه في المائة
 رجل ادعى نخلة في ارض رجل انها له باصلها فخذ المدعي عليه ثم ضالحه
 على ان ما يخرج من ثمره العام يكون للمدعي لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع
 معدوم مجهول محتاج فيه الى التسليم والتسليم ولو كان على موجود
 مجهول لا يجوز الصلح فهذا اولى **باب**

في الجيطان والطرق ومجاري الماء هذا الباب
 مشتمل على فصول
 الفصل الاول في استحقاق الحايط والحضومة فيه وما يكون لاحد

الشركين ان يفعل في الجدار المشترك رجلا شازعا في حائط من دارين وهو متصل بنا احدهما تقضي له صاحب الاتصال وقد ذكرنا هذه المسئلة في كتاب الدعوي من هذا الكتاب بغير وعما فلا نعيد جدارين رجلين اراد احدهما ان يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك ذلك او لم يضر جدارين دارين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة فاراد صاحب العيال ان يبنيا به واي الاخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقيه ابو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما ستره قال مولا نازحه الله وينبغي ان يكون الجواب على التفضيل ان كان اصل الجدار تحتل القسمة يمكن لكل واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستره ولا يجبر الابي على البناء وان كان اصل الجدار لا تحتل القسمة على هذا الوجه يومر الابي بالبناء جدارين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهي الجدار فرفعه احدهما او بناء به مال نفسه ومنع الاخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في القدم قال الفقيه ابو بكر الا سكا ف ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضعا يمكن ان يبنى عليه حايطا يحتمل حمولاته على ما كان في الاصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له ان يمنع صاحبه عن وضع الحمولات عليه وان كان بحال لو قسم لا نصيبه ذلك لا يكون متبرعا وله ان يمنع شريكه وضع الحمولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما اتفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يرجع عليه بنصف ما اتفقوا ان بناء به مرا تقاضي وبنصف قيمة البناء ان بناء به غير مرا تقاضي وقال الفقيه ابو الليث انما يرجع عليه بنصف قيمة البناء اذا بنى بالمر القاض

ذلك

اما اذا بنى غير مرا تقاضي لا يرجع بشي وهو بمنزلة العلو والسفل اذا كان لاحدهما العلو والسفل للاخر فانه يهدم فبنا صاحب العلو السفلي غير اسر صاحب السفلي ان بناء غير مرا تقاضي تكون متطوعا لا يرجع بشي الا اذا كان في موضع لم يكن هناك قاضي وكذلك هنا وان هدم صاحب السفلي السفلي كان لصاحب العلو ان يامر بالبناء يبني عليه العلو وذكر الناطقي حايط بين رجلين انهدم فاتي احد الشريكين البناء ذكر في الامالي انه لا يجبر فان بناء الاخر ليس له ان يرجع على شريكه ان لم يكن اذن له شريكه بالبناء لان الشريك ان يقاسمه ارض الحايط نصفين وفي العلو مع السفلي اذا انهدم فبني صاحب العلو السفلي حين امتنع صاحب السفلي من البناء كان له ان يمنع صاحب السفلي ان يسكن في سفله حتى يعطي صاحب السفلي العلو ما اتفق في السفلي ويكون السفلي في يد بمنزلة الرهن قال ولا تشبه هذا الحايط لان ارض الحايط تقسم والسفل متى انهدم لا يقسم وعن الفقيه ابي جعفر حايط بين رجلين لكل واحد منهما حمولة سقط فبناء احدهما بماله غير اذن صاحبه كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الحمولة عليه حتى يعطي نصف قيمه الحايط مبنيا حتى القرار وان كان بناء باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما اتفق جدارين رجلين لاحدهما عليه حمولة وليس للاخر حمولة فاراد الذي لا حمولة له ان يضع عليه حمولة مثل حموله شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كان حموله شريكه محدثة قل للاخر ان يضع مثل حمولته وان كان حمولة الشريك قد يمه ليس للاخر ان يضع وقال الفقيه ابو الليث للاخر ان يضع عليه مثل حمولته ان كان الحايط محتمل ذلك وشريكه متبرعا بالحايط بينهما و ذكر

صاحب

في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما عليه جدوع و جدوع احدهما اكثر
فللاخر ان يزيد في جدوعه ان كان الحايط تحمله وعن الفقيه ابي بكر البجلي جدار
بين رجلين لاحدهما عليه بنا فادان يحول جدوعه الى موضع اخر قال
ان كان يحول من الايمن الى اليسار ومن اليسار الى الايمن ليس له ذلك وان اراد
ان يسفل الجدوع فلا بأس لان هذا يكون اقل ضررا بالحايط وان اراد ان
يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون اكثر ضررا عما كان فان اثن
الحايط يحتمل ما لا يحتمله راس الحايط وعن محمد اذا كان الحايط المشترك قد ر
قامه الرجل فاراد احد الشريكين ان يزيد في طوله ليرسله ذلك اذا ابي
شريكة جدار مشترك بين اثنين اهدم فظهر انه ذو طافين متلاصقين
فاراد احدهما ان يرفع الحايط الذي هو من جانبته ويكتفي بالطاق الذي هو
من جانب شريكه ستر له و ابي الشريك ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي ان كانا
اقرا قبل ظهور ما ظهر ان هذا الحايط بينهما فكل الحايط يكون بينهما وليس لاحدهما
ان يحدث فيه شيئا بغير اذن الشريك وان كانا اقرا ان كل حايط لمن يليه فكل
واحد منهما ان يحدث فيه ما احب حايط بين رجلين لاحدهما عليه جدوع
فاراد الاخر ان يضع عليه جدوعا مثل جدوع صاحبه فمنعه الاخر لان
الجدار لا يحتمل ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم فقال لصاحب الجدوع
ان شئت فحط عنه ما يكن لشريكك من الحمل وان شئت فارفع حملك حتى يستويا
لان صاحب الحمل ان كان وضع بغير اذن شريكه فهو ظالم وان وضع باذنه
فهو عاربه والعاربه غير لازمة وهو كدار بين رجلين احدهما ساكن
واراد الاخر ان يسكن فيها والدار لا تسع سكانها فانها تهايان فيها قال الفقيه
ابو اليلث وعن ابي بكر خلافا لهذا يقول ابي القاسم يا خذ رجله سا باط

قد يه

قديم فوق سكة غير نافذة واحد اطراف جدوعه على جدار مسجد لعالمه فرفعه
فاراد ان يجعله ارفع من غير ان يحدث على بنا المسجد بنا ومنعه اهل السكة
قال ابو القاسم ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد والسكة
فاهل السكة شركاء في ذلك لانه ستر لهم وان لم يكن كذلك فلا حق لاهل
السكة جدار بين رجلين لاحدهما عليه حمولة وليس للاخر عليه شيء قال
الجدار الى الذي لا حمولة له فاشهد على صاحب الحمولة فلم يرفعه حتى سقط
واضر بالشريك قال ابو القاسم اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا ويمكن من
رفعه بعد الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما افسد من سقوطه وحل
له بيت وحايط هذا البيت بينه وبين جاره فاراد صاحب البيت ان يبني
فوق بيته غرفة ولا يضع خشبه على هذا الحايط قال ابو القاسم ان بنى
حد نفسه من غير ان يكون معتمدا على الحايط المشترك لم يكن للجار منعه
حايط بين رجلين اهدم فبناه احدهما عند غيبة الشريك قال ابو القاسم
ان بناه بنقض الحايط الاول يكون مبررا ولا يكون له ان يمنع شريكه
من الحمل عليه فان بناه بلبين او خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك ان يحمل
على الحايط حتى يؤدى نصف قيمة الحايط حايط بين رجلين لاحدهما
عليه جدوع واحد وللآخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الجدوع موضع
جدوعه وكل الحايط للاخر استحسانا جميع الحايط وفي القياس يكون جميع
الحايط بينهما وبه كان ابو يوسف يقول اولا ثم رجع الى الاستحسان
وهو قول ابي حنيفة رحمه الله حايط بين دارين لاحدهما عليه ارج من
لبين او اجر اختصاصا في الحايط فهو لصاحب الارج بمثل لجدوع داره
يدقون في يد كل واحد منهم ناحية احتضوا في درج منها بحقوق من اجر

وسفلها في يد احدهم وظهر الدرج طريقا للاخر الي منزله فانه يقضي بكل الدرج
 لصاحب السفل غير ان صاحب العلو طريقة عليه على حاله جدار بين دارين
 في يد رجلين وفي وجه احدهما طاق في الحائط يريد ان يجعله خرستان
 قال الشيخ الامام ابو القاسم ان كان الطاق مرتفعا على الاساس فليس له
 ان يحدث فيه غير اذن شريكه وان كان فرجة ترك حين بنى الحائط فان
 كان الذي في جانب الطاق مقرا بان ذلك الموضع بينهما لا يحدث منه شيئا
 بغير اذنه ايضا وان كان هو يزعم ان ذلك له خاصة فله ان يفعل ما شا
 ما لم يتعرض لشي من البناء جدار بين رجلين انهدم واحد الجدارين غايب
 بنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب وترك موضع الحائط على حاله وقد
 الغاب واراد ان يبني الحائط في الموضع القديم ومنعه الاخر قال
 الفقيه ابو بكر ان اراد الذي قدم ان يبني على طرف موضع الحائط مما يليه
 جاز وان جعل ساحة بين الحائط الي جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد
 ان يبني الحائط كما كان او ادق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء
 ذلك حائط بين رجلين ليس عليه حولة لاحدهما انهدم اراد احدهما
 ان يثنيه وابي الاخر ذلك ذكرنا ان موضع الحائط لو كان عرضا يمكن لكل
 واحد منهما ان يبني حائط في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الابي على البناء وان
 لم يكن كذلك فالمسألة بعد هذا على وجوه اربعة احدها ان ينهدم هذا
 الحائط وفي هذا الوجه لا يجبر الابي على البناء الا اذا كان الاخر محتاج
 الى السيرة فحينئذ يجبر الابي وهو اختيار الفقيه ابى الليث هذا اذا انهدم
 الحائط ولو كان الحائط مخوفا بهدمه احدهما فهو الاول سواء وقد ذكرنا
 هذا ايضا اذا كان لكل واحد منهما عليه حمولات فهو الجدار فرفع احدهما

وبناء

وبناء من ماله كذلك وان كان صحيحا فهدمه احدهما يجبر الذي هدمه على
 البناء وان هدماه جميعا فاراد احدهما ان يبني وابي الاخر يجبر الابي ايضا
 حمام بين رجلين غاب قدر او حوضه او شي منه احتاج الى المرممة فاد
 احدهما المرممة وامنع الاخر اختلفوا فيه قال بعضهم يواجرها القاض
 لهما ويرمها بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة والمرممة من الاجرة
 قيل هذا قول ابى يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الحجر على المحر والفتوى
 على قولهما وقال بعضهم القاضي ياذن لغير الابي بالاتفاق عليه ثم يمنع
 صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفتوى على هذا القول
 دار بين رجلين انهدمت او بيت بين رجلين انهدم فبناء احدهما لا يرجع
 هو على شريكه بشئ لان الدار تحمل القسمة فاذا امكنه ان يقسم يكون متبرعا
 في البناء والبيت كذلك اذا كان كبيرا لا يحمل القسمة قال وكذلك الحمام
 اذا خرب كله وصار ساحة وكذلك البئر اذ به اذا امتلئت من الحما
 فله ان يطالب شريكه بالبناء في ذالم يطالبه واصحها وقرعها كان متبرعا
 وعن محمد في رحا ما بين رجلين وابنته لهما فخرت كلها حتى صارت
 صحرا لا يجبران على العمار وبغض الارض بينهما وان كانت الطاحونة
 قايمة بينا وادائها الا انه ذهب بشئ منها فانه يجبر الشريك على ان يعمرها
 مع شريكه وان كان الشريك معسرا قيل للشريك الاخر انفق ان
 شئت ويكون ذلك على شريكه وكذلك الحمام اذا صارت صحرا يقسم بينهما وان
 كان قايما الا انه انكسر شي منه يجبر على ان يرمها مع الشريك وعن محمد
 في رواية لا يجبر ولكن يقال للشريك الذي يريد الاصلاح ان شئت
 ابنه اذا انهدم منه بيتا واحتاج الى المرممة ثم اجره فاذا اجرت

عليه فحدها نفقتك ثم يستويان فيه بعد ذلك رجلا ان اختصا في حايط كل
واحد منهما يدعي انه له وكان مخوفا فاصطحا علي ان يهدماه وبيناه
علي ان لا حدهما ثلثاه جاز ذلك ويكون نفقة البناء والهدم عليهما اثلثا
اراد به اذا صار الحايط بينهما اثلثا فقبل الهدم بطريق الصلح حرام
بين رجلين هدم احدهما كله وغاب فجاء الاخر وبناه ذكر في الامالي
عن ابي يوسف ان الغائب اذا حضر كان بالخيار ان شأضمنه نصف
ما كسره وخرّب ويعزم له نصف قيمة ما بنى ويكون الحام بينهما وان
شأضمنه نصف قيمة الاول ويقال للذي بناه هدم بناه حتى يقسم
الارض بينهما وعن خلف بن ايوب قال سالت محمدا عن حرث
بين رجلين ابى احدهما ان يسقيه قال يجبر على ذلك قلت فان فسد
الحرث قبل ان يرتفعوا ابى ان يسقيه قال لا ضمان عليه وكان ينبغي
ان يرفعه الي السلطان حتى يامر بالسقي فان امتنع بعد ذلك ففسد
ضمن وهو كذا ذكرنا لطفنا وقال اصل هذا النوع ان كل من
يجبر على ان يفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما شطوا وان كان لا
يجبر ففعل لا يكون متبرعا فلي هذا اذا كان النهر بين رجلين
كراه احدهما او سقيه محرقت وتخاف فيه الغرق او حمام خرب منه
شي قليل او عبد بين اثنين جنى جنابة ففداه احدهما في هذا كله يجبر
الشريك ان يفعل معه فاذا فعل احدهما كان متبرعا وفي العرفة فوق
البيت لرجل اخر اذا اهدم ما فاني صاحب السفل ان يبني لا يجبر فان
بناه صاحب العلو لا يكون متبرعا وذكر الحظاف ررع بين رجلين
احدهما ان يتفق عليه لا يجبر لكن يقال لا اخر اتفقوا رجع بنصف النفقة

في خصم آخر

في خصم آخر

في خصم شريك فلوانه اتفق ولم يخرج الذرع مقدار ما اتفق هل يرجع على شريكه
بتمام نصف النفقة ام بمقدار الزرع فهو في المزارعة ياتي بعد هذا ان سألته
تعالى وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في طاحونه بين شريكين اتفق
احدهما في مرمتها بغير اذن الشريك لا يكون متبرعا لانه لا يتوصل الي الانفا
بها الا بذلك جد اربين كرمين لرجل لكل واحد منهما كرم اهدم ف اراد
احدهما البناء وابى الاخر فرفع الممتنع الي السلطان فامر السلطان بتأدي
المسعودي ان يبني الجدار باجر معلوم علي ان ياخذ الاجر منهما جميعا فبني
كان له ان ياخذ الاجر منهما وذكر في العيون شرب بين قوم امتنع بعضهم
عن كرا النهر بامر الحاكم الاخرين بالكراسي فان امتنع بعضهم كان للشركا
ان يمنعوا من شرب النهر حتى يدفع حصته وهذا في النهر الخاص اما في النهر
العام فكريه يكون في بيت المال حايط بين رجلين لكل واحد منهما حولة
اهدم فبناه احدهما قال الفقيه ابو جعفر ان بناه بما له ونفقتة بغير
اذن صاحبه كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الحولة حتى يعطيه نصف
قيمة الحايط مبنيا بحق القرار وان كان بناه باذن صاحبه ليس له ان يمنع
عن وضع الحولة لكن يرجع عليه بنصف ما انفق في البناء وهذا الجواب
فيما اذا كان الحايط بعد الاهدام اصله لا يحتمل القسمة ولو قسم لا يصيب
كل واحد منهما من اصله ما يقدر عليه علي ان يبني حايطا يمكنه وضع الحولة
عليه فان كان اصل الحايط يحتمل القسمة علي هذا الوجه فان بناه باذن
صاحبه فالجواب كذلك وان بني بغير اذنه كان له منعه حتى يصطلم علي
شي جد اربين رجلين لكل واحد منهما حولة فوهي الحايط واراد احدهما
ان يرفعه ويصلحه وابى الاخر ينبغي لمن اراد ان يرفعه ان يقول لصاحبه

ارفع حمولتك باسطوانات وعمود ونحوه انه يوجد رفعه في وقت يريد
كذا ويشهد على ذلك فان فعل ذلك ثم رفع الجدار فسقط حمولته لا ضمان عليه
وعن الشيخ الامام ابي القاسم جدار بين رجلين لا حدهما عليه حمولة وليس
للاخر عليه شيء قال الجدار ابي الذي لا حمولة له فاشهد عليه ولم يرفعه
مع امكان الرفع بعد الاثبات حتى انه يهدم وافسد شيئا قال اذا ثبت
الاثبات وكان مخوفا وقت الاثبات يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما افسد
بسقوطه اذا تمكن من رفعه بعد الاثبات حايط مشترك بين رجلين
وهي ونحوها فضرر سقوطه فاراد احدهما التقصير واستمتع الاخر قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بحجر على نفسه وعنه اذا اراد احدهما
نقص جدار مشترك وابي الاخر فقال له صاحبه انا اضمن لك كذا يهدم
من بيتك وضمن ثم نقص الجدار باذن الشريك فانه يهدم من منزل المضمون
له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا خرضمت لك
ما هلك من مالك لا يلزمه شيء ولو هدم جدارا بينهما ثم بناه احدهما
نصفته والاخر لا يعطيه النفقة ويقول انا لا اضع عليه الحمولة
كان للذي بناه ان يرجع على شريكه بنصف ما التقى وان لم يضع غير
الباني عليه حمولة لانه كان له حق وضع الحمولة في الاصل فلم يكن
الباني مقطوعا في البناء وهو كالمأمر من صاحبه بالبناء وهذا
بمنزلة العلو والسفل اذا اهدم ما فني صاحب العلو والسفل كان له
ان يرجع على صاحب السفل بما انفق في السفل وان قال صاحب
السفل لا حاجة لي في السفل علو لرجل وسفل لاخر وكل واحد منهما مقر
لصاحبه بماله فهو البانيان فاصطحا علي ان ينقض كل واحد منهما

بينه وبينه كما كان جاز ذلك وياخذ صاحب السفل بنا السفل لانه هو الذي
هدم ولو هدم من غير صلح كان عليه البناء في الصلح اولى وان سقط المبان
من غير هدم قال ابو حنيفة لا يجبر صاحب السفل على بناء السفل ويقال
لصاحب العلو ان السفل انت ولا يكون مبنيا على السفل ويكون
السفل في يد حتى يودي قيمة السفل وقال القاضي الامام علي السعدي
في مسألة الجدار ليس له ان يرجع على صاحبه لكن له ان يمنع صاحبه من
الارتفاع حتى يودي به حقه على التفصيل الذي ذكرنا حايط لرجل عليه
جدوع شاحصه في دار جان فاراد صاحب الدار ان يقطع روس الجدوع
قال ينظر ان كان يمكن البناء عليها لطولها ليس للجار ان يقطعها ولا يكون
لصاحب الجدوع ان يبني عليها فان كان روس الجدوع قصيرا لا يمكن
البناء عليها كان لصاحب الدار ان يقطعها لانه لا فائدة لصاحب الجدوع
فيها وللجار ضرر في ذلك حايط لرجل وجهه في دار رجل اخر اراد صلب
الحايط ان يطين حايطة وصاحب الدار يمنعه عن دخول داره ذكر محمد
بن سلمة عن ابن شجاع انه ليس له ان يمنعه عن تطين الحايط وله ان يمنعه
عن دخول داره ولو اهدم الحايط ووقع طينه في دار جان وصاحب
الحايط يريد اخراج الطين ولا سبيل له غير دخول الدار قال له ان
يمنعه عن دخول داره وليس لصاحب الدار ان يمنعه عن ماله ولو ان رجلا
له نصيب في ارض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلمة
يقال لصاحب الارض رجل اما ان تدعه ان يدخل الارض ويصلح ملك
نفسه او تصلحه انت قال الفقيه ابو الليث بهذا ناخذ وكذلك في مسألة
الحايط رجل اشترى شجرة واستاجر ارضا بحجب الشجرة وقطع الاشجار

ووضعها في الارض الى استاجر وهذه الارض طريق في كرم رجل ذكر في النوازل
 ان المستاجر ان يمر في طريق هذه الارض ويجعل الحطب دار فيها حجة لرجل واصطبل
 لاخر اراد صاحب الاصطبل ان يعلق باب الدار في وقت يعلق الباب فيه كان له
 ذلك بيتان كل واحد منهما مسقف سقف واحد منهما احدهما للرجل والاخر
 لرجل اخر فان اراد احدهما ان يجعل لنفسه سقفا اخر وبه يفسد دحو
 الضو والشمس في بيت صاحبه قالوا ان كان في القديم كل بيت مسقف
 بسقف واحد كان لصاحبه ان يمنع عن ذلك وحد القديم ان لا يحفظ اقرانهم
 غير ذلك الدار فيها ساحة بين رجلين اقتسماها فصارت الساحة لاحدهما
 والمبنا للاخر فاراد صاحب الساحة ان يجعل الساحة بيتا ويفسد به الزرع
 والشمس على صاحب البنا في ظاهر الرواية له ذلك وليس لصاحب البنا حق
 المنع وقال يغير له ان يمنع والفتوي على ظاهر الرواية وعلى هذا لو اراد ان
 يبني في الساحة اصطبل او تنورا وحماما كان له ذلك دار بين قوم في سكة
 غير نافذة اشترى احدهم بحسب دار اخرى باب هذه الدار المشراة في سكة
 اخرى غير نافذة اراد ان يفتح باب تلك الدار التي كانت له طريقا في هذه السكة
 لا في الدار الحادثة ليس له ذلك رجل له دار في سكة ظهر هذه الدار في سكة
 اخرى غير نافذة اراد ان يجعل لدار بابا في هذه السكة اختلفوا فيه والصحيح
 انه يمنع عن ذلك اذ لم يكن له طريق في هذه السكة دار بين جماعة في سكة
 غير نافذة اقتسموها وارا دكل واحد منهم ان يفتح بابا صار له حكم القسمة في
 هذه السكة كان له ذلك وليس لاهل السكة ان يمنعوه سكة غير نافذة اراد
 اهلها ان يجعلوا على راس السكة دربا ليس لهم ذلك لان للعامة فيها حق
 الدخول عند الزحمة حتى تخف الزحمة سكة غير نافذة قال ابو حنيفة

له وفي هذه الدار ويدخل في هذه
 السكة كان له ذلك ولو اراد
 ان يفتح تلك الدار التي كانت

ليس لاهل

ليس لاهل السكة ان يبيعوها وان اجتمعوا على بيعها ولا يقسمونها فيما بينهم لان
 الطريق الاعظم اذا كثرت فيها الزحمة كان للناس ان يدخلوا في هذه السكة حتى تخف
 الزحمة رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا اخر اسفل
 من بابها اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا اخر اعلا من
 بابها كان له ذلك علو لرجل وسفل لآخر قال ابو حنيفة كان له علو لرجل
 وسفل لآخر قال ابو حنيفة ليس لصاحب العلوان يبنى في العلوان او يتدوا
 الا برضا صاحب السفل وقال صاحباه له ذلك اذ لم يضر بالسفل والمختار
 للفتوي انه ان ضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع وعند الاستبانه والاشكال
 يمنع رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب في هذه السكة وظهر هذه
 الدار في سكة نافذة اراد ان يهدر حائط داره ويجعل السكة نافذة ليس
 له ذلك بغير اذن اصحاب السكة

الرضين رجلين روي ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ليس لاهل
 ان يزرع فيه قدر حصته وفي الدار المشتركة له ذلك وروي هشام عن محمد
 ان له ذلك في الوجهين ثم في الدار المشتركة اذا كانا احدهما غائبا كان للآخر
 ان يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية له ان يسكن من الدار ولو
 مشتركة كل واحد ان يربط الدابة قد رخصته ولو خاف ان يخرّب
 الدار يترك السكنى كان له ان يسكن كل الدار دار مشتركة لكل واحد
 ان يربط الدابة وان يتوضا فيه ويضع الحطب ومن عبط بذلك لا يضمن
 وان حضر فيه بيرا يوم ريان يطهرها قال ابو حنيفة رحمة الله طريق غير نافذة
 كان لاهل الطريق ان يضعوا فيها الحطب وان يربطوا الدواب وان يتوضا فيه

وان عطب انسان بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب وان حضر فيها بيرا
او بني فيها فاعطب انسان بذلك يضمن ويؤخذ بان نطم البير رجل له دار
كان له طريق وقد سد ذلك الطريق وجعل لها طريقا اخر فباعها بحقوقها
ذكر ابن سماعة عن محمد انه لا يكون للمشتري الطريق الاول وله الطريق الثاني
فان لم يكن لها طريق فهو بالخيار ان شاء اخذ وان سار ترك وكذا لو اشتري
دارا ولم يقل بحقوقها وليس لها طريق كان له الخيار على نحو ما قلنا سكة
غير نافذة اراد بعض اهلها ان يجعل فيها طينا قالوا ان ترك للطريق مقدار
ما يمر فيه الناس يتخذ ذلك في الا حايين ويرفعه سريعا ولا يتركه في
الطريق لا يمنع من ذلك وقال محمد بن سلمة في سكة غير نافذة لا بأس باحد
الا بديل الطين والادكان وليس لهما ان يمنعوا وان احدث رجل فيها
شيئا نحو المكيف والميازيب قال ابو حنيفة رحمه الله اذا خاضه في
ذلك واحد من الناس له ان يهدم وان كانت قديمة ترك ولو اراد
ان يحدث رجل في اخر السكة شيئا لا يملك ذلك الا باذن جميع اهلها
الا على والاسفل تحلة لرجل او صي شجرها لرجل ونشرها لآخر كانت
النفقة على صاحب الثمر فان لم يثمر سنة وابى صاحب الثمر لا نفقا فانفق
صاحب الرقبة بقصنا او غير فضا ثم اثمر في سنة اخرى كان لصاحب
الرقبة ان يرجع بما انفق في الثمر ولا يكون متبرعا ولو دفع نخلا معاملة فمات
العامل في بعض السنة فانفق صاحب النخل بغير امر القاضى لا يكون متبرعا
ويرجع بما انفق في الثمر ولو لم يمت العامل لكنه غاب فانفق رب النخل يكون
متبرعا الا ان يففق بامر القاضى وكذلك الحيوان والدابة بين رجلين
حكاه الناطقي عن المزاري الكبير طريق غرس فيه رجل شجرة الغرماء قالوا

لا بأس

لا بأس به اذا كان لا يضر بالطريق ويطيب للفارس ورقها واكل فصادها وان كان
الشجرة في المسجد قال الفقيه ابو جعفر لا بأس باكل ثمرها ولا يجوز اخذ ورقها

المهايا في الاملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقا عينها مشروعة ولا يشترط
لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت احدها وينفرد احدها بنقضها الا بعدد بعدد
وغير عدد في ظاهرها رواية وروي ابن سماعة عن محمد انه لا ينفرد احدها بنقضها
الا بعدد او بطلت قسمة عينها هذا اذا كانت المهايا بغير امر القاضى فان كان
حكم القاضي الحاكم لا ينفرد احدها بنقضها مالم يطلها ويجوز المهايا في الجنس الواحد
وفي الجنسين الا ان في الجنس الواحد كالدرا واحدة لوتها يا ببقها زمانا شهرا
او سنة او يوما او نهارا مكانا بان يسكن هذا طائفة من الدار والاخر الطائفة الاخر
او يزرع احدها الطائفة من الارض والاخر الطائفة الاخرى جاز على كل
حالة وان طلب احدها المهايا من حيث الزمان وابى الاخر فان القاضي يجبر وان
طلب المهايا من حيث المكان روي الكرخي عن ابي حنيفة ان القاضي لا يجبر في الجنسين
كالدار والارض اذا تهايا على ان يسكن هذا هذه الدار والاخر يزرع هذه
الارض او في الحمام والدار على ان يسكن هذا الدار والاخر ياحد الحمام ويواجه
ان تهايا بتراضيها جاز وان طلب احدها وابى الاخر لا يجبر القاضي دارين رجلين
فيها منازلها على ان يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما او علوا او سفلا
او يواجه فهو جاز وان تهايا في الدار من حيث الزمان تهايا على ان يسكن
احدهما هذه الدار سنة وهذا سنة او يواجه هذا سنة وهذا سنة اختلفوا
فيه قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده الطاهرا نه يجوز فان استوت
الفلتان فيها وان فضلت في نوبه احدهما يشتركا في الفضل وعليه الفتوى

بالنقاي في السكي جاز اذا
فولان تراضيها اما اذا تهايا
على ان يوجهها سنة وهذا
سنة ثم اختلفوا

وكذا النهائي في الدارين على السكنى والغلة بانتهاء علي ان يسكن هذه الدار
وهذه الدار الاخرى ويواجه هذه الدار وهذه الدار ان فعلا
ذلك بتراضيهما جاز وان طلب احدهما وابي الاخذ ذكر الكرخي ان القاضي لا
يجبر في قول اي حنفية وفي الدار الواحدة يجبر لان عنده في الدور لا يركب
قسمته الجبر فكذا القسمة بطريق النهائي وذكر شمس الامة السرخسي الاظهر
ان القاضي يجبر على النهائي الا ان في الدارين اذا غلت مافي يد احدهما اكثر
مما غلت الاخرى لا يرجع احدهما على صاحبه بشي وفي الدار الواحدة اذا نهايا
في الغلة فاغلت في نوبه احدهما اكثر مما غلت في نوبه الاخرى يشتركان في
الفضل ولو نهايا في دارين في مصرين ان فعلا جاز ولا يجبر القاضي في الظاهر الرواية
ولو نهايا في شجر على ان ياكل هذا ثم ثمرته سنة وياكل الاخر سنة اخرى يجوز
وكذا الاغنام وجميع الحيوانات اذا نهايا علي ان يكون ولدها ولبنها وصوفها
سنة لهذا سنة للاخر يجوز ويكون ذلك بينهما ولا محل لفضل اللبن والصوف
والشعر اذا جعل كل واحد منهما صاحبه في حل ان كان اللبن والصوف والشعر
قايما كان ذلك باطلا وان كان صاحب الفضل استهلك الفضل فجعله
صاحبه في حل بري لا نه اذا جعله في حل والفضل قائم كانت هذه هبة المشاع
فيما يحتمل القسمة بعد الاستهلاك يكون ابرا عن الضمان وذلك جائز ولو كان
العبد بين شريكين فنهايا في الخدمة جاز فان طلب احدهما وابي الاخر يجبر
القاضي وفي العبد لو نهايا في الخدمة جاز في قولهم وان طلب احدهما لا يجبر
الابي ولو نهايا في غسلة العبد بان نهايا علي ان يواجن احدهما سنة او شهرا
فيكون الغلة له والاخر يواجن يوما او سنة فيكون الغلة له لا يجوز ذلك في
قول اي حنفية لا في العبد الواحد ولا في العبد بن وقول صاحبه يجوز المهاداة في
قول اي حنفية

قول اي حنفية لا في العبد الواحد ولا في العبد بن وفي قول صاحبه يجوز المهاداة في قول
اي حنفية لا ركوبا ولا استغلا لا وعندهما يجوز في الدابتن ركوبا واستغلا وفي
الدابة الواحدة اذا نهايا استغلا لا يجوز وان نهايا ركوبا قال الشيخ الامام
المعروف بجراهر زاده ينبغي ان لا يجوز لا ركوبا ولا استغلا واذا جازت المهاداة
في العبد الواحد في الخدمة ان شرط ان يكون نفقته وكسوته عليه في نوبته فاذا فرغ
من خدمته يكون نفقته وكسوته على الاخر في نوبته جاز ذلك في الطعام ولا
يجوز في الكسوة فتكون الكسوة عليها واذا نهايا في رعي الغنم علي ان يرعي احدهما بنفسه
او باجراته شهرا جاز ذلك ولو كانت الجارية بين رجلين فخاف احدهما عليها
من صاحبه في نوبته فان القاضي يامرهما بالمهاداة ولا يضعها على يد عدل لان في
ذلك تعطيل المنفعة على احدهما ولو كان بين رجلين عبد وامة فنهايا علي ان
تخدم الامة احدهما والعبد تخدم الاخر على طعام الامة علي من شرط له خدمة
الامة وطعام العبد علي الاخر جاز ذلك استحسانا وكذا لو سكتا عن الطعام كان
طعام الامة علي من تخدمه الامة وطعام العبد علي الاخر وكسوتهما يكون عليهما
كما في العارية فان النفقة لم تكون علي المستعير والكسوة تكون علي المالك
للمخاطب وما لا يكون ذكر محمد رحمه الله في الكتاب سنة الفاظ سلم في هذه الدار
اعطيها واتركها ودعها واخرج منها وبرا منها رجل في يديه دار يدعيها عن
فقال الذي في يده للمدعي سلم في هذه الدار وقال اعطينها او ذكر غيرها من
الالفاظ الستة فهو علي وجهين لها ان ذكرها مقرونة بالبدل او غير مقرونة
بالبدل وكل ذلك علي وجهين اما ان يتقدم ذكر الصلح اولم يتقدم فان ذكرها
مقرونة بالبدل ولم يتقدم ذكر الصلح فانه يكون اقرا من القابل للملك

والمخاطب سوا كانت الدار في يد القابل او في يد المخاطب حتى لو قال الاخر
لا اسم كان له ان ياخذ الدار من القابل لانها اذا ذكرت مقرونة بالبدل
ولم يتقدمها ذكر الصلح يكون للسوم عادة فان الرجل اذا قال لغيره سلم
الي هذا الثوب بعشرة دراهم يكون طلبا للبيع كانه قال بعني بالف او ملكني
بالف واما اذا تقدمها ذكر الصلح بان قال اصطلمنا علي ان اسم لك
هذه الدار علي ان يسلم لي درهم او هذا العبد واني الاخر لا يكون ذلك
اقرارا في الالفاظ السنة لانها جعلت اقرارا وسوما بحكم العرف وبما اذا
تقدمها ذكر الصلح يراد به ترك الخصومة والا برأ عن الدعي ولو قال
بعد ذكر الصلح لي خصومتك او دعواك في هذه الدار بالف لا يكون اقرارا
بملك وان لم يكن شيء من هذه الالفاظ مقرونة بالبدل وقد تقدم
ذكر الصلح او لم يتقدم فان كانت الدار في يد المخاطب لا في يد القابل
في الالفاظ كلها لا يكون ذلك اقرارا بملك للمخاطب لان قول سلم لي
وقوله اعطني هذه الدار اذ لم يكن ~~اقرارا~~ مقرونا بالبدل يكون عبثا
عن الدفع ولو قال ادفع الي لا يكون اقرارا وكذا اذا قال ابرأ منها او اخرج
منها او دعها لي فاما اذا كان الدار في يد القابل وذكر الالفاظ غير
مقرونة بالبدل لا يكون اقرارا بملك للمخاطب الا قوله سلم لي هذه الدار
وقوله اعطني هذه الدار فانه يكون اقرارا لان قوله سلم لي طلب التملك
لا طلب الدفع فان في الدفع يقال سلم الي وقوله اعطني طلب التملك وتكون
ان رجلا قال لغيره سلم لي شري هذه الدار بالف يكون مساومة
ولو اشترى رجل دارا بالف ثم قال لغيره البايح سلم لي شراها بكذا او لم
يذكر المال لا يكون اقرارا له بالملك وانما يراد بهذا سلم لي مالك فيها

من المانع

من المانع لتفاد البيع من رهن او اجارة لانه لما اشترى او لا فقد اقر بالملك
البايحه فلو صار مقر الغير يكون مكذبا نفسه فيما اقر وهو بمنزلة ما لو قال
الرجل لغيره اشترى منك هذه الدار بالف علي ان يسلمها لي فلان لا يكون
اقرارا بالملك لفلان والله اعلم

كتاب الاقرار بفضل فيما يكون اقرارا

الاصل فيه ان الكلام اذا خرج علي وجه التكايه عن المال الذي ادعاه
المدعي يكون اقرارا رجل لغيره اقض لي الف التي لي عليك فقال ساعطيها
او غدا اعطيها او سوف اعطيها او انتقد فانزها وانتقدها كان
اقرارا بالمال ولو قال اقرن او انتقد لا يكون اقرارا ولو قال غدا كان
اقرارا ولو قال اقر لي الغرماء علي بها او قال ابنتي رجل من الغرماء ضمها
عني يكون اقرارا وكذا لو قال ابرأني منها او وهبتها لي او تصدقت بها
علي او حسبتها لك كان اقرارا ولو قال لغيره لي عليك الف درهم فقال
المدعي عليه غير واحد او قال لا تجل فان ادفع اليك او قال حتى افخضد
او قال المدعي عليه كرامة كان اقرارا بملك ولو قال فقال غدا او قال
سوف تاخذها لا يكون اقرارا ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي
عليه اما خمسمائة منها فلا عرفها يكون اقرارا بخمسمائة ولو قال
لي عليك الف درهم فقال كيسه يدون افيكسين يدوز او ترازو سارتا بركشي
لا يكون اقرارا ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه مع مائة
دينا ر قال الفقيه ابو بكر لا يكون اقرارا وقال الفقيه ابو الليث
ان صدقه في الدنيا يرفع اقراره بالمالين وان كذبه في الدنيا يرفع اقراره
بالدراهم رجل ادعي دارا في يد رجل فقال المدعي عليه ابرأني عن هذه

مطهر

الدار لا يكون اقرارا ولو ادعى ما بين درهم فقال المدعي عليه قضيتك ما به بعد
ما به فلاحقك علي لم يكن اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك
خمين درهما لا يكون اقرارا ولو قال قضيتكها كان اقرارا وعليه اثبات
القضا ولو قال لرجل لي عليك الف درهم فقال المدعى عليه لي عليك الف درهم
عن ابي يوسف انه لا يكون اقرارا وكذا لو قال المدعى عليه ولي عليك الف
درهم او قال لك عليك مثلها او قال ولي عليك مثلها وكذا لو قال المدعى
علي عليك ايضا الف درهم او قال لرجل اعتقت عبدك فقال مخاطب
وانت ايضا اعتقت عبدك او قال قتلت فلانا فقال مخاطب انت ايضا
قتلت فلانا لا يكون اقرارا في شيء من ذلك قال محمد رحمه الله يكون اقرارا
في جميع ذلك ولو كان رجلا في يديه دارا قرانه كان يدفع غلته الي فلان لم
يكن اقرارا بالدار لفلان ولو ادعى رجل مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد
في تذكر المدعي بخطه فقد التزمته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
لم يكن ذلك اقرارا قال لانه روي عن اصحابنا ان رجلا لو قال كل اقر فلان
علي انا مقربه لا يلزمه شيء رجل قال لامرأته بين يدي الناس غفرا الله لك
حيث وهبت لي مهرك فقالت اري تخشيدم فقال القوم هل شهد علي هبتك
فقال من اري كواه باشت قالوا هذا الكلام يحتمل الرد ويحتمل التصديق
فانما يصبر اقرارا بقربنه ان قالت المرأة اري بمقتل المدعى لا يكون اقرارا
رجل قال لفلان علي الفية كتابي كان باطلا ولو قال في حسابي ذكر في المسقى
انه اقرارا قال ابو الفضل قوله في حسابي اقرار بخلاف ما ذكر في اصل
رجل ادعى علي رجل الف فقال المدعى عليه قد اعطيتك دعواك لم يكن اقرارا
وكذا لو قال المدعى عليه اخر عني دعواك شعرا واخر الذي ادعيت لم يكن اقرارا

ولو قال اخر

ولو قال اخر عني دعواك حتى يقدم مالي فاعطيكها يكون اقرارا ولو قال حتى
يقدم مالي فاعطيك دعواك فليس باقرار رجل قال لا خري عليك الف درهم
فقال لا اعطيكها لا يكون اقرارا ولو قال لي عليك الف درهم فقال اخر عني
هذه الف يكون اقرارا ولو قال لغيري عليك الف درهم فقال المدعى
لك علي الف درهم ما بعدك من ذلك عن محمد انه قال لا يلزمه شيء لان
اخر كلامه ما بعدك دليل على انه لم يرد به التصديق فقبل له لو قال ما بعدك
من الترياقا له ههنا يلزمه لانه لم يصف ذلك الي الف رجل قال لغيري اقر
مائة درهم فقال لا اعود بها او قال لا اعود بعد ذلك فهو اقرار ولو قال
ما استقرضت من احد سواك او قال من احد غيرك او قال ما استقرضت
من احد قبلك او قال ما استقرضت من احد بعدك لم يكن اقرارا ولو ادعى
علي رجل انه غصب منه مائة درهم فقال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا او قال
لم اغصب من احد قبلك او احد بعدك او احد سواك او احد معك وكل ذلك
اقرار ولو ان رجلا في يده عبد فقال له رجل استاجر مني وادفع الي غلته
عبدي وقال الاخر نعم كان ذلك اقرارا ولو ان رجلا قال لقسم اقيم
هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لي وثلثا لفلان اخر لم يكن ذلك اقرارا للاخرين
بل في الدار حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها ولو قال هذه الدار ليست لي
ثم اقام البينة انها له قبلت بينته لانه لم يقر له رجل معروف ولو ان رجلا قال
لغيري اخبر فلانا ان له علي الف درهم كان اقرارا وكذا لو قال لا تخبر
فلانا ان له علي الف درهم بحقه او من حقه كان ذلك اقرارا ولو ان رجلا
قال اشهدوا ان لفلا ن علي الف درهم كان اقرارا ولو قال لا يشهدوا ولفلان
علي الف درهم لا يكون اقرارا رجلا قال لغيري عليك الف درهم فقال حقا و

ان

قال يقينا او صدقا او قال الحق اليقين او الصدق او قال حقا حقا او يقينا يقينا او
صدقا صدقا كان ذلك اقرارا ولو قال الحق اليقين يقين او الصدق صدق لا يكون
اقرارا رجل قال لفلان علي الف درهم ان شأ فلان سبت كان باطلا وكذلك كل
اقرار علق بالشروط والخطر نحو ان يقول لفلان علي الف درهم ان دخلت الدار وان
هبت النخ او ان قضى الله تعالى او قال ان يسر الله تعالى او قال ان اصبحت ملا
او قال ان كان حقا كان كله باطلا ولو ان رجلا قال اشهدوا علي ان لفلان
علي الف درهم ان مت كان عليه الف عاشر ومات وكذا لو قال لفلان علي الف
درهم اذا جاز اس الشرا او اذا افطر الناس كان ذلك اقرارا ودعوي
الاجل باطل الا ان ثبت الاجل باليمين او باقرار الطالب وعلي قول الشافعي
المال عليه الى اجل ولو قال له علي الف درهم الا ان تبدوا لي غير ذلك او قال
الا ان اري غير ذلك غانه لا يلزمه شي بداله او مات قبل ان يبدوله ولو قال
لفلان علي الف درهم فيما اعلم كان باطلا في قول حنيفة ومحمد وكذا لو قال
لفلان علي الف درهم في علي ولو قال قلت ان لفلان علي الف درهم كان اقرارا
في قولهم ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما احسب او فيما ظننت او حسب
كان باطلا في قولهم ولو قال له علي الف درهم في شأ فلان او في علم فلان لا
يلزمه شي ولو قال بشأ فلان او بعلم فلان كان اقرارا لان حرف الباء لا ينافي
فيقتضي وجود المصدق به ولو قال في قول فلان او بقوله في حساب فلان او
بحسابه او في كتاب فلان او بحسابه لا يلزمه شي ولو قال لفلان علي الف درهم
في صكك ولم يصف الى احد يلزمه المال وكذا لو قال بسجل او في سجل او بكتاب
او في كتاب او من كتاب بني وبينه او من حساب بني وبينه كل ذلك اقرار
وكذا لو قال علي الف درهم من شركة بني وبينه او من تجارة بني وبينه او من

فلان او بصكك او قال بصكك
او في صكك

بالف درهم المال وكذا لو قال له
علي صكك بالف درهم او كتاب او حساب

حلف

حلفه لزمه الالف وكذا لو قال له علي صكك بالف درهم او بقبضه او بقبضه
لا يلزمه شي كما لو قال يقول فلان ولو قال له علي الف درهم بقضا فلان وفلان فاني
يلزمه المال كما لو قال بشأ فلان او بعلم فلان وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب
نحاكنا اليه فقتضى عليه بالف يلزمه المال وان تصادقا ان فلان لم يكن حاكما
بينهما لا يلزمه شي ويكون الاقرار بالبيان كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه
ذكر حق كخضرة قوم او املاه على انسان ليكتب ثم قال اشهدوا علي بهذا لفلان
كان اقرارا ويحل لهما ان يشهدوا عليه بالمال المكتوب فيه وان لم يقرأ الصلح
الشهود ولم يقرؤ عليه لان الكتاب وان كان محتملا الا انه لما امرهم بالشهادة
لديهم الا حتمال وان كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا
علي ذكر في الكتاب انه لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهما ان يشهدوا عليه بذلك
المال وقال القاضي الامام ابو علي النسفي ان كان المكتوب مصدرا مرسوما نحو
ان يكتب اسم الله الرحمن الرحيم هذا ما قرأ فلان بن فلان علي نفسه لفلان بالف
درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بالمال المكتوب وان لم يقرأ عليهم
ولم يشهدهم ولو انه كتب الصك وقرا على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المال
وان لم يقل اشهدوا ولو ان غير الكاتب قرا عليه الكتاب بين يدي الشهود فقال
الكاتب اشهدوا علي بما فيه كان ذلك اقرارا وان لم يقل اشهدوا ولا يكون
اقرارا ولو كتب بين يدي قوم أميين كتابا وقال للشهود اشهدوا علي
بما فيه ان علموا ما به حل لهم ان يشهدوا عليه والافلا سوا كان الكتاب
مختوما او لم يكن وان كتب علي وجه الرسالة بان يكتب هذا من فلان بن فلان
الي فلان بن فلان اما بعد فان لك علي الف درهم من قبل فلان يكون اقرارا
حل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال اذا علموا ما فيه وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم

وان كتب علي وجه الرسالة في تراب او خرقة او نحوها لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل
لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول لهم اشهدوا علي بذلك المال وكما عرف
في الاقرار فهو في الطلاق والعناق الا في الحدود والعصا ولو كتب الرجل في صحيفة
حسابه لفلان على الف درهم ثم اقرانه كتب وانكر المال او شهد اليهود على انه كتب وهو
ينكر المال ذكر في الكتاب انه يلزمه شيء ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان علي
الف درهم كان ذلك باطلا او قال وجدت في ذكرى حسابي او خطي ان لفلان علي
الف درهم او قال كتبت بيدي ان لفلان علي الف درهم كان ذلك باطلا لا يلزمه
شيء لانه محتمل ولو قال لفلان علي الف درهم في حسابي او في كتابي ثم قال اردت
بذلك الخبر الباطل يلزمه في القضا وقال مشايخنا ما كان مكتوبا بخط البائع في
بذكان لزمه لانه لا يكتب في يادكان الا ما كان له على الناس وللناس عليه رجل
ترا على رجل صكك بمال وقال له اشهد عليك بهذا المال الذي في الصك فقال
نعم كان ذلك اقرارا حل له ان يشهد عليه رجل كتب على نفسه صككا عند قوم قال
اختصوا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه
بذلك المال وكذا لو قال اليهود اشهد عليك بهذا فقالوا اختصوا عليه ولو قالوا
اختتم هذا الصك فقال اشهدوا كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا وكذا الاشارة
المعروفة من الاخرس يكون اقرارا وكذا لو كتب الاخرس ولو كان قادرا
على الكتاب فاشار جازت اثارته والمريض الذي اعتقل لسانه لا تعتبر اثارته
رجل قال لا خرا خدت منك الف او دية والفاغصبا فضاعت الوديعه
وهذه الالف غصب وقال المقر له لا بل الف اخرى هلك الغصب وبقيت
الوديعه كان القول قول المقر له باخذ هذه الالف ويغرم المقر الف اخرى
وكذا لو قال المقر له بل عصبتني الا لضمين كان الجواب كذلك ولو قال المقر

دعني

دعني الف او غصبت منك الف فهلك الوديعه وبقي الغصب وقال المقر له لا بل
هلك الغصب كان القول قول المقر له باخذ المقر له الالف ولا يضمنه شيئا
قال لغريم هذه الالف ووديعه لك عندي فقال المقر له ليست بوديعه ولي
عليك الف من قرض او ثمن بيع ثم جحد المقر الدين والوديعه واراد المقر له
ان ياخذ الوديعه قضا عن الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعه
او لا بطل بالرد ولو قال المقر له ليست بوديعه ولكني اقرضتكها بعينها
وجحد المقر القرض كان المقر له ان ياخذ الالف بعينها الا ان يصدق
المقر في القرض فيجوز له ان يكون المقر له ان ياخذ الالف بعينها ولو قال
رجل لك علي الف درهم من قرض فقال المقر له ليس لي عليك قرض ولكنك
ثمن بيع فجدد المقر القرض وثنم البيع كان المقر له ان ياخذ الالف عوضا
عما يدعي لا نعم اتفقا على الدين ولو قال هذه الالف اخذتها منك غصبا
فقال المقر له لم ياخذها مني لكن لي عليك الف من ثمن بيع فجدد المقر الدين
والغصب ليس للمقر له على الالف الغصب سبيل وله ان ياخذ من المقر
الف لانها اتفقا على وجوب الالف رجل ساكن دارا قرانه كان يدفع
الي فلان غلة هذه الدار ثم قال الدار داري كان القول قوله وقوله
الاول لا يكون اقرارا ان الدار لمن ياخذ منه الاجرة وذكرنا ان اطلاق
هذا رواية ابن سماعه عن محمد وفي رواية هشام عنه يكون اقرارا بالملك
لمن كان يدفع اليه الغلة رجل قال لغريم اتبع مني عبدي هذا وقال
استاجر مني او قال اعرتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا
له بالملك وكذا لو قال له ادفع الي غلة عبدي هذا او اعطني ثوب
عبدي هذا فقال نعم فقد قرب الثوب والعبد له وكذا لو قال افتح باب دار

هذه اوقال اسرج دابتي هذه اوقال اعطني سرج بغلي هذا اوقال اسرج بغلي هذا
فقال نعم كان اقرارا وان قال للمخاطب في جميع ذلك لا يكون اقرارا رجل
قال اخبرني لمرأيتك هذه المائة كان اقرارا له بالمائة وكذا اوقال
مالك على الامائة درهم او سوي مائة درهم او اكثر من مائة درهم كان اقرارا
بالمائة ولو قال مالك على اكثر من مائة درهم ولا قل له يكن اقرارا المقر له
اذا اقران الدين لفلان الاخر وصدقه الثاني صح ذلك ويكون حق القبض
الاول وان ادعى المقر في الثاني بغير رجل قال لا سرا ته بقرتي هذه لك
قال ابو القاسم ان قال بالفارسية ابن كاد من ثرا يكون هبة لا بد من
التسليم وان قال بمراساة اوقال ان بواسا يكون اقرارا رجل قال
لا بد من الصغير ابن مال من ترا كرم او سام بو كرم او ان بو كرم يكون
تخليكا وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهري الدين سام نو كرم لا
يكون تخليكا ولا اقرارا وذكر في المستفي اذا قال ارضي هذا وذكروا حدود
لفلان اوقال الا ارضي الى حدودها ذال الولدي فلان وهو صغير كان
جائزا او يكون تخليكا وذكر في المستفي رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان
اوقال نصف غلة هذا العبد جائزا اقراره بالغلة ولو قال نصف داري
هذه او نصف عبدي هذا او نصف بستان هذا لا يجوز ولا يلزمه بهذا
الاقرار شي قالوا اذا اضاف المال الى نفسه بلفظ قل او لا بان قال عبدك
هذا فلان يكون هبة على كل حال وان لم يصف الى نفسه بان قال هذا
المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المستفي رجل قال داري هذه لولدي
الا صاغر يكون باطلا لا نهابة فاذا لم سين الاولاد كان باطلا وان
قال هذه الدار لاصاغر من ولدي فهذا اقرار وهي لثلاثة من اصغره

لا بد يصف الدار الى نفسه وكذا اوقال ثلث دراهمي هذه لفلان كانت هبة
ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا رجل اقر بعين لرجل ثم انكر
اختلف المشايخ فيه قال ابو نصر الدبوسي يحلف بالله ما اقرت له بكذا
وقال ابو القاسم الصغار لا تحلف على الاقرار الا ان في الدين يحلف بالله
ماله عليك كذا وفي العين يحلف على العين عيسى بن زيد رجل فاقربه لرجل ولم
يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل صح اقراره حكما ولا يحل للمقر له وان اراد المفتر بهذا الاقرار
تخليكا مبتدأ قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بتخليك رجل
قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لا سرا تي هذه ثم مات صح اقراره فضا
فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك
والا بنفس الاقرار لا يملك رجل ادعى على رجل الفاحش مائة منها موجهة
وحش مائة منها معجلة وقال المدعي عليه من اسو حري دادني بست قال
الشيخ الامام الاجل طهري الدين هذا جواب في المعجل دون الموجل وقال الشيخ
الامام نجم الدين النسفي رجل قال مر ابفلان ده درهم دادني است قال لا
يلزمه شي بهذا الكلام ما لم يقل علي او في ذمتي قال مولانا رحمه الله يلزمي
ان يكون هذا اقرارا منه لكان العرف رجل اقر في صحته وكما لعقله ان
جميع ما هو داخل منزله لا مراته غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل
وترك ابنا فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصغار ان علمت
المرأة ان جميع ما اقر الزوج كان بيعا او هبة كان لها ان تمنع ذلك عن الابن
حكم اقرار الزوج وان علمت انه لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكا بهذا
الاقرار رجل قال جميع ما يعرف مني او جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال

ابوبكر الاسكاف هذا اقرار ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو هبة
لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا
ولو قال جميع ما في بيتي بعته لفلان جاز البيع ولو قال جميع ما املكه بعته من فلان
كان البيع فاسدا رجل اقر لابنته في صحته بجميع ما في منزله من الفرش والادواني
وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال كلها وله في المستقبل دواب
وغلمان وهو ساكن في البلد قال ابوبكر الاسكاف اقرار على ما هو في منزله
الذي هو ساكنه في البلد وما كان من الدواب معها الى الباقيون بالهدار
ويرجع الى وطنه الذي اقيم فيها لا بنته وكذلك عبده الذين يخرجون
في حواجه ويا هو نيل منزله فهم داخلون في الاقرار رجل قال لغيري
اقرضتك مائة درهم فقال لا اعود بها اولا اعود بعد هذا كان اقرارا
لان العود والاعادة يكون للموجود رجل قال لغيري لم اغضبك الا هذه
المائة كان اقرارا وكذا لو قال غضبتي هذه المائة فقال لا اغضبك بعد
هذه المائة بقيت كان اقرارا وكذا لو قال لم اغضبك مع هذه المائة شيئا
كان اقرارا وكذا لو قال لم اغضبك احد بعدك او قبلك او معك فالحلل
اقرار ولو قال لغيري اقرضتك مائة درهم فقال استقرضت من احد
قبلك او من احد غيرك او من احد سواك او قال استقرضت من احد بعدك
او لم استقرضت من احد قبلك او من احد غيرك او من احد سواك او قال
استقرضت من احد بعدك او لم استقرضت من احد معك فشي من ذلك لا يكون
اقرارا قال شمس الائمة السرخسي لا نه لو صرح وقال استقرضت
منك مائة درهم لا يلزمه شيء لان هذا السبب بين السؤال وليس كل من يسأل
شيئا يعطى له بخلاف قوله اقرضتني فان ذلك يكون اقرارا وذكر في بعض الروايات

اذا قال الرجل لغيري استقرضت منك الف كان اقرارا رجل قال لغيري
فعلت كذا اذا كان لك على مائة درهم كان ذلك اقرارا وليس هذا تعليق
لان اذا تسلم في الماضي واذا تسلم في المستقبل وهذا في العربية اما في الفارسية
حين يكون للتعليق رجل ائلف مال والدته ثم قال في صحته جميع ما في يدي من
المال فهو لك قال ابوبكر الاسكاف ان كان مال الوالد الذي اقر لها
فايم بعينه فالمال للوالد وان كان قد استهلك ذلك المال وذلك مما لا
يكال ولا يوزن وقد تركه الابن درهم ودنانير فالوالد في سبعة من ان
تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلكه الابن بعد ما اقر لها لان
الذي اقر لها كان بمنزلة الصلح فلما استهلكه بطل الصلح وعاد الدين كما كان
رجل له سبعة اولاد اقر في صحته وجواز امه ان الخمسة من اولاده
عليه الف درهم وسماههم في الصك عمرو واحمد وفلان وفلان ومات
الرجل بعد ذلك فشهد الشهود بعد موته على اقراره بذلك الا ان الشهود
قالوا لا يعرف هؤلاء الاولاد لانهم ما كانوا احاضرين عند اقراره قال
ابو القاسم ان اقر سائر الورثة باسمي هو لا وانكروا اقرار الميت ثبتت
المال بشهادة الشهود وان حذت الورثة اسمي الاولاد كلف المدعون
على اقامة البينة على اسمهم اذ لم يكن في الورثة مثلهم في الاسامي رجل
اقر لامرأته بدار في صحته وهي خراب ثم عمرها من ماله ثم مات الرجل وترك
هذه الدار وابنا فادعى الابن العمة ميراثا وادعت المرأة ان العمة ه
والدار لها قال الفقيه ابو جعفر ان كان الزوج عمرها باذنها فالعمة
لها ويكون النفقة دينا عليها وتغرم المرأة حصة الابن وان كان الزوج
عمرها بغير اذنها لنفسه فالعمة ميراث والمرأة ان تغرم قيمة نصيب الابن

وبسم كل العانة لها رجل هو محمول النسب قال انا فتى فلان قال ابو يوسف يكون
اقراره بالرق لما روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا
يقول احدكم عبدي وامتي فان كلتم عبدا لله وكل نسائكم اما الله ولكن ليقول
علامي وجاري وبني وفتاتي وقال الفقيه ابو الليث في بلادنا اذا قال
الرجل انا فتى فلان لا يكون اقراره بالرق وانما يفهم منه انه ابنه ارض
في يد رجل اقر في مرضه انها وقف قالوا ان اقرب وقف من قبل نفسه يكون
من الثلث وان اقرب وقف من غيره فان صدقه الواقف او ورثته جاز في
الكل وان اقرب وقف ولم يبين انه من جهة او من جهة غيره فهو من
الثلث رجل قال جميع ما في يدي لفلان قال شمس الائمة السرخسي يرجع
في البيان اليه ولا يعمل قبل البيان وذكر في البيان لجامع رجل قال
ما في يدي من قليل او كثير او عبدا وغيره لفلان صح اقراره لانه عام
وليس محمول فان حضر المقر له واراد ان ياخذ شيئا مما في يده واختلفا
في عبده في يده انه كان في يوم يده يوم الاقرار ولم يكن كان القول
فيه قول المقر وكذا الوقال جميع ما في حانوتي لفلان رجل قال انا بزر
من هذا العبد او قال خرجت عن هذا العبد او قال خرج هذا العبد عن
ملكى ثم ادعاه بعد ذلك واقام البينة ذكر في المسقى انه لا يقبل بينته الا اذا
ادعاه بسبب حادث مريض اقرب بعد بعينه لامراته ثم اعتق العبد بعد ذلك
قال ابو نصر ان صدقه الورثة في اقراره للمراه كان العبد لها وعتقه
باطل وان كثرته جاز عتقه من الثلث رجل كان بمرض يومين فصبح
ثلاثة وبمرض يوما وصبح يومين فاقر لانه يدين قال ابو نصر ان اقر
بذلك بموته لا يجوز اقراره رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسعة من العلم

ثم قال هي يا ابي فلان اخبرناه يقضي بالمائة لصاحب البيت وبغرم المقر مثلها
للذي اقرانها واقراره باخذ المائة من بيته بمترلة قوله غصبت منه واخذت
وكذا الوقال قبضت من صندوق فلان الف درهم او من سقط فلان ثوبا او من
قرية فلان كرحضة او من نخل فلان كرترا او من زرع فلان كرحضة كل ذلك
بمترلة اقراره بالقبض من يده وكذا الوقال قبضت من ارض فلان عدل
لطي يقضي بالزطي لصاحب الارض وكذا الوقال اخذت من دار فلان
مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا او كانت الدار في يدي باجارة لا يصدق
واقام البينة ان الدار كانت في يده باجارة بري عن الضمان ولو ادعى دارا
في يد رجل فاقر المدعى عليه ان المدعى كان يسكن هذه الدار لا يكون
مقرا بالدار للمدعى رجل قال لفلان عا مائة درهم او قبلي مائة درهم
فهو اقرار بالدين ولا يصدق انها صدقة الا اذا قال موصولا وتو قال
عندي لفلان الف درهم او معي او في بيتي او في صندوقي فهو صدقة رجل
اقر لرجل بدين ثم مات فقال وارث الميت كان اقراره بثلثة قالوا
يخلف المقر له لعداقر لك بهذا المال اقرارا صحيحا رجل قال قد قبضت من
فلان مائة كانت لي عليه او كانت وديعتي عنده قبضتها وقال فلان
لا بلى هي ما لي ولم تكن لك كان القول لفلان بعد ان يخلف انه ما اودعه
او لم تكن عليه رجل قال اسكنت فلانا بيتي ثم اخرجته وقال الساكن
لي هو بيتي كان القول للمقر في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد القول قول المقر له بالسكنى مع يمينه انه ما اسكنه المقر وعلي
هذا الخلاف اذا قال اعرت هذه الدابة فلانا فركبها ثم قبضتها منه وكذا
اذا قال فلانا الجياط خاط قبضت هذا بنصف درهم ثم قبضته منه وقال

الخياط لابل هو قيصي اعترتك وان قال خايط قيصي هذا بدرهم ولم يقل قبضته
منه لا يرد علي الخياطة اجماعا ولو قال فلان ساكن هذا البيت والبيت لي وفلان
ينكر يقضي للساكن ولو قال فلان زرع هذه الارض ابني هذه الدار او غرس
هذا البستان وهو لي والكل في يد المقر و قال الا خبر بل هو لي كان القول
للمقرع بمنه لان الاقرار بالزرع والخياطة ليس باقرار باليد ولهذا
لو قال هذا الثوب من خياطة فلان لا يكون اقرارا له بالملك ولو قال
هذه الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان قال ابو يوسف يرد ها على المقرعه
ويضمن المقرع قيمتها للدافع ان ادعاها الدافع لنفسه ودفعها المقرع الى الاول
بغير قضا وان دفع بقضا لا يضمن وفي قياس قول ابى حنيفة هو كما قال
في سكنى الدار ولا يضمن الدافع شيئا خياطة في يده ثوب اقران الثوب الذي
في يده لفلان سلمه اليه فلان اخذ وكل واحد منهما يده عليه فالثوب
لذي اقرله اول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصاب والصانع
ولا يضمن للناس شيئا في قول ابى حنيفة . . .

فصل فيما يكون اقرارا بشئ او بشيئين

رجل قال لفلان علي عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة دراهم وكذا لو
قال عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عشرة دراهم ويبطل اخر كلامه الا ان
يقول عني الما لى فيلزمه ولو قال له علي درهم في قفيز حنطة يلزمه درهم
ويبطل ذكر القفيز ولو قال علي خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه خمسة
دراهم فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي سلم والخمسة الدراهم اسلمها
الي في ثوب لا يصح بيانه الا ان يكون موصولا او يصدق له المقرعه ولو قال
علي درهم مع درهم لسيمة او معه درهم يلزمه درهمان ولو قال درهم قبل درهم

ثم دفعها الى غيره

لو قال فلان علي درهم واحد ولو قال علي درهم عا
درهم لا يلزمه الا درهم لانه تكرر او لو قال علي درهم وعلي درهم يلزمه درهمان
ولو قال له علي درهم ثم درهمان يلزمه ثلاثة دراهم ولو قال له علي مائة درهم
لا يلزمه مائة درهم في القياس بل يلزمه ثلث مائة في الاستحسان بل يلزمه مائة وهو كما لو
قال كنت طلقها امس واحدة لا بلنتين في الاستحسان يكون اقرارا بثلثين
و يلزمه اكثرهما وكذا لو قال علي مائة لا بل مائة في الاستحسان يلزمه
اكثر المائتين وكذا لو استغنى في الصفة بان قال بيض لابل سود لا بل بيض يلزمه
افضلها ولو اختلف الجنس بان قال لفلان علي الف درهم لابل مائة دينار
او قال كرحنطة لابل كرشعير يلزمه المالا ن جميعا ولو قال لفلان علي مائة مثقال
ذهب وقضه فلهما نصفان ولو قال كرحنطة وشعير عليه من كل واحد ك
ولو قال كرحنطة وشعير ومسم كان اثلاثا يلزمه من كل واحد ثلث ولو قال
لفلان عشرة اثواب هروية ومروية من كل واحد خمسة ولو قال
او دعيتي ثلاث اثواب زطي ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان
في الثالث اليه ان شاء جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا مع يمنه على ذلك لان
التساوي في الثلث غير ممكن فجعل علي ما قلنا ولو قال له علي مائة الي مائتين
في قول ابى حنيفة يلزمه مائة وتسعة وتسعون يدخل فيه الغاية الاولى دون
الثانية ولو قال لفلان علي درهم يلزمه ثلاثة دراهم ولو قال درهم كثير يلزمه
عشرة دراهم في قول ابى حنيفة ولو قال دنانير كثيرة يلزمه عشرة وقال ابو يوسف
ومحمد الدرهم الكثير مائتان والدنانير الكثير عشرون ولو قال لفلان علي كذا
دينار اعليه ديناران لان كذا استعمال في العدد واقل في العدد اثنان ولو قال
كذا كذا درهم يلزمه واحد عشر ولو قال كذا كذا درهم يلزمه واحد وعشرون وكذا

او سود

الدنانير والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا محتوما من حنطة لزمه احد عشر محموتا
ولو قال كذا كذا درهما وكذا كذا دينار لزمه من كل واحد عشر ولو قال علي كذا
كذا دينار او درهما لزمه من كل واحد نصف احد عشر ولو قال علي احد عشر
دينارا او احد عشر درهما لزمه من كل واحد احد عشر ولو قال علي لفلان ببيع
وخمسون لزمه ثلاث وخمسون لان البضع لا يتناول اقل من ثلاثة ولو قال عشرة
دراهم ونيف كان القول قوله في النيف حتى لو قال عنت به درهما قبل قوله فان
قال عنت اقل من ذلك او اكثر كان القول قوله ولو قال له علي قال عظيم من درهم
قال ابو يوسف ومحمد عليه ما يتان والمال العظيم الذي يجب فيه الزكاة واختلف
المشاخ في قول ابى حنيفة قبل قوله كقولهما وقال ثمن الائمة السرخى الصحيح من
قول ابى حنيفة انه متى على حال المقر في الفقر والغنى لان الفقير يستغنى القليل
والغنى لا يستغنى ولو قال لفلان علي اموال عظام روي عن ابى يوسف انه يلزمه
ستماية ولو قال علي مال نفيس وخطير او كرم قالوا يلزمه مائة ولو قال
له علي الوف درهم لزمه ثلاثة الاف درهم ولو قال الوف كثيرة فغشرة الاف
وكذا الفلوس والدنانير ولو قال علي مال قليل لزمه درهم ولو قال الوف
كثيرة واحد ولو قال علي درهم مضاعفة روي عن ابى يوسف انه يلزمه
ستمائة ولو قال اضعا فاضاعفة اضعا فاضعا لزمه ثمانية عشر ولو قال له علي عشرة
دراهم واضعا فاضاعفة لزمه ثمانون ولو قال لفلان علي مع كل درهم درهم
او قال لفلان علي درهم مع كل درهم لزمه درهما ولو نظر الي عشرة دراهم
يعنيها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم عشرة ولو نظر
الي عشرة يعنيها وقال لفلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم هذا الدرهم
يلزمه احد عشر درهما ولو قال لفلان علي درهم من الدراهم يلزمه ثلثه درهم

او مضاعفة

خول

في قول ابى يوسف ومحمد وفي قياس قول ابى حنيفة يلزمه عشرة ولو قال شيئا
كثيرا فهو علي خمسة اربعين شاة ولو قال ايتا كثيرة فهو خمس وعشرون ولو قال
حطة كثيرة فخذها علي خمسة او سق وقيل علي قول ابى حنيفة يكون البيان اليه
بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات الحنطة
الكثيرة عشرة اقضه وكذلك كل ما يكال او يوزن ولو قال علي اقض حنطة
يلزمه ثلثه اقضه ولو قال اقضه كثيرة فعشرة ولو قال لفلان علي ما يبين
كر شعير الي كرحنطة لزمه كر شعير وكرحنطة الا قفي حنطة في قول حنيفة رحمه
وقالا لزمه الكران جميعا ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر الناطقي انه يلزمه ما يتادهم
في قول ابى حنيفة الا ان يقربا اكثر من ذلك وباقل من مائتي درهم لا يتقبل قوله
وقال ابو يوسف لا يصدق في اقل من عشرة وقال محمد يلزمه ما يتان ولو قال
لفلان علي مال لا قليل ولا كثير يلزمه ما يتان ولو قال لفلان علي غير الف
قال محمد يلزمه الفان ولو قال غير الفين كان عليه اربعة الاف رجل قال
لفلان علي مثل ما لهذا ولم يكن اقر في مجلسه قبل هذا الكلام الثاني بشي روي
عن محمد انه قال يقول كل واحد منهما بما شاء فان اقام الاول بعد هذا ذلك
بينه ان له علي المقر الف درهم لم يستحق الثاني الف وكان له ان يقبل الثاني
بما شاء رجل قال لفلان علي الف وعقد روي عن ابى يوسف انه قال يقدر
في الاف مما شاء ولو قال الف وشاه او الف وبعير او الف وثوب او الف وفرس
فهى ثياب واغنام وابعر ولا يشبه هذا بنى ادم لان بنى ادم لا يقسم وكذا لو قال
الف وثوبان فان قال الف وثلاثة اثواب كان الكل ثيابا وكذلك هذا في
جميع ما لا يكال ولا يوزن ولو قال علي الف ودرهم او علي الف ودرهما او
الف وثلاثة دراهم كان الكل دراهم وكذلك في جميع ما يكال ويوزن وبعد

مثل الجوز والبعض والفوس وذكر في الاصل ان في الالف والشاه والالف وقفي
حظته والالف ودرهم كان كله دراهم قال وهذا استحسان ولو قال لفلان
علي عشرة ودانق او عشرة وفيراط كان القيراط والدانق من الفضة رجل قال
لفلان علي درهم فوق درهم يلزمه درهمان ولو قال عشرة دراهم في عشرة دنانير
لا يلزمه الدنانير ولو قال لفلان علي دينار او درهم يلزمه الاول فان كذبه المدعي
وادعي الدينار لا يلزمه شي ولو قال لفلان علي الف درهم بيضا وسود يلزمه الاقل
وكذا لو قال الف درهم او نصفها ولو قال لفلان علي درهم ودينار يلزمه ولو
قال علي درهم او دينار وكذا حصة لزمه الكروخي في الاولين وكذا لو قال
درهم ودينار او كذا حصة وكذا شعير لزمه الاول والرابع وتخبر في الثاني والثالث
ولو قال لفلان علي درهم صغير فهو علي درهم بوزن سبعة وكذلك لو قال
مائة درهم صغار وكذا لو قال فليس او دينير او رطل فهو علي الثام وكذا
لو قال درهم كبير او عريض او طويل فهو علي وزن سبعة قال محمد الدراهم
عندنا في بلادنا كلها علي وزن سبعة لا تستمر ولا تزيد الا ان يبين زيادة او
نقصانا يعرف في الوزن موصولا ولو قال علي درهم وزنه نصف درهم
يصدق فيما قال وعن ابي يوسف لو قال سغدا علي الف مروي كان
عليه الف بوزن بعد اد مروي لان المروزيه بيان الوصف والوزن
يصرف الي وزن البلد الذي اقر فيه وكذا لو اقر سغدا بكذا حصة مروي
يعتبر كرسغدا وعن ابي يوسف لو قال لفلان علي شيء من دراهم او من الدراهم
كان عليه ثلثة دراهم رجل قال عندي لفلان الف درهم عارية كان اقرارا
بالقرض وكذلك كلما يكال او يوزن لا زاعارة مالا يمكن الاستفاد به الا
بانه يكون قرض رجل اقر لرجل مدع في داره كان عليه قيمته وكذلك الاقرار

بكل شيء

200

بكل شيء لا يمكن تسليمه يكون اقرارا بالقيمة رجل قال لفلان علي حق ثم قال عنيت
به حق الاسلام لا يصدق رجل في يده جارية وولدها اقرارا الجارية لفلان
لا يدخل فيه الولد ولو اقام البيعة علي جارية انها له يستحق اولادها وكذلك
لو قال هذا العبد ابن امك او هذا الجدي من شاتك لا يكون اقرارا بالعبد وكذلك
بالجدي في رواية ولو قال هذه الحقة من زرع كان في ارض فلان او من زرع
حصد من ارضه فهو اقرار بالحقة وكذا لو قال هذا التريبت من كرم فلان
او هذا التمر من نخل فلان او قال لصوف في يده هذا من غنم فلان او هذا اللبن
او هذا السمن او هذا الجبن من شاة فلان كان اقرارا بذلك لصاحب الغنم
ولو قال لفلان حق في هذه الدار ثم فرسه بالجدع او بالباب او بالبنا لا يصدق
وكذا لو قال لفلان حق في هذا البستان ثم فرسه بالتمر او بالنخلة لا يصدق
الا ان يكون النخلة باصلها وكذا لو قال لفلان حق في هذه الارض بالاجارة او
بالسكنى ولو اقر لرجل تحايط كان له الحايط باصله من الارض ولو اقر
بشجرة عليها تمر كان له الشجرة تمرها ولو اقر بنخل كان له النخل باصلها
من الارض وما بين النخل من الارض لا يكون للمقر له وعن ابي يوسف ان كانت
مقاربة يمنع من الزراعة دخل الارض في الاقرار والافواضع النخل يدخل
بقدر غلطها رجل قال لرجل انت في حل من مالي حيت وجدت فخذ منه ما
شئت كان ذلك علي الدراهم والدنانير وقيل هو علي العموم رجل قال لغير
اقرضني وانا صبي او نالما او قبل ان اخلق كان باطلا وكذا لو قال انا ذاهب
العقل وذاهب عقله معروفا لا يصح اقراره ويستثنى موصولا اذا اقروا بشرط
الحيا في اقراره لا يصح شرط الحيا فيه بخلاف ما اذا اقروا استثنى موصولا لرجل
اقر علي نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقر له بمائة درهم في موطن اخر

ثم فصره

واشهد شاهدين فقال المقرهي مائة وقال الطالب هي مائة قال الشيخ الامام
 شمس الائمة الحلواني هذه مسألة ذكرها محمد في الاصل وذكرها الحضا في
 ادب القاضي وزاد علي ما ذكر في الاصل وجعلها علي وجوه وسوثر في ذلك
 فالحاصل ان يقول هذه المسئلة علي وجوه اما ان اضاف اقراره الي سبب والسبب
 واحد او مختلف ولا يضيف الي سبب فان اضاف الي سبب بان قال له علي الف
 درهم من هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس اخر ان عليه لفلان
 الف درهم ثم ثمن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الا مال واحد
 علي كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلف بان قال لفلان علي الف
 درهم ثم ثمن هذه الجارية ثم قال لفلان علي الف درهم ثم ثمن هذا العبد وفي هذا
 الوجه يلزمه المالا في قولهم سوا اقر بذلك في موطن واحد او في موطنين
 وان لم يضيف الاقرار الي سبب لكن عقد علي نفسه بالمال صك اقرار كان الصك
 واحدا كان المال واحدا عندنا ونعقد علي نفسه علي صكين كل صك بالف
 درهم واشهد علي ذلك لزمه المالا في كل حال واختلاف الصك يكون
 بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا لكنه اقر مطلقا فان كان
 اقراره الاول عند غير القاضي بحصة شاهدين واقراره الثاني عند القاضي
 يلزمه مال واحد وكذا لو اقر اوله عند القاضي بالف واثبت القاضي
 ذلك في ديوانه ثم اعاده الي القاضي في مجلس اخر فاقرب بالف وادعي الطالب
 المالبين والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان
 كان الاقرار عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني
 عند غيره فان كان اشهد علي كل اقرار شاهدا واحدا فاما مال واحد عند
 الكل كان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد علي اقراره الاول شاهدا

الكل

وعلى الثاني شاهدين واكثر في مجلس اخر علي قول ابي حنيفة يوسف ومحمد رحمهما الله يكون
 المال واحدا واختلف المشايخ في قول ابي حنيفة رحمه الله والظاهر ان يكون المال
 واحدا ايضا وانما يتعدد المال عنده اذا تمت الحجة علي الاقرار الا انه بان كان عند
 القاضي او بشهادة شاهدين اما اذا لم يتم فلا وان اشهد علي كل اقرار شاهدين عند
 غير القاضي ذكر الحضا رحمه الله ان علي قول ابي حنيفة رحمه الله يلزمه المالا ان
 ان اشهد في المجلس الثاني الشاهدين الاولين وان اشهد غيرهما كان المال واحدا وبعض
 المشايخ قالوا اذا كان ذلك في موطنين واشهد علي كل اقرار شاهدين عند ابي
 حنيفة رحمه الله يلزمه المالا ان جميعا سوا اشهد علي اقراره الثاني الاولين او غيرهما
 قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هكذا ذكر الحضا رحمه الله والظاهر ان
 الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقرار في موطنين اما اذا كان في موطن واحد
 يكون المال واحدا وروي عن محمد رحمه الله قال علي قياس قول ابي حنيفة رحمه
 الله يلزمه المالا ان جميعا علي كل حال اذا شهد علي اقرار شاهدين غير انه استحسن
 وقال يلزمه مال واحد اذا كان في موطن واحد وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه
 الله ان في الموطن الواحد يلزمه مال واحد عند الكل وان جاب شاهدين علي اقرار
 بالف ثم جاب شاهدين اخرين علي اقراره بالف ولا يدري ان ذلك كان في
 موطن او في موطنين فنفس الشهود ذلك فاما مالا ان لا يعلم انه كان في موطن
 واحد وقال ابو بكر الرازي رحمه الله في هذه الصورة يلزمه مال واحد
 وان شهد شاهدا علي الف سود وشاهدا علي الف بيض فاما مالا ان ولو
 اقر بالف درهم ومائة دينارا في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس
 بالف درهم ذكر في اختلاف زفر ويعقوب انه يلزمه الف درهم ومائة دينار
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولو قدم رجلا الي القاضي وادعي عليه الفا

فاقر بها ثم ادعاه الى القاضي في مجلس اخر وادعى عليه خمس مائة فاقر بها فقال
الطالب قد اقر لي بالف وخمس مائة وقال المطلوب انما له على الف فالقول قول المطلوب
وكذا لو ادعى في المجلس الثاني الفين فاقر بها فادعى الطالب ثلثة الاف وقال
المطلوب انما له على الفان كان القول قول المطلوب ويكون اقرار الثاني
للخروج عن موجب اقرار الاول واجاب الزيادة فيلزمه الزيادة ويجب
عليه الفان رجل جاب شاهدين عياد رجل بالف درهم وجا المطلوب بشاهدين
بالبراة عن الف درهم فهذا على وجوه ثلثة احدها ان يكون المال مورخا والبراة
كذلك ولا يكون احدهما مورخا لو كان احدهما مورخا والاخر لا في الوجه
الاول ان كان تاريخ البراة بعد تاريخ المال يقضى بالبراة لانه لا يدعى عليه
الا مالا واحدا وقد ثبتت البراة عن الف درهم فانصرف البراة الى ذلك المال
الى تاريخ صك المال بعد تاريخ البراة يقضى بالمال لان البراة السابقة لا
تعمل في الدين اللاحق وان لم يكن احدهما مورخا يعمل بالبراة لان البراة يكون
عن الدين وليس ههنا دين اخر وكذا لو كان تاريخهما سواء يعمل بالبراة وان
كان صك المال مورخا والبراة غير مورخه او على العكس يعمل بالبراة لان
البراة تكون بعد الوجوب عادة ولو كان لرجل على رجل صك كل صك
بالفوتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براة عن الف درهم في صك وبراة
بمخمس مائة في صك فقال له المطلوب كان لك على الف درهم وقد اخدمني الف
وخمس مائة وقال الطالب كان لي عليك الفان ولم اقض منك شيئا فان المطلوب
يبرأ عن الف وخمس مائة ويرجع الطالب عليه خمس مائة تمام الالفين وحجج البروات
يكون على قياس حجج المال وفي كل موضع كان المال واحدا كانت البراة واحدة
وفي كل موضع يقضى بالمالين يقضى بالبرتين واختلاف صك المطلوب يوجب اختلاف

البراة في مسئلتنا ثبت البراة عن الف وخمس مائة فيبقى خمس مائة رجل قال لفلان على
الف درهم ثم خيرا وخن بر يئزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذبه المدعي
في السبب وصل ذلك او فصل في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذا لو قال لفلان على الف
درهم من القمار وكذا لو قال على الف درهم من ثمن متاع اشتريته ولم
اقضه قال ذلك موصولا او مفصولا لا يصدق في قول ابي حنيفة رحمه الله وثلثة
المال ولو قال لك على الف درهم ثمن العبد الذي في يدك فان صدقه الطالب في ذلك
سلم اليه العبد واخذ منه الالف ولو قال الطالب العبد الذي في يدي عبدي
لمابعك وانما بعتك غير لا يجب الالف على المقر وذكر هذه المسئلة في موضع
اخر ان على قول ابي حنيفة رحمه الله يخلف على كل واحد منهما على دعوي صاحبه
وهو قول صاحبه وهو الصحيح واذا حلف الرزم المال على المقر ولو ان رجلا
قال ابتعت من فلان بيا بالف درهم ثم قال لم اقضه كان القول قوله وقدرت
هذه المسئلة رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال لم اقضها كان
ضامنا للالف وكذا لو قال له على الف درهم قرض ثم قال لم اقضها كان ضامنا
للالف وكذا لو قال له على الف درهم قرض ثم قال لم اقضها قال ذلك موصولا
او مفصولا لا يصدق رجل اقرانه باع عبده هذا من فلان بالف درهم فقال
ما اشتريته منك شي ثم قال بل قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعته
كان القول قول المشتري وله ان ياخذ العبد بالف درهم لان البائع اقر بالبيع اولا
وبانكار المشتري بعد اقرار البائع لم يبطل ذلك البيع بدليل ان البائع لو اقام
البينة على ما ادعى بعد جحود المدعي المشتري بقبل بيئته ويقضى له بالثمن ولو لم
يكن له بينة وارا د استخلاف المشتري كان له ذلك فاذا لم يبطل البيع لجحود المشتري
فان اعاد المشتري التصديق والبيع قائم ثم البيع ولو كان البائع بعد ما جحد

المشتري قال للمشتري صدقت لم تشتريه مني ثم قال المشتري قد اشتريته لا يقبل
قول المشتري لهما لما محمد اقل للمشتري البيع انفسح البيع بينهما الا ترى ان
البايع لو اقام البينة على البيع في هذه الصورة او اراد استخلافا للمشتري لا يقبل بينة
ولا تخلف خصمه رجل اقرانه باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم محمد صحيح حموده
لان اقران بالبيع يعتبران اذ اقر الرجل بالبيع وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن
واراد استخلافا للمشتري في القياس لا يستخلف وهو قول ابى حنيفة ومحمد رهما
الله لان الاستخلاف يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متناقض وفي الاستحسان
يستخلف وهو قول ابى حنيفة يوسع مدحه الله لان العادة جرت بالاقرار قبض
الثمن قبل القبض للاشهاد فيخلف الخصم بالله ماله عليك هذا المال رجل وامرأة
اقر لرجل ثوب او عبد على نفسه مع اقرانه ثم يقضى عليه بقيمة عبد وشط عند
ابى يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله القول قول المقر في القيمة ابو يوسف
حمل اقرانه على سبب مشروع لوجوب العبد والثوبية الذمة وهو النكاح وفي
ذلك ينصرف الى الوسط ومحمد رحمه الله لم يعتبر السبب ولو اقر على نفسه بداية
كان عليه قيمة اي الدواب شأكان جأبداية وقال هي كان القول قوله ان
جاء فدرس او بردون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك ولو قال على ثوب
هردي فلان فجاء ثوب هردي قبل ذلك قبل ذلك منه عند الكل ولو قال
على ثوب ولم يسم فاي ثوب جاءه قبل منه غسيلة كان ذلك اوجدا ثم لا يترك
بعد ذلك حتى يعطى ثوبا اخر رجل قال لفلان في طعامي هذا كحلة ولم يبلغ
طعامه كرا كان الكل له رجل قال لغيري لك علي او علي هذا الرجل الحر الف درهم
لا يلزمه شيء ولو قال لك علي او علي هذا عبدي الف درهم فان لم يكن علي
العبد ينصح اقرانه وتخبرهم ان يوجب على نفسه او على عبده ولو قال

لن علي او علي فلان الف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك مالا كان الاقرار
لا زمانا شاكان عليه وان شأ في مال الميت ولو قال لك علي الف درهم بل علي
فلان كان المال على المقر رجل قال لفلان شاه في غنمي صح اقراره وبومر باليان
فصل في الاستثناء والرجوع عن الاقرار الاستثناء على نوعين استثناء
من حيث العدد واستثناء من حيث الصفة اذا اقر الرجل واستثنى ما ليس
من جنس المقر به نحو ان يقول لفلان علي دينار الالف درهم في القياس لا يصح الاستثناء
وهو قول محمد رحمه الله وفي الاستحسان وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف
رحمة الله عليهما ان كان المستثنى شيئا له مثل من جنسه كالكيالي والوزني والعدد
المتقارب بان قال لفلان علي دينار الالف درهم والالف حنطة او الالف
مائة حنطة لا يستثنى وي طرح عن المقر له من المقر به قدر قيمته المستثنى فان
كانت قيمة المستثنى تاتي على جميع ما اقربه لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى
من جنس ما اقربه وليس له مثل من جنسه بان قال لفلان علي دينار الالف
او قال الالف حنطة لا يصح الاستثناء في قولهم الا ان يستثنى جميع ما تكلم به فلا
يصح الاستثناء رجل قال لفلان علي عشرة دراهم حيا والالف حنطة زيواف
قال ابو يوسف رحمه الله يلزمه عشرة حيا ويرجع المقر على المقر له خمسة
ريوف كما لو قال لفلان علي عشرة دراهم الالف حنطة فانه يلزمه عشرة
دراهم وتحط عنه مقدار قيمته الفقير قال ابو يوسف رحمه الله في قياس
قول ابى حنيفة رحمه الله محب المقر خمسة حيا ويصير مستثنا من العشرة
خمس حيا فلا يلزمه الالف حنطة ولو قال لفلان علي عشرة دراهم الالف حنطة
يلزمه عشرة حيا بطرح عنه قيمة خمسة حنطة ستوقه في قولهم ولو قال لفلان
علي عشرة الالف حنطة ستوقه وما يبقى بعد من مائة حنطة قال ابو حنيفة رحمه الله

لان عليه عشرة حنطة

ويلزمه الدينار وان كان من جنس
ما اقربه صح الاستثناء

الاستثنى يكون من استوقه رجل قال لفلان علي الف درهم من ثمن بيع او قال
 من قرض وهي زيوف او قال من نهرجة قال ابو خيفة رحمه الله لا يصدق في دعوى
 الزيوف والنهرجة قال ذلك مفصولا او موصولا الا ان في البيع يتخالفان حال
 قيام السلعة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يصدق في دعواه انها زيوف او نهرجة
 اذا وصل ولا يصدق اذا فصل بالسكوت ونحوه وهو بمنزلة ما لو قال لفلان علي
 الف سود من ثمن بيع ولو قال لفلان علي الف درهم ولم يذكر السبب ثم قال
 هي زيوف او نهرجة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لم يذكر هذا في الاصل
 واختلف فيه المشايخ قال بعضهم هو علي الاختلاف الذي ذكرنا مما اذا
 بين السبب وقال بعضهم ههنا يصدق في دعوي الزيادة اجماعا رجل قال
 قد قبضت من فلان الفايمة قال هي زيوف قبل قوله ولو قال هي ستوقه لا يقبل
 وان مات المقر قبل ان يقول شيئا بعد اقراره فقال وارثه هي زيوف لا يصدق
 رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال هي زيوف صدق وان مات
 المقر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيوف لا يقبل قوله لانها صارت
 دينا بموته فلا يقبل قول الوارث في المضاربة والوديعة والغصب اذا قال
 الوارث هي زيوف لا يقبل قوله رجل قال لغيري اقرضتني الفازيونا او قال
 لفلان علي الف درهم زيوف من ثمن متاع قال هي زيوف لا يقبل قوله ابو خيفة
 رحمه الله يلزمه الجهاد ولا يصدق في دعوي الزيادة اذا كذبه الخصم وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يلزمه الزيوف وعلي هذا الخلاف اذا قال لفلان
 علي الف درهم من ثمن بيع او قال من قرض الا انها زيوف او نهرجة لا
 يصدق في قول ابو خيفة رحمه الله وقال لا يصدق اذا كان موصولا ولو قال
 في هذه المسائل الا انها ستوقه او رصاص صدق في قول محمد رحمه الله وهو رواية

طراز بورد

عن ابى يوسف رحمه الله في رواية اخرى

عن ابى يوسف رحمه الله في رواية اخرى لا يقبل قوله ولو قال غضبت فلانا
 القائم قال هي زيوف او نهرجة قال ذلك موصولا او مفصولا قبل قوله
 وفي رواية عن ابى يوسف رحمه الله القرض بمترلة الغضب وعنه في الغضب
 انه لا يصدق اذا فصل كما في القرض الا انها غير مشهورة ولو اقر بالغضب
 ثم قال هو ستوقه او رصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل
 ولو قال اودعني فلان الفايمة قال هي زيوف او نهرجة قبل قوله وصل
 ام فصل وان قال هي ستوقه او رصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا
 فصل رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بالف ستوقه قال ابو خيفة
 رحمه الله يلزمه الجهاد وعن ابى يوسف انه قال لا يصدق ويفسد البيع ولو
 قال لفلان علي كرحضة من ثمن بيع او قرض ثم قال هي زيوف رديه قبل
 قوله لان الرد اداة لا يكون عيبا وكذا في كل ما يكال او يوزن سوي
 الدراهم والدينار ولو اقر بعشرة افلس من ثمن بيع او قرض ثم قال هي كاسنة
 لا يصدق في قول ابى خيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يصدق
 في القرض اذا وصل وفي البيع لا يصدق في قول ابى يوسف رحمه الله وقال
 محمد رحمه الله لا يصدق ويلزمه ثمة المبيع ان كان هالكا ولو قال غضب فلانا
 عشرة افلس او قال اودعني عشرة افلس ثم قال هي من الكاسنة قبل قوله
 المسلم اليه اذا اقر بقبض راس مال المسلم ثم ادعى انه زيوف ان كان اقر
 بقبض الجهاد او اقر بقبض حقه او باستيفاء راس المال او باستيفاء الدراهم
 او بقبض راس المال لا يقبل قوله انها كانت زيوف وان كان اقر بقبض الدراهم
 ثم ادعى الريانة في القياس القول قول رب السلم والبينة على المسلم اليه وفي
 الاستحسان القول قول المسلم اليه مع يمينه والبينة على رب السلم انه اعطاه

الحياد ولو قال اسلمت الي عشرة دراهم في كرخطة وقال له اقضها وقال رب
السلم لا بل قبضها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قياسا واستحسانا وان فصل
في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه وفي القياس صدق ولا يلزمه شيء وكذا
لو قال اعطني الفاء او اقضني الفاء واسلفني القاشم قال لم اقض ان قال ذلك
موصولا صدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك مفصلا لا يصدق واستحسانا
ولو قال هديتني الفاء او دفعت الفاء وقال لم اقضها لا يصدق في قول ابي يوسف
رحمه الله وقال محمد رحمه الله يصدق اذا وصل ولو قال بعسي دارك بالفاء
اجرتني دارك وتصرفت علي او وهبتني ولم اقض قبل قوله وصل ام فصل رجل
في يديه دار فقال هذه الدار لفلان الا هذا البيت لبنت نفسه فانه في
او قال فانه لفلان الا خر فهو علي ما قال لانه استثنى بعض ما يتكلم به وكذا
لو قال الا ثلثها او قال الا سبعة اعشارها ولو قال هذه الدار لفلان وهذا
البيت لي كانت الدار كلها لفلان لان هذا عطف وكذا لو قال هذه الدار لفلان
ولكن هذا البيت لي او قال وبناها لي او قال هذه الارض لفلان ونحلة لي او
النخل باصولها لفلان والتمر لي كان الكل للمقر له ولا يصدق المقول الا بحجة
وكذا لو قال هذه الدار لفلان الا وبناها فانها لي لا يصدق لان المتابع لا يتناول
اسم الدار مقصودا فلا يكون الاستثناء الا بما يتناول اللفظ وكذا لو قال هذا
البستان لفلان الا نخلة بعينها فانها لي او قال هذا النخام لفلان الا فوه
فانه لي او قال هذا السيف لفلان الا حلته فانها لي لا يصح الاستثناء وان كان
موصولا ويكون الكل للمقر له الا ان يقيم المدعي البينة علي ما ادعي ولو قال
هذه الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان الا خر فلي لا يصدق جوعه
واذا ولدت الجارية في يد رجل وقال الجارية لفلان والولد لي فهو كما قال

لانه اقر

لان

لان الا قرارا بالجارية لا يكون اقرارا بالولد بخلاف ما تقدم من السا وغير
ذلك وكذلك ما يراحيوان والثمار المحررة في الاشجار فهو بمنزلة ولد الجارية
ولو كان في يد صندوق فيه متاع فقال الصندوق لفلان والمتاع لي
او قال هذه الدار لي لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله لان
المتاع لا يكون تبعا للدار والصندوق ولا يتناول اسم الصندوق ولو قال بنا
هذه الدار لي وارضا لفلان كانت الدار والارض لفلان اول كلامه بنا
هذه الدار لي وارضا لفلان كانت الدار والارض لفلان لان اول كلامه
غبي معتبر لان اول الكل كان له قبل اقراره فبطل هي قوله ارض هذه
الدار لفلان فيدخل فيه البناء ولو قال هذه الدار لفلان لا بل لفلان فهي لاوله
لان الكلام الثاني رجوع عن الاقرار فلا يصح رجل اقر له انسان بالدين فافر
المقر له ان الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض لاوله دون
الثاني بري رجل في يديه دار اقرانها لفلان لا حق فيها فقال المقر له ما كانت
يا قط ولكنها لفلان وصدقه فلان في الثاني رجل قضى له القاضي دار في
يد رجل فقال بعد الفضا ما كان لي فيها حق قط لكنها لفلان وصدقه فلان
انها ما كانت للمقر قط لا يكون المقر له **فصل في القبض والابسرا**
رجل قال استوفيت جميع مالي علي الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا لو قال
وكذا لو قال ابرأت جميع عزمي لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم محضون
حينئذ يصح اقراره وابرأه وذكرنا لحنفي رحمه الله اذا اقروا صلي البيت انه
قبض كل دين لفلان المبت علي الناس ثم ادعي غريم المبت اني دفعت اليك كذا
وكذا او قال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت انه كان لليت عليك
شي كان القول قوله مع يمينه ولو قامت البينة علي اصل الدين

فصل في القبض والابسرا

لا يلزم الوصي شيئا لأنه لم يقبض شيئا من رجل بعينه وكذا لو قال قد قبضت كل من فلان
بالكوفة أو ضاف ذلك إلى مصر أو سواد وكذا الوكيل يقبض الدين والوديعة والمضاربة
في ذلك سوار حل عليه دين شهيدان الطالب اقران الدين الذي عليك فلان لا
يقبل شهادته وصلى الميت إذا دفع ما كان في يده من تركة الميت إلى ولد الميت
واشهد الولد على نفسه أنه قبض تركة والده ولم يسبق له حق من تركة والده قليل
ولا كثيرا لا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركة والدي
واقام البينة قبلت بينته وكذا إذا اقر لو ارث أنه قبض جميع ما على الناس
من تركة والده ثم ادعى على رجل دينا لوالده سمع دعواه رجل قال هذا العبد
لا أحد هذين الرجلين جاز وخلف لكل واحد منهما ولو قال هذا العبد لواحد
من الناس لا يصح رجل قال لغير من يبيعك بشئ فانا كفيك عنك بثمنه لم
يجز ولو قال من يبيعك من هؤلاء وأشار إلى قوم معينين معدودين فانا
كفيك عنك بثمنه جاز **فصل في اقرار المريض**
لا يصح اقرار المريض في المرض الذي مات فيه بقبض الدين من وارثه ولا من
كفيل وارثه وإن كانت الكفالة في الصحة سوا كان المقبوض قائما في يد الوارث
أو لم يكن وكذا لو اقر بالقبض من اجنبي تطوع عن وارثه بقضا الدين
ولو اقر لو ارث ثم خرج من ان يكون وارثا بان اقر لاخ له ثم ولد له ابن
ثم مات المريض صح اقراره ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار
وارثا له بسبب قادم وقت الاقرار بخوان اقر لاخ له وله ابن فمات الابن
ثم مات المريض لا يصح اقراره لأنه صار وارثا له بسبب قادم وقت الاقرار
ولو اقر لمن لا يكون وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقر لاخ حثية
ثم تزوجها ثم مات صح اقراره بخلاف ما لو هب لاجنبيه ثم تزوجها فانه لا يصح

هبة لأن هبة المريض وصية والوصية للوارث باطلة ولو اقر لمن كان وارثا
وقت الاقرار وقت الموت وخرج من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره
في قول أبي يوسف رحمه الله ولا يبطل في قول محمد رحمه الله ولو اقر المريض غرمة
بغير قبض فان ابرأ الوارث لا يصح أن يقره كان الوارث اصيلا أو كفيلًا وان ابرأ
الاجنبي فان كان الاجنبي كفيلًا عن الوارث صح اقراره وكانت الكفالة باسراء
بغير اسراء وان ابرأ الاجنبي وارثه كفيل له لا يصح اقراره لان ابرأ الاصيل ابرأ
الكفيل ولو ان المريض قبض لما له من وارثه الذي عليه دين أو من الذي يبيع
عن الوارث بمعاينة الشهود جاز قبضه لا يتفاد التهمة عن القبض المعايين
ولو ان رجلا وكل رجلا ببيع عبده فباعه الوكيل من وارث الموكل ثم مرض الموكل
واقرب قبض الثمن من وارثه او اقران الوكيل قبض الثمن ودفعه إلى الموكل لا يصح
وان كان المريض هو الوكيل والموكل صحيح فاقرا الوكيل أنه قبض الثمن من
المشتري ومحمد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارثا للموكل
والوكيل والموكل مريضان فاقرا الوكيل قبض الثمن لا يصح لان مرض الوكيل
يكفي لبطل اقراره لو ارثه بالقبض فمرضهما أو لم يقبض عليه دين محيط
بماله فاقرا المريض بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه
صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة إلى مورثه المريض وكذبه المورث
يقبل قوله الوارث مريض عليه دين محيط بماله وله على رجل دين الصحة فاقرا
المريض باستيفاد لك الدين من مديونه صح اقراره مريضًا اقر لا مراته
بدين المهر صح اقراره إلى مهر المثل وان اقر لها بمهر الف درهم ثم قامت البينة
بعد موته ان المرأة وهبت المهر من زوجها في حال حياتها هبة صحيحة قالوا لا
يقبل البينة على الهبة اذا كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه ثانيا مرضه

اقرت باستيفاء مهرها ان ماتت وهي منكوحته او معدة لا يصح اقرارها وان لم تكن منكوحه
 ولا معتدة صح اقرارها ولو قالت في مرضها لا مهر لي عليه ذكر الحضاف رحمه في الحل
 انه يصح اقرارها ولو اقر الرجل في صحته او مرضه الذي مات فيه انه تزوج فلانة
 بالف درهم ثم تمرد وصدقته المرأة في النكاح في حيوتها او بعد موته فهو جائز ولها
 الميراث بقدر مهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند انحار الورثة ولو اقرت
 امرأة في صحة او مرضها انها تزوجت فلانا بكذا ثم تحدث فان صدقها الزوج في حياتها
 ثبت النكاح ومحودها بعد الاقرار باطل وان صدقها الزوج بعد موتها لا يثبت
 النكاح في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا في ميراثه منها وقال ابو يوسف ومحمد
 رحمهما الله يثبت النكاح كما في الوجه الاول واذا اقرت امرأة انها تزوجت فلانا
 وهي امة وقد كانت امة معروفة ثم عتقت وقال الزوج لا بل كان النكاح ^{العتق} بعقود
 او قبل العتق فهو سوا ويصح النكاح كما لو اقر احدهما ان النكاح كان في علة ^{العتق} الغير او في
 او غير شهودا وتزوجها وتحت اربع واختا في نكاحه او في عده لا يقبل قول
 من يدعي هذه الموانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره
 ويكون ذلك بمثلة الطلاق بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل ان اختلف او قبل
 ان تحلق او قبل ولد او تزوجتك وانا صبي فان ثمة يكون القول قول من يدعي الطلاق
 رجل اقر لو ارث بئى ومات ثم اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان
 الاقرار في الصحة وقال ببقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول
 من يدعي انه كان في مرضه فان اقام جميعا البينة فيمنه المقر له اولى وان لم يكن
 للمقر له بينة واراها استخلاف الورثة كان له ذلك رجل قال في مرضه هذا المال
 لقطعة وليس له مال غيره لك وكذبه الوارث قال محمد رحمه الله لا يصدق المريض
 ويكون الكل ميراثا وقال ابو يوسف رحمه الله هو من الثلث رجل اعتق واحد

عبدية

عبدية في صحته ثم بين العتق المبرم في مرضه في كثير القيمة كان العتق من جميع ماله حل
 اشترى عبدا في صحته بغبن فاحش على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض فاجاز البيع او
 سكت حتى مضى الدهر ثم مات المريض كانت المحاباة من الثلث رجل اقر في مرضه
 بارض في يده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر
 المريض بعين عبده او اقر بانه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره
 ان صدقه ذلك الغير او صدقه ورسته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين
 انه منه او من غيره فهو من الثلث رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال
 غيره ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته
 ولو باع المريض عينا من اعيان ماله من اجنبي ثم اقر باستيفاء الثمن صح من جميع
 ماله رجل باع عبدا ثم اقر انه كان حرا لا يصدق على المشتري ولا يبرأ
 المشتري عن الثمن صبي اقر بالبلوغ وقاسم الوصي ان كان مراهما صح اقراره
 وبحور فسبته ولو قال بعد ذلك لم اكن بالغالا يتقبل قوله وان لم يكن مراهما
 بان كان مثله لا يحتمل عادة لا يصح اقراره ولا بحور قسمته فعلى اثني عشرة
 سنة لا يصح اقراره بالبلوغ كمثل عادة العبد الماذون اذا اقر بكفالة لا
 يصح اقراره لانه لا يملك الكفالة بماله فلا يصح اقراره مرضا اقر لو ارثه
 بعبد فقال الوارث ليس العبد لي ولكنه لفلان الاجنبي قصده ان الاجنبي
 ثم مات المريض فالعبد للاجنبي ويضمن الوارث المقر له قيمة العبد فيكون القيمة
 سهمه وبين ساير الورثة مرضا اقر لاجنبي ثم مات الاجنبي المقر له ثم مات المريض
 ووارث المقر له من ورثة المريض لا يحوز ذلك الاقرار في قول ابي يوسف ^{الاجنبي}
 الاول وجاز في قوله الاخر وهو قول محمد وهو كما لو اقر المريض بعبد في يده
 انه لفلان الاجنبي فقال الاجنبي هو لفلان ووارث المريض لم يكن في يده حق على

البنه وبعباسا عشرة اشهر ايضا لا يصح
 اقراره لا حاله ولا ماله لا يصح اقراره اذ لم
 يكن حال الاجنبي مقله

قول ابي يوسف رحمه الله الاول اقرار المريض باطل وعلى قوله الاخر اقرار المريض صحيح ويكون العبد للثاني والتول الثاني اقرب الى القياس وقوله الاول احوط واذا اقر المريض لوارثه ولا جنبي يدين فاقرا باطل تصادق في الشركة او تكاذبا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله اقراره بالاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة او انكر الاجنبي الشركة

كتاب القسمة فصل

في طلب القسمة قوم حضروا وطلبوا من القاضي قسمة العقار قال ابي حنيفة رحمه الله لا يقسم ما لم يقيموا البينة على الوفاة وعلى عدد الورثة وعلى ان العقار في ايديهم ميراث من ابيهم وقال صاحباه القاضي يقسم ويشهد انه قسمها باقرارهم كما يقسم العروض ولو قالوا اشترى بنا هذا العقار من فلان وطلب بعضهم القسمة وابي البعض فان القاضي يقسم باقرارهم عندهما وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان في رواية كما قالوا وفي رواية لا يقسم كما لا يقسم في الميراث ولو كان في الورثة صغير او كبير غائب والدار في يد الكبار الحضور عند ابي حنيفة رحمه الله لا يقسم كما مرو عندهما يقسم ويعزل نصيب الغائب الصغير ويشهد انه يقسم باقرارهم والاجماع وكذا لو كانت في يد مودع الغائب ولو اقام التجار البينة على اصل الميراث وبعض الورثة صغار قسم القاضي بين البالغين والخمسة ونصيبا لقاضي من حفظ نصيب الغائب الصغير ولو كان البالغ الحاضر واحدا وطلب القسمة من القاضي فان القاضي لا يجيبه الى ذلك ولو جاءه البالغ مع صغير نصيب القاضي عن الصغير من يقسم ويامر بالقسمة ضجة ميراث بين خمسة واحد منهم صغير واثنا غائبان واثنا حاضران فاشري رجل نصيب احد الحاضرين وطلب الشريك الحاضر بالقسمة من القاضي واخبراه بالقصة فان القاضي يامر

وان كانت الدار بعضها في يد الغائب او الصغير لا يقسم باقرارهم مع اجماع

يا امر شريكه بالقسمة ويجعله وكيل عن الغائب والصغير لان المشتري قام مقام البائع وكان للبائع ان يطلب الشريك بالقسمة فندب ذلك للمشتري الورثة كلهم كبار حضروا قام البينة على ما ادعي من وفاة الميت وغيره الا ان الدار كانت شركة بين الميت واجنبي والشريك الاجنبي غائب لا يقسم حتى يحضر الغائب ولو كان شريك الميت حاضرا وبعض ورثة الميت غائب واقيمت البينة بان القاضي يقسم اذا كان شريك الميت اجنبيا وان كان شريك الميت اخ الميت ورثاها عن ابيها مات احدا لا خوين وترك ورثة واخ الميت غائب واثنا غائبين وقسم القاضي بينهما لا بينهم ويعزل نصيب عمهم ولو كانت الشركة بالشر او بعض الشركة غائب لا يقسم عقارا كانا وعروضا حتى يحضر الغائب فالحاصل ان العقار اذا كان بين قوم بالميراث وبعض الشركاء غائب وبعضهم حضور وطلب الحضور القسمة فان كانت الدار في يد الحضور قسم القاضي بينهم وان كانت الشركة بينهم بالشر لا يقسم حتى يحضر الكل ولو كان اصل الشركة بالميراث فباع بعضهم نصيبه محضر البعض قسم القاضي بينهم وان كان اصل الشركة بالشر فحري فيها الميراث بان مات واحد من المشتريين لا يقسم القاضي وينظر في هذا الى اصل الشركة ارض بين رجلين حضرا أحدهما وحضر الاخر وطلب القسمة فقال الشريك بعت نصيبى من فلان واقام البينة على ذلك لدفع القسمة قالوا لا يقبل بئس لانه اقام البينة على فعل نفسه لا بطلان حق الغير دار مشتركة بين رجلين نصيب احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وابي الاخر فان القاضي يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة وابي صاحب الكثير فذلك وهو اختيار الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله وعليه الفتوى وفي البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة وطلب صاحب

مطلب
تقسيم دار

القليل القسمة قالوا لا يقسم وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله في الدار اذا طلب صاحب
 القليل القسمة لا يقسم ايضا وهو قول الكرخي وهو قول شمس الائمة السرخسي رحمه الله والقاضي
 الامام المنتجب في استحباب رحمه الله كما في البيت الصغير وذكر الحضاف رحمه الله دار
 بين رجلين نصيب كل واحد منهما لا ينتفع به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضي
 فان القاضي يقسم وان طلب احدهما القسمة وابي الاخر لا يقسم لان الطالب متعنت وان
 كان ضرر القسمة على احدهما بان كان نصيب احدهما اكثر ينتفع به بعد القسمة
 وطلب صاحب الكثير القسمة وابي الاخر فان القاضي يقسم وان طلب صاحب القليل لا
 يقسم وحكي عن الجصاص رحمه الله على عكس هذا رجلا بينهما حبر صحيح وطلب احدهما
 قسمة ان كان يضره الكسر لا يجزى الا على القسمة ولا يقسم الا ان يتفقا على القسمة
 وان كان لا يضره الكسر يقسم القاضي بينهما ولو كان بينهما رزق في ارضهما
 فطلب اقيمة الزرع دون الارض فان كان الزرع يقطعا وشرطا تركه في الارض
 او شرطا احدهما ذلك لا يجوز قسمة الزرع وان اتفقا على القطع جازت القسمة وان
 كان الزرع قد ادرك وشرطا الحصاد جازت القسمة عند الكل وان شرطا الترك
 او احدهما فسدت القسمة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ويجوز في قول
 محمد رحمه الله وكذلك طلع على النخل بين رجلين اراد اقسمة دون النخل ان شرطا
 الترك او احدهما فسدت القسمة وان اتفقا على الجرد في الحال جازت القسمة وان كان
 التمر مدركا وشرطا الترك لا يجوز عندهما ويجوز عند محمد رحمه الله ولو كان بين
 رجلين جناح او سباطا وطلب احدهما القسمة لا يقسم القاضي وكذلك الحايطة لا يقسم
 طولها ولا عرضها الا ان يتراضيا على ذلك وكذا البئر والعين والرحاس او قناة او نهر
 والارض مع ذلك بينهما اذا اراد احدهما قسمة وابي الاخر فانه لا يقسم بينهما لانه لا يحتمل
 القسمة فان كان مع ذلك ارض ليس لهما شرب من ذلك النهر والقناة يقسم لارض ويترك

النهر على حالها ولكل واحد منهما شربه وان كان يقدر كل واحد منهما على ان يحمل
 للارض شربا من موضع اخر وان كانت اراضيها متفرقة وبار فيها بينهم قسم
 ذلك كله فيما بينهم ولو كان بين رجلين ثوب محيط لا يقسم القاضي بينهم ولو كان غير محيط
 واقسماه طولها وعرضها جازت القسمة والرفيق اذا كان بين اثنين فهو على وجوه وان كان
 مع الرفيق ذوات او عروضا او شئ اخر قسم القاضي الكل بينهم في قولهم وان لم يكن مع الرفيق
 شئ اخر فان كان ذكورا او اناثا لا يقسم في قولهم الا برضاهم وان كان الكل ذكورا
 واناثا ليس مع الرفيق شئ اخر وطلب بعض الورثة قسمة وابي البعض وابي احد الورثة
 لا يقسم القاضي بينهم في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يجبرهم على ذلك وقال صاحباه
 يقسم وتجب على القسمة والعبد الواحد والداية الواحدة تباع ويقسم ثمنها لا نفعا
 لا تحتمل القسمة وكذلك ما يكون في تبعيضه ضرر او اذامات الرجل وترك ارضين
 او دارين فطلب ورثته القسمة على ان ياخذ كل واحد منهما نصيبه من كل الارضين
 والدارين جازت القسمة وان قال احدهما للقاضي اجمع نصيبى من الدار والارضين
 في دار واحدة وفي ارض واحدة وابي صاحباه قال ابو حنيفة رحمه الله يقسم
 القاضي كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احدهما في دار واحدة ولا
 في ارض واحدة وقال صاحباه الراي الى القاضي ان راجع مجمع والافلا فان كانت
 الدار في مصر لم يذكر هذا في الكتاب قالوا على قول ابي حنيفة رحمه الله لا
 يجمع نصيبا احدهما في دار واحدة كانا في مصر او مصر واحد متصلين كانا في
 مصر او منفصلين وروي هلال بن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجمع في المصرين
 والدور المختلفة بمتلة اجناس مختلفة وان كان بين الرجلين بيتان له ان
 يجمع نصيب احدهما في بيت واحد متصلين كانا او منفصلين ولو كانا سهما متلا
 اذا كانا منفصلين فهما كالدارين لا يجمع نصيبا احدهما في منزل واحد ولكنه

يقسم كل منزل قسمة على حدة ولو كان متصلين فهما كما ينبغي له ان يجمع نصيب احدهما
في واحد وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحب الدار والبيت سواء والراي
فيه للقاضي دار بين رجلين في احد جانبيه بنا ولا بنا في الجانب الاخر فقال احدهما اجعل
قيمة البناء ذراع من الارض واخذ حتى من البناء من درعان الدار وقال الاخر لا بل اجعل
البناء بالدرهم واعطيك حقل البناء من الدراهم فالاول اولى واحسن واذا كانت
الدار بين رجلين وفيها طريق لعينها فاراد قسمة الدار واراد صاحب الطريق ان يمنهما
عن القسمة لم يكن له ذلك ويترك الطريق بين الرجلين على حقوقهما وان كان في
الدار عرض من باب الدار الاعظم وطوله من باب الدار الى باب الدار
الى له الطريق ويقسم بقية الدار بين الرجلين على حقوقهما وان كان في الدار مسل
ما يجل فاراد اصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب المسك منهم فالمسك
بمثلة الطريق فيما تقدم **فصل** فيما يدخل في القسمة قوم اقسّموا ضيعة فاصا
بعض بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو له ولم يكتبوا فله ما فيها من الشجر
والبنا ولا يدخل فيه الزرع والتمر وان ثبوا بكل قليل او كثير هو فيها او منها من
حقوقها لا يدخل فيه الزرع والتمر ارض بين اثنين لما تخلص في غير رضاء فاقبها
على ان ياخذ احدهما الارض والاخر النخل باصلها جاز وان اقسّموا ضيعة فجعلوا احدهم
النخل فلم يذكر باصلها فله النخل باصلها وكذا لو اقر لسان بخلة كان للمقرلة النخلة
باصلها ولو باع نخلة ذكر في النواز ان على قول ابي يوسف رحمه الله يستحق النخلة
باصلها وعند محمد رحمه الله لا يستحق الاصل الا بالذكر وقبل الجواب في الاقرار عند
ابي يوسف رحمه الله كالجواب في البيع يدخل اصل النخلة في البيع والاقرار جميعا
وعند محمد رحمه الله في القسمة يدخل اصل النخلة وفي البيع لا يدخل ثم في كل موضع
يستحق النخلة باصلها فان قلنا كان له ان يخرس مكانها اخري رجل مات فطلب

ورثته من القاضي القسمة واقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت
دين لغايب فان القاضي لا يقسم شيئا من اجناس التركة فان كان الدين اقل من التركة
وسالوا من القاضي ان يعزل شيئا لاجل الدين ويقسم الباقي قال ابو حنيفة رحمه الله
في القياس لا يعزل وهو قول الاول ثم اسحسن وقال بان القاضي يفعل ذلك
فان فعلوا ذلك واقتسموا الميراث فهلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا ان
يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين ظاهرا وقت القسمة ثم ظهر بعد ذلك
القسمة كانت القسمة مرودة الا ان يقضوا الدين من ما ظهر وكذا لو ظهر في التركة
وصية بالثلث او بعين من اعيان المال والوصية بمثلة الدين دار بين قوم اقسّموا
فوقع في نصيب احدهم بيت فيه حمامات ان لم يذكروا الحمامات في القسمة فهي بينهم
كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بفضلك فالقسمة مرودة وان كانت
مؤخذة غير ضنك فالقسمة جازية وهذا اذا اقسّموا بالليل فان اقسّموا بالنهار
بعد ما خرج من البيوت فالقسمة فاسدة اراضي بين قوم اقسّموا فوقع في نصيب
احدهم شجرة اعضانها متدلية في نصيب الاخر عن محمد رحمه الله فيه روايتان في
رواية لصاحب الارض ان يجبر صاحب الشجرة على قطع الاعضان وفي رواية
لا يجبر كما لو قسم ووقع في قسم احدهما حايط عليه جذوع للاخر فانه لا يومر صاحب
الجذوع برفع الجذوع اذا طلب الورثة القسمة من القاضي ساله القاضي هل
عليه دين ان قالوا لا كان القول قولهم وان اقر احد الورثة بدين على الميت
وجحد الباقيون قسمت التركة بينهم ويومر المقر بقضا كالدائن من نصيبه
عندنا اذا كان نصيبه في يد الدين اذا جرت القسمة في دارين او ارضين واخذ
كل واحد منهما دارا ثم استخفت احدي الدارين بعد ما بنا فيها صاحبها كان للمستحق
عليه ان يرجع على صاحبه بنصف قيمة البناء هذا قول ابي حنيفة رحمه الله

لان عند قسمة الجبر لا يجري في الدارين فكانت القسمة في معنى البيع والاصح ان هذا
 قول الكل لان عند صاحبه انما يجري قسمة الجبر في الدارين اذا راي القاضي
 ذلك ميراث بين قوم لم يكن هناك دين ولا وصية فأت بعرض الورثة وعلي
 الميت الثاني دين او وصي موصيه او كان له وارث غايب او صغير فاقسم الورثة
 ميراث الميت الاول بغير قضا كان لغرماء الميت الثاني ان يبطلوا القسمة ولذلك لصاحب
 الوصية والوارث الغايب والصغير لان ورثة الميت الثاني قاموا مقام الميت الثاني
 ولو كان هو حيا غايبا لم تنفذ قسمة عليهم فكذا اذا كان ميتا ميراث بين قوم
 اقتسموا وانهدوا علي انفسهم بالقسمة ثم ادعت امراة الميت واقامت البينة كان لها
 ان سطل القسمة ويكون دينها كدين اجني فاقدمها علي القسمة لا يمنعها من دعوي
 الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل ان يصل اليه الدين باطله ويكون وجودها
 كعدمها وكان له ان يبطل القسمة وكذا اذا كان الغريم هو الوارث ولا تشبه دعوي
 الدين دعوي الشركة في العين فانه لو ادعي الشركة في العين فان ادعي وصية بالثالث
 بعد القسمة يكون ساعيا في بعض ما تم به فلا يفتح دعواه ولو ادعي ابن الابن بعد
 القسمة انه كان اشترى بضيبي يمينه من الاب بحال حياته بثلثي وثلثي نقد الثمن
 واقام البينة علي ذلك فذلك لا يبطل قسمة لانه خصم في نصيب ابيه سوا كان
 يستحق نصيب الاب بالشرا او بالميراث ارض ميراث بين قوم اقتسموها وتقاضوا
 ثم اشترى احدهم من الاخر قسمة ونصيبه ثم اقام البينة بدين علي الاب كانت
 القسمة والشرا باطله وكذا لو اشتراه غير الوارث لان القسمة والشرا كلاهما
 تصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين علي المورث ثلثة تقرورثوا
 دارا عن ابيهم واقسموها ثلثا وتقاوضوا ثم ان رجلا غريبا اشترى من احدهم
 قسمة وقبضه ثم جاء احد الباقيين وقال لا انقسم فاشترى هذا المشتري منه الثلث

المعر علي الميت

شاي

شاي عن جميع الدارين ثم جاء الا بن الثالث وقال قد اقتسمناها واقام البينة علي ذلك
 ومصدقه البايع الاول وكذبه البايع الثاني وقال المشتري لا ادري اقتسم ام لا
 فالقسمة حايث لان القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم والقسمة بعد تمامها لا تبطل
 بخود بعض الشركاء فيظهر ان الاول باع نصيب نفسه خاصة فجار بيعه واما
 الثاني انما باع ثلث الدار شايها بثلث ذلك من قسمة وثلثا ذلك من نصيب غيره فيفقد
 بيعه في نصيب نفسه خاصة ويخبر المشتري فيه ان شا اخذ ثلث قسمة ثلث الثمن
 وان شاترك لتفريق الصفة عليه قوم اقتسموا دار ميراثا عن رجل وامراة مقر
 بذلك فاصابها الثمن فعزل لها منها علي حدة ثم ادعت المرأة المغرول ان زوجها
 ان اصدقها اياها وانها اشترت منه بصدقتها لم يقبل ذلك منها لانها لم تساعد
 علي القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موته فلا يسمع دعواها وكذا
 ان اقتسموا دارا وارضا واصاب كل واحد طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعي احدهم
 في قسم الاخر بنا او بخلافه انه هو الذي بنا او غرسه لم يقبل بينته علي ذلك
 وهما معصومان القسمة العلقا واذا ادعي احدا الشركاء علي القسمة لا يعاد بحرد
 دعواه ولا يعاد زرع شيء من ذلك ولا مساحته ولا يكله ولا وزنه الا بحجة
 لان الظاهر وقوع القسمة علي وجه المعادله فلا تنتقض القسمة الا اذا قام البينة
 علي ذلك وان لم يكن بينه وطلب الا استخلاف الشركاء فانه يستخلف لرجا النكول
 ثم الغلط في القسمة علي وجوه احدها ان يقول حقي في النصف وقد اخذت
 الربع او الثلث وقال الاخر لا بل حقت الثلث وقد اخذته وفي هذا يخالفان
 وينرا اذا ان القسمة ومنها ان يكون الخصومة في القبض فقال احدهما لم اقبض
 حقي وقال الاخر لا بل حقت الثلث وقد اخذته وفي هذا يخالفان وينرا ان
 ومنها ان يكون الخصومة في القبض فقال احدهما لم اقبض حقي وقال قبضها فانها

يتخالفان ويزاد ان القسمة ايضا لان القبض له شبهة بالعقد ولو اختلفا في العقد
 يتخالفان منها ان يكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول احدهما اخذت انت
 يا فلان اكثر من حقك او غصبت الزيادة غصبا بعد ما قبضه ويقول الاخر
 قبضت حقى وما اخذت الزيادة كان القول قول الاخذ والبينة بينه
 صاحبه ولا يتخالفان ولا يتراد ان القسمة ومنها ان يكون المنازعة بينهما بعد ما
 شهد كل واحد منهما على القبض واستيفا الحق بصفة التمام ثم يقول احدهما
 حقى الذي في يدك وحقك الذي في يدي ويقول قد قسمنا ولكن اخذت
 انا بعض حقى دون بعض لا يسمع دعواه ولا خصومته بعد ما شهد على القبض
 والاستيفاء منها ان تقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول احدهما قيمتها اكثر مما هو
 وينكر الاخر في هذا الوجه لا يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكر في الاصل
 وقال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان كانت التفاوت يسيرا فهو كما قال في الكتاب
 وان كان التفاوت كثيرا يرجح ان يسمع دعواه وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 تسمع دعواه رجلان اقتسما دارين واخذ كل واحد منهما دارا ثم ادعى احدهما
 غلطا ان له كذا كذا دارا عا في الدار التي في يد صاحبه فضلا في القسمة واقام
 البينة على ذلك ذكر في الاصل انه يقضى له بذلك الذرع ولا يعاد القسمة وليس
 هذا كالدائر الواحد قيل هذا قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله في قول
 ابى حنيفة رحمه الله القسمة فاسدة والداران بينهما صفان لا زعنده لا يجري
 قسمة الجبر في الدارين فيكون هذه القسمة بمنزلة البيع ولو باع كذا كذا دارا عا
 من الدار التي في يده عند ابى حنيفة رحمه الله لا يجوز وكذا اذا شرط ذلك لاحدهما
 في القسمة في دار صاحبه كانت القسمة فاسدة وعندهما بيع كذا كذا دارا عا من
 الدار جابر فكذا اذا شرط ذلك في القسمة اما في الدار الواحد معنى التمييز

القسمة

في القسمة غالب على معنى المعاوضة ولهذا يجري فيه الجبر واذا شرط لاحدهما كذا كذا
 ذرا عا في نصيب صاحبه بيع الشيوع والشركة رجلان اقتسما افرخه فاصاب احدهما
 فخرخان والاخر اربعة افرخه ثم ادعى صاحب الفرخين احدا لا افرخه في يد
 صاحبه واقام البينة انه اصابه بالقسمة فانه يقضى له لانه اثبت الملك لنفسه
 في ذلك بالحجة وكذا هذا في الامواب وان لم يكن بينه كان له ان يستخلف الذي
 في يده وان اقام كل واحد منهما البينة ان ذلك اصابه في القسمة فانه يقضى
 منه الخارج لان دعواهما دعوى الملك فبرج منه الخارج الى اقامة البينة وكذا
 هذا في ثبوت الدار ودعوى الغلط انما يسمع اذا لم يقرب بالاستيفاء اما اذا اقر
 بالاستيفاء لا يسمع دعوى الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فيجوز يسمع دعواه
 واذا ادعى احد الشركاء القسمة وابى الباقيون فاستاجر الطالب قسا ما كان لا
 عليه خاصة في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال صاحبه يكون على الكل
 واذا انكر بعض الشركاء القسمة فشهد قاسم القاضى على القسمة مع غيره
 جازت شهادته في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وقال محمد
 رحمه الله لا يقبل شهادته اذا قسم القوم شيئا ميراثا او غير ذلك
 ثم ظهر الغبن الفاحش في القسمة ان كانت القسمة بقضا القاضى بطل عند
 الكل وان كانت بالمرضى اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر ان
 قال قائل بان يبطل القسمة بان للمغبون ان يبطل القسمة فله وجه
 وان قال قائل ليس له ان يبطل فله وجه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رحمه الله يسمع دعواه للمغبون وله ان يبطل القسمة كما لو كانت
 القسمة بقضا القاضى وهو الصحيح وان اقتسما محمدا ودايم اختلفا في الحد
 فقال احدهما هذا الحدى وقد دخل في نصيب صاحبي وقال الاخر هذا الحدى

لان هو الخارج الى اقامة البينة

وقد جعل نصيب صاحبي فان قامت البينة كلها جميعا قال في الكتاب احدث بينه
هذا وبينه ذلك لان كل واحد منهما ثبت الملك لنفسه في جزو بينه مما في يد صاحبه
واجتمع في ذلك الجزو بينه ذي اليد والخارج بقضى بسبه الخارج وللقسام ان
يستعمل الفرعة قاسم القاضى وقاسم غيره فيه سوا ثم ان كان القاضى هو القاسم
او نائبه وليس لبعض الشركاء ان يرد ذلك بعد خروج السهام كما لا يلتفت اليه
اباء البعض قبل خروج الفرعة وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضى فرجع البعض
بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرج السهام كلها الا واحد منهم لان
خروج بعض السهام لا يتم القسمة فكان الرجوع فيها كرجوع البائع قبل قبول
المشتري فاما اذا خرج السهام الا واحد منهم القسمة فلا يملك الرجوع ذكر الناطق
رحمه الله ان القرعة انواع ثلاثة الاولى لا تثبت حق البعض وابطال حق البعض
وانها بالهالة كمن اعتق احد عبديه بغير عيبه ثم يفرع والاخرى لطيفة النفس
وانها جائز كالقرعة بين النساء للسهر والقرعة بين النساء في البداية للقسمة
والثالثة لا تثبت حق واحد في مقابلته سله معرق حق كل واحد منها
وهو جائز **فصل** في قسمة الوصى والاب قسمة الاب على الصبي والمعتق
جائز في كل شئ اذا لم يكن فيها عين فاحتر ووصى الاب في ذلك قاسم مقام
الاب بعد موته وكذلك الحد اب اب اذا لم يكن هناك وصى الاب ويجوز
قسمة وصى الام فيما تركت اذا لم يكن هناك احد من هولاء فيما سوى العفار
لان ذلك قاسم مقام الام وتصرفها فيما هو ملك ولها الصغير صحيح كالبائع فيما
سوى العفار وكذلك القسمة ولا يجوز قسمة الام والاخ والعم والزوج على امرته
الصغيرة والكبرى الغايب وان لم يكن لا احد منهم اب ولا وصى اب وليس لوصى
الام ولا لاية القسمة على الصغير بغير ما تركت الام ويجوز قسمة وصى الام على الاكبر

الغايب

الغايب فيما سوى العقار لانه قاسم مقام الاب فيما يرجع الى الحفظ وبيع ما سوى
العقار من الحفظ ولا يجوز قسمة الملتقط ولا قسمة المملوك على ولد الحرة والمعتق
بمثلة الصغير ما المترسم والغنى عليه والذي يجزى ويغيب لا يجوز عليه قسمة احد
الابرصاء او بوكالته في حالة افاقته والذي جعله القاضى وصيا لليتيم فهو
بمثلة وصى الاب اذا جعله في كل شئ وان جعله القاضى وصيا في شئ خاص
بحوالا اتفاق او حفظ ماله لا يجوز قسمة لان نصيب القاضى اياه وصيا
قضا والقضا يقبل التخصيص بخلاف وصى الاب في شئ خاص فانه يكون
وصيا في جميع الاشياء لانه قاسم مقام الاب اذا اقسم الورثة التركة فيما
بينهم بغير امر القاضى وفي الورثة صغير او غايب او شريك للميت لا يصح القسمة
الا باجازة الغايب او ولي الصغير او باجازة الصبي بعد البلوغ فانما
الغايب او الصبي قبل الاجازة فاجازت ورثته نفذت القسمة في قول
ابن حنيفة وابن يوسف رحمهما الله ولا ينفذ في قول محمد رحمه الله كذا ذكر
عصام وان كانت هذه القسمة با مرا لقاضى صححت القسمة وذكر الحافظ
رحمه الله اذا كان في الورثة صغير او غايب ولم يكن في يد الغايب ولا في يد
ام الصغير شئ من التركة بل كان الكل في يد الحضور البكار وطلبوا
القسمة من القاضى فان القاضى جعل للصغير وصيا يقوم بالقسمة ويقض
حقه ويجعل للغايب وكيل او يامرهم بالقسمة وان كان في يد الغايب شئ من
التركة لا يقسم حتى يحضر الغايب او يقوم البينة على ان ذلك مبررات
بينهم وعلى عدد الورثة فحينئذ يقسم وذكر في الجامع انه لا يقسم وان قلت
البينة تمام يحضر الغايب ولو كان شئ من التركة في يد ام الصغير فالجواب
فيه كالجواب فيما اذا كان شئ من التركة في يد الغايب وتمة لا يقسم اذا قسمت

التركة وعلى الميت دين فاجاز الميت كان للغريم ان ينقض القسمة الا ان يكون
الميت بسلطان الغريم قسمة الورثة ثم اراد بعض القسمة كان له ان ينقضها وكذا
اذا ضمن بعض الورثة دين على الميت كان للغريم ان ينقض القسمة الا ان يكون
الضمان بشرط اية الميت ولو كان في التركة دين على الميت فاقسموا على ان
يضمن كل واحد منهم للغريم او ضمن احدهم ان كان الضمان مشروطا في قسمة
الميراث فسدت القسمة وان لم يكن مشروطا في القسمة بل ضمن بعد القسمة فهو على
وجوه ان ضمن على ان يرجع على الشريك وادي جازت القسمة وان ضمن على
ان يرجع او ضمن وسكت كل له ان ينقض القسمة لانه قام مقام الغريم للغريم
ان ينقض القسمة ما لم يصل اليه حقه فكذلك المن قام مقامه اذا كان المكل
او الموزون بين حاضر وغائب او صغير وبالغ فاخذ الحاضر والبالغ نصيبه
فهذا الباقي ان هلك قبل ان يصل ذلك اليهما لا يكون الهلاك على الصغير
والغائب وهو كالمصيرة اذا كانت مشتركة بين الدهقان والمزارع
فقال الدهقان للمزارع اقسمها واقر رصصى فقسم المزارع والدهقان
غائب فحل نصيب الدهقان الي الدهقان فلما رجع اذا هلك ما اقره لنفسه
كان الهلاك عليهما وان قسم المصيرة واقر رصيب الدهقان وحمل نصيب
نفسه الي سهمه او لا فلما رجع اذا قد هلك ما اقره الدهقان كان
الهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ رحمهم الله ثلثة
تقر بينهم اراضي لا حد لهم عشرة اسهم وللثاني خمسة اسهم وللثالث سهم
واحد فارادوا قسمتها واراد صاحب العشرة الاسم ان يتبع سهامه متصلة في
موضع واحد ولا يرضى بذلك الذي له سهم واحد قسمت الاراضي بينهم متصلة
كانت او متفرقة على قدر سهامهم عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم للثالث

ويجعل الاراضي على عدد سهامهم بعد ان عدلت وسوت ثم يجعل بنادق سهامهم
على عدد سهامهم ويقرع بينهم فاوّل بندقة يخرج بوضع على طرف من اطراف
السهم وهو اول السهم ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كان لصاحب العشرة من
البنادق يعطى له ذلك وبسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه
فيكون سهام صاحبه على الاتصال ثم يقرع بين الستة كذلك فاوّل بندقة يخرج بوضع
على طرف من اطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب
الخمسة من البنادق الخمسة يعطى له ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك
السهم ويبقى السهم الواحد لصاحب الواحد وان كانت هذه البندقة لصاحب
الواحد كان له الطرف الذي وضع عليه البندقة ويكون الباقي لصاحب
الخمسة رجل مات وترك ثلث سن وترك خمسة عشر خاوية منها ملو خلا
وخمسة منها الى ان رصفها حل وخمسة منها خالية والكل مسورة فاراد والبنو
ان يقسموا الخواص على السوي من غير ان يزيلوا عن موضعها قالوا الوجه فيه
ان يعطى احدا البنين خايتين ملونتين وخاوية الى نصفها وخايتين خاليتين
ويعطى الثاني كذلك يبقى خمسة خواص الى احداها ملو واحداه خاليتين وثلاث
الى نصفها حل فيعطى للابن الثالث ذلك فيقع المساواة بذلك رجلا بينهما
خمسة اربعة لا حدهم رغبان ولا اخر ثلث قد عيار رجلا تالياواكلوا
جميعا مستوين ثم ان الثالث اعطاها خمسة دراهم وقال اقتسموا على قدر
ما اكلت من ادرغفكم قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله يكون لصاحب
الرغبين درهقان ولصاحب الثلث ثلثة لان كل واحد منهم اكل رغبان
وثلثي رغبان معا بل ان من ذلك لصاحب الرغبين ورغبان تام من
نصيب صاحب الثلث فاحل كل ثلث سهم فيصير كل واحد منهم اكل خمسين

من نصيب صاحب الرغيفين وثلاثة اسهم من نصيب صاحب الثلاثة وذلك
خمس فيقسم البدل كذلك فيكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلث
ثلاثة قال الفقيه ابو بكر رحمه الله عندي لصاحب الرغيفين درهم من
البدل لانه اكل من رغيفه رغيفان وثلاثي رغيف ولم ياكل الثالث من
رغيفه الا ثلث رغيف وكل واحد منهم اكل رغيفا وثلاثي رغيف فالثالث
اكل من الارغفة الثلاثة رغيفا وثلث رغيف فكان لصاحب الثلاثة اربعة
دراهم من خمسة دراهم شريكان بينهما غيب اراد ان يسمه جازت قيمته بالوزن
بالقبان والميزان وقال بعض المشايخ يجوز بالسر حله ايضا لقلة التفاوت
قال رضي الله عنه وهذا غير صحيح لانه وزني ولا يجوز قيمته بدون الوزن
اما القبان او بالميزان فلا يجوز قيمته بالسر حله لانه محاذفة وقسمه السن
بالحدال ذكر في النوازل انه يجوز لقلة التفاوت لانه ليس بوزني
رجلان بواضع في بقعة بينهما علي ان يكون عند كل واحد منهما
المساع فيما يقسم الا ان يكون صاحب الفضل خمسة عشر يوما حبل لهما كان باطلا
ولا يحل فصل الدين لاحدهما وان جعله صاحبه في حل لانه هبة المساع فيما
يقسم الا ان يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فاذا جعله صاحبه في حل
كان ذلك ابراله عن الضمان فيجوز اما حال قيام الفضل فاذا جعل صاحبه
في حل كان ذلك يكون هبة او ابراء العين وانه باطل اهل قرية غزهم
السلطان قال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم
على عدد الروس وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كانت الاملاك فرامة
لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مونة الملك وان كانت لتخصيص
الابدان يقسم على قدر الروس الذين يتعرض لهم لانها مونة الراس ولا شيء من ذلك

ولا شيء من النساء والصبيان

علائق

على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهما دار بين اثنين انهدمت فاراد احدهما البناء
وابي الاخر يقسم الدار بينهما ولو كان جدارا بين رجلين لاحدهما عليه جذوع
وليس للاخر عليه شيء فانهدم الحائط فاخذ صاحب الجذوع صاحبه بالبناء وابي
صاحبه فانه لا يجبر عليه ويقال لهما ان ستما فاقسما ارض الحائط وان اراد
صاحب الجذوع ان يبني واراد الاخر القسمة فانه يقسم بينهما بصفان رجلان
بينهما مملوك صغير او جارية فانهما يجبران على نفقتها واران احدهما
الاتفاق وقال الاخر ليس في شيء ذكر الكسبي رحمه الله ان الحاكم سعهما من
ينفق عليها فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد انفق من بيت المال
فان قال احد الشريكين انا انفق عليه ديننا علي مولا فقال امر به من
غير اجبار وان بلغ اكثر من قيمته اصعافا كان له ذلك على المولي ولا يسقط
عنه بموت المملوك ولو كانت دارا او نخلا بين رجلين لا يجبر على
الاتفاق شريكان اقسما علي ان لا حدهما العامة وللآخر الخوض وقاشات
الحانوت والديون التي على الناس علي انه ان توفي شيء من الديون يرد اخذ
الصامت علي شريكه نصفه كانت القسمة فاسد لان القسمة في معنى البيع ^{البيع}
على هذا الوجه فاسد وعلي اخذ الصامت ان يرد علي شريكه نصف ما اخذ من
الصامت وعلي الشريك الاخر ان يرد علي اخذ الصامت نصف ما اخذ
ايضا دار بين شريكين دفعا با من الدار ووضعا في الدار ثم اقسما الدار
فان الباب الموصوع في الدار يكون بينهما ولا يكون دخلا في القسمة
بمترلة متاع في الدار ولو اقسما كرم او في الكرم اعصاب فوق العنب في النصف
الذي اصاب احدهما ان ذكر العنب في القسمة يكون العنب لمن اخذ النصف
الذي فيه العنب والا فلا وكذا لو اقسما دارا فوقع نصيب احدهما بيت فيه

ان

جاءت ان لم يذكر والحيات في القصة لا يدخل وان ذكرها وحولها لصاحب البيت
فان كانت لا توجد الا بصيد فالقصة فاستقر وان كانت توجد بغير صيد جازت القصة
ويكون الحمامات لصاحب البيت لان حكم القصة حكم البيع ارض من رجلين وطلب
احدهما القصة من القاضي واني الاخر وقال قد بحث بضبي من فلان الغائب
واقام البينة علي ذلك لا يقبل بينه لانه يريد بهذا دفع القصة عن نفسه بدوي
العقار علي الغائب وذلك باطل دارين شريكين اهدمت قال احدهما بغيرها
واني الاخر فان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار رجا او حماما
او حماما او شيئا لا يحتمل القصة كان لطالب البناء ان يبني ثم يواجر ثم
ياخذ نصف ما اتفوق البناء من الغلة وفي الارض المشتركة اذا بناها احدها
فقال له صاحبه ارفع بناك فان القاضي يقسم الارض بينهما ما وقع من
البناء في نصيب الذي لم يبن فله ان يرفع ذلك او ياخذ البناءا لقيمة اذا رضى
صاحبه بذلك وعن محمد رحمه الله في طاحونة مشتركة بين اثنين انفق
احدهما في مرمتها لا يكون متطوعا طاحونة او حمام بين اثنين استاجر نصيب
كل واحد منهما رجل ثم انفق احدهما في مرمة الطاحونة او الحمام باذن
من اجرة فهل يكون له ان يرجع بذلك علي الشريك الذي لم يواجر نصيبه
من هذا المستاجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحتمل
ان يقوم المستاجر مقام من اجره فيما انفق فيرجع بنصف ما انفق
علي الرواية التي روي عن محمد رحمه الله ويحتمل ان يقال هذا المستاجر
يرجع علي من اجره ثم من اجره يرجع علي شريكه ويحتمل ان هذا المستاجر
يكون متطوعا والمختار للفتوي ان لا يرجع هذا المستاجر علي شريكه من اجس
رجل ما ترك صفة وخمس سن احدثهم صغير والباقي كبارا ثنان منهم

حاضران واثنان غائبان فاشترى رجل نصيب احد الحاضر من فطالب هذا المشتري
شريكه بائعه بالقصة عند القاضي واخبر بالقصة فان القاضي باع الشريك الحاضر
بالقصة ويجعل رجلا وكبلا عن العايبين وخصما عن الصغير لان المشتري قام مقام
بائعه وكان لبائعه ان يطالب الشريك الحاضر بالقصة اذا كانت الصنعة ميراثا
لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان الاصل ميراثا نصيبا اقرا له بالغ وقام
وصي الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان
الصبي مرا هقا قبل قوله لانه مكذب ظاهر او سين بهذا ان ويجوز قسمته
وان لم يكن مرا هقا ويعلم ان مثله لا يحتمل لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه مكذب
ظاهر او سين بهذا ان بعد اثني عشر سنة اذا كان حاله لا يحتمل مثله اذا
اقر بالبلوغ لا يقبل قوله رجل باع من رجل شيئا فضمن رجل بالذكر ثم
مات الضامن وطلب ورثة الضامن قسمته ميراثه فان القاضي يقسم لان الدين
غير ثابت للحال فان قسم وباع كل واحد من الورثة نصيبه ثم ادرك المشتري
درك كان للمشتري ان يرجع علي ورثة الضامن وينقض قسمته لان هذا بمنزلة
دين مقارب للموت لان سبب هذا الدين كان في حياته ولو كان الدين
ظاهرا وقت القصة لا يجوز القصة فكذا اذا اوجب بسبب كان قبل الموت
رجل مات عن امراة وابنين والمرأة تدعي انها حامل قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله معرض هي علي امراة نفقة او امرأتين حتى يميت
فان لم تقف علي شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقف علي شيء من علامات
الحمل ان رخصوا حتى تلد فانه لا يقسم وكذا الوات الرجل وترك امراة
حامل او ابنا فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان كان الوارث
اكثر من واحد ولم ينتظرا لولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت

قريبة لا يقسم ومقدارا لقرب والسعد مغوض الى راي القاضي واذا قسمت
التركة بوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار ما يوقف الحمل قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله بوقف نصيب ابنتين ويقسم الباقي وهو رواية عن ابى حنيفة ومحمد
رحمه الله عليهما وابى يوسف في رواية وقال بعضهم بوقف نصيب اربع بنين
وهو رواية عن ابى حنيفة ايضا وذكر الحنفيا عن ابى يوسف رحمه الله
انه بوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذا اذا كانت الورثة ممن يورثون
مع الحمل ان كان اسما فان كانوا الا يورثون مع الابن بان ماتت عن اخوة وامرأة
حامل بوقف جميع التركة ولا يقسم لان في حق الاخوة في طلب القسمة شك
رجليات عن امرأة حامل واسن بن بنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال
عشر الفقيه ابو جعفر رحمه الله لها ثمن الميراث خمسة من اربعين سهمتها
وللابنتين سبعة اسهم وللابن اربعة عشر بوقف لاجل الحمل نصيب
ابن واحد ويخرج المسئلة من اربعة وستين ثمانية اسهم للمرأة واربعه
للابنتين وثمان وعشرون للابن ويوقف لاجل الحمل نصيب ابن واحد
اربعة عشر امرأة ماتت وفي بطنها ولد يتحرك مقدار يوم وليلة فقال
بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت قد فنت المرأة كذلك ثم
نبش قبرها فاذا معها ابنة ميتة وترك المرأة زوجها وبوين هل يكون
لهذه البنت التي وجدت شي من المال قالوا مشايخ بلخ رحمه الله ان اقر
الورثة كلهم ان هذا البنت خرجت بعد وفاتها حية ورثت الابنة ثم رت من
الابنة وزنها اذ لم يفارقوا فترها متدة وان اجدوا لم يقض لها الميراث
الا ان يشهد عدولان ولدتها حية وانما يسعهم الشهادة على هذا الوجه اذ لم
يفارقوا فترها متدة فبالي ان نبش وقد سمعوا صوت الولد من تحت القبر

ويوقف لاجل الحمل اربعة عشر
وعلي ما اختار القسمة

حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود وحلف الورثة على العلم فان
حلفوا لا يكون لها الميراث وان خرج راس الولد وهو يصيح ثم مات قبل ان يخرج
الباقي لا ميراث له ولا يصلى عليه الا ان يخرج اكثر البدن وهو حي والله اعلم به
كتاب المضاربة المضاربة لا يحوز
بغير الدراهم والدنانير مكيلا كان او موزونا او عروضا في قول ابى حنيفة وابى
يوسف رحمه الله عليهما وقال محمد رحمه الله يحوز بالفلوس لراحه عدد او لا يحوز
بالذهب والفضة اذ لم يكن مضروبة في رواية الاصل ويجوز بالدراهم السهره
والذي يوف ولا تجوز بالسنوقه تروج فهي كالفلوس رجل دفع عرضا وقال
بعده واعمل ثمنه مضاربة بنصف الربح فباع باحد التقدين وتصف في الثمن
جازت المضاربة لانه اضافها الي الثمن لا الي العروض وان باع العرض بمكمل
او موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول ابى حنيفة رحمه الله وقال
صاحبه لا يحوز البيع وانما فسدت المضاربة عند ابى حنيفة رحمه الله لانها
صارت مضاربة الى العرض ولو دفع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضار
جازت المضاربة ويكون القول في قدرها وصفها قول المضارب مع يمينه
ولو كانت الدراهم وديعة فامر المودع بان يعمل بها مضاربة بالنصف او
بالثلث او ما شبه ذلك جازت المضاربة ولو كانت الدراهم عصا فقال
للفا صاب عمل ما في يدك مضاربة بالنصف جازت المضاربة عندنا خلا
لغيره ولو كانت الدراهم دينا فامر المديون ان يعمل بها مضاربة لا يحوز
ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب المال لدين في قول ابى حنيفة رحمه الله
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لرب الدين وهي المضاربة عن الدين
ولو قال لرجل اقتبس مالي على فلان من الدين واعمل به مضاربة جاز ولو

فان كانت السنوقه

دفع الى رجل ثمان مائة درهم وقال اذا تم اليك درهم شاركك ثم قال بعد ايام تصف
 بما عندك لنا شي قالوا هذه مضاربة فاسدة لجمالة الرخ بينهما فيكون اصل
 المال وريحه للامر وللمامور اجزمه رجل دفع الى رجل الفامضاربة
 لم يكن للمضارب ان يشتري شييا للمضاربة باكثر من ذلك المال قال له رب المال
 اعمل فيه برأيك اولى يفل فان اشترى سلعة باكثر من الف كانت حصة الف
 مضاربة وما زاد فهو للمضاربة له ربحه وضيعته وتضمن الزيادة دين عليه
 خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط رجل دفع الى رجل دنانير مضاربة
 فاشترى بالدرهم او على العكس جازت المضاربة عندنا وان اشترى بخلاف صفة
 راس المال بان كان ايضا فاشترى بالسود جازت المضاربة في قول في قول
 الى خيفة والى يوسف وظاهر قول محمد رحمه الله المضاربة يفقد بان يخطا
 منها اذا شرط لاحدهما من الرخ ما يقطع الشركة بخوان يجعل له درهم مائة
 مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة ومنها اذا شرط على المضاربة ضمان ما
 هلك في يده ومنها اذا شرط في المضاربة عمل رب المال مع المضارب لا ذلك
 يمنع التحلل بين المال والمضارب وكذا لو وكل رجلا ليدفع ماله مضاربة
 فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيا معلوما لنفسه من الرخ كان
 ذلك فاسدا ولو فعل الاب او الجد اب الاب او وصي الاب وشرط شييا من
 الرخ والعمل يعمل مع المضارب جازت المضاربة والشرط ولو دفع احد
 المتعاضدين الف درهم من مال المغاوضة مضاربة الى رجل وشرط عمل نفسه
 مع المضارب وشرط لنفسه شييا من الرخ فسدت المضاربة ومنها اذا دفع الاب
 او الجد او وصي الاب مال الصغير الى رجل مضاربة وشرط عمل اليتم مع المضارب
 كانت المضاربة فاسدة والا صل في هذا ان كل من يجوز له ان يأخذ لنفسه مال

لحاصل

اليتيم

اليتيم مضاربة شرط عمل نفسه مع المضارب جازت المضاربة وكل من لا يجوز له ان يأخذ
 لنفسه مال ^{اليتيم مضاربة} شييا لنفسه من الرخ لا يجوز المضاربة واذا عمل المضارب في المضاربة
 الفاسدة ورخ كان كل الرخ لرب المال والمضارب اجر المثل قائما لان المضاربة
 اذا فسدت على بقي جازة وفي الاجابة الفاسدة اذا عمل الاجير كان له اجر
 مثله ولو هلك المال في يد المضارب لا يفعله مضاربة فاسدة ذكر في الاصل انه لا
 ضمان عليه وذكر الطحاوي فيه خلافا وقال لا يضمن في قول ابي حنيفة رحمه الله
 ويضمن في قول صاحبيه وجعله على الخلاف في الاجير المشترك اذا هلك المال
 في يده لا يفعله رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وبين نصيب احدهما من الرخ وسكت
 عن نصيب الاخران سكت عن بيان نصيب رب المال جازت المضاربة وان سكت عن
 بيان نصيب المضاربة لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز استحسانا وما ورا المشروط
 لرب المال يكون للمضارب على ان يانصف الرخ يكون ذلك ثلثه كان للمضارب
 ثلث الرخ والباقي لرب المال ولو قال رب المال علي ان مارزق الله تعالى
 من الرخ يكون بينهما جاز ويكون الرخ منهما على السواء ولو دفع الفامضاربة
 على انهما شريكا في الرخ جاز ويكون الرخ بينهما على السواء ولو قال
 علي ان يكون للمضارب شركا في الرخ جاز في قول ابي يوسف رحمه الله
 ويفسد في قول محمد رحمه الله ولو شرط بعض الرخ لثالث ان كان ماسطرا
 للثالث يستحقه المضارب كما لو شرط الثلث للمضارب وليس عليه دين او لقضا
 دين المضارب رجل اوز وجته كان ذلك لرب المال وان شرط الثلث لعبد المضاربة
 وعليه دين ان شرط عمل العبد مع المضارب جازت المضاربة ويكون المشروط
 للعبد وان لم يشترط للعبد فهو لرب المال وعند صاحبيه يجوز على كل حال لان
 عندهما مولا يملك كسب العبد على كل حال ولو دفع مالا مضاربة على ان جميع الرخ

اليتيم مضاربة

ولو قال رب المال للمضارب

ويصير كأنه شرط ذلك للمضارب وان كان
 ماسطرا للثالث لا يستحقه المضارب
 كما لو شرط لابن المضارب مائة درهم

يكون لرب المال كان ذلك بضاعة ولو دفع الى رجل الف نصفها قرضا على المضاربة
 ونصفها مضاربة جاز فان تصرف المضارب ورشح كان نصف الرشح له خاصة
 وعليه وصيغته والنصف الاخر يكون على ما شرط ولو قال خذ هذه الالف على
 ان نصفها قرض على ان يعمل بالنصف الاخر على ان يكون الرشح الي جارب ولا يكون
 فان تصرف بالالف ورشح كان الرشح بينهما على السواء والوطيعة عليها لان
 نصف الالف صار ملكا للمضارب بالقرض والنصف الاخر بضاعة في
 يده رجل قال لغيري خذ هذه الالف نصفها مضاربة بنصف الرشح ونصفها
 هبة وقبضها غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فان هلك المال في يده قبل العمل
 ان يعد بضمن قدر الهبة لا بفاهية المساع فيما يقسم ولو دفع الف نصفها
 بضاعة ونصفها مضاربة بنصف الرشح ونصفها هبة وقبضها غير مقسومة
 كانت المضاربة فاسدة فان هلك المال في يده قبل العمل او بعد بضمن قدر
 الهبة لا بفاهية المساع فيما يقسم الي ولو دفع الف نصفها بضاعة ونصفها
 مضاربة بنصف الرشح فعمل ورشح فنصف الرشح يكون لرب المال لانه رشح
 البضاعة والنصف الاخر بينهما على السواء لانه رشح المضاربة رجل باع نصف
 متاع من رجل بخسماية ودفع كل المتاع اليه وامره ان يبيع النصف الباقي
 ويعمل بكل الثمن مضاربة بالنصف فباع الكل بالالف وتصرف فيه في
 قياس قول ابي حنيفة رحمه الله الرشح والوطيعة بينهما نصفان وعند
 صاحبه رشح نصف الدين لرب المال ونصف الرشح الذي امره ببيعه على
 ما شرط با على ان من امر المديون بان يشتري له بما عليه من الدين شيئا فاشترى
 يكون مشتريا لنفسه في قول ابي حنيفة رحمه الله لصاحب الدين فما رشح في حصة
 الدين يكون المدفوع اليه خاصة وما رشح في نصف الدافع يكون المدفوع للدافع

لان

لان ذلك رشح ما له وعندهما هذه المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف
 لان عندهما ما اشترى المديون بالدين يكون مشتريا بالامر وانما ضدت المضاربة
 لان وقتت بالعروض فكانت فاسدة في النصف صحيحة في النصف ولو ان الدافع
 في هذه المسئلة شرط لنفسه ثلث الرشح وثلثين للمضارب عند ابي حنيفة رحمه الله
 ثلثا الرشح يكون للمضارب كأن رب المال قال له اعمل في نصيبك على ان يكون
 الرشح لك واعمل في نصيبي على ان يكون ثلثا الرشح لي وثلثه لك رجل دفع الي
 غير مضاربة وشرط فيها شرطا فاسدا فهو على وجهين ان كان شرطا يودي
 الي جهالة الرشح مثل ان بشرطه على ان يدفع المضارب دان الي رب المال
 ليسكنها او ارضه لين ربحا رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل
 نصف الرشح عوضا عن عمله وعن اجرة الارض والدار فكانت حصة العمل
 بمحمولة وان شرط ذلك على رب المال ان يدفع ارضه الي المضارب او دان
 لا يفسد المضاربة ويبطل الشرط لان المضاربة لا تبطل بالشرط الفاسد
 ويبطل بجهالة حصة المضارب من الرشح وفي المسئلة الثانية هذا شرط لا يودي
 الي جهالة الرشح لان رب المال ما شرط على المضارب شيئا سوى العمل مات
 المضارب وعليه دين قرب للمضارب المال الحق براس المال وحصلته من
 الرشح ان كانت المضاربة معروفة المضارب اذا قال هذه الالف مضاربة في يدك
 وليس عليه دين صح اقترانه من جميع المال لا بتمام التهمة وان كان عليه
 دين الصحة لا بصدق في حق غير تمام الصحة وان كان عليه دين المرض ابتداء
 بالمضاربة ثم بالدين كأن المال لصاحب المضاربة وان بدلا للدين بالمضاربة تحا صا
 المضارب اذا اقترن مرضه انه رشح الفائم مات من غير بيان لا ضمان عليه لانه
 لم يقر بوصول المال الي نفسه ولو دفع اقترانه رشح الفاء وصل اليه ثم مات

يؤخذ ذلك من تركه لا نه مات محلا للامانة اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا
العشرين والحسين والمضارب يعمل ببقية المال ان كان المضارب كلما دفع الرب المال
شبا قال هذا ربح يكون ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما
اخذت مني كان من راس المال ولو ان المضارب دفع الي رب المال شيئا ولم
يقبل هذا ربح روي عن ابي يوسف ان رب المال ياخذ راس ماله يوم الحساب
ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب
تقصينا من راس المال لانا لو جعلناه من راس المال كان استرجاعا لبعض
راس المال قبطل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا البطال المضاربة قال
رضي الله عنه فعلي هذا اذا اخذ المستاجر في الاجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون
ذلك نقضا للاجارة الطويلة بقدر ذلك المضارب مع رب المال اذا اقتسم الربح
ثم هلك المال في يد المضارب او لحقه خسران تنقص تلك القسمة وما قبض رب
المال يكون من راس ماله وما قبض المضارب رده على رب المال كان ذلك بينهما
ولا يسم للمضارب شيء من الربح حتى يسلم لرب المال راس ماله ولو اختلف المضارب
مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب قسما بعد قبض راس المال وانك
رب المال قبض راس المال كان القول لرب المال ولو اقاما البينة كانت البينة
بينه المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال شرطت
لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم فقال المضارب بل ثلث الربح كان القول
للمضارب لان رب المال تعنت ليس في دعواه الا فساد العقد ولو اقام رب
المال البينة قبلت بينته لانه اقام البينة على فساد العقد ولو قال رب المال
شرطت لك ثلث الربح الا عشره فقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث الربح كان
القول قول رب المال وان كافيه فساد العقد لانه ينكسر ربا في يد

المضارب

220
المضارب والبينة بينة المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة ولو قال رب المال
شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم ولم يشترط لي شيئا ولم
اجر المثل كان القول لرب المال لان المضارب يدعي اجرا في ذمته وهو ينكر وان
اقاما البينة والبينة بينة المضارب لانها قامت على اثبات الدين في ذمة الآخر
ولو وقع مثل هذا في الزارة كانت البينة للدافع لان الزارة لازمة فان
من لا يد رمنه يجبر على العمل فكانت البينة المحورة او لي اما المضاربة ليست لازمة
فيجح بالضمان لا بالصحيح ولو قال رب المال دفعت اليك بضاعة وقال
المضارب لا بل مضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول قول رب المال
لان الربح يستحق عليه من جهة وكذا لو قال المضارب اقرضتني وقال
رب المال مضاربة او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعي
عليه تمليك المال والبينة للمضارب جعل كانه اعطاه مضاربة فرفضه
ولو قال رب المال اقرضتك وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول
للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان بعدما اتفقا انه اخذ المال
بذنه والبينة لرب المال ولو قال رب المال كان راس المال الف درهم
وشرطت لك ثلث الربح فقال المضارب لا بل راس المال الف وشرطت لي نصف
الربح وفي يد المضارب الفان يقرأ انه مال المضاربة كان القول لرب راس
المال قول المضارب مع البين وفي شرط الربح القول قول رب المال مع البين
وان جاء المضارب بثلثه الف درهم فقال الضمان ودعيه او بضاعة لرجل
او على دين كان القول قوله لان القول يكون نقول ذي اليد في يده الا اذا
اقر له انه لغيره ولو دفع رجل الف الى رجل وقال نصفها مضاربة بنصف
الربح ونصفها ودعيه فقسم المضارب نصفين فعمل باحد النصفين وروح فقص

الزح يكون للمضارب والنصف الاخرين المضارب ورب المال نصفين والوطيعة
عليهما نصفان ولو دفع الفاضارية فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب
ان يدفعها الي غيره مضاربة فان دفعها وشرط ان يعمل المضارب الاول مع الثاني
او شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة كما لو دفع المضارب
الي رب المال مضاربة بالثلث ويكون الزح بين المضارب الاول ورب المال
على ما شرط في المضاربة الاولى والاخر لرب المال وان عمل رب المال المضارب
اذا عمل في المضاربة الفاسدة وزح يكون جميع الزح لرب المال والمضارب
اجرمثله فيما عمل لا يراد على المسي في قول ابي يوسف رحمه الله وان لم يرخ
المضارب كان له اجر مثله ايضا ولو كانت المضاربة صحيحة ولم يرخ المضارب
لا شيء له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب
وعن محمد رحمه الله انه يضمن رجل دفع الي غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه
برأيك على ان ما رزق الله تعالى من الزح يكون بيننا او قال يكون بيننا
نصفان فدفع الاول الي غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الزح جاز ويكون
للثاني ثلث الزح ولرب المال نصف الزح والمضارب الاول سدس الزح
وان شرط الاول للثاني نصف الزح كان نصف الزح لرب المال والنصف للمضارب
الثاني ولا شيء للاول ولو شرط الاول للثاني ثلثي الزح كان الزح بين المضارب
الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول للثاني مثل سدس الزح ولو كان
رب المال قال للمضارب على ان ما رزق الله تعالى من شيء او قال ما رحت
من شيء فهو بيننا فشرط المضارب الاول للثاني نصف الزح او اقل واكثر
كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرط
ولو لم يقل رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الي غيره مضاربة

قال البهمن

قال ابو حنيفة رحمه الله ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعمل به الثاني ويربح
فان عمل الثاني ولم يربح لا يضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا
عمل الثاني يضمن الاول ربح الثاني او لم يربح وقال زفر رحمه الله يضمن الاول
وان شأ ضمن الثاني في قولهم وان ضمن الاول صحت المضاربة الثانية بين
المضاربين ويكون الزح بينهما على ما شرط وان ضمن الثاني ربح الثاني
على الاول ويصح للمضاربة الثانية وطيب الزح للمضارب الثاني ولا
يطلب للاول في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله **فصل**
فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز رجل دفع الي رجل مالا
مضاربة بالنصف فهي مضاربة مطلقة له ان يشتري ما يبداله من سلع
التجارة بالنقد والنسيئة وان اشترى شيئا بالدين فباع الناس فيه
يكون مخالفا قال له رب المال فيه اعمل برأيك او لم يقل لا ان الغبن الفاسد
يرفع وهو ما مور بالتجارة لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة مما لا يتجان
فيه الناس او باع غير متعارف جاز عند ابي حنيفة خلافا لصاحبه كالوكيل
بالبيع والمضارب ان يعمل ما هو من عادات التجارة وهو الايضاع والا يداع
واستيجارا لاجير يحفظ المال واستيجارا للدواب للحمل واستيجارا للمكان
والسفن وما جاز له ان يعمل نفسه جاز له ان يوكل غيره بذلك وله ان يرهن
مال المضاربة وان يرتهن به وان تحتال به مال المضاربة وان كان الثاني
اعسر من الاول وله ان يوكل الثمن بعد العقد عند الكل وليس له ان يستد
على المضاربة نحو ان يشتري باكثر من مال المضاربة كان قال له رب المال
اعمل برأيك او لم يقل الا ان يا ذنله بالاستدانة نصا وليس للمضارب
في المضاربة المطلقة ان يدفع الي غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان

موضع يضمن الاول غير ذمة المال الثاني
موضع يضمن الاول غير ذمة المال الثاني

او مفاوضة ولا ان يخلط مال المضاربة بماله او بماله غيره ولو كان رب المال قال له
اعمل فيه برايك كان له ان يدفع الي غيره مضاربة ويشترك ويخلط ماله بمال المضاربة
وفي المضاربة المطلقة ان ياذن لغيره في التجارة في ظاهر الرواية ولا يقرض مال المضاربة
ولا يأخذ سفيحة وان كان رب المال قال له اعمل فيه برايك الا ان ياذن له بالسفينة
نصا ولا يعتق المضارب عند المضاربة بماله او بغير مال ولا يكاتب له ان يبيع عقد
المضاربة اذ الحق دين حاضر كان رب المال او غايبا وليس له ان يزوجه عبدا
ولا امة للمضاربة وقال ابو يوسف رحمه الله له ان يزوجه الامة ولو تزوج
المضارب امة للمضاربة فان كان في المال ربح لا يجوز نكاحه اذن له رب المال
اولم ياذن وان لم يكن في المال ربح فان تزوجها باذن رب المال جاز ونخرج الامة
عن المضاربة ويصير محسوبة عن راس مال المضاربة على رب المال والمضارب
في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة وفي الروايات الظاهرة براء وكرا
وعن ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمهما الله انه لا يسافر وان سافر وهلك المال
في الطريق كان ضامنا في هذه الرواية وقال ابو يوسف رحمه الله من عمل له
ان يسافر الى موضع بقدر على الرجوع الى اهله في يومه وبیت عندهم مخوفين
او ثلثة وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتجافى الناس عنه في قوتهم ولو تصرف المضارب
وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فان لم يكن في
المال ربح ليس له ان يمتنع عن التقاضي ^{على} المال على الغرماء اي وكله وان
كان في المال ربح ليس له ان يمتنع عن التقاضي ويومر بالتقاضي ليصير المال
ناصرا واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فمأه رب المال عن التقاضي وقال
القاضي انا اتقاضي مخافه ان ياكل المضارب فان كان في المضارب المال ربح فالتقاضي
يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فله رب المال ان يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب

علي ان يحيل رب المال على الغرماء ولو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال
بعد عقد المضاربة بخوان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تشتري رقيقا ولا طعاما ولا ^{تشتري}
من فلان ولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او كما بعد ما عمل
فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناصرا جاز تخصيصه لانه في هذه
الحالة يملك عزله او اخراجه فيصح تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار
المال عرضا لا يصح تخصيصه لانه لو نهاه عن البيع في هذه الحالة او اراد عزله
لا يصح فلا يصح تخصيصه وكذا لو نهاه عن السفر فعلى الرواية التي يملك السفر
في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح نهيها وكذا لو كانت المضاربة
عامة فان قال رب المال اعمل فيه برايك ثم نهاه عن الشركة وخلط المال
يصح نهيها وتبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك ولم يعلم حتى لا
يملك الشرع بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضا
لنقل المال لانه عزله حكيم ولو عزله قصد ايمالك بيع ما كان اشترى من
العروض ولو خرج المضارب بعدما مات رب المال الى مصر رب المال
لا يضمن استحسانا رجلا دفع مالا مضاربة فقال له اعمل فيه برايك ثم قال له
لا تعمل فيه برايك صح نهيها رجلا دفع مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برايك
اولم يقل فاشترى المضارب بالمال خمر او خنزيرا او مبيته او مدبرا او مكابنا
او ام ولد وهو يعلم بذلك او لا يعلم ونقد الثمن من مال المضاربة كان مخالفا
ضامنا لانه لا يملك بيع ما اشترى وان اشترى شيئا سرا فابعد او قبضه
ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لانه يملك بيع ما اشترى بعد القبض
رجلا دفع الي غيره القام مضاربة على ان يشتري بها شيئا سماه فاشترى
المضارب شيئا غير ذلك ورجح فالرجح يكون على الشرط الا ان يكون قال له

عن المضاربة

اشتر هذا ولا تشتري غير ذلك كذا ذكر في بعض المواضع وذكر في الاصل
 اذا قال له خذ هذا مضاربة بالنصف على ان يشتري به الطعام او قال
 فاشتر به الطعام او قال خذ في هذا في الطعام فهو كله تفسير وتقييد للمضاربة
 بها ولو عطف بالواو بقيت المضاربة على الاطلاق وعليه الفتوى ولو دفع
 ما لا مضاربة وقال يخرج الي الدين فارتحت به ذهابك فهو بيننا نصفان
 وما رحت في رجوعك فبيننا اثلثا لئلا يملك وتلثا يالي او قال ربح هذا
 الشرب بيننا نصفان والشرب الثاني اثلثا فالمضاربة جازية والزح بينهما
 على ما شرط لان كل شرط من هذه الشروط صحيح عند الانفراد فكذا اذا جمعه
 مع غيره ولو دفع اليه دراهم وقال اعمل بها بشركتي ولم يزد على ذلك فيها
 ربح المدفوعة اليه فهو بيننا نصفان لان لفظة الشراكة تقتضي المساواة
 ولو دفع ما لا مضاربة الي رجل ولم يقل اعمل فيه برأيك الا ان معاملته التجار
 في تلك البلدان المصارين يخلطون المال ولا ينهاهم رب المال عن ذلك
 فعمل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا يرجوا ان لا يضمن
 ويكون المضاربة بينهما على العرف رجل دفع الي غيره ما لا مضاربة ثم ان
 المضارب شارك رجلا اخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب
 وشريكه عصيرا من شركتهما ثم جأ المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه
 ومن العصير فلاح قالوا ان اخذ الفلاح باذن الشريك بنظر الي قيمة الدقيق
 قبل ان يتخذ منه الفلاح والي قيمة العصير فاصاب حصة الدقيق فهو على
 المضاربة ^{ما اصا} واصاب حصة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا
 اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال ذلك فعل المضارب
 ذلك بغير اذن الشريك فالفلاح يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب

او قال تشتريه الطعام
م

المال

المال ومثل حصة الشريك من العصير الشريك وان كان رب المال اذن له في
 ذلك والشريك لم ياذن فالفلاح يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصة شريكه
 من العصير وان كان الشريك اذن له بذلك ورب المال لم ياذن فالفلاح
 يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق ولو اشترى المضارب
 دقيقا للمضاربة واعطاه رب المال دقيقا اخر وقال له اخلطه بهذا الدقيق
 على سبيلك ما توافضعا فخلط ثم باع الكل قالوا مقدار ثمن دقيق الخنطة
 يكون على ما اشترط في عقد المضاربة ومقدار ثمن الدقيق الاخر فكل
 يكون لرب المال برحمه وعليه وطيفته والمضارب اجر مثله فيما تصرف
 في ذلك من سعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البجلي وقال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضارب
 اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شئ هو شرك فيه اذا اراد رب المال ان
 يكون مال المضاربة دين على المضارب وتحصل منفعة الاستزاج قالوا
 يقترض المال من المضارب ويسلم اليه ثم ياخذ منه مضاربة ثم يرفع
 المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب اذا دفع المضارب مال المضاربة
 الي رب المال على ان يبيع ويشترى جاز عندنا وقال زفر رحمه الله لا
 يجوز ويكون ذلك نقضا للمضاربة ولو اراد رب المال ان يشتري له او
 يبيع جاز في قولهم ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال
 او اشترى رب المال فباعه من مضاربه واشتراه المضارب جاز وقال
 محمد وزفر رحمه الله عليهما البيع باطل برميده اذا لم يكن في المال ربح لانه
 اذا لم يكن في المال ربح كان رب المال مشتريا مال نفسه مضارب تزل
 خانامع ثلثه نفر من رفقاته فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع

في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير معلق فملك مال المضاربة
قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن
الرابع فان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب وهو نظير ما قال محمد بن سلمة
رحمه الله في اهل السوق اذا قاموا واحدا بعد واحد وتركوا السوق فباع
شي من السوق يضمن الاخير منهم لانهم ايتهموا المضارب اذا قال الرب
المال لم يدفع الي شيئا ثم قال بالي قد دفعت الي ثم اشترى بالمال ذكر النافط
رحمه الله ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال في يده بعد
المجود قبل الشراء فهو ضامن والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان
اذا احمده ثم اقر ثم اشترى بري عن الضمان وان حمده ثم اشترى ثم اقر
فهو ضامن والمتاع له وكذا لو وكيل شرأى بغير عينه بالف ودفع المال
الي الوكيل وان كان العبد معيبا فاشتراه في حالة المجود او بعد ما اقر فهو
للامر ولو دفع عبدا الي رجل لبيعه فحمده المأمور ثم اقر به فباعه قال
محمد بن سلمة رحمه الله جاز ويبرأ عن الضمان وقال غيره من المشايخ رحمهم الله
في قياس قوله لو باعه بعد المجود ثم اقر جاز ايضا جلد دفع الي رجل عرضا
مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكون القول قوله في ذلك
اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال امرتك بالنقد وقال
المضارب امرتني بالنقد والسيئة او قال رب المال امرتك ان تعال بالكوفة
او تشتري وقال المضارب دفعت الي المال مطلقا كان القول قول
المضارب عندنا لانه يدعي الاطلاق والاصل في المضاربة هو الاطلاق
وقال زفر رحمه الله القول لرب المال لان الاذن بالتصرف يستفاد

من جهة

من جهته اذا اشترى المضارب بمال المضاربة ارضا للمضاربة ثم دفعها
الي غيره مزارعة علي ان يكون البكر من قبل المزارع جاز ويكون حصة
المضارب من الخارج بينه وبين رب المال علي ما شرطنا في المضاربة لانه
دفع مال المضاربة ولو استأجر المضارب ارضا بيضا ثم اشترى بعض
مال المضاربة بدرا فزرعها جاز ولو اخذ المضارب ارضا مزارعة
ثم اشترى طعاما ببعض مال المضاربة وزرع فان كان رب المال
قال له في المضاربة اعمل برايك جاز وان لم يقل له ذلك لا يجوز المضارب
ما دام يعمل بمصره كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره
مطعومة ومشروبة وركوبه وكسوته يكون في مال المضاربة من غير
اسراف والدوا واجبة الحجام اذا احتجم لا يكون في مال المضاربة
ولو شرط عليه رب المال في عقد المضاربة ان لا يسافر او لا يعمل بمصر
كذلك لم يكن له ان يخالفه فان خالفه كان ضامنا للشريك شركة عيان
او غير اذ اسافر بمال الشركة واتقوا علي نفسه من المال المشترك لم
يذكر هذا في الكتاب وذكر النافط رحمه الله رواية الحسن عن كة خيفة
رحمهم الله ان المضارب او الشريك اذا سافر ينفق علي نفسه في طعامه
وكسوته وركوبه وعن محمد رحمه الله ان احد شريكي العيان اذا سافر له
ان ينفق من مال بمتلكه المضارب المضارب اذا سافر بمال المضاربة
و مال نفسه يوزع النفقة علي المالين سوا خلط المالين اذا كان قال
له رب المال اعمل فيه برايك او لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر
في ذلك سواء اذا كان لا يستفي اهلها اذا أصبح رب المال عقد المضاربة بعد
ما صار راس المال عروضا لا ينقد فضحه فان صار راس المال دراهم بعد

ذلك وقد كان دناي بعد ذلك بنفسه هـ
كتاب المزارعة قال رضى الله عنه
 المزارعة فاسدة في قول ابي حنيفة وقال صاحبها يجوز اذا استجعت بشرط
 والمعاملة على هذا الخلاف ايضا والفتوى على قولها لتعامل الناس في جميع البلدان
 وشرايط جواز المزارعة ستة منها بيان الوقت فان دفع ارضه مزارعة ولم
 يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة وانما قال ذلك لان المزارعة
 اجابة فان البذر لو كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة استيجار للعامل
 وان كان البذر من قبل العامل فهي استيجار للارض وهذا الوقت لعين استاجرتك
 لتزرع ارضه من بذري على ان يكون الخارج بيتا نصفان كانت مزارعة
 وكذا لو قال العامل ذلك لصاحب الارض وانما لا يصح معلومة الا ببيان
 الوقت وقال شيخنا رحمه الله لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة
 على اول السنة يعني على اول زرع يكون في تلك السنة قالوا انما اجاب
 لفساد المزارعة في الكتاب اذ الم بين الوقت لا زاول وقت المزارعة
 في بلادهم غيب معلوم لا يتقدم ولا يتأخر الا بسبب الاثر ان وقت المعاملة
 لما كان معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت استحسانا والفتوى في بيان
 الوقت على جواب الكتاب ولوا انها ذكرنا في المزارعة وقتا لا يمكن فيها
 من المزارعة لا يجوز كما لو دفع ارضا لصاحب المزارعة وكذا لو شرط وقتا
 لا يعيش الى ذلك الوقت عادة لا يجوز لان فيه شرط بغاء العقد بحدوث
 وتوذكر المزارعة سنة فزرع واستحصد الزرع وبقي الى تمام السنة
 ما لا يتكّن فيه من المزارعة لا يبقى المزارعة لانه لا فائدة في ابقاء المزارعة
 والشرط الثاني بيان من كان البذر من قبله لان البذر اذا كان من قبل صاحب

كتاب المزارعة رضى الله عنه
 والفتوى على قولها
 مفسد

العرض

الارض كانت المزارعة استيجار للعامل وان كان بينا من كان البذر من قبل
 العامل كانت المزارعة استيجار للارض وكان المعقود عليه مجهولا واحكامها
 مختلفة ايضا فان العقد في حق من لا بد منه يكون لازما في الحال وفي حق
 صاحب البذر لا يكون العقد لازما لان قيل القابل البذر وهذا الودع الى
 رجل ارضا وبذر ارضا من اربعة جايين ثم ان رب المال اخذ الارض والبذر
 فزرعها كان ذلك تقضا للمزارعة ولا يكون اعانة وقال الفقيه ابو بكر
 البجلي رحمه الله يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل
 او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر
 منه في عرفهم ان كان العرف مستترا وان كان العرف مستترا لا يصح المزارعة
 وهذا اذا لم يذكر الغطاء بعلم به صاحب البذر فان كان ذكر الغطاء يدرك
 عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض لتزرعها لي وقال
 استاجرتك لتعمل فيها نصف الخارج يكون بيانا ان البذر من قبل صاحب
 الارض وان قال لتزرعها لنفسك بيانا ان البذر من قبل العامل والشرط
 الثالث بيان جنس البذر لان الاجابة لا تصح عند جهالة الاجر والاجر
 ههنا شئ من الخارج فيستترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضر
 بالارض فلا بد من بيانه ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك
 يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبين جنس البذر ان كان البذر من
 قبل صاحب الارض جاز لان في حصة المزارعة لا يتأكد قبل القابل البذر
 وعند القابل البذر يصير الاجر معلوما والاعلام جاز لان عند التاكّد
 يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد كما لو استاجر دابة للركوب ولم
 يبين الراكب والحمل ولم يبين الحمل لا تصح الاجابة ثم ينقلب جائزا عند الد

كوب

وعند الحبل وأن كان البذر من قبل العامل ولم يبين جرس البذر كانت المزارعة
فاسدة ^{بالقوة} لازمة في حوصاحب الأرض قبل القاء البذر فلا يجوز إلا إذا فوض
الامر إلى العامل على وجه العموم بأن قال له بذر في الأرض على أن يزرعها ما بدا لك
أو ما بدا لي لأنها فوض الامر إليه فقد رضي بالضرورة وأن لم يفوض الامر إليه
على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبين جرس البذر فسدت
المزارعة فإذا زرعها شيئا ينقلب جاس لأنه لما حلى بينه وبين الأرض
وتركها في يده حتى القى البذر فقد تحمل الضرر فيزول المفسد كما في مسألة
استجار الدابة للركوب ولو انهما يبين البذر من جنسين أو من اجناس
مختلفة وصورة ذلك جلد دفع إلى رجل أرضا أن يزرعها بثلث سنته
هذه على أنه أن يزرعها حنطة فالحارج بينهما نصفان وأن يزرعها شعير
فلصاحب الأرض ثلثه وأن يزرعها سمسم فلصاحب الأرض رבעه جاز
على ما اشترطت لأن المزارعة في حق صاحب البذر تنبأ عند القاء البذر
وعند ذلك البذر معلوم ولو زرع بعضها حنطة وبعضها شعير وبعضها
سمسم جاز أيضا على ما اشترط في كل نوع وكذا لو دفع إلى رجل أرضا
ثلثين سنة على أن يزرع فيها حنطة أو شعير أو شئ من غلة الصيف والشتاء
فهو بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر أو كرم أو نخل فهو بينهما اثلاثا
لصاحب الأرض ثلثه والعامل ثلثاه فهو جاز على ما اشترطت سواء زرع
الكل على أحد النوعين أو زرع نصفها وجعل في بعضها كرم ما هو جاز أيضا
في ظاهر الرواية ولو دفع أرضا مزارعة على أن يزرعها بذر وبقرة
على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير أو بعضها سمسم فجاز زرع منها حنطة
فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعير فله المثل ثلثه وما زرع فيها

عما

سمسم فله المثل ثلثه وهو فاسد كله بخلاف ما تقدم لأن ههنا نص على
التبعض فقال على أن يزرع في بعضها حنطة وفي بعضها شعير فهذا ليس له أن يزرع
كلها أحدا أصنافا وإنما يزرع كل نوع في بعض الأرض وذلك البعض محمول
ليس له أن يزرع في الحال وعند القاء البذر في الأرض أيضا لأنه إذا زرع
فكان العقد فاسدا وإذا فسد العقد كان الحارج كله لصاحب البذر ولو قال
أخذ هذه الأرض على ما زرعته منها حنطة فالحارج بينهما نصفان وما زرع
منها شعير فله ثلثه ولك ثلثاه وما زرعته منها سمسم فله ثلثه فلو
فاسد في ظاهر الرواية لما قلنا ولو دفع إلى رجل يزرعها بذر على أنه أن
يزرعها حنطة فالحارج بينهما نصفان وأن يزرعها شعير فالحارج كله للعامل
جاز لأنه خير بين المزارعة عند القاء الحنطة وبين إعارة الأرض عند القاء الشعير
وأحدهما غير مشروط في الإجراء جاز وأن سمي الحارج من الشعير لنفسه جاز العقد
في الحنطة لأنها من مزارعة الأرض ببعض الحارج ولا يجوز في الشعير لأن في
الشعير يصير دافعا للأرض مزارعة بجميع الحارج وكذا لو دفع إلى رجل أرضا
على أنه أن يزرعها حنطة فالحارج بينهما نصفان وأن يزرعها شعير فالحارج
كله للعامل وأن يزرعها سمسم فالحارج كله لصاحب الأرض جاز العقد في
الحنطة والشعير ولا يجوز في السمسم لأن في الحنطة العقد مزارعة الأرض
بنصف الحارج وفي الشعير إعارة الأرض من العامل من غير أن يكون أحدهما
شرطا في الإجراء أما في السمسم يكون العقد مزارعة الأرض بجميع الحارج
لصاحب الأرض ولو دفع إلى رجل أرضا يزرعها خمس سنين ما بدا له على
أن ما خرج في السنة الأولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الحارج
لرب الأرض فهو جاز لأنه سمي لكل حنطة شيئا معلوما ولو دفع إلى رجل أرضا سنة

عما

هذه على ان يزرعها بدين قرطفا فخرج منها من عصفرو لمزارع وما خرج منها من قرطم
 فهو لرب الارض او على العكس كان العقد فاسدا سواء كان البذر من قبل صاحب
 الارض او من قبل المزارع لان العصفرو والقرطم كل واحد منهما مقصود في المزارعة
 فاشتراط احدهما لاحد العاقلين خاصة يقوت الشركة في المقصود لاحتمال
 ان يحصل لاحدهما ولا يحصل الاخر وكذا لو دفع ارضا لزيد عا حنطة وشعير
 على ان الحنطة تكون لاحدهما والشعير للاخر يعنيه كان فاسدا وكذا كل شيء له نوعان
 من الربح كل واحد منهما مقصود كبدرا التان اذا شرط لاحدهما يعنيه التان
 وللآخر يعنيه البدر ولو شرط القرطم لاحدهما يعنيه والعصفرو بينهما نصفين
 او على العكس من ايها كان البدر لا يجوز لما قلنا وكذا الرطبة ودرها
 لا يجوز تخصيص احدهما بشي من المقصود بخلاف الحب مع التين لان التين
 بيع على بيع ما يذكر ولو دفع الى رجل ارضا وكرو حنطة وكرو شعير على انه ان
 زرع فيها الحنطة فالخارج بينهما نصفان والشعير مرد ود على صاحب الارض
 ولو زرع فيها الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد الحنطة فهو جائز على
 ما شرط في الاخر واشتراط بدر البطيخ والفتال احدهما بمنزلة اشتراط التين لان
 ذاك غير مقصود بل هو بيع بمنزلة التين بخلاف بذر الرطبة والعصفرو مع
 القرطم لان كل واحد منهما مقصود في المزارعة فلا يجوز تحريم تخصيص احدهما
 رجل دفع ارضا الى رجل ثلث سنين على ان يزرعها في السنة الاولى بدين
 ما بدله على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان يزرعها في السنة الثانية بدين
 وعمله على ان الخارج للعامل وعلى العامل اجر مائة درهم لصاحب الارض
 وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة بدين صاحب الارض على ان يكون الخارج
 لصاحب الارض وعلى ان يزرعها للمزارع اجر مائة درهم لعمله جائز لان
 العقد

لانه استعان بالعامل
 في احدهما واستاجر العامل
 لمصالح الخارج من غير ان يكون
 احدهما شرطاً في

العقد بينهما في السنة الاولى مزارعة صحيحة بنفس الخارج كان البذر من قبل صاحب
 الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية العامل استاجر الارض باجرة معلومة
 لمنفعة معلومة وفي السنة الثالثة صاحب الارض استاجر العامل بدين معلوم لمزارع
 له في ارضه وكل واحد من هذه العقود جائز عند الافراد فلذلك عند الجمع اذا لم
 يكن البعض شرطاً في البعض ولو دفع رجل ارضا الى رجل وقال له اعمل في ارضي ببدر
 وبترك واجرايك فخرج فهو كله لي جائز لانه اذا لم يجعل له شي من الخارج ولم يترك
 له اجرا كان ذلك استعانة ولو قال علي ان الخارج كله لك جائز ايضا لان صاحب
 الارض اعاد ارضه واقترض بدين حيث جعل كل الخارج للعامل وانما كان قرضا
 للبدر لان تملك البدر طريقان الهبة والقرض والقرض دناها فحمل عليه
 وانما صار معبرا للارض لان المنفعة لا تتقوم الا بالعقد وتسمية البدر ولحق
 يوجد ولو دفع ارضا الى رجل وقال ازرع في ارضي كرا من طعامك على ان الخارج
 كله لي لا يجوز ذلك لان هذا دفع الارض لمزارعة بجميع الخارج ولا يكون هذا من
 صاحب البدر تملك البدر من صاحب الارض لان الاصل في القرض ان يكون
 عاملا لنفسه وقول صاحب الارض على ان الخارج كله لي محتمل تحتمل ان
 يكون الخارج بطريق استقراض البدر ولا يثبت تملك البدر بالمحتمل ويكون
 الخارج لصاحب البدر وعليه اجرا لارض لان صاحب الارض اسعى
 لمنفعة ارضه عوضا ولم يسلم له اجرا لارض اخرجت الا من شيئا اولم يخرج
 ولو دفع رجل بدين الى صاحب ارض بدين صاحب الارض في ارضه وعمل
 في ذلك سنة هذه على ما اخرج الله تعالى من ذلك يكون بينهما نصفان لا يجوز
 ويكون ان يزرع كله لصاحب الارض او بدين وعليه لصاحب الارض مثل اجر ارضه
 اخرجت الارض اولم يخرج ولو قال ازرع في ارضك على ان ما خرج كله لي

كان الخارج لصاحب الارض وعليه بذر مثل طعامه لان قوله ازرعه لنفسك
تنصبص على قرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج لنفسه عوضا
عن القرض وانه شرط فاسد الا ان القرض لا يبطل بالشرط والفساد والشرط
الدافع بخوان المزارعة بيان نصيب من لا بذر منه لان ما ياخذ من لا بذر منه
ياخذ اجرا اما العمل او لارضه فيشترط اعلام الا جرفان يبين نصيب العامل
وسكتا عن نصيب صاحب البذر جاز العقد لان صاحب البذر يستحق الخارج
حكم انه ملكه لا بطريق الاجرة ان يبين نصيب صاحب البذر وسكتا عن نصيب العامل
لا يجوز فيا سالان ما ياخذ باحد اجرو يشترط اعلام الاجرو في الاستحسان
يجوز هذا العقد لانه لما بين نصيب صاحب البذر كان ذلك بيانا ان الباقي
للاخر ومثل هذا في المضاربة والشرط الخامس بجواز المزارعة التخلية بين
الارض والعامل فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل
يمنع جواز المزارعة والتخلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلكت اليك الارض
ومن التخلية ان يكون الارض فارعه عند العقد فان كان فيها زرع قد ثبت
جوز العقد ويكون معاملة ولا يكون مزارعة وان كان فيها زرع قد ادرك
لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فكما يقدر تجويز
هذا العقد مزارعة يجوز ان يقدر تجويزها معاملة وينبغي ان يكون العامل
يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والارض متقاربة لا يصير العمل معلوما وان شرط
مع العامل جاز العقد على كل حال كالمو شرط عليه النقر والشرط للعبد يكون
مولاه ان لم يكن عليه دين وان شرط مع العامل عمل عبد صاحب الارض على ان يكون
للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان اشتراط
عمل عبد بمثابة اشتراط النقر على صاحب الارض واشتراط النقر على صاحب

الارض

٢٣٧
الارض جاز اذا كان البذر منه فكذا اذا شرط عمل عبد صاحب الارض ويكون
الشروط للعبد لمولاه ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فكذا في قول ابي يوسف
ومحمد رحمهما الله وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله عليه المولى من كسب عبد المديون
بمثلة الاجني فكان دفع الارض والبذر مزارعة الى عاملين على ان يكون لكل واحد
منهما ثلث الخارج وان كان البذر من قبل العامل وشرط عمل عبد صاحب الارض
مع العامل لا يجوز كما لو شرط النقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل وشرط
وكان فاسدا والشرط السادس بجواز المزارعة ان يكون الخارج مشتركا بينهما فكل
ما يقطع الشركة بان شرطا ان يكون لاحدهما اقضية معلومة من الخارج او شرطا
ان ما يخرج من هذه الناحية لاحدهما والباقي للاخر او شرطا ان يكون لاحدهما
جميع من الخارج دراهم معلومة على الاخر لا يجوز وكذا لو شرط ان يرفع صاحب
البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كان فاسدا من ابهما كان البذر ولو
شرطا ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر الخارج والباقي بينهما نصفان جاز لان
هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج فان ما من قدر يخرج الارض
الا ويبقى بعد رفع العشر منه تسعة اعشار وهو بمثابة مالو شرط لنفسه من
الخارج خمسة ونصف من عشره وكذا لو شرط العشر لمن لا يدري قبله والباقي بينهما
نصفان جاز ايضا ولو شرط ان يرفع الخراج من الخارج والباقي بينهما نصفان
جاز ايضا ولو شرط ان يرفع الخراج من الخارج والباقي بينهما نصفان كان
فاسدا لان هذا شرط يوجب قطع الشركة في الخارج لاحتمال الاخراج الارض
الا قدر الخراج ولو كانت الارض عشره يشرب بما السما فشرط العشر
من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض سقي بغربا ودالية
والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج فان

ما من قدر يخرج الارض اذا ربح منه عشر ونصف عشر يبقى بعد ذلك شيء يكون
 بينهما يجوز ويكون الخارج بينهما على ما شرطوا ولو ان السلطان لم يأخذ حقه في
 هذه السنة العشر ونصف العشر او هارفا بعض الخارج لسرا من السلطان فما
 شرط السلطان من العشر ونصف العشر يكون لصاحب الارض في قوله اي حيفه
 رحمه الله على قيا من يحزم المزارعة وعلى قوله صاحبه ما شرط للسلطان يكون بينهما
 نصفان لان في المزارعة ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون هو مستأجرا
 للعامل وان كان البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مواجرا لرضه ومن
 اصل اي حيفه رحمه الله ان من اجرا لرضه العشريه يكون العشر على صاحب
 الارض فعلى قيا سر قوله في المزارعة يكون العشر على صاحب الارض فما شرط
 للسلطان يكون مشروطا لصاحب الارض فاذا لم يأخذ السلطان حقه يكون
 المشروط للسلطان لصاحب الارض وعند صاحبه العشر يكون في الخارج
 على كل حال فاذا لم يأخذ السلطان حقه او اخذ بعض الطعام شرا كان الخارج
 بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا بهما هذا اذا كانت الارض يعلم انها
 تسقى بالسماء وبالمد لا فان كانت ارضا تكتفي بالسماء عند كثرة المطر وتحتاج
 الى ان يسقى بالمد لا عند قلة المطر وفي مثلها السلطان يعتبر الاغلب فان
 كان الاغلب ما السماء باخذ العشر وان كان الاغلب بالمد لا ياخذ نصف
 العشر فان قال صاحب الارض في هذه الصور للعامل لا ادري ما ياخذ السلطان
 في هذه السنة العشر ونصف العشر فاعلم ان يكون نصف ما بقي من الخارج
 بعد ما ياخذ السلطان منه مقاعدا على هذا الشرط كان فاسدا في قوله اي حيفه
 لان عنده المشروط للسلطان يكون لصاحب الارض فاذا شرط ذلك وقد شرط
 لصاحب الارض جزوا مجموعا من الخارج والعشر ونصف العشر فيفسد العقد

عند صاحبه

وعند صاحبه العشر ونصف العشر فيفسد العقد وعند صاحبه العشر ونصف
 العشر يكون في الخارج هذا في معنى شرط جميع الخارج بينهما نصفان فجاز
 ولو شرط في المزارعة ان ما خرج من حنطة فبينهما نصفين وما خرج من شعير
 فهو لا حدهما بعينه او شرط ان يكون الحنطة لاحدهما بعينه والشعير للاخر من اهما
 كان البذر لا يجوز وان شرط ان يكون الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون
 الحب والتبن بينهما كما شرطوا وكذا لو شرط ان يكون الربع او الزرع او الخارج
 بينهما جاز ويكون الكل بينهما على ما شرطوا وان شرط ان يكون الحب لا حدهما
 والتبن للاخر فهي على ثمانية اوجه ستة منها فاسدة وثلثان جائزتان
 اما الفاسدة احدها اذا شرط ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل والثانية
 ان يكون للدافع والحب للعامل والثالثة اذا شرط ان يكون التبن بينهما
 والحب للدافع والرابعة اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل
 والخامسة اذا شرط ان يكون الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه
 وان شرطاه لغيره لا يجوز وعن اي حيفه رحمه الله انه لا يجوز اصلا وعن بعض مشايخ
 رحمهم الله اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكنا عن التبن كان الحب والتبن بينهما
 لمكان العرف والسادس اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكنا عن الحب لا يجوز ففي هذه
 الالوجه انما يصح المزارعة لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في المقصود فاحتمال
 ان يحصل احدهما دون الاخر ولو شرط ان يكون الحب بينهما وسكنا عن التبن جاز ويكون
 الحب بينهما والتبن لصاحب البذر وعن اي يوسف رحمه الله انه لا يجوز وعن
 محمد انه رجع الى قوله اي يوسف رحمه الله فصار هذا من الوجوه الفاسدة ولو
 دفع ارضا فيها زرع صار بقلا مزارعة وشرط ان يكون بينهما نصفين والتبن
 لصاحب الارض او شرط ان يكون الحب بينهما وسكنا عن التبن جاز ويكون

ان شرط التبن لصاحب البذر جاز

التبن لصاحب الارض ولو شرط التبن للعامل كان فاسداً لأنه لا يدفع الزرع الذي
 صار بقلا مزارعه كدفع الارض والبذر مزارعه ولو شرط التبن لصاحب البذر
 جاز وان شرطه للآخر لا يجوز فكذلك اذا دفع الفقيل مزارعه ثم المزارعة على من
 يحجزها على من عين احدهما ان يكون الارض لا حدهما والثاني ان يكون الارض
 لهما فان كانت الارض لا حدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون البذر من احدهما
 والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لا حدهما والبذر من احدهما في
 وجود ستة ثلثة منها جارية وثلثة منها فاسدة اما الثلثة الاولى احدها
 ان يكون الارض من احدهما والبذر والعمر والعمل من الآخر وشرط لصاحب الارض
 شيئا معلوماً من الخارج جاز لان صاحب البذر مستأجر الارض بشئ معلوم
 من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل من احدهما والباقي من الآخر فهو جاز
 لان صاحب البذر يصير مستأجراً للعامل بشئ معلوم من الخارج ليعمل في ارضه
 بنقر و بذر والوجه الثالث ان يكون الارض والبذر من احدهما والعمل
 والبقر من الآخر فذلك جائز لان صاحب البذر يصير مستأجراً للعامل ليعمل
 العامل بقره لصاحب الارض والبذر اما الثلثة الفاسدة فمما ان يكون
 الارض والنقر من احدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد لان صاحب البذر
 يصير مستأجراً للارض والنقر بشئ من الخارج وعن ابي يوسف رحمه الله
 "يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرداية لان منفعة الارض لا تنجس
 منفعة البقر فان منفعة الارض اثبات الارض لمعها ومنفعة النقر
 والعمل فاذا لم يكن منفعة النقر من جنس منفعة الارض لا يكون النقر تبعاً للارض
 ففي اسما النقر مقصوداً من الخارج وذاك فاسد كما لو كان من احدهما النقر
 فقط والوجه الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر

وذاك فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب
 البذر يكون مستأجراً للارض فلا بد من التحلية بينهما وبين الارض ههنا
 فييد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا واشترك ثلثة او اربعة من
 البعض النقر وحده او البذر وحده كان فاسداً لما قلنا والوجه الثالث
 من الفاسدة ان يكون البذر والنقر من واحد والعمل والارض من الآخر
 فانه فاسد ايضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع وكذا لو اشترك ثلثة
 او اربعة والبذر من احدهم فقط والنقر من احدهم كان فاسداً لما قلنا هذا
 اذا كانت الارض لا حدهما والبذر من احدهما فان كانت الارض لا حدهما وشرط
 ان يكون البذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الارض وشرط ان يكون
 الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض يصير قابلاً
 للعامل ازرع ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لي وازرع ارضي
 ببذر كعلي ان يكون الخارج كله لك كان فاسداً لان هذه مزارعة
 بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل وكذا لو شرط ان يكون
 الخارج بينهما اثلاً فالثالث للعامل وثلثة لصاحب الارض وعلى العكس
 كان فاسداً لان فيه اعارة الارض واذا فسدت المزارعة كان الخارج بينهما
 على قدر بذرها وسلم لصاحب الارض ما اخذ من الخارج لانه بما ملكه حصل
 في ارضه وله على الآخر ان يصف الارض لان الآخر استوفى منفعة ارضه
 بعقد فاسد وما اخذ من الخارج بطيب له مقدار بذر ويرفع من الباقي
 اخر نصف الارض وما انفق ايضا ويتصدق بالقصل لان الزيادة حصلت
 له من ارض الغير بعقد فاسد ولو كانت الارض لا حدهما والبذر منها وشرط
 العمل عليهما على ان يكون نصفين حاز لان كل واحد منهما عامل في نصف

الارض ببدره فكانت هذه اعانة نصف الارض لا بشرط العمل له بخلاف
الاول ولو كانت الارض بينهما وشرطان يكون البدر والعمل من احدهما والخارج
بينهما نصفان لا يجوز لان من لا بد له قابلا للاخر ازرع ارضك ببدرك
على ان يكون الخارج كله في فكاك العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز
ولو كان البدر من الدافع والعمل على الاخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز
ايضا لان صاحب البدر شرط لصاحبه هذه نصف البدر واقرط نصف
البدر بمقابلة العمل له في نصف الارض وذلك باطل وكذا لو شرط ثلثي الخارج
للعامل والثلث للدافع او شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لان
الدافع شرط لنفسه زيادة شئ من الخارج بمجرد البدر ولو كان البدر
من العامل وشرط ثلثي الخارج للعامل جاز لا من لا بد منه صاد دافعا
ارضه مزارعة ليرزعا العامل ببدر العامل على ان يكون الخارج
بينهما نصفان جاز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه ولو كان الارض
والبدر منها فشرطا للدافع ثلثي الخارج والثلثين للعامل لا يجوز
في اصح الروايتين لان الخارج نما بدرهما فاذا كان البدر منهما كان
الخارج مشترك بينهما فصاحب الثلثين انما ياخذ الزيادة بحكم العمل في
محل مشترك لا يستوجب الاجر ولو شرط ثلثي الخارج للدافع لا يجوز ايضا
لان الدافع شرط لنفسه شئ من نصيب العامل من غير ارض ولا بد رولا
عمل ولو كان الارض لهما وشرطا ثلثي البدر على الدافع على ان يكون الخارج
بينهما نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلة عمله اقراض سدس
البدر ولو شرط ثلثي البدر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين
لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كأنه قال للعامل ازرع ارضك

ببدرك

ببدرك على ان يكون الخارج لك وازرع ارضي ببدري وببدرك على ان يكون
كل الخارج لي وانها مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز رجل له ارض اراد ان يلخذ
من اخر ببدر البدر عنها فيكون الخارج بينهما نصفان قالوا الجملة في ذلك ان
يشترى نصف البدر من صاحب البدر ضمن معلوم وببريه البايع عن الثمن
فيصير البدر مشترك بينهما ثم ان البدر من صاحب البدر في ارضه على ان
يكون الخارج بينهما نصفان فاذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لانه ملكهما
ولا يكون هذا دفع البدر ووجه مزارعة رجل دفع الى رجل ارضا وبدر
او باع نصف البدر من المدفوع فزرع المدفوع اليه بعض البدر في ارض
نفسه وبعضه في ارض الدافع فزرع المزارع في ارض نفسه يكون
الكل له لانه صار مستهلكا حصة الدافع من ذلك وصار ملكا له
وما زرعه في ارض الدافع يكون مشترك بينهما على ما شرط رجل دفع الى
رجل ارضه ليرزعا ببدرهما جميعا على ان يكون النقر من المزارع والخارج
بينهما نصفان فشارك الاكار في نصيبه رجلا ليعلم معه فصدت هذه النقرة
والمزارعة اما فساد المزارعة لان صاحب الارض جعل للاكار منفعة نصف الارض
ليعمل له في النصف الباقي فاذا شرط عليه العمل بمقابلة نصف الارض
كانت هذه اجارة باجر مجمول ولم يكن اعانة ففسد المزارعة واما فساد
الشركة لانها بناء على المزارعة ويكون الزرع بين الدافع والمدفوع اليه
على قدر بدرهما لانه نهما ملكهما ولصاحب البدر على المزارع الاول احد
ملك نصف الارض لانه استعمل نصف الارض بعقد فاسد وعلى المزارع
الاول للعامل الثاني في محل مشترك وما اصاب الدافع من الزرع سقط له
اجر مثل عمله لانه عمل له باجارة فاسدة وليس للمزارع الاول على رب الارض

اجر عمله لانه عمل في محل مشترك وما اصاب الدافع من الذرع بطيب له وما اصاب
الدفع اليه يرفع من ذلك قدر يدره ومقدار ما اتفق وما غرم ويتصدق
بالزيادة لما عرف واذا اراد ان يرفع الشهر في المزارعة الفاسدة عند
الكل او يفسد عند ابي حنيفة رحمه الله وجاز عند صاحبيه فالجيلة في
ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله قال يميز النصيبان نصيب
رب الارض ونصيب المزارع ثم يقول رب الارض للمزارع هذا نصيبى
وقد وجب لي عليك اجر مثل الارض او نقصان الارض ووجب لك علي اجر
مثل عملك واجر ثيرانك فهل صالحتني على هذه الخطة وعلى اجر مثل الارض او
نقصانها الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت او نقصانها لي وعليك
اجر مثل علي وثيراني وبدري فهل صالحتني بما وجب لك علي بما وجب لي عليك وعلى
هذه الخطة فيقول رب الارض صالحت فاذا قال ذلك وتراضيا على هذا الوجه
يزول الجنب لان الحق لهما لا يبعد وهما وطب لكل واحد منهما ما اصاب
رجل سقى أرضه او كرمه بما مشترك في نوبة الغير بغير اذن صاحب النوبة قال
محمد بن مقاتل رحمه الله بطيب له الخارج كمن غصب علفا وعلف دابته حتى سن
فانه يضمن العلف ويطيب له ما زاد في الدابة وعن بعض الزهاد رحمه الله
عليهم انه وقع الما في كرمه في غير نوبته فامر بقطعه وقال الفقيه ابو الليث
رحمه الله ان الا امر بقطع الكرم اذا شرب ما بعين حق لانه افساد المال بغير
ضرورة خصوصا اذا وقع لك بغير احتيار صاحب الذرع لكن لو تصدق به
كان حسنا قال مولا نارضى الله عنه والافضل ان يتصدق بالخارج لان الماء
الحرام يبقى في الخارج بخلاف مسألة العلف لان العلف لا يبقى فيه بل يصير شيا
اخر **فصل** فيما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسد الاصل فيه انه

اذا شرط

اذا شرط في المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج او يتولى كالحقن والسقي
الي ان يدرك الذرع لا يفسد المزارعة لان ذلك مستحق عليه بمطلق العقد
والشرط لا يزيد الا وكادة وكذا الوشرط على العامل ما لا يخرج الارض
بدونه زرع معتادا كشرط الكرات لا يفسد العقد وان شرط على العامل
ماله اثر في الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك ان كان لا يبقى متفقتا بعد انتهائهما
المزارعة كشرط الكرامة لا يلزمه من غير شرط واذا شرط عليه يلزمه الوفاء
واذا شرط على العامل ما يتبقى له اثر بعد انقضاء المدة كما لو شرط على العامل
كري الانهار الصغار واصلاح المسنجات والبنيات وتفسيره عند البعض
ان يرد لها مكروبه على صاحب الارض عند البعض بزيادة كراب لا يحتاج
اليه بخروج الذرع المعتاد يفسد العقد سواء كان البدر من العامل
او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح المسنجات وكري
الانهار وتقرير المآحى ممكنه الشرب جاز سواء كان البدر من العامل
او من صاحب الارض لان ذلك غارة الارض فيكون على صاحب الارض
بدون الشرط لا يريد الا وكان وهو نظير ما لو استأجر دارا بدراهم وشرط
المستأجر على صاحب الدار تطيق سبيلها ويصلح ميازيها لمسيك الماء
جاز لان ذلك على صاحب الدار من غير شرط فشرطه لا يفسد العقد واذا
شرط الحصاد والدراس والتدريه على العامل كان مفسدا للعقد في طاهر الرواية
لان هذه الاعمال يكون بعد الادراك وانتهى العقد وما كان بعد انتهائهما العقد
اذا شرط على العامل يكون مفسدا فلوان العامل حصدا للزرع وداس وجمع
من غير ان يكون شرطا ذلك عليه فذلك يضمن الدافع وعن ابي حنيفة رحمه الله
ان شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد وعن ابي يوسف رحمه الله في النواذر

انه لا يفسد لكن ان لم يشترط يكون عيها وان شرطاً لنزاع المزارع بحكم العرف
وهو كما لو اشترى حطباً في مصر لا يجب عليه البايح ان يحمله الى منزل المشتري
واذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الحداد على العامل في المعاملة بفسد
العقد عند الكل لا نه لا عرف فيه وعن نصير بن عيسى ومحمد بن سلمة رحمهما
الله انهما قالوا هذا كله يكون على العامل شرط عليه ام لا بحكم العرف وقال الشيخ
الا امام شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا هو الصحيح وفي دارنا ايضا عن الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه كان اذا استفتي عن هذه المسئلة يقول فيه
عرف ظاهر ومن اراد ان لا يتعامل فيعمل بالمعروف ولا يمتنع عنه ثم في الموضع
الذي يكون الحصاد على العامل عرفاً ولو اخرجوا تغافل عن الحصاد حتى هلك
قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله يضمن ذلك وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
ان اخر تاخيراً فاحشاً لا يوجب الناس الى مثله كان صامتا والا فلا هذا اذا
شرط هذه الاعمال على العامل وان شرطاً شيئا من ذلك على صاحب الارض
فسد العقد عند الكل لا نه لا عرف فيه ولو شرط على العامل كرى الانهار
واصلاح المسنيات حتى يفسد العقد ان كان البدر من قبل العامل كان الخارج
للعامل لانه مما يبدن ولصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب
الارض اجر عمله في كرى الانهار وشرطاً على العامل في العقد فكري العامل
الانهار بنفسه كانت المزارعة جالبة لا اجولة في كرى الانهار لانه متبرع
فلا يرجع كما لو حفظ الارض ولو كان البدر من قبل صاحب الارض فشرط
على العامل كرى الانهار واصلح المسار فسد العقد ويكون الخارج كله
لصاحب الارض وللعامل اجر عمله في الجمع ولو شرط على رب الارض كرى
الانهار واصلح المسنيات حتى ياتيها الما كانت المزارعة جالبة على شرطها سوا

كان البدر

كان البدر من قبل العامل ومن قبل صاحب الارض لان هذا العمل يكون على صاحب
الارض من غير شرط لانه من باب التمكين من الانتفاع وهو نظيره ذكر من مسئلة
الاجارة اذا جردان وشرط المستاجر على صاحب الدار نظيرين السطح جازت الاجارة
لان ذلك مستحق على صاحب الدار بعين شرط ولو شرط رب الدار ذلك على المستاجر
فسدت الاجارة كذلك هذا ولو ان المزارع ترك سقي الارض مع القدرة عليه
حتى يبسد الزرع بذلك قالوا يضمن قيمة الزرع ثانياً ان كان له قيمة في ذلك الوقت
الذي ترك السقي قيمة تقوم الارض من روعة فيضمن نصف فضل بينهما لانه
صار مضيعاً بترك الحفظ فيضمن كما لو استاجر حيازا ليخبر فترك الحيز في التنوير
حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدرة عليه وكان الشيخ الامام الاستاذ
ظهير الدين رحمه الله يقول تقويت الما بحيث يتمكن من السقي يكون على الدافع
ثم السقي على العامل قال مولا نارضى الله عنه وعندي ان كان متمكناً
من فتح فوهه الزهر الصغير من الوادي يجب السقي على العامل وان كان
لا يقدر على ذلك الظالم مسعه عن ذلك بتفسير اللفح على الدافع بحكم العرف
ثم انما يجب السقي على المزارع اذا كانت الارض لا تخرج زرعاً معتاد الا بالبيع
فان كانت ذلك لا تخرج ذلك لا يحب ولو شرط على رب الارض لا كبرها والكراب
والبنيان فان كان البدر من قبل العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من اعمال
المزارعة فاشترطها على صاحب الارض يكون بمنزلة الاشرط الحفظ عليه
فيفسد العقد ويكون الخارج كله للعامل لانه صاحب بدر ولصاحب الارض
عليه اجر الارض مكره به وملوثة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض
بعقد فاسد ولو كان البدر من صاحب الارض فشرط عليه الكرات والبنيان
لا يفسد العقد لان الكرات والبنيان يكون باليقر فاشترط البقر على صاحب

الارض اذا كان البدر من قبله لا يفسد العقد رجلا دفع ارضه الى رجل سنة
بالنصف على ان يكون البدر من قبل العامل فقال صاحب الارض الربها ثم اراد
وقال العامل بل ازرعها بغير كراب فان كانت الارض مخرج بغير كراب زرعا
معتادا لان الكراب اجود كان العامل بالخيار ان شاكره وان شالهم يكرب
وان كانت لا تخرج بغير كراب اصلا ولا تخرج الا قليلا لا يقصد الناس
بالزراعة ليس لان يزرعها بغير كراب ويكون الكراب منها بحكم العقد للعامل
الخيار اذا كان البدر من قبله ان شا امضى العقد بالكراب وان شا ترك
وان كانت الارض تخرج بغير كراب خاز قليلا ادنى ما يقصده الناس بالزراعة
كان للعامل ان يزرعها بغير كراب وكذا لو زرع الارض ثم قال لا اسقى وادع
حتى تسقيها السماء فان كانت تكفي بما السماء الا ان السقى اجود للزرع لا يحرم على
السقى وان كانت لا تكفيها سقى السماء يجبر على السقى وكذا لو كان البدر من صاحب
الارض في جميع ذلك الا ان البدر اذا كان من قبله بالارض والارض بغير
كراب يجبر العامل على الكراب ولا يكون له ان يترك الزرع هذا اذا لم يكن للدار
شرطا في العقد ولو دفع اليه ارضا وبدار اعلى ان يكرها ويزرعها سنة
هذه بالنصف واذا ان يزرعها بغير كراب ليس له ذلك وجبر على الكراب
سوا كان البدر من قبل صاحب الارض ومن قبل العامل لان اصل الزرع
وان كان يحصل بغير كراب مع الكراب يكون اجود وصفة الجودة تستحق
عند الشرط وان كان لا يستحق بمطلق العقد كما لو شرط في السلم الابفاق
المصر كان له ان يوفيه في اي ناحية من نواحي المصر وان شرط عليه ان يوفيه
في منزله في المصر لم يكن له ان يوفيه الا في منزله وان كان الزرع يحصل
بالكراب وبدون الكراب على صفة واحدة لا يلزمه الكراب بحكم الشرط لانه

لا فائدة

لا فائدة في اعتبار هذا الشرط وكذا لو كان الكراب يصير بالارض وقد يكون
عند قوة الارض فان الكراب عند قوة الارض محرف الزرع فاذا كان بهذه
الصفة لا يلزمه الكراب وان شرط في المزارعة البينة على المزارع فسدت المزارعة
وقد ذكرنا ان الناس قد تكلوا في تفسير البينة قال بعضهم تفسير البينة ان يكون
مترين ثم يزرع وانما يفسد العقد لان منفعتها تبقى بعد انتهائها العقد قال
الشيخ الامام محمد بن الحنفية السرخسي رحمه الله في ديارنا شرط البينة لا يفسد العقد
لان منفعتها لا تبقى بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى منفعتها بعد مضي السنة
انما يفسد العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وقيل معنى البينة
ان يكونها بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرنا هذا القول
وقيل معنى البينة ان تجعل الارض جدا ولا كما يفعل بالمبطنة فيزرع ناحية
منها ويبقى ما بين الجد والملك مكروبة فينتفع بها صاحب الارض بعد انتهائها
المزارعة ان كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس
سنين لا يفسد العقد اذا كان لا يبقى اثر البينة بعد انتهائها العقد وان شرط
على احدهما بعينه ان يشرها او يرويهما فان كان البدر من العامل في المزارعة
فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبقى منفعتها في الارض
بعد انتهائها مدة المزارعة وفيه اشتراط اتلاف ماله عليه فيفسد العقد وان
شرط ذلك صاحب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والبنين عليه وقد ذكرنا
ان ذلك يفسد العقد اذا كان البدر من العامل ويكون الخارج كله للعامل
لانه لما بدره ولصاحب الارض عليه اجر مثل ارضه واجر مثل عمله فمما عمل
وقه سرقينه اذا كان السرقين من قبله وان كان السرقين من قبل العامل
لم يكن له على صاحب الارض من قبل ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب

الارض فيما بقي لان العامل عمل لنفسه وما بقي لصاحب الارض اثر عمله فاذا
لم يتقوم اصل عمله على صاحب الارض فكذلك اثر عمله وان كان البدر من صاحب
الارض وشرط عليه القاء السرفين ونحوه كانت المزارعة جارية كما لو شرط عليه
الكرا ب والبيتان والبدر من قبله لان القاء السرفين والعين في الارض يكون
قبل المزارعة وقبل الكرا ب ايضا ونزوم العقد على صاحب البدر يكون القاء
البدر كان صاحب الارض استاجر العامل بنصف الخارج بعد ما فرغ من
من القاء السرفين والعين فلا تفسد العقد وان شرطه على العامل في هذه الصورة
كانت المزارعة فاسدة لانها شرط على العامل ما يبقى منفعة بعد انتهاء المزارعة
وكان الخارج لصاحب الارض وللعامل اجر عمله فيما عمل وقيمة ما القى من السرفين
لان صاحب الارض استوفى ذلك العقد فاسد فكان عليه ضمانه كمن استاجر
مباغا اجارة فاسد ليصنع ثوبه يصنع من عنده ففعل كان على صاحب الثوب
اجر مثل عمله وقيمة صبغه ولو اشترط على العامل ان لا يعيرها ولا يسترها
كانت المزارعة جارية والشرط باطل سواء كان البدر من العامل او من صاحب
الارض وان شرط ترك القاء السرفين في الارض شرط لا طالب له لانه ليس فيه
جلب منفعة ولا دفع مضر بل هذا شرط ترك المنفعة فلا يفسد به العقد كما
لو شرط على العامل ان لا يدخلها كلها كان باطلا وسحب العامل ان شا دخلها
كلها وان لم يدخل ولو شرط العامل على صاحب الارض دولا باود والية
باداها كان ذلك عند صاحب الارض او لم يكن عنده فاستراه واعطى العامل
فان كان البدر من العامل كانت المزارعة فاسدة كما لو شرط الكرا ب على
صاحب الارض والبدر من العامل ولو ان صاحب الارض هو الذي شرط
ذلك على العامل جاز وان كان ذلك على العامل فهذا شرط بقدر مقتضى العقد

ولا لذلك الاول لان السقي لا يكون على صاحب الارض فاشترط ذلك على صاحب
الارض يكون بمنزلة اشترط السقي على صاحب الارض فيكون مفسدا وكذا لو اشترط
الدولاب والدواب على العامل وشرط علف الدواب على صاحب الارض كل شهر
مختوما من الشعير وكذا من القوت والتبن فسدت المزارعة فان حصل الخارج
في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب البدر ولصاحب الارض عليه اجر مثل ارضه
ومثل ما اخذ منه المزارع عن الشعير والقوت والتبن ولو شرط ان يكون كل ذلك
على العامل جازت المزارعة لان علفه هو به يكون عليه بعين شرط فالشرط لا يزيد
الا وكادة ولو كان البدر من صاحب الارض فاشترط ذلك على العامل جازت
المزارعة لان ذلك من الات العمل ولو شرط على صاحب الارض والبدر من قبله
جاز لانه لو شرط عليه البقر الكرا ب جاز فكذا اذا شرط عليه الدواب والدولاب
للسقي جاز كمن استاجر اجير العمل له باللات نفسه وان شرط الدواب والدولاب
على صاحب الارض وعلق الدواب على المزارع شيئا معلوما كانت المزارعة
فاسدة لان اشترط علف دواب العير على المزارع بمنزلة اشترط طعام
غلام صاحب الارض على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء سمي طعاما معلوما
او لم يسمر وكذا لو شرط الدواب على المزارع وعلق الدواب على صاحب الارض
ولو شرط الدابة وعلقها على احدهما بعينه والدولاب على الاخر جاز
لان علف الدابة مشروط على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بعين شرط
واذا دفع الى رجل ارضا بمزارعة سنين معلومة وفيها يحل على ان يزرع
الارض ببدنه وبقره على ان ما خرج من ذلك يكون سهمه مصفان فهو فاسد
لان في حق الارض العامل يكون مستاجر الارض بنصف الخارج على ان يزرعها ببدنه
وفي حق النخل صاحب النخل يكون مستاجر العامل ليعمل فيها بنصف الخارج

البينة قبلت وان اقام يقضي بسبه من لا بد منه وان اختلفا قبل الزرع تحالفا
ويزداد ارجل دفع الى رجل ارضا ليزرعها الزارع ببدن ويقر على ان
الخارج بينهما فلما حصل الخارج قال صاحب البدر شرطت لك عشرين قفيزا
من الخارج وقال الاخر بل شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البدر
والبينة بينة الاخر وان لم يخرج الارض شيئا بعد الزرع فقال صاحب البدر
شرطت لك نصف الخارج وقال صاحب الارض شرطت لي عشرين قفيزا ولي عليك
اجرا لارض كان القول قول المزارع لان رب الارض يدعي عليه اجرا لارض
وهو ينكر وان اقام البينة كانت البينة بينة المزارع ايضا لان بينة
تثبت ما شهد به الشهود وهو شرط نصف الخارج وبينه الاجر لا تثبت
ما شهد به الشهود وهو عشرون قفيزا وان اختلفا على هذا الوجه قبل ان يزرع
كان القول قول صاحب الارض وان كان مدعي فساد العقد لان الاجر يدرج
عليه استحقا ومنفعة الارض وهو ينكر رجلا يزرع ارض غيره فلما حصل
الزرع قال صاحب الارض كنت اجبري وزرعتها ببدري وقال المزارع
كساكرا وزرعت ببدري كان القول قول المزارع لانها انفق على ان
البدر كان في يده فيكون القول قول ذي اليد مزارع سنة زرع الارض
فاكله الجراد او اكل اكثر وبقي شئ قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئا
اخر فمات من المدة فتعده صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت المزارعة بينهما
على ان يزرع فيها نوعا معين ليس له ان يزرع غيره لكن وان كانت المزارعة على
ان يزرع فيها ماشا او مطلقة كان له ان يزرع فيها بقى من الوقت ماشا كمن
استاجر ارضا للمزارعة كان له ان يزرع في هذه الاجان ماشا قال مولانا
رضي الله عنه وعندي وان كانت المزارعة بينهما في نوع سعي ان يكون له ان يزرع

فيها

فيها ما هو مثل الاول اودونه في الضرر بالارض كن استاجرة لانه ليجعل عليها شيئا
ما كان له ان يحمل عليها ما هو مثل الاول اودونه في الضرر **فصل** في زراعة الارض
بغير اذن صاحبه رجل دفع الى رجل ارضا مزارعة سنة ليزرعها المزارع ببدنه فزرع
المزارع ببدنه فزرعها ثم زرعتها بعد مضي السنة بغير اذن صاحبه فعلم صاحبه
بذلك قبل نبات الزرع او بعد فلم يجز قالوا ان كانت العادة في تلك القرية انهم
يزرعون من بعد اخري من غير تجديد العقد كان الخارج بينهما على ما شرطنا في
العقد فيما مضى وحكي عن الشيخ الامام اسماعيل المزاهد رحمه الله انه قال في الكتاب
هذه المسئلة بانه لا يجوز وعلى المزارع ان يرفع من الخارج مقدار اجر عمله وثيرانه
ويذكره ويتصدق بالباقي كما في الغصب قال ومشاينا كما نوايفتون بجواب الكتاب
الا اني رايت في بعض الكتب انه يجوز وهو كما دفع ارضه الى رجل وقال دفعت اليك
هذه الارض على ما كانت مع فلان عام اوله فانه يجوز فهذا اولى قال مولانا
رضي الله عنه وعندي ان كانت الارض معدة لزراعة ونصيب العامل
من الخارج معلوم عند اهل ذلك الموضع لا يختلف فزرعها رجل جاز استحسانا
وان لم يكن الارض معدة لزراعة او لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا
عند اهل ذلك الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصبا
وانما ينظر الى العادة اذ لم يعلم انه زرعتها غصبا فان علم انه زرعتها غصبا
بان اقران الزارع عند الترع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل
من لا باخذ الارض مزارعة ويانفع عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه
نقصان الارض وكذا لو اقر بعد ما زرعه وقال زرعتها غصبا كان القول قوله
لانه ينكر استحقا شئ من الخارج لغير مزارعة زرعه ثوما فقلع البعض بعدما
ادرك وترك الباقي في الارض على حاله ولم يفعله فثبت الذي لم يقلع بعد انما مدة

المادة فان الثابت يكون بينهما على ما شرطهما فان قلع الكل الا انه اخرج البعض
من الارض وترك الباقي مقلوعا فثبت ما ترك ان ثبت بسقيه كان الثابت له عليه
فان ما استهلك لان الزراعة الاولى انتهت بقلع الكل وان ثبت لا بسقي احد
يكون بينهما لانه تمام لهما كان رفع الخارج وبقي في الارض جبات خنطة قد تبار
فثبت وادرك فهو بين الاكار وصاحب الارض على ما كان على قدر نصيبهما
من الخارج لانه ثبت من بدر مشترك بينهما وينبغي للاكار ان يتصدق بالفضل
من نصيبه ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى ثبت كان له ذلك لانه
لا سقاه فقد استهلكه فان كان لتلك الجبات قيمة كان عليه ضمانها والا فلا
وان سقاه اجتنى ثبت نظوعا كان الثابت بين الاكار وصاحب الارض شجرة
ثبتت في ارض انسان من عروق شجرة اخرى في ارض اخر ان ثبتت بنفسه لا بسقي
احد كان الثابت لصاحب الاصل اذا صدقه صاحب الارض انها ثبتت من عروق تلك
تلك الشجرة وان كذبه كان القول قوله وان كان صاحب الارض هو الذي سقاه
ثبتت بنباته وسقيه كان له رجل زرع ارض الغير لنفسه كان الزرع له وعليه لصاحب
الارض نقصان الارض ان انتقص بزراعة وطرق معرفة النقصان عند البعض
ان ينظر الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند
البعض ينظر بكم يستاجر الارض قبل الزرع وبكم يستاجر بعد الزرع فيضمن
الفضل رجل زرع ارض الغير بعير اذن صاحبها بغير اعن الضمان وان زال
بعد الرد لا يبر او قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وقد قيل ببرا في الوجهين
وجعلوا هذه المسئلة نظير مسئلة العيب المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا ثم زال
العيب قبل القبض او بعد لا يبقى له حق الخصومة وكذلك المشتري اذا صالح البائع
عن بياض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري ان يرد ما قبض من بدل

طبيب
سحره ثبتت ارض
ان ناه عن حق او

وانتقصت بالزراعة
ثم زال النقصان والبعض
ان زال النقصان قبل ان
يرد الارض الى صاحبها

الحل

الصالح رجل زرع ارض الغير فعلم صاحبها بعد ما استحصد الزرع فرضى به قال
ابو القاسم رحمه الله يطيب الزرع للزارع فان قال رب الارض مرة لا ارضي ثم
قال رصيت قال يطيب له قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا استحسان وبه
ناخذ ارض بين رجلين فغاب احدهما عن محمد رحمه الله ان لشريكه ان يزرع
الارض ثم في السنة الثانية ان اراد ان يزرع ولا يتقص فله فانه يزرع النصف
الذي كان زرع اولا قالوا ان كان الارض سفعه الزراعة اولا لينفع ولا يضر
ولا ينقص فله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينتفع بالارض
مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب ايضا دالا له وان علم ان الزرع
ينقص الارض او كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها فوقع لا يكون للحاضر
ان يزرع شيئا منها اصلا وفي الدار المشتركة اذا غاب احدهما وخاف الحاضر
انه لو لم يسكن تخرب الدار عن محمد رحمه الله ان للحاضر ان يسكن في الاصل لانه
فيه صيانة مال الغائب قال مولا نارضى الله عنه وعندى له ان يسكن كل الدار
وان كان لا يخاف خراب الدار يتك السكى اذا كان يعلم ان السكى لا ينقصها
لان في السكى حصصين منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فلا هو وكذلك
منفعة الغائب لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقدار
ما سكن الحاضر هذا كما روي عن ابي حنيفة رحمه الله في الثمرة اذا كان بين
اثنيين للحاضر ان ياكل نصيبه ويبيع نصيب الغائب ان كان من ذوات القيم
ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب واخذ الثمن جاز وان لم يحضر فبمن الحاضر قيمة
نصيب الغائب ان كانت من ذوات القيم والمثل ان كان مثليا ولم ينقطع وان انقطع
ضمنه الغائب لقيمة وهو كذا روي عن محمد رحمه الله واستحسن مشاخرهم الله
هذا وعليه الفتوى وان لم تحضر الغائب يتصدق وهو بمثله اللقطة ثلثة

طبا
ارض

اخذوا ارضا بالنصف ليزرعها بدرهم بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان
 بعضا لارض خطة ثم حضر الثالث وزرع البعض شعير اقالوا ان فعلوا ذلك
 باذن الشركاء فالحطة بينهم ويرجع الاولان على الثالث بثلت الحطة التي تدار
 والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهما ايضا ثلثي الشعير الذي بدره بعد ما
 رفعوا حصة صاحب الارض وان فعلوا ذلك بخير اذن الشرط فالحطة ثلثها
 لصاحب الارض وثلثا لهما وبغير ما نقصان ثلث الارض ويطيّب لهما ثلث
 الخارج ولما التثا الاخر يرفعان منه نفقتهم ويتصدقان بالفصل لان ثلثي
 الحطة نصيبهما قد زرعا فيكون على الشرط النصف من ذلك لهما والنصف
 لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار غاصبين فصار هذا
 الثلث لهما فحصل لهما ثلثا الحطة ولصاحب الارض ثلثها واما صاحب
 الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان صاحب الشعير
 كان غاصبا في ثلثي ما زرع فيكون له في الثلث زرع تحقق فيكون له نصف
 الثلث لصاحب الارض فيصير له خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس
 وعليه نقصان ثلثي ما زرع ويتصدق بالفصل ارض مشترك بين اثنين
 زرعا احدهما بخير اذن صاحبه وسفاهها ولم يدرك الزرع بعد فلتشركه
 ان يقاسم الارض ثم ما وقع من الزرع في نصيب الزارع من الارض
 اقله وما وقع في نصيب الاخر يوم يقلعه وعليه نقصان ما حصل للشريك
 من الارض بقلعه وان كان الزرع قد ادرك او قرب من الادراك
 يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض ان انتقص لانه غاصب
 في النصف ارض من رجلين زرعا احدهما بخير اذن صاحبه ثم تراضيا ان يعطى
 على الزارع للزارع نصف البدر ويكون البدر لزرع بينهما نصفان ذكر في التوا

ونصف الثلث

قد

قال ان كان ذلك بعد ما نبت الزرع جاز وان كان قبل النبت لا يجوز وان كان
 قد نبت فاراد الذي لم يزرع ان يقلع الزرع فان القاضى يقسم الارض بينهما اما
 الذي لم يزرع من الارض يقلع ما فيه من الزرع ويضمن له الزارع ما يدخل
 الارض من النقصان بسبب القلع اكان ترك السقي متعمدا حتى يبس الزرع
 قالوا يضمن فيه ما يبس ثلثا في الارض وان لم يكن للثلاث قيمة حين يبس يقوم
 الارض من روعة وغير من روعة فيضمن فضل ما بينهما رجل دفع ارضه مزاعة
 فدفعها العامل الى غيره مزاعة فان كان صاحب الارض قال للعامل فيه اعمل
 برايك يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال وان لم يقل صاحب الارض ذلك
 وان كان البدر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرعها بنفسه وباجوربه
 وليس له ان يدفعها الى غيره مزاعة واذا دفع يصير غاصبا للارض والبدن جميعا
 ومن غصب ارضا وبدر او دفعها مزاعة كان الزرع بين الغاصب والعامل
 على ما شرطوا لصاحب الارض على الغاصب مثل بدره ونقصان الارض ان
 انتقصت بالزراعة فيضمن ايها شأ وان كان البدر من قبل العامل كان له ان
 يدفع الارض مزاعة ولو كان البدر من قبل صاحب الارض وقد كان قال
 للعامل اعمل فيه برايك على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك فدفع العامل الى
 غيره مزاعة بنصف الخارج كان نصف الخارج للعامل الثاني والنصف لصاحب
 البدر ولا شيء للزارع الا اول رجل دفع ارضه مزاعة على ان يكون الخارج
 بينهما انصافا او اثلثا ثم زاد احدهما للاخر في نصيبه قالوا ان كانت الزمان
 قبل ان تبدأ المزراعة جازت الزيادة من ايها كانت وان كانت الزيادة بعد ادراك
 الزرع جازت من الذي لا بدر منه ولا يجوز من الاخر لان صاحب البدر
 يكون مستأجرا للاخر يكون مستأجرا للاخر فاذا اراد من لا بدر منه كان ذلك

الى غيره مزاعة لان
 البدر اذا كان من قبل العامل
 يكون مستأجرا للارض
 والمستأجر ان يدفع الارض
 صمزار

حطاعن اجرة والخط جازن سوا كان في اول العقد او في اخره تخط البايع شيئا من
 الثمن جاز حال قيام السلعة وبعده اما المشتري اذا زاد في الثمن بجوز حال قيام
 السلعة ولا يجوز بعده لهما او البايع المستوفاه بمنزلة المالك رجل استأجر
 جرارضا ليزرعها فزرع ولم يجد الماء ليسقيه فيبس الزرع وصاحب الارض
 يطالبه بالاجر قالوا ان استأجر الارض بعين شرب ولم ينقطع ماء النهر
 الذي يري جاز منه السقي فاجر الارض واجب على المستأجر وان انقطع ماء النهر
 كان للمستأجر الخيار وان كان استأجرها بشرط فانقطع الشرب فمر الذي
 فسد الزرع بانقطاع الماء سقط اجر الارض كما لو استأجر رجلا ماء واستأجر
 بيت الرحا فانقطع الماء رجل استأجر ارضا ليزرع فخرّب النهر الاعظم فلم
 يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان شا المستأجر رد الارض
 وان شا امسك فان لم يرد حتى مضت المدة فعليه الاجر وقال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله انما يجب الاجر اذا كان بحال يمكنه ان يتحالف بحيلة فيزرع فيها
 ثيابا اذا كانت الارض بحال لا يمكنه ان يزرع فيها بعين ما توجه من الوجوه
 فلا اجر عليه بمنزلة من استأجر رجلا ماء فانقطع الماء يلزمه الاجر ولو
 ان هذه الارض لم ينقطع عنها الماء ولكن سال فيها المأحى لا ينتهي اليه الزراعة
 فلا اجر عليه بمطخة اخذ صاحبها البطاطح وبقى فيها شئ وتركها صاحبها
 فانتبهها الناس قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله اذا تركها اهلها لياخذها
 من شا فلا بأس به بمنزلة من حصده زرع ورفعه وبقى فيها شئ فانه لا بأس
 بالتقاطها وكذا لو استأجر ارضا فزرعها ورفع الزرع وبقى فيها سنابل فقهاها
 رب الارض فثبت السنابل كذلك لصاحب الارض وادى شطرا ليجمونها
 مجتمع فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب الماء ولم يبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع

فما فيه

فما يقوم يدعون الوادي والزرع قال ابو القاسم رحمه الله الزرع يكون لصاحب
 الارض لاحق لغيره فيه واما رقبته المزروعة ان علم ان ذلك كان ملك القوم ثم
 غلب الما عليهم فهو لهم وان لم يعرف رقبته ملكا لاحد ففي الذي احيها بالزرا
 عة قال مولانا رضي الله عنه وعندى هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اما عند
 ابي حنيفة رحمه الله لا يكون لمن زرعهما اذ لم يزرع باذن الامام قال ابو سليمان
 رحمه الله ارض الموات اذا بنى الرجل حولها حايطا فهو له وكذا اذا كبرها وقال
 الفقيه ابو الليث رحمه الله ارض الموات انما تملك باحد شيئا المملوك اما ان يبنى
 حولها او يكبرها او يجري الماء اليها كذا روي عن عبد الله بن محمد بن شعيب البجلي
 رحمه الله وعن محمد بن الحسن رحمه الله انه قال انما يملكها اذا جرى الماء اليها
 وعن الحسن البصري عن سمر بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 من احاط حايطا على ارض فهو له وصى اليتم اذا اخذ ارض اليتم مزارعة او شجرة
 ارض اليتم او بيع ارضه من اليتم قال ابو نصر رحمه الله اما اذا اخذ ارض اليتم
 مزارعة على سبيل ما ياخذ الناس ارجوا ان يكون جازنا او اما البيع والشرا فانه
 لا يحصى وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله جوابه في البيع والشرا قول ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما وبه ناخذوا ما المزارعة فليست رواية عن اصحابنا عنهم
 انما الرواية عن اصحابنا رحمهم الله في الوصي اذا اخذ مال اليتم مضاربة فهي جازن كانه قاس المزارعة على المضار
 وعن شدد رحمه الله انه قال ان كان البدر من قبل الوصي جاز وان كان من قبل
 اليتم لا يجوز وبه ناخذوا به لرجل دخلت زرع انسان فساقرها رب الزرع
 قال ابو نصر رحمه الله لا ضمان عليه اذا ساقها الى مكان يا من منها على الزرع رجل
 زرع ارضه شعيرا فجاء اخر وزرع عليه الخنطة بعين امر صاحب الشعير
 جميعا قالوا الخارج يكون للزارع الثاني لاحط لصاحب الشعير فيه ويضمن الثاني

من اليتم

انما الرواية عن اصحابنا رحمهم الله

مطلوبه اهل دخلت

للاول فاذا زاد الشعيير في ارضه يقوم مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينهما
 لانه اتلف عليه زرع الشعيير قبل النبات فيضمن في ضمانه ما قلنا وفي موضع اخر النوار
 قال رجل زرع ارض نفسه حنطة فجاء اخر وزرع فيها شعيرا روي عن محمد رحمه الله
 ان زارع الشعيير يضمن للاول قيمة الحنطة مبدونة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 هذا اذا رضي صاحب الحنطة ان يضمنه قيمة الحنطة المبدونة اما اذا لم يرض بذلك
 فانه خير بين ان يترك حتى ينبت يترك بقلع الشعيير لان تميز زرع الشعيير من زرع
 الحنطة ممكن بغير النبات وان اختار صاحب الحنطة ان يبري صاحب الشعيير
 عن الضمان فاذا ادرك الزرع وحصدان يكون بينهما علي نقدا ونصيبهما من
 البدر لانه لما ابراه عن الضمان سقط اعتبار فعل صاحب الشعيير ويصير كان
 الحنطة اختلطت بالشعيير لا بفعلها قال مولا نارضى الله عنه وينبغي ان يكون
 هذا الجواب قول ابي حنيفة يوسف ومحمد رحمه الله عليهما اما علي قول ابي
 حنيفة رحمه الله الجواب كما روي عن محمد رحمه الله اولا لان الثاني يضمن
 قيمة بدر الاول مبدور وارجل دفع ارضه الى غيره مزارعة جاز ثم اراد
 ان يرجع ويتبع قبل الزرع ان اراد ذلك من البدر منه كان له ذلك
 لانه لا يمكنه المضى في العقد الا بائلا فبدن والانسان لا يجبر علي
 ائلاف ماله فلا يجبر كمن استاجر رجلا ليهدم له حائطا كان له ان
 يفسخ الاجارة ولا يهدم فان اراد الفسخ من لا بد له ليس له ذلك
 ويجبر علي العمل الا بعدد وعدن ان تعرض فيعجز عن العمل ولو كان
 البدر من العامل فاراد صاحب الارض ان يفسخ المزارعة قبل
 ان يعمل العامل فيه شيئا او بعد ما ادركها وحفر اهارها وسوي
 المسببات لم يكن له ذلك كما لو اجرا ارضه بدنا يترك له ان يفسخ

فاذا نبت

الاجارة

الاجارة الا بعدد من الا عذر ان يكون العامل سارقا خائنا والعذر في جانب صاحب الارض
 ان يلحقه دين لا وقاله الامن ثمن الارض فعند ذلك كان له ان يفسخ المزارعة ويبيع
 الارض في الدين قبل القا البذر فاذا باعها لم يكن للعامل عليه شيء لانه لم يكن يوجد من
 العامل الا صرف المنفعة والمنفعة لا قيمة لها وان كان العامل زرعا ونبت الزرع
 وحبس صاحب الارض بالدين قبل ان يستحصل الزرع فاراد صاحب الارض ان
 يبيع الارض لم يكن له ذلك لان الشركة قد انعقدت بينهما في الخارج فلا يجوز ابطال
 حق العامل وان كان فيه تاخير حق الغرماء فخذ المستحصل الزرع اعاده الي الحبس
 حتى يبيع الارض فضرر التأخير دون ضرر الا بطلان فان علم القاضي بحاله اخرج
 من السجن حتى يستحصل الزرع لانه مفلس فاذا استحصل الزرع اعاده الي
 الي الحبس حتى يبيع الارض ويقضى الدين ولو ان صاحب الارض باع ارضه
 من غير عذر ان باعها قبل القا البذر فان كان البدر من قبل صاحب
 الارض جاز بيعه ويكون للمشتري ان يمنع الاكاد من المزارعة لان البدر اذا
 كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ المزارعة قبل القا البدر ويكون علي
 رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يرضي العامل بشيء لانه عمل في ارضه
 بحكم الوعد وان كان البدر من قبل العامل لا ينفذ بيعه علي العامل ولا
 يكون للمشتري ان يمنع المزارع من المزارعة لان البدر اذا كان من قبل
 العامل يكون هو مستأجر الارض ومن اجرا رضاء ثم باعها لا ينفذ بيعه علي
 المستاجر كذلك ههنا ولو ان رجلا دفع ارضه مزارعة فزرعها العامل ونبت
 ثم باع صاحب الارض ارضه برضاء المزارع جاز البيع ويقسم الثمن علي الارض
 والزرع فما اصاب الارض من الثمن يكون لصاحب الارض حاصه وما اصاب
 الزرع فهو بين صاحب الارض والمزارع لانه بدل ملكها وان باع الارض بعد

ما علم

الزراع قبل النبات باذن المزارع جاز البيع ايضا ويكون الارض مع الزرع المشترك
ويقسم الثمن على قيمة الارض مبدونة وعلى قيمتها غير مبدونة فما اصاب قيمتها غير
مبدونة يكون للبائع خاصة وما اصاب فضل ما بين قيمتها مبدونة وغير مبدونة يكون
بين البائع والمزارع كذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا باع برضا
العمل فان باع بغير رضاه ان باع بعد نبات الزرع يتوقف البيع على اجارة المزارع
لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبات الزرع لاجل الدين بان كان مجوسا
بدن لا وقاله الا من ثمن الارض لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير عذر
اولي ان لا يتوقف وان باع بغير عذر قبل الفكاك البدر فان كان البدر من قبل
العامل لا يجوز بيع صاحب الارض لانه باع المستاجر بغير عذر وان باع
بعذر الدين جاز فكذلك ههنا وان باع الارض بغير عذر بعد الفكاك
البدر قبل النبات قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يتوقف
البيع على اجارة العامل سواء كان البدر من صاحب الارض او من قبل
العامل لان الشوكة قد تآكلت بينهما بالفاك البدر فلا ينفذ البيع الا
باجارة الشريك فان اجاز العامل جاز وان لم يجز ولم يفسخ حتى استحص
الزراع او مضت مدة المزارعة فان كان باع الارض مع الزرع فلم يشتر
ان ياخذ الارض ونصف الزرع حصتها من الثمن يقسم الثمن على الارض
والزراع كما لو باع الارض مع الزرع ابتداء ما بعد ما استحصد فانه
يجوز ويقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الزرع وكذلك ههنا هذا اذا ذكر
البائع الزرع في البيع فان لم يذكر لا يدخل الزرع في البيع وكذا لو باع
الارض بكل حق هو لها او بمرافعة لا يدخل الزرع في البيع وعن ابي حنيفة
وابن يوسف رحمه الله عليهما اذا باع الارض بحقوقها او بمرافعة يدخل الزرع

المزارع

والمر في البيع ولو قال بكل قليل وكثير هو فيها او منها يدخل فيه الزرع والتمس
رجل دفع ارضه مزارعة او كرمه معاملة برضا العامل والمزارع قالوا
ان كان قبل نبات الزرع وكان البدر من صاحب الارض فلا شيء للعامل من
الثمن في الحكم وان كان البدر من المزارع فله من الثمن حصصة بدر مبدونة
في الارض واما الكرم والنخل فان لم يخرج منه شيء لشيء للعامل من الثمن
لان الموجود منه هو العمل ومجرد العمل لا قيمة له وان باع صاحب الارض
ارضه مع نصيب نفسه من الزرع بعدما ينته الزرع وخرج الكرم والتمر
فان اجاز المزارع جاز ويكون نصيب البائع من الزرع والتمر للمشتري
ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر وقبل نبات
الزراع فان كان البدر من صاحب الارض فلا شيء للمزارع في الحكم لانه
لا يملك شيئا قبل النبات وانما يملك بعده وان كان البيع بغير رضا المزارع
في جميع هذا لكن بعذر فكذلك الجواب لان المزارعة بشرط البدر من العامل
اجارة الارض وبيع المستاجر يجوز بعذر فكذلك بيع الارض المدفوعة
مزارعة وان كان بغير فقد من قبل هذا رجل باع ارضا وفيها خنطة مبدونة
لم تثبت بعد قال ابو نصر رحمه الله ان كان البدر قد عفن في الارض فهو للمشتري
وان لم يعفن فهو للبائع وانما قال ذلك لان البدر اذا عفن في الارض لا يكون
متموما فيدخل في البيع بمثله اجرا لارض ما اذا لم يعفن يكون بمثله الزرع
فلا يدخل في البيع غير ذكره وكذا لو ثبت ولم يكن له قيمة وقت البيع قبل فان سقاه
المشتري حتى ثبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متطوعا فما فعل وهكذا
قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله وقال ابو القاسم رحمه الله هو للبائع في الاموال
كلها وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله مثل ما قال ابو نصر وابو بكر

فعل العامل في الكرم مثلا
قليل او زرع الارض ثم باع
رب الارض ارضه او كرمه
معامله بغير رضا

الاستكاف رحمه الله عليهما رجل دفع الي رجل ارضا مزادة وفيها قوايم القطن قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان يمنع قوايم القطن عن الزراعة
 فالزراعة جارية وان كان يمنع المزارعة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فراغ
 الارض فحينئذ يجوز وان سكت عن ذلك لا يجوز ارض لرجل ولجارية دار اسفل
 من ارضه في قصر فاراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه ارضا ولا يسد في حراب
 الدار ان فعل ذلك قال ابو بكر الاستكاف رحمه الله ان علم صاحب الارض
 انه ليس في ارضه مستقر المافلس له ان يزرع هناك زرعا لا يحتمل الماء الذي
 يسقي فان كان قد يحتمل الا ان يزرع ارضه محرقة المافلس او تفضل النذر
 في دار جارة فليس له ان يمنع من الزراعة رجل دفع ارضه مزارعة
 سنة او ثلث سنين فاما احدهما قبل الشروع في العمل وقبل الزراعة فاراد
 الاخر ان يمنع كان له ذلك لان الزراعة اجارة والاجارة تنفس بموت
 احد العاقلين وان مات بعد الشروع في العمل عندنا ينفس المزارعة فلا
 للشاخص رحمه الله فان احرق قبل ان يستحصد الزرع فاراد وارثه ان ياخذ
 الارض من العامل في القياس له ذلك لان المزارعة اجارة تنفس بموت
 احدهما ايها كان وفي الاستحسان ليس له ذلك ويترك الارض في يد العامل
 حتى يستحصد الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقل فانها تترك
 باجر المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محصا في الزرع فيترك
 الزرع في يده الى وقت الادراك ويكون نفقة الزرع بعد ذلك عليهما وكذا
 لو اعار ارضه من رجل للزراعة فزرعها ثم بدا للمعير ان يسترد الارض
 فانها تترك في يد المستعير باجر المثل الى وقت الادراك وكذا الوفاة للمحار
 في طريق الحاد ما تالملاح في الح البحر فان الاجارة تبقى باجر المثل وكذلك

فما مزادة

في المزارعة يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصد الزرع فاذا استحصد
 يقيم الخارج على شرطهما ويصرف المزارعة في باقي من المدة وان مات المزارع والزرع
 بقل فان ورثة المزارع نحن بطلان لهم ويبقى المزارعة على شرطها الى ان يستحصد
 الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان ياخذ الارض من الورثة قبل ان يستحصد
 الزرع وان قال وارث العامل لا عمل لكن اقلع الزرع ويقسم الزرع بيننا لا
 يجبر الوارث على العمل لانه لم يلزم العمل ويجبر صاحب الارض ان شا اختار القلع
 فيكون الزرع بينهم وان شا اعطى وارث العامل قمه حصة العامل ويكون
 كل الزرع لصاحب الارض وان شا يتفوق على الزرع الى ان يستحصد ثم يرجع
 بما انفق على الوارث في حصة ليندفع الضرر من الجانبين مزارع بحر الارض
 ثم تقسم المزارعة بعضها المزارعة بسبب قالوا ان كان البدر من المزارع
 لاشي له على صاحب الارض لانه فخرها لنفسه وان كان البدر من صاحب
 الارض فللعامل اجر مثله لانه اجبر صاحب الارض على العمل لصاحب الارض
 باجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البدر من صاحب الارض لا يستحق
 العامل شيئا من الخارج فكان له اجر المثل رجل دفع ارضا وبدا الى رجل
 مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالنصف فبدر العامل وسقاه فلما نبت
 قام عليه صاحب الارض من نفسه واجرا به وسقاه حتى يستحصد الزرع بغير
 امر المزارع كان صاحب الارض متطوعا فيها فكل ويكون الخارج بين صاحب
 الارض والعامل على ما شرط لان الشركة تآكدت بينهما بالقاء البدر بحيث لا يملك
 صاحب الارض فسخا فكان صاحب الارض في العمل كما جنى اخرو ولو عمل ذلك اجنى
 يكون متطوعا ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرط فذلك
 ها هنا وان كان صاحب استاجرا جبر اجبره لا يرجع هو بذلك على العامل لانه

استاجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقول دكرنا
انه يترك في الارض حتى يستحصد لانه ان كان محققا في المزارعة فان انفق
احدهما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير امر القاضى يكون متطوعا لان كل واحد
منهما غير مجبر على الانفاق فكان المنفق متطوعا كالدار المشترك بين اثنين اذا اشترت
فانفق احدهما في المدة بغير امر صاحبه يكون متطوعا رجل دفع ارضا ودارا
الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه على ان الخارج بينهما نصفان فزرعها
ولم يستحصد حتى هرب العامل فانفق صاحب الارض جميع ما انفق صاحب الارض
او لا يقول القاضى لا يامر صاحب الارض بالانفاق حتى يقيم البينة على ما
يقول لان القاضى لا يعلم فيكلفه اقامة البينة من غير خصم ليكشف الحال
كما لو طلب من القاضى الامر بالانفاق على الوديعة والمقطعة ولو لم يهرب
العامل ولكن انقضت مدة المزارعة والزرع بقول والمزارع غائب فان
القاضى يقول لصاحب الارض ان ثبت انفق ولك ان تحسن من المزارع
حصته حتى يعطيك نفقتك ارفع عليه حصته واعطيك النفقة من ثمن
الحصه فان لم يرفع ثمن حصته بذلك فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت
مدة المزارعة لا يجبر العامل على العمل لو كان حاضرا فاذا كان غائبا
لا ينفذ امر القاضى الا بطريق النظر وذلك فيما قلنا قبل هذا قولها اما على
قول ابي حنيفة رحمه الله لا يبيع حصته الغائب وقيل هذا قول الكل
لان حق الغائب في الزرع مجبر بهذا المنفعة فيكون بمنزلة المرهون
والقاضى سيع الرهن والتركبة المستقرقه بالدين فيبيع حصته من الزرع
ولو دفع ارضا ودارا الى رجل على ان يزرعها هذه السه بالنصف فترك
العامل وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان الخارج بينهما

على الزرع بامر القاضى حتى
استحصد ثم قدم المزارع
لا سيما على الزرع حتى يعطى
صاحب الارض صريح

نصفه

نصفين ويكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان الشراكة تآكدت بينهما في الخارج
بعد النبات ولزم العقد على وجه لا يملك صاحب الارض فتحه فكان صاحب
الارض بمنزلة الاجنبى ولو فعل ذلك اجنبى يكون متطوعا فلهذا كان صاحب
الارض ولو ان العامل بدرا الارض ولم يثبت ولم يسقه فسقاه رب الارض
قبل النبات وقام عليه حتى يثبت واستحصد كان الخارج لصاحب الارض
لان الخطة قبل النبات في الارض بمنزلة ما كانت في الجوانب قبل القا البدر
والفتوى على جواب الاستحسان لان القا البدر سبب للنبات ولهذا
لا يملك رب الارض فتح العقد قصدا فيقام ذلك مقام حقيقة النبات
ويكون صاحب الارض عاملا في محل مشترك ولو ان رجلا بدرا ارضا له
ولم يثبت فسقاه اجنبى فثبت في محل مشترك ولو ان رجلا بدرا ارضا له
ولم يثبت فسقاه اجنبى فثبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي
الا استحسان الزرع لصاحب الارض لان صاحب الارض يرضى بهذا السقي
دلالة لخلاف ما قبل القا البدر رجل دفع ارضا ودارا مزارعة ثم ان صاحب الارض
بدرا الارض ولم يسقه ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد
كان الخارج بينهما على ما شرط اما اذا فعل ذلك بامر المزارع فهو ظاهر لانه
لو بدروسقاه كان ميعنا المزارع فهذا اولى واما اذا فعل بغير امر المزارع
فلا يجوز القا البدر في الارض لم يجعل الخارج وانما حصل بالسقي والعمل
بعده وما فعل ما حبا الارض محتمل ان يكون على وجه النسخ ويحتمل
ان يكون على وجه النظر لنفسه وللعامل قبل نفوت الوقت بمرور
المزارع او لا شتتاله بعمل اخر فلا ينسخ العقد بالشك ولو ان رب الارض
بدروسقاه حتى يثبت ثم ان المزارع قام عليه وسقاه حتى استحصد فان

بينهما على ما شرط الاستحسان
ويكون رب الارض متطوعا وفي
القياس يكون الخارج م

الخارج بينهما على ما شرطوا وكذا لو بدر صاحب الأرض ولم يسقه حتى سقاه
المزارع وقام عليه حتى استحصدا كان الخارج بينهما على ما شرطوا ولو أن صاحب
الأرض بدر وسقاه حتى ثبت ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله
لصاحب الأرض وهو ضامن لمثل ما أخذ من بدر المزارع ويكون المزارع
متطوعا في عمله لأن صاحب الأرض صار غاصبا لما أخذ من البدر وقد استحل
ذلك بنبات الخارج عليه ملكه فكانت زراعته في هذه الأرض وفي أرض
أخرى له سواء ولو أن صاحب الأرض فعل ما فعل بامر المزارع كان الخارج
بينهما على ما شرطوا لأن صاحب المزارع لما أمر بذلك فقد استعاب
منه رجل وكل جلابان يدفع أرضه مزارعة هذه السنة فاجرها الوكيل
من رجل بكر حنطة وسط أو بكر شعير وسط أو سمسم أو أرز أو غير ذلك
مما خرج به الأرض لزراعتها المستأجر حنطة أو شعير أجاز استحسانا لأنه
اسم باجاة الأرض وقد أجروا وأجرها الوكيل بدراهم أو بشي لا يزرع لا
بحوز ذلك وكذا لو أمر أن يدفع هذه الأرض مزارعة هذه السنة في
الحنطة خاصة فاجرها بكر حنطة وسط جاز ويزرعها المزارع ما بدا له
مما يكون ضررها إلا أرض مثل ضرر الحنطة أو دون ذلك وإن أجرها الوكيل
بغير حنطة كان مخالفا لا ينفذ تصرفه على الموكل ولو وكله بأن يدفعها مزارعة
بالثلاث فاجرها من رجل بكر حنطة وسط كان مخالفا فإن زرعها المستأجر
كان الخارج للمزارع وعليه كد حنطة وسط للوكيل لأن الوكيل صار غاصبا
الأرض لمرب الأرضان يضمن نقصان الأرضان شأ من الوكيل وأزنا
ضمن المزارع في قول أبي يوسف إلا أنه وهو قول محمد رحمه الله فإن ضمن
المزارع رجع المزارع على الوكيل بحكم الغرور ولو وكل رجلا بأن يعاد

ارض

ارضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على ان يزرعها حنطة كان
الوكيل مخالفا لان ما اتى به الوكيل اقل من الموكل مما امر به لان الموكل امره بعقد لم
له الا اجر على كل حال ولو وكل رجلا بان ياجرها اخذ له هذه الارض مزارعة
فاستاجرها الوكيل بكر حنطة لا يجوز على الامر ولو وكل بان ياخذها له
مزارعة بالثلث فاخذها الوكيل على ان يزرعها الموكل ويكون للموكل ثلث
الخارج ولرب الارض ثلثاه لا يجوز ذلك على الموكل لان الموكل امره بان ياخذها
مزارعة على ان يكون لرب الارض ثلثه وللموكل ثلثاه وقد اتى بضد رجل
امر رجلا ان يدفع ارضه هذه السنة مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث
او باقل او باكثر جاز لان الموكل اذا لم يقدر حصته من الخارج كان مفضا
الامر الى راي الوكيل فيجوز ان يدفعها بشئ لا يتغابن فيه الناس فلا يجوز
ذلك في قول من يجيز المزارعة لان بمطلق التوكيل يتصرف الى المتعارف
فلوان الوكيل حاجي محاباة فاحتته فزرعها المزارع وخرج الزرع كان
الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرط الا بشئ لصاحب الارض من الخارج
لان الوكيل صار غاصبا والفاصل اذا دفع المعضوب مزارعة كان الخارج
بينه وبين المزارع على ما شرط ولرب الارض ان يضمن المزارع نقصان
الارض خاصة في قول ابي يوسف الاخر رحمه الله ثم يرجع المزارع
على الوكيل بحكم الغرور لان في قول ابي يوسف الاخر العقار لا يضمن
بالغصب وفي قول محمد وابي يوسف الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن
رب الارض ايما شئ وان لم يكن المحاباة فاحسنة كان الخارج بين المزارع
وصاحب الارض على ما شرط والوكيل هو الذي يقبض حصة الموكل من الخارج
ولا يقبضه الموكل الا بوكالة الوكيل ولو كان البدر من صاحب الارض

كان هذا علي ان يدفعه بما سعين الناس فيه لان البدر اذا كان من صاحب
الارض كان هو مستأجر العامل والوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة الوكيل
بالثأل لا يتحمل الغبن الفاحش من الوكيل فان كان الغبن سيرا فصاحب
الارض هو الذي قبض حصته ههنا بعقد الوكيل وانما يستحقه لانه نأ
ملكه ولو ان الوكيل دفعها بما لا يتغابن الناس فيه كان الخارج بين الوكيل
والمزارع علي ما شرط لان الوكيل اذا احاباه بحاجاة فاحشة صار غاصبا
الارض والبدر جميعا فيكون الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن
في الارض نقصان بالمزراعة كان لرب الارض ان يضم المزارع نقصان
الارض في قول ابي يوسف الا حروفي قول محمد وابي يوسف الاول
رحم الله عليهما له ان يضم نقصان الارض اليها شألا جلا امر رجلا
ان يدفع ارضه من اربعة ولم يسمر وقتا كان للوكيل ان يدفعها من اربعة
سنة الاولى فان لم يدفع في السنة الاولى ودفعها بعد هذه السنة لا يجوز
استحقاقها الا بدفع الارض من اربعة يكون في وقت مخصوص لا في كل وقت
فيتقيد بوقت الزراعة في تلك السنة كالتوكيل بشرا الاضحية بعد بياض
الاضحية من السنة الاولى وكذا التوكيل باكر الا بليل مكة بلح
محصر بياض الموسم في تلك السنة بخلاف اجارة الدور والرقيق فان
ذلك لا يخص بوقت رجل وكل رجلا بان ياخذ له ارض فلان هذه السنة
مزارعة علي ان يكون البدر من قبل الموكل كان الموكل ان ياخذها بما يعابن
الناس فيه لا بما لا يتغابن فيه الناس لا ينفذ علي الموكل الا ان يرضى به
الموكل ويزرعها لانه وكله باستيجار الارض فيكون بمنزلة الوكيل بالثأل
فلا يملك الغبن الفاحش الا ان يرضى به الموكل فان زرعها الموكل بعد ما علم

دون الوكيل فليس للوكيل
ههنا ان يقبض الا ان الموكل
لان صاحب الارض لا يتفق
الخارج ههنا

فان اخذها بالثأل
يتغابن

بعقد

بعقد الوكيل كانت زراعته رضا فان زرعتها وحصل الخارج مشتركا بين
رب الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا بحصة رب الارض يستوفيه
من الموكل ويسلمه الي رب الارض لان رب الارض استحق الخارج بحكم العقد
وحقوق العقد يرجع الي المعاقدين ولو ان رب الارض استحق الخارج بحكم العقد
وحقوق العقد يرجع الي المعاقدين ولو ان رب الارض اخذ حصته من الموكل
بغير امر الوكيل ربي الوكيل ولو كان الوكيل اخذ الارض لوكله بالاسفا من
فيه الناس ولم يجز الموكل بذلك حتى زرعه الموكل بالموكل كان الخارج
للمزارع ولرب الارض علي الوكيل اخر مثل ارضه ولاشي للوكيل علي الموكل
لان استيجار الوكيل كان نافدا علي الموكل فاذا زرعه الموكل بالموكل
كانت هذه الارض مملوكة للوكيل دفعها اليه ما و امر بان يزرعها من غير
شروط فيكون الخارج للمزارع ولو كان الوكيل دفع الارض الي الموكل ولم يحرم
بما اخذها منه ولم يامر برعاها فزرعه الموكل كان الخارج للمزارع
لانه نأ بذر ولاشي لرب الارض علي الوكيل ههنا لان المزارع حين
زرعها بغير امر الوكيل صار بمنزلة الغاصب ومن استأجر ارضا فقصها
منه غاصب وزرعها لم يكن لصاحب الارض المستأجر اجر ثم نقصان الارض
ههنا لرب الارض علي المزارع لانه زرعه غصبا ولا يرجع منه علي الوكيل
لانه اذا زرعه ولم يستكشف الحال بما اذا اخذ الارض لا يصير مغرورا
من جهة الوكيل رجل دفع الي رجل ارضا ليزرعها مبدوة هذه السنة
بالنصف وضمن رجل لرب الارض الزراعة من المزارع فان كان الضمان
شرطا في الزراعة كانت الزراعة فاسدة لان صاحب الارض اذا كان
البدر من قبل المزارع كان هو هو اجرا ارضه ليزرعها العامل لنفسه

بغير امر

فلا يستحق عليه العمل فكا شرطاً فاسداً في الاجارة ففسد الاجارة وان لم يكن
الضمان شرطاً في المزارعة جازت المزارعة وبطل الضمان وان كان البدر من صاحب
الارض يجوز المزارعة والضمان سوا كان الضمان شرطاً في المزارعة او لم يكن لان
صاحب الارض يصير مستأجر للعامل ههنا فيستحق عليه العمل فضحت الكفالة
فان تعنت المزارع واخذ الكفالة لكفيل بالعمل فحمل وادرك الزرع ثم ظهر
طهر المزارع كان الخارج بين صاحب الارض والمزارع على ما شرطوا ويكون
عمل الكفيل بامر المزارع كعمل المزارع وللکفيل اجر مثل عمله على المزارع
ان كانت الكفالة بامر ولو كانت المزارعة بشرط ان يعمل المزارع بنفسه
وكفل انسان بالعمل فان كانت الكفالة شرطاً في المزارعة ففسدت المزارعة
والضمان جميعاً والمعاملة في جميع هذا بمنزلة المزارعة ولو دفع رجل ارضه مزارعة
وكفل انسان لرب الارض لخصته فما يخرج الارض لا يصح الكفالة حتى لا
يضمن الكفيل ما ماله عند العامل بعير صعة سوا كان البدر من صاحب
الارض او من العامل لان حصه رب الارض امانة عند المزارع فلا يصح
بها الكفالة ثم يفسد المزارعة ان كانت الكفالة شرطاً فيها والمعاملة في هذا
كالزراعة ولو كفل رجل لاجدها عن صاحبه بخصته ما يخرج الارض ان استهلكها
صاحبها فان كان ذلك شرطاً في المزارعة ففسدت المزارعة وان لم يكن شرطاً فيها جازت
المزارعة والكفالة لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو
الاستهلاك وانما يفسد المزارعة اذا كانت الكفالة شرطاً فيها لان دين
الاستهلاك دين لا يجب بعقد المزارعة ففسد المزارعة كمن باع من رجل
شيئاً وكفل انساناً للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا يعقد البيع ولو كانت
المزارعة فاسدة بسبب ما والبدر من قبل العامل فكفل رجل لصاحب الارض

نهم

٢٤٦
لخصه ما يخرج من الارض كان الضمان باطلاً لان المزارعة اذا كانت فاسدة
والبدر من قبل العامل لا يستحق صاحب الارض شيئاً من الخارج وانما يستحق مثل
اجر الارض واجر المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يلتزم ذلك والله اعلم
باب المعاملة المعاملة جائزة عند اصحابنا رحمهم الله
بشرائطها في جميع الاشجار والكروم والرطاب وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز
الا في الكروم والتخل خاصة وشرائطها اربعة منها بيان نصيب العامل فان
بينما نصيب العامل وسكان نصيب الدافع جاز استحساناً كما قلنا في المزارعة
ومنها الشركة في الخارج كما مر في المزارعة ومنها التولية بين الاشجار
والعامل ومنها بيان الوقت فان سكتا عن الوقت جاز استحساناً ويقع العقد
على اول ثمرة تكون في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثم سقصر
المعاملة رجل دفع اصول رطبه في ارض الى رجل معاملة ولم يسم الوقت
يكون فاسداً لان الرطبة ليس لها غاية تنتهي اليها بل ما كان في الارض ينمو ساعة
فساعة على مرور الزمان فان كانت رطبة لنباتها غاية منى اليها لم يقطع
ثم يخرج بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت ويكون المعاملة على
اول شجرة تكون ولو دفع نخلا فيه طلع معاملة بالانصف ولم يسم وقتاً
او دفع معاملة بعد ما صار بسرا الخضى او احمر غيناً لم يسم طعمه جازت
المعاملة لانه في الرماد فكان محتاجاً الى العمل ونهايته معلومة ولو
دفع اليه بعد ما تناسه عظمه لا يزيد بعد ذلك لا قليلاً ولا كثيراً
الا انه لم يربط بعد كانت المعاملة فاسدة لان بعد ما ساهى عظمه
لا يزداد عمله فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله ولو دفع الى رجل رطبه
قد انتهي حرارها على ان يقوم عليه العامل ويسقيها حتى يخرج نزعاً على

انما رزق الله تعالى من بزره وبينهما نصفان جاز استحسانا وان لم يسميا
وقتا لان ادراك البز له وقت معلوم فيحوز فيكون البز بينهما والرطوبة
لصاحبها ولو اشترط على ان يكون الرطوبة بينهما نصفان فسدت المشاركة
لانما شرط الشركة فيما لا ينمو بعملة فالرطوبة للبز بمقتلة الاشجار للثمار
وكما ان اشترط الشركة في الاشجار المدفوعة اليه مع الثمار يكون مفسدا
للعقد فكذلك ههنا ولو دفع رجل الى رجل غراس نخل او شجر او كرم قد
علق في الارض ولم يبلغ الممر على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى النخل فما خرج
من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذ لم يسم شي معلومة لان الكرم
والشجر يتفاوت باختلاف المواضع في الضعف والقوة لا يدري في لم يحمل
النخل والشجر والكرم لقوة الارض وضعفه فان بينا لذلك وقتا معلوما
جاز والافلا ولو دفع الى رجل نخلا او كرما او شجرا قد اطعم وبلغ سببا معلوما
على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى النخل ويكسح كرمه على ان النخل والكرم
والشجر والخارج كل ذلك بينهما نصفان فهو فاسد لا استراطهما الشركة فيما
هو حاصل بعينه عمله وهو الشجر فلا يجوز كالودع ارضا مزادة على ان يكون
الارض والزرع بينهما نصفان ولو دفع نخلا او كرما او شجرا معاملة يعلم
انها لا تخرج الثمر في تلك المدة وتحد يتخذه عنها جاز لا بان دفعه اول
الشتا الى اول الربيع كان فاسدا ولو شرط لذلك وقتا معلوما قد يبلغ
الثمر في تلك المدة وقد يتأخر عنها جاز لاننا لم نتيقن بفوات المقصود
بهذا الشرط وانما تقوم فان خرج الثمر في تلك المدة وكانت بينهما على ما شرط
وان تأخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل عمله فيما عمل ان لم يكن تأخر
الخروج لانه يحرك في تلك السنة وان لم يخرج الثمر لافه سماوية حدث

تلك السنة

تلك السنة كانت المعاملة جارية ولا اجر للعامل ههنا ولا شيء لان عند حدوث
الافه لا يتبين ان الثمرة كانت تخرج في تلك السنة المدة فلا يظهر فساد العقد
رجل دفع الى رجل كرم معاملة وفيها اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان
كان بحال لولم يحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون
الحفظ ههنا لكما والزيادة وان كان بحال لا يذهب ثمرها قبل الادراك لو لم
يحفظ لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل في تلك الاشجار ولا يكون
للعامل نصيبا من الثمار ولو دفع شجرة الجوز الى رجل معاملة قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله جاز دفعه معاملة وللعامل حصته منها لانها تحتاج الى
السقي والحفظ حتى لو لم يحجج الى احدهما لا يجوز دفع الى رجل نخلا معاملة سنيئا معلوما
على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى النخل فما خرج الله تعالى من شئ فهو بينهما نصفان
وعلى ان يرب الارض على العامل مائة درهم او شرط للعامل مائة درهم يارب
الارض كان فاسدا رجلا دفع الى رجل ارضا ايضا سببا معلوما على
ان يفرسها نخلا وشجرا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من نخل وشجر
وكرم فهو بينهما نصفان وعلى ان يكون الخارج الارض بينهما نصفان
ايضا فهو فاسد فان قبضها وغرسها غراسا من عنده فخرجت ثمر كثيرا
كان جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغارس على ان يرب الارض قبضه غراسه
او اجر مثله فيما عمل والمسئلة في كتاب الاجارات وكذا لو لم يشترط له من الارض
شيئا ولكنه قال على ان يكون لك على مائة درهم او شرط كرحنطة او نصف ارض
اجر له وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرط ان ما خرج
من ذلك يكون بينهما نصفان وعلى ان للعامل على ان يرب الارض مائة درهم
او كرحنطة وسط او شرط ان يكون بينهما نصفان وعلى ان يرب الارض

على العامل مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للعامل ولرب الأرض
أجر مثل أرضه لأن العامل ههنا استأجر الأرض حيث شرط لرب الأرض
بأنفسه مع بعض الخارج مائة درهم ولو كان الغراس من صاحب الأرض على
أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن لصاحب الأرض على العامل مائة درهم
كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه وقيمة غراسه
لأن العامل يصير مشتريا للغراس ببعض المائة رجل دفع إلى رجل أرضا
على أن يغرسها المدفوع إليه لنفسه ما بدله من الغراس على أن يكون
الخارج بينهما نصفان وعلى أن للعامل على رب الأرض مائة درهم أو ستمائة
شئ غير المائة فاسد فاسد ويكون الخارج كله للغراس ولرب الأرض
أجر مثل أرضه رجل استأجر أرضا وقبضها ودفعها إلى الأجر مزارعة
على أن يكون البدر من المستأجر كان جائزا وإن كان من صاحب الأرض
فهو فاسد وفي الأجارة الطويلة إذا اشترى المستأجر الأشجار أو لكم
كاهو الرسم ثم دفعها معاملة إلى الأجر كان جائزا ولو استأجر رجل أرضا
من امرأة وقبضها ثم دفعها إلى زوجها معاملة أو مزارعة أو مقاطعة
كان جائزا ولو أخذها من الزوج ثم دفعها إلى امرأة الأجر مزارعة إن
كان البدر من المرأة كان فاسدا رجل دفع إلى رجل أرضا ليغرس فيها الأشجار
والكرم من قبل المدفوع إليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس المدفوع إليه
وأدرك الكرم وكثرت الأشجار واستأجر الأرض من صاحبها كل سنة
بأجر مسمى ثم أن صاحب الأرض أخذ المدفوع إليه وقت الربيع قبل البروز
أن يرفع الأشجار قالوا إن أخذ بذلك في وقت قبل خروج التمار كان له
ذلك لأن الغراس لا يتضرر بقلع الأشجار في ذلك الوقت ضررا ابدا قال

مولانا

مولانا رضي الله عنه وعندي أن كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الأرض مساهمة
لأجير المستأجر على قلع الأشجار أن إلى رجل دفع أرضا له إلى ابنه ليغرس فيها
الأشجار على أن يكون الأشجار بينهما نصفان فغرس الابن ثم مات الأب
وترك أولادا سوى هذا الغراس فأراد بقبية الورثة يكليف الغراس
بقلع الأشجار كلها ليقسم الأرض بينهما قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله
إن كانت الأرض تحتل القسمة يقسم الأرض بينهم فما أصاب حصه الغراس
فله بما فيها من الأشجار وما وقع من الشجر في حصه غيره يوم بقلعه
وبسوية الأرض إذا طلب ذلك دفعا للضرر بقدر الإمكان وإن لم
تكن الأرض محتلة القسمة يوم مر الغراس بقلع كل الأشجار إلا إذا جرى بينهم
صلح لأنه لا وجه لدفع الضرر ههنا إلا بقلع المدفوع إليه فيها أغراسا على أن ما
تجعل من الأغراس والثمار يكون بينهما جاز فان غرس المدفوع إليه ثم لحق رب الأرض
دين لا وقاله إلا من ثمن الأرض قالوا إن لم يكن في الأرض شجار ثم فإن القاضي
سقط هذه المعاملة وإن لم يكن معاملة وكانت اجارة سقض الأجران وبجر
صاحب الأرض أن شأ من قيمة الأشجار للغراس ليصير كل الأشجار له ثم
يبيع بالدين وإن شأ قلع الأشجار وكذا أكر العصب مدة المعاملة والأشجار
مشتركة بينهما ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة
كان لرب الأرض أن يطالب المستأجر بتفريغ الأرض وليس له أن يملك
الأشجار على المستأجر بالقيمة بغیر رضاه إذا كان قلع الأشجار بعض الأرض
ضرارا فاسدا لأن الأشجار تتبع الأرض من وجهه لأن قيامها بالأرض
وتدخل في بيع الأرض من غير كروا صل من وجهه لأنه مال متقوم بمنزلة
الأرض يجوز بيعه بدون الأرض فلما كان جهة الاصل لا يملكها صاحب الأرض

على الغاصب بالقيمة بعين رضاه اذ لم تكن الاشجار مشتركة والاصل التبعية كان
 لصاحب الارض ان يملك على الغارس حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار مشتركة
 بينهما لان في هذا الوجه يقدر صاحب الارض بقطع الاشجار المشتركة رجل
 دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها ودفع اليه النافله فغرس فقال صاحب الارض
 انادفعت اليك الثالثة والاشجار لي وقال الغارس قد سرت تلك الثالثة
 وانا غرست سالة عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب
 الارض لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سرقة الثالثة التي دفعها
 اليه قول الغارس حتى لا يكون صامتا لانه كان امينا فيها رجل دفع الى رجل
 كراما معاملة فاقتر الكرم واخرج العنب واصحاب صاحب الارض لكم يدخلون
 الكرمه وياكلون التمار قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان اكلوا بعير اذن
 صاحب الكرم لا ضمان على صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل وان اخذوا
 واكلوا باذنه فمن كان منهم تجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم
 يكون ضامنا نصيب العامل ويصير كانه هو الذي قبض ودفع اليهم ومن لا
 تجب نفقتهم عليه لكن اخذوا باذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن
 لهم بالدخول كمن دل سارقا على السرقة او غاصبا على اتلاف مال الغير
 رجل دفع ثاله الى رجل ليغرسها على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وادرك
 الشجر قال الدافع للغارس كنت خادمي وفي عيالي دفعت اليك الثالثة لتغرسها
 فتكون الاشجار لي قالوا ان علم ان الثالثة كانت للغارس فان الاشجار تكون
 له وان كانت الثالثة للدافع فان كان الغارس في عيال الدافع يعمل مثل هذا
 العمل له كان الشجر للدافع لان الظاهر شاهد له وان لم يكن الغارس يعمل
 له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثالثة وكذا لو كان

الغارس

الغارس قلع الثالثة من ارض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الارض
 قيمة الثالثة يوم قلعها وكان غرس في الكرم اشجارا بعير اذن صاحب الكرم
 فلما كثرت الاشجار اختصا قالوا ان كان صاحب الكرم مقرا ان الاشجار كانت
 للغارس حولها من ارض الغارس ومن ارض غيره كانت الاشجار للغارس ولا يطيب
 له الزيادة اوصح لرجل له شجرة ذهب عروها اذا غرسها بعير اذن صاحب
 الكرم وان كان غرسها بغير شرط الشركة كانت الاشجار للغارس ويطيب له
 الزيادة ارض لرجل له فيها شجرة ذهب عروها الى ارض غيره وبنت ثم ان صاحب
 الشجرة وهب مائنت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت المائنت التي تقنت
 تبتس بقطع الشجرة لا يجوز هذه الهبة لان الثالثة تكون بمائة غصن من اغصان
 الشجرة فلا يجوز هذه الهبة وان كانت الثالثة لا تبتس بقطع الشجرة جازت
 الهبة لان الثالثة في هذا الوجه لا تكون بمائة الغصن بل تكون الشجرة له اخرى
 في ارض غيره شجرة لرجل بنتت من عروها في ارض جاره قالوا ان كان صاحب
 الارض سقاه حتى بنتت يابا تة فهو له وان بنتت بنفسه لا يستقي احد فهي لصاحب
 الشجرة اذا صدقه صاحب الارض انها بنتت من عروق شجرته وان كذبه
 كان القول لصاحب الارض لانها متصلة بارضه والريح اذا هبت بنواه رجل
 والقيتها في كرم رجل اخر فبنت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواه
 لا قيمة لها وكذا لو وقعت خوخه في ارض غيره فبنتت لان الخوخه لا تنبت الا بعد
 ذهاب لحما فكون بمائة شجرة في ارض انسان لا يعرف غارسها فكون
 لصاحب الارض كلسيل اذا جاب التراب في ارض انسان او ناصب فان ذلك
 لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس جنس الارض وغير
 متصل بالارض فخرين رجلين على صفة اشجار كل واحد من الرجلين يدعي الاشجار

فقد نحتت اهل اقل مرت
 هذه المسئلة بعينها قبل
 اثني عشر ورقة فليست
 الا الصيغة الاولى بعد الله
 بحرق

قالوا ان عرف غارسها فهو له وان لم يعرف فمأكن من الاشجار في موضع هو ملك
احدهما خاصة كان له وما كان في المواضع المشتركة يكون بينهما رجل له حايط وله
شجرة على صفة نهر عام فثبت من عروقها اشجار في الجانب الاخر من النهر
ولرجل اخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعي صاحب
الكرم ان الاشجار له وادعي صاحب الحايط انها نبتت من عروق الشجرة التي على
صفة النهر قالوا ان عرف انها نبتت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب الحايط
وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا نبتت لسقيه فلا ملك لاحد فيها لاستحقاقها
صاحب الحايط ولا صاحب الكرم ضبيعة متلارقه على عام وعلى صفة النهر اشجار
لا يعرف غارسها اراد صاحب الضبيعة ان يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار
من الاشجار التي من غير نبات وارباب النهر قوم لا يحصون فالاشجار لمن اخذها
وقلعها فلا يستحب لصاحب الضبيعة ان يبيعها قبل ان يقلعها وان كانت الاشجار
من الاشجار التي لا تنبت من غير نبات فهي كاللقطة لانها اذا كانت نبتت بغير
انبات لا يعلم لها مالك اصلا فتكون لصاحب الارض وان كانت لا تنبت الا
بانبات كانت مملوكة لمن انبتها فاذا لم يعلم المنبت يكون بمنزلة اللقطة ولا تكون
مباحا اشجار على صفة نهر لا قوام تجري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض
الاشجار في ساحة هذه السكة فادعي بعض اهل السكة ان فلانا غرس هذه
الاشجار وابا وارثه وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان قام المدعي البينة
يقض له وان لم تكن بينة فمأكن من الاشجار خارجا عن حريم النهر يكون
ذلك لجميع اهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر لان ما
لا يعرف له مالك يكون لصاحب الارض طاحونة لها شجرة بعض ذلك
على شط الوادي الذي فيه مصيب الماء وبعضه اجد منه فارباب الطاحونة

لا يستحقون

لا يستحقون الشجرة تبعا للطاحونة لانا الشجرة لا تكون من توابع الطاحونة
بل هي بنفسها فصلك الطاحونة لا يدرك على تلك الشجرة فاذا لم تكن تبعا للطاحونة
بل هي بنفسها فصلك الطاحونة لا يدرك على تلك الشجرة فاذا لم تكن تبعا للطاحونة
فاذا اختصم فيها قوم فمن عرف انها في يده فحظ له والبينة على غيره مسناه بين
ارضين احدهما ارفع من الاخر وعلى المسناه اشجار لا يعرف غارسها قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الما يستقر في الارض
السفلى بدون المسناه ولا يحتاج في امساك الماء الى المسناه كان القول في المسناه
قوله كانت الاشجار له مالم يقيم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج
الى المسناه كانت المسناه وما عليها من الاشجار بينهما رجل دفع كرمه الى رجل
معاملة فالغرس على من يكون حكم الشيخ الامام اسماعيل الزاهد رحمه الله عن
استاذ الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال انا نقس هذه
المسألة بمسألة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع نخلة لمعاملة فاراد العامل
ان يضع القصب على الاشجار وعلى من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل القصب
وسوا الشجرة وادخال القصب في الشجرة يكون على العامل كذلك في هذه
المسألة القصب الذي يكون منه العريش على صاحب الكرم والقصب على يكون
على العامل وكذا الدعائم يكون على صاحب الكرم ووضع الدعائم في الكرم
يكون على العامل وكذلك في تغطية الاشجار في الخريف ما كان في الخريف
من باب العين كالسيل الذي يوضع على الكرم يكون على صاحب الكرم
وعمل التغطية يكون على العامل حتى لو انقضت مدة المعاملة فباقي من
ذلك يكون لصاحب الكرم لا للعامل ويجب على العامل حفظ نفسه عن الحرام
ولا يجوز له ان يحرق شيئا من الاشجار والقصب ان مطيح القدر ولا من الدعائم

والغرس واذا دفع القضيان وقت الربيع واخرج الكرم لا يحل له ان ياخذ
من القضيان يعني من مدح حياك مرحدا و بدباع را يود ولا يجوز للعالم
ان يخرج شيا من العنب والتار للضيف وغيره الا باذن صاحب الكرم رجل
دفع ارضه معاملة علي ان يقوم عليها العامل لبيد منها ما يحتاج الي السد
ولبيد وما يحتاج الي التشديد فاجر العامل بعهده الكرم واشجار الريان
في الخريف كما هو عادة اهل تخارفا صاحبها البرج وقد قال الشيخ الامام
ابن نصر الدوسي رحمه الله يضمن الاكار لان ذلك من باب الحفظ فيكون العامل
حالا بقا العقد فاذا ترك كان ضامنا **كتاب**

الشرب الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث
الماء والنار والكلالة لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباحة في الماء الذي
لم يجريه نحو الماء في الحوض والعيون والابار والانهار لكل احد ان يشرب منها
ويسقي دوابه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء لا يسقي بها ارضه ولا زراعة
فاما الماء المحرز بالادواني لا ينتفع به الا باذن من اخرزه فمن سبق باخذ
الماء في دما او غيره يصير مملوكا له يملك تملكه كسائر انواع التمليك نحو
الحبة والبيع والوصية وغير ذلك فكومات يورث عنه وكذا الحسيس والكلالة
اذا نبتت في ارض انسان بغير انبات يكون مباحا لكل من ياخذ الا انه
لا يدخل ارضه الا باذنه وان كان لا يجد ذلك في موضع اخر يقول لصاحب
الارض اما ان تحش وتدفع اليي واما ان تاذن لي بالدخول بخلاف الشجر فان الشجر
اذا نبت في ارض انسان بغير انبات يكون لصاحب الارض والكسب ماله ساق
نحو السور والشوك والكلالة والحسيس مالا ساق له اذا نبت بفسط على وجه
الارض ومعنى الشركة في النار الشركة في الاصطلا والاستنفاة اذا اراد ان يصطلي

بنار غيره او ياخذ سراجا من نار غيره كان له ذلك وليس له ان ياخذ غيره النار والحق
فان اراد ذلك كان لصاحبه ان يمنعه الا ان ياخذ شيا لا قيمة ولا يضر به كان له ان
ياخذ بغيره سقيها **فصل** في الانهار ينظر لقوم ولرجل ارض يجنبه وليس له
شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوضا ويسقي دوابه من هذا
النهر وليس له ان يسقي منه ارضا او شجرا او زراعا ولا ان ينصب دولا با على هذا
النهر لارضه وان اراد ان يرفع المائنه بالقرب والاواني ويسقي زرعها او
شجره اختلف المشايخ فيه والآصح انه ليس له ذلك ولا اهل النهر ان يمنعوا
وان اراد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر ان يسقوا دوابهم منه قالوا
ان كان الماء لا ينقطع بسقي الدواب ولا يغني ليس لاهل النهر ان يمنعهم وان
كان ينقطع الماء يسقيهم بان كان الابل كثيرا كان لهم حق المنع والا فلا وكذا
العين والحوض الذي دخل فيه الماء بغير حراز واحتيا ل فهو بمنزلة النهر
الخاص واختلفوا في التوضي بما السقاية حوز بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء
كسائر تجوز والا فلا وكذا كل ما يعد للشرب حتى قالوا في الجياض التي اعدت
للشرب لا يجوز فيه التوضي ومنع منه هو الصحيح ويجوز ان يحل بما السقاية
الي بيته يشرب اهله وليس لاحد ان يسقي ارضه او زرع من نهر الغير وعينه
او قناة اضطر لذلك ولم يضطر وان سقي ارضه او زرع بغير اذن صاحب النهر
فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان وجد من بعد مدة فتؤديه السلطان بالقرب
والحبس ان راي ذلك رجلا له ارض على شط الفرات او على صفة نهر عام
كان للعامة المرو في هذه الارض للسقاية واصلاح النهر وما اشبه ذلك
وليس لصاحب الارض ان يمنعهم من المرو في ارضه اذ لم يكن لهم طريق
في غير ذلك رجلا ادعي في ارض رجل لنفسه نهر او صاحب الارض ينكر فان

كان الماء جاريا الى الارض المدعي وقت الخصومة كان القول قول المدعي وان
لم يكن جاريا الى ارض المدعي وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض
الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعي البينة وكون النهر محفورا الى الارض المدعي
ولا يصلح حجة للمدعي لان ذلك مجرد شبهة والاو لا يستعمل ساقيه بين
قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة احره فاخذ كل واحد منهم
نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احدهم فضل على ما يحتاج اليه
واحتاج اصحابه الى ذلك كان شركاء في ذلك الفضل لانه لو استغنى
عن جميع نصيبه من الماء كان نصيبه لشركائه ولو ان هذا الذي فضل نصيبه
من الماء اراد ان يستوفى ذلك الفضل الى ارض له اخري سوي تلك الاراضي لم
يكن له ذلك الا برضا شركائه في النهر فان لم يرضوا كان بينهم على قدر
انصابتهم ولا يشبه هذا لو كان له سدس الماء من نهرين قوم او عشرة الماء
او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له الى ان يسوق نصيبه حيث شا
من الارضين لا نه ليس يشرب الارض معين ولو استغنى عنه لا يسبيل
لشركائه عليه رجل له نهر خاص من الوادي لا يرض له خاصة ليس له في
هذا النهر شريك خربت ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخري سوي
ذلك قالوا ان كان هذا الوادي كثير الاحتياج ساير الناس الذي لهم انهار
من هذا الوادي الى هذا الماء ولا يضرهم ذلك كان لصاحب النهر ان يسوق ما
نهره الى حيث شا فان كان ذلك يضر باهل الانهار وهم محتاجون الى
ذلك لم يكن له ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الاراضي نهر خاص لقوم ليس
لغيرهم ان يسقي بستانه او ارضه الا باذنهم فان اش القوم الا واحد
او كان فيهم صبي او عاب لا يسع لهذا الرجل ان يسقي زرعه او ارضه من

ذلك النهر

252
ذلك النهر رجل له ارض فيه نهر لرجل اراد صاحب النهر ان يدخل ارضه
ليعالج نهره كان لصاحب الارض ان يمنعه من الدخول في ارضه الا ان
يمضي في بطن النهر وكذا في القناة والبيد والعين لانه لا ضرورة له في
في التطرف في ارضه مع التمكن من تحصيل مقصوده بان يمضي في بطن النهر
بخلاف ما اذا كان ارضه على شط فرات او على صفة نهر عام فان ثمة ذكرنا
ان للعامة الدخول في ارضه لاصلاح النهر العام اذ لم يكن لغيره طريق غير
ذلك لان ثمة الضرر عام وقد يجمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وههنا
ضرر صاحب النهر والقناة ضرر خاص فلا يجمل لاجله ضرر صاحب الارض
بالدخول في ارضه رجل اخذ في دار حصه او حقه واراد ان يسقي ذلك بالا واني
من نهر لغرض اخر فاختلفوا فيه قال مشايخ بل رحم الله ليس له ذلك الا
باذن صاحب النهر كما ليس له ان يسقي زرعه وذكر شمس الائمة السرخسي
رحمه الله الاصح انه لا يمنع من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه فالتع
من ذلك بعد من الدنائة فخير بين قوم على حصص معلومة يضر في الوادي
حصه بعضهم بعينه الى رجل كان نقصان ذلك على الجميع فخير بين اثنين تهايا
فيه بالا بام جازت المهاياه ولو كان لا أحدهما فضر وللآخر نهر اخر فها يثالا
يجوز لرجل باع ارضا بشرها فله المشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع ما كان
للبيع قوم لهم ارض على نهر لا يعرف كيف كان اهلها في الماضي اختصوا في
الشرب فهو على قدر اراضيهم لكل انسان حصته بخلاف الطريق اذا كان
بين جماعة ودار احدهم او سع من دار الباقي فانه لا يستحق بتلك الزيادة
من الطريق الا الاستطراف الى الدار الكبيرة نحو الاستطراف الى الدار
الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب نهر لقوم يزرعون ارض رجل كان لصاحب

الارض ارضه منه ان كان لا يقضي باصحاب النهر ولهم ان يمنعوا رجله شرب
من نهر الارض اشترى ارضا اخر ليس له ان يجري الماء من الاول اليها او يجعلها
مكان الاول وليس له ان يسقي نخيلا له او زرعاه في ارض اخرى الا ان يلا
الاولي ويسد عنها الماء ثم يفتحها الي الاخرى بفعله مرة بعد اخرى ارض علي
نهر شربها منه ادعي رجل الارض واقام شاهدين ان الارض له ولم يذكر
الشرب فانه يقضي له بالارض ويحصرها من الشرب ولو شهد بالشرب
دون الارض لا يقضي له بشي من الارض نهر عظيم لاهل قري لا يحصون ادعي
قوم سواهم ان هذا النهر لقري معلومة لا تحصى اهلها واقام البيعة عيا
ما ادعي والمدعى عليهم لا يحصون قضيهم الصغير والكبير وانا حضروا احد
منهم قال محمد رحمه الله اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضا عليهم
بدعوي واحد من المدعين علي واحد من المدعي عليهم ونخرج النهر من
ان يكون نهر الجماعة المسلمين ويصير لاهل تلك القري خاصة بمنزلة طريق
نا قد من طرق المسلمين اقام قوم البيعة علي انه لهم دون غيرهم فانه يقضي
بتلك البيعة كذلك النهر لقوم لا يحصون وان كان النهر لقوم يحصون
معروفين لم يقض عليهم عند حضرة ائمتهم وانا يقضي علي من حضر منهم
خاصة بتربين قوم اراضي البعض في اعلي النهر وارض البعض في اسفله
ومن كان ارضه في اعلا النهر لا يشرب ارضه حتى يسكن ذكر في الكتاب
انه لم يكن ان يسكن النهر علي الاسفل ولكنه شرب بحضته لان في السكر قطع
منفعة الماء عن اهل الاسفل في بعض المدة وفيه يصرف في بطن النهر المشترك
و بعض الشركاء لا يملك النهر في المحل المشترك الا برضاهم فان تراضوا
علي ان اعلي النهر يسكن النهر حتى يشرب ارضه جاز وكذا لو اطلقوا علي

ان يسكن

ان يسكن كل واحد منهم في بؤيته جاز ايضا لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل
واحد منهم الي ذلك الا انه اذا تمكن من الشرب ان سكر بلوح او باب
او حشيش لم يكن له ان يسكن بالطين او بالتراب لان السكر يكون عند
الضرورة فتقدر الضرورة ورضا الشركاء يتقيد بما للمعه وان اختلفوا
لم يكن لاحد ان يسكن علي اصحابه وكذا لو كان الماء في النهر حيث لا يجري الي
ارض كل واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ باهل الاسفل حتى يروا ثم بعد
ذلك لاهل الاعلي ان يسكنوا اكثر نفع الماء الي اراضيهم فان اراد احدهم
ان يجري من النهر الخاص بغيره اخر لنفسه لم يكن له ذلك وكذا
لو اراد ان ينصب عليه رحا لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء الا ان يكون
رحا لا يضر بالنهر ولا بالماء بان يجري في ارض خاوية ولا يغير
الماء عن سننه ولا يمنع جريان الماء بالرحا بل يجري قبل ذلك وان كان
بهذه الصفة كان له ان يفعل ذلك بغير اذن الشركاء لانه متصرف
في خالص ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك فمن منعه يكون منعنا فلا يلتفت
الي ذلك وكذا لو اراد ان ينصب علي هذا النهر دالية ولا يضر ذلك بالنهر
ولا باصحابه بان فعل ذلك في ملكه كان له ان يفعل ولو ان رجلا له نهر
خاص ياخذ الماء من الوادي الكبير كالفرات والدجلة والسيحون
والجيحون شربا بالارض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك وعلي
الوادي الكبير انهار وصيف الدجل ارضه ذلك واراد ان يسوق
الماء الي ارضه اخرى قال في الكتاب ان كان ذلك في ايام المدرك
ما الوادي كسر لا يحتاج اهل الانهار التي علي الوادي الي هذا الماء
ولا يضر بهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء الي حيث شاؤوا وان كان

يضر ذلك باهل الانهار وهم محتاجون الى هذا الماء لم يكن له ان يسوق
 الماء الى غير ذلك الاراضي ولو ان رجلا له كوة على نهر ليقوم فاراد ان يكثر بها
 فيسفلها عن موضعها ليكون اكثر خد من الماء ذكر في الكتاب ان له
 ذلك لانه بهذا الكري متصرف في ملك نفسه وهو الكسوف وعن الشيخ
 الامام شمس الالية الحلواني رحمه الله انه قال هذا اذا علم انها كانت
 مشغولة في الاصل بهذه الصفة فاراد ان يسفلها فانه منع عن ذلك لانه
 يريد بهذا ان ياخذ الزيادة على ما كان له من الماء وكذا لو اراد
 ان يرفعها وكانت مشغولة ليقل ما به في ارضه حتى لا يبور ارضه
 كان له ذلك ولو اراد ان يوسع قم النهر ليدخل الماء في كونه اكثر
 مما كان لم يكن له ذلك لان فيه اخذ زيادة على ما كان عليه له من الماء
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه سئل عن رجل له نهر خاص ياخذ الماء من الفرات
 والدجلة والنيل وهو نهر في الروم او ياخذ الماء من نهر مرو وهو
 وادي عظيم قريب من الفرات والدجلة ليستقي بهذا النهر الخاص مزرعه
 او كرمه او نخله فاجراه انسان اخر الى ارضه قبل ان يصل الماء الى ارض
 صاحب النهر كان لصاحب النهر ان يمنعه وان استغنى صاحب النهر
 عن هذا الماء لا اري له ان يمنعه من ان يسقي ارضه او نخله وعن ابي
 يوسف رحمه الله انه سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو
 كان ما بين اهلها كوي بالحصى لكل قوم كوه معروف فلما جى رجل
 ارضاميته لم يكن لها شرب من هذا النهر فكردى لها نهر من فوق
 مدو في موضع لا يملكه احد فاقال الماء اليه من ذلك النهر العظيم قال
 ان كان النهر الحادث يضر باهل مرو ضررا يبين في ما لهم ليس له ذلك ومنعه

السلطان

السلطان عن ذلك وكذا الكل احدا ان يمنعه لان ما النهر العظيم حق العامة
 وكل احد من العامة دفع الضرر وان كان ذلك لا يضر باهل مرو فله ان
 يفعل ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادي العظيم على اصل الاباحة لا يضر حقا
 للبعض ما لم يدخل في المواضع ولهذا وضع المسئلة فيها اذا كذب نهر من فوق
 مروا ما اذا اضر بهم فكل احد ممنوعا عن الحق والضرر بالغير قال محمد
 رحمه الله سالت ابي يوسف رحمه الله هل لا حد من اهل هذا النهر الخاص
 ان يخذ عليه رجلا ما يكره لها منه ما يضر في ارضه ويبيل فيه ما للنهر
 ويبيل فيه ما للنهر ثم يعيد الى النهر الخاص وذاك لا يضر باهل النهر
 الخاص قال ليس له ذلك لان النهر الخاص من اعلانه الى اسفله مشترك
 بينهم فلا يكون لاحد ان يخذ فيه حذنا ولا ان يتخذ عليه جسرا
 ولا قنطرة الجسر اسم لما يتخذ من الالواح والخشب يوضع ثم يرفع والقفلة
 ما يتخذ من الاجر والجرجر بعد ما اتخذ في موضع لا يرفع منه وكذا البير
 والعين بين قوم فالشركة فيه خاصة وكذلك نهرين رجلين
 لهذا النهر حشر كوي من النهر الا عظم وارض احد الرجلين في اعلى
 هذا النهر الخاص وارض المحال اخر في اسفله فقال صاحب الاعلى
 اني اسد بعض هذا الكوي لان ما النهر يكثر فيفيض في ارضه ويتن منه
 ارضي ولا يصل اليك الماء الا بعد ان يقل فيما تنك من الماء ما ينفعك قال
 ليس له ذلك لانه يقصد الاضرار بشركه بسد بعض الكوي فلا يكون له
 كذا ان يسد النهر وكذا لو قال اجعل لي نصف هذا النهر ولك نصفه
 اذا كان في حصتي سدت منها ما بدلي وانت في حصتك مع كلها ليس
 له ذلك لان القسمة تمت بينهم بالكوي فلا يملك احدهما بعض تلك

الطريق
 من القنطرة والجسر

الطريق
 من القنطرة والجسر

القصة الا ان يتراضيا على ذلك فان تراضيا على ذلك واقاما على هذا
التراضى زمانا ثم بدا لصاحب الاسفل ان ينقض كان له ذلك لان ذلك
كانت اعارة والا عارة غير لازمة وكذا الوصايا احدى ما كان لو ان
ينقض ما تراضيا عليه وسيل ابو يوسف رحمه الله عن نهر بين قوم يأخذ
من هذا النهر الاعظم ولكل واحد من القوم في هذا النهر الخاص
مسناة فاراد احداهم ان يسد كوة له ويفتح كوة اخرى اعلى من
الاولى في هذا النهر قال ليس له ذلك لانه يكسر صفة النهر المشترك
ويريد له ان يزيد الماء في حقه لان دخول الماء في اعلى النهر في كوة يكون
اكثر من دخوله في اسفل النهر في مثل تلك الكوة ففرق بين هذا وبين
الطريق رجل له دار في سكة غير نافذة واراد ان يجعل باب الدار
في اعلى السكة كان له ذلك لان مد له حق المرور والدخول في السكة
وبذلك لا يريد حقه سوا كان بابا في اعلى السكة او في اسفلها اما ههنا
حقه في الماء يزاد بفتح الكوة في اعلى النهر ولو ان من له طريق في سكة
غير نافذة اراد ان يجعل بابا في اسفل السكة اختلفوا فيه قال
بعضهم ليس له ذلك لانه يزاد طريقه ومروء في السكة وفي
الكتاب قال له ذلك ويسوي بين الفصيلين وبه اخذ شمس الائمة
السرختي رحمه الله ايضا عن رجل جعل له امير خراسان من
النهر الاعظم لم يكن له ذلك فيما خفي وكان له شرب لو بين
فزا دله مثل ذلك واقطعه وجعل مفتحة في ارضه ملكه قال
ان كان يضربا لعامة لم يجوز ويجوز اذا لم يضربا لا يجوز للامام
ان يأخذ شرب احداهم ويعطي غيره وسيل ايضا عن نهر بين قوم

صلى

٢٥٥
بأخذ الماء من النهر الاعظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلاثة كوى
فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تأخذون من الماء اكثر من نصيبكم لان
كثرة الماء ودفعه يكون في اعلى النهر فيدخل في كواكبي كسرو نحن لا نرضى بهذا
وجعل لكم اياما معلومة ويسد في ايامكم كوتانا ولنا ايام معلومة وانتم تسدون فيها
كواكبي قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل اليوم وكذا لو اختصم اهل
النهر فادعي بعضهم زيادة لم يكن له ان يتعرض لاصحابه الا بحجة ويترك على
حاله والاصل في جنس هذا ان ما كان قد يترك على حاله ولا يعير الا بحجة نهر
في سكة غير نافذة اراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في دار من تلك
النهر ويسقي تسنانه ويمسكه الجيران عن ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي
رحمه الله ان كان حديثا كان لهم المنع وان كان قديما كان له بمنزلة الظلة
فوق السكة نهر بين قوم غطى رجل مجري الماء قال ابو القاسم رحمه الله اذ لم
يكن له ذلك قديما فلا ريب المجري ان يأخذ من الكشف ورفع الغطاء بوعده
قديمة لرجل على نهر السعة يدخل في سكة غير نافذة قال ابو بكر البجلي
رحمه الله لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويومر برفعه فان لم يرفع يرفع الامر
الى صاحب الحسبة ليامر بالرفع فيقوم حفروه والقوا التراب في ارض
رجل فيها هذا النهر قال ابو القاسم رحمه الله لو حذون برفع باحوا
الحديث وعن ابي حفص رحمه الله في سكة غير نافذة فيها نهر حفروها والقوا
الكرار فيها قال يوحذون برفع التراب نهر بين قوم لهم عليه اراضي
لبعضهم عليه سواقي ولبعض دوالي ولبعض ارض ليس لارضه على هذا
النهر داليه ولا ساقية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من عينه
اختصوا فادعي صاحب الارض ان لها شربا من هذا النهر وهذا الارض على شاطئ

النهر ذكر في الكتاب في القياس يكون بين اصحاب السواقي والدواب لاصحاب الاراضي
وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر اراضيهم التي يكون على شط النهر وان كان
يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف وان لم يكن النهر بينهم على قدر اراضيهم
وان كان لهذه الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر
وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة
فان لم يكن لها شرب معروف فمن غير هذا النهر وقضى القاضي لها بالشراب من
هذا النهر حكم الظاهر وكان لصاحبها ارضا اخرى تحت هذه الارض ليس
لها شرب معروف في القياس لا يكون لهذه الارض الاخرى شرب من هذا النهر
لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر بل الارض الاولى حائلة بين
الارض الاخرى وبين النهر وفي الاستحسان يكون لارضه شرب من هذا
النهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها ببعض فاذا جعل شرب من
هذا النهر لارض الارض كان شرب الكل من هذا النهر ظاهر ارجل ادعي ارضا
بشر بها من نهر وان كراهل النهر عواه الارض والشرب فقام شاهدين
فشهدا ان الارض له ولم يذكر والشرب فان القاضي يقضي له بالارض ومحضها
من الشرب لان الشرب ببيع واستحقاق البيع يكون باستحقاق الاصل
فان شهدا له بالشرب دون الارض فان القاضي يقضي له بشي من الارض
لانهم شهدوا بالبيع والاصل لا يستحق باستحقاق البيع نهر لرجل في ارض
رجل فادعي رجل شرب يوم من النهر في الشرب ومسئل المالا يمنع قبول
الشهادة ولو شهدوا ان له شرب يوم ولم يسوا عددا ولم يهدوا ان له في رقبة
النهر شي لا يقبل شهادتهم ولو ادعي عشر نهر او عشرة فناء فشهدا احدهما بالهشر
والاخر باقل من العشر في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لا يقبل شهادتهما وان شهدا

بالانزلة

بالاقرار وعند صاحبه جازت شهادتهما على الاصل استحسانا لرجل له ارض ونهر خاص
لهذا الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل لا يدخل الحزيم في البيع كالتوباع
الارض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر فلو ان مشتري النهر اراد ان يبيع في هذه الارض
على جواب النهر لا صلاح النهر لم يكن له ذلك الا برضا صاحب الارض وله ان يبيع
في بطن النهر ولو كان الارض على شطرات او على شط نهر عام كان للعامة حق المرور
في هذه الارض للتسقية ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنعهم اذ لم يكن لهم
طريق في هذه الارض ارض ويمنع من جليلين باع احدهما نصيبه من البئر من شركه
من غير ان يكون له طريق في الارض جاز وان باعه على ان يكون للمشتري طريق في
هذه الارض لم يجوز ولو كان بين ثلاثة ذراع باع احدهم نصيبه من احد الباقين
لا يجوز وان باعه منها جاز لرجل اشترى شربا بغير ارض في ذلك القرية تباع
نلك المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع وان باع وشط ان يكون
الخراج على المشتري ضد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب
الارض فلو باع الماء دون الارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع
ارض له قال القفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يجوز البيع في الشرب الا ان يجبن
البايع الاول لان المشتري الاول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لان بيع الشرب
بيع لا يقع على موجود الا ترى انه لو باع الارض والشرب جازا لبيع وان كان
الما منقطعاً وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت
فاذا لم يشتري ما موجود الا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لا نه على
ملك البايع الاول قال مولا نارضى الله عنه وعند هذا الجواب
مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم
بيع باطل لان بيع الشرب وحده لا ان كان لا يجوز في ظاهر الرواية ويجوز

ع

ع

في رواية به اخذ بعض المشايخ رحمه الله وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض
 البلدان فكان حكم البيع الفاسد والمبيع يتعافى سدا يملك بالقبض فذا
 باعه بعد القبض وجب ان يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب
 بعبد وقبض العبد واعتقه جاز اعتقه ولم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز اعتقه
 كما لو اشترى عبدا مينة او دم وقبضه لا يجوز اعتقه ولو باع الارض شرب
 ارض اخرى اختلفت فيه المشايخ رحمه الله عليهم ^{بعض} يشتركون بين رجلين
 باع احدهما ارضه الذي تحت هذا النهر ووراء النهر طريق وذكروا في الصك
 حد الارض التي باعها في الطريق قال ابو نصر رحمه الله لا يدخل النهر في البيع
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله يدخل وعليه الفتوى كرمات مجرى ما بها
 واحد نبع احدهما على الآخر مجرى غير شرط وان كان كل كرم مجرى احر
 فباع كل واحد منها كرمات من رجل حق بكل حق هو له يدخل فيه المجري
 هكذا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وهذا اذا باع الاعلى ولا ثم الاسفل
 وهما لو احدثا اذا باع الاسفل ولا بكل حق هو له يدخل فيه الشرب
 والمسيل قالوا هذا الجواب غير متبع وانما الجواب الظاهر ان يقال ان كان
 كل كرم لمالك آخر فان لم يحصل يذكروا في البيع المحقوق والمرافق لا يدخل
 فيه الشرب والمسيل وان ذكروا ذلك في البيع كان لكل مشتري حق اجرا
 الماء الى كرمه ويكون كل مشتري قايما مقام بايعه ولا يعتبر فيه التقديم
 والتاخر وان كانا لمالك واحد فان لم يذكروا المحقوق في البيع لا يدخل
 فيه الشرب وان ذكروا ذلك فان باع العليا ولا بكل حق هو له لم يكن لصاحب
 السفلى حق اجرا الماء الى كرمه الا اذا ذكر وقت البيع الاول ان يكون له
 حق اجرا الماء الى كرمه السفلى داران لرجل مسيل ما سطر احداهما على الاخرى

ثم لا خلاف في ان الماء
 النازل من السماء لا يملك

فيه

فباع التي عليه المسيل بكل حق له هو لها ثم باع الدار الاخرى من رجل اخر فاداد
 المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل
 ان له ذلك الا ان يذكر البائع وقت البيع الاول ان مسيل ما التي لم تتبع يكون
 له في الدار التي باعها رجل له داران متلاصقان احدهما عامة والاخرى خراب
 فباع الخراب ومسيل ما سطر العامة وملقى ثلجها الى الخراب قال الفقيه
 ابو بكر رحمه الله ان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء في الخراب جاز لان المعا
 جرت بذلك ولو استثنى طرح الثلج لا يجوز لانه لا عرف فيه وقال ابو الليث
 رحمه الله ان كان ميمزبا سطح العامة في الخراب مسيل ما سطحه الى هذا الجانب
 عرف ذلك في القديم كان المسيل على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل
 سطح رجل الى دار رجل اخر وله فيه ميمزبا قديم ليس لصاحب الدار منعه
 عن اسالة الماء وهذا جواب الاستحسان فيها وفي القياس ليس له ذلك الا ان
 يقيم المينة ان له مسيل الماء في داره والفتوى على جواب الاستحسان كرم
 بين اربع اخوة ونحت الكرم حايط لعمهم فاشترى احدا لاخوة الحايط من
 عمهم واراد ان يسوق ماء الى الحايط المشتري فاراد الاخوة منعه عن ذلك
 قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان اراد ان يجري الماء في مجرى مشترك
 كما ذلهم المنع وان اراد ان يجري الماء في مجرى خاص له لا يمنعه اذا كان
 للمشتراة شربا من هذا النهر رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب
 الدار دارا مع المسيل فرضى به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضر
 ذلك في الثمن وان كان له حقا جريا لادون رقبه النهر لا شيء له من الثمن
 ولا سبيل له على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل سبكي دان فمات
 الموصى وباع النوارث الدار ورضى به الموصاله جازا لبيع وبطل سبكه

ولم يبع صاحب الدار دان ولكن قال صاحب المسيل لا يطلب حقي في المسيل
فان كان له حق اخر بالمادون الرقبة بطل حقه قيا سا على حق السكتى وان
كان له رقبة المسيل لا سطل ذلك بالابطال لان ملك العين لا يبطل بالبطال
وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث
الموصاله من الثلث على السدس جاز الصلح وذكر الشيخ الامام المعروف
بحواهر ران رحمه الله ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكد
يحتمل السقوط بالاسقاط حايط بين رجلين عليه حولاتها فرغ احدها
الحايط برضا صاحبه ثم بناء صاحبه بماله برضا الاخر على ان يعين صاحبه
بجري ما في داره بجري ما في داره ان ويسقى بستانه وفعل واعادة
المجري ثم بداله ان يمنع المجري كان له ذلك لان الاجان غير لازمة الا ان
صاحب الدار الذي منع المجري يخدم الباقي الحايط نصف ما انفق في بناء الحايط
رجل له اشجار الفرساد على صفة النهر له في دار رجل فدخل الماء في عروق
الشجرة من هذا النهر الى ارجان وتداعت الدار الى الخراب قال
ابو القاسم رحمه الله ان لم يغرسها في حريم النهر لا يورس الغارس بقلعها فلما
ما دخل من عروق الشجرة في دار الجار فللجار قطعها وذكر في الاصل
رجل خرج شعث شحم الى ملك انسان لصاحب الملك ان يامر بقطع
السعت وكذلك الجدوع الشاخصة لانسان الى ارجان كان لصاحب
الدار ان يامر بالقطع فان ائني لقطع برفع الامر الى القاضي حتى يجبر
على القطع فلما لم يرفع الامر الى القاضي وقطع بنفسه فغنى الجدوع ان
قطع على وجد الجدار لا يضمن واما في السعت قال القاضي الامام ابو الحسن
على السعدى رحمه الله عندي ينظر ان كان السعت بحيث يمكن مدها الى صاحب

النخل

النخل ليس له لصاحب الملك ان يقطع وان قطع ضمن سوا كان السعت ثبت على
حد ارضه لو في ملك صاحب النخل وان كان لا يمكن مده الى ملك صاحب
النخل كان لصاحب الارض ان يقطع اذا كان مثبت السعت في ملكه وان كان
مثبت السعت في ملك صاحب النخل وطال السعت حتى مال الى هو اما جبال الارض
فان كان يمكنه المد ليس له ان يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم الخلا
معلوم لا يختلف معلوم لا يختلف وان كانت الاشجار شجرة او غير شجرة لكن موضع
القطع غير متعين نحو العرعر والصنوبر وكان مثبت السعت في ملك صاحب
النخل لم يكن لصاحب الارض ان يقطع ولو قطع كان ضامنا قال القاضي الامام
هذا رحمه الله ههنا مسألة اخري لم يذكرها في الكتاب اذا ثبت الشجر في ملك
انسان او غرس رجل له في ارضه فكثر واخذ من ارض جاره قال بانه يضمن
لجان المواضع الذي اخذ الشجر من ارض جاره رجل له ساباط فوق سكة
غير نافذة واخذ اطراف الساباط على جدار المسجد ورفع صاحب الساباط
جذعه عن موضعه واراد ان يبنعه على هذا الجدار ارفع مما كان من غير
ان يبنى على جدار المسجد ببناء فنعاه اهل السكة عن ذلك قالوا ان كان هذا الجدار
هو الجدار بين المسجد والسكة فاهل السكة يكون بمنزلة الشوكا في الجدار
اذا كان الجدار رستة لهم فلا يكون لصاحب الساباط ان يحدث فيه شيئا لم
يكن وان لم يكن كذلك كان له ان يفعل ذلك للسعة في مدينه اراد بعض
اهل المدينة ان يتخذ بسايتين يسقنه من هذا النهر قالوا ان كان ذلك
لا يضر باهل المدينة لا بأس وان ضربهم بان كان لا يصل اليهم من الماء
الاشي قليل لا يسعهم ذلك ولو كان النهر في الطريق فارادوا ان يغرسوا
الاشجار على صفته ان كان لا يضر بالطريق لا بأس وللناس حق المنع وان

كان لا يضرم نهر يقوم بجري في بستان رجل كان لصاحب البستان ان يعبر
 على حافته لان فيه احكام حافتي النهر فان ضاقت نهرهم بذلك فحسد يوم
 بقلعها الا ان يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه اخر لا يتفاوت
 حق اصحاب النهر حسدا لا بقلع نهر تجري في دار رجل وصاحب الدار
 يسقي بستانه من هذا النهر فغرس شجر على شط النهر فدخل الماء من هذا
 النهر في عروق الشجرة الى دار جاره في حريم النهر فتداعت الدار الى
 الخراب قالوا ان لم يغرس الشجرة في حريم النهر لا يوم بقلع الشجرة فان
 كانت عروق الشجرة دخلت دار جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار
 قطعها من غير ان يرفع الامر الى القاضي فوض في بستان رجل وهو مستنقع
 بماء اقوام فامتلا الحوض وذلك يغني ببناء صاحب البستان هل يكون لصاحب
 البستان ان يمنع من اجرا الماء في هذا الحوض الى ان يصلحوا الحوض قال الشيخ
 الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان صاحب البستان مقرا بالحوض لا رباب
 النهر استنقاع الماء فيه قديم كان لصاحب البستان ان يمنهم عن اجرا
 الماء الى ان يصل الحوض وليس على صاحب البستان ان اصلاح الحوض رجل له
 مجري ما في دار رجل فحرت المجري فاخذ صاحب الدار صاحب المجري
 لا صلاحه قال ابو نصر رحمه الله لا يجبر صاحب المجري على اصلاحه قال
 وهذا الوجه له مجري ما على سطح رجل فحرت السطح لم يكن لصاحب
 السطح ان ياخذ صاحب المجري باصلاح سطحه فلذلك ها هنا وان كان
 النهر ملكا لصاحب النهر اخذ باصلاحه وقال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجري
 وليس هذا كالسطح لان الماء الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستعمل

النهر ملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن ابي بكر البجلي رحمه الله في مثل هذا وهو
 المختار جدار بين حلقين احدهما اسفل وبينهما اخرا على يد راع او بذراعين
 فانهدم الجدار قال صاحب الامم صاحب الاسفل ان لا يبنى حلقين ثم يبنى
 جميعا قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ليس له ذلك ولكن يبني اثنى جميعا
 من اعلاه الى اسفله وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان بيت احدهما
 اسفل بربعة اذرع او نحو مقدار ان يكون ان يتخذ بيتا فاصلا على صاحبه
 الا على حتى يهيى الى موضع بنيت الاخر لانه بمنزلة اسفل وعلو على حائط لرجل
 باع نصفه فاراد المشتري ان يتخذ لنفسه في النهر العام مفتحا كان له ذلك
 اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضرب العامة وان اضربا ان ينكسر النهر ليس
 له ذلك **فصل** في كبرى الانهار وعمارة المجاري والمسالك الانهار
 ثلاثة منها ما يكون كربة على السلطان ومنها ما يكون كربة على اصحاب
 النهر واذ امتنعوا بجبرون ومنها ما يكون على اصحاب النهر فاذا امتنعوا
 لا يجبرون على ذلك اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقام
 كالفرات والدرجلة والجمحون والسيحون في الروم وبنل وهو نهر في مصر
 اذا احتاج الي كبرى فاصلاح سطر يكون على السلطان من بيت المال
 فان لم يكن في بيت المال ما يجبر المسلمين على كربة وجرهم لاجله وان اراد
 واحد من المسلمين ان يكون منها نهر لا رضه كان له ذلك اذا لم يضرب العامة
 بان ينكسر شط النهر وخاف منه الغرق يمنع من ذلك فاما الذي كربة
 واصلاحه على اهل النهر واذ امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك فهو
 الانهار العظام التي دخلت في القاسم عليه قري واحتاج الى الكرى
 والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذ امتنعوا اجبرهم الامام لان فسادك

يرجع إلى العامة وفيه تقليل الماء على أهل السعة وعسى يودي ذلك إلى غرة الطعام
 فإذا كان منفعة الماء تعود إليهم وضرب ترك الكري يرجع إلى العامة أجبرهم
 على الكري وليس لأحد أن يكري من هذا النهر فخر الأرضه اضرب لك بأهل النهر
 أولم يضروا لا يستحق هذا الماء السعة وأما النهر الذي كربه على أهل النهر
 وإن اشعوا لا يجرون النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم إن كان
 النهر عشرة فماد ونهاؤه عليه قرية واحدة يعني ماؤه فيها من خاص يستحق به السعة
 وإن كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر ^{خاص} وقال بعضهم إن كان النهر لما دون الأربعين
 فهو نهر خاص وإن كان لأربعين فهو نهر عام وقال بعضهم إن كان لما دون
 المائة فهو خاص وقال بعضهم إن كان لما دون الألف فهو خاص وأصح ما قيل
 فيه أنه يفوض إلى رأي المجتهد حتى يختار رأي الأقاويل شائتم في النهر الخاص
 لو أراد بعض الشركاء الكري واشتد الباقيون قال أبو بكر بن أبي سعيد البلخي
 رحمه الله لا يجبرهم الإمام ولو حضن الذين طلبوا الحفر كانوا مطوعين وقال
 أبو بكر وأبو بكر الأسكا ف رحمه الله عليهما يجبرون على ذلك وذكر الخفاف
 رحمه الله في النفقات أن القاضي يأمر الذين طلبوا الكري بالكري
 فإذا فعلوا ذلك كان لهم منع الآخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا
 إليهم حصصهم من مونة الكري وهكذا روي عن أبي يوسف
 رحمه الله فإن أرا دكلهم ترك الكري في ظاهر الرواية لا يجبرهم
 الإمام وقال بعض المتأخرين أجبرهم الإمام وإذا اجتمعوا على كرى
 النهر قال أبو حنيفة رحمه الله عليه عليهم البداية بالكري من أعلاه
 فإذا جاوزوا أرض رجل دفع عنه مونة الكري وكان على من بقي وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يكون الكري عليهم جميعا من أول النهر

الارض

الاعلى ينتفع بكري

إلى آخره حصص السرب والارضى وليس على أهل السعة من الكري شيء لأنهم لا يحصون
 لأبي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما أن صاحب الاعلى كما ينتفع بكري لا أسفل لصاحب
 الماء ولا بى خيفة رحمه الله عليه أن الكري مونة الملك فيكون على الملك ولا ملك لصاحب
 الاعلى فيما جاوز ملكه وإنما ينتفع بما جاور ملكه بملك الغير فلا يلزمه المونة
 بحكم المنفعة كمن له مسيل ما على سطح جاره لا يكون عليه عمار سطح الجار
 ولهذا لا يحب الكري على صاحب السعة بحكم المنفعة ويقول أبى حنيفة رحمه الله
 عليه اخذوا في الفتوى فإن كان فوهه النهر لأرضه في وسط أرضه
 فكري إلى فوهه النهر هل يسقط عنه الكري في قول أبى حنيفة اختلفوا فيه
 قال بعضهم يسقط ويرفع عنه الكري وقال بعضهم رحمه الله عليهم لا يسقط
 ما لم يجاوز أرضه ^{وهو الصحيح} لأن له أن يفتح الماء في أرضه في أوله وفي آخره
 واختلفوا أيضا أن الكري إذا جاور أرضه هل له أن يفتح الماء لأرضه أولا
 يفتح حتى يفرغ الكل لأنه لو فتح قبل ذلك تخلف ما قبل شركائه ولهذا
 اختار المتأخرون البداية بالكري من أسفل النهر تجري في سكة
 حفر في كل سنة من تين وجمع تراب كسر في السكة قالوا إن كان التراب
 على حريم النهر لم يكن لأهل السكة تكليف أن باب النهر ينقل التراب وإن كان
 التراب جاور حريم النهر كان لهم ذلك وكذلك نهر لقوم بجري في
 أرض رجل حفر والنهر والقوا التراب في أرضه إن كان التراب في حريم
 النهر لم يكن لصاحب الأرض أن يأخذ أصحاب النهر برفع التراب لأنهم
 حق القاء التراب في حريم النهر فإن القوا التراب في غير حريم النهر كان له
 أن يأخذهم برفع التراب ^{بالمطر} في سكة عند باب دار رجل متلا ولصاحب
 الدار ضرب بذلك قال بعضهم له أن يكسر البئر قالوا لا نرضى الله عنه

ويستعملون الممرقة بمياههم فكان اصلاحها على قدر مياههم ليكون مونة
 الملك على قدر الملك رجل له مسيل ما السطح على سطح جان محرق سطح الجار
 فقال صاحب السطح لصاحب المسيل صاع ما وقع في موضع المسيل حتى يسيل
 الماء الى مهبه كان اصلاح المسيل على صاحب المسيل الذي عليه المسيل
 ثم في دار رجل يتعد ضرر ما به الى دهلين الدار ثم يتعدى من الدهلين
 الى دار رجل آخر ويتضرر بذلك ضررا فاحشا قال الفقيه ابو بكر
 البجلي رحمه الله ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل السعة
 بجري هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر
 عن نفسه وقال ابو القاسم رحمه الله اصلاح النهر يكون على اصحاب
 المجري وبه احدث الفقيه ابو الليث رحمه الله لانه لا يملك ههنا الاخذ قفا
 صاحب المنفعة مقام المالك وقف على مرمه بفرسكة كرى وكان الماء
 ينصب من النهر الا عظم في دروه ثم يسيل الى سكة ثم يسيل من تلك السكة
 الى السكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر الى تلك المرمه في السكة الاولى
 قالوا لا يجوز مرمه النهر في السكة الاولى من غلة الوقف وانما يرم من
 العلة الموضع الذي يكون من النهر في السكة الموقوف عليها ولو كان الماء
 ينصب من النهر الا عظم في فضا لبير له سعة ولا سله ثم يسيل القضا الى
 السكة الموقوف عليها فانه يرم من غلة الوقف من اعلى النهر الى ان
 تخرج من السكة الموقوف عليها لان في الوجه الاول ينسب الى السكتين
 جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه الى سفله ينسب الى سكة الموقوف
 عليها ولو احتاج النهر الى الحفر لا يحفر من غلة الوقف لان الحفر
 ليس من المرمه وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله عليه ان كان يخاف تخريب

ويستعملون الممرقة بمياههم فكان اصلاحها على قدر مياههم ليكون مونة
 الملك على قدر الملك رجل له مسيل ما السطح على سطح جان محرق سطح الجار
 فقال صاحب السطح لصاحب المسيل صاع ما وقع في موضع المسيل حتى يسيل
 الماء الى مهبه كان اصلاح المسيل على صاحب المسيل الذي عليه المسيل
 ثم في دار رجل يتعد ضرر ما به الى دهلين الدار ثم يتعدى من الدهلين
 الى دار رجل آخر ويتضرر بذلك ضررا فاحشا قال الفقيه ابو بكر
 البجلي رحمه الله ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل السعة
 بجري هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر
 عن نفسه وقال ابو القاسم رحمه الله اصلاح النهر يكون على اصحاب
 المجري وبه احدث الفقيه ابو الليث رحمه الله لانه لا يملك ههنا الاخذ قفا
 صاحب المنفعة مقام المالك وقف على مرمه بفرسكة كرى وكان الماء
 ينصب من النهر الا عظم في دروه ثم يسيل الى سكة ثم يسيل من تلك السكة
 الى السكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر الى تلك المرمه في السكة الاولى
 قالوا لا يجوز مرمه النهر في السكة الاولى من غلة الوقف وانما يرم من
 العلة الموضع الذي يكون من النهر في السكة الموقوف عليها ولو كان الماء
 ينصب من النهر الا عظم في فضا لبير له سعة ولا سله ثم يسيل القضا الى
 السكة الموقوف عليها فانه يرم من غلة الوقف من اعلى النهر الى ان
 تخرج من السكة الموقوف عليها لان في الوجه الاول ينسب الى السكتين
 جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه الى سفله ينسب الى سكة الموقوف
 عليها ولو احتاج النهر الى الحفر لا يحفر من غلة الوقف لان الحفر
 ليس من المرمه وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله عليه ان كان يخاف تخريب

المسناه لولم يحفر النهر مجوزا ان يحفر من غلة الوقف لان عند عند خوف
تخريب المسناه يكون حفر النهر من المرمية **فصل** في احياء الموات
اذا احيى ارضا ميتة ان كان باذن الامام ملكها وان احيها بغير اذن
الامام لا يملك في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه رحمه الله عليهما
يملكها واختلفوا في الموات عند محمد رحمه الله ارض الموات ارض لا يملكها
احد ولا ينقطع عنها الماوار تفاق اهل المصرا والقرية بها سواء كانت قرية
من العرانات او لم تكن كانت من ارض العرب او من غير في المفاوز او بقرب
من الجبال واصح ما قيل فيه ان يقف الرجل على طريق عمران القرية
وينادي يا علي صوته فالى اي موضع ينتهي اليه صوته يكون من قنات
العران لان اهل القرية يلجئون الى ذلك الموضع كرمي الموات شي
او غير وما ورا ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف لها مالك ولا غير الا حيا
عن محمد رحمه الله في النواذر احياء الارض لا يكون بالسقي والكرار وانما
يكون بالقاء البدر والزرعة حتى لو كرمها ولم يسقيها او سقي ولم يكر
لا يكون احياء في ظاهر الرواية اذا حفر لها النهر وسقاها يكون احياءا
وكذا اذا حوطها او سبها تحت الماء يكون احياءا وان وضع الاحجار حولها
او حصدها فيها من الحشيش والشوك وجعلها حول الارض يريد احياءا
يكون ذلك تجديرا ولا يكون احياءا فافعل ذلك كان هو احق باحيائها
مالم يرجع عن ذلك لقول عمر رضي الله عنه ليس للمحجر بعد ثلث سنين
حق بعد المحجر لا ينبغي لغيره ان يشتغل باحيائها بل ينظر الي ان يعلم انه
ترك احيائها والتقدم بثلث عرف بقول عمر رضي الله عنه واذا مضت
تلك المدة عرف بطريق الديانة لانه سبق غيره فكان هو اولي من غير كرم

سبق لمكان في المسجد او في الرباط او في المفاوز كان هو اولي به من غير اما
في الحقل اذا احيها غيره بعد التحجير باذن الامام كانت له ولو حفر بغير
في المفاوز او في موضع لا يملك احد باذن الامام كان له وله ما حول
البئر اربعون ذراعا حريما للبئر كما روي الزهري عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال حريم العين خمس ما به ذراع وحريم بئر العطن
اربعون ذراعا وحريم الناضح ستون ذراعا وقال ابو حنيفة رضي الله
عنه حريم بئر الناضح لا يزداد على الاربعين وقال صاحباه رحمه الله عليهما
ستون ذراعا ولو حفر بئر في مفاوز او في موضع لا يملك احد باذن
الامام قال ابو حنيفة رضي الله عنه لم يستحق النهر حريما وقال
صاحباه رحمه الله عليهما يستحق مقدارا عرض النهر حتى اذا كان مقدارا
عرض النهر ثلثة اذرع كان له من الحريم مقدار ثلثة اذرع من الجانبين
من كل جانب ولو حفر رجل بيرا في ارض موات لا يملكها احد باذن
الامام ثم جاء غيره وحفر في حريم الاول بيرا كان للاول ان يسد
وبكسسه لان الثاني يصرف في ملك الاول فكان للاول ان يسد بلبس
ما احتفر وكذا لو بني الثاني في حريم الاول بناء او زرع زرع كان
للاول ان يمنعه عن ذلك وما عطف في البئر الثاني بغير الثاني لان
الثاني متعدي ولو كان الثاني حفر بيرا باذن الامام في غير حريم
الاول لكنها قريبة من الاول فذهب ما للبئر الاول وعرفه هابه
بحفر الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير متعدي بل هو محقق
فما صنع فلم يكن له ان يخاصمه كمن اتخذ حائطا ثم جاء اخر فاتخذ
حائطا تحت الاول لتلك الحائطة فكسدت نجاة الاول بذلك لم

يكن له ان يخاصم الثاني ولو احتفر رجل قناة بغير اذن الامام في مفاوز
 وساق الماء حتى تارضا فاجياها فانه يجعل لقناته لخرج مائة خزما
 بقدر ما يصلح وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فاما عند
 ابي حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحریم للموضع
 الذي يقع الماء فيه على وجه الارض وان كان بغير اذن الامام لاشي
 له ان عند ابي حنيفة رحمه الله من احتفر نفرا لا يستحق له الحریم
 والقناه الى ان يقع الماء على وجه الارض بمسئلة النهر الا ان في القناه
 بحري الماء تحت الارض فاذا وقع على وجه الارض بغير ذلك الموضع
 بمسئلة العين لان في العين مخرج الماء من الارض وسيل على وجه الارض
 ومن يستخرج عينا باذن الامام يستحق له الحریم فلهذا قال يستحق
 الحریم للموضع الذي يقع الماء على وجه الارض الا ان في الكتاب لم يبين
 مقدار ذلك قال يستحق حرما على قدر ما يصلح لانه لم يحد في هذا
 نصا ولو كان القناة على هذا الوجه بين رجلين والارض بينهما شتر
 استحق احدهما ارضا اخرى واراد ان يسقيها الا باذن الشريك
 هذه القناة لم يكن له ذلك فلهذا لم يبين رجلين اذا سجد احدهما
 ارضا لاشرب لها لم يكن لها ان يسقيها الا باذن الشريك **فصل في ضمان**
 ما يتولد من ارباح والمهلك رجل سقى ارضه او زرعها سقيا معتادا
 من مجري له وتعدي الى ارض جاره ذكر في الاصل انه لا يضمن
 وان سقاه غير معتاد ضمن قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هذه
 المسئلة على وجوه ان اجري الماء في ارضه اجرا لا يستقر الماء في ارضه
 بل يستقر في ارض جاره ضمن وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى

الى ارض جاره ان كان جاره تقدم اليه بالسكرو والاحكام فلم يفعل
 ضمن استخسانا ويكون ذلك بمسئلة الاشهاد في الحياطة الماييل فان لم
 يتقدم اليه جاره بالسكرو والاحكام فتعدي الى ارض جاره يضمن
 وان كان ارضه في صعدة وارض جاره في هبطه وهو يعلم انه اذا
 سقى ارضه يتعدي الى ارض جاره ضمن ويومر بوضع المساء حتى
 يحول بينه وبين التعدي ويمنع عن السقي وان كان في ارضه نقب
 او حوران علم بذلك ولم يسد حتى فسد ارض جاره او كرا به ضمن
 وان كان لا يعلم لا يضمن كمن صب الماء في الميزاب ويعلم ان في تحت الميزاب
 متاع رجل فيفسد بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن وذكر في الاصل
 ان في النقب لا يكون ضامنا ولم يفضل والصحيح انه على التفصيل
 الذي ذكرنا رجل اراد ان يسقي ارضه او زرعها من مجري له فجاء
 رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لاشي عليه كما لو منع الراعي حية
 ضاعت المواشي رجل له نوبة ما في يوم معين من اسبوع فجاء رجل
 وسقى ارضه في نوبته ذكر الشيخ الامام علي بن محمد رحمه الله الزد
 رحمه الله ان غاصب الماء يكون ضامنا وذكر في الاصل انه لا يكون
 ضامنا رجل له مجري ماء بقرب داره فقرر رجل فاجرى الماء
 في النهر فدخل الماء من حوران الى دار جاره قالوا ان اجري ما حماله
 النهر وكان النقب خفيا ولولا النقب لا يدخل الماء في دار جاره
 لا يضمن فان اجري ما لا يحتمله النهر فتعدي الى دار جاره ضمن
 وكذا لو كان النقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدي منه الى دار جاره

او ارضه كان ضامنا ولو سقى ارضه فامتلا ارضه وخرج الماء من ارضه
 الى ارض جان كان ضامنا وان كان غائبا او لم يعلم به كما لو صب الماء في
 ارض جان رجل او قد النار في ارضه فذهبت النار الى حصايد غيره
 فاحترق قال الامام ابو القاسم رحمه الله هذا ما لو سقى ارضه سوا
 ان ارسل ماء او قد ناراً تحتله ارضه لا يضمن ولا ضمن من المساح من
 قال ان او قد النار في يوم ريح ضمن وان لم يكن كذلك لا يضمن ومن
 من فرق بين الماء والنار وقال النار لا يضمن على حال لان من طبع
 النار الجول فلم يكن الغاب والتعدي ومن طبع الماء السيلان فاذا
 ارسل ما لا تحتله الارض كان ضامنا واذا وقع الحريق في محله فهدم
 رجل دار غيره بغير امر حتى ينقطع الحريق قالوا يكون ضامنا كمن دح
 شاه لغيره كبلا يموت كان ضامنا ولو ان هذا الذي هدم الدار
 عند وقوع الحريق هدم باذن الامام لا يكون ضامنا رجل سقى
 ارضه من نهر العامة وعلي نهر العامة انهار صغار مفتوحة القو
 فدخل الماء في الانهار الصغار ففسد بذلك كدرا بغيره او مبطحة غيره
 قال الشيخ الامام الاستاذ طهيري الذين رحمه الله يكون ضامنا كانه
 اجري الماء فيها قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يفصل بين العلم
 والجهل ان علم بذلك كان ضامنا والا فلا رجل سقى ارضه ثم ارسل
 الماء في النهر حتى جاوز عن ارضه وقد كان رجلا اسفل منه طرح
 في النهر ترابا فقال الماء عن النهر حتى غرق قصر انسان قالوا لا يضمن
 المرسل لانه ارسل الماء في النهر وهو غير متعمد في ذلك تنجب الضمان

علم

على من طرح التراب في النهر ومنع الماء عن السيلان لانه يتعدي رجل
 القشة ميتة في نهر طاحونة فسال الماء عنها الى طاحونة فخرتها قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله ان كان النهر غير محتاج الى الكري فلا ضمان عليه
 والا فعليه الضمان اذا علم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه فلا
 ارضه بقدر ما يحمل من الماء او اشق ارضه فتعدي الى جان لا يضمن
 وقيل اذا علم بذلك ولم يخبر جان ضمن ولو فتح الماء لارضه قدر ما عمله
 النهر وتركه فازداد الماء بعد ذلك لا يضمن وكذا لو فتح النهر وليس
 فيه ما ثم جبا الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح من سوما معتاد او ان زاد
 على الفتح المعتاد بحيث لو جبا الماء لاحتمله النهر كان ضامنا ولو سقى ارضه
 ثم انقطع الماء ولم يدفع السكر الذي كان عند ارضه ان كان ارضه اركان
 الرسم ان سكر لا ضمان عليه ولو فتح فوهة النهر فارسل ما قدما
 تحتله النهر فدخل الماء في فوهة في ارض غيره قبل ان يدخل في ارضه ذكر
 في جميع المصادر ان لا يكون ضامنا رجل بني في الطريق الا عظم بنا
 فان كان ذلك يضربا لطريق يكون اثما الا انه لو عثر به انسان فعطب
 او دابة فتلفت كان ضامنا ويكون لكل واحد من احاد الناس حق
 المنع والمطالبة بالدفع وكذا لو نصب على نهر العامة طاحونة بغير اذن
 الامام فان كان لا يضربا للنهر لم يكن اثما كما في الطريق ولكل واحد
 حق المنع والدفع وان كان يضربا للنهر يكون اثما فما صنع ولو جعل
 على نهر العامة بغير اذن الامام قطرة او على نهر خاص بغير اذن
 واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرور عليه ثم انكسروا
 فعطب به انسان او دابة ضمن وان مر به انسان متعمدا وهو يراه ادساق

دأبته عليه متعمدا لا يضمن الذي اتخذ القنطرة لا إذا دخل كان حصة وقد روي
به الناس حيث اتخذوا ذلك ممرافكا نه فعل ياذن الإمام فلا يضمن ما
تلف بذلك ولو وضع رجل في طريق المسلمين بأفشي عليه انسان متعمدا
فانكسر الباب وعطب المواشي وضمان الباب يكون على الذي كسره ولا
يجب ضمان الماشي على واضع الباب لان الواضع وان كان متعمدا في الوضع
لكن الماشي لا يتعد المرور عليه فقد طرف المباشرة على التشبب كمن حفز
ير في طريق المسلمين فجارجل والقي فيه نفسه لا يضمن الحافر وكذا
لو رش ما في الطريق فجاء انسان ومشى عليه متعمدا فزلق رجله وعطب
لا يضمن الذي رش الطريق قيل هذا اذا رش بعض الطريق اما اذا رش
الكل فمضى انسان متعمدا او هو يراه فعطب كان ضامنه على الذي
رش ولو مشى احد على ذلك الموضع وهو لا يبصر بان كان اعى او كان
ليلا فعطب كان ضمانه على الذي رش لان الذي رش كان متعمدا
فيما فعل او كان مباحا بشرط السلامة ولم يطر عليه المباشرة فيضمن
التشبيب **كتاب الاشربة هذا الكتاب مشتمل على فصول**
ثلاثة فصل في معرفة الاشربة واحكامها وفي هذا الفصل شيء من سائل
طبخ العصير **فصل في حكم الشرب** **فصل في ما ينقذ**
من تصرفات السكران وما لا سفد الاعيان التي يتخذونها الاشربة اربعة العنب طيبه
ويا بسه وهو الزبيب والتمر والجوب نحو الخنطة والشعير والدخن
والفواكه نحو القرصا والاحاص والفانيد والتميد والالبان ونحو
ذلك جعلوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلفت اجناسها لا تحاد حكمها
اما المتخذ من العنب والرطبة ستة الخمر والباذق والمصف والحبج والجهور

والحمدي ولسي ما يوسني اما الخمر فهو الذي من ما العنب اذا غلا واشتد وقد
بالزبد وصار اسفله اعلاه فهو خمر بلا خلاف وان غلا واشتد ولم يقذف بالزبد
فليس خمر في قوله ابي حنيفة رحمه الله خلوا كان او قارصا وفي قوله صاحب ^{الله}
عليه ما يصير خمر او عن الشيخ الامام ابي حفص الكبير البخاري رحمه الله اخذ بقوله
واذا صار خمر اتبنت احكامها لا تحل شرها ونحوه بتناؤ قطرة منها طايغا
وان شربها في نهار رمضان لم يشر بها ويعزر بالجناية على الصوم ومن
احكامها يكفر مستحلها ولا يضمن متلفها اذا كان مسلما وبطلانها اذا باعها
المسلم ولا يملك ثمنها وهي خمس نخاسة غليظة اذا صار في الثوب اكثر من
قدر الدرهم منعت جواز الصلاة واذا اصبحت في ظرف يتنجس الظرف وان اخرجت
الخمر من الظرف ثلثا فيطهر ان كان الظرف عتيقا وان كان ظرفا جديدا ^{يفعل}
صب فيه الخمر اختلفوا فيه وقال ابو يوسف رحمه الله يفضل ثلثا ويحذف
في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله لا يطهر ابد او قال بعض المشايخ
على قوله ابي يوسف رحمه الله ان لم يحذف في كل مرة لكن ملاء بالماء يغير
اخرى فادام الماء تخرج منه متغير اللون لا يطهر واذا خرج الماء
غير متغير يحكم بطهارته وعليه الفتوي وان لم يغسل الظرف وبقي الخمر
فيه حتى صار خلا لم يذكر محمد رحمه الله عليه في الكتاب حكم الظرف وحكي
عن الحاكم ان يضر المهوره رحمه الله انه قال ما يوازي الانا من الخل
يطهر اما على الحب الذي انتقص من الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجسا
فيغسل اعلاه بالخل حتى يطهر الكل وان لم يفعل كذلك حتى صحت العصير فيه وملا
تنجس العصير لا يحل شربه لانه عصير خالطه خمر وحكي عن الفقيه ابو
جعفر رحمه الله قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الظرف كله ولا يحتاج

إلى هذا التكلف وبه أخذ الفقيه ابن الليث رحمه الله قال إذا صار ما فيه من
 الخمر خلا يظهر الطرف واختار الصدر الشهيد رحمه الله وعليه الفتوى لأن
 تخار الخمر يرتفع إلى أعلى الطرف فيظهر كله ولو القى في الخمر سكا وملي واتخذ
 من ذلك من يذكر في الكتاب أنه لا بأس به إذا تحولت الخمر وصار خلا لأن ما
 بداخل السمك من أجزاء الخمر صار خلا فيظهر السمك لأنه سمك رزى بالخمر وعن
ابن يوسف رحمه الله في غير رواية الأصول الجواب فيه التفصيل أن كان
 السمك والملي مغلوبا بالخمر صار الخمر خلا يظهر وإن كان السمك والملي
 هو الغالب لا يظهر وإن صارت خامضة هكذا جعلوا الجواب على التفصيل
 في الأصلية وهو الوساء وإذا صار خلا قالوا إن كان الماء هو الغالب يكون
 نجسا وإن صار خلا وإن كان العصير هو الغالب يظهر إذا صار خلا والصحيح
 ما قال محمد رحمه الله عليه أنه يظهر الحالين لأن ما القى في الخمر صار
 نجسا بمجاورة الخمر فإذا ظهر ذلك وصار خلا صار الماء طاهرا وإذا وقعت
 فارة في حب الخمر فانت وميت الفارة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا وإن تفسخت
 الفارة فيها كان الخمر نجسا لأن ما فيها من أجزاء الفارة لم يصر خلا مرفقة وقعت
 في خمر لا يباح أكلها لأنها نجست بوقوع الخمر كما لو وقع فيها بول ولو أنه
 حساه الرقة قال لا حدمام يسكر لأنها ليست بخمر حقيقة بل هي
 مطبوخة حال ما شرب والخمر هي التي من ما لعب ويكره شرب دردي
 الخمر لأن فيه أجزاء الخمر فلا ينتفع بشيء منه وإن جعل ذلك في خل فلا بأس
 به لأن ما فيه من أجزاء الخمر يصير خلا ولا بأس ببيع العصير من يتخذ
 خمر في قول ابن حنيفة رحمه الله وقال صاحبنا رحمه الله عليها يكن وقيل
 على قول ابن حنيفة رحمه الله أن لا يمكن إذا باعه من دمي حتى يمتلئ

لا يشتريه المسلم بذلك أما إذا وجد مسلما يشتريه بذلك الثمن يكن إذا باعه من يتخذ
 خمر أو هو كما لو باع الكرم وهو يعلم أن المشتري يتخذ العنب خمر لا بأس به إذا كان
 قد علم من البيع تحصيل الثمن وإن كان قصد تحصيل الخمر يكن وغرامة
 الكرم على هذا أن كان يغرس بنيه تحصيل الخمر يكن وإن كان بنية تحصيل
 العنب لا يكن والأفضل أن لا يبيع العصير من يتخذ خمر أخا بية من خمر صبت في
 نهر عظيم مثل الفرات أو أصغر منه ورجل أسفل منه يتوضأ بذلك الماء
 أو يشرب منه أن كان لا يوجد في الماطم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب
 والتوضي وإن كان يوجد شيء من ذلك لا يباح كما لو وقعت نجاسة أخرى
 في ما جاري إن كانت النجاسة عالية على الما بان يغسل لونه أو طعمه أو ريحه
 يكون نجسا لقوله صلى الله عليه وسلم الماطر هو راء نجسه شيء إلا ما غير طعمه
 أو لونه أو ريحه وإن لم يجد شيئا من ذلك كانت النجاسة مغلوطة ولو صب
 الخمر في قدح من الماء في ما رآه محلص بعضه إلى بعض لا يحل شربه فذلك الماء
 لأنه ما قليل وقعت فيه نجاسة فينجس كما لو وقع فيه فان شربه أن كان
 لا يوجد فيه طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها لا ينجس وإن كان يوجد شيء من ذلك
 حذ لأن الماء معلوب فكان هو شارب خمر ولأن الفسقة يشربون الخمر
 هكذا فلو لم يجد متنع حد الشرب في عادة الفسقة ولو طرح الخمر في مكان
 يقال له سوسن حتى يأخذ الخمر النجس يباع فإنه لا يذهب بها ولا يتطيب بها
 ولا يجوز بيعها وإن لم يبق راحه الخمر لأنه خمر فلا ينتفع بها ولا يجوز بيعها
 ولا يملك ثمنها ويجوز بيع ورق الزنجان كما يجوز بيع الثوب النجس ويكره للمرأة
 أن تمسح بخر لا أن لا تتفاح بالخمر حرام بوجه قال صلى الله عليه وسلم
 أن الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها ولا تتفاح بها وكذا لا يسقي الدواب

بها ولا يبل بها الطين لانه انتفاع بها فان سقى شاة ودحا من ساعته اكل
لحمه لان الحمر في مثل هذا لا يوترى اللحم ولو اعتاد شرب الحمر وصارت
بحال يوجد ربح الحمر في لحمها يكون جلا لة فحبس عشرة ايام والدجاجة
ثلثة ايام والبعير شهرا والبقرة عشرين يوما ثم يذبح فيؤكل وذكري
بعض الروايات الشاة اذا كانت تاكل الخسات تحبس اربعة ايام والبقرة والبعير
عشرة ايام ذكر الكرخي عن اصحابنا رحمه الله عليهم انه لا حل للانسان
ان ينظر الى الحمر على وجه التلهي وان يبل به الطين ويسقى به الحيوان
فكذلك الميتة لا يطعمها كلابه لان ذاك انتفاع بها فطر من خمر وقعت
في خابية فمما نام صب ذلك الماء في دن من الخل قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله
يفسد الخل بوقوع الماء الخس والماء الذي لا يحلل وهو نجس وقال بعضهم
لا يفسد الخل وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا بعينه بل بمجاورة الحمر فاذا
تخلل الحمر بوقوعه في الخل زال المجاورة فيعود الماء طاهرا كالزعفران
اذا وقع في خمر ثم في خل ولذا الرغيف اذا خبز محترق وقع في خل والثوب
اذا وقع في خمر ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا عجن بخمر وجز فانه
يكون نجسا ولا يطهر لان ما في العجين من اجزا الحمر لم يصر خلا بالخمر فلا
يطهر رجل خاف على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الحمر بقدر ما
يندفع به ذلك العطش عندنا ان كان الحمر يبرد ذلك العطش كما يباح للضطر
تناول الميتة والخنزير وكذا الرجل اذا كره على شرب الحمر يباح له ان
يشرب ولو صبر ولم يشرب الحمر حتى قتل كان اثما وكذا الوغص وخاف
على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيل به الا الحمر يباح له شربه فكذا اذا
شرب للعطش المهلك يباح له لدفع العطش وان كان يريد العطش في

الشيء

الشيء الا انه لا يشرب الا مقدار ما يكفيه ويره فلا يشرب الزيادة
على الكفاية كالمضطر اذا وجد ميتة يباح له منها مقدار ما يسد رمقه ولا ياكل
الزيادة على ذلك فلو ان المضطر شرب من الحمر مقدار ما يرويه فسكر لا حد
عليه لان السكر حصل بالمباح فان الشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يجب
به الحد وان شرب مقدار ما يرويه وزيادته ولم يسكر رجل خاف على نفسه
من العطش ومع رفقته ما كثير فابى ان يعطيه فانه يقاتله بما دون السلاح ولا
يقاتله بالسلاح كالومع الطعام حالة المحمصة هذا اذا كان المانع الرفيق
كثيرا فان لم يكن كثيرا فهو على وجهين احدهما ان يكون الماء مقدار ما يبرد
رمقهما او كان يكفي لرسق احدهما فان كان يكفي لرد رمقهما كان للمضطر
ان ياخذ منه البعض ويترك البعض فان كان لا يكفي للاحدهما فانه يترك
الماء على المالك رجل عليه دين فقضاه من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا
يحل اخذ ذلك منه وان كان الغريم دمييا حل لان الغريم اذا كان مسلما
لا يملك ثمن الخمر فلا حل به قضا الدين خمر وقوس في خنطة كن اكلها
قبل ان تغسل لانها تنجست فان غسلت وطخت ان كان لا يوجد فيها
طعم الخمر ولا ربحها لا بأس باكلها هذا اذا لم تكن الخنطة منتفخة وان كانت
منتفخة قال ابو يوسف رحمه الله تغسل ثلاث مرات وتجفف في كل مرة فيطهر
وقال محمد رحمه الله لا يطهر ابدا اللهم اذا نجس قال ابو يوسف رحمه الله
يغسل ثلاث مرات طاهرو ويرد في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله
لا يطهر ابدا ويكره الاحسان والا كحال بالخمر وكذا الاقطار في الاكل
وان حمل في السعوط فالحاصل انه لا ينفع بالخمر الا انها تحلل فينتفع به
سوا صار خلا بالمعالجة او بعين معالجة عندنا خلا فاللشافي رحمه الله

وأما الشراب الثاني من العنب فهو الباذق وهو ما العنب اذا طبع ادى طبعه
 حل شرابه مادام حلوا عند الكل واذا علا واستد وقد فبالزبد يحرم قليله وكثيره
 ولا يفسد شرابه ولا يكفر مستحله ولا يحد شرابه ما لم يسكر منه وقال
 الشافعي رحمه الله تحدي بشرب قطرة منها واختلفت الروايات عن اصحابنا
 رحمه الله عليهم في نجاسته انها غليظة او خفيفة وقال محمد رحمه الله كل ما يحرم
 شربه اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة فيكون الباذق
 نجسا نجاسة غليظة وهكذا روي عن هشام عن ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله عليهما يكون نجاسة خفيفة تعتبر فيه الكثير الفاحش وهكذا
 روي المعلى عن ابي يوسف رحمه الله عليهما واما بيع الباذق بخور في قول
 ابي حنيفة رحمه الله عليه ولا يجوز في قول ابي يوسف رحمه الله عليهما
 والثالث من اشربة المتصف وهو ما العنب اذا طبع حتى يذهب نصفه
 مادام حلوا حل شرابه واذا علا واستد وقد فبالزبد لا يحل شرابه
 عندنا وقال اصحاب الطواهر محل وحكمه حكم الباذق وكذا اذا زاد
 على النصف فحكمه حكم المتصف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله
 في النوادر اذا كان الزاغب اكثر من المتصف فحكمه حكم المثلث والشراب
 الرابع من العنب هو عصير العنب اذا طبع حتى يذهب ثلثاه مادام حلوا
 حل شرابه عند الكل واذا علا واستد يحل شرابه في قول ابي حنيفة وابي
 يوسف الاخر رحمه الله عليهما لا يستمر الطعام والتداوي والتقوى للطاعة
 دون الله واللغو واللعب وتحرم القدر المسكر منه وهو الذي يعلم يقينا
 او يعلم بالغالب الراي انه يسكر وعلى قول محمد والشافعي رحمه الله عليهما لا يحل
 شربه الا ان عند محمد رحمه الله لا يحد ما لم يسكر منه وعلى قول الشافعي

وحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد
 بن الصل رحمه الله انه قال علي
 قياس قول ابي حنيفة والشافعي
 رحمه الله عليهما يكون

رحمه

رحمه الله تحدي بشرب قطرة منها كما في الخمر لمجد والشافعي رحمه الله عليهما قوله صلى الله عليه
 وسلم كل مسكر حرام وقوله صلى الله عليه وسلم ما اسكر كثير فقليله حرام ولا في
 خيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما ما روي ان رجلا اتى عمر رضي الله عنه بمثل
 قال عمر رضي الله عنه ما اشبه هذا بطلا الابل تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير
 حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فصب عمر رضي الله عنه الماء وشرب ثم ناول عبادة بن
 الصامت رضي الله عنه ثم قال عمر رضي الله عنه اذا را بكم شرابكم فاكسروه
 بالماء وعن عمر رضي الله عنه اذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه وخرج حرمه وما
 روي من الحديثين روي عن ابراهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر
 حرام خطا لم يثبت انما الثابت كل مسكر حرام وكذا ما يرويه الناس ما اسكر كثير
 فقليله حرام ليس بثابت وابراهيم رحمه الله كان صير في الحديث ولو طبخ العصير
 حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم اعاد عليه الطبخ حتى
 ذهب نصف ما بقي وصار المذهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان عاد عليه
 الطبخ قبل ان يغلي العصير وسعر لا باس به لانه ذهب ثلثاه بالاطبخ فتم الطبخ
 قبل ثبوت الحرمة ولو انه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فغلي العصير
 وتغير ثم اعاد عليه الطبخ لا حرم فيه لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت
 الحرمة فلا يفيد كما لو طبخ الخمر ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثه اغمسه
 وبقي خمسه فقطع عليه النار فلم يرد حتى يفسد تمام الثلثين فلا باس
 به قال الشيخ الامام المحرر بجواهر زاده رحمه الله عليه لان ما ذهب
 بعد قطع النار قبل ان يذهب حرام النار وما دتها ولو ذهب بحرام
 الشمس لان النار محل فانهم قالوا اباحة الشمس وهو ان يجعل العصير في طست
 او انية ووضع في الشمس حتى انتقص منه الثلثان بحر الشمس يجوز شربه لان الغصير

ذهاب الثلثين ولا فرق فيه بين ان يذهب ثلثاه بخمر النار او بخمر الشمس
وعن ابي يوسف رحمه الله اذا طبخ العصير حتى يذهب منه اقل من ثلثيه فقطع عنه
النار وبرد ثم طبخ حتى تم ذهاب الثلثين لا خيرة فيه وقال محمد رحمه الله لا بأس
به وعن محمد رحمه الله اذا طبخ العصير فلم يذهب ثلثاه فقطع عنه النار وبرد
ثم اعيد الطبخ ان كان بعد ما قطع عنه النار فما كان يعلى العصير من غير
نار فلا خيرة فيه وان كان لا يغلي في ذلك القدر من الزمان فلا بأس به
والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد ما غلى العصير وحرم
لا يحل شربه العصير اذا طبخ بعد ثبوت الحرمة فلا يفيد فان شربها ولم
يسكر قالوا ينبغي ان لا يحل شربها العصير اذا طبخ لانه لم يشرب الخمر
حقيقة وذكر في الكتاب ان فيما سوي الخمر من الاثربة لا تحل ما لم يسكر
اذا صب الماء على الثلث حتى رقيق ما دام حلوا يحل شربه في قولهم ولو غلا واشتد
وقد ف بالزبد فان طبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء علا واستد حل
شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما بلا خلاف بين المشايخ وان
لم يطبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف فيه المشايخ حكى عن الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال يشترط ان يطبخ اذ في طبخة وغير
من المشايخ قال لا يشترط ذلك والافضل ان يطبخ اذ في طبخة ليكون قول
كل المشايخ رجل صب عشرة دوارق عصير قد رطب فغلى وقذف
بالزبد فجعل ذلك ياخذ ذلك الزبد وجميعه في قدر فكان دورق ما لم
يطبخ الباقي بعد ذلك حتى يحل قال في الكتاب يطبخ الباقي حتى يبقى دوارق
وهو ثلث الباقي بعد الدوارق الذي اخذ من الزبد لان ما اخذ من الزبد
جعل كان يكره ولا الزبد ليس بعصير فصار كانه صب فيه دوارق من مائة

لعمري

لا يعتبر ان يذهب من العصير ثلثاه فقطح حتى يذهب ثلثاه كما كان الملقى تسعة
دوارق عصير فقطح حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلثه دوارق كذلك
هنا وهكذا ان خرج منه دوارقين طبخة حتى يذهب ثلثا الباقي وذلك
خمسة وثلاث ويبقى دوارقان وثلثا دوارق لان ما اخرج من الزبد جعل كان
لم يكن فكله لم يصب في القدر من العصير الا ما سه دوارق عصير ولو كان
كذلك رطب حتى يذهب ثلثا ثمانية دوارق وذلك خمسة وثلاث ويبقى دورقان
وثلثا دوارق وان خرج دوارق من الزبد وذهب غليا نه دون عصير فانه
يطبخ الى ثلث ما بقي بعد اخراج الزبد وذلك ثلثه دوارق لان ما ذهب
من الزبد يصير كان لم يكن يبقى تسعة فقطح حتى يذهب ثلثاه وذلك ستة
ويبقى ثلثه لان ما ذهب بالعليان من العصير معتبر وما اخذ من الزبد
غير معتبر وعن ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما رجل صب في قدر عشرة
دوارق عصير وعشرين دوارق ماء واراد طبخة فانه ينتظر ان كان يعلم ان الماء
يذهب ولا وقد يكون الماء اسرع ذهابا بالنار لانه ارق والطف من العصير
فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء ولا يبريز ذهب ثلثا العشرة وذلك
ستة وثلثان ويبقى ثلثه وهو ثلثه وثلث فذلك تسع الجملة وانما يعرف
ذلك بان يجعل كل عشرة من الماء عليه ثلثه اسم لاجتماعها الى ان يجعل عشرة
دوارق عصير على ثلثه اسم لاجتماعها الى الثلث والثلثين فيكون المائة
اسم والعصير ثلثه والكل تسعة اسم فاذا ذهب الماء ولا فقد ذهب ستة
من تسعة فجعل ذلك كان لم يكن بقي الباقي من العصير وهو ثلثه اسم
فيطبخ حتى يذهب ثلثاه فقد ذهب من الجملة من ستة ومرة اثنتان فقد
ذهب ثمانية اسم بقي سهم واحد وهو تسع الجملة وهو في الحاصل ثلثة دوارق

لان العصير صار على ثلثه اسهم كل سهم منه ثلثة دوارق وثلث فان كان العصير
 مع الما يذهب ان يعطى حتى يذهب ثلثاه وذلك عتروا وبقي ثلثه وذلك
 لا يمتنى بقي عشره كان ثلثاه ما وثلثه عصير وقد كان العصير عشره ولم يبق الا
 ثلثة فيحصل وكان محمد ارحمة الله عليه علم ان العصير على نوعين منه وحاصل
 ما لو صب فيه الما ويطبخ ويذهب الما اولاً ومنه اذهب فيه الما يذهب ان
 معا ففصل الجواب تفصيلاً وحاصل الجواب ان الما متى كان اسرع ذهاباً
 بالنار ويطبخ حتى يبقى ثلث العصير وان كانا يذهبان معاً فانه ييطبخ
 حتى يبقى ثلث الكل وبهذا يخرج اكثر مسايل طبخ العصير واذ اطنخ
 العصير الرجل عصيراً حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه ثم جعل منه اللبن
 فان كان جعل قبل ان يغلي ويتغير بان كان حلوا او قارصاً لا بأس بذلك
 لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة وان كان طبخ بعد ما صار حراً لا يحل
 لان الطبخ وجد بعد ثبوت الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت
 الحرمة لا ينفع والشمس الذي وضع في الشمس حتى ذهب ثلثاه بالشمس
 فهو بمنزلة الثلث الذي ذهب ثلثاه بالنار عندنا ولو طبخ العنب
 حتى يصفى ثم عصف وترك حتى اشتد روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 عليه انه لا بأس بشربه وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله
 العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ اذ في طعمه لا بأس به وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يحل شرب المشتد منه حتى يذهب ثلثا الما الذي كان في العنب
 وعليه الفتوى والمتخذ الخامس من العنب التخييج واختلفوا في معناه قال
 الحاکم ابو محمد القاسمي رحمه الله هو عصير العنب يصب الما ثم يطبخ قبل
 الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون الذاهب من العصير اقل من

الثلث

٢٧٠
 الثلثين حل شربه مادام حلوا واذا غلي واشتد وقد فبالزبد يحرم قليله
 وكثيره وهو الجمهوري سوا وقال بعضهم الصحيح هو الجدي وهو ان
 ان يصب الما على الثلث ويترك حتى يشتد ويقال له ابا يوسف لكره ما استعمله
 ابو يوسف رحمه الله وهل يشترط لا باحة هذا ان يطبخ اذ في طعمه بعدما
 صب عليه الما قبل الغليان والشد اختلفوا فيه على نحو ما ذكرنا في
 الثلث فان غلا واشتد حل شربه ما لم يسكر منه فان سكر منه تحدد وقال
 الشافعي رحمه الله تحدد بتناول قطرة منها واما الجمهوري فهي التي متى لعب
 اذا صب عليه الما ويطبخ اذ في طعمه مادام حلوا يحل شربه عند الكل واذا غلا واشتد
 وقد فبالزبد فهو والباذق سوا في الحكم فان صب الما على نقوله بعد ذلك
 وعصفوا استخراج الما فلي واشتد قال بعضهم هل يكون بمنزلة الخمر واما
 المتخذ من الزبيب شيان نقيع ونبيد اما نقيع الزبيب ان ينقع الزبيب
 في الما ويترك اياماً حتى يستخرج الما حلاوته مادام حلوا حل شربه بلا خلاف
 واذا غلا واشتد وقد فبالزبد فحكمه عندنا حكم الباذق في جميع الاحكام
 واما نبيد الزبيب فهو الذي من مآ الزبيب ييطبخ اذ في طعمه مادام حلوا
 حل شربه عند الكل واذا غلا واشتد وقد فبالزبد فحكمه حكم الثلث
 من العنب في جميع الاحكام وان طبخ نقيع الزبيب اذ في طعمه مادام حلوا حل
 شربه واذا غلا واشتد وقد فبالزبد فحكمه عندنا فحكمه في قول محمد
 والشافعي رحمه الله عليهما وهو كالعصير وقال ابو يوسف رحمه الله يحل شربه
 ما لم يسكر وروي فاذا اسكر يحرم القدر المسكر وليس هذا كالعصير وقال
 ابو يوسف رحمه الله بدليل انه لا يفسق شارب النقيع ولا يحسد ما لم يسكر
 وروي هشام عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما ان نقيع التمر والزبيب

اذا علا واستد وقدف بالزبد ما لم يذهب بكتفه بالطبخ لا يحل قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله يحتمل ان يكون في المسئلة روايتان وتحتمل ان يكون فيها رواية واحدة وانما
اختلف الجواب لاختلاف الموضوع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي
القي فيه الزبيب والمزق قليلا فيكون في الغلظة قبل الطبخ مثل المتصف فاذا طبخ
ادنى طبخة يلتحق بالماء وموضوع ما ذكر في النوادر اذا كان ذلك الماء كثيرا
فيكون في اللطافة والرقه قبل الطبخ مثل العصير بشرط فيه ذهاب الثلثين
واما المتخذ من التمر ثلثه السكر والفصيح والنبيد فالسكر هو الذي من التمر
والفصيح هو الذي من ما البسر المدب ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف فاذا
علي واشتد وقدف بالزبد فحكمها حكم الباذق في جميع ما قلنا واما النبيد
فهو بالتمر والبسر المدب طبخ ادنى طبخة ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف
فاذا علا واستد وقدف بالزبد فحكمها حكم المثلث في جميع ما قلنا على قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما الاخر غل شربه للتداوي والتقوى واستمر
الطعام دون اللهو واللعب والسكر وعلى قول محمد والشافعي رحمه الله عليهما
لا يحل لانه مسكر ولا بى حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما الاثار التي وردت
في اباحة النبيد الشديد قول لا وفلا ذكرها محمد رحمه الله في الكتاب وعن ابي
حنيفة رحمه الله انه قال من شارب المسنة والجماعة وان لا يحرم النبيد الحر
لان في تحريمه تفسير كما راى الصحابة رضي الله عنهم وعن ابي حنيفة رضي الله عنه
انه قال لا احرام النبيد الشديد بانه ولا شربه مروه اجمع كما راى الصحابة
رضي الله عنهم على اباحة النبيد واحتاطوا في شربه لاجل الاختلاف وكذا
السلف بعدهم انهم كانوا يشربون النبيد بحكم الضرورة لاستمرار الطعام
واما المتخذ مما سوي التمر والعنب نحو التمار والسكر والفانيد والعسل والحبوب

كالخطة والشعير والدرة وما شبه ذلك ما لم يشتد بحل شربه بلا خلاف
واذا علا واستد وقدف بالزبد فان كان طبخ ادنى طبخة يحل في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما واختلف المتأخرون في قول محمد
رحمه الله منهم من قال يحل شربه ما دون السكر ومنهم من قال لا يحل
اصلا وحكي عن القاضي الامام ابي جعفر رحمه الله انه قال وجدت رواية
عن محمد رحمه الله انه قال اكرهه هذا اذا طبخت هذه الاشربة ادنى طبخة
فاما اذا لم يطبخ وغلي واشتد فيه روايتان عن ابي حنيفة وابي يوسف
رحمه الله عليهما في رواية يشترط لالباحة ادنى طبخة وفي رواية لا يشترط
ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقدرح المسكر حرام بالاجماع
واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا حد
فيما ليس من اصل الخمر وهو التمر والعنب كما لا يجد من البنج ولبن الرماك
وهكذا اذا كثر ثمن الائمة السرحى رحمه الله وقال بعضهم محد وقيل هو قول
الحسن بن زياد رحمه الله واما الا لبيان فلبن المأكول حلال ولبن الرماك كذلك
في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ويكره في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه
واختلفوا في كراهته قال بعضهم مكروه كراهة التنزيه لا كراهة التحريم
وذكر ثمن الائمة السرخى في اثني الكلام انه مباح كالبنج وعامة المشايخ
الله عليهم قالوا هو مكروه كراهة التحريم الا انه لا يحد وان زال عقله بذلك
كما لو تناول البنج وارتفع الى راسه حتى زال عقله تحرم ذلك ولا يحد فيه
فصل في حد الشرب اذا شرب قطره من الخمر او سكر من الاشربة التي ذكرنا
انه يوجب الحد فانه محدثا نون سوطا في ازار واحد والمراه تحد في ثيابها ويقتل
العبد في الشرب والسكر نصف ما ضرب الحر اذا شهد شاهدان على رجل انه شرب

الخمر وراحة الخمر فيوجد منه فان القاضى يقبل شهادتهما ويسألهما عن ما
 هيه الخمر وعن كيفية الشرب ومن زمان الشرب ومكانه ما يسأل عن ماهية
 الخمر حتى يعلم انها خمر حقيقة فان كل مسكر يسي خمر اجمالا ويسأل عن كيفية الشرب
 حتى يعلم انه شرب طايبا او مكروها وعن زمان الشرب حتى يعلم ان العهد لم يقادم
 فانه لو مضى شهر من وقت الشرب لا يقبل شهادتهما على الشرب الا اذا اتى به
 من مكان بعيد فان به تقادم العهد وانقطاع الراحة لا يمنع قبول الشهادة
 ويسأل عن المكان لانه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه ^{الحد} فليسقطى القاضى
 في السؤال عما ذكرنا احتياالا لدار الحد فاذا بين ذلك حبسه القاضى حتى
 يسأل عن العدالة ولا يقضى بظاهر العدالة في حد ما وتجبسه الى ان يظهر
 عدالة الشهود فاذا ظهرت عدالتهم يقيم الحد هذا اذا اتى به ورشح الخمر
 يوجد منه فان لم يوجد وقد اتى به من مكان قريب لا يقام عليه الحد في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمة الله عليهما لان عندهما قيام الراحة شرط وعند
 محمد رحمة الله ليس بشرط القبول الشهادة وان اتى به من مكان بعيد تنقطع الراحة
 في تلك المسافة لا يشترط الراحة واذا اتى برجل وهو عاقل فقال شربت الخمر
 او قال سكوت من الشرب لا حد في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمة الله عليهما
 ولا يصح اقراره لان عندهما وجود الراحة شرط وعند محمد رحمة الله ليس بشرط
 ولا حد الا حرس سوا شهد عليه الشهود واساره هو باشان معهودة يكون
 ذلك اقرارا في المعاملات لان الحدود لا تثبت بالشهادات ومحمد الاعشى ولو قال
 الشهود على شرب الخمر فنفقنا لبنا او قال لم اعلم انها خمر لا يقبل ذلك منه لا يصح
 بالراحة والذوق من غير ابتلاع وان قال طفتها بنيدا قبل منه لان عن
 الخمر بعد الغليان والشدة يشارك الخمر في الذوق والراحة ولو قال كرهت

عليها

عليها لا يقبل منه لان الشهود شهدوا عليه بالشرب طايبا او مكروها لا يقبل
 شهادتهم فلو قبلنا قوله كان لكل من شهد عليه الشرب بالشرب ان يقول كنت مكروها
 فربيع الحد ولا يقام الحد على المريض مالم يبرأ ويحبس الى ان يبرأ فاذا ابرأ يقام
 عليه الحد فان كان ما يؤمن البر ويقام عليه الحد في الحال على وجه لا يخاف
 منه التلف ولا يقام الحد على الحامل مالم تضع حملها وتخرج عن القاس واذا
 اقر السكران انه سكر من الشرب لا يصح اقراره وان كان يوجد منه راحة
 الخمر لان اقرار السكران بالحدود الخاصة لله تعالى باطل وتكلموا في
 السكران فاصح ما قيل فيه ما ذكر محمد رحمه الله في الكتاب ان كان كلامه
 مختلطا لا يفهم منطقا لا جوابا ولا فقه سكران وبه افتى المشايخ رحمة
 الله عليهم وان كان بعض كلامه مستقيما وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيما
 والنصف غير مستقيم لا يقام عليه الحد لان السكر لم يقيم فان كان اكثر كلامه غير
 مستقيم لم يذكر محمد رحمه الله هذا في الكتاب وعن ابي يوسف رحمة الله انه
 قال هو سكران يقام عليه الحد واعتبر الغالب كما قال في المجنون اذا كان اكثر
 كلامه غير مستقيم يحكم بحبونه واذا شهد احد الشاهدين انه سكران من الخمر
 وشهد الاخر انه سكران من السكر او من النبيذ لا يقبل شهادتهما ولا حد
 على الصبي اذا شرب الخمر او سكر واذا كان يجن ويفيق ان شرب في حال
 جنونه لا حد عليه كالصبي وان شرب في حال افاقته سكر قوم يشربون
 النبيذ فسكر البعض دون البعض فشهد عليهم الشهود فمن كان منهم
 سكران حبس حتى يصحوم يقام عليه الحد ومن لم يكن سكران لا حد
 عليه ولكنه يعزر وذكروا في الكتاب رجل من اهل الكوفة يوجد
 في بيته الخمر وهو فاسق او يوجد القوم مجتمعين على الشرب ولم

الرجل

فانهم

يرهم احد يشربونها غير انهم قالوا جلسوا مجلس من يشربها او كان يوجد معه
ركن من خمر فانه يعزى لانه ظهر منه ما رأت القرية على الفساد وانه معصية
لاحد فيه فيعزى وكذا المقيم اذا افطر في رمضان متعمدا يعزى وكبحسب ذلك
اذا كان خاف منه عوده الى الافطار ثانيا وكذا المسلم سعى الخمر او ياكل الربا
ولا يرجع عنه فانه يعزى وكبحسب وكذا المغني والمخت والناسخ تعزى وكبحسب
حتى تحدث توبة وكذا المسلم اذا شتم الذي يعزى لانه ارتكب معصية لم يجب فيها
الحد ويعزى والمسلم اذا شرب الخمر او سكر من غير خمر ثم ارتد والقياد بالله
ثم اسلم فانه يقام عليه حد الزنا وحد السرقة وجميع انواع الحد الا حد الشرب
لان الكفر لو كان مقارنا للشرب منع حد الشرب واذا اعتزض اولي
مخلاف سائر الحدود وان باشر اسباب الحد في دربه لا يقام عليه حد الشرب
والسكر لما قلنا وما سوى حد الشرب والسكران باشر سببها في درته قبل ان ياحد
الامام لا يقام عليه حدا الا حد القذف وان باشر اسباب الحد في ردة
بعض ما اخذه الامام وصار حاله لا يمكنه الذهاب الى دار الحرب فكان بمنزلة
الذي ويقام على الذي سائر الحدود والحد الشرب والسكر في قول ابي
يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله عليهما لا يقام عليه حدا الا حد القذف
فصل في تصرفات السكران السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر
والزبيب نحو البنييد والمثلث وغيره عند ما يفقد تصرفاته كالطلاق والعناق
والاقرار بالدين والعين وروج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقرار
والاستقرار والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمصدق عليه وبه أخذ
عامة المشايخ رحمهم الله عليهم وقال مالك وهو احد قول المشايخ رحمهم الله عليهم لا يصح
تصرفاته وبه أخذ الطحاوي والكرخي رحمهم الله عليهما وعن ابي بكر بن احمد رحمهم الله

انه قال يفقد من السكران كل تصرف يفقد من الهزل ولا سطره الشرط الفاسد
ولا يفقد منه البيع والشراء يفقد منه الطلاق والعناق والاقرار بالدين
والعين والهبة والصدقة ويتزوج الصغير والصغيرة واما ردة لا تصح
استحسانا ويصح قياسا لان الكفر واجب النفي والاعرام لا واجب التحقيق
ولهذا الوجري على لسانه كلمة الكفر خطأ لا يكفر هذا اذا كان السكران من
الشرب المتخذ من اصل الخمر نحو التمر والعنب والزبيب واما السكران من المتخذ
من العسل والتمر والحبوب اختلف المشايخ فيه رحمة الله عليهم وهو كاختلافهم
في وجوب الحد بالسكر على هذه الاشربة بقول يفقد تصرفاته ليكون جبرا له ومن
قال لا يجب في هذه الاشربة وهو الفقيه ابو جعفر وشمس لائمة السرخي
رحمة الله عليه يقول لا يفقد تصرفاته لان نقاد القصر كان الزجر فاذا لم
يجب الحد عند هماز جرا لا يفقد تصرفاته فان زال عقله ما بينج ولبس الرماك
لا يفقد تصرفاته وعن ابي حنيفة وسفيان الثوري رحمهم الله عليهما في الذي زال
عقله بالسم فطلق ان كان علم حين تناول السم انه ينج يقع الطلاق وان لم
يكن عالما لا يقع وعن ابي يوسف ومحمد رحمهم الله عليهما لا يقع من غير فصل
وهو الصحيح وكذا لو شرب شرابا حلوا فلم يوافقه فذهب عقله فطلق
قال محمد رحمهم الله لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكران اذا شرب
طابعا فان شرب مكرها وطلق اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يقع
كما لا يجب عليه الحد وعن محمد رحمهم الله انه يقع والصحيح هو الاول والذي
ضرب على راسه حتى زال عقله فطلق او عتق لا يفقد تصرفاته وان زال
عقله بالمعصية لانه لا يحتاج الى سرح ابرأه كما لا يجب عليه الحد لا يفقد
تصرفاته **كتاب الغصب فصل** فيما يصير فيه المرغبا مباحا

وصامنا ثوب لرجل في يده تشبه به رجل فحذبه صاحب الثوب فحرق قال
محمد رحمه الله يضمن المشتت نصف قيمته وان كان الذي حذبه هو المشتت الذي
ليس له الثوب يضمن جميع القيمة ولو غرس رجل ذراع انسان فحذبه صاحب اليد
بيده فسقط اسنان ذلك الرجل او ذهب لحم ذراع هذا فدية الاسنان هدر
ويضمن الغاصر رش ذراع هذا ولو جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب
لا يعلم به فقام صاحب الثوب واشتق من جلوس الجالس كان على الجالس نصف
ضمان الشق وعن محمد رحمه الله في رواية يضمن نقصان الشق والاعتمد على
ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله عليه رجلان وضع كل واحد منهما
جرة في الطريق فقد حرجت احدهما فاصابت الاخرى فانكسرتا جميعا قال
يضمن صاحب الحن القايم اليه لم تتدحرج قيمه الجرة اليه تدحرجت ومثل
ما كان فيها من الزيت لانها بمنزلة حجر وضع في الطريق فاعطب به يضمن واما
اليه تدحرجت فانها حين زالت عن موضعها فقد خرج صاحبها عن الضمان
رجل في يده دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيره واختلطت كان الذي
وقع الدراهم من يده غاصبا صامنا وهذه جناية منه وان لم تهدر رجل غصب
من رجل بيضه واودعه المعضوب منه بيضه فحضنت دجاجة عليها فحرجت
فرخان ففرخ الود بعة لصاحب الود بعة وفرخ الغصب للغاصب وعليه
ضمان البيضة اليه غصب رجل جا الى حمار انسان وصب فيها خلا فصار الحمار
خلا وهما نصفان فان لصاحب الحمار باخذ نصف الخل وعن ابي القاسم رحمه الله
رجل غصب حمرا وجعلها في خبئه وصب عليها خلا من عنده حتى صار الحمار خلا
قال يكون الخل للغاصب قيا سا وقال الفقيه ابوالبث رحمه الله قيل بان الخل
يكون يليها خلها لانه صار كأنها خلطا خلها قال وبه ما خذ ولو تخلل الحمار

الغصب

هذا هو الذي
يضمنه صاحب
اليد في كل
حالة ولو
كان الثوب
مشتتا
فلا يضمن
اليد شيئا
ولا يضمن
صاحب اليد
شئ من ثوب
الرجل الذي
حذبه

الغصب في يد الغاصب قال ابو بكر البجلي رحمه الله الخل يكون للغاصب ولو
ان رجلا اراد ان يصب خمر نفسه فاخذها اخر فخلل في يده كان الخل للاخذ
رجل قعد على طرد دابة رجل ولم يحولها عن موضعها حتى جاز رجل اخر وغفر الدابة
فالضمان على الذي عقروا والذي ركب اذ لم يهلك من ركوبه وان كان الذي
ركب الدابة محمد ها ومنعه من صاحبها قبل ان يعقروا لم يحركها في اخر عقورها
فلا صاحب الدابة ان يضمن ايها وكذا اذا دخل الرجل دار انسان واحد متاعا
وجحد فهو صامن وان لم يحوله وان لم يحكم فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفعله او
يحرقه من الدار وان اخذ المتاع من بيت وحوله الى بيت اخر من تلك الدار
او الى صحن الدار وصاحب الدار مع علمه يسكن في تلك الدار فهلك المتاع
في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا الموضع في الحذر مثل الاول
لا يضمن رجل تام على فراش انسان او جلس على ساط انسان لا يكون غاصبا
لان في قول ابي حنيفة رحمه الله غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحول
ولا يضمن اذ لم يهلك بفعله وكذلك رجل استاجر ارض انسان ليحطه
فزرع المستاجر الارض حنطة وحصدها وداها ففنع الاخران فيها
حتى يعطيه الاخر فهلك الحنطة في موضعها لا يضمن الاخر لانه لم يحولها
عن موضعها وذكر الناطفي رحمه الله رجل ركب دابة رجل غير اذنه
ثم نزل فانت قال يضمن في رواية الاصل وعن ابي يوسف رحمه الله
انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطفي رحمه الله الصحيح ان على قول
ابي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن حتى يحول المحمول عن موضعها رجل غصب
عجلا فاستهلكه ويبدل بغيره قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله يضمن
الغاصب قيمة العجل ونقصان الام لان غصب الولد اوجب نقصان

الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا رجل جز صوف غنم انسان عصيا
قال ابو نصر رحمه الله ان لا ينقص من قنم الغنم شيئا كان على الغاصب مثل
صوفه وان نقص كان للمالك الخيار ان شاء اخذ نقصان الغنم والصوف
للغاصب وان شاء اخذ مثل صوفه وقد رخصان للغنم لان جهة الصوف
رجل حمل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى يورم ظهر الدابة فشقرها
صاحبها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله يتلوم ان اندمل لاضان على احد
وان نقص فان كان من الشبق فكذلك وان كان من الورم يضمن الغاصب
وكذا اذا ماتت وان اختلفا لقول للذي استعمل الدابة مع يمينه
ان خلف يري عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان رجل صلي فوقت
قلنسوته بين يديه فحماه رجل من بين يديه ان وضعه حيث تناله
فسرق لم يضمن وان اكثر من ذلك يضمن رجل بعث رجلا الى ماشيته
ليأتي بها فركب الما مور دابة الامر فحطت الدابة قال الفقيه ابو بكر
البجلي رحمه الله ان كان بينهما انبساط في ان يقول في ماله مثل هذا لا يضمن
وان لم يكن يضمن رجل اصاب في زرعه ثورين فساقيهما الى مربطه وظن
انها لاهل قريته فاذا هما لعن اهل قريته فاذا راد ان يربطهما فدخل
احدهما المربط وهرب الاخر فقبضه ولم يظفر به قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله ان لم يقدر على ان يثبده على نفسه انه اخذهما
ليردهما على صاحبهما لا يضمن الا ان يكون بينه عند الاخذ ان يمنعه
عن صاحبه فيضمن هدا اذا كان في الليل فان كان في النهار كان
كان النور لعن اهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد
مع القدر على انه ياخذ ليرده على صاحبه ضمن وان عجز عن الاستدراك

كان

كان عذرا وان كان الثور لاهل قريته فاخرجه زرعه وساقه ضمن لان ما
يكون لاهل القرية لا يكون له حكم اللقطة في الليل اما في النهار حكم الغصب
فيضمن اثمدا ولم يثبت قال ومقدار ما خرجه عن ملكه لا يكون مضمونا عليه
وان ساقه ما ورا ذلك بنفس السوق يصير غاصبا ويصير مضمونا عليه الا اذا
ساقه الى موضع يامن فيه رجل وجه جارية له الى النحاس ليبيعها فقبضت بالمرأة
النحاس الى حاجة لها فهربت قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله الضمان
يكون على امرأة النحاس لا غير في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله عليها صاحب الجارية بالخيار ان شاء ضمن النحاس وان شاء ضمن
امراته لان النحاس احيى مشترك ومن مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه ان الاخير
المشترك لا يصير ضمانا لما تلف في يده بغير فعله وعند صاحبه رحمه الله عليها
يكون ضمانا رجل قلع ثالثة من ارض رجل وعرضها في ناحية اخرى من ذلك
الارض قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله السحر يكون للغارس وعليه
قيمة الثالثة للمالك يوم قلع وان كان قلع السحر يضمن بالارض كان لصاحب
الارض ان يعطي قيمة الشجرة للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القرار رجل
وطى امرأة ابية وقال علمت انها على حرام وتعدت افساد النكاح وكان
ذلك قبل ان يدخل الاب بامرأته فوجب للمرأة على الاب نصف المهر قال
ابو يوسف رحمه الله لا يرجع على الاب على الابن بما ضمن لانه وجب عليه حد
الزنا فلا يغرم شيئا ولو ان الابن قبلها بشهوة وقال تعدت افساد النكاح
كان على الاب نصف المهر ثم يرجع بذلك على الابن لانه اكثر ما كان على طرف
السقوط تعديا فيرجع به عليه رجل بعث غلامه صغيرا الى حاجة له بغير اذن
اهل الغلام فزاي الغلام غلاما ناعيا يلعبون فانتهى اليهم وارتنى سطح فوقع

فات ضمن الذي بعته في حاجته نه صار غاصبا بالاستعمال رجل قال لعبد الغير
ارتق هذه السجنة وانثر الشمس لتباكله ففعّل ووقع من الشجرات لايضمن الامر
لانه ما استعمله في امر نفسه وان كان الامر قال له ارتق السجنة وانثر الشمس
لاكلنا ففعّل ووقع ومات ضمن الامر لانه استعمله في امر نفسه المرخص اذا
جعل حاتم الدرهم في خنصر فضاع ضمن لانه ليس ليسا معتادا فيصير غاصبا
الخنصر اليميني واليسري فيه سواء لان من الناس من يجعلونه في اليميني وان جعله
في اليسري لا يضمن لانه حفظ وليس بلبس وان جعله في خنصر فوق خاتم
اخر لا يضمن قالوا لمجد رحمه الله ان بعض السلاطين يحملون الخاتم فوق الخاتم
فقال محمد رحمه الله انما يلبسه للختم اشار الي ان هذا ليس بمعتاد يقصد به التبرين
فالحاصل ان الرجل اذا كان معروفا بلبس الخاتمين للتميز يكون ضامنا
رجل دفع قلنسوة من راس انسان ووضعها على راس رجل اخر فطرها رجل
من راسه فصاحت قالوا ان كانت القلنسوة بمرا العين من صاحبها
امكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على
المالك وان لم يكن كذلك يكون ضامنا وقد مر قبل هذا في مثله انه اذا كان
في موضع يمكن صاحبا من ان يمد يده فياخذه لا يضمن رجل دخل باذنه
واخذ ثوبا من بيته بعينه لانه ينظر فيه فوقع من يده فانكسر قال
الناظر رحمه الله لا يضمن مالم يحجر عليه صاحب البيت لانه مادون دلاله
ولو انه اخذ كوزا يشرب منه فسقط من يده وانكسر كان ضامنا لانه
غيب مادون ذلك دلالة خلاف الاول لان الاذن بدخول المتردد
اذن بذلك دلاله ولو ان رجلا يقدم الى خزانة سلع الخزف فاخذ منها
باذنه لينظر فيها فوقعت من يده على عصارات اخرى لا يضمن قيمه المأخوذة

لانه امره

لانه اخذها باذنه ويضمن قيمه ما سواها لانها كانت بفعله بعينه اذنه زق انشق فر
به رجل فاخذ ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يكون ضامنا لانه التزم الحفظ
فاذا ترك ضمن وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا ليس بتصحيح هذا اذا اخذ
الزق فان لم ياحظه ولم يدر منه لا يضمن وان لم يكن المالك حاضرا وعلى هذا اذا
سقط شيء من انسان فراه رجل ولو شق رجل زق غيره وفيه من جامد فاصابه
الشئ فداب اختلفوا فيه وذكر شمس الائمة السرخي رحمه الله انه لا يضمن رجل
قال لغيره كل هذا الطعام فانه طيب فاكل فاذا هو مسموم فمات لا يضمن كما لو
قال لغيره اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكت فاخذ الصوص لا يضمن رجل
اقام البيعة على رجل انه غصب مني هذه الجارية اليوم واقام رجل اخر البيعة
انه غصبها مني منذ شهر قال محمد رحمه الله في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله هي للذي
اقام البيعة على الوقت الاخر ويضمن المدعى عليه قيمتها للاول وفي قياس قول
ابي يوسف رحمه الله هي للذي اقام البيعة على الوقت الاول فلا يضمن للاخر
شيئا رجل عليه عشرة دراهم لرجل فاوفاه فوجدها القابض اى عشر ذكرني
النواذر ان علي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما الزيادة امانة اذا
هلك لا يلزمه ضمانا وعلى قول محمد ورفعه الله عليهما يكون مضمونة وهو القياس
فلوان القابض رفع منها درهمين ليردهما على صاحبهما فهلكا في الطريق قالوا
ان كان المديون يشارك القابض فيها بقي مكوّن له سدس ما بقي وذلك درهم
وثلاثا درهم لان كل درهم من المقبوض سدسه للدافع وخمسه اسداسه للقابض
رجل دفع الدراهم الى ناقد لينقد فغمر الدراهم وكسر قالوا يكون ضامنا الا
اذا قال له المالك اغمر وهذا اذا كانت الكسور لا تخرج رواح الصحاح
وتنقص بالكسر رجل اتلف على رجل احد مصرعي باب او احد زوجي خف

ع
حفظ

او ملعب كان للمالك ان يسلم اليه المراع ويضمنه قيمته رجل اخذ من ارض انسان
ترابا قالوا ان لذلك التراب قيمة في ذلك الموضع يضمن قيمة التراب سواء تمكن
به النقصان في الارض ولم يتمكن وان لم يكن للتراب فيه في ذلك الموضع
ينظر ان اسعص به الارض ضمن النقصان والا فلا ولا يوم بالكسرو فان
بعضهم يوم بذلك الراعي اذا خاف على شاة فدبحها ذكر في الاصل انه
يضمن قيمتها يوم الذبح وقال الشيخ الامام المعروف بحواضر زاده رحمه الله
انما يضمن اذا دبح شاة سرجي حياتها واليد اشار في الكتاب فانه قال وخاف
الراعي على شاة ولم يقل يتيقن بموتها ولا يرجي حياتها فاما اذا اتيقن بموتها
ولا يرجي حياتها لا يضمن لانه مأمور من المالك بحفظها ودبحها في هذه الحالة
حفظ وهو بمنزلة القصاب اذا شد رجل شاة واضجعها فجاء انسان ودبحها
لا يضمن ولو مر رجل بشاة لغير وقد اشرت الى الهلاك فدبحها يكون ضامنا
لانه غير مأمور بالحفظ وذكر في النوازل شاة لرجل لانسان سقطت وخيف
عليها الموت فدبحها انسان كيلا يموت لا يضمن استحسانا لانه ما ذون دلالة
وهو كما لو قدم شاة لاضحية وربط رجلها للذبح فجاء اخر ودبحها جازعنه
استحسانا وكذا لو طحن رجل حق الق غيرة في الطاحونة وكذا لو سد الفرع
لبسقى به زرع فجاء رجل وفتح فوهة ارضه فسقى الارض لا يضمن وكذا
الرجل اذا جعل اللحم في القدر وصب فيه الماء فجاء اخر واوقد النار وطبخ
لا يضمن ولو كان اللحم في المعاملات فجاء اخر والفاه في القدر وطبخه كان
ضامنا الغاصب اذا استهلك المعصوب وهو من دوات الصم حتى ضمن قيمته فانه
ينظر ان كان ذلك الشيء سباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع
بالدينار يقوم بالدينار وان كان يباع بما كان الراي فيه الي القاضي قضى عليه

ما كان

بما كان انظر للمعصوب منه رجل غضب جارية فتزبها ثم ردها على المولى فظهر
بها حمل عند المولى فولدت وماتت في الولادة او في النفاس فان علق قول ابي حنيفة
رحمة الله عليه ان كان ظهور الحمل عند المولى لا قبل من سنة اشهر من وقت رد
الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم الغضب بخلاف مالوزنا بحرة فجلت وماتت
في الولادة او في النفاس فان ثمة لا يضمن الزاني شيئا رجل غضب من رجل عبدا
ثم ان المعصوب منه قال للغاصب اذهب به الى موضع كذا فبعه فذهب به
الغاصب الى ذلك الموضع فخطب في الطريق كان الغاصب ضامنا على حاله ولو ان
الغاصب استاجر العبد من المعصوب منه ليدنيه له حايطا معلوما فان العبد يكون
في ضمانه حتى ياخذ في عمل الحايط واذا اختلف في عمل الحايط بري عن الضمان فكذا
اذا استاجر من المالك للخدمة رجل له كران من خبطة غضب رجل احدهما وذهب
به ثم ان المعصوب منه اودع الغاصب الكران الثاني فخلطه الغاصب بكر الغضب
ثم ضاع الكل ذكر في النواذر ان الغاصب يضمن الكران الذي غضب ولا يضمن
الوديعة وكذلك رجل اخذ من كيس رجل فيه الف درهم خمسمائة فذهب
بها ثم ردها بعد ايام ووضعها في الكيس الذي اخذها منه فانه يضمن الخمسمائة
اليه اخذها لا غير رجل غضب دابة ثم ردها الي مربيها المالك لا يبرأ عن الضمان
وقال زفر رحمه الله يبرأ ولو ركب دابة غيره ثم ترك وتركها في مكانها كان
ضامنا في قول ابي يوسف رحمه الله ولا يكون ضامنا في قول زفر رحمه الله ولو
اخذ نقطة ليعرفها ثم اعادها الي المكان الذي اخذها منه بري من الضمان
حتى لو هلك لا يضمن ولم يفضل في الكتاب بينهما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعادة
الي ذلك المكان وبينهما اذا لم يتحول وذكر الحاكم الجليل رحمه الله ما يليه اذا اعادها
قبل التحول فاما بعد التحول لا يبرأ عن الضمان واليه ظاهرا الفقيه ابو جعفر

رحمه الله عليه هذا اذا اخذ اللقطه نيعرفها فان كان احدها لياكلها ثم اعادها لا
يبر عن الضمان ما لم يردّها الى صاحبها رجل نزع خاتما من اصبع ناييم ثم اعاده
الى اصبعه قبل ان ينتبه الناييم برى عن الضمان في قولهم ولو انسه الناييم ثم قام
فاعاده الى اصبعه لا يبر في قول ابن يوسف رحمه الله عليه وبيروني في قول زفر
رحمه الله ولو رفع اللقطة وهي ثوب فلبسها عند غيبة المالك ثم اعادها الى مكانه
فهو على هذا الخلاف ايضا هذا اذا البس لبسا معتادا اما اذا كان فيصاف موضعه على
عاتقه ثم اعاده الى موضعه لا يضمن في قولهم وكذا الخاتم اذا ادخله في خنصره يكون استعمالا
فيكون ضامنا اليسري واليمنى فيه سواء فان ادخله في اصبع اخر لا يكون ضامنا وان ادخله
على خاتم في خنصره يكون استعمالا فيكون ضامنا اليسري واليمنى فيه سوي فان ادخله
في خنصره يكون استعمالا فيكون ضامنا اليسري واليمنى سواء فان ادخله في اصبع اخر
لا يكون ضامنا وان ادخله على خاتم في خنصره فهو على ما قلنا الله اذا كان معروفا بلبس
خاتمين للترزين يكون ضامنا والا فلا ولو تقلد السيف ثم نزع واعاده ضمن عند
ابن حنيفة يوسف وكذا لو كان متقلدا بسيف تقلد بهذا السيف وان كان يسيتمين
فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده لا يكون ضامنا وعن محمد رحمه الله في المسعا اذا اخذ
رجل خاتما من اصبع ناييم او دراهم من كيسه او خفا من رجله ثم اعاده الى مكانه وهو
ناييم ولم يعد حتى انتبه من نومه ثم نام نومة اخرى فاعاده الى موضعه ان اعاد
في مجلسه ذلك استحسنته لا اضمنه والا فمئنته وكذا لو اعاد الخاتم الى اصبع اخر
ولم يذكر في هذه المسائل قول ابن حنيفة رحمه الله قالوا الصحيح من مذهبه انه لا
يضمن الا بالتحويل وذكر في جميع التفاريق اذا نزع من اصبع ناييم ثم اعاده فيها عند
ابن يوسف رحمه الله يعتبر النومة الاولى عند محمد رحمه الله يعتبر المجلس استحسانا
سكان لا يعقل وهو ناييم ووقع ثوبه في الطريق فاخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن فان

٢٢١
فان اخذ الثوب من تحت راسه واخذ خاتما من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه ليحفظه
لانه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا بصاحبه السلطان الجار اذا هدر الموضع
بحسن شر او ضرب لا يتلف عضوا منه ليدفع اليه الوديعة فدفع ضمن وان خوفه بتلف عضو
لا يضمن ولو سعى رجل الى سلطان طالم وقال له ان فلانا سالا كثيرا او انه وجد مالا او افنا
ميراثا او قال عند مال فلان الغائب او انه يريد العجور باهلي فان كان السلطان من يخذ
المال ليعمل الاسباب كان ذلك سعييا موجبا للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا
فيما قال الا انه لا يكون متظلم ولا محسنا في ذلك فذلك وان قال انه ضربي او ظلمي وهو
كاذب في ذلك كان ضامنا رجل تغلق رجل وخاصة فسقط من المتعلق به شيء فضاع قالوا
يضمن المتعلق قال مولا نارضى الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقتل
من صاحب الما وصاحب المال يراه ويمكنه ان ياخذ لا يكون ضامنا رجل اخذ غريمه
لجأ انسان وانتزعه من يده حتى هرب الغريم فانه يعزى لحكم الجناية ولا يضمن المال
الذي على المديون رجل خرق صك رجل او دفتر حسابه تكلموا فيها بحب عليه واصح
ما قيل فيه انه يضمن قيمة الصك مكتوبا رجل صب ما على حطة رجل فنقصت ثم جاء اخر
وصب عليها ايضا حتى زاد في النقصان روي عن محمد رحمه الله ان الثاني يضمن قيمته يوم
صب عليها الما ويبر الاول رجل احرق كسرا لرجل قال محمد رحمه الله ان كانت قيمة البرق
السنبيل اقل من قيمته لو كان خارجا عن السنبيل كان عليه قيمة الكدر وان كانت قيمة البرق
في السنبيل اكثر كان عليه مثل البرق عليه قيمة الحبل وان عصب كد سافداسه ثم اقام
المغضوب منه البينة على الغضب فانه يقضى له بالبرق وقيمة الحبل ولو ان رجلا من عصابة من
رجل حبة الخنطة فبلغ ذلك قفيزا خنطة قال ابو يوسف رحمه الله اذا غضب قوم
رجلا شياله قيمه ضمتهم قيمته ولو جاب رجل منهم بعد رجل لم اضمنه شيئا رجل اخى
تنوره بقصب او حشيش وانفق فيه فجاء رجل ومب فيه الما قالوا ينظر الى قيمة التنور

مسجورا او غير مسجور مع عدم فصل بينه وبين ^{وغير مسجور} وقيل ينظر الى اجزائه مسجورا فيضمن الفضل وكذا الرجل
 اذا فتن قيس انسان ينظر الى قيمته محيطة او غير محيطة فيضمن الفضل فلذا اذا نزع باب دار
 انسان عن موضعه او يال في يري ما الوضوء وحل سرج انسان ولذا كل ما كان مؤلفا مركبا
 اذا نقصت بالقيمة ولو انشده على اخر تاليف حصير قال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يمكن
 اعادته امر باعادة كما كان وان لم يمكن سلم اليه المقبوض وبأخذ منه قيمة الحصير صحيحا وكذلك
 في الفعل وكل ما يمكن اعادته على ما كان ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضه
 وكذا الرجل اذا شتر اسنان عبده بذهب فري بها رجل ولو حل سدي حايك ونشر ينظر
 الى قيمته سدي والى قيمته غير سدي فيضمن الفضل وكذا اذا اخذ ثعل رجل من ثعل
 العرب فحل شراكه يقوم الثعل مشتركه ^{الفضل} وغير مشتركه فيضمن فصار وقف دابته في الطريق
 وعليه ثياب فر عليه راكب ومترق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام
 ابو بكر البجلي رحمه الله ان رأي الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن ولو مر
 رجل على ثوب موضوع في الطريق وهو لا يبصر فتخرق لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس
 على الطريق فوق عليه انسان فاصاب الجالس ان لم يرا الجالس لا يضمن قال الفقيه
 ابو الليث رحمه الله وقد روي عن اصحابنا رحمه الله عليهم خلافا لهذا ولكن لو افترق
 مفتي بها قال ابو بكر رحمه الله لا بأس به ميت كفن يشرب الغين قالوا ان شأنا اخذ
 صاحب الثوب وان شأنا ينشر القبر فثأ خذ ثوبه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان
 كان الميت ترك مالا يعطى قيمة الثوب من ذلك المالك وكذا الوضوء متبرع قيمة الثوب لا يكون
 لصاحبه ان ينشر وان لم يكن شي فان ترك صاحب الثوب لاخرته فهو افضل وان ينشر كان
 له ذلك وان كان الثوب قد انتقص بالتلفين يضمن الذي كفن الميت ودفنه قال مولانا
 رضي الله عنه وعندي هذا اذا كفن من غير خياطة ولو ان خيط فليس لصاحب الثوب ان
 ينشر وبأخذ ثوبه جمال رادا ان يعين بحاله في نهر كمين بحري فيه الجمل كما يكون في الشتاء

قيمة الثوب

فركب بعيرا وادخله في النهر وسائر الجمال عبيده فسقط بعضه تلف ما عليه قال
 الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان الناس يسلكون النهر في مثل هذا الوقت لا يضمن الجمل
 رجل شي حايطة في ارض الغصب من تراب هذه الارض قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله الحايطة
 لصاحب الارض لا يسيل للبنا في عليه لانه لو لم ينقص الحايطة يصير ترابا كما كان وهكذا قال
 ابو القاسم رحمه الله وعن غيرهما رجل بني حايطة في كرم رجل بعير لم يصب الكرم ان لم يكن للتراب
 قيمة فان الحايطة يكون للبنا في وعليه قيمة التراب وعن محمد رحمه الله رجل هدم لآخر بنا مبنيا
 وقيمة البنا سوي ارضه مائة درهم وقيمة التراب المهدوم تدون درهم قال صاحب البنا بالخمار
 ان شأنته مائة درهم ويصير تراب البنا ونقصه للمهدوم وان شأنته سبعين درهما وليس
 للمهدوم من ترابه شيء عن علي مقال رحمه الله رجل هدم حايطة رجل قال يقوم الحايطة
 مبنيا فان كانت قيمة الحايطة مائة درهم وقيمة ترابه اثني عشر بضمن المهدوم تسعين
 درهما والتراب لصاحب الحايطة ولو قال صاحب الحايطة لا اريد اخذ تراب الحايطة
 وادفعه الى المهدوم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم رجل غصب ساحة وادخلها في بناء
 بتملك الساحة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساحة والبنا سوا فان اصلها على شيء جاز
 وان تنازع عايباع البنا والساحة عليها ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما وكذا المودع
 اذا خلط حنطة الوديعه بشعير رجل وغاب المودع كان الجواب كذلك وكذا الوهت
 الروح بثوب انسان والقتة في صبغ اخر حتى انصبغ وقيمة الثوب والصبغ سوا وكذا
 الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سوا وان كانت قيمة اللؤلؤ اكثر كان لصاحب
 اللؤلؤ ان يملك الدجاجة بقيمتها ولو اراد صاحب الدجاجة ان يعطى قيمة اللؤلؤ
 كان له ذلك وكذا البعير اذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤ اكثر كان لصاحب اللؤلؤ ان يدفع
 اليه قيمة البعير فان كان من اللؤلؤة شيء سيرا فلا شيء على صاحب البعير وكذا لو ادخلت
 دابة رجل راسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بالكسر كان لصاحب الدابة ان

القيمة فان الحايطة يكون للبنا في وعليه قيمة التراب المهدوم تدون درهم قال صاحب البنا بالخمار ان شأنته مائة درهم ويصير تراب البنا ونقصه للمهدوم وان شأنته سبعين درهما وليس للمهدوم من ترابه شيء

حطمت

يملك القدر يقيمه ونظايرها كثير لحب أكثر المالكين ان يملك الاخر يقيمه وان كانت
قيمتها على السوا يساع عليها ويقتل التمن وعن ابي يوسف رحمه الله لولوة وقعت في
دقيق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرر لا اقلبه واسطرحتى معاق الدقيق الاول
فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال بشر رحمه الله بقلبه الذي
يطلب اللولوة رجل غضب عبدا وشديدا العبد فحل العبد يده وقتل نفسه ضمن
الغاصب رجل غضب سفينة فوجدها في وسط البحر فان المالك لا يستردها من
الغاصب ولكن يواجرها منه الى الساحل وكذا الرجل اذا غضب دابة فوجدها
المالك مع الراكب في المفاز فان المالك لا يستردها منه ولكن يواجرها منه الى
المأمن رجل غضب عبدا فاذا بيعت عينه عند الغاصب واسترده المالك وضمن
الغاصب ارش العين ثم انبى البياض عند المالك كان الغاصب ان يسترد من المالك
ما ضمن من ارش العين رجل غضب عبدا قاريا او خبثا ونحو ذلك فقتل العبد عند الغاصب
قالوا يقوم العبد خيرا او قاريا ويقوم غير خيرا فيضمن الغاصب فضلا بينهما رجل
غضب من رجل عبدا ودابة وغاب المعضوب منه فطلب الغاصب من القاضي ان يقبل
منه المعضوب او يادنه بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضي الى
ذلك ويتركه عند الغاصب وتفقنه تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالانفاق
على المعضوب لا يجب على المعضوب منه شيء وان رأى القاضي المصلحة في ان يبيع العبد
او الدابة بان كان الغاصب خفيا ويمسك التمن لصاحب الدابة فعلى ذلك رجل
اخرج صبية وذهب بها الى موضع لا يعرف قال محمد رحمه الله حبس الرجل حتى ياتي
بها او يعلم انها قد ماتت مديون دفع الدراهم الى صاحب دينه وامر بان ينتقدها فهلك
في يده هلك من مال المديون ويكون على حاله ولو دفع الدراهم الى صاحب الدين ولم
يقبل شيئا ثم ان الطالب دفع الدراهم الى المديون لينتقدها فهلك في يده هلك من مال

الطالب

٢١٠
الطالب كالودفها الطالب الى اجني لينتقدها رجل دفع الى رجل عشرة دراهم فقال
ثلاثة منها لك والباقي سلمها الى فلان وفلان فهلكت عشرة في يده ضمن الثلاثة لانها
مقبوضة لمصبة فاسدة والباقي امانة في يده وعن محمد رحمه الله رجل دفع الى اخر عشرة
دراهم خمسة منها هبة له وخمسة منها وديعة عنده فاستهلك القابض منها خمسة وهلك
الخمس الباقية قال علي القابض سبعة دراهم ونصف لان الخمسة الموهوبة مضومة والخمسة
التي اسهلها نصفها كان من المضومة ونصفها من لامة فلماذا تضمن سبعة ونصف رجل
عليه درهم لرجل فدفع المديون درهمين الى الطالب او درهمين درهمين فقال خذ
درهمك منها قصاع الدراهم قبل ان يعين درهما قالوا يهلك من مال المديون رجل كسر
درهم رجل فوجد داخله فاسدا او كسر حوز رجل فوجد داخله فاسدا قالوا لا يضمن
شيئا رجل غضب من رجل دراهم او دينار في بلد وطالبه المالك في بلد اخر كان عليه
تسليمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو غضب عينا فليقيم المعضوب
منه في بلد اخر والمعضوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في
مكان الغاصب او اكثر فللمالك ان يأخذ الغصب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر
في هذا المكان اقل من السعر في مكان الغاصب كان المالك بالخيار ان شاء اخذ القيمة على
سعر مكان الغاصب وان شاء انتظر حتى يأخذ الغصب في بلد الغاصب ولو ان المالك
بالخطأ وجد الغاصب في بلد الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس
له ان يطالبه بقيمتها يوم الغصب ولو كان العين المعضوب قد هلك وهو من دوات
الامثال فان كان السعر في المكان الذي تقيمها مثلك السعر في مكان الغاصب او اكثر
فانه يبرأ مثل وان كان السعر في هذا المكان اقل فللمالك بالخيار ان شاء اخذ قيمته
العين في مكان الغصب وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان المضومة
اكثر فخير الغاصب ان شاء اعطاه مثله في مكان المضومة وان شاء اعطاه قيمته حيث

غصب الا ان رضى المعضوب منه بالخير وان كانت القيمة في المالكين سواء كان للمعضوب
منه ان يطالبه بالمثل وعن ابي يوسف رحمه الله رجل غصب من رجل حطة عكة وحملها الي بغداد
قال عليه قمتها بمكة ولو غصب غلاما عكة فجاء الي بعد اذ قال ان كان صاحبه من اهل
مكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولوا ان رجلا حمل رجلا الي بعض البلدة
كرها كان رجلا الحامل كراؤه الي الموضع الذي حمله منه الغاصب اذا بقيت قيمة المعضوب المستهلك
فالي المالك ان يقبل قال ابو نصر رحمه الله رفع الاموال للقاضي حتى يأمره بالقبول وقال
نصر رحمه الله كانوا يقولون في الغصب والوديعة ان وضع بين يدي المالك بريء وفي
الدين حتى يصح في يد اولى حجره فلما جاء اخر فدفعه قال ابو بكر رحمه الله اخاف
ان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب الثوب انه وديعه ولم يعلم انه ثوبه والتمسك
للقنوي انه يبرأ لانه رد عليه بماله فان الغاصب لو اطعم المعضوب منه بريء عن
الضمان وان كان لا يعلم وان وضع عن الغصب والوديعة بين يدي المالك يبرأ عن
الضمان ولو كان الغصب مستهلكا فاعطاه القيمة فلم يقبل ولم يرفع الامر الي القاضي
ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وان وضعه في يد المالك او في حجره يبرأ عن
الضمان ولو وضع الغصب والوديعة بين يدي المالك بريء وان غصب من صبي شيئا
ثم دفعه اليه فان كان الصبي من اهل الحفظ صح والا فلا ويكون بمرة ما لو رفع السرج
عن ظهر دابة العنز ثم اعاده الي ظهر ذي الدابة لا يصح فان كان الغاصب استهلك الغصب
حتى ضمن القيمة فرفع القيمة الي الصبي ان كان الصبي ماله في التجار صح وبرى وان لم
يكن ماله لا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يتضمن معنى التملك رجل غصب
ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة بعينها فابرامها صح ويصير الغصب امانة في يده
وكذا اذا حمله من ذلك بريء الغاصب عن الضمان سواء كان قائما ومستهلكا ان
كان مستهلكا فهو ابرأ عن الدين وان كان قائما فهو ابرأ عن ضمان الغصب فصيح ويصير

العين

لا يبرأ

العين امانة عند الغاصب رجل ابتلع درج رجل ات فان ترك مالا ليطي الضمان من
تركته وان لم يدع مالا لا يشق بطنه بخلاف ما اذا مات الحامل وفي بطنها ولد حي فانه
يشق بطنها لان في ذلك صيانة الادمي عن الهلاك فنجوز بخلاف السلسلة الاولى
ولو ابتلع درج غير وهي حي ضمن قيمتها ولا ينتظر الي ان يخرج منه سحر القرع اذا
نبتت في ملك رجل فصارت في حب رجل اخر وعظم القرع فتعذر اخراجه من
غير كسر الحب فهي بمنزلة اللولو اذا ابتلعها دجاجة ينتظر الي اكثر ما لين قيمة فيقال
لصاحب الاكثر ان شئت اعطيت الاخر قيمة ماله فمصر لك فان ابي ساع الحب عليهما
علي نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذا الجواب في الاثرجة اذا دخلت في قارورة
رجل ولو ادخل رجل الاثرجة غير في قارورة رجل اخر وتعذر اخراجها فان الذي
فعل ذلك يضمن لصاحب الاثرجة قيمة الاثرجة واصحاب القارورة قيمة القارورة
ويصير القارورة والاثرجة ملكا له بالضمان ولو اختلطت قارورة رجل بدقيق اخر بخير
صنع احد يباع المختلط ويصرف كل واحد منهما بقيته مختلطة لان هذا النقصان
حصل لا بفعل اخر فليس احدهما باجباب النقصان عليه باولي من الاخر ولو ادع
رجلا فصيلا فادخله المودع في بيته ففطم ولم يقدر علي اخراجه الا بقلع الباب فله
ان يعطي صاحب الفصيل قيمة فصيله يوم صار الفصيل بحال لا يكر اخراجه
الا بقلع الباب وان شاق قلع بابه ورد الفصيل الي صاحبه قال مولانا رضي الله عنه
ينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت باخراج الفصيل اكثر من
قيمة الفصيل اما اذا كانت قيمة الفصيل اكثر من النقصان الذي يدخل في البيت
واقي المودع الباب فانه يوم صار صاحب الفصيل ان يدفع نقصان البيت الي الموضع
ويخرج الفصيل وهذا اذا دخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار المودع من
غير بيتا وادخل فيه الفصيل فانه يقال لصاحب الفصيل ان اشكلك اخراج الفصيل

فأخرجه والا فالحجر وأجعله ربا أو ربا فما للضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان الفصيل
 حمارا أو بغلا فإن كان ضرر قلع الباب فاحتا فكذا لك وإن كان يسرا كان لصاحب الحمار
 والبغل أن يقطع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت ليصل الدابة إلى صاحبها ويندفع
 الضرر عن صاحب البيت بالتجانب الضمان فصار بسط ثوب القصاص على حل القصة
 الذبح في أجنة صباغ فأنصغ بصنغه ذكرنا طفي رحمه الله أنه ليس على القصار ولا
 على صاحب الثوب شيء لاجل الصنغ لكن يباع الثوب فنصرف للصباغ بقيمة تصبغه
 وصاحب الثوب بقيمة ثوبه رجل دبح شاء إنسان ظمأ فصاحبها بالخيار أن شاء
 ترك المذبوح عليه وضمن قيمتها وإن شاء أخذ المذبوح وضمنه النقصان وكذا إذا
 سلبها وجعلها أعضاء أو عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله أنه إذا أخذها ليس
 له أن يضمن النقصان والفتوي على ظاهر الرواية ولو قطع يدها أو بغل
 أو قطع رجله فصاحبها بالخيار أن شاء ضمنه القيمة ودفع إليه الدابة وهو قاطع
 وإن شاء أمسكها ولا يرجع على الغاصب قيمتها بشئ بخلاف ما لو كان المغصوب
 عبدا أو جارية فقطع يدها أو رجلها كان لصاحبها أن يضمن الغاصب قيمتها
 ويدفع إليه المغصوب وإن شاء ضمنه النقصان ويأخذ المقطوع لأن الأدي
 بقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه ما العوامل بقطع اليد والرجل
 يصير مستهلكا لهذا كان له الخيار في الأدي أن شاء ضمنه النقصان وإن
 شاء ضمنه جميع القيمة كما لو خرف ثوب إنسان خرقا فاحتا هذا إذا كانت
 الدابة مما لا يוכל كالحمار والبغل وإن كان مما يוכל كالشاة والجزور في ظاهر
 الرواية هذا الأول سوا المال الذي يضمنه جميع القيمة وليس له أن يضمنه النقصان
 ويمسك الدابة وهكذا ذكرنا لامة السرخسي رحمه الله وكذا إذا دبح ثاء
 فلصاحبها أن يدفع المذبوحة ويضمن قيمتها وإن شاء أخذ المذبوحة ولا شيء له ولو

ذبح حمار غيره ليس له أن يضمن النقصان في قول أبي حنيفة ولكن يضمنه جميع القيمة
 وعلى قول محمد رحمه الله أن ذبح حمار غيره فلما كان يمسك الحمار ويضمنه النقصان
 وإن شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح وإن قتله قتلًا فليس له أن يضمن النقصان
 وقال محمد رحمه الله أن كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فإن شاء ضمنه جميع القيمة
 وإن شاء أمسك الدابة وضمنه النقصان والأعمد على قول أبي حنيفة ولو قضا
 عيني حمار قال أبو حنيفة رضي الله عنه أن شاء سلم الجثة وضمنه جميع القيمة وليس
 له أن يمسك الجثة ويضمنه النقصان وهي مسلة العيا وفي غير واحد من الفصيل
 والجحش وما يعمل به كالثيران ربع القيمة والبقرة إن كانت يعمل بها فلذلك
 ولو قطع رجل حمار أو يد ثم دبحه صاحبها لا شيء لصاحبها على القطع في قول
 أبي حنيفة رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله في المستفاد إذا قتل الإنسان
 دينيا مملوكا أو اسدا مملوكا لا يضمن شيئا ويضمن في الفرد لأن الفرد يكسر
 البيت ويخدم رجل غصب مصحفا فسقطه فالواهي زيادة فصاحب
 المصحف بالخيار أن شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وإن شاء ضمنه قيمة غير مسقوطة
 وذكر المصنف عن أبي يوسف رحمه الله عليه أن صاحبها يأخذ بعين شئ رجل اغتصب
 أرضا فبدر حطه ثم اختصما قبل أن يسب قال محمد رحمه الله أن شاء صاحب الأرض
 تركها حتى تفتت ثم يقول للغاصب اقلع زرعك وإن شاء أعطاه ما زاد الزرع فيه
 تقوم الأرض ليس فيه بدرو تقوم وفيها البدر فأعطاه فضل ما بينهما رجل
 اغتصب غلاما قيمته خمس مائة فخضاه فبدر أقصاه وسأوى الفدرهم قال صاحب
 بالخيار أن شاء ضمنه خمس مائة قيمته يوم حصاه ودفع إليه الغلام وإن شاء أخذ الغلام
 ولا شيء له ولا عليه رجلان مع أحدهما سويق ومع الآخر زيت أو سمن فاصطدما
 فانضب سمن هذا وزينه لأن صاحب السويق استهلك سمن هذا وزينه في سوق

ذلك قال فصاحب السويق يضمن صاحب السويق يضمن لصاحب الزيت او السمن مثل
سمنه او زيتته لان صاحب السويق استهلك سمن هذا وزيتته ولم يستهلك صاحب
الزيت سويق ذلك لانه زيادة في السويق دابة رجله مربوطه سدودة واباب
مغلقة في انسان وحل الدابة تخرجها اخرج الباب فذهبت الدابة قال محمد رحمه
عليه الضمان على الذي فتح الباب وكذلك اللحم ولو ان رجلا اخذ مملوكة الابن وقيد
او غلق عليه الباب فحل رجل قيد وفتح الباب وذهب المملوك قال لا ضمان
على الذي فتح الباب وحل البعير لعبد لان بني ادم لهم غريمه في الذهاب فهو القاتل
والهيمه ليست لها فان كان المملوك ذاهب العقل لا يوم ان يلقى نفسه في البئر
وتخذلك قال هو ضامن له لا يعقل واما ابو حنيفة رضي الله عنه يقول لا يضمن
في الهيم ايضاً رجل غضب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه الى المعضوب منه وقال
للمعضوب منه الطمخنة لي وطحن ثم علم انها كانت حنطة قال للمعضوب منه ان يمسك
الدقيق وكذا لو غضب غزلاً ثم دفعه الى المعضوب منه وقال اسجد لي ففسجه ثم
علم به وكذا لو غضب دابة ثم مات المعضوب منه فجاء وارثه واستعار من الغاصب
دابة ليركبها فارها الغاصب اياه فوطئت تحتها بري الغاصب عن ضمانها ارض
بين رجلين زرعاً احدهما كلها بغير امر الشريك قال محمد رحمه الله ان كان الزرع
قد طلع فتراميان يعطى الذي لم يزرع الذي زرع نصف بدن فليكون الزرع
بينهما نصفين جاز وان تراصيا بذل لم يثبت الزرع بعد لم يجز وان كان
قد نبت فاراد الذي لم يزرع ان يقلع الزرع فان الارض تقسم بينهما نصفين
فاما صاحب الذي لم يزرع من الارض يقلع ما فيه من الزرع ويضمن الزارع له
ما دخل ارضه من نقصان القلع رجلاً اضاف رجلاً فسي لصيف عند ثوبا
فاتبعه صاحب البيت فغصبه غاصب قال ان اغتصبه غاصب في المدينة فليس

عليه

لانه

عليه ضمان وان اخرجته عن المدينة ضمن قال رجل غضب ثوبا فقطعه قيصا ولم تخطه
قال ابو حنيفة رضي الله عنه صاحب الثوب بالخيار اذا ضاع منه قيمته وترك الثوب
عليه وان شأنا اخذ الثوب رجل غضب عبد افاق من الغاصب ولم يكن ابو قتل
ذلك فزد على الغاصب من مسيرة ثلثة ايام فالجعل على المولى ولا يرجع به على
الغاصب ولكنه يرجع به على الغاصب بقص الا باق رجل غضب جارية وغيبها
واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها الفين وقال الغاصب قيمتها الف
فحلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالف لا يحل للغاصب ان يستخدمها ولا
يطاها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها تامة فانما غنقر الغاصب بعد القضا
بالقيمة الناقصة بحور عتقه وعليه تمام القيمة كما لو اعنتها في الشراء الفاسد ولو
ادعي رجل على رجل انه وهب له هذه الجارية وانه قبض منه واقام على ذلك شهود
زور فقضى القاضي له بها لا يحل له ان يطاها ولا يستخدمها ولو ان رجلاً استودع
جارية فحجها المودع ثم اتاه بجارية اخرى وقال هذه امثلك التي استودعته
فارتفعها الى القاضي فان اخذ رب الوديعة هذه الامة يحل لكل واحد منها وطى
التي اخذها ولو لم ياخذ كان على دعواه رجل غضب من رجل جارية وغيبها واقام
المعضوب منه بينة انه غضب منه جارية له ولم يذكرها صفة الجارية ولا
قيمتها قال في الكتاب يحبس حتى يجي بها ويردها على صاحبها وقال ابو بكر
البلخي رحمه الله تاويل المسئلة ان شهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان
الاقرار العابت بالبينة كالقرار معاينه واما الشهادة على فعل الغصب لا مقبل
مع جهالة المعضوب لان المقصود اثبات الملك المدعى في المعضوب ولا وجه للقضا بالهوى
وكذا لا بد من الاشارة الى ما هو المقصود بالدعوى في الشهادة وقال الشيخ الامام
الزاهد شمس الائمة السرخسي رحمه الله الامح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة لتجان الفرق

فان الغاصب يكون متناعن احضار المعصوب عادة والشهود على الغصب قداما يتفقون
على اوصاف المعصوب وانما يتأتى منهم معاينة فعل الغصب فسقط اعتبار عليهم باوصاف
المعصوب بمكان الضرورة فيثبت بشهادتهم فعل الغصب في محل هو مال متقو
ويصير ثبوت ذلك بالبينة كالثبوت باقراره فيجس حتى ياتي بها ويردها في
صاحبها فان قال الغاصب قد مات الجار او بعثها ولا اقدر على عليها فان
القاضي لا يحل بالقضا بالقيمة لان القضا بالقيمة ينقل حق المعصوب منه عن
العين الى القيمة فيلزم وذلك بفوض الى رأي القاضي وهذا اذا لم يرضى المعصوب
منه بالقضى بالقيمة له فاما اذا رضى فانه يقضى ولا يتكلم فان اختلفا في
قيمتها كان القول قول الغاصب مع يمينه فان قضى القاضي بالقيمة ثم ظهرت الجارة
فان كان القضا بالقيمة بالبينة او ينكول الغاصب او باقرار الغاصب بما ادعي المالك
من قيمة الجارية كانت الجارية للغاصب لا سبيل للمعصوب منه عليها فان كان القضا
بالقيمة بزعم الغاصب بعد ما حلف الغاصب بخير المعصوب منه ان شاء استرد
الجارية ورد ما قبض على الغاصب وان شا امسك تلك الجارية لقيمة ولا سبيل
له عليها وقال الكرخي رحمه الله هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جات الجارية اكثر
ما قال الغاصب اما اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لا سبيل له على الجارية
وفي الكتاب الملق الجواب وقال الشيخ الامام شمس لاية السرخي رحمه الله الاصح
ما قال في الكتاب وهذا مذهبنا وعلى قول الشافعي رحمه الله الجارية باقية
على ملك مولاهما يستردها مولاهما فيرد البقرة المقبوضة رجل له دين على رجل
فلم يود حتى مات الطالب ان ادرك الورثة بري وان لم يود كان ذلك لليت في الدار
الآخرة **فصل** فيما يضمن بالرسالة الدابة رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا
فاتلف مال انسان في فور ضمن الرسل في الدابة ان كان سابقا لها ولا يضمن في

الكلب

الطير والكلب عند محمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله اذا ارسل كلبه على رجل
لا يضمن في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه ويضمن في قول ابي يوسف رحمه الله عليه
ولو اتى بعض الهوام على رجل يكون ضامنا وان ارسل كلبه على شاة ان وقف
كلب ثم سار فاتلفها لا يضمن وان اخذ يميننا وشمالا ان لم يكن لها طريق غير
ذلك ضمن والا فلا وذكر في الا مسل وارسل كلبا ولم يكن سابقا له فاصاب
انسانا لا يضمن وقيل ينبغي ان يكون ضامنا ولو ارسل حماره فدخل زرع انسان
وافسده ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه الا ان الحمار لم
يتعطف يميننا وشمالا فاصاب الزرع ان كان له طريق اخر لا يضمن وان لم يكن
ضمن وان رده انسان فافسد الزرع فالضمان على الراجل او وقف دابته
في غير ملكه وربطها فجالت في رباطها فاتلفت انسانا او شيئا ضمن في اي موضع
كان مادامت في رباطها الى مقترها حبلها ولو ان رجلا في داره كلب عقور او دابة
تؤذيه فدخل انسان داره باذنه او بعينه اذنه فعثر او اتلف مال انسان لا
يضمن صاحب الدار وكذا اذا اكلت هرة رجل دجاجة غيره لا يضمن صاحب
الهرة ولو اخذ هرة والقاها الى حمامة او دجاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برميها
ضمن وان اخذت بعد الرمي والا فلا يضمن رجل التي شيئا من الهوام في طريق
المسلمين فاصابت انسانا في ذلك الموضع ضمن الذي طرحها لم يرح عن ذلك
المكان فاذا برحت ثم اصابت لا يضمن الذي طرحها فلذا اذا وضع حمارا في الطريق
فاحترق بذلك شيء فهو ضامن وان ذهب به الريح عن ذلك الموضع فاصابت شيئا
لا يضمن كمن او قف دابة في الطريق فتخولت الدابة من ذلك الموضع ولو ربط دابة
في الطريق ثم باعها فقال المشتري حلسك وانا فاقبضها كان ذلك قبضا وان جفت
الدابة في رباطها فالضمان على البائع وان جالت في رباطها عن موضعها لا يبر البائع

عن ضمانها لم يجل الرباط وتنتقل من موضعها فقبل ذلك كل ما تلف بها كان ضمان ذلك
على البائع اذا سقط ميزان رجل من سطحه فاصاب انسانا فقتله قالوا ان اصله بطرفه
الخارج عن السطح فيضمن صاحب الميزان وان اصابه بطرفه الذي كان في الحائط
لا يضمن وان كان لا يدري بأي الطريقين اصابه في القياس لا يضمن وفي الاسمي
يضمن النصف سكة غير نافذة التي واخذه بطلها في فناء داره ترابا او واقفا دابة
على بابه او وضع حجر اليضع قدمه عليه في الخروج والدخول او ما اشبه ذلك
فما كان من باب السكنى اذا فعل ذلك في فناء داره لا يضمن وان فعل ذلك في طريق
المسلمين ضمن ولو ان سكة فيها دور لقوم فزى بعض اصحاب السكة تسليم فرق
بها انسان او دابة فهلكت قال محمد رحمه الله ان لم تكن السكة نافذة لا ضمان فيه وان
كانت نافذة وجب الضمان قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان لا يضمن لعموم
البلوي كانت السكة نافذة او لم تكن ولو وضع شيئا في طريق المسلمين فنقرت منه
دابة فالتفت انسانا لا ضمان فيه على الذي وضع رجله بطحار على سارية
فجاخر فربط طحار له على تلك السارية فعض احد الحمارين الاخر قال ابو بكر
الاسكاف رحمه الله ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لا حد لا ضمان على صاحب
الحمار بعد ان يكون في المكان سعة وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع هو
ملك غيرهما ولم يكن لهما ان يربط الحمار كان ضامنا لما اصاب الحمار ولو كان ذلك
الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول لما افسد حمار الثاني وان كان ملكا للثاني
لا يضمن الثاني لما افسد حماره ولو ارسل دابة في المرعى المباح ثم جاء اخر وارسل
دابة فعض دابة الثاني الاول ان عضه على الفور ضمن والا فلا وان كان ذلك
في مربوط لا حد لهما لا يضمن صاحب المربوط ويضمن الاخر اذا دخل داره رجل بعيرا
سعلوا في الدار بعين صاحب الدار فوقع عليه المعلم اختلفوا فيه قال بعضهم

لا يضمن

